ليبيا

بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الثاني

دولة الاستقلال

الحقبة النفطية ١٩٦٣ - ١٩٦٩

المجلد الخامس

حكومات المنتصر ومازق والبدري والبكوش

مارس ١٩٦٤ - سبتمبر ١٩٦٨

محمد يوسف المقريف



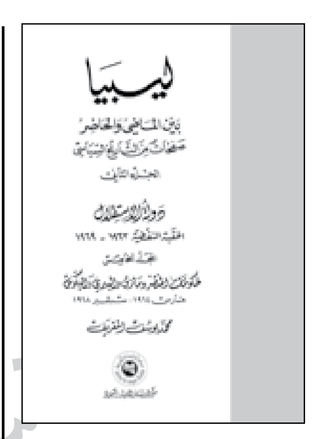
مركز الدراسات الليبية ـ أكسفورد



ليبيا

بين الماضي والحاضر

صفحات من التاريخ السياسي







مركز الدراسات الليبية

أكسفورد ــ بريطانيا

Centre for Libyan Studies

Suite 220

266 Banbury Road

Oxford OX2 7DL (UK)

الطبعة الأولى – ٢٠١٨

رقم الإيداع الدولي: ٦-٣٤-٩٠٧١٨٧-١-٩٧٨



توزيع

الفرات للنشر والتوزيع

الحمراء – بناية رسامني

ص.ب: ١١٣/٦٤٣٥

بيروت – لبنان

هاتف: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٤

فاكس: ٩٦١ ١ ٧٥٠ ٠٥٣

www.alfurat.com

e-mail: info@alfurat.com



بين الماضي والحاضر
صفحات من التاريخ السياسي

الجزء الثاني

دولة الاستقلال

الحقبة النفطية ١٩٦٣ - ١٩٦٩

المجلد الخامس

حكومات المنتصر ومازق والبدري والبكوش

مارس ١٩٦٤ - سبتمبر ١٩٦٨

محمد يوسف المقريف



مركز الدراسات الليبية، أكسفورد

الإهداء

- إلى أحرار وحرائر الشعب الليبي عبر الزمان وعبر المكان.

- وإلى كواكب الأبطال من الليبيّين، وعلى رأسـهم شـيخ المجاهدين عمر المختار الذين تصدّوا لجحافل الغزاة من الفاشيسـت الطليان.. وخطّوا بأرواحهم ودمائهم ملحمة جهاد خالدة.

- وإلى ذلـك الرعيل المبكّر من بناة دولة ليبيا الحديثـة بقيادة الرجل الصالح الملك محمد إدريس المهدي السـنوسي، الذيـن اضطلعوا بتلك المهمّة بكل الحـب للوطن، وبكل الحرص عليه وعلى مقدراته.

- وإلى كلّ المناضلين الليبيّين، وفي مقدمتهم المجاهدان الشـهيدان أحمد إبراهيم أحواس والدكتور عمرو خليفة النامي، الذين تصدّوا وقاوموا الفاشيسـت الجدد حين استولوا على ليبيا منذ الأول من سـبتمبر عام ١٩٦٩ فأفسدوا فيها الحرث والنسل، وأشاعوا في ربوعها الآمنة الظلم والخراب والشرّ والتخلّف.

- وإلى الأجيـال الصاعدة التي ترنو إلى غـد ليبيا الوضّاء القادم بـإذن الله، وتتطلّع إلى المشـاركة في بناء دولة الاسـتقلال الثانية، في ظلّ شرعية دسـتورية ديمقراطية تعمل لإرساء الخير والعدل.. وتحقّق الرخاء والنهضة.

- إليهم جميعاً أرفع هذا العمل..

إنصافاً ووفاءً.. واستثارة للضمائر.. واستنهاضاً للهمم.. وأداءً لبعض الواجب.

كلمة الناشر

هــذا الكتاب أبعد بكثيــر من أن يكون مجرّد أكبر موســوعةٍ للتاريــخ الليبيّ الحديث وُضعت بين يدي الباحثين حتى الآن، وإنّما هو، فوق ذلك، أكاديميّةٌ سياســيّةٌ ودبلوماســيّةٌ وتاريخيّةٌ متحرّكة، يتعلّم فيها السياسيّ فنون السياسة العالميّة وأحابيلها وأسرارها من خلال تفكير السياســيّين في العالم، شرقه وغربه، وخططهم ومسالكهم وأخلاقيّاتهم، ما ظهر منها وما بطن، ويتعلّم الدبلوماسيّ لغة الدبلوماســيّين وخطابهم وفنونهم، ويقرأ خفايا الحقائب الدبلوماسيّة، والرسائل الســرّية، والمناورات الذكيّة، ولا ســيّما من خلال الوثائق الغربيّة المفرج عنها، بنصوصها العديدة الموثّقة، وقد استكشــفها المؤلف ونقلها بأمانة عن لغاتها الأصلية. كما يتعلّم المؤرّخ العربيّ أســرار السياســة العالميّــة، وخططها المبطّنة، وجذور الأحداث والمؤامــرات والانقلابات التي تجري على أرضه، ويكتشــف حقيقة الأغراض والأيدي التي تحرّكها هناك في الغرب من وراء الكواليس.

والكتــاب، بمــا يحويه من مئــات النصوص والرســائل والبيانات والوثائــق التي لم يطّلع عليها القارئ العربيّ حتى الآن، هو كتابٌ في دراســة النصّ السياســيّ والدبلوماسيّ والتاريخــيّ، وهو، فضلاً عن كلّ ذلك، ثقافةٌ حقيقيّةٌ وممتعةٌ لكلّ قارئٍ عربيٍّ يريد أن يعرف على أيّ أرضٍ يقف، وعلى أيّ أرضٍ يقف الآخرون من حوله، من أصدقاء، وأعداء، وأعداء محتملين.

شكر وامتنان

أود أن أعبر عن عميق شكري وامتناني للأستاذ يوسف بشير المجريسي على المجهود المتميــز الذي بذله في مراجعــة المجلد الخامس مراجعة نهائيــة، وإعداد فهرس الأعلام، ولمركز الدراســات الليبية وجهازه، والمشرفين على الإخراج والصف والطبع فضل الصبر والدقة والأناة في وضع اللمسات الفنية الأخيرة وإعطاء الكتاب صورته الحالية.



مقدمة المجلد الخامس

يســعدني أن أقدم إلى القارئ الكريم هذا المجلد الخامس من سلســلة كتبي "**ليبيا بين الماضي والحاضر**" والذي يحتوي على وقفات موجزة من تاريخ أربع من حكومات الحقبة النفطية الســت للعهد الملكي فــي ليبيا، وهي حكومات محمود أحمــد المنتصر (الثانية)، وحســين يوســف مازق، وعبد القادر البدري، وعبــد الحميد البكوش. وقد ســبق لي أن خصصت المجلد الرابع من هذه السلسلة لحكومة محي الدين فكيني أول حكومات الحقبة النفطية، وآمل أن أتمكن بعون الله من إفراد المجلد الســادس والأخير منها لحكومة ونيس القذافي، آخر حكومات العهد الملكي، وآخر حكومات الحقبة النفطية الست.

زخرت حقبة هذه الحكومات الأربع، كالحكومة الأولى التي ســبقتها من هذه الحقبة (حكومة محي الديــن فكيني)، والأخيرة التي تلتها (حكومة ونيــس القذافي)، بالعديد من التطورات والوقائع والأحداث والأزمات والمواقف الجسام التي فرض بعضها على الدولة الليبية من الخارج من قبل جيرانها وأشــقائها، وحتى مــن حلفائها، وكان بعضها الآخر من صنع رجال دولتها من الليبيين أنفســهم، مدنيين وعســكريين، ومن قواها الجديدة ونخبها المثقفة والحزبية (طلاب، ونقابات عمال، وعســكريين) عبر المنابر الإعلامية والتجمعات الطلابية والشــبابية والنقابيــة، ومن المواطنيــن الليبيين العاديين من خــلال اندفاعهم في مظاهرات احتجاجية واعتصامات حاشــدة اتســمت في بعض الأحيان بالغوغائية وبالعنف وبغياب الشعور بالمسؤولية، وجرت في الغالب بتحريض وتهييج إعلامي خارجي.

***

شهدت هذه الحقبة النفطية من تاريخ العهد الملكي، كما يتضح من هذا المجلد والذي سبقه، لحظات مليئة بالوقائع والتطورات الواعدة والمفعمة بالآمال الكبيرة والعريضة للدولة الليبية ولشعبها، كما شهدت لحظات أخرى حملت معها تطورات مفجعة خيبت آمال شعبها والمراقبين لشأنها، ونشرت اليأس والخوف حول مستقبل الدولة الليبية.

كان من هذه التطورات الواعدة شــروع ليبيا منذ عام ١٩٦٣ في استلام عائداتها النفطية بشــكل متواصل ومتنام، الأمر الــذي ترتب عليه، ولأول مرة في تاريخهــا الحديث، تغيير شــكل ميزانها التجاري وبشكل مستمر لصالحها، كما شجّع حكوماتها على إطلاق خطتين خمســيتين طموحتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٣- ١٩٦٨، ١٩٦٩- ١٩٧٤)

رصدت لهما ما يكفيهما من مخصصات مالية، وشـرعت حكومات الحقبة بكل حماس في تنفيذ برامجها ومشـروعاتها المتعلقة بشكل أساسي بالبنية التحتية للاقتصاد الليبي، منفتحة على مختلف التجارب والأسـواق بتنوع وتعدد توجهات دولها (غربية وشرقية)، واختلاف تقنياتها ومدارسها. كما حرصت في الوقت ذاته على رفع مستوى المعيشة للمواطن الليبي، وتقديم شتى صور الرعاية الاجتماعية والصحية الممكنة له، ومواصلة النهضة التعليمية التي انطلقت منذ بواكير سنوات الاسـتقلال، فضلاً عن رعاية الشباب. كما أولت جزءاً هاماً من جهودها لاستكمال بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

وحرصت الدولة الليبية في الوقت ذاته على المحافظة على التجربة البرلمانية وتطويرها، وبذل الجهود للإبقاء على حقوق الإنسـان الليبي وحرياته، وفي مقدمتها حرية التعبير (في العموم)، عند المستوى المتميز الذي ظلت عليه منذ بداية الاستقلال. كما شرعت في إشراك الشـباب في تقلّد المناصب العليا في الدولة (رئاسـة الوزارة، والوزارات، ورئاسة الهيئات والمؤسسات الحكومية المختلفة). ومن التطورات المهمة التي شهدتها هذه الحقبة الشروع في الاهتمام بفكرة "الشخصية الليبية" وإجراء الحوارات العامة المفتوحة حولها.

ومن جهة أخرى، فقد شجع هذا التحول، الذي طرأ على الوضع المالي للدولة الليبية، على أن تبادر للقيام بواجباتها القومية بأريحية وسخاء غير مسبوقين. وقد تجلى ذلك خاصة في مسـاندتها للقضية الفلسـطينية ودعم ما كان يعرف "بدول المواجهة". كما بادرت أيضاً إلى دعـوة الحكومتين البريطانية والأمريكية إلى الدخول معها في مفاوضات من أجل إلغاء المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بوجود قواعدهما العسـكرية فوق الأراضي الليبية، رغم الضرورات الأمنية التي كانت تملي عليها استمرار الحاجة إلى وجود هذه القواعد وعساكرها لمواجهة تهديدات وأطماع "الجيران الأشقاء".

كمـا كان من الأحداث والوقائـع المفجعة والمخيبة للآمال التي شـهدتها حقبة هذه الحكومـات الأربع؛ الأحداث الدامية إثر المظاهرات الصاخبة التي وقعت في مدينة الزاوية وأدت إلـى مقتل أحـد المواطنين وجرح آخرين. كمـا كان من هذه الوقائـع المظاهرات الاحتجاجية الصاخبة التي وقعت في عدد من المـدن الليبية وتواصلت عدة أيام، وبخاصة فـي مدينتي طرابلس وبنغـازي، إثر اندلاع حرب الأيام السـتة بين العرب وإسـرائيل في الخامـس من يونيـو ١٩٦٧ . فقد جرت خلال هـذه المظاهرات اعتداءات جسـيمة على الأرواح والممتلكات أسـفرت عن جرح وقتل عدد من المواطنين اليهود وحرق متاجرهم، كما تعرضت السـفارتان الأمريكية والبريطانية ومكاتبهما في طرابلس وبنغازي لاعتداءات اتسـمت بالعنف الشـديد. وقد ترتب على هذه الأحداث تململ في أوساط الجيش الليبي تمثل في هروب عدد من ضباطه بآلياتهم أو طائراتهم العسـكرية إلى دول الجوار. وقد كان

واضحاً أن هذه الأحداث المؤسفة وقعت تحت تأثير الإعلام المضلل المنبعث من الجارة المصرية، والذي اتهم النظام الليبي بالتواطؤ في تلك الحرب، وهو ما ثبت بطلانه وزيفه. ومن الأحداث المفجعة التي وقعت خلال هذه الحقبة، وبدءاً من عام ١٩٦٥، تعرض بعض آبار النفط والمنشآت النفطية في ليبيا لعمليات تفجير تواصلت حتى فترة آخر حكومات العهد الملكي. وقد أثبتت التحقيقات أن الحكومة المصرية كانت وراءها، مستخدمة بعض العناصر الليبية المخدوعة. ومن الظواهر المؤسفة التي طبعت حقبة هذه الحكومات تنامي انتشار الفساد الإداري والمالي، حتى وإن ظل محصوراً في الطبقات العليا من الإدارة الحكومية. ولم يحل دون استشراء هذه الظاهرة إصدار الملك أكثر من بيان شجبٍ لهذه الظاهرة وتوعّد بمحاسبة مقترفيها. ولا شك أن التدخل الحكومي شبه السافر، والتزوير الذي طبع الانتخابات البرلمانية التي جرت في أكتوبر ١٩٦٤ كان أحد الظواهر المفجعة التي شوهت صورة الانتخابات العامة لدى المواطنين أكثر من ذي قبل، على الرغم من أن الملك سارع إلى إلغاء نتائج تلك الانتخابات وأمر بإعادة إجرائها في عام ١٩٦٥.

***

سيتضح للقارئ من مطالعة صفحات هذا المجلد أن عائدات النفط للدولة الليبية خلال حقبة هذه الحكومات، وإن كانت قد قدمت حلّاً لمشكلتها الأساسية المتمثلة في حاجتها الملحة إلى "المال" اللازم لتغطية نفقاتها العامة، سواء لتسيير مرافقها ومؤسساتها الإدارية الأساسية، أو لتغطية احتياجات الإنفاق على مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النفط -كما هو الحال مع معظم الدول الأخرى- جلب معه العديد والجديد من أنواع الصراع والمشاكل والتحديات الاجتماعية والأمنية والسياسية التي انعكست داخلياً بشكل سلبي ومربك على:

- مواقف الملك واختياراته داخلياً وخارجياً.
- مواقف وسلوكيات النخبة السياسية الحاكمة (المدنية والعسكرية) وعلاقاتها فيما بينها.
- تطلعات ومواقف مختلف القوى الاجتماعية واتجاهات الرأي العام الليبي.
- مواقف وعلاقات "القوى الجديدة" فيما بينها وتجاه النظام الملكي.

كما انعكست على علاقات النظام الخارجية:

- مع الجيران، وبخاصة مصر الناصرية التي لم تكف عن التعبير عن أطماعها في ليبيا وتدخلاتها في شؤونها الداخلية بشتى الحجج ومختلف الأساليب، الناعمة والعنيفة.
- ومع حليفتيها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تكشف بعض وثائقها

السريـــة المفرج عنهـــا نواياهما في البحث عن بديل للنظام الملكـــي في ليبيا من بين ما أطلقوا عليه "القوى الجديدة" و"التقدمية".

***

من الواجب تذكير القارئ، بأن ســنوات حكومات الحقبة النفطية الست من عمر العهد الملكي قد وقعت في عقد الســتينيات من القرن الماضي الذي وصف بأنه "من أخطر حقب القرن العشرين، وأن هذه الحكومات تزامنت مع تطورات وتحولات بالغة الأهمية على كافة الأصعدة العالمية، وكانت خلالها المنطقة العربية على وجه الخصوص منقســمة تماماً على نفسها، وتعيش ما وصف بأنه "حرب عربية باردة".[1]

***

بقي أن أشــير في ختام هذه المقدمــة إلى أني انتهجت في إعداد هــذا المجلد المنهج نفســه الذي اعتمدته في إعداد المجلدات الأربعة الســابقة، والقائم على الجمع بين السرد والتحليل، كما اعتمدت فيــه على المراجع والمصادر ذاتها، والتي يأتي في مقدمتها الوثائق السرية لوزارتي الخارجية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المفرج عنها حتى الآن، كما أضفت إلى هذه المراجع كتابين صدرا بعد فراغي من تأليف المجلدات السابقة وهما:

- "**ليبيـــا: انبعاث أمة.. وســـقوط دولة**"، لمصطفى أحمد بن حليـم، رئيس وزراء ليبيا الأسبق.
- "**مذكرات شـــاهد على العهد الملكي الليبي**"، لبشــير الســني المنتصر، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الأسبق.

***

ومرة أخرى لا يفوتني أن أســجل في هذا المقام قناعتي بأن الحقيقة بالنسبة لكل شيء، وبكل شيء، وعن كل شــيء، لا يعلمها إلا الخالق العليم ســبحانه وتعالى، ويظل التعامل الإنساني مع التاريخ ووقائعه، قراءة أو تدويناً، قاصراً ومحدوداً، إما عمداً أو سهواً أو جهلاً. وفي اعتقادي أن التأريخ لأية فترة أو حقبة زمنية لشعب من الشعوب أو جماعة من الجماعات هو مجرد محاولة بشــرية، بكل ما في أي عمل بشري من قصور ومحدودية وهوى وعيوب، لاســتحضار (أو إعادة بناء وتصوّر) اللحظات الزمنيــة المكونة لتلك الفترة أو الحقبة، بكل وقائعها وأشــخاصها وتفاعلاتها وتطوراتها وتأثيراتها وتداعياتهــا ودلالاتها ونتائجها، في

---

١ *راجع الفصل الأول من المجلد الرابع "**ليبيا بين الماضي والحاضر**" للمؤلف.

ســـياقها الزمني والمكاني، الفردي والعام، المباشـــر وغير المباشر، المحلي والبعيد، وبكل أبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وإن هذه المجلدات لا تعدو أن تكون مساهمة جد متواضعة في محاولة تدوين وتسجيل بعض الجوانب والأبعاد لهذه اللحظات الزمنية من تاريخ العهد الملكي لدولة الاستقلال الذي امتد قرابة ثمانية عشر عاماً.

وفي الختام، فإني أراني ملزماً بالاعتذار مسبقاً عن أي خطأ أو تقصير أو قصور في إعداد مادة هذا المجلد، وأظل وحدي المسؤول عنها في هذه الدنيا وبين يدي الله سبحانه وتعالى.

وما توفيقي إلا بالله.. عليه توكلت وإليه أنيب.

محمد يوسف المقريف

١٧/ فبراير/ ٢٠١٨





حكومة محمود المنتصر الثانية

(يناير ١٩٦٤- مارس ١٩٦٥)

مباحث الفصل

- العودة وتشكيل الوزارة
- مقترحات أمريكية
- استمرار حالة التوتر والمظاهرات
- بداية التدخل المصري السافر
- عبد الناصر يصب الزيت على النار
- المنتصر وإلغاء المعاهدات
- استقالة الملك
- مصرع البوصيري الشلحي
- إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية (خباياها ـ تداعياتها)
- عودة إلى فكرة إعلان النظام الجمهوري
- إنجازات ووقائع أخرى
- مقر الحكومة.. بين البيضاء وطرابلس
- الانتخابات البرلمانية (أكتوبر ١٩٦٤)
- تحركات بن حليم المريبة
- من الوثائق البريطانية
  - زيارة دي كاندول وعائلته للملك
  - عن نوايا النظامين المصري والجزائري
  - عن العلاقات الليبية البريطانية
  - لقاء السفير ساريل مع المنتصر (استياء ليبي من أمريكا)
- إلحاح ليبي وتردد أمريكي حول المفاوضات
- تقرير أمريكي عن المعارضة الليبية
- استقالة حكومة المنتصر

العودة وتشكيل الحكومة

ولد محمود أحمد المنتصر في ٨ أغسطس ١٩٠٣ بمدينة العجيلات، حيث كان والده أحمد ضياء الدين المنتصر يشغل منصب قائم مقام هناك إبان العهد العثماني في ليبيا.

تلقى تعليمه الابتدائي بمدارس طرابلس، ثم التحق بجامعة روما. وابتدأ حياته العملية بتولي رئاسة مجلس إدارة الأوقاف الإسلامية من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٤٩، وفي عام ١٩٣٦ عيّن رئيساً لمجلس إدارة المدرسة الإسلامية العليا بطرابلس، وكان عضواً مؤسساً في "هيئة تحرير ليبيا" التي تأسست عام ١٩٤٧ برئاسة بشير السعداوي، وفي عام ١٩٥٠ عين نائباً لرئيس مجلس الإدارة العسكرية البريطانية في إقليم طرابلس.

في أواخر عام ١٩٥٠ اختير المنتصر كأحد المندوبين عن إقليم طرابلس في "الجمعية الوطنية التأسيسية" التي اختيرت لوضع دستور لليبيا بعد إعلان استقلالها، والتي بدأت اجتماعاتها بطرابلس في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠. وفي مارس ١٩٥١ كلف المنتصر بتشكيل حكومة "ولاية طرابلس"، ولم ينته الشهر حتى كلف المنتصر بتشكيل الحكومة الاتحادية المؤقتة للدولة الليبية.

ومع الإعلان عن استقلال ليبيا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١ من قبل الملك إدريس، وقع اختياره على محمود المنتصر ليكون رئيس أول حكومة للمملكة الليبية المتحدة، وبقي في هذا المنصب إلى حين إعلان استقالته في ١٥ فبراير ١٩٥٤.

وعلى الرغم من أن محمود المنتصر بدا حين قدّم استقالة وزارته الأولى في ١٥/ ٢/ ١٩٥٤ على غير وفاق مع الملك إدريس حول قضية علاقة الحكومة الاتحادية بالولاة، وبسبب تدخلات ناظر الخاصة الملكية يومذاك إبراهيم الشلحي في شؤون الحكم، فإن المنتصر ظل قريباً من الملك بحكم المنصب الذي تقلده منذ ذاك اليوم كمستشار خاص للملك، وبحكم أن الملك كثيراً ما استدعاه للتشاور معه حول عدد من الأمور الهامة، كما حدث في مطلع عام ١٩٥٥ عندما كان الملك يفكر في إعلان الجمهورية في البلاد. وفضلاً عن ذلك فقد شغل المنتصر منصب سفير لليبيا لدى كل من بريطانيا وإيطاليا، ووزير مفوض باليونان ويوغسلافيا خلال الأعوام ١٩٥٤-١٩٦٠.

وصف المنتصر من قبل عدد من معاصريه من رجال الحكم خلال تلك الحقبة بأوصاف

كان من بينها ما أورده مصطفى بن حليم في مذكراته:[٢]

"أعجبني فيه كياسته ونزاهته وإخلاصه للوطن وللملك... تبيّن لي أنه يراعي الصدق التام في علاقاته الدولية، ويتبع أساليب أخلاقية عالية، ويتوقع أن يعامله الغربيون بنفس أساليب الإخلاص والصدق.. وكنت أقول له إن السياسة الدولية تستدعي الكثير من المناورات والمكر والخداع، ولكن الرئيس المنتصر كان ينفر من هذه الآراء... ولكني أخشى أن معاييره الأخلاقية العالية وأساليبه المترفعة قد لا يوصلانه للحصول من بريطانيا على أحسن الشروط لصالح ليبيا."

كما وصف محمد بن عثمان الصيد الذي عمل وزيراً في حكومة المنتصر الأولى رئيسه بقوله:[٣]

"إنه خدم بلاده حين تولى رئاسة الحكومة الليبية، كما أنه رجل كريم مضياف." "ويتصف محمود المنتصر بالشجاعة والنزاهة والرجولة، ولكنه كان أرستقراطياً ولديه أنفة وكبرياء."[٤]

لم يكن غريباً إذن، في ظل اضطراب الأوضاع الذي شهدته البلاد منذ منتصف شهر يناير ١٩٦٤ واستقالة وزارة فكيني العاصفة يوم ٢٢/ ١/ ١٩٦٤، أن يلجأ الملك إلى تكليف المنتصر بتشكيل الوزارة مرة أخرى، رغم أن الأخير كان قد تجاوز الستين من عمره، وكان يعاني من مرض ارتفاع ضغط الدم.[٥]

لم يتردد المنتصر في الاستجابة لتكليف الملك له، وقام بتشكيل وزارته في الثاني والعشرين من يناير ١٩٦٤ والتي تكونت في غالبها من "كهول مخضرمين تقليديين"[٦] كما ضمّت أحد الشباب، هو عبد الحميد البكوش، وزيراً للعدل،[٧] فضلاً عن حسين مازق[٨] والي برقة السابق وأحد أقوى الزعامات البرقاوية الذي دخل الوزارة (المركزية) لأول مرة كوزير للخارجية، كما احتفظ المنتصر لنفسه بوزارة الداخلية.[٩]

---

٢ "**صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي مذكّرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق**" (لندن: الهاني، ١٩٩٢)، ص ٤٥.

٣ **محطات من تاريخ ليبيا: مذكرات رئيس الحكومة الأسبق** (الرباط: أعدها للنشر طلحة جبريل، ١٩٩٦)، ص ٢٧٧، ٢٨٣.

٤ أشار التقرير السري الذي أعدّه السفير البريطاني في ليبيا المستر رودريك ساريل (Roderick Sarell) عن أحداث عام ١٩٦٤ إلى أن محمود المنتصر لم يكن يأبه بصورته لدى الرأي العام وما يُعرف بـ"العلاقات العامة". التقرير مؤرخ في ٤/ ١/ ١٩٦٥ بالملف FO 371/124210.

٥ للمزيد حول شخصية وسجايا المنتصر، انظر مذكرات بشير السني المنتصر "**مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي**" (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨).

٦ وردت هذه العبارة في ص ١٣٨ من مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ومن المؤكد أن هذه العبارة لا تنطبق على حسين مازق الذي كان يبلغ يومذاك (٤٨) عاماً، أو عبد الحميد البكوش الذي كان عمره يومذاك (٣١) عاماً، وكذلك عمر الباروني.

٧ خرج البكوش في أول تعديل وزاري أدخله المنتصر على وزارته في ٢٦/ ٣/ ١٩٦٤ وحل محله في منصب وزير العدل الشيخ عبد الرحمن القلهود.

٨ من المهم معرفة كيف وقع اختيار المنتصر على حسين مازق كوزير للخارجية. والواقع أن أداء المنتصر ومازق قد بدد كافة التصورات التي كانت شائعة حولهما وكانت تعتبرهما رمزاً للإقليمية الطرابلسية والبرقاوية. لقد برز أن المنتصر ومازق، وبخاصة من خلال موقفهما من قضية جلاء القوات الأمريكية والبريطانية، وإدارتهما للمفاوضات مع أمريكا وبريطانيا حول هذا الموضوع عام ١٩٦٤، كرمزين شامخين للوطنية، وقدّما نموذجاً ومثالاً رفيعاً للوحدة الوطنية، ولتعاون النخبة الحاكمة من أجل المصلحة الوطنية العليا. وأتمنى على الباحثين أن يولوا هذا الموضوع ما يستحقه من بحث ودراسة وتوثيق.

٩ كان الدكتور فكيني قد احتفظ لنفسه بمنصب وزير الخارجية طوال فترة وزارته.

وقد تشكلت حكومة المنتصر الثانية في البداية على النحو التالي:

محمود المنتصر	رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية
إبراهيم بن شعبان	وزيراً للصناعة
أبو بكر نعامة	وزيراً للدولة
عمر الباروني	وزيراً للدولة
سالم لطفي القاضي	وزيراً للمالية
حسين مازق	وزيراً للخارجية
حسن ظافر بركان	وزيراً للإعلام
محمد الميت	وزيراً للمعارف
عبد الحميد البكوش	وزيراً للعدل
محمد بك درنة	وزيراً للزراعة
حسين بالعون	وزيراً للمواصلات والأشغال العامة
علي نور الدين العنيزي	وزيراً لشؤون البترول
سيف النصر عبد الجليل	وزيراً للدفاع
أحمد البشتي	وزيراً للصحة
حامد العبيدي	وزيراً للتخطيط والتنمية
المهدي بوزو	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية

غير أن المنتصر سرعان ما أدخل في ٢٦/ ٣/ ١٩٦٤ تعديلاً واسعاً على وزارته، فأشرك عدداً من الشخصيات القوية ومن الوزراء الشباب المثقفين، كما تخلى عن وزارة الداخلية لمحمود البشتي فأصبحت تشكيلة الوزارة على النحو الآتي:

١- محمود المنتصر	رئيساً للوزراء
٢- حسين مازق	وزيراً للخارجية
٣- محمود البشتي	وزيراً للداخلية

٤- عبد الرحمن القلهود	وزيراً للعدل[١٠]
٥- سالم لطفي القاضي	وزيراً للمالية
٦- إبراهيم بن شعبان	وزيراً للأشغال العامة
٧- خليفة التليسي	وزيراً للأنباء والإرشاد
٨- عبد المولى لنقي	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
٩- أحمد البشتي	وزيراً للصحة
١٠- منير البعباع	وزيراً للمعارف
١١- محمد بك درنة	وزيراً للزراعة
١٢- السنوسي لطيوش	وزيراً للمواصلات والأشغال العامة
١٣- فؤاد الكعبازي	وزيراً لشؤون البترول
١٤- سيف النصر عبد الجليل	وزيراً للدفاع
١٥- حامد العبيدي	وزيراً للتخطيط والتنمية
١٥- حسن ظافر بركان	وزيراً للاقتصاد الوطني
١٧- عبد الله سكتة	وزيراً للدولة
١٨- عمر الباروني	وزيراً للدولة
١٩- أبو بكر نعامة	وزيراً للدولة
٢٠- عبد القادر البدري	وزيراً للدولة

وفي ٥/ ٦/ ١٩٦٤ استقال من الوزارة كل من وزير العدل[١١] ووزيري الدولة، كما جرى في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٤ إقصاء وزير الدفاع سيف النصر عبد الجليل بسبب صفقة الدبابات مع أمريكا[١٢] وتم تعيين عبد السلام بسيكري خلفاً له.

وإثر ظهور الاحتجاجات بتزوير الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٤[١٣] قام المنتصر بإدخال تعديل على وزارته خرج بموجبه إبراهيم بن شعبان (وزير الأشغال العامة ورئيس الوزراء بالوكالة) ومحمود البشتي وزير الداخلية، كما أعاد إلى وزارة العدل عبد الحميد البكوش، وأدخل إلى تشكيلة وزارته عدداً من الوزراء الجدد هم:

- محمد المنصوري	وزيراً للداخلية

١٠ خلف عبد الرحمن القلهود عبد الحميد البكوش في وزارة العدل، إذ إن الأخير استقال من الوزارة لكي يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب.

١١ جرى تعيين الشيخ عبد الرحمن القلهود مفتياً للبلاد.

١٢ انظر مبحث "صفقة الدبابات الأمريكية" في هذا الفصل.

١٣ انظر مبحث "الانتخابات البرلمانية (أكتوبر ١٩٦٤)" في هذا الفصل.

- فاضل الأمير	وزيراً للأشغال العامة
- منصور كعبار[١٤]	وزيراً للاقتصاد الوطني
- مصطفى بن زكري[١٥]	وزيراً للصحة



١٤ أورد بشير السني المنتصر في مذكراته أن المنتصر اقترح في البداية تعيين منصور رشيد الكيخيا وزيراً للاقتصاد، إلا أن الملك رفض الاقتراح، الأمر الذي جعل المنتصر يختار منصور كعبار، مصدر سابق، ص ٢١٣.

١٥ كان يشغل قبل ذلك منصب عميد بلدية طرابلس.

مقترحات أمريكية

مرّ بنا كيف أن البريطانيين والأمريكان عقدوا – كعادتهم – اجتماعاً تنسيقياً في العاصمة الأمريكية واشــنطن بشأن ليبيا يوم ٧/ ١/ ١٩٦٤،[١٦] وكما رأينا فقد انفجر الوضع الأمني في ليبيا فجأة خلال أقل من أسبوع من انعقاد ذلك الاجتماع، وكان واضحاً أن تداعيات انفجار الوضــع الأمني في أعقاب المظاهرات التي تواصلت منــذ ١٣/ ١/ ١٩٦٤ كادت أن تؤدي إلى ثورة عارمة في أنحاء البلاد. في ضوء ذلك، ســارع المســتر ديفيد نيوســوم مدير إدارة شمال إفريقيا في الخارجية الأمريكية بإرسال رســالة سرية مؤرخة في ٢٠/ ٢/ ١٩٦٤ إلى مديــر الإدارة الإفريقية بالوزارة ضمّنها جملة مــن "البدائل" التي اقترح إضافتها إلى "خطط الطوارئ" المعدّة لمواجهة تطورات الحالة في ليبيا.

كان مما جاء في رسالة نيوسوم:[١٧]

"في ضوء المظاهرات الحالية وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها ليبيا خلال شهر يناير الماضي، وفي ضوء ردود الفعل إزاء الأزمة العارضة من قبل الشــخصيات الرئيســية في الدولة، الملك وولي العهد وعدد من كبار الشخصيات السياسية، يبدو أنه أصبح من المرغوب فيه من جانبنا أن نفكــر في المزيد من "البدائل" التي ينبغي علينا ضمّها إلى "خطط الطوارئ" التي ســبق لنا تطويرها على امتداد السنوات الماضية لمواجهة الحالة في ليبيا."

"لقد ظل تفكيرنا حتى الآن يقوم على أســاس أن السبيل الأفضل لضمان الاستقرار السياسي في ليبيا، وبالتالي حماية مصالحنــا الجوهرية فيها، هو من خلال عملنا بطرق لا تبدو متطفلة أو ظاهرة للعيان لتسهيل اعتلاء وليّ العهد للعرش."

"غير أن تداعي الأحداث السياسية في ليبيا أصبح يتم بسرعة كبيرة، تحت التأثير الفعّال لتنامي وانتشــار التعليم، والتنمية الاقتصادية المتسارعة، والتغييرات الاجتماعية التي أصبحت تبتعد بالمجتمع الليبي عن علاقاته القبلية السابقة وتأخذ به في طريق الحياة العصرية المدنية."

"وفضلاً عن ذلك، ولســوء الحظ، فإن وليّ العهد، بات يشــكل – باطــراد متواصل – رهاناً خاسراً بالنسبة للمستقبل. إن خلفيته وتعليمه هما من طراز عتيق، ديني، ومحافظ جداً. وفضلاً عن ذلك فإن شخصيته لا تدل على اكتسابها لأية مؤشرات قوة. ومن ثم فإن الفجوة بين الدور الذي عليه أن يلعبه كملك مقبل للبلاد وبين قدراته السياســية تزداد اتساعاً على عكس ما كنا نتمناه".

---

١٦ انظر "حكومة فكيني".

١٧ الرسالة بالملف المركزي لوزارة الخارجية الأمريكية رقم POL 15-1 Libya.

بعد هذا التقديم، يشـير المستر نيوسوم في رسـالته تحديداً إلى أربعة من المقترحات البديلة، تتضمن إصلاحات سياسية وإدارية يمكنها – فيما لو قام الملك بها – أن تساعد، في المدى البعيد، على إيجاد استقرار سياسي في البلاد. وتتلخص هذه البدائل في:

١- أن يعلـن الملك النظام الجمهـوري في البلاد. وهو الاقتراح الذي سـبق للملك إدريـس أن لوّح به في الماضي. غير أن هذا الاقتراح يتطلب البحث عن شـخصية سياسـية لشغل منصب رئيس الجمهورية ليسـت قوية فحسب، ولكنها قادرة في الوقت ذاته على استرضاء كافة القوى والعناصر السياسية في ليبيا.

٢- أن يتنازل الملك إدريس عن العرش لولي عهده.

٣- أن يدعـو الملك إلى اجتماع عـام تحت رعايته، يحضره كافة الزعماء السياسـيين في البلاد، يقومون خلاله بأداء القسـم على الولاء للدسـتور ولـولي العهد كخليفة للملك.

٤- أن يعبّر الملك بشكل علني، وأن يتصرف بطريقة صريحة، تعطي الانطباع للشعب عن ثقته في ولي العهد، الذي عليه بدوره أن يتحدث ويتصرف بطريقة تدل على أنه رئيس الدولة المقبل.

وبعد أن يورد المسـتر نيوسوم هذه البدائل، يقترح، بعد الاتفاق على بديل مناسب بينها من قبل الإدارة الأمريكية، أن يتم التشاور مع الحكومة البريطانية حول شخصية مناسبة قريبة من الملك إدريس وتحظى بثقته الكاملة، يُعهد إليها بتقديم الاقتراح المناسب له بشكل مباشر وبسـرية مطلقة، على أسـاس أن الحكومتين البريطانية والأمريكية، ومن منطلق اهتمامهما بمستقبل ليبيا، تريان أن يقوم الملك إدريس، وهو الحريص على سعادة وأمن ورخاء شعبه، باتخاذ خطوات في اتجاه تبديد أية شكوك حول مآل السلطة في البلاد بعد وفاته.[١٨]

كما أشـار المستر نيوسـوم في رسالته إلى شـخصيتين على وجه التحديد كمرشحين لأن يقوم أي منهمـا بمهمة إبلاغ الملك إدريس بالاقتراح الـذي يجري الاتفاق عليه، هما السـير أليك كيركبرايد (Alec Kirkbride) أول سفير لبريطانيا في ليبيا، والمستر أدريان بلت (Adrian Pelt) مبعوث الأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا (١٩٤٩-١٩٥١)، فقد عرف الاثنان بعلاقتهما الحميمة بالملك إدريس.[١٩] ولا يوجد في الوثائق السـرية المنشورة

١٨ سيلاحظ القارئ أن حجة وجود شكوك حول مستقبل البلاد بعد غياب الملك، أو استقالته، هي التي استعملت من قبل الإدارة الأمريكية (ومن قبل نيوسوم بالذات) في تبرير موقفها المرحب بانقلاب سبتمبر فور وقوعه. انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**" للمؤلف.

١٩ يلاحظ أن المستر نيوسـوم أسقط من قائمة المرشحين للقيام بهذه المهمة المستر دي كاندول، إذ إنه لم يكن يحظى برضا الأمريكان عنه رغم أنه من أكثر الشخصيات قرباً من الملك إدريس.

ما يدل على أن تطورات الأحداث في ليبيا سارت منذ ذاك اليوم في اتجاه صرف الحكومتين البريطانية والأمريكية نظرهما عن تلك المقترحات. ولعل أهم التطورات في هذا الشأن وفاة ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشـــلحي في حادث سيارة يوم ٢٣ إبريل ١٩٦٤[٢٠] والذي كان أثناء حياته يشكل أكبر تهديد لفرص وليّ العهد بتولي الحكم عقب وفاة الملك إدريس.

٢٠ من الأمور اللافتة للنظر أن وفاة البوصيري الشـــلحي وتأثيراتها لم تلق أي اهتمام في تقارير سفارتي بريطانيا وأمريكا، رغم أن هذه التقارير حفلت بالكثير من المعلومات والأخبار والتحليلات المتعلقة به حتى يوم وفاته!

استمرار حالة التوتر والمظاهرات

إثر اســتقالة محي الدين فكيني، الذي كان قد اكتسب شعبية في أوساط الليبيين، قامت في المدن الرئيســية (على الأخص طرابلس وبنغازي) مظاهرات صاخبة أدت إلى استمرار حالة التوتر في البلاد. وكان مما زاد في تصاعد هذه الحالة، فضلاً عن تداعيات التحقيق في مقتل الطلبة في بنغازي،[٢١] قيام أجهزة الإعلام المصرية، وفي مقدمتها "**صوت العرب**"، بشن حملة دعائية ظالمة ضد رئيس الوزراء الجديد المنتصر، صوّرته بأنه عميل لبريطانيا جيء به لتجديد الاتفاقيات العسكرية، ولإخراج ليبيا من جامعة الدول العربية. وتواصلت المظاهرات بشكل متقطع حتى يوم ٢٥/ ١/ ١٩٦٤ ولم تهدأ إلا بعد أن وجه رئيس الوزراء المنتصر بياناً عبر الإذاعة المرئيــة نفى فيه أن تكون وزارته قد جاءت خصيصاً لقمع المواطنين، أو منعهم من نصرة قضايا أمتهم العربية. كما عين لجنة برئاســة حسين مازق للنظر في حادث إطلاق النار على المتظاهرين في بنغازي. وقد بحثــت اللجنة في الموضوع بما ارتضاه المواطنون والشــرطة معاً.[٢٢] كما كان من ردود الفعل المبكرة مــن قبل الحكومة لهذه الحالة قيامها في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٤ بمنع صحيفتي "**البلاغ**" و"**الشــعب**" من الصدور بحجة نشــرهما مقالات مثيــرة للرأي العام (قامت الصحيفتان برفع قضيــة احتجاجاً على قرار الحكومة، وحكمت المحكمة في صالح الصحيفتين، وتمكنتا من مواصلة الصدور).

ويصف بشير الســني المنتصر[٢٣] في مذكراته البيئة السياسية غير المرحبة بعودة محمود المنتصر إلى رئاسة الحكومة كالآتي:[٢٤]

"كانــت ثقة الملك القويــة بمحمود المنتصر موضــع حذر في برقــة... وكان على علاقة غير ودية مع والي فزان الســيد أحمد سيف النصر بحجة علاقة الســيد محمود المنتصر السابقة مع إيطاليا.... والســيد محمود المنتصر لم يكن موضع ثقة مصر لعلاقتــه الوطيدة ببريطانيا.. ولم يكن موضع ثقة الأمريكيين أيضاً لكونه من الساســة التقليديين من أنصار البريطانيين، وهو ليس زعيماً جماهيرياً، وخاصة في مدينة طرابلس، لهذا ترى فيه أمريكا خطراً، لأنه لن يســتطيع الســيطرة على القوى المعارضة ويعرض البلاد لانقلاب شيوعي، وهو غير معروف من كثير من الشــباب المثقف، ويرون فيه شخصية تقليدية قديمة، ومن أسرة محافظة لا تشارك جماهير

٢١ انظر بشأن تداعيات هذا الموضوع ما ورد في كتاب سامي حكيم "**هذه ليبيا**" (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠)، ص ٧٤-٩٦. ٣٦٠.

٢٢ - خدوري مجيد، **ليبيا الحديثة: دراســة في تطوّرها الســياسي**، ترجمة نقولا زيادة، مراجعة ناصر الدين الأســد (بيروت، نيويورك: دار الثقافة بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٣٦٠.

٢٣ عمل بشير السني المنتصر مع محمود المنتصر كوكيل وزارة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، وكانت تربطه به صلة قرابة أسرية.

٢٤ "مصدر سابق، ص ١٤٦، ١٤٧.

الشعب مشاعرها ومشـــاكلها، وغير مقبول من رجال الأعمال لأنه معروف بنزاهته المتناهية، ولا يقبل مساومة أو وســـاطة لخدمة مصالحهم، وهو أيضاً غير محبوب من ولي العهد الحسن لأنه يعتقد أنه غير مخلص له وضد ولايته للعرش، وأنه يســـاند عائلة أحمد الشريف السنوسي التي تعتقد أنها أحق بالعرش بعد وفاة الملك... بالإضافة إلى هذا كله فإن السيد محمود المنتصر لا ينال رضا بعض أفراد عائلته الذين يعتقدون أنه تولى منصب رئاسة الوزارة بسبب انتمائه إلى العائلة، وخاصة عمه السيد سالم عمر المنتصر... وأهم من ذلك كله كانت علاقة السيد محمود المنتصر مع الحاشية الملكية، وبالأخص إبراهيم الشلحي في وزارته الأولى (١٩٥١-١٩٥٤)، على أسوأ حال... "

كما أضاف بشير السني المنتصر في موضع آخر من مذكراته:[٢٥]

"عندما استقال الدكتور فكيني كانت بريطانيا وأمريكا تتوقعان تعيين رئيس حكومة بديل من الشباب، وشعبي حتى يســـير على خطوات الدكتور فكيني، ويقوم بإصلاح الوضع الداخلي الـــذي بدأ يتدهور ويعرّض المصالـــح الغربية للخطر.. كان عدم ترحيـــب بريطانيا وأمريكا بحكومة محمود المنتصر لا يرجع الى الشـــك في حرصه عـــلى المحافظة على علاقات الصداقة المتينـــة بين ليبيـــا وبريطانيا وأمريكا، بل عـــلى العكس، كانت بريطانيا وأمريـــكا تعتقدان أن هذه السياســـة التي عرف بها لدى الشـــعب الليبي، وبأنه صديق وحليف لبريطانيا، لا تجعله الشـــخص الذي يخدم المصالح البريطانية والأمريكية في الظروف الجديدة التي يمر بها الشرق الأوسط وليبيا."

٢٥ المصدر السابق، ص ١٥٥.

بداية التدخل المصري السافر

يروي مصطفى بن حليم في كتابه "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**" قصة ذات دلالة مهمة بشـــأن بداية التدخل المصري في الشأن الليبي غداة تشكيل محمود المنتصر لحكومته، جاء فيها:[٢٦]

"ليســمح لي القراء التحدث لأول مرة عن تفاصيل مقابلــة غريبة بين وزير الداخلية المصري آنذاك زكريا محي الدين وبيني، لما لها من أهمية للدلالة على بداية عهد تدخل المخابرات المصرية في الشأن الليبي غداة تشكيل المنتصر لوزارته."

وبعد أن يروي بن حليم ملابسات اللقاء الذي تم بينه وبين زكريا محي الدين[٢٧] في منزل الأخير في القاهرة، وبناءً على طلبه، يعرض لما دار بينهما من حديث على النحو التالي:

"بعد المجاملات والحديث عن الأوضاع العربية المعاصرة؛ بادرني بعرض طويل عن هواجس ومخــاوف القيادة المصرية من تطورات الأحداث في ليبيا التــي أدت إلى إقالة فكيني، القومي العــربي، وإعــادة محمود المنتصر إلى ســدة الحكم، ليعدل مســار السياســة الليبية ويوجهها اتجاهاً غربياً اســتعمارياً، وأنه ســيجدد المعاهدة البريطانية التي أقامها سنة ١٩٥٢ [١٩٥٣] مع بريطانيا، وســيعمل على إخــراج ليبيا من الجامعة العربية، وباختصار (ســيحول ليبيا إلى مستعمرة انجليزية فعلاً مستقلة اســماً)، وذكر الكثير من النعوت الظالمة لمحمود المنتصر، ثم أتى إلى بيت القصيد وقال: إننا نهدف للتعاون مع الوطنيين الليبيين أمثالك لإقامة جبهة وطنية من السياســيين الليبيين ذوي التوجهات القومية العربية لتقف سداً أمام هرولة محمود المنتصر بليبيا نحو مصير غربي مجهول".

ثم ينسب بن حليم إلى نفسه أنه رد على كلام زكريا محي الدين قائلاً له:

"... إن أغلب ما ســمعته منه [أي من محي الدين] لا يستند لأي أساس من الصحة، وما قيل له عن محمود المنتصر إما نابع عن ســطحية، أو جهــل متعمد، برغم صداقتي لمحمود المنتصر واختلافي معه في بعض من توجهاته السياسية، فإنني اتفق معه في صواب تعاوننا مع الغرب، ولكن ضمن إطار أفضل، ولكنني أكدت له أن المنتصر ليبي وطني، ولا يحمل لمصر أي عداء، وهو واقعي في سياســته، ولن يجدد المعاهدة البريطانية لأن تجديدها وقع منذ سنتين، وقام به محمد بن عثمان الصيد ســنة ١٩٦٢/ ١٩٦٣، وكذلك محمود المنتصر هو الذي أدخل ليبيا إلى

٢٦ "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**" (كولونيا، ألمانيا: دار الجمل، ٢٠٠٣)، ص ٢٩٤-٢٩٦.

٢٧ وصفه بن حليم بأنه، بالإضافة إلى منصب وزير الداخلية، كان هو المسؤول الأول عن جميع أجهزة المخابرات المصرية.

جامعة الدول العربية إبان وزارته الأولى سـنة ١٩٥٢/ ١٩٥٣ وليـس من المعقول أن يعود للحكم ليخرج ليبيا من الجامعة..."

ثم يواصل بن حليم سرده لرده على ما اقترحه وزير الداخلية المصري زكريا محي الدين حول إنشاء "جبهة وطنية" تضم شخصيات سياسية ليبية لمعاداة حكومة المنتصر وتوجهاتها قائلاً.

"أما تعاونكم مع الوطنيـين الليبيين لإيقاف هرولة ليبية نحو مصـير غربي مجهول، فإن ليبيا مستمرة في تعاونها مع الإخوة العرب، وهي سائرة على درب قومي عربي، وهي بأيدٍ أمينة من الملك إدريس ورئيس وزرائه وزملائه أمثال مازق والقلهود..."

ثم أضاف بن حليم قائلاً:

"اسمح لي يا أخ زكريا أن أكرر لك قولاً قلته للرئيس جمال عبد الناصر منذ سنتين: إن جاءكم ليبـي يدّعي أنه أكثر عروبة ووطنية وصدقاً من إدريس السـنوسي فلا تصدقوه، ولو كنت أنا المدعي، واسمح لي يا أخ زكريا أن أقدم لك نصيحة مخلصة: اطمئنوا لإخوانكم وجيرانكم في ليبيا، ولا تحملوا أنفسكم مشقة التدخل في شؤونهم، ودعوهم يديروا أمورهم فيما بينهم..."

ثم ينسـب بن حليم إلى مضيفه زكريا محي الدين أنه شكره على صراحته، ووعده بأنه سيفكر فيما سمعه منه.

وبعد أن يورد بن حليم أنه قام عند عودته لطرابلس بنقل الحديث (الذي جرى بينه وبين زكريـا محي الدين) إلى رئيس الوزراء محمود المنتصر، ختـم روايته لهذه الواقعة بعبارات جاء فيها:

"لقد أشـعرني لقائي مع زكريا محي الدين بجلاء أن عهد التدخل المصري في الشأن الليبي قد بدأ بالفعل، وأن الرئيس عبد الناصر أو أجهزة مخابراته سـيتهزون زعزعة الثقة بين الشـعب الليبي وحكومته، والظروف الحرجة التـي يواجهها محمود المنتصر، لإحراجه ثم إخراجه أو إخضاعه."

عبد الناصر يصب الزيت على النار

لم يكن غريباً، في ضوء ما أشار إليه بن حليم بشأن الحوار الذي جرى بينه وبين وزير الداخلية المصري زكريا محي الدين، والذي يفهم منه أن مصر عازمة على التدخل في الشأن الليبي بسبب عدم اطمئنانها لتوجّهات محمود المنتصر، لم يكن غريباً أنه ما أن أخذت الأحداث تتجه في ليبيا نحو الهدوء والاستقرار، حتى قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإلقاء خطاب يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٦٤ المصادف للذكرى السادسة لقيام الوحدة بين سوريا ومصر[٢٨] تعرض فيه للقواعد الأجنبية في ليبيا. وكان مما جاء في ذلك الخطاب:

"إن الشعب العربي ينتظر اليوم الذي تحتفل الأمة العربية بالجلاء الكامل للقواعد الأجنبية، لأن القواعد الأجنبية الموجودة في ليبيا هي نتيجة الاستعمار، وأنها خطر على الأمة العربية كلها."

ثم أضاف قائلاً:

"إن بريطانيا الآن تحاول تجديد الاتفاقية المعقودة مع ليبيا... وأن تحتفظ بالقواعد العسكرية."[٢٩]

ثم تساءل:

"كيف يمكن للجيش المصري والجيوش العربية أن تواجه إسرائيل وهناك قواعد إنجليزية- أمريكية على الحدود المصرية الغربية؟"[٣٠]

ما الذي دفع بالرئيس عبد الناصر لتضمين خطابه تلك الفقرات رغم علمه واعترافه، في خطاب علني ألقاه في مدينة بور سعيد عام ١٩٥٧ في الذكرى الأولى للعدوان الثلاثي على مصر، بأن "الحكومة الليبية جمّدت القواعد البريطانية ولم تسمح لها بالتحرك ضد مصر خلال ذلك العدوان الغاشم عليها؟"[٣١] ورغم صمته عن تناول موضوع القواعد في ليبيا منذ عام ١٩٥٨؟

من المعروف أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تضمّن دعوة إلى الدول الموقّعة عليه لتصفية القواعد الأجنبية فوق أراضيها عبر التفاوض، وأن مؤتمر القمة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا بالحبشة خلال شهر يونيو عام ١٩٦٣ قد أثار موضوع القواعد الأجنبية في

٢٨ كانت الوحدة المذكورة قد انفرط عقدها يومذاك، وكان قد مضى على انفصال سوريا عن مصر نحو عامين ونصف العام، وقد وقع الانفصال في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١.

٢٩ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦١.

٣٠ "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**"، مصدر سابق، ص ٢٩٩.

٣١ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١٣٨.

إفريقيــا، وأصدر توصية تدعو إلــى التخلّص من هذه القواعد بالتفــاوض، وقد تكرر إثارة الموضوع أثناء اجتماع وزراء الخارجية الأفارقة في لاغوس خلال العام نفسه، وألزم الدول المعنيــة بتقديم تقرير عن التقــدم الذي أحرزته في تنفيذ ما جــاء بالميثاق وتوصيات القمة الإفريقية بهذا الخصوص.

وقــد كان لهذه القرارات والتوصيات بشــأن القواعد الأجنبيــة أصداؤها في الصحافة الليبية، وداخل البرلمان الليبي،[٣٢] وقد أشــار إليها حســين مازق وزير الخارجية الليبي أثناء لقاء له مع الســفير الأمريكي في ليبيا المســتر لايتنر E. Allen Lightner في طرابلس خلال شهر مارس ١٩٦٤.[٣٣]

ومــن جهة أخرى، فعلى الرغم من أنه لم يســبق أن صدر عن أي مســؤول ليبي دعوة صريحة إلى حكومتي بريطانيــا والولايات المتحدة الأمريكية بشــأن تصفية قواعدهما في ليبيــا، فإن رئيس الوزراء محي الدين فكيني – وفقاً لما ورد في وثيقة أمريكية ســرية[٣٤] – لم ينف بطريقة حاســمة وقاطعة أن ليبيا تفكر في إلغاء اتفاقية قاعدة ويلس العسكرية. كما تشير الوثيقة ذاتها إلى أن فكيني تحدّث خلال اجتماع أمريكي – ليبي، من أجل إصدار بيان حول المساعدات العسكرية الأمريكية لليبيا بما فيها السماح لسلاح الطيران الليبي باستعمال جزء من قاعدة ويلس لأغراض التدريب، تحدّث بلغة يُفهم منها أنه يعتبر تلك التســهيلات مجرد خطوة على طريق استعادة الليبيين لكامل القاعدة.[٣٥]

والواقع أن ما ورد على لســان فكيني في تينك المناسبتين لم يكن سوى تعبير عما كان يعتمل في صدور المسؤولين الليبيين، بمن فيهم الملك إدريس، الذين كانوا يتحينون فرصة تحســن الوضع المالي والاقتصــادي لبلادهم لكي يعيدوا النظر فــي موضوع المعاهدات والقواعد الأجنبية.

وتجدر الإشــارة مجدداً إلى ما ورد على لسان الملك إدريس رداً على تساؤل مبكر وجهه إليه محمد بن عثمان الصيد (قبل أن يتولى رئاسة الوزارة عام ١٩٦٠) بشأن ضرورة المعاهدات:

> "إذا كانــت الضرورة تحتم توقيع معاهدة مع بريطانيا لمدة عشر ســنوات، فربما يمن الله علينا خلال هــذه الفترة بموارد وثروات أخــرى تغنينا عن المعاهدة، وآنــذاك يمكن إعادة النظر فيها."[٣٦]

---

٣٢ انظــر مذكرة المعلومات السرية المرســلة إلى وزير الخارجية الأمريكي من المســتر ويليامــز G. Mennen Williams بالإدارة الإفريقية بالخارجية الأمريكية بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٦٤ ذات الرقم (3491) الملف المركزي DEF. 15 Libya - US.

٣٣ تقرير سري مرسل من السفير الأمريكي بليبيا يحمل الرقم الإشاري (١٥٤٥٦) مؤرخ في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٤.

٣٤ انظر مذكرة المعلومات السرية السابقة نفسها.

٣٥ مذكرة المعلومات السرية السابقة.

٣٦ مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ٨٧.

كما أورد مصطفى بن حليم في مذكراته أن مما قاله للرئيس المصري عبد الناصر خلال لقاء له معه في القاهرة عام ١٩٥٤ ما نصه:

"لقد رأينا، زملائي وأنا، أن نتبع سياسة تهدف إلى تنمية مواردنا الوطنية وتطويرها، بحيث يقف اقتصادنا على رجليه في مستقبل قريب، عند ذلك نراجع ارتباطاتنا الدولية، ونتخلص من كل التنازلات التي اضطرتنا ظروفنا الاقتصادية السيئة إلى قبولها..."[٣٧]

ومن جهة أخرى، فمن المعلوم أيضاً أن القواعد الأجنبية فوق الأراضي العربية كان أحد الموضوعات التي تناولتها القمة العربية الأولى التي انعقدت بالقاهرة في الثالث عشر من شهر يناير ١٩٦٤.

وفضلاً عن ذلك، فإن مجيد خدوري يؤكد: أن محمود المنتصر كان عاقداً العزم، منذ عودته إلى رئاسة الوزارة في ٢٢/ ١/ ١٩٦٤ عقب استقالة فكيني، على إعادة النظر في المعاهدة البريطانية:[٣٨]

"... على أن محمود المنتصر كان يشعر وهو خارج الحكم بأنه كان مسؤولاً عن عقد المعاهدة مع بريطانيا العظمى في وقت كانت ليبيا في أشد الحاجة إلى المال وإلى عضد بريطانيا السياسي، فلما جاء إلى الحكم ثانية، وقد تغيرت ظروف ليبيا، شعر بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في المعاهدة البريطانية. ولقد نشط للموضوع، واستشار أحد خبرائه القانونيين،[٣٩] قبل إثارة القضية من قبل عبد الناصر، لأن موضوع المعاهدة البريطانية كان على كل حال سيفتح حتماً نظراً لمرور عشر سنوات على المعاهدة كما تنص إحدى موادها."

في ضوء هذه الملابسات والخلفيات، التي لا نشك في أن النظام المصري كان على علم بها، يمكننا أن نقبل ما ذهب إليه مصطفى بن حليم في تفسير دوافع العبارات التي وردت على لسان عبد الناصر يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٦٤ بشأن القواعد البريطانية والأمريكية في ليبيا:

"طالب عبد الناصر في خطابه بضمانات ملموسة بأن القواعد الغربية في ليبيا لن تستخدم لطعن مصر من الخلف إذا ما اضطرت مصر لمهاجمة إسرائيل عسكرياً لمنعها من تحويل مياه نهر الأردن، وكانت مناورة ماكرة من عبد الناصر جعلته [يبدو] في موقف المستعد للهجوم على إسرائيل إذا ما ضمن ظهره من اعتداء يقع من القواعد الغربية في ليبيا، مع أنه لم يكن كذلك.."[٤٠]

٣٧ للمزيد بشأن ما ورد على لسان بن حليم في تلك المناسبة، انظر ص ١٧٠-١٧٢ من مذكراته. ومن المعروف أن بن حليم سعى إلى تعديل المعاهدة مع بريطانيا في أعقاب حرب السويس في أواخر عام ١٩٥٦. انظر ما ورد في ص ٤٥٨-٤٩٢ من المذكرات نفسها.

٣٨ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦١، ٣٦٢.

٣٩ ليس من المستبعد، إذا كان هذا الخبير القانوني مصري الجنسية، أن يكون قد نقل هذه المعلومة إلى السفارة المصرية في ليبيا وبالتالي، أن تكون قد وصلت إلى القيادة المصرية.

٤٠ مذكرات بن حليم. مصدر سابق، ص ١٣٨. ولمعرفة المزيد عن القضايا التي كانت تشغل بال الرئيس عبد الناصر في تلك الفترة ننصح القارئ بأن يراجع الفصل الثالث "السحب الزاحفة" من الباب الثالث "على سفوح البركان" من كتاب "**حرب الثلاثين سنة**" الجزء الأول "**سنوات الغليان**" محمد حسنين هيكل (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨).

وأياً ما كانت الأسباب والدوافع الحقيقية لدى الرئيس عبد الناصر، وبعيداً عن رد الفعل الشعبي والرسمي في ليبيا لفقرات ذلك الخطاب،[٤١] فقد واصل الإعلام المصري حملته حول موضوع القواعد الأجنبية في ليبيا، كما واصل المسؤولون المصريون تصريحاتهم في الاتجاه نفسه،[٤٢] ولم تتوقف تلك الحملة إلا بعد أن احتجت الحكومة الأمريكية بشدّة على لسان سفيرها في القاهرة المستر جون بادو J. Badau وفقاً لما ذكره السفير الأمريكي المستر لايتنر للملك إدريس أثناء استقبال الأخير له في قصره بطبرق يوم ٩/ ٤/ ١٩٦٤.[٤٣]

ويوضح بن حليم المزيد حول موقف الحكومة الأمريكية ورد فعلها لما اعتبرته تدخلاً من عبد الناصر في العلاقات الليبية الأمريكية، فيقول:[٤٤]

> "وفي نفس الوقت؛ أرسل الرئيس جونسون رسالة مستعجلة إلى الرئيس عبد الناصر يحذره فيها أنه سيضطر لإيقاف إمداد مصر بالقمح والمواد الغذائية الأخرى التي كانت مصر تحصل عليها داخل برنامج العون الأمريكي، ما لم يوقف عبد الناصر تدخله ضد المصالح الأمريكية في ليبيا."

كما يضيف بن حليم:

> "وتصادف وجود وزير الخارجية حسين مازق في القاهرة لحضور أحد اجتماعات الجامعة العربية، فاستدعاه الرئيس عبد الناصر، وحمّله رسالة تحية أخوية لأخيه الملك إدريس مع رجائه ألا يستعجل في إخراج القوات الأمريكية من ليبيا، كما نصحه بالتروي واستعمال اللين والحكمة مع الأمريكان، واتباع سياسة "الخطوة خطوة". وعندما نقل مازق رسالة عبد الناصر إلى الملك إدريس استجاب الملك لنصح عبد الناصر، وأشار على رئيس الوزراء (المنتصر) بترك الأمريكيين وشأنهم."

ويعلق على هذه الواقعة بقوله:

> "هذا ما صرح به السيد حسين مازق بشجاعة أمام محكمة الشعب لدى محاكمته سنة ١٩٧٠ [١٩٧١ بعد قيام انقلاب سبتمبر] مما اضطر رئيس المحكمة إلى إسكاته. ولم يكذّب أحد هذه الرواية على الإطلاق، مما يقطع بصحتها... وكما قلت من قبل، فقد كانت تلك مناورة ماكرة من عبد الناصر، ومزايدة ظهر فيها أمام الجماهير العربية بمظهر المنادي بإنهاء الوجود العسكري البريطاني والأمريكي في ليبيا، محملاً ذلك الوجود العسكري مسؤولية

---

٤١ سنتناول هذا الموضوع في المبحث التالي من هذا الفصل.

٤٢ انظر البرقية السرية المطولة (٧) صفحات المرسلة من وزير الخارجية الأمريكي دين راسك إلى سفارات أمريكا في ليبيا وبيروت والقاهرة ولندن التي توضح أسس احتجاج الحكومة الأمريكية على موقف الحكومة المصرية في قضية القواعد في ليبيا. البرقية مؤرخة في ٢١/ ٣/ ١٩٦٤ رقم (10913). الملف المركزي DEF 15 Libya-US

٤٣ انظر المذكرة السرية المعدّة من قبل المستر سكريفنر R. S. Scrivner مدير إدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية والتي تضمنت تفاصيل اللقاء بين الملك إدريس والسفير الأمريكي في ليبيا وفقاً لما نقله إلى الخارجية البريطانية المستر واجنر Wagner السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية في لندن يوم ١٠/ ٤/ ١٩٦٤ (أي اليوم التالي لحدوث هذا اللقاء).

٤٤ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١٤٩.

إحجام مصر عن الهجوم على إسرائيل، وهو، بنفس الوقت، ينصح الملك إدريس سرّاً بترك القواعد الأمريكية وشأنها في ليبيا، لأنه يخشى أن ينقطع عن مصر سيل الإمدادات والغذاء، ومع الأسف، شرب الليبيون المقلب الناصري، وظهروا أمام العالم بمظهر المتمسكين بالبقاء الأمريكي في ليبيا، بينما الأمر لم يكن كذلك."[٤٥]



٤٥ للمزيد حول هذا الموضوع انظر ما ورد في كتاب مصطفى بن حليم "**ليبيا: انبعاث أمة... وسقوط نظام**".

المنتصر وإلغاء المعاهدات[٤٦]

أياً ما كانت الدوافـع الحقيقية لخطاب الرئيس المصري عبـد الناصر، الذي ألقاه يوم ٢٢/ ٢/ ١٩٦٤ بشـأن القواعد الأجنبية في ليبيا، وما يكتنفه من علامات استفهام، وبصرف النظر عمـا آل إليه الأمر أمام الاحتجاجـات الأمريكية، فقد كان له تأثيراته الواسـعة على الصعيدين الرسمي والشعبي في ليبيا.

فمن جهة، جاءت الدعوة التي حملها خطاب عبد الناصر في ظرف زمني مضطرب في أعقاب مظاهرات وأحداث الطلبة منذ منتصف يناير ١٩٦٤ واسـتقالة فكيني خلال أسـبوع تقريباً من وقوع تلك الأحداث، ومن جهة أخرى، فقد حملت تلك الدعوة معها كل ما تجسّد في شـخص عبد الناصر يومذاك من حلم قومي، ومن ثم فقد جاءت الاستجابة الشعبية في الأوساط الليبية قوية عارمة تمثلت في سلسلة من المظاهرات المنددة بالحكومة، والمطالبة بإلغاء المعاهدات وإخراج القواعد. كما تمثلت في عدد من المقالات وافتتاحيات الصحف الليبية[٤٧] التي تردد هذه المطالب نفسها.

أمام تعالي خطاب الاحتجاج الشعبي والوطني، وإدراكاً من الحكومة لمسؤوليتها تجاه مواطنيها، سارع محمود المنتصر إلى إذاعة بيان يوم ٢٣/ ٢/ ١٩٦٤ جاء فيه:

> "وإنـه، وإن كانت بلادنا في فجر اسـتقلالها قد اضطرتها ظروف معينـة للارتباط باتفاقيات عسـكرية، إلا أن ذلك لم ولن يحول بينها وبين مشـاركتها لإخوانها العرب في كفاحهم ضد الاسـتعمار والصهيونية والتخلف، وإن هذه الحكومة تؤكـد تأكيداً قاطعا بأنه ليس لديها أي اتجاه أو تفكير في تجديد أو تمديد الاتفاقيتين البريطانية والأمريكية."[٤٨]

كما أكدت الحكومة الليبية موقفها هذا للحكومة المصرية في مذكرة سـلّمها السـفير الليبـي في القاهرة الطاهر باكير يوم ١٤/ ٣/ ١٩٦٤ تضمنت صورة من قرار مجلس الوزراء بشأن عزم الحكومة الليبية على عدم تجديد المعاهدات.

في هذه الأثنـاء، وعلى صعيد مجلس النواب الذي كان مقرراً أن يسـتأنف اجتماعاته مع بداية شـهر مارس ١٩٦٤، تحركت الكتلة النيابيـة المعارضة التي تضم النواب محمود

---

٤٦ انظر مقال يوسف البخبخي (بن عسكر) "حدث الجلاء... الشرعية ـ والكنف الممتنع! القواعد العسكرية الأجنبية.. وجودها وجلاؤها.. الحقيقة والزيف"، مجلة "**الإنقاذ**" (العدد (٤٧) جمادى الآخرة ١٤١٩ ـ سبتمبر ١٩٩٨).

٤٧ من الصحف الليبية التي شاركت في الحملة المناوئة لوجود القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا "**الرقيب**" و"**العمل**" و"**الزمان**" و"**الحقيقة**" و"**البلاغ**" و"**الشعب**" و"**الرائد**" و"**الحرية**" و"**الطليعة**" و"**الأيام**".

٤٨ خدوري، مصدر سابق، نقلاً عن صحيفة "**البلاغ**" الطرابلسية، ١ مارس ١٩٦٤.

صبحي والسايح فلفل والفيتوري زميت وأحمد عبد الحفيظ الرماش ومحمد بشير المغيربي (والمعروفة بصلاتها القوية بالنظام المصري) وقـررت معاودة حضور اجتماعات مجلس النواب في البيضاء بعد أن كانت قد قاطعت حضورها منذ ديسمبر ١٩٦٢. وكان قرار معاودة حضور الاجتماعات المذكور بهدف:[٤٩]

١- استجواب الحكومة بشأن مقتل الطلاب الثلاثة في مدرسة بنغازي الثانوية على يد الشرطة.

٢- تقديم مشروع قانون بإلغاء المعاهدة البريطانية والاتفاقية الأمريكية.

(وقدمت هذه الكتلة مشروع هذا القانون بالفعل إلى رئاسـة مجلس النواب بتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٦٤).

كما قامت كتلـة برلمانية معارضة أخرى تتكون من النـواب علي مصطفى المصراتي وعبد السلام التهامي ومحمد نشـنوش ومحمد بوصاع الزنتاني ومحمود فتح الله وعمران البصير وأحمد الخرباش بتقديم مشروع مماثل.

وعندما عقد البرلمان الليبي جلسـته في مدينة البيضـاء يوم ٩/ ٣/ ١٩٦٤ أعلن رئيس الـوزراء محمود المنتصـر أن حكومته طلبت الدخول في مفاوضات مـع إنجلترا وأمريكا لتقرير مصير القواعد،[٥٠] وتم إحالة مشـروعي القانونين اللذين تقدّمت بهما كتلتا المعارضة البرلمانيتان إلى "لجنة الدفاع والخارجية" وفقاً لما تقضي به اللائحة الداخلية للمجلس، كما تأجل اجتماع المجلس إلى يوم ١٦/ ٣/ ١٩٦٤.

ونترك فيما يلي محمد بشـير المغيربي أحد معاصـري تلك الأحداث، وقد كان واحداً من أعضاء البرلمان المعارضين للحكومة، أن يصف لنا ما حدث في الفترة ما بين جلسـتي مجلس النـواب الليبي يومي ٩، ١٦ مارس ١٩٦٤ من خـلال المقتطفات التالية من كتاب **"وثائق جمعية عمر المختار"**:[٥١]

"في منتصف هذا الأسـبوع (بين ٩، ١٦ مارس) اتصل بنا رئيس الوزراء، واجتمعنا به في مقر إقامته بالبيضاء، عن النواب الخمسـة الشـيخ محمود صبحي وأنا، فقال: "إنني أريد أن أختم حياتي بأن يكون لي شرف إلغاء المعاهدة التي وقعتها، وأرجو أن تسـاعدوني باتخاذ الوسـيلة القانونية لذلك، بإعطاء الفرصة للحكومة للتفاوض، حتى لا يكون الإلغاء من طرف واحد، الأمر الـذي لا يحقق الهدف." فقلنا له: إذا كانت هناك جدية مـن الحكومة في إلغاء المعاهدة

٤٩ انظر **"وثائق جمعية عمر المختار" لمحمد بشـير المغيربي**، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣)، ص ٤٣٩-٤٤١، وخدوري، مصدر سـابق، ص ٣٦٢.

٥٠ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٢.

٥١ مصدر سابق، ص ٤٤٠، ٤٤١.

والاتفاقيــة فنحن يهمنـــا أن يتحقق موقف وطني واحد يجمع الشــعب والنواب والحكومة، فالمهــم الوصول إلى الهدف عن طريق الوحدة الوطنية والأســلوب الأمثل. ثم بدأنا في اليوم التالي مناقشة خطة العمل، من النواب الشيخ محمود صبحي و السايح فلفل وأنا، مع الوزيرين عبــد الحميد البكوش وعمورة البــاروني، بعد أن اتفقنا على خطوطها الأساســية مع رئيس الوزراء محمود المنتصر، وكانت خطة العمل كالآتي:

١- تقوم "لجنة الدفــاع والخارجية" بالموافقة من حيث المبدأ على إلغــاء المعاهدة البريطانية والاتفاقية الأمريكية، والتوصية بإفســاح المجال للحكومة للدخول في مفاوضات مع الدولتين المعنيتين تستهدف إلغاء المعاهدتين، وتصفية القواعد العسكرية، والجلاء التام للقوات الأجنبية، على أن تحيط الحكومة المجلس علماً بما توصلت إليه في مفاوضاتها قبل فض الدورة الحالية لمجلس الأمة بشهرين على الأقل.

٢- تنعقد جلســة مجلس النواب في ١٦/ ٣/ ١٩٦٤ لتقوم "لجنة الدفاع والخارجية" بتقديم تقريرها المتضمن لتوصيتها السالفة الذكر ويوافق المجلس عليه.

٣- في نفس الجلسة تلقي الحكومة بياناً تقرر فيه الدخول في مفاوضات مع بريطانيا وأمريكا على أساس إنهاء المعاهدة والاتفاقية، وتصفية القواعد، وجلاء القوات الأجنبية.

٤- يصدر المجلس قراراً على ضوء توصية اللجنة وبيان الحكومة، ويقرر أنه في حالة فشــل المفاوضات فإن المجلس سيقوم بإقرار القوانين الخاصة بإلغاء المعاهدة والاتفاقية.

وقد قمنا من جانبنا بدعوة أعضاء مجلس النواب إلى اجتماع قبل يوم الجلســة شرحنا لهم فيه ما توصلنا إليه مع الحكومة، وأطلعناهم على فحوى توصية لجنة الدفاع والخارجية وبيان الحكومة ومشروع قرار المجلس، وهي الوثائق التي ســتكون وحدها المتلوة في جلسة ١٦/ ٣/ ١٩٦٤ دون مناقشة أو خطب، لتأخذ الجلسة طابع الإجماع الوطني.

وقد وافق جميع النواب على ذلك، باســتثناء الأخ النائب محمد بوصاع الزنتاني الذي شكك في نوايا رئيس الوزراء".

"وفي يوم ١٦ مارس ١٩٦٤ عقد البرلمان الليبي اجتماعه حسبما كان مقرراً، وقد أخذ الاجتماع طابع الإجماع الوطني، تماثلت فيه مواقف الحكومة والمعارضة، وحظي فيه الاتفاق وخطواته، بعد أن طرحتــه المعارضة، بموافقة مجلس النواب بالإجماع عدا صوتاً واحداً، وليلحقه مجلس الشــيوخ بإجماعه في ٢٩/ ٣/ ١٩٦٤. كــما اتخذ البرلمان الليبي في تلك الجلســة قراراً بتأجيل مشروع إنهاء المعاهدات والقواعد ريثما تقدّم الحكومة تقريرها عن المفاوضات إلى البرلمان."[٥٢]

ونترك للمقتطفات التالية التي وردت في المقالة القيمة للدكتور يوســف البخبخي (بن عسكر) السالف الإشارة إليها، أن تبيّن لنا سير المحادثات بين الحكومة الليبية والحكومتين البريطانية والأمريكية خلال حقبة وزارة محمود المنتصر:

---

٥٢ مقالة (بن عسكر) الآنفة الذكر، وخدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

"ومع إعلان الانخراط في حلبة المحادثات مع الأطراف ذات الشــأن، سعت الحكومة الليبية لتدشين استراتيجية تفاوضية تســعى من خلالها لممارســة الضغوط السياسية والدبلوماسية الضرورية بغرض دفع هذه الأطراف للاستجابة للمطلب الوطني، والتمكين لأسباب تحقيق الجلاء وتصفية القواعد.

وثائق الخارجية الأمريكية، والتي قدّمت شــيئاً من التفصيــل الدقيق لمجريات الحياة والأحداث السياســية في هــذه الفترة الزمنية من تاريخ ليبيا السياســي، أبانــت في تناولها لموضــوع المباحثــات الليبية/ البريطانيــة والليبية/ الأمريكية عن بعــض من ملامح تلك الاستراتيجية والأساليب التفاوضية التي لجأ إليها الطرف الليبي لتحقيق أهدافه الوطنية:

- فبأخــذ زمام المبادرة وإعلان رئيس الوزراء الســيد محمود المنتصر في الجلســة البرلمانية المنعقــدة في ١٦ مارس ١٩٦٤ عن عــزم حكومته للتفاوض بغــرض إنهاء المعاهدات وتصفية القواعد، أوقع الأطراف المقابلة في حال من المفاجأة والذهول من هذا التحرك المباغت الذي وجدت به نفســها في موقف دفاعي عن بقائهــا وصلاحية اتفاقياتها، مما أعان الجانب الليبي على دفع لحظة الذهول هذه نحو زاوية التنازلات واستثمار مكاسبها.
- كما عملت الحكومة الليبية وبقوة، ســواء قبل أو مع الانخراط في عجلة المباحثات، على دفع الطرفين البريطاني والأمريكي إلى إصدار قرار مبدئي يكون بمثابة أرضية للتفاوض وقاعدته، تعلن فيه هذه الأطراف عن قبولها لمبدأ الجلاء عن قواعدها.
- وفي مقاربتها لموضوع التفاوض حرصت الحكومة الليبية آنذاك على التعامل التمايزي مع الأطــراف المقابلة، مما يتيح قدراً من الحركة والمناورة للطرف الوطني، يمارس من خلاله ضغوطاته واستدراجاته، ويمكنه من الحصول على موافقات وتنازلات من هذا الطرف أو ذاك. فتبرز وثيقة الخارجية الأمريكية المرســلة من طرفها إلى سفارة الولايات المتحدة بطرابلس، تحت رقم (٣٠٩) المؤرخة ٥ مــارس ١٩٦٤، المخاوف التي تجول في أذهان الأطراف البريطانية/ الأمريكية من النهج والتكتيك التفاوضي الذي تمارســه الحكومة الليبية، وعن تفكيرها في الكيفية التي يمكن بها لهذه الأطراف، وبالتحامها، احتواء ذلك التكتيك ومواجهته:

"خلال لقاء نقاش ٥ مارس حول الوضع الليبي مع الســفارة البريطانية (واشــنطن)، الموظف الأمريكي المسؤول (غير محدد الهوية) لاحظ نية المنتصر المبيتة للتمييز بين قواعد الولايــات المتحدة وقواعد بريطانيا، وأكد المســؤول أهمية أن تقــف الولايات المتحدة وبريطانيا معاً في وجه أي ضغوطــات للحكومة الليبية ضد القواعد الأجنبية. الموظف المســؤول أضاف أنه على الرغم من أن هناك اختلافاً أكيداً بين طبيعة المواقف العسكرية لــكل من بريطانيا وأمريكا في ليبيا، فإن أي إشــارة في أننا قد نســمح لليبيين بأن يدقوا إسفيناً بيننا بخصوص هذا الموضوع ســتقود إلى تعزيز يضاد بقاءنا. السفارة البريطانية

(من خلال ممثلها في النقاش) عبرت عن موافقتها لوجهة النظر هذه."

وتدليلاً على أسلوب الضغوطات، ودفع سقف المطالب إلى أقصاه، والذي انتهجه الطرف الليبي، تشير وثيقة الخارجية الأمريكية رقم (١٦٤٩١) المؤرخة ٢١ مارس ١٩٦٤ نقلاً عن السفير البريطاني "ساريل Sarell" متحدثاً عن اجتماع له مع وزير الخارجية الليبي حسين مازق:

"أخبرني السفير البريطاني في ١٩ مارس ١٩٦٤ في طرابلس عن الاجتماع الطويل غير السار مع وزير الخارجية حسين مازق في ١٤ مارس بمدينة البيضاء. وقال السفير إن مازق كان على الأغلب جلفاً، وبدا أنه ليس بصديق لبريطانيا، وفي الحقيقة تكلم كمصري مقتفياً أثر عبد الناصر بالكامل."

"أبان مازق بشكل واضح أن الحكومة الليبية تصرّ على إلغاء المعاهدة البريطانية والانسحاب من كل القواعد، بما في ذلك "قاعدة العدم". كما أنه انتقد بقوة سياسة بريطانيا تجاه إسرائيل، وتحديداً طلب من السفير تفسير موقف بريطانيا من مشكلة مياه الأردن."

كما تنقل وثيقة الخارجية الأمريكية المؤرخة ٢٢ يوليو ١٩٦٤ وبعنوان "**التفكير البريطاني حول مفاوضات القواعد العسكرية في ليبيا**"، وهي عبارة عن محضر اجتماع شارك فيه كل من "جيمس بليك" نائب مدير مكتب شؤون شمال إفريقيا في الخارجية الأمريكية و"جي مكلانسكي J. V. Mclansky" الموظف المسؤول عن الشؤون الليبية في الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى السكرتير الثالث للسفارة البريطانية في واشنطن "آر جي أوين R. J. Owen"، تنقل انطباعات السفارة البريطانية في ليبيا على لسان سكرتيرها الثالث "أوين" يذكر فيها:

"عبّرت السفارة البريطانية في ليبيا في مراسلة لها بتاريخ ٣ يوليو عن انطباعها في أن البرلمان الليبي ليس قوياً بشكل كافٍ لكي يفرض على الحكومة الليبية اتخاذ موقف من وجود القواعد الأجنبية العسكرية، وأن السفير "سريل" يعتقد أن رئيس الوزراء المنتصر ووزارته، ولسوء الحظ، هم الذين قرروا التخلّص من الحاميات البريطانية والقاعدة الجوية ويلس (الملاحة)، وأنهم يستخدمون البرلمان كأحد "وسائلهم لتحقيق هذا الهدف."

وتفصح الوثيقة الأمريكية ذات الرقم الإشاري (15120) المؤرخة ٢٧ أغسطس ١٩٦٤ عن الغضب والامتعاض لدى الخارجية الأمريكية إزاء أساليب وخطط الحكومة الليبية في تعاملها مع موضوع الوجود الأمريكي والإعلان المبدئي بالقبول بالانسحاب من القاعدة. الوثيقة ذات النبرة التهديدية هي مراسلة توصيات من الخارجية إلى سفير الولايات المتحدة في طرابلس:

"بسبب من تكتيكات الحكومة الليبية في تعاملها مع إعلان الولايات المتحدة مبدأ الانسحاب من قاعدة الملاحة، فإننا نعتقد أنه يجب أن تسعى إلى مقابلة الملك للتأكد من أنه يدرك الأبعاد

السياســية لموقفنا، وإذا تعذرت مقابلته فإنه يجب أن تحقق الغرض بشــكل فاعل، وبأقصى ما تســتطيع، من خلال (فتحي الخوجة)، بالطلب منه أن يوضح لنا أننا نبعث عبره هذه الرسالة فقط بســبب جدول أعمال الملك الذي لا يســمح بإجراء المقابلة... يجب خلال محادثتك مع الملك أن تنقل إليه النقاط التالية:

١- الولايات المتحدة ترغب من جلالته أن يدرك أننا قد اتخذنا خطوة رئيسية بإعلان قبولنا لمبدأ الجلاء، وأن هذه الخطوة اتخذت على أســاس من افتراضنا المستمر للنوايا الصادقة لدى الحكومة الليبية.

٢- ولســوء الحظ، وأخذا في الاعتبار موضــوع "عقد بيع الســلاح"[٥٣] وتجربة مذكرة ٢٢ أغسطس، فإن شكوكاً جادة تتزايد لدى مســؤولي الحكومة الأمريكية في حقيقة النوايا الصادقة للحكومة الليبية، والتي ســتؤثر بشــكل محتمل على قدرة الولايات المتحدة في الوصول إلى اتفاقات حول المشاكل البارزة.

٣- نحن لســنا ســذجاً بهذا القدر لنصدق أن مواضيع الصحافة في ليبيا ليس لها أية علاقة بسياســة الحكومة. تجديد الضغوط على القاعدة من خلال الإعلام أو وســائل أخرى سوف لن يؤدي إلا زيادة الصعوبات في حل المشاكل.

٤- لا نجد أي أسس لتبرير استمرار الضغوط علينا من قبل الحكومة الليبية، حتى لو أخذنا في الاعتبار ضرورة إعطاء أولوية لمشــكلة إيجاد حل يرضي البرلمان. نحن نتحرك بنوايا صادقة تجاه الحل، ونتوقع ذلك من قبل الحكومة الليبية."

المحادثات وتطوراتها

في ظــل من تلك الأجواء الوطنية الملتهبة بنشــوة التدافع مع الأجنبــي، ومماحكاتها، والعزم الوطني الصميم الذي أبدته الحكومــة الليبية لتحصيل أكبر قدر ممكن من التنازلات في إطار تفاوض مبرمــج، انطلقت عربة المباحثات مع هذه الأطراف تشــقّ لجّــة المصالح المتقاطعة وتضارباتها.

فعلى الجانب البريطاني، وتبعــاً للمصادر الأمريكية (وثائق الخارجية الأمريكية)، اســتهلت المحادثات بين الجانبين الليبي/ البريطاني بعد المذكرة التي أرسلتها الحكومة الليبية بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٤ تدعو فيها الجانب البريطاني إلى بدء التفاوض في ٢٠ إبريل ١٩٦٤ وعلى أساس القبول المبدئي لإنهاء المعاهدة وإجلاء القواعد، والتي ردّت عليها الحكومة البريطانية بتاريخ ٢ إبريــل مبطنة قبولها دعوة الحكومة الليبية للمباحثات ولكن على أســاس مراجعة المعاهدة وليس إلغاءها.

وعــلى أرضية من هذا التضــارب بدأت المفاوضات يوم ٢٠ إبريــل ١٩٦٤ بمدينة البيضاء،

٥٣ سوف نتناول هذا الموضوع في مبحث تال.

ويرأس الجانب الليبي فيها وزير الخارجية حسين مازق. وبعد سلسلة من المحادثات وافقت الحكومة البريطانية، وبضغوط فاعلة من رئيس الوزراء محمود المنتصر، في شهر أغسطس ١٩٦٤ على مبدأ الجلاء وإخلاء القواعد على ثلاث مراحل، الأولى من إقليم طرابلس، والثانية من برقة، وتترك الثالثة للتناول بشكل تفصيلي فيما بعد.

أما على الجانب الأمريكي، فمع المفاجأة الأولى بإعلان الحكومة الليبية عزمها على عدم تجديد المعاهدة ودعوتها للتفاوض، والاستغراب الذي قوبل به هذا الإعلان وهذه الدعوة من الطرف الأمريكي، فإن المفاجأة الثانية بإعلان الحكومة الليبية سعيها للتفاوض على أساس إلغاء المعاهدة قبل انتهاء مدتها القانونية قد أثارت قلقاً وامتعاضاً لدى الجانب الأمريكي الذي رأى فيها إنذاراً أكثر منها دعوة تفاوض، وأن الانخراط في التفاوض على أساسها هو إقرار بنتيجة حددها مسبقاً طرف واحد وقع على المعاهدة، لا الطرفان، وبدون دوافع وجيهة ومبررات مقبولة.

وفي ١١ مارس ١٩٦٤ عاد الأمريكيون وأعلنوا أنهم أبلغوا الحكومة الليبية في الماضي استعدادهم من حيث المبدأ لبحث أية مسائل تتعلق بالاتفاقية حول قاعدة الملاحة. وفي ٢٩ مارس ١٩٦٤ قدموا موافقتهم للدخول في المحادثات ردّا على مذكرة الحكومة الليبية المتضمنة دعوتها للتفاوض في ٢١ مارس ١٩٦٤.

وتبعاً لوثائق الخارجية الأمريكية، فقد انعقدت المباحثات الأولى بين الطرفين في ٢٩ إبريل ١٩٦٤ بمدينة البيضاء، ويرأس الوفد الليبي فيها وزير الخارجية حسين مازق، ويمثل الجانب الأمريكي فيها المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي "لويس جونز Louis Joans" إلى جانب السفير الأمريكي بطرابلس. واتسمت هذه المحادثات بالخشونة نظرا لحرص الطرف الليبي على دفع نظيره الأمريكي للقبول بمبدأ الإلغاء والانسحاب.[٥٤]

في ١٥ يونيو ١٩٦٤ انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات، وفي جوّ من التفاؤل، ببيان افتتاحي للجانب الأمريكي أذعن فيه للانسحاب والجلاء عن قاعدة الملاحة مع نهاية صلاحية معاهدة ١٩٥٤، كما أعلن الشروع في عملية الدراسة والبحث للموقع البديل، والتخطيط لجدولة الانسحاب، وأن هذه العملية لا يتوقع لها أن تنجز قبل عام ١٩٦٥ وأبدى أمله واستعداده، وحتى قبل إتمام الانسحاب لجعل القاعدة في حالة أداء كامل كمركز حسن الإعداد للقوات

٥٤ إن الطريقة التي أدار بها حسين مازق تلك المفاوضات (ومن قبلها مع الوفد البريطاني) تعتبر مفخرة، ليس له وحده، وليس لحكومة المنتصر فحسب، وليس للملك إدريس (الذي راقب عن كثب، وساند بأسلوب غاية في الحكمة والدهاء، جهود حكومة المنتصر ووزير خارجيته مازق) فحسب، ولكن لكل رجال تلك الحقبة الذين شاركوا في أحداثها، سواء على مستوى الشارع الليبي أو الصحافة والبرلمان الليبي. وتجدر الإشارة إلى أن الوثائق السرية الأمريكية والبريطانية تكشف عن محاولات عديدة، وأحياناً على درجة من القذارة، للنيل من الرجال الذين قادوا تلك المفاوضات، وللعثور على ثغرات في علاقاتهم، وإيجاد الوقيعة بينهم، وبخاصة بين الملك ورئيس وزرائه، وبين رئيس الوزراء ووزير خارجيته. إن هذه الحقبة من تاريخ العهد الملكي جديرة بالتوثيق والبحث والدراسة. وفي اعتقادي، فإن ما تعرض له المنتصر ومازق بعد انقلاب سبتمبر هو، في جزء منه، ثمن لموقفهما الوطني في تلك الفترة.

الجوية الليبية. واقترح الجانب الأمريكي برنامجاً متعدد العناصر لتوسيع نطاق مشاركة أفراد الجيش الليبي في استخدام القاعدة.

وتحت طلب ملح من رئيس الوزراء محمود المنتصر كنصّ واضح وجلي من الجانب الأمريكي، يقر فيه مبدأ الانسحاب والجلاء، قدّم السفير الأمريكي في ١٠ أغسطس ١٩٦٤ رسالة من الحكومة الأمريكية تعلن موافقتها وقبولها لمبدأ الانسحاب من القواعد والجلاء منها، وصرح رئيس الوزراء بهذه الموافقة في ٢٢ أغسطس ١٩٦٤."[٥٥]

وتجدر الإشارة إلى ما أورده بن حليم حول ما كان يدور في هذه المفاوضات:[٥٦]

"ولقد وجدت في عشرات الوثائق السرية الأمريكية تفاصيل مناورات التسويف، ومحاولة إقحام الملك في التفاوض، من جهة، والتفاوض مع رئيس الوزراء ووزير خارجيته من جهة أخرى، محاولة الاستفادة من السير على دربين، كما وجدت، في أكثر من وثيقة، توجيه الملك للسفير الأمريكي إلى التفاوض مع الحكومة، وظهر من المذكرات السرية أن الحكومة الأمريكية كان همها الأول هو الإبقاء على قاعدة ويلس إلى آخر يوم من مدتها كما ورد في الاتفاقية".

لقاء خاص بين المنتصر وعبد الناصر

شهدت حقبة هذه الحكومة مشاركة الملك في اجتماعات القمة العربية الثانية الذي انعقد بمدينة الإسكندرية (١-٥ سبتمبر ١٩٦٤). وكان بصحبته وفد كبير ضم كلاً من رئيس الوزراء محمود المنتصر ووزير الخارجية حسين مازق وثمانية وزراء آخرين، (وقّعت الحكومة الليبية على مقررات ذلك المؤتمر، واشتركت في ميثاق التعاون العربي المشترك، وفي المساعدة في قضية فلسطين، وفي الدفاع عنها).

والذي يعنينا في هذا المقام بشأن هذا المؤتمر ما أورده بشير السني المنتصر حول هذه المشاركة، وعلى الأخص ما دار بين الرئيس جمال عبد الناصر ومحمود المنتصر في لقاء خاص بينهما بناء على دعوة عبد الناصر للأخير.

يقول بشير السني المنتصر في هذا الخصوص:[٥٧]

"سافر الملك برّاً، مروراً بمنطقة الحمامات شرقي الإسكندرية، حيث كان يقيم في المهجر. وسافرت مع رئيس الوزراء بالطائرة، ونزلنا بفندق فلسطين في الإسكندرية الذي أعدّ لإقامة الملوك والأمراء ورؤساء الدول، وكان الملك قد أعد له قصر خاص في الإسكندرية، وقصر الطاهرة بالقاهرة للإقامة فيهما أثناء المؤتمر.

وحال وصولنا، استلمت مكالمة هاتفية من السيد عبد المجيد فريد من قصر رئيس الجمهورية

٥٥ انتهى الاقتباس من مقال "ابن عسكر" القيم السالف الإشارة إليه.
٥٦ "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**"، مصدر سابق، ص ٣٠٥.
٥٧ مصدر سابق، ١٧٤-١٧٨.

ليبلغ السيد محمود المنتصر بأن الرئيس عبد الناصر سيستقبله الساعة الثالثة بعد الظهر في قصر التين بالإسكندرية. وكان عبد الناصر مشغولاً باستقبال الرؤساء والملوك الذين كانوا يصلون تباعاً، وكانت تلك لفتة كريمة منه، فالسيد محمود المنتصر لم يكن رئيس الوفد الليبي، وكان الملك قد وصل فعلاً منذ عدة أيام واستقبل رسمياً."

ويضيف بشير السني المنتصر:

"كان السيد محمود المنتصر يتوق إلى مقابلة عبد الناصر، فقد قاسى من خطبة عبد الناصر حال تأليف حكومته الثانية، وانتقاد عبد الناصر للقواعد العسكرية في ليبيا، وما خلفته من جو قاتم، ورد فعل من الشعب الليبي والمظاهرات التي تبعته، كما أن موقف الثورة المصرية من حكومته الأولى لم يكن على أحسن حال، وقد استغرب من تحديد موعد بهذه السرعة مع عبد الناصر في وقت ينشغل فيه بوصول الرؤساء."

ويواصل روايته قائلاً:

"وبعد رجوعه من المقابلة أخبرني السيد محمود المنتصر بما تم فيها، وأملى عليّ ملخصاً لها للاحتفاظ بمحضرها معه ويتلخص، على ما أذكر، بأن الرئيس عبد الناصر استقبله منفرداً بترحيب خاص مستفسراً عن صحته، وقال له: لقد حرصت على مقابلتك حال وصولك لأني أريد توضيح بعض الأمور. لقد سمعت أن البعض أساء تفسير الخطبة التي ألقيتها بعد تأليفك لحكومتك الثانية، ومهاجمتي للقواعد العسكرية البريطانية، بأنها موجهة ضدك شخصياً، وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق، فأنا لم أتمكن من الاجتماع بك في الماضي، ولا أحمل أي شيء ضدك، بل أقدر جهودك وعملك في بناء الدولة الليبية".

"وأضاف الرئيس عبد الناصر أنه كان في تلك الخطبة يرد على تصريحات ضده في مجلس العموم البريطاني، بأنه يعمل ضد بريطانيا ويثير القلاقل في الدول العربية [؟!]، وكانت القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا وقبرص إحدى النقاط التي أثارها لانتقاد السياسة البريطانية في المنطقة، ولم يخطر بباله أنه يتعرض لمسألة قد تثير المشاكل للحكومة الليبية في ظرف صعب كما سمعت بعد ذلك، فهو يعرف الظروف التي وقعت فيها المعاهدة البريطانية الليبية ووضع ليبيا المالي الضعيف يومذاك."

"وقد سرّ الرئيس عبد الناصر بأن الحكومة الليبية بدأت أخيراً المفاوضات مع البريطانيين لتصفية القواعد العسكرية، وقال إن بريطانية لا تستحق عطف العرب، فهي مصدر المشاكل في المنطقة العربية ولهذا فجلاؤها عن ليبيا خطوة لتحرير المنطقة من تدخلاتها المستمرة في شؤونها واستغلالها لمواردها ونشر الفتنة بين دولها. أما بخصوص القواعد الأمريكية فإن تصفيتها يجب أن تتم كذلك، ولكني لا أريد من الحكومة الليبية أن تضغط على الحكومة الأمريكية للجلاء حالاً، بل أعطوها الوقت اللازم الذي تطلبه لإيجاد مكان آخر لقاعدتها، فأمريكا دولة عظمى، والكل في حاجة إلى مساعدتها في صراعنا مع إسرائيل وحلّ المشكلة

الفلسطينية الإسرائيلية، ولا نريد إجبارها على نقل قاعدتها الكبيرة في طرابلس إلى إسرائيل مثلاً [؟!] وهي تستطيع خلق مصاعب لنا كلما زاد ضغطنا عليها..."

شهادة صريحة وصادقة

كان بشير السني المنتصر صاحب مذكرات "**شاهد على العصر الملكي الليبي**" قريباً من محمود المنتصر وظيفياً، بحكم أنه كان يومذاك وكيلاً لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، فضلاً عن قرابته العائلية به، الأمر الذي جعل هذه العلاقة تسمح له[58] أن يتحدث مع رئيس الوزراء بصراحة، وأن ينتقد بعض إجراءات الحكومة، وأن يوجه له الأسئلة المباشرة حول حقائق بعض الوقائع والأمور. وكان أن سأل رئيس الوزراء مرة سؤالاً مباشراً عما إذا كان يعني حقاً ما يصرح به عن رغبته في إنهاء المعاهدات الأجنبية، وجلاء القوات الأجنبية، أم أن ما يقوله هو سياسة لإرضاء الشعب وللاستهلاك الداخلي، فكان أن رد عليه محمود المنتصر قائلاً:

"اسمع يا ابني، أنا لا أكذب عليك ولا على الشعب الليبي. فعندما قبلت تأليف الحكومة للمرة الثانية وأنا في حالة من المرض لا تسمح لي بهذه المسؤولية، كنت آمل وأريد إلغاء المعاهدة البريطانية التي وقعتها عن إيمان بحاجة ليبيا إليها، لأن ليبيا كانت أفقر دولة في القارة الإفريقية، وغير قادرة على تغطية مصاريفها الإدارية العادية ودفع مرتبات الموظفين والشرطة، ولهذا فحاجتنا المالية أجبرتنا على تأجير القواعد العسكرية لبريطانيا ثم لأمريكا، والآن أشعر بأننا لسنا في حاجة لمد يدنا إلى بضعة ملايين وعندنا عشرات الملايين تنهال علينا من البترول، ولهذا أدعو الله أن يساعدني الملك في التخلص من المعاهدة البريطانية والاتفاقية الأمريكية، وجلاء القوات الأجنبية من جميع أنحاء ليبيا، وذلك راحة لضميري أمام الشعب الليبي، وحماية لأبنائي لأن يعيشوا حياتهم دون الشعور بين مواطنيهم بعقدة أن والدهم مهد للأجانب احتلال البلد. هذا رغم أني في قرارة نفسي أعتقد أن بقاء القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية في ليبيا فيه حماية لها من جيرانها وممن يتربص بها، حتى تتمكن من إنشاء جيش قوي رادع لمن يعتدي عليها، وأن الإسراع في جلاء القوات الأجنبية قد يعرّضها للخطر. ولكنه [محمود المنتصر]لا يريد فرض رأيه على الشعب الليبي الذي يصبو إلى الجلاء، ومن واجب الحكومة الديمقراطية تلبية رغبات الشعب مهما كانت مخاطرها، ولهذا فإنه كان مصمماً على اتخاذ هذا القرار مهما كلّفه من تضحيات، وكان يدعو الله أن يمكنه الملك من ذلك."

58 مصدر سابق، ص ١٩٠.

استقالة الملك

في مطلع مارس ١٩٦٤ كان الملك إدريس في مدينة البيضاء لحضور الدورة البرلمانية الجديدة. وبينما كان البرلمان يناقش موضوع القواعد الأجنبية كانت المظاهرات تتفجر بين آن وآخر، وقد تفوه بعض المتظاهرين بعبارات تمس بزعماء البلاد وكبار شـخصياتها. ومن جهة أخرى فقد مرت بنا البيانات والمواقف المتماثلة التي صدرت عن البرلمان والحكومة منذ ٢/ ٣/ ١٩٦٤ بشـأن الموضوع ذاته، والتي بدت في نظر الملك "استسـلاماً مهيناً أمام سياسة الترهيب المصرية."[٥٩]

في ضوء ذلك، قام الملك إدريس بالعودة في الحال إلى مدينة طبرق يوم ١٩/ ٣/ ١٩٦٤ واستدعى كبار المسؤولين، وأبلغهم عزمه على الاستقالة ورد البيعة إلى الشعب، مبرراً ذلك بتقدّمه في السن، وشعوره بعدم القدرة على القيام بأعباء الحكم وتبعاته.

غير أن رد الفعل الشعبي لتنازل الملك، وخصوصاً في برقة، فاق كل المعايير والتوقعات، فقد خرج عشرات الألوف من المواطنين، وزحفوا إلى مسكن الملك في طبرق، وأحاطوا به معبّرين عن تمسـكهم به، رافضين تنازله، بل مهددين الوزارة التي ظنوا أن أعمالها أغضبت الملـك وجعلته يرغب في التخلي عن الحكم، كما انهالـت برقيات التأييد لبقاء الملك من جميع أرجاء البلاد. وأمام مشاعر الثقة والتأييد العارمة، وخشيته من فوضى تعم البلاد، سارع الملـك بالرجوع عن تنازله، وأعلن قرار عودته ببيان إلى الشـعب يوم ٢١/ ٣/ ١٩٦٤ جاء فيه:[٦٠]

"بسم الله الرحمن الرحيم

إخواني الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إننا نشـكركم على هذا الشعور الكريم، ونقدر لكم هذا الإخلاص العظيم، ونسألكم بالله أن تنصتوا وتسمعوا كلامنا، فإننا **ما قدمنا استقالتنا لمثلكم مجلس الأمة الموقر لكوننا غير راضين بتصرفات المسـؤولين**، كلا، وإنما حرصاً على راحتكم وحريتكم، نسـبة لكبر سننا، وعجزنا عـن خدمتكم التي نحرص عليها بأن تكون كاملة تامة لا نقص فيها. وكما تعلمون، إن عمل الكبير دائماً منقوص، وإننا لا ننوي قط فراقكم ما دمت حيّاً، ولا ننويه أبداً حتى أموت بينكم،

٥٩ إي آ. ف دي كاندول "**الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره**". (مانشستر: محمد بن غلبون، الطبعة العربية الثانية، ١٩٨٩)، ص ١٣٢.

٦٠ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٤، ٣٦٥.

وإنما حرصـــاً على أن نخدمكم خدمة كاملة كما كنا فيما مــضى. كل هذا حرصاً على راحتكم، وما دمتم حريصين على خدمتنا، ولو كانت منقوصة بســبب العجز، فنرجوكم متى رأيتم منا نقصاً فصارحونا، وسامحونا بأن نترك المجال لمن هو أقدر منا على ذلك. وليست هذه أول مرة قدمنا فيها [اســتقالتنا] وإننا ذاكرنا بها مصطفى بن حليم عــام ١٩٥٥ وطلب منا التأجيل، ثم عرضناها على محمد بن عثمان وعبد الحميد العبار رئيس مجلس الشــيوخ ومفتاح عريقيب بصفته رئيســاً لمجلس النواب قبل عامين، فطلب منا التريث فتريثنا. وبتقدم سننا، وشعورنا بأثره علينا، خشينا على نفســنا التقصير في واجبنا نحو خدمتكم، ولكن ما دمتم مصرين على وجودنــا في الحكم، بما نحن عليه مــن العجز، فإننا طوع أمركــم وإرادتكم، **ونؤكد لكم أن الحكومة لا دخل لها ولا لعملها في تقديم اســتقالتنا**[٦١] فهي مخلصة، ولو أننا رأينا فيها غير ذلك لأقلناها، كذلك مجلس الأمة مخلصون، ولو أننا رأينا منهم غير ذلك لحللنا المجلس، وما كانت استقالتنا إلا كما أوضحنا آنفاً. وها قد سحبناها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته."[٦٢]

كانت الخطوة التي قام بها الملك على درجة كبيرة من الحكمة، وخصوصاً بعد أن أظهر الملك ثقته في الحكومة، فقــد "أعادت إلى نظام الحكم هيبته، ووجهت موجة المظاهرات من التبرم بالحكومة إلــى نصرتها، واضطرت العناصر المعادية أن تخلد إلى الســكينة".[٦٣] ومــن الأمور الجديرة بالملاحظة أن الملك "لم يتخذ أي إجراء يناقض قرار مجلس الأمة أو الوزارة بشأن مصير القواعد الأجنبية".[٦٤]

يشير مصطفى بن حليم إلى موضوع استقالة الملك إدريس بالآتي:[٦٥]

"كان الملك في مدينة البيضاء، وكذلك الحكومة تواصل اتصالاتها وحوارها مع نواب الأمة في جلســات علنية بنشاط وجدية، ولكن هذا لم يثن المتظاهرين، وأغلبهم من المتأثرين بحملات "**صوت العرب**" الضاربة، وعمــت المظاهرات أغلب المدن الليبية. وفي مدينة البيضاء، وعلى مســمع من الملك وكبار المسؤولين، تعالت هتافات المتظاهرين الصاخبة مشتملة على عبارات نابية ظالمة تمس الملك وزعماء البلاد، ولا شــك أن بعض هذه الهتافات بلغت مســامع الملك، فكان وقعها عليــه أليماً.. ثم كانت هرولة رئيس وزرائه، موضع ثقته وتقديره، لمجرد ســماع خطاب الرئيس المصري، محاولاً إرضاءه ببيان هام يعلن فيه عن تبديل محوري في سياسة البلاد الخارجية دون علمه هو (ملك البلاد).[٦٦] ويبدو أن هرولة رئيس الوزراء كانت الشــعرة التي قصمت ظهر البعير، وجعلت الملك الورع الزاهد يتخذ قرار التنحي."

٦١ إن التركيز على بعض العبارات الواردة بالاستقالة تؤكد أن ما قام به المنتصر بشأن المعاهدات البريطانية والأمريكية كان بالتنسيق والتفاهم مع الملك إدريس.
٦٢ خدوري، مصدر سابق، ص ٣٦٤، ٣٦٥.
٦٣ المصدر السابق، الصفحات نفسها.
٦٤ دي كاندول، مصدر سابق، ص ١٣٣.
٦٥ "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**"، مصدر سابق، ص ٣٠٣، ٣٠٤.
٦٦ إننا نستبعد أن ما قام به المنتصر كان دون علم الملك ودون التشاور معه.

ولا يختلف السـرد الذي أورده بن حليم حول ما حصل بعد تقديم الملك لاستقالته ثم عدوله عنها، عما أوردناه سابقاً.

أما بشـير السـني المنتصر، الذي كان قريباً مـن رئيس الـوزراء المنتصر خلال تلك الأحداث، فيتناول الموضوع في مذكراته على النحو التالي:[٦٧]

"وقـد فوجئ الملك بتصريح الحكومـة، إلا أنه لم يأخذه بمحمل الجد، واعتبره للاسـتهلاك المحلي لتجنب رد فعل شعبي لخطاب الرئيس عبد الناصر..."

"وكما يظهر من تصريحات السيد محمود المنتصر، فإنه لم يفصح عن قرار الحكومة دفعة واحدة، بـل واصل إصدار عدد مـن التصريحات يتفـاوت مداها، تجنباً لرد فعـل الملك، الذي كان يتابع تطورات الموضوع دون تدخل، لمعرفة ماذا يسـتقر عليه رأي البرلمان والحكومة. ولكن تصريح رئيس الوزراء الأخير، وتمشـيه مع كل ما يطالب به البرلمان، أثار شكوك البريطانيين والأمريكيين، لأنه يتعدى ما طلب منهم رسـمياً في المفاوضات التي بدأت فعلاً على أسـاس التصريحات الأولية لرئيس الوزراء. وهكذا اتصل السـفيران البريطـاني والأمريكي بالملك لمعرفة رأيه، ويظهر أنه أخبرهما في أول الأمر بأن الموضوع متروك للحكومة والبرلمان ولا يريد التدخل، ولكنه بعد ذلك صارحهما برأيـه، وبمعارضة ما توصلت إليه الحكومة والبرلمان في هذا الشأن."

ويواصل روايته للأحداث:

"بعد تصريحات رئيس الوزراء، وموقف البرلمان المتشـدد، شعر الملك بأن الموقف أخذ يخرج عن سيطرته، وأصبح قرار الإلغاء وتحقيق الجلاء وارداً لا محالة، بعد أن سارع رئيس حكومته الأمين، والمخلص والمفضل عنده، إلى الاسـتجابة لجميع مطالب مجلـس الأمة... وأنه، أي رئيس الوزراء الوفي، قد قرر السير مع التيار لتحسين سمعته لدى الرئيس عبد الناصر ومجاراة التيار القومي، وأن شجاعته التي عرف بها أثناء حكومته الأولى قد خانته هذه المرة".

ويخلص بشير السني المنتصر إلى أنه:

"أمـام تطورات الأحداث، اتخذ الملك قراراً حاسـماً في قرارة نفسـه للوقوف ضد محاولات حكومته ومجلس الأمة، ووضعهم في موقف لا خيار [لديهم] فيه. ولم يعلن رأيه صراحة وعلناً ضد الإلغاء والجلاء، لأنه ملك دسـتوري لا يحكم، وأن القرار في شؤون الدولة هو في أيدي الحكومة ومجلس الأمة".

وكمـا هو معروف، فقد كان قرار الملك هو "الاسـتقالة" التي أبلغها الملك إلى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشـيوخ والنواب بعد أن اسـتدعاهم إليه في بيته في البيضاء فجأة. وكانت الاستقالة مكتوبة وموقعة ليؤكد إصراره.

---

٦٧ مصدر سابق، ص ١٦٦-١٦٨.

بعد قرار الملك بالعدول عن الاستقالة، أمام طلب الجماهير، وبعد الإعلان في الإذاعة عن ذلك القرار، اجتمع الملك برئيس الوزراء قبل أن يرجع الأخير إلى البيضاء.

ما الذي دار بين الملك إدريس ورئيس وزرائه محمود المنتصر في ذلك الاجتماع؟

نترك لبشير السني المنتصر يروي على عهدته ما دار في ذلك الاجتماع وفقاً لما ورد في مذكراته:[68]

"وفي اليوم التالي جاء رئيس الـــوزراء إلى المكتب ومعه ورقة مكتوبة بخط يده وبدون عنوان، يظهر أنها ملخص لما جرى بينه وبين الملك بعد عدوله عن الاستقالة، وطلب مني كتابة نسخة نظيفة من مســـودتها، فكتبتها بخط جميل وســـلمتها لرئيس الوزراء الذي وضعها في خزنته في المكتب لأهميتها، وكانت تتلخص على ما أذكر فيما يلي:

"تســـتمر المحادثات مع البريطانيين لإلغاء المعاهدة الليبية البريطانية، مع الإبقاء على التحالف الليبي البريطاني، ويتم جلاء كل القوات البريطانية من طرابلس وبنغازي في الوقت المناسب، والإبقاء على القاعدة البريطانية في مطار العدم، والســـماح للجيش البريطاني بإجراء تدريبات الربيـــع والخريف في صحراء برقة. أما الاتفاقية الأمريكيـــة فمتروكة للحكومة والبرلمان، مع التمهل في المفاوضات مع بريطانيا وأمريكا، وبعدم الانسياق وراء نواب المعارضة بالإسراع، وعدم الاهتمام بضغوط الدول مثل مصر وغيرها. كما طلب الملك تقســـيم قوات الأمن، التي وحدّت بعد إعلان الوحدة، إلى ثلاث مديريات عامة مســـتقلة تتبع وزير الداخلية، وبتسليح قوات الأمن، وخاصة القوة المتحركة وقوات أمن برقة، بالأسلحة الحديثة والدبابات، ثم حلّ مجلس النواب، وعدم السماح لنواب المعارضة بالعودة إلى المجلس بأي حال من الأحوال."

68 مصدر سابق، ص ١٧٢، ١٧٣. وفي اعتقادي أن موضوع استقالة الملك وملابساته ودوافعه وعدول الملك عن تلك الاستقالة جدير بمزيد من البحث والدراسة.

مصرع البوصيري الشلحي

عندما عيّن الملك إدريس البوصيري الشلحي في منصب ناظر الخاصة الملكية في أكتوبر ١٩٥٤ (خلفاً لوالده إبراهيم الشلحي) لم يكن قد تجاوز الثالثة والعشرين من عمره بعد، ولم يكن قد أكمل دراسته الجامعية، ومن ثم فلم يكن غريباً أن يوصف من قبل معاصريه بأنه "لم تكن له خبرة والده ولا حكمته، ولم تكن له دراية بأمور البلاد"،[٦٩] كما كان متهوراً شديد الاندفاع.

مع هذه النواقص، يجمع معاصرو البوصيري الشلحي أنه كان على درجة عالية من الوطنية والنزاهة والإخلاص للملك ونظافة اليد والرجولة والشهامة.[٧٠] كما تشير الوثائق الأمريكية والبريطانية، بما يتعلق بأفكاره وتوجهاته، إلى أنه كان يكره الأمريكان كراهية شديدة، ويكره الإنجليز بدرجة أقل، وهو ضد القواعد والمعاهدات والأحلاف مع الغرب، وضد إسرائيل، كما كان متعاطفاً مع الاتحاد السوفييتي، وكان ذا ميول ناصرية قومية قوية، كما كان ذا نزعة اشتراكية.[٧١] وفضلاً عن ذلك فقد كان قوي الشخصية شديد الطموح.

أما عن علاقاته فتؤكد الوقائع والتقارير، كما سبق أن أشرنا، بأنه كان وثيق الصلة بالرئيس المصري عبد الناصر، كثير التردد على مصر، كما كانت له صلات حميمة بالرئيس الجزائري أحمد بن بيللا. أما على الصعيد الداخلي فقد ناصب الأسرة السنوسية وولي العهد الحسن الرضا العداء والملكة فاطمة بدرجة أقل.

لم يكن منصب ناظر الخاصة الملكية في حدّ ذاته يعطي شاغله أية صلاحيات للتدخل في شؤون الدولة، ولكن بحكم ما كان يعنيه هذا المنصب من قرب من الملك، وبحكم ما كان يحظى به البوصيري فعلاً (ووالده من قبله) من حب الملك وعطفه عليه ورعايته له، وبحكم ما كان له (ومن قبله لوالده) من تأثير شخصي على الملك،[٧٢] وبحكم ما كان البوصيري

---

٦٩ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ٩٢-٩٣.

٧٠ ردود مصطفى بن حليم على مذكرات محمد عثمان الصيد، (الحلقة الثالثة)، صحيفة "**الشرق الأوسط**"، ٢/ ٣/ ١٩٩٤.

٧١ انظر على سبيل المثال التقرير المطول الذي أعدّه رجل المخابرات البريطانية في ليبيا المستر كاردين D C. Carden عن لقاء بينه وبين البوصيري الشلحي في ٨/ ٣/ ١٩٦٢. التقرير مؤرخ في ٩/ ٣/ ١٩٦٢ بالملف FO 371/165738. انظر أيضاً ما ورد، حول شخصية البوصيري الشلحي ودوره، في المجلدين الثاني والثالث من كتاب "**ليبيا بين الماضي والحاضر**..." للمؤلف.

٧٢ أورد بن حليم في مذكراته أن "الصديق الرضا السنوسي (اشتهر بالاتزان والحكمة) أسر له يوماً أنه لم يؤمن بالسحر إلا بعد أن رأى عمه (الملك إدريس) وهو واقع تحت تأثير الشلحي وأشعته السحرية!"، مصدر سابق، ص ٨٨. كما نسبت وثيقة سرية أمريكية إلى سعد العبيدي مدير عام نظارة الداخلية في ولاية برقة أنه وصف تأثير البوصيري الشلحي على الملك بأنه أشبه ما يكون بالتنويم المغناطيسي. التقرير السري رقم (67) المؤرخ في ٦/ ١٢/ ١٩٦١. الملف المركزي 773-00/12-661.

يتمتع به من أخلاق وصفات شخصية، وبحكم طبيعة العلاقات بين رجال النخبة الحاكمة، وبسبب دور المتزلفين والمنافقين الذين تعج بهم دهاليز السياسة في كل زمان ومكان، فقد شهدت ساحة السياسة الليبية منذ عام ١٩٥٤ تدخلاً مستمراً من البوصيري الشلحي في كافة شؤون الدولة، وهو تدخل، وإن بدا في أول الأمر صغيراً، فإنه ازداد مع الأيام توغلاً واتساعاً، مما كوّن له خصومات مع عدد كبير من زعماء ورجالات الدولة، كما مكّنه من استقطاب دائرة واسعة من الولاءات له بين رجال الحكم وضباط الجيش والأمن، كما جلب عليه نقمة الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الليبي التي كانت تشاهد وتتابع تدخلاته السافرة في شؤون الحكم ولا تعرف شيئاً عن مناقبه المحدودة. وليس من المبالغة القول بأن النخبة الحاكمة انقسمت خلال تلك السنوات ما بين معسكرين الأول، مع البوصيري يؤيده ويسانده، والثاني ضده ويخاصمه.

ولم تخل معظم التقارير السياسية السرية التي بعثت بها السفارتان الأمريكية والبريطانية في ليبيا منذ أواخر عام ١٩٥٤ من إشارات إلى البوصيري وتوجهاته وتدخلاته وطموحاته، قليل منها يحمل الإعجاب به، وأغلبها يثير المخاوف والشكوك منه وحوله. وقد نسبت إليه هذه التقارير:

- أن الملك اكتشف ما بين عامي ١٩٥٦، ١٩٥٧ تورط البوصيري الشلحي مع آخرين، وبالتعاون مع مصر، في تدبير **محاولة انقلاب وإعلان النظام الجمهوري**.[٧٣]
- ضلوع البوصيري الشلحي في عدد من الأحداث الخطيرة التي شهدتها البلاد، ومن أبرزها:[٧٤]

١- إقصاء حسين مازق عن منصب والي برقة في منتصف أكتوبر ١٩٦١ بعد أن قضى فيه أكثر من تسع سنوات.

٢- إقصاء اللواء السنوسي لطيوش في أواخر نوفمبر ١٩٦١ عن منصب رئيس أركان الجيش الليبي.

٣- اغتيال نائب رئيس أركان الجيش العقيد إدريس العيساوي يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٢.

لقد أدّت هذه الوقائع، وكثرة تردد البوصيري على القاهرة، والمقابلات التي أجرتها معه الصحف المصرية منذ عام ١٩٦١، إلى زيادة المخاوف والهواجس لدى كثير من القوى

٧٣ انظر الوثيقة السرية المرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا رقم (71) المؤرخة في ١/ ١١/ ١٩٥٨. الملف المركزي السري رقم HB5 773.00/11-158، والتقرير السري المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٩ ذا الرقم الإشاري A-140 بعنوان "عائلة الشلحي ونفوذها"، ص ١٠. الملف المركزي POL. 15-1 Libya.

٧٤ انظر على سبيل المثال التقرير السري المرسل من السفارة البريطانية في ١/ ٤/ ١٩٦٣ بالملف FO 371/173238.

والزعامات الليبية،[٧٥] ولدى السفارتين الأمريكية والبريطانية في ليبيا، حول نفوذه وطموحاته وأن يكـــون متورطاً في محاولة أخـــرى، بالتعاون مع مصر، للقيـــام بانقلاب وإعلان النظام الجمهوري.

لقد تصاعدت المخاوف من نفوذ البوصيري مع مجيء محي الدين فكيني إلى رئاســـة الوزارة، إذ اعتقد الكثيرون ـ بمن فيهم موظفو السفارتين الأمريكية والبريطانية في ليبيا ـ أن مجـــيء فكيني كان بتأثير ذلك النفوذ، غير أن هذه المخاوف ســـرعان ما تبددت بعد أن تبيّن وجـــود جفوة كبيرة بين فكينـــي والبوصيري، وقد تردّد أيضـــاً أن النظام المصري تخلى منذ أواخر عام ١٩٦٣ عن دعمه للبوصيري[٧٦] لصالح ولي العهد الحسن الرضا.

في هذه الأثناء، وفي خضم الأحداث التي شـــهدتها ليبيا منـــذ أوائل عام ١٩٦٤، لقي البوصيري الشـــلحي مصرعه في حادث ســـيارة بالقرب من مدينـــة أجدابيا (غربي بنغازي) يوم ٢٣ من إبريل من ذلك العام.[٧٧] ولا شـــك في أن اختفاء البوصيري من ساحة الأحداث في ليبيا كان ذا تأثيرات كبيرة على واقع السياســـة فيها، بل على مســـتقبل النظام الملكي كما سيتضح في الفصول التالية.

٧٥ انظر مذكرات محمد عثمان الصيد، مصدر سابق، ص ١٥٧-١٦٤. انظر أيضاً التقرير السري المرسل من السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٦١ ذا الرقم الإشاري (67) والمتضمن تفاصيل الحوار الذي جرى بين سعد العبيدي مدير عام نظارة الداخلية في برقة والمستر جون دورمان John Dorman المستشار بالسفارة في بنغازي. الملف 773-12/00-661.

٧٦ يُعتقـــد أن ذلك تـــم بتأثير العناصر الوطنية الليبيـــة التي كانت على صلة بالنظام المـــصري، والتي كانت تضيق ذرعـــاً بصلة ذلك النظام بشخصيات مكروهة في ليبيا من أمثال البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي.

٧٧ من الأمور اللافتة للنظر أنه لا يتبيّن من مطالعة الوثائق السرية المنشـــورة للخارجية البريطانية والأمريكية أن مصرع البوصيري الشلحي وتأثيراتـــه قد حظي بأي اهتمام بذكر. وفي اعتقادي أن اغتيال إبراهيم الشـــلحي عام ١٩٥٤ ومصرع ابنه البوصيري عام ١٩٦٤ يحتاج إلى البحث والتقصي من الدارسين.

إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية
(خباياها ـ تداعياتها)

من بين المقررات التي أسـفر عنها مؤتمر القمة العربية في القاهرة (يناير ١٩٦٤) قرار بإنشـاء "القيادة العسـكرية العربية الموحدة"، وقد صادقت ليبيا على تلك المقررات، كما عبّرت عن التزامها الجاد بها بوضع كتيبة من الجيش الليبي تحت تصرف تلك القيادة.[٧٨]

وتفيد مجموعة من البرقيات السـرية المرسلة من السـفارة الأمريكية في طرابلس إلى الخارجية الأمريكية أن وزير الدفاع الليبي، سـيف النصر عبد الجليل،[٧٩] اتصل بالحكومتين البريطانية والأمريكية (عبر سفيري ورئيسـي البعثتين العسكريتين لهما في ليبيا) وعبّر لهذه الأطراف عن رغبة الملك والحكومة، في ضوء الاضطرابات التي شـهدتها البلاد مؤخراً،[٨٠] بتقوية الجيش الليبي عدداً وعتاداً، وأن الحكومة ترغب في شراء كمية من السلاح، من بينها كمية من الدبابات، كما طلب من هذه الأطراف تقديم عروض على وجه السـرعة، متضمنة الأسـعار ومواعيد التسـليم، مؤكداً على أهمية أن يتم التسـليم في أقصر مدة، كما لم يفت الوزيـر أن يؤكد للجانبين (البريطانـي والأمريكي) أن الحكومة الليبية لن تتردد في شـراء الأسلحة المطلوبة حتى من الاتحاد السـوفييتي فيما لو وجدت أن العروض المقدمة منهما غير مناسبة.[٨١]

ومن الواضـح أن وزير الدفاع تمكن في نهاية الأمر مـن الاتفاق مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكيـة على تزويد ليبيا بالأسـلحة المطلوبة على وجه السـرعة، ومن أهمها عشـرون دبابة أمريكية الصنع. وقد وصلت الدبابات الأمريكية بالفعل إلى ميناء بنغازي في النصف الثاني من شهر يوليو ١٩٦٤. وبينما كانت الدبابات في انتظار التفريغ وصلت الملك معلومـات وتقارير أمنية مفادها وجود مؤامرة يخطط لها عـدد من ضباط الجيش للإطاحة

٧٨ محمد بشير المغيربي، مصدر سابق، ص ٤٤٤، ٤٤٥.

٧٩ كان سـيف النصر عبد الجليل يشغل منصب وزير الدفاع في وزارة فكيني، وقد احتفظ بهذا المنصب في الوزارة التي شكلها محمود المنتصر بعد استقالة فكيني.

٨٠ كان أحد ضباط سـلاح الجو الليبي قد كشف لرئيس البعثة العسـكرية الأمريكية في ليبيا الكولونيل هانّا Col Hannah أن السبب وراء رغبة الحكومة الليبية في شراء أسلحة جديدة، بما فيها عدد من الطائرات والدبابات، أن القمة العربية تنوي اتخاذ قرار بتخصيص ٢٥٪ من ميزانيتها السـنوية للإنفاق منها على بناء جيش عربي قوي. انظر البرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٢/ ٢/ ١٩٦٤رقم (264). الملف المركزي DEF 12-5 Libya.

٨١ انظر على سبيل المثال البرقية السابقة.

بنظـــام الحكم، فما كان من الملك إلا أن أصدر أوامـــره الفورية بإلغاء صفقة الدبابات ومنع تفريغها وإعادتها إلى مصدرها.[٨٢] كما أقصى يوم ٢٩/ ٧/ ١٩٦٤ وزير الدفاع ســيف النصر عبد الجليل[٨٣] عن منصبه واستبدله بعبد السلام بسيكري.

كما قام رئيس الوزراء محمود المنتصر، الذي كان قد قطع إجازته في أوروبا، بالمشاركة في إصدار عدد من القرارات الأخرى بناءً على أوامر الملك، كان من بينها:[٨٤]

- الأمر بتأجيل نقل مقر قيادة الجيش من البيضاء إلى طرابلس، وكان مقرراً أن يتم يوم ٣٠/ ٧/ ١٩٦٤ إلى ٩/ ٨/ ١٩٦٤، (إذ أفادت المعلومات أن عملية النقل هذه كانت جزءاً من مخطط المتآمرين).
- الأمـــر بعودة كتيبة المشـــاة الأولى (التي كانت قد تحركت من مدينـــة درنة إلى مدينة بنغازي) إلى مقرها السابق في درنة.
- إلغاء عرض عســكري كان مقرراً أن يقوم به الجيش في مدينة بنغازي، والاستعاضة عنه باستعراض صغير تشارك فيه قوات الأمن دون الجيش.

وتجمع الوثائق الأمريكية والبريطانية أن الفريـــق محمود بوقويطين قائد قوات الأمن، الذي كان يخشى أن تؤدي تلك الدبابات إلى اختلال التوازن بين الجيش وقوات الأمن لغير صالح تلك القوات، هو مصدر تلك المعلومات التي وصلت الملك، وأنه انتهز فرصة وجود رئيس الأركان اللـــواء نوري الصديق في طرابلس ووجود المقدم عبد العزيز الشـــلحي في القاهـــرة والمقدم عون ارحومه في روما ووزير الدفاع ســـيف النصر في ســـبها، وقام بإبلاغ الملك تلك "المعلومات" عن المؤامرة.[٨٥] كما تذكر وثيقة أمريكية أن سيف النصر أفاد خلال مقابلـــة له مع أحد موظفي الســـفارة الأمريكية بالبيضاء يـــوم ٦/ ٨/ ١٩٦٤(بعيد إقالته) أن الحكومة البريطانية كانت وراء إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية، وأنها قامت بخداع الملك.[٨٦]

وبتاريخ ٣/ ١١/ ١٩٦٤ بعث السفير الأمريكي لايتنر برقية سرية إلى واشنطن أشار فيها

---

٨٢ التقرير السري السنوي المعدّ من قبل السفارة البريطانية في ليبيا عن أحداث عام ١٩٦٤، مؤرخ في ٤/ ١/ ١٩٦٥ بالملف FO 371/184210.

٨٣ أفادت مذكرة محادثات جرت بواشنطن يوم ٤/ ٨/ ١٩٦٤ بين السكرتير الثالث بالسفارة البريطانية في واشنطن وبين الموظف المسؤول عن الشـــؤون الليبية في الخارجية الأمريكية أن رئيس الوزراء الليبي المنتصر كان يشـــك منذ مدة في وزير الدفاع بوزارته سيف النصر. المذكرة موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم POL. 15-1 Libya. كما أشـــار بشير السني المنتصر في مذكراته أن سفر سيف النصر عبد الجليل المتكرر إلى مصر، وإقامته الطويلة في القاهرة، وعلاقاته الخاصة والمشـــبوهة ببعض أعضاء السفارة المصرية في ليبيا كانت عاملاً مهماً للاستغناء عنه، مصدر سابق، ص ٣٢٠.

٨٤ انظر مذكرة المحادثات السالف الإشارة إليها.

٨٥ مـــن المفارقات الغريبة أن الفريـــق محمود بوقويطين توفي يوم ٢٩/ ٩/ ١٩٦٤ إثر نوبة قلبية دخل على أثرها مستشـــفى القاعدة الأمريكية ويلس بطرابلس. الفريق بوقويطين من مواليد مدينة البيضاء عام ١٩٠٥، أي أن عمره عند وفاته لم يتجاوز ٥٩ عاماً.

٨٦ موظف الســـفارة المذكور هو محمد صلاح (فلســـطيني الأصل) وكان يعمل مترجماً بالســـفارة (بقي فيها حتى قبيل قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩). المزيـــد من التفاصيل حول تلـــك المقابلة موجود بالبرقية رقـــم (102) طرابلس، مؤرخـــة في ٧/ ٨/ ١٩٦٤ وموجودة بالملف POL. 15-Libya.

إلى ردود الفعل في أوساط الجيش الليبي لإلغاء صفقة الدبابات الأمريكية في يوليو السابق، كان مما جاء فيها:[٨٧]

- أن السبب الحقيقي وراء إلغاء صفقة الدبابات هو عدم الثقة في الجيش، وبخاصة من قبل حكومة المنتصر، الذي لا يثق بصفة خاصة في المقدم عبد العزيز الشلحي وفي عدد آخر من ضباط الجيش منذ مدة.
- أن ضباط الجيش أصبحوا يحسّون، أكثر من ذي قبل، بمرارة شديدة تجاه الحكومة "المدنية" بسبب إلغاء هذه الصفقة، بل إن إحساسهم بالمرارة امتد الآن إلى الملك إدريس نفسه، وهو ما يعتبر عنصراً جديداً طرأ على الحالة في ليبيا.

كما ضمّن السفير الأمريكي تلك البرقية ملاحظاته الخاصة حول ردود الفعل المذكورة والتي جاء فيها:

"يبدو أن التذمر الجديد والمتنامي في أوساط الجيش الليبي هو حقيقة، غير أنه من الصعب تقدير إلى متى سيستمر، وما هي النتائج التي سوف تترتب عليه إلى أن يطرأ تطور جديد على الحالة في ليبيا. ونحن بالطبع مهتمون بأن نعرف ما إذا كانت ردود الفعل (للصفقة) تقتصر على إقصاء وزير الدفاع أم أنها سوف تمتد لتطال قيادة الجيش".

وبتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٦٤ التقى المقدّمان عبد العزيز الشلحي وعون أرحومه الكولونيل تيد لوك Ted Lough (رئيس البعثة العسكرية البريطانية في ليبيا) في بيت الأخير في بنغازي، ليلاً لنحو خمس ساعات، دار خلالها بينهم حديث مطول تناول أوضاع الجيش الليبي، وقد قام الكولونيل لوك يوم ١٦/ ١٢/ ١٩٦٤، وقبل أن ينتهي من إعداد تقريره وتسليمه إلى السفير البريطاني، بالاجتماع بالمقدم فيليبس W. B. Phillips رئيس فرع البعثة العسكرية الأمريكية في بنغازي، وأطلعه على الملاحظات التي دوّنها بشأن ما سمعه من ضيفيه اللذين لم ينس وصفهما بـ"الثنائي البغيض" Terrible Twins. وقد جاء في تلك الملاحظات:

- إن معنويات الجيش الليبي تدنت بشكل كبير، ولم يحرز أي تقدم منذ إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية في يوليو ١٩٦٤.
- هناك تذمر كبير بين صغار الضباط[٨٨] بالجيش، وفضلًا عن عدم وجود مؤشرات بشأن صحة ما تردّد حول محاولة الانقلاب يومذاك، فإن فقدان الملك للثقة في الجيش ولّد حالة من عدم الاستقرار في أوساطه.

---

٨٧ البرقية تحمل الرقم الإشاري (44) مؤرخة في ٣/ ٨/ ١٩٦٤ بالملف DEF 19-4 US-Libya.

٨٨ يمكن القول إن هذه أول إشارة ترد في الوثائق الأميركية المفرج عنها إلى ما عرف بـ"صغار الضباط" في الجيش الليبي.

- لو كان بنيّة ضباط الجيش أن يقوموا بحركة انقلابية لكانوا انتهزوا فرصة حالة التوتر التي شهدتها البلاد في أعقاب أحداث يناير ١٩٦٤ الماضية.
- طلب الضيفان من الكولونيل لوك أن يحث السفير البريطاني المستر ساريل على أن يؤكد للملك إدريس ولاء الجيش له، وأن ينصحه بضرورة تسليح الجيش وتزويده بالعتاد الذي يحتاجه حتى يستطيع الجيش أداء واجبه.
- أكد "الثنائي البغيض" أن قائد الجيش اللواء نوري الصديق لم يعد يرى الملك إدريس مباشرة، كما أنهما شخصياً لم يعد بمقدورهما، مع وجود حكومة المنتصر، الاتصال المباشر بالملك.

وقد أضاف المقدم فيليبس إلى التقرير الذي أعدّه عن اجتماعه بالكولونيل لوك، وأورد به المعلومات السابقة، وبعض المعلومات الإضافية كان من أهمها أن الكولونيل لوك يعتقد بعدم وجود أي أساس من الصحة لما تردد عن وجود مؤامرة انقلابية من تخطيط عدد من ضباط الجيش، وأن الأمر لا يتجاوز في حقيقته مجرد إشاعات أساءت كثيراً للجيش، وأن العقيد لوك يلقي باللائمة في هذا الموضوع على السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا.[89] كما أضاف أيضاً بعض ملاحظاته الخاصة المتعلقة بهذين الضابطين، والتي كان أهمها:

١- أنه، أي المقدم فيليبس، قد سبق له أن سمع منهما أنهما يعتقدان بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقدّم لليبيا الأسلحة التي تريدها قبل أن ترى أنه يوجد مستشار أمريكي في كل جهاز وإدارة من أجهزة وإدارات الحكومة الليبية.

٢- كما أنه سبق أن سمع منهما بأنهما على استعداد أن يتعاملا حتى مع الشيطان في سبيل الحصول على ما يحتاجه الجيش الليبي.

وقد قام المستر جيمس ماي James A. May السكرتير الأول بالسفارة الأمريكية بإحالة تقرير المقدم فيليبس إلى الخارجية الأمريكية بموجب رسالة إرفاق[90] أضاف إليها بعض تعليقاته الخاصة التي كان من أهمها:

- التحذير من الوقوع فريسة محاولات الليبيين المستمرة لضرب طرف بآخر (الأمريكان بالإنجليز) من أجل الحصول على ما يريدونه.
- إن استياء الجيش لعدم قدرة قيادته على الاتصال المباشر بالملك، لا بد أن يكون قد

---

٨٩ السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو ما مصلحة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ذلك، وعلى الأخص الجهة المسؤولة منهما عن ترويج تلك الإشاعات وتسريب المعلومات المضللة عن المحاولة الانقلابية المزعومة؟ هل كان الهدف النهائي المقصود هو زيادة الهوة بين الملك والجيش، وزرع بذور التذمر والسخط في أوساط الجيش وبخاصة صغار الضباط؟

٩٠ الرسالة رقم (A-218) مؤرخة في ١٣/ ١/ ١٩٦٥. الملف المركزي DEF. 19-3 US-Libya.

بلــغ درجة كبيرة. ومن جهة أخــرى، فعلى الرغم من الوعــد بتقوية الجيش، الذي قطعته الحكومة على نفســها في خطاب العرش يــوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٤، فإن إحجام الملك المستمر عن السماح بزيادة قدرات الجيش العسكرية [وبالتالي الثورية] بسرعة يكاد يضاهي تعطش ضباط الجيش للحصول على العتاد والسلاح الجديد.



عودة إلى فكرة إعلان النظام الجمهوري

إذا كان الملــك قد تراجع عن قــرار تنحّيه عن الحكم، فإن فكــرة إلغاء النظام الملكي وإعــلان النظام الجمهــوري في البلاد ظلت تــراوده وفقاً لما رواه مصطفــى بن حليم في مذكراته، إذ جاء فيها:[٩١]

"كنت بين المواطنين الكثيرين الذين ذهبوا إلى طبرق للســلام على الملك وتهنئته بالعدول عن تنازلــه عن العرش، ووقفت في أحد طوابير المواطنين الطويلــة، مثلي كمثل أي مواطن آخر، وعندما جاء دوري أمام الملك ســلّم علي بحرارة واستبقاني بجواره إلى أن فرغ من السلام على جمــوع المواطنين، ثم اصطحبني معه إلى جناحه الخاص حيث تناولنا طعام الغداء بمفردنا، ثم جلست معه جلسة مغلقة استغرقت ساعات طوالاً.

شرح لي الملك الظروف الحقيقية التي جعلته يحاول الانسحاب من المسرح السياسي بصفة نهائية ثم عودته عن قراره تحت ضغط الشــعور الشعبي العارم، وأكد لي أنه كان على وشك مغادرة البلاد والذهاب إلى الحمام مريوط (بجوار الإســكندرية) هو وزوجته، ثم مواصلة الرحلة إلى الحجاز. وسألته "هل عملت ترتيباً مالياً للصرف منه أنت والملكة؟" فقال: "لا، لم أفكر في هذا إطلاقاً" قلت: "وكيف تتصور أن تعيش أنت والملكة في المهجر بدون مال؟" ومن الذي سينفق عليكما؟" ثم قلت له: "... يا مولاي، يجب أن تنزع من رأسك فكرة التنازل وترك البلاد بدون دفــة ولا ربّان، وتعرضها لفوضى لا يعلم إلا الله مداهــا ونتائجها وفي هذا إثم عظيم." وهنا قال الملك: لهذا السبب رغبت في الاجتماع بك، إنني أخشى كثيراً من أنني أصبحت أحمل عبئاً عظيماً من المسؤوليات، وأصبحت أخشى من أن يكون انتقال هذا العبء إلى غيري مصحوباً بالفوضى وعدم الاســتقرار، ثم إنني أشعر بأني ظلمت نفسي أمام الله والوطن عندما اخترت الحسن الرضا ليتولى الملك بعدي..."

"... وبعد أن فكرت ليالي طويلة؛ رجح عندي أن العلاج الوحيد لمشــكلة رئاســة الدولة هو الحل الذي اقترحته أنت [أي بن حليم] لتغيير النظام الملكي إلى نظام جمهوري."

وردت إشــارة مقتضبة حول هذا الموضوع في مذكرات بشير السني المنتصر[٩٢] مفادها أن رئيس الوزراء المنتصــر بعد أن أدخل تعديلاً على وزارته فــي ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٤، توجه إلى إيطاليا لمزيد من العلاج، وأنه أثناء إقامته في فندق جراند هوتيل بروما، التقى بالمســتر

٩١ مصدر سابق، ص ١٤٠.
٩٢ ص ١٩٢.

أدريان بلت وفريق من الخبراء القانونيين المعروفين، ودرس معهم تعديلات دســتورية بأمر من الملك، وكان الموضوع سرياً.

ومــن الواضح أن بقيــة حقبة حكومة المنتصر لم تشــهد أي تطــورات أخرى في هذا الموضوع.



إنجازات ووقائع أخرى

ما أن انتهى محمود المنتصر من إيقاف أعمال الشغب، وتهدئة الخواطر خلال الأسابيع الأولى لتوليه رئاسة الحكومة، حتى شرع في إجراء بعض الإصلاحات الإدارية العاجلة ومحاربة الفساد، فبدأ بإيقاف المرتبات التي كانت تصرف لموظفي الولايات وأعضاء المجالس التشريعية بالولايات (في ظل النظام الاتحادي) والتي استمر صرفها بدون سند قانوني بعد إلغاء ذلك النظام. كما أجرى تعديلات في الوظائف الحكومية الرئيسية، وحرص على إسناد بعضها إلى ذوي الكفاءة، واستبعد العديد ممن وصلوا إلى مناصبهم عن طريق المحسوبية.

ثم ما أن فرغ محمود المنتصر من التعامل مع الأزمة الداخلية التي واجهتها حكومته منذ إلقاء عبد الناصر لخطابه التحريضي في شهر فبراير ١٩٦٤ بشأن القواعد الأجنبية في ليبيا، والذي كان من تداعياته تقديم الملك لاستقالته ثم عدوله عنها، ما أن فرغ من ذلك حتى انطلقت حكومته للتعامل مع الكثير من الشؤون الداخلية والقضايا الخارجية.. وسجلت حكومته في المجالين العديد من الإنجازات والخطوات من أهمها:

أولاً: على الصعيد الداخلي

برغبة من محمود المنتصر عينت الحكومة البريطاني المستر (بيت هارد ايكر) مستشاراً اقتصادياً لدى رئيس الوزراء، وذلك بالتعاقد المباشر معه كموظف ليبي، ولا دخل للحكومة البريطانية في هذا التعيين.[٩٣]

- أصدرت الحكومة لائحة جديدة في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٤ لتنظيم العطاءات والتعاقدات الحكومية. وكان الهدف الأساسي من وراء إصدارها ضبط وإحكام التعاقدات الحكومية تحسباً لما تتوقعه الحكومة من قيام مختلف الإدارات والمصالح والهيئات الحكومية بإبرام العديد من العقود تنفيذاً لمختلف مشروعات وبرامج خطة التنمية الخمسية.
- قدّمت الحكومة في ١٢/ ٦/ ١٩٦٤ مشروع الميزانية الجديدة (٦٤/ ١٩٦٥) إلى البرلمان الذي انتهى من مناقشتها وإقرارها في ١٠/ ٧/ ١٩٦٤. وقد بلغ إجمالي

---

٩٣ كان المستر هارد ايكر مسؤولاً مالياً منتدباً من الحكومة البريطانية بمقتضى الاتفاقية المالية بين بريطانيا وليبيا، وقد انتهت مهمته هذه في ليبيا وعاش متقاعداً في النمسا. انظر بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ١٦٢.

اعتمادات الميزانية العامة الإدارية (٥٣) مليون جنيه ليبي، أما إجمالي مخصصات الميزانية الإنمائية فقد بلغ (٣٢,٥) مليون جنيه ليبي. وقد جرى إعفاء الدخول التي لا تزيد عن (٣٥٠) جنيهاً سنوياً من ضرائب الدخل، أما تلك التي لا تزيد عن (٧٢٠) جنيهاً سنوياً فقد أخضعت لضريبة دخل بمعدل ٤٪، وما يزيد عن (٧٢٠) جنيهاً سنوياً أخضع لضريبة بمعدل ٨٪.

- استكملت الحكومة في ١٩/ ٦/ ١٩٦٤ تشكيل "المجلس الأعلى لشؤون البترول" بإضافة ثلاثة موظفين كبار إلى تشكيلته هم الدكتور علي عتيقة (وكيل وزارة التخطيط) وسالم عميش (المدير العام لوزارة الاقتصاد الوطني) وإبراهيم الفقيه حسن (مدير مؤسسة التأمين الاجتماعي). وقد عقد المجلس أول اجتماعاته في مدينة البيضاء يوم ٤/ ٧/ ١٩٦٤ بحضور رئيس الوزراء المنتصر.
- شرعت الحكومة منذ ٣١/ ٧/ ١٩٦٤ في إجراء إحصاء جديد للسكان. وقد جرى إعلان النتائج الأولية للإحصاء في ١٧/ ٨/ ١٩٦٤ والتي كشفت أن عدد السكان قد بلغ (١,٥٥٩,٣٩٩) نسمة أي بزيادة مقدارها نحو (٣٥٠) ألف نسمة عن الإحصاء السابق الذي أجري عام ١٩٥٤ (حكومة بن حليم).
- قامت السلطات الأمنية في ٩/ ٨/ ١٩٦٤ باعتقالات في صفوف البعثيين (نحو خمسين عنصراً)، وكانت مدن طرابلس وبنغازي قد شهدت خلال الأيام السابقة توزيع منشورات سرية تندد بالنظام.
- أصدرت الحكومة في ٣١/ ٨/ ١٩٦٤ "قانون الإدارة المحلية" الذي قضى بتقسيم البلاد إدارياً إلى عشر محافظات.
- صدر في ١/ ١٠/ ١٩٦٤ القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء "وكالة الأنباء الليبية".[٩٤]
- صدر في ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٤ مرسوم ملكي بإعادة تنظيم قوات الأمن تحت إشراف وزارة الداخلية. وقد جرى بموجب هذا القانون إلغاء منصب قائد قوات الأمن (الذي كان يشغله الفريق محمود بوقويطين حتى وفاته في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٤)[٩٥] واستعيض عنه بمدراء عامين للقطاعات الثلاثة (الغربية والشرقية والجنوبية).
- أصدرت الحكومة في ٤/ ١١/ ١٩٦٤ قانون الخدمة المدنية الجديد الذي أقر زيادات جديدة في مرتبات العاملين بالدولة، (أصبح الحد الأدنى للمرتبات بموجب هذا

٩٤ نشر في عدد خاص من "الجريدة الرسمية" في ٦/ ١٠/ ١٩٦٤)

٩٥ شكلت وفاة الفريق محمود بوقويطين رزءاً كبيراً للملك إدريس الذي يعتمد عليه ويثق به. انظر ما ورد حول هذه الشخصية في المجلد الرابع "حكومة محي الدين فكيني".

القانون يتراوح بين (٣٦٠ و ٤٨٠ جنيهاً ليبياً سنوياً) وكان هذا القانون الجديد عاملاً مهماً في تحسين الوضع المعيشي لقطاع مهم من الشعب. (بدأ العمل بهذا القانون اعتباراً من ٤/ ١٢/ ١٩٦٤).

- وفضلاً عن ذلك، فقد اتخذت حكومة المنتصر عدداً من الخطوات الأخرى من أجل زيادة كفاءة الجهاز الإداري الحكومي، كان من بينها الأخذ بتوصيات بعثة الأمم المتحدة بشأن الإصلاح الإداري، واستحداث العمل بعد الظهر[٩٦] لأول مرة في المصالح الحكومية، والتخلص من كثير من العناصر الإدارية غير الكفؤة، وإقناع الملك بعودة الحكومة من البيضاء إلى طرابلس، كما لوحظ في هذا الصدد انخفاض متوسط أعمار الوزراء ووكلاء الوزارات.
- صدر في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٤ مرسوم ملكي بإنشاء "مجلس الدفاع الأعلى" الذي تشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزيري الدفاع والمالية ورئيس الأركان العامة للجيش الليبي.
- أصدرت الحكومة في ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٤ لوائح جديدة أجرت بموجبها تخفيضات واسعة للرسوم الجمركية على الواردات.
- شُرع منذ ٥/ ٢/ ١٩٦٥ في إعادة بناء "مدينة المرج" التي كان الزلزال قد ضربها في مطلع عام ١٩٦٣ (حكومة الصيد).
- تواصل ـ في إطار المساعدات العسكرية للجيش الليبي ـ إرسال الضباط الليبيين في دورات تدريبية متفاوتة المدد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد قدرت بعض المصادر أن نحو ربع ضباط الجيش الليبي كانوا قد تلقوا دورات تدريبية في أمريكا مع نهاية عام ١٩٦٤.

من أهم التطورات التي شهدتها حقبة هذه الوزارة في المجال النفطي (فضلاً عما سلفت الإشارة إليه حول استكمال تشكيل "المجلس الأعلى للبترول") ما يلي:

- تولي الدكتور علي نور الدين العنيزي وزارة شؤون البترول حتى ٢٦/ ٣/ ١٩٦٤ عندما جرى استبداله بفؤاد الكعبازي.
- بلغ إجمالي مصروفات شركات البترول العاملة في ليبيا خلال عام ١٩٦٤ نحو (١٣٣) مليون جنيه ليبي، جرى إنفاق (٤٨) مليون جنيه منها داخل ليبيا. (بلغت

---

٩٦ أثار موضوع استحداث توقيت العمل صباحاً ومساءً غضب الموظفين الحكوميين الذين تعودوا العمل في الصباح وحتى الثانية ظهراً ليتفرغوا لشراء حاجياتهم وقضاء مصالحهم بعد الظهر، كما أن صغار الموظفين كانوا يزاولون أعمالاً أخرى مسائية لتحسين دخلهم لمواجهة غلاء المعيشة. وقد أدى تذمر الموظفين هذا إلى إلغاء نظام الفترتين والرجوع إلى نظام الفترة الواحدة في عهد حكومة حسين مازق، انظر مذكرات بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ٢١٣.

الأرقـام الخاصة بهذه المصروفات خلال عام ١٩٦٣ نحــو ١٠٩ مليون جنيه، أنفق منها داخل ليبيا ٤٢ مليون جنيه ليبي).

- بلغ إجمالي إنتاج البترول الليبي عــام ١٩٦٤ (٣١٥) ألف برميل (مقابل ١٦٩ ألف برميل خلال عام ١٩٦٣ وبزيادة توازي ٨٦،٥٪).
- بلــغ إجمالي صادرات البترول الليبي عــام ١٩٦٤ (٣١٤) ألف برميل (مقابل ١٦٨ ألف برميل خلال عام ١٩٦٣، وبزيادة توازي ٨٧٪ تقريباً).
- بلغت عائدات ليبيا البترولية خلال العام المـالي ٦٤/ ١٩٦٥ نحو (٥٤,٧) مليون جنيه ليبي (مقابل ٢٣,٨ مليون جنيه خلال العام المالي ٦٣/ ١٩٦٤).

ثانياً: على صعيد العلاقات الخارجية

فضــلاً عما قامــت به حكومــة محمود المنتصــر من جهود غيــر عادية فيمــا يتعلق بالمفاوضات مع الحكومتين البريطانية والأمريكية بشــأن قواعدهما العسكرية في ليبيا (كما ســلفت الإشــارة)، فقد وجهت جزءاً من اهتمامها من أجل المشاركة في عدد من الزيارات والملتقيــات الخارجية، وإبرام العديد من الاتفاقيات التجاريــة والاقتصادية والثقافية على الصعيدين العربي والإفريقي والدولي، من ذلك:

- شــارك الملك إدريس خلال الفترة من ١ إلى ١٣ سبتمبر ١٩٦٤ في اجتماعات القمة العربية الثانية التي انعقدت في الإســكندرية، وكان بصحبة الملك في هذا المؤتمر كل من رئيس الوزراء محمود المنتصر ووزير الخارجية حسين مازق وثمانية وزراء آخرين.
- ترأس ولي العهد الأمير الحســن الرضا وفد ليبيا إلى مؤتمر الدول غير المنحازة الذي انعقد في القاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٦٤.
- أوفد الملك إدريس رئيس الوزراء المنتصر (١٧-٢٢ نوفمبر ١٩٦٤) على رأس وفد حكومي كبير لتهنئة الملك فيصل بتولي العرش في المملكة العربية السعودية.[٩٧]
- شرع رئيس الوزراء مع بداية ديســمبر ١٩٦٤ في زيارة رســمية إلى كل من تونس[٩٨] والمغــرب والجزائر على رأس وفد كبير ضم عدداً من الوزراء في أول زيارة رســمية لوفد ليبي على هذا المستوى. وقد تم خلال هذه الزيارة إبرام معاهدة صداقة بين ليبيا والجزائر، وعدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والثقافية مع الدول الثلاث.[٩٩]

---

٩٧ ضم هذا الوفد رئيسي مجلس النواب والشــيوخ وعدداً من الوزراء فضلاً عن رئيس أركان القوات المســلحة. انظر مذكرات بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ١٧٨.

٩٨ كانت الحكومة قد قامت في إطار التعاون الاقتصادي مع تونس بتأسيس شركة ملاحة ليبية- تونسية مشتركة في ١٧/ ٧/ ١٩٦٤.

٩٩ انظر مذكرات بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ١٧٩-١٨٦.

- ترأس وزير الخارجية حسين مازق الوفد الليبي المشارك في اجتماعات رؤساء الوزراء العرب الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ يناير ١٩٦٥.
- ترأس ولي العهد الأمير الحسن الرضا الوفد الليبي المشارك في القمة الإفريقية الثانية التي انعقدت بالقاهرة خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ فبراير ١٩٦٥.
- شـــاركت ليبيا في مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بالقاهرة يومي ١٤–١٥ مارس ١٩٦٥. وقد رفض الوفد الليبي برئاســـة وزير الخارجية حسين مازق مجاراة موقف معظم الوفود العربية، واكتفت بسحب سفيرها من بون. وقد شنّت الصحافة المصرية إثر ذلك حملة جديدة على الحكومة الليبية.
- قام الملك الحسن الثاني بأول زيارة رســـمية له إلى ليبيا فى مارس ١٩٦٥، فقد وصل إلى طرابلس يوم ٩ مارس، وكان في استقباله ولي العهد الأمير الحسن الرضا (رئيس الوزراء المنتصر كان في الخارج للعلاج). بقى الملك الحســـن بطرابلس حتى يوم ١١ مارس عندما غادرها إلى طبرق حيث كان الملك إدريس في استقباله في مطار العدم، وأقام لضيفه مأدبـــة غداء في قصره. غادر الملك الحســـن بعدها إلى بلاده من طبرق مباشرة.
- تجدر الإشـــارة في هـــذا المجال إلى أن أواخر عام ١٩٦٤ شـــهدت حملة واســـعة في الصحافة الليبية، برضا الحكومة وموافقتها، ضد سياسة الحكومة البريطانية في عدن والخليج.[١٠٠]

١٠٠ انظر التقرير السري المرسل من السفارة البريطانية في ليبيا في ١٤/ ١/ ١٩٦٥ بالملف FO 371/1184210.

مقر الحكومة.. بين البيضاء وطرابلس

أثناء فترة حكومة محي الدين فكيني، لقي مشـروع تحويـل مدينة البيضاء إلى عاصمة جديـدة بديلة لطرابلس وبنغازي معارضة شـعبية ونقمة واسـعة في مختلـف أرجاء ليبيا، وارتفعت أعلى أصواتها في ولاية طرابلس، بل شـملت أيضاً عدداً كبيراً من المسؤولين في الحكومة الاتحادية. ويمكن القول بأن الترحيب بهذا المشـروع اقتصر على بعض الأوساط القبلية في برقة، وحتى داخل هذه الأوسـاط فإن الترحيـب كان متفاوتاً، نظراً لبعض صور المحاباة والاسـتغلال التي صاحبت تنفيـذه، والتي أثارت بعض النعرات والحساسـيات القبلية القديمة الكامنة. وبالطبع قد زاد من حدة المعارضة الشـعبية للمشروع ما صاحبه من صور الرشوة والفساد المالي التي ازدادت تفاقماً مع السنوات.

كما مـر بنا كيف أن محي الدين فكيني[١٠١] حاول بكل جهد خلال فترة حكومته أن ينقل مقـر الحكومة إلى طرابلس بعـد أن يعلنها عاصمة وحيدة للمملكـة، غير أن جهوده باءت بالفشل، وترك الحكومة قبل أن يتمكن من أي إنجاز في هذا المجال.

تناول بشير السني المنتصر في مذكراته ما طرأ على هذا الموضوع خلال حكومة محمود المنتصر على النحو التالي:[١٠٢]

"كانـت البيضاء مقراً صيفياً لرئيس الوزراء والوزراء، ثم أصبحت مقراً دائماً لرئاسـة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية وبعض المصالح من باقي الوزارات. ولما جاء السيد محمود المنتصر إلى الحكم كان من أهدافه غير المعلنة لسياسته نقل رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية إلى طرابلس.

وبعد انتهائه من معالجة قضية القواعد العسكرية والجلاء بالشكل الذي توصل إليه مع الملك، حصل على موافقـة الملك على نقل الحكومة إلى طرابلس إرضاءً للرأي العام الطرابلسي الذي كان متحمساً للجلاء وإلغاء المعاهدة البريطانية."

ويضيف المنتصر:

"وقد أثار نقل السـيد محمود المنتصر لمقر الحكومة إلى طرابلس غضب المسـؤولين من قبائل برقة، وعلى رأسـهم الفريق محمود بوقويطين.. ويقال إنه سافر إلى طبرق لإقناع الملك برفض النقل."

---

١٠١ انظر "ليبيا بين الماضي والحاضر... حكومة محي الدين فكيني"، المجلد الرابع، للمؤلف.

١٠٢ ص ٢١١، ٢١٢.

ويضيف أيضاً:

"كما لاقى نقل الحكومة إلى طرابلس عدم رضا سكان بنغازي وزعمائها، لأن وجود الحكومة في البيضاء كان مصدراً هاماً لإنعاش التجارة ومشاريع التنمية والحركة الاقتصادية في بنغازي."

ويستطرد المنتصر:

"ورغم موافقة الملك على نقل الحكومة إلى طرابلس، إلا أنه أمر في آخر لحظة ببقاء وزارة الدفاع وقيادة أركان الجيش في البيضاء، وعدم شغل المباني الحكومية التي تغادرها الوزارات، وهذا يعني حفظها لعودة الحكومة مستقبلاً إليها. كما تأخرت وزارة الخارجية بسبب تردد وزيرها السيد حسين مازق ووكيلها السيد حسين الغناي في النقل رغم تعليمات رئيس الوزراء واتفاقه مع الملك على هذا النقل."

وقد أضاف بشير السني المنتصر أن رئيس الوزراء محمود المنتصر كان يتابع إجراءات نقل الحكومة من البيضاء إلى طرابلس وهو في لندن للعلاج.

الانتخابات البرلمانية (أكتوبر ١٩٦٤)

تقرر خلال حكومة فكيني تأجيل الانتخابات العامة عن موعدها المعتاد في شهر يناير ١٩٦٤ إلى ما بعد الانتهاء من إجراء التعداد السكاني العام في أواخر شهر يوليو من العام ذاته.

لقد ترتب على هذا التأجيل دعوة البرلمان القائم يومذاك إلى دورة انعقاد جديدة التأمت بمدينة البيضاء في الأول من نوفمبر عام ١٩٦٣. وكما مر بنا، فقد تمّ خلال هذه الدورة (جلسة يوم ١٦ مارس ١٩٦٤) اتخاذ القرار التاريخي بإعلان مبدأ إلغاء المعاهدات، وتصفية القواعد، وجلاء القوات الأجنبية. وقد واصل البرلمان اجتماعاته فناقش خلال شهر يونيو ١٩٦٤ ميزانية الدولة لعام ١٩٦٤/ ١٩٦٥، وأقرها في العاشر من شهر يوليو التالي.

وفور الانتهاء من إجراء التعداد السكاني في أواخر يوليو ١٩٦٤ وإعلان نتائجه الأولية في ١٧/ ٨/ ١٩٦٤، صدر مرسوم ملكي في ٢٢/ ٨/ ١٩٦٤ بإنهاء الدورة الحالية للبرلمان وتحديد موعد للانتخابات العامة الجديدة في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٤. كما صدر قانون جديد للانتخابات[١٠٣] حرّم فيه على موظفي الشركات المساهمة والمحدودة الوطنية والأجنبية ومدرائها وأعضاء مجالس إدارتها حق الترشيح للمجلس النيابي منعاً للجمع بين المقاعد النيابية والمصالح الاقتصادية. كما رفعت الحكومة بموجب مرسوم بقانون لاحق[١٠٤] آخر عدد الدوائر الانتخابية من (٥٥) إلى (١٠٣) دوائر.[١٠٥]

رغم الميزات الكثيرة التي تضمّنها قانون الانتخاب الجديد (رقم ٦ لسنة ١٩٦٤) فقد انطوى على مثلبة خطيرة تمثلت في إحدى مواده التي حددت "فترة الترشيح" للمقاعد النيابية بيوم واحد. وقد أعلنت الحكومة أن هذه الفترة ستكون يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٦٤ من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثانية بعد منتصف الليل.

تزوير الانتخابات

تجمع كافة المصادر التي تناولت هذه الانتخابات أنها تعرضت لتزوير جسيم. غير أن هذه المصادر اختلفت حول ما إذا كانت عملية التزوير التي جرت كانت بعلم الملك وتوجيهاته، أو دون علمه، أو خارج حدود توجيهاته، وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس الوزراء

١٠٣ القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٤ الذي حل محل قانون الانتخاب رقم (٥) لسنة ١٩٥١ وتعديلاته.
١٠٤ القانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٤ المنشور في "**الجريدة الرسمية**"، عدد خاص، ٣٠/ ٨/ ١٩٦٤.
١٠٥ انظر ما ورد حول هذا الموضوع في مذكرات الصيد، مصدر سابق، ص ٢٧٩.

محمـــود المنتصر الـــذي كان خارج البلاد للعلاج خلال ســير الانتخابـــات، وحول ما إذا كان رئيس الوزراء بالوكالة إبراهيم بن شــعبان ووزير الداخلية محمود البشـــتي، اللذان كانا مسؤولين مباشـــرة عن الانتخابات بحكم منصبيهما، يتصرفان في ضوء وحدود التوجيهات والتعليمات التي وصلتهما من رئيس الوزراء المنتصر، أم أنهما ومعاونيهما تجاوزوا حدود تلك التوجيهات والتعليمات.

يذهب محمد بن عثمان الصيد[١٠٦] في مذكراته إلى القول:[١٠٧]

> "حان وقت الانتخابات، وغـــادر محمود المنتصر ليبيا في عطلة، بعد أن وضع مع وزرائه خطة إجراء الانتخابات، بما في ذلك تخصيص ميزانية لتغطية تكاليف الانتخابات، وكذا رصد مبالغ لتمويل حملة أي وزير يرشح للانتخابات، والاتفاق على من يُمنع من ترشيح نفسه ومن تجري عملية تزوير في دائرته، وتولى إبراهيم بن شــعبان رئاسة الحكومة بالنيابة [كان يشغل منصب وزير الصناعة]، وكان محمود البشتي يتولى وزارة الداخلية."

أما مصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأســبق، الذي يُفترض أنه ـ حســب قوله ـ اعتزل السياســة وتفرغ لنشــاطه التجاري (منذ اســتقالة حكومته عام ١٩٥٧)، فقد أظهر حماساً غير عادي في متابعة موضوع الانتخابـــات وعملية التزوير التي وقعت فيها،[١٠٨] وتحدث في موضوعها أكثر من مرة مع الســفير الأمريكي في ليبيا المســتر لايتنر. كما قام بزيارة رئيس الوزراء المنتصر في لنـــدن في ١١ أكتوبر ١٩٦٤، أي بعد يوم من الانتخابات، وتحدث معه حول النتائج الوخيمة التي ســـوف تترتب على عملية التزوير التي وقعت. يقول بن حليم في هذا الخصوص:[١٠٩]

> "الانتخابات التي أجريت في ســبتمبر ١٩٦٤ [يقصد أكتوبر ١٩٦٤] وما ســبقها وما تبعها من أعمال بوليســية رجعية، من القبض على أغلب المرشــحين قبل يوم الترشــيح لمنعهم من ممارســة حقهم النيابي، ثم التلاعب الفاجع في عملية الانتخابات، أثارت في نفسي غضباً وألماً وهواجس ومخاوف من عواقبها على استقرار الوطن، وعلى أسس الدولة الليبية..."
>
> "ولقد قمت بمســاع كثيرة وتدخل عند كبار المسؤولين محذراً إياهم من سوء تلاعبهم بالنظام النيابي، والعواقب الخطيرة التي ستؤدي إليها فعلتهم واستهتارهم بحقوق الشعب، وفرضهم عليه نواباً لا يمثلونه ولا يثق بهم. وشمل تحذيري وإنذاري صديقي رئيس الحكومة [المنتصر] ووزير الداخلية [محمود البشتي] ووزير العدل الزميل السابق [عبد الرحمن القلهود] وغيرهم ممن كان لهم ضلع في عملية التزوير."

---

١٠٦ كان محمد عثمان الصيد أحد المرشــحين في تلك الانتخابات. وتعتبر شــهادته مجروحة لأنه كان في خصومة سياســية وشخصية مع رئيس الوزراء المنتصر.

١٠٧ ص ٢٨١، ٢٨٢.

١٠٨ بن حليم "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**"، مصدر سابق، ص ٣١٠- ٣١٦.

١٠٩ المصدر السابق، ص ٣١٥.

ثم يضيف بن حليم:

"وأودّ هنا أن أترك للوثائق السرية الغربية تبيان ما سُمع من سفرائهم من نقد وجهته لمسؤولي حكومتنا،[110] ومن نقد لهم للتعاطي مــع عملية التزوير. فالاطلاع على تلك الوثائق وما ورد فيها من حقائق هو خير دليل على مدى الإحباط الذي عانيته، والمساعي التي بذلتها."[111]

ثم يسرد بن حليم ما توصل إليه من "حقائق" حول موضوع تزوير الانتخابات، لا سيما ما سمعه (حسب قوله) من الملك إدريس، ومن رئيس الوزراء المنتصر وبعض الوزراء، ومن عدد من المرشحين ممن قبض عليهم ومنعوا من ممارسة حقهم الدستوري.

ويتلخص السرد الذي أورده بن حليم في كتابه في الآتي:[112]

أولاً: سافر محمود المنتصر إلى لندن قبل موعد الانتخابات للعلاج من ضغط عال في الدم، وأوكل رئاسة الوزراء إلى إبراهيم بن شعبان.

وقــد اعتبر بن حليم أن ذلك في نظره أول خطأ ارتكبه رئيس الوزراء المنتصر، لأنه أول من يعرف أن بن شعبان رجعي التفكير، عدو لأي اتجاه عربي قومي، لأنه أحد زعماء الأقلية البربرية! وميّال لاستعمال أشد الطرق البوليسية ووسائل القمع والقسوة ضد الجماهير.

ثانياً: بعد سفر المنتصر، استدعى الملك بن شعبان ووجهه لمنع المتطرفين، ولاسيما الناصريين والشيوعيين والبعثيين، من الترشح. وانتهز بن شعبان توجيه الملك، فأصدر أمره المشدد لوزير الداخلية محمود البشتي بالقبض على عشرات المرشحين أغلبهم لا علاقة له بالفئات الثلاث التي وجه الأمر لمنعها من الترشح، ولكنهم إما كانوا أعداء شخصيين لابن شعبان، أو أعداء ومنافسين لأنصاره.

أورد بن حليم أن كشــف المقبوض عليهم ضمّ الأســتاذ مصطفى بن عامر والوزيرين السابقين عبد القادر العلام وسيف النصر عبد الجليل والنواب السابقين محمد ياسين المبري ومحمود صبحي ومحمد بشير المغيربي وعلي مصطفى المصراتي وأحمد المختار.[113]

ثالثاً: نفّذ وزير الداخلية أوامر نائب رئيس الوزراء بنشاط وقسوة ظناً منه أنه ينفذ أوامر الملك. وبعد انتهاء عملية القبض والحبس أثناء يوم الترشيح تم الإفراج عن المعتقلين. وبعد انتهاء عملية الانتخاب أنجح بن شعبان من اختار واستبعد من استبعد.

١١٠ بن حليم يتكلم هنا كما لو أن حديثه مع السفراء الأجانب حول هذه الأمور هو حق له، وهو مصدر افتخار واعتزاز لديه. إنه في الحقيقة لا يعدو أن يكون من قبيل تجرئة الدول التي يمثلها هؤلاء السفراء (أمريكا وبريطانيا) على النظام.

١١١ لم نعثر، في كل ما كتبه بن حليم عن نفسه أو كتب عنه، أنه أظهر اهتماماً أو بذل مساعي أو عاني من إحباط مثلما حصل له مع موضوع هذه الانتخابات!

١١٢ المصدر السابق، ص ٣١٦، ٣١٧.

١١٣ علّق الســفير الأمريكي في تقريره المؤرخ في ٣/ ١٠/ ١٩٦٤ على هذا الكشف أنه لم تتأكد لديهم في السفارة هذه الاعتقالات وأن السفارة تشك في اعتقال عبد القادر العلام لأنه لم يكن ينوي دخول الانتخابات.

ويورد بن حليم في كتابه ترجمة لرسالة بعث بها السفير الأمريكي لايتنر إلى واشنطن بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٦٤ ضمّنها ما دار بينه وبين بن حليم خلال زيارة قام بها الأخير يوم ١/ ١٠/ ١٩٦٤ والتي نسب فيها إلى بن حليم قوله حول الاعتقالات التي تعرض لها بعض الراغبين في الترشح للانتخابات:

١- لا شك أن الملك كان مسؤولاً عن القرار الذي أمر بتنفيذه رئيس الوزراء المنتصر ووزير الداخلية محمود البشتي.

٢- شارك في المسؤولية عن القرار وتنفيذه أيضاً رئيس الوزراء بالوكالة إبراهيم بن شعبان.

٣- اعتبر بن حليم أن دور المنتصر مفجع... بإخفاقه في معارضة لجوء الملك إلى وسائل الدولة البوليسية للتأثير على الانتخابات، فقد هدم كل ما حققه، وتعالى على الشعب بكل تهور.

أما مذكرات بشير السني المنتصر فلم تخل من إشارات إلى وقائع مهمة ذات صلة بموضوع تزوير انتخابات عام ١٩٦٤ من ذلك:[١١٤]

- كان رئيس الوزراء المنتصر أثناء وجوده للعلاج في لندن على اتصال هاتفي بالمسؤولين في ليبيا لمعرفة ما يجري بشأن الانتخابات، وكان يتسلم يومياً عشرات برقيات الاحتجاج يشكو فيها مرسلوها من تدخلات في الانتخابات، ويطلبون عودته للإشراف بنفسه على الانتخابات.

- استدعى رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون الرئاسة عمر الباروني الذي يحظى بثقته لمعرفة سير الانتخابات عن كثب، وقد أكد الباروني لرئيس الوزراء أن تصرف رئيس الوزراء بالوكالة ووزير الداخلية أثارت تساؤلات وشبهات كثيرة وساعدت على انتشار الشائعات بتزوير الانتخابات بشكل كبير.

- استأذن رئيس الوزراء أطباءه في السفر إلى ليبيا ولكن الأطباء حذروه من مغبة السفر.

- بعث رئيس الوزراء رسالة شديدة اللهجة إلى إبراهيم بن شعبان (رئيس الوزراء بالوكالة) وإلى محمود البشتي (وزير الداخلية) طالباً منهما عدم التدخل في الانتخابات وترك المنافسة حرة بين المرشحين وعدم مساندة أحد على الآخر.

- كان رئيس الوزراء يعرف جيداً قبل سفره أن الملك قد أمر بعدم السماح لنواب المعارضة، الذين أثاروا موضوع إلغاء المعاهدات وجلاء القوات الأجنبية، دخول

---

١١٤ مصدر سابق، ص ١٨٨-١٩٥، وكان بشير السني المنتصر مرافقاً لرئيس الوزراء المنتصر أثناء علاجه في لندن.

البرلمان الجديد بأي حال من الأحوال، ولكنه كان يخشى أن يستعمل بن شعبان والبشتي هذا التفويض من الملك للتدخل في المزيد من الحالات لمساندة مرشحين آخرين من أنصارهما وأصدقائهما.

- بعث بن شعبان والبشتي إلى رئيس الوزراء يؤكدان حرص الحكومة على تنفيذ تعليماته.
- أمام توالي برقيات الاحتجاج على رئيس الوزراء المنتصر، اضطر للاتصال بالملك هاتفياً ذاكراً له ما يسمعه من تدخلات وتجاوزات، راجياً منه أن يصدر تعليماته إلى بن شعبان لوقف هذه الأعمال والتصرفات. كما طلب منه أن يقبل استقالته بسبب ظروفه الصحية السيئة ومنع الأطباء له من السفر إلى ليبيا.
- رد الملك على المنتصر (بالهاتف ثم في برقية مشفرة) ألا يستمع إلى ما يصله من إشاعات كاذبة أو شكاوى فردية غير صحيحة، وأن الانتخابات تجري بصورة جيدة ومرضية، وأن عليه الاهتمام بصحته وعدم التفكير في الأمور الأخرى، وأنه (الملك) يتابع مجرى الانتخابات عن كثب طوال فترة غيابه. كما طلب الملك من المنتصر ألا يفكر في الاستقالة الآن وإلى حين عودته من العلاج.

ويضيف بشير السني المنتصر في مذكراته[١١٥] أن إبراهيم بن شعبان (الذي تربطه صداقة قوية بمحمود المنتصر ويكن له الاحترام والتقدير) ظل يردد باستمرار أنه "لم يخن الأمانة، وأنه نفذ تعليمات رئيس الوزراء والملك بكل دقة في الانتخابات التي أجراها في غياب رئيس الوزراء" وهو ما جعل صاحب المذكرات يسأل محمود المنتصر مباشرة وصراحة "هل أصدر أوامره لرئيس الوزراء بالوكالة للقيام بما قام به قبل سفره للعلاج؟" وجاء رد المنتصر "إن الحالات التي أوصى عليها الملك معروفة وتتناول بعض نواب طرابلس وبنغازي المعروفين، ومنعهم من دخول الانتخابات، وكان ذلك يجب أن يتم بطريقة سليمة، بالإقناع والترغيب لا بوضعهم في السجن، ويمكن مراجعة الملك إذا تعذر ذلك لإعادة النظر في قراره، وليست هذه هي المرة الأولى التي يقبل فيها الملك تغيير رأيه في أي قرار يتخذه في حالات الغضب".

وبصرف النظر عن اختلاف الروايات والآراء، فمن المؤكد أن إبراهيم بن شعبان (رئيس الوزراء بالوكالة) ومعه وزير الداخلية محمود البشتي، قاما عن طريق أعوانهما، بناء على توجيهات من الملك ورئيس الوزراء محمود المنتصر، وبالتجاوز لحدود هذه التوجيهات،

١١٥ مصدر سابق، ص ١٩١.

بإلقاء القبض على نحو خمسين مواطناً[116] يوم ٢٧/ ٩/ ١٩٦٤ (اليوم المحدد لتقديم الترشيحات) لمنعهم من ممارسة حق الترشح لعضوية البرلمان. كما قاما أيضاً بالتلاعب في بقية مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك فرز الأصوات وبالتالي نتائجها.[117]

لقد بلغ عدد المرشحين في تلك الانتخابات (٢٠٠) مرشح تنافسوا على (١٠٣) مقاعد انتخابية، وأسفرت الانتخابات عن عودة (٣٣) عضواً من أعضاء البرلمان السابق.

من المؤكد أن السبب الأساسي الذي حفز الحكومة على التدخل في الانتخابات بهذا الشكل الفاضح، وغير المسبوق، هو تخوفها من أن تسفر تلك الانتخابات ـ بدون تدخل منها ـ عن برلمان قوي يواجه الحكومة بمطالب متشددة في موضوع المعاهدات والقواعد.

لقد تحقق للحكومة ما أرادت، فقد أسفرت تلك الانتخابات عن "البرلمان" الذي ترضى عنه، إلا أن ذلك أوجد من جهة أخرى حالة استياء عام من الحكومة، لم تقتصر على المواطنين الذين جرى اعتقالهم وعلى أنصارهم، بل تجاوزتهم إلى عموم الناس، إذ خرجت المظاهرات التي عبرت عن احتجاجها على ممارسات الحكومة بشأن تلك الانتخابات. ولم تتوقف تداعيات تلك الممارسات عند إخراج إبراهيم بن شعبان ومحمود البشتي من الحكومة، بل تجاوزتها إلى حلّ البرلمان واستقالة رئيس الوزراء محمود المنتصر.

خروج بن شعبان والبشتي من الحكومة

إثر عودة محمود المنتصر من رحلة الاستشفاء في الخارج، التي امتدت قرابة شهر، عبّر هو الآخر عن استيائه من عملية التزوير التي تعرضت لها الانتخابات خلال غيابه.

يورد بشير السني المنتصر في مذكراته بهذا الشأن:[118]

> "وكان رئيس الوزراء مصمماً على حلّ مجلس النواب المنتخب الذي ضمّ مجموعة من أصحاب النفوذ، ومجموعة قوية على رأسها محمد عثمان الصيد رئيس الوزراء السابق، الذي كان صديقاً للسكرتير الخاص للملك [إدريس أحمد بوسيف] ورجال القصر، ولهذا، لما طلب رئيس الوزراء من الملك حلّ مجلس النواب، رفض الملك طلبه، ووافقه على تعديل الوزارة وخروج إبراهيم بن شعبان ومحمود البشتي. وقد طلب محمود المنتصر من الوزيرين تقديم استقالتهما".

---

١١٦ كان من بين الذين جرى اعتقالهم وزراء سابقون (محمد ياسين المبري وعبد اللطيف الشويرف وسيف النصر عبد الجليل) فضلاً عن هاشم العبار (رئيس المجلس التنفيذي السابق لولاية برقة) وعلي الديب (رئيس المجلس التنفيذي السابق لولاية طرابلس).

١١٧ انظر بهذا الخصوص البرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٦٤ رقم (A-154) الملف POL 12 التي أشارت إلى البيان الذي أصدره أحمد بن سعود وكيل وزارة الإعلام السابق، الذي أعلن بموجبه تأسيس "الجبهة الوطنية الليبية" المعارضة في ٢١/ ١١/ ١٩٦٤، وقد عدد البيان أمثلة كثيرة لصور تدخل الحكومة في تلك الانتخابات.

١١٨ ص ١٩١.

وفي ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٤ قام رئيس الوزراء المنتصر بإدخال تعديل على وزارته أخرج بموجبه الوزيرين بن شعبان والبشتي منها.[١١٩]

العلاقة مع البرلمان الجديد

يصف بشير السني المنتصر في مذكراته العلاقة بين رئيس الوزراء المنتصر وبين البرلمان الجديد على النحو التالي:[١٢٠]

"بعد التعديل الوزاري واجه محمود المنتصر معارضة قوية في المجلس الجديد، لأن النواب الجدد وقفوا إلى جانب الوزيرين المقالين لما قدماه لهم من مساعدات أثناء الانتخابات، واتهموا رئيس الوزراء بالتهرب من المسؤولية ووضعها على غيره، وتعريض سمعة المجلس الجديد للتشويه أمام الشعب. وتزعّم هذه المعارضة النائب يونس عبد النبي بالخير وبعض الأعضاء من مجموعة محمد عثمان الصيد، وأعضاء وزارته السابقون[١٢١]... وقد أدى ذلك إلى سوء الحالة الصحية لرئيس الوزراء، حتى أصبح لا يأتي لمكتبه إلا نادراً، تاركاً العمل لنائبه حسين مازق الذي كانت الشائعات ترشحه لرئاسة الحكومة بعده".

حلّ مجلس النواب

بعد عودة محمود المنتصر من رحلته الثانية للعلاج (في روما) ازدادت علاقته تدهوراً بالبرلمان الجديد، وأمام تمادي النواب الجدد في مطالبهم المصلحية والمالية من الحكومة وتوعدهم بتقديم أسئلة واستجوابات للحكومة، إذا رفضت الاستجابة لطلباتهم، وأمام عجز رئيس مجلس النواب سالم لطفي القاضي عن السيطرة على المجلس وإيجاد تفاهم بين الحكومة وبينه، وأمام ورود تقارير إلى رئيس الوزراء من جهاز أمن الدولة بشأن تحركات النواب، وعن اجتماعات تعقد في بيت محمد بن عثمان الصيد لتنسيق مواقف المعارضة في المجلس، أمام ذلك كله، فقد رئيس الوزراء محمود المنتصر الأمل في التعاون مع مجلس النواب، الأمر الذي جعله يلجأ إلى الملك مقترحاً حل البرلمان.[١٢٢] ومما شجعه على ذلك أن عدداً من أعضاء البرلمان، وبعد أن فشلوا في تحقيق مطالبهم المصلحية والمادية، أخذوا يلوحون باللجوء إلى موضوع القواعد العسكرية وجلاء القوات الأجنبية الذي تتحاشاه الحكومة، والذي ألّب الملك ضدهم وجعله يقف في صف رئيس الوزراء، فكان أن أصدر

---

١١٩ يذهب محمد عثمان الصيد في مذكراته إلى أن سبب إخراج الوزيرين خلاف وقع بين صهر رئيس الوزراء المنتصر الوزير عبد المولى لنقي وبين إبراهيم بن شعبان، وليس بسبب دوره في تزوير الانتخابات، مصدر سابق، ص ٢٨١.

١٢٠ ص ١٩٢-١٩٤.

١٢١ انظر ما ورد بمذكرات محمد عثمان الصيد بهذا الخصوص، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

١٢٢ يقول بن حليم في هذا الصدد "رأى رئيس الوزراء أن الحكمة والإنصاف، وموجبات احترام الدستور نصاً وروحاً، تستدعي منه أن يحل مجلس النواب، وليد التلاعب والتزوير، وإجراء انتخابات نزيهة جديدة، وبذلك يعيد لحكومته مصداقيتها وهيبتها، ويتخلص هو مما لحق بسمعته، ظلماً، من مسؤولية عن تزوير الانتخابات الأخيرة، فطلب من الملك الموافقة على حلّ البرلمان. "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**"، مصدر سابق، ص ٨١٣.

الملك مرســوماً بتاريخ يوم ١٣/ ٢/ ١٩٦٥ حلّ بموجبه البرلمان الجديد،[١٢٣] كما حدد يوم ٨/ ٥/ ١٩٦٥ موعداً لإجراء انتخابات جديدة.

١٢٣ هذه هي المرة الوحيدة، على امتداد حقبة العهد الملكي، التي جرى فيها حل البرلمان الليبي، ولا شك أن ما قامت به السلطات الحكومية من تدخل وتزوير خلال الانتخابات عام ١٩٦٤ هو أمر مستهجن ومرفوض بلا شك، ولكنه مع ذلك لا يقلل من أهمية التجربة في ليبيا خلال العهد الملكي، كما لا يلغي الكثير من الجوانب الناصعة لتلك التجربة البرلمانية التي كانت مفتقدة على امتداد معظم أقطار الأمة العربية وما تزال.

تحركات بن حليم المريبة

أشــرنا في المبحث الســابق (الانتخابات البرلمانية ـ أكتوبر ١٩٦٤) أن بن حليم كان مهتماً بشــكل غير معتاد بموضوع "التزوير" الذي وقع في تلك الانتخابات، وأنه كان مستاءً ومحبطاً بســبب تلك الممارسات المشــينة، وأنه تحدث حول ذلك الموضوع مع سفيري أمريكا وبريطانيا.[١٢٤]

الملفت للنظر أن الســفير الأمريكي لايتنر أورد في التقرير الذي أرســله إلى الخارجية الأمريكيــة بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٦٤، ويتناول فيه ما دار من حديث مطول بينه وبين بن حليم يوم ١٩/ ١٠/ ١٩٦٤ أثناء زيارة الأخير له،[١٢٥] أورد الفقرة التالية:

"وذكر بن حليم أنه لم يحدّث المنتصر عن "المجموعة" التي حاولت الحصول على مســاندته في خطة للإطاحة بالحكومة."

ومعنــى ذلك أن بن حليم كان قد تحدث ســابقاً مع الســفير الأميركي حول مجموعة (لم يبين هنا من هي) كانت تسـعى للإطاحة بالحكومة، وطلبت منه الانضمام إليها في هذا المســعى، وأنه، رغم حديثه حول هذا الموضوع مع الســفير الأميركــي، لم يحدّث رئيس الوزراء المنتصر عن ذلك!

ليــس بمقدورنا أن نفهم على وجــه اليقين ما الذي يقصده بن حليــم بعبارة "الإطاحة بالحكومــة"؟ أهي حكومة المنتصر؟ أم النظام برمته؟ الأمر الذي يزداد غموضاً بما ســوف نورده لاحقاً في هذا المبحث.

يورد بن حليم حديثاً دار بينه وبين رئيس الوزراء المنتصر على النحو التالي:[١٢٦]

"بعد أســبوع من مقابلتنا [في لندن ١١ أكتوبر] عاد رئيس الوزراء إلى طرابلس فاســتدعاني غــداة عودته، وعلى غير عادتــه، وجدته محرجاً يود أن يقول لي شــيئاً ويمهد له بمجاملات واســتعراض لصداقتنا، وأخيراً قال إنه يأمل أن أتقبل ما سيقول كنصيحة صادقة، وقاطعته قائــلاً: "يا عزيزي قل ما تريد بصراحة ودون اســتحياء"، فذكــر أن تقارير الشرطة تتهمني باجتماعات كثيرة مع النواب المعارضين، وأنني تماديت في حضهم وتشجيعهم على الاحتجاج لدى الملك، ومحاولة تنظيم مظاهرات احتجاج على ما حدث أثناء الانتخابات، وأضاف قائلاً

---

١٢٤ انظر "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة" مصدر سابق، ص ٣١٠-٣١٢.

١٢٥ المصدر السابق، ص ٣١٢-٣١٤،٥٠٥.

١٢٦ المصدر السابق، ص ٣١٧.

إن بعض هذه التقارير تتهمك بالتآمر على الدولة. وقاطعته غاضبا بأنني لا أتآمر على دولة أنا أقرب لها منك!"

رغم إنكار بن حليم، فإن ما أورده آنفاً، حول اتصال "مجموعة" به تطلب انضمامه إليها في سعيها للإطاحة بالحكومة، يتفق مع ما جاء في تقارير الشرطة حول تحركات بن حليم، إن بعض تقارير الشرطة الليبية كما أسلفنا تتهم بن حليم بالتآمر على الدولة، فهل كان المقصود بعبارة بن حليم السابقة "الإطاحة بالحكومة" هو "الإطاحة بالنظام" وليس مجرد "إسقاط حكومة"، ولاسيما أن بن حليم لم يكن عضواً في مجلس النواب؟!

الواقعة التالية التي أوردها بشير السني المنتصر في مذكراته تثير المزيد من الشكوك حول هذا الموضوع، حيث يقول:[١٢٧]

"سافر محمود المنتصر بعد تعديل الوزارة للعلاج، ونزل في فندق الجراند هوتيل في روما... وأثناء وجودنا بالفندق اتصل بنا شخص مجهول الهوية وقال إنه يرغب في مقابلة رئيس الوزراء أو أحد مساعديه، ويظهر من لهجته أنه من "اليهود" المهاجرين من ليبيا، ورفض إعطاء سبب للمقابلة، وبعد التشاور مع رئيس الوزراء وافق على تحديد موعد معه، على أن أقابله أنا نيابة عنه. وحددت له موعداً في نفس اليوم في أحد المقاهي التي اقترحها، وخلال المقابلة أسرّ إليّ بأنه علم من مصادر موثوقة بوجود ترتيبات من بعض الليبيين والمرتزقة، ودعم السلطات المصرية، للقيام بانقلاب على النظام الليبي، وسيصل هؤلاء المرتزقة إلى طرابلس وبنغازي في سفن عن طريق البحر خلال أسابيع، وذكر أسماء بعض وزراء وكبار ضباط جيش سابقين من ضمن المنظمين للحركة."[١٢٨]

ثم يضيف بشير السني المنتصر:

"وقد أخبرت رئيس الوزراء بذلك، ولكن اتضح بعد ذلك أنه لا أساس لقصته (قصة اليهودي)، وفسّرنا ذلك بأنه قد يكون هذا الشخص اليهودي من الموساد جهاز المخابرات الإسرائيلي للفت نظر السلطات الليبية إلى أخطار قيام حركة في ليبيا لصالح مصر الناصرية التي قد تهدد أمن وسلام إسرائيل."[١٢٩]

وسواء أكانت "المعلومات" التي جاء بها "اليهودي المخبر" صحيحة أم غير صحيحة، فإن هناك جملة من التساؤلات حول ما أورده السفير لايتنر في تقريره منها:

أولها: لماذا أحجم بن حليم عن إبلاغ المنتصر بخبر المجموعة التي تسعى "للإطاحة بالحكومة" في حين لم يتردد بإبلاغ السفير الأمريكي بذلك؟

ثانيها: أن العبارة التي استخدمها تقرير السفير الأميركي هي Plot to Overthrow the Government

---

١٢٧ مصدر سابق، ص ١٩٢، ١٩٣.

١٢٨ لم يذكر بشير السني المنتصر أسماء هؤلاء الوزراء والضباط المزعومين الذين ذكرهم له.

١٢٩ هل معنى ذلك أن إسرائيل كانت حريصة على أمن واستقرار النظام الملكي؟!

والتي ترجمها بن حليم نفسه بعبارة "الإطاحة بالحكومة " توحي بفعل تآمري يتجاوز مجرد دفع الوزارة إلى الاستقالة.

ثالثها: أن بن حليم لم يبين هوية هذه المجموعة، وهل هي مجموعة من النواب فقط، وهي التي تملك وحدها حق إسقاط الحكومة، أم تضم غيرهم؟ وإذا كانت مجموعة من النواب فقط فلماذا يلجأون إلى بن حليم؟ فهو ليس عضواً في مجلس النواب، وإذا كانت تضم غير النواب فمن هم؟ وهل كان من بينهم عسكريون؟[١٣٠]

رابعها: أن تقارير الشرطة الليبية حول تحركات بن حليم في تلك الفترة لم تقتصر على ذكر أنه يقوم باجتماعات كثيرة مع النواب المعارضين، ولكن بعض هذه التقارير يتهم بن حليم بالتآمر على الدولة.

وتبقى هذه التساؤلات وغيرها حول كثير من الأحداث والوقائع المتعلقة بالعهد الملكي تنتظر الإجابة عنها من الباحثين.



١٣٠ راجع ما ورد في فصل حكومة حسين مازق بمبحث "علاقة الحكومة بمجلس الأمة الجديد" وعنوان فرعي "أحداث مبكرة وإشاعات" حول هذا الموضوع، ص ١١٨-١٢٠.

من الوثائق البريطانية[131]

زيارة دي كاندول وعائلته للملك إدريس

قام المستـــر دي كاندول وعقيلته بزيارة عائلية خاصة للملك إدريس والملكة فاطمة في مدينة طبرق امتدت نحو عشرة أيام خلال الفترة ما بين ٢٠ أغسطس و٢ سبتمبر ١٩٦٤، وقد أعدّ المســـتر دي كاندول تقريراً سرياً عما دار بينه وبين الملك خلال تلك الزيارة التي أمضى خلالها ســـاعتين يومياً مع الملك إدريس على انفراد، وكان مما جاء في هذا التقرير منســـوباً إلى الملك إدريس:

- أن الملـــك إدريس يعتقد أن عبد الناصر لا يهدف من وراء تأســـيس "القيادة العربية المشتركة" مواجهة إسرائيل، ولكن السيطرة على جيوش الدول العربية.
- أن عبد الناصر اقترح مؤخراً إرســـال الفريق علي عامر إلى ليبيا للقيام باختيار ضباط الجيش الليبي المناســـبين للاشـــتراك في القيادة العربية المشـــتركة، وقد رفض الملك الموافقة على هذا الاقتراح على أســـاس أنه يشكل مساساً بالسيادة الليبية. (فالحكومة الليبية هي وحدها صاحبة الحق في اختيار الضباط المناسبين من جيشها للمشاركة في هذه القيادة).
- أن عبـــد الناصر ينوي أن تكون هذه القيادة، التي يجـــري تمويلها عن طريق الأقطار العربية، خاضعة بالكامل له.
- أن الدعـــم الرئيسي للثـــورة الجزائرية جاء مـــن ليبيا، وأن ليبيا هـــي الدولة العربية الوحيدة التي قاطعت فرنسا رسمياً، كما أنها كانت الملاذ الذي لجأ إليه الكثيرون من الجزائريين، بمن فيهم أحمد بن بيللا نفسه، كما أن ليبيا قدّمت مساعدات كثيرة للثورة الجزائريـــة، ومع ذلك فلم يظهر بن بيللا أي عرفـــان نحو ليبيا، وعزا كل الفضل إلى مصر التي لم تقدم في الحقيقة إلا القليل للثورة الجزائرية، وفضلاً عن ذلك فقد أصبح بـــن بيللا خاضعا للتأثير الناصري الذي جعله يتخذ مواقف معادية لليبيا، وهناك ما يدعو للاعتقاد بوجود مخططات مصرية ـ جزائرية بينهما تستهدف ليبيا.

وقد أضاف المســـتر لورنس P. H. Laurence مـــن وزارة الخارجية البريطانية بموجب

[131] هذه بعض قطوف مما ورد من الوثائق السرية البريطانية بشأن ليبيا خلال حقبة حكومة المنتصر.

مذكرة مؤرخة فـي ١٤/ ٩/ ١٩٦٤ بعض الملاحظات الإضافيـة التي ظهرت له من خلال حوار جرى بينه وبين المسـتر دي كاندول في أعقاب زيارة الأخير للملك إدريس. ومن أبرز هذه الملاحظات:

- أن وزير الدفاع الليبي السـابق سـيف النصر عبد الجليل اقـترح الموافقة على فكرة الرئيس عبد الناصر بإرسـال الفريق علي عامر إلى ليبيا ليتولى اختيار الضباط الليبيين المناسبين للاشتراك في القيادة العربية المشتركة (وهي الفكرة التي رفضها الملك)، وأن موقف الوزير سـيف النصر من هذا الاقتراح كان أحد الأسباب الرئيسية لإقصائه عن منصبه في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٤.
- أن الهـدف النهائي "للمعارضة" في ليبيا هو إقامة نظام حكم موال لعبد الناصر، وأن السـبب في هذا الاتجاه لا يرجع إلى وجود أغلبيـة بين الليبيين تؤمن بهذا الأمر بقدر ما يرجع إلى نجاح النظام المصري في رشـوة عدد من الشخصيات الليبية المنتقاة من أجل هذه الغاية على مدى عدد من السنوات.[١٣٢] وعلى الرغم من أن الملك يقظ لهذه الحالة فإنه يرفض اتخاذ أية خطوات في اتجاه تأسـيس "الحزب الملكي" Royal Party في المعارضة، وهو يفضل ترك الأمور لتدبير الله.
- أن الملك بلغته معلومات عن وجود مخطط بين مصر والجزائر يسـتهدف تقسيم ليبيا بينهما، وقد عبّر دي كاندول عن شكّه بوجود مخطط على هذا النحو.

عن نوايا النظامين المصري والجزائري

ويتبيّن من وثائق بريطانية أخرى أن السـفير البريطاني المستر ساريل بعث بتقرير سري إلى الخارجية البريطانية[١٣٣] مؤرخ في ١٥/ ٩/ ١٩٦٥ بشأن "نوايا النظام المصري تجاه ليبيا" كان مما جاء فيه:

- إن السـؤال الأهم بشـأن هذا الموضوع يدور حول "الموقف المصري" تجاه ليبيا عند وفاة الملك إدريس، وليس بمقدور أحد التكهن بطبيعة هذا الموقف ومدى تأثيره.
- من المتوقع أن يتخذ الدور المصري، أثناء وجود الملك إدريس على قيد الحياة، شـكل "عمليات تخريبية"، ومن المستبعد جدا أن يتخذ شكل اعتداء مصري سافر على ليبيا.
- إن "المشروع" المصري ـ الجزائري الذي يسـتهدف تقسيم ليبيا وتقاسمها بينهما، قد

١٣٢ هذا لا ينفي بالطبع وجود رأي عام ليبي متعاطف مع عبد الناصر وتوجهاته، كما لا ينفي أيضاً وجود شخصيات وطنية ذات موقف مبدئي مؤيد لعبد الناصر تعمل للغاية نفسها التي ذكرها دي كاندول.

١٣٣ انظر الرسـالة السرية المرسـلة من قبل المسـتر سـكريفنر من الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في ليبيا المسـتر ساريل المؤرخة في ١/ ١٠/ ١٩٦٤. الملف FO371/178587 .

لا يبدو واضحـاً بحيث يمكن أخذه على محمل الجد، إلا أنه من الخطورة إسقاطه واستبعاد احتمال وقوعه.

عن العلاقات الليبية البريطانية

وهناك وثيقة بريطانية أخرى مؤرخة في ٥/ ١١/ ١٩٦٤ أعدّت من قبل الخارجية البريطانية لإطلاع وزير الخارجية البريطاني في إطار الإعداد للقاء بينه وبين نظيره الإيطالي السنيور جوزيبي ساراغات Giuseppe Saragat. هذه الوثيقة تحمل عنوان "**العلاقات الليبية البريطانية**" وهي تكشف عن جوانب هذه العلاقة كما بدت يومذاك من وجهة النظر البريطانية، وكان أبرز ما جاء فيها.[١٣٤]

"إن ليبيا مهمة لنا بسبب التسهيلات العسكرية الممنوحة لنا بموجب معاهدة التحالف المبرمة معها في عام ١٩٥٣. هذه التسهيلات (المتمثلة في حق عبور الأجواء الليبية، واستعمال الأراضي الليبية كمراكز لهبوط وإقلاع الطائرات العسكرية البريطانية) تشكل جزءاً حيوياً من استراتيجية بريطانيا العسكرية."

"إن بريطانيا ملتزمة، مقابل هذه التسهيلات، بالدفاع عن ليبيا في مواجهة أي عدوان خارجي، وبتقديم مساعدات مالية بلغت في الوقت الحاضر (٢٥ , ٣) مليون جنيه سنوياً. ومن أجل القيام بالتزاماتنا تجاه ليبيا، فإن بريطانيا تحتفظ بقوة عسكرية صغيرة فوق الأراضي الليبية."

"إن علاقات بريطانيا بالملك وبالحكومة الليبية جيدة، غير أن الحكومة الليبية منذ بداية عام ١٩٦٤، تحت ضغوط وتأثيرات محلية وطنية ومصرية، دعتنا إلى الدخول في محادثات بهدف إلغاء المعاهدة وسحب قواتنا. وفي الواقع، فإن المعاهدة تنص على إعادة النظر فيها في نهاية عشر سنوات، وقد بدأت المحادثات فعلاً خلال شهر إبريل وسارت بشكل ودّي."

"لم يصرّ الليبيون من جانبهم على إلغاء المعاهدة، وقد وافقنا من جانبنا على إجلاء قواتنا من طرابلس مع نهاية عام ١٩٦٥ (لم يجر الإعلان رسمياً عن هذا الأمر يومذاك)."

"من المتوقع أن يطالب الليبيون في وقت لاحق "بتلييب" عدد من المواقع العسكرية التي يجري في الوقت الحالي استخدامها من قبل القوات البريطانية في قاعدة العدم بطبرق وفي مطار إدريس بطرابلس. ومن جانبنا فنحن على استعداد تام لبحث هذه المسألة معهم."

"من المؤكد أننا سوف نظل في حاجة إلى التسهيلات العسكرية الممنوحة لنا في ليبيا على مدى السنوات القليلة القادمة، وربما لمدّة أطول. الحكومة الليبية حساسة تجاه الضغوط الوطنية، غير أنه من المرجح، طالما بقي الملك على قيد الحياة، أن يكون بمقدورنا الاحتفاظ بهذه التسهيلات."

"إن الملك إدريس في صحة جيدة، ولكنه في منتصف السبعينيات من عمره، ولا يبدو أنه

١٣٤ الوثيقة مؤرخة في ٥/ ١١/ ١٩٦٤ بالملف FO371/178862.

علــى صلة تامة بالــرأي العام في بــلاده. لقد تم تزويــر الانتخابات العامــة التي جرت في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٤ بشــكل واضح أكثر من المعتاد، وســيكون نتاجها برلماناً أكثر استســلاماً للحكومة. إن هذا قد يخدم سياسة الحكومة في المدى القصير، غير أن عواقب هذا الأمر سوف تكون وخيمة في المدى البعيد، ولا شــك في أنها قد زادت بشــكل نسبي احتمالات قيام نظام جمهوري في أعقاب وفاة الملك إدريس."

"نحن على اســتعداد للتعامل مع أي نظام يقوم في ليبيا، ومن أجل هذه الغاية، فقد حاولنا أن نحتفظ لأنفسنا بأكبر قدر ممكن من حرية المناورة."[١٣٥]

لقاء السفير ساريل مع المنتصر (استياء ليبي من أمريكا)

ينقل السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل في رسالة سرية مؤرخة في ٦/ ١١/ ١٩٦٤ وموجهة إلى المســتر رونالد ســكريفنر R. S. Scrivner، رئيس إدارة شــمال وشــرق ليبيا بالخارجية البريطانيــة، تفاصيل ما دار خلال لقاء تم في طرابلــس يوم ٢/ ١١/ ١٩٦٤ بينه وبين رئيس الوزراء محمود المنتصر، وكان مما جاء في تلك الرسالة ما ترجمته:

"لقد شن المنتصر هجوماً شديداً على السياسة الأمريكية...".

"بدأ محمود المنتصر بالحديث عن الحالة المأســاوية التي وجــد عليها الأوضاع في مصر،[١٣٦] إذ إن المصريين يعانون من الجوع، ولم يستطع أن يتصور كيف بمقدور عبد الناصر الاستمرار في الحكم مع بقاء الأمور على ما هي عليه. ثم أضاف أن المســاعدات الأمريكية وحدها هي التي تجعل بمقدور عبد الناصر أن يستمر."

"إن الأمريكيين يبررون سياستهم الداعمة لعبد الناصر بأنه أفضل البدائل السياسية الموجودة."

"إن الأمريكان يتخيلون أنه لو اســتولى عبد الناصر على ليبيا، فــإن مصالحهم فيها لن تتأثر، ولكنهم مخطئــون ويرتكبون حماقة كبيرة، فلو قدّر لعبد الناصر أن يســتولي على النفط الليبي فسوف يغدو بغير حاجة إليهم، وسينقلب على الفور ضدّهم."

"لقد واصل محمود المنتصر هجومه المحرج على زميلي السفير الأمريكي، الذي قال عنه بأنه لا يقوم فقط باستقبال العناصر المعارضة للنظام بشكل مستمر، ولكن يقوم أيضاً بتقديم الدعم المالي إليهم...لقد قال إنه تحدّث مع السفير الأمريكي لايتنر عن هذه الاتصالات، وقد حاول السفير تبرير موقفه بأن هذه الاتصالات بالعناصر المعارضة للحكومة هي من أجل الحصول منهم على معلومات. وأضاف المنتصر أنه أياً ما كانت نوايا الأمريكيين، فالحقيقة التي تبقى هي أن ما تقوم به الســفارة الأمريكية يشجع هذه العناصر، وفضلاً عن ذلك فلديه المعلومات من مصادر موثوق بها أن السفارة تقدم لهم مساعدات مالية."

١٣٥ فقرة واضحة الدلالة عن النوايا الحقيقية للحكومة البريطانية تجاه مستقبل الحكم في ليبيا.

١٣٦ كان محمود المنتصر قد شارك في وفد المملكة الليبية الذي ترأسه الملك إدريس إلى القمة العربية الثانية في الإسكندرية من ١ إلى ١٣ سبتمبر ١٩٦٤.

وقد ختم السفير البريطاني رسالته[١٣٧] قائلًا:

"بالطبع استمعت إلى هذا النقد القاسي دون أن أبدي أية موافقة. وكما تعلم فإن هذه الانتقادات مبنية على أسس صحيحة جداً، وعلى الرغم من أن الأمريكان (في السفارة) لا يستطيعون بالطبع منــع الليبيين من الاتصال بهــم، فإنني أعتقد أنهم في بعض المناسـبات لم يظهروا أي تعقل أو حكمة عند متابعتهم لبعض هذه الاتصالات. وفي الواقع، فنحن [في السفارة البريطانية] وهم [في السـفارة الأمريكية] على إدراك تام بأن الشرطة [الليبيــة] قدمت تقريراً إلى رئيس الوزراء [المنتصر] عن الاتصالات الأخيرة لبن حليم (رئيس الوزراء الأسبق) بالسفارة الأمريكية."

كما أضاف السفير ساريل في فقرة ختامية من رسالته معلقاً:

"بالنســبة لنا، فنحن في السفارة البريطانية لم نحظ باتصالات مماثلة من عناصر المعارضة، لأننا في نظرهم المســؤولون عن الأخطاء التي وقعت (تزوير انتخابات أكتوبر ١٩٦٤)، ولأننا في نظرهم نعلم عنها جيداً بحكم أننا نحن الذين نســيّر الأمور في ليبيا، وأن كل ما يتعلق بتزوير الانتخابات هــو أحد أخطائنا، وليس أدلّ على ذلك – في نظرهم– من أن الســفير البريطاني لم يقم بالاتصال بالملــك ويطلب منه إلغاء الانتخابات. لقد حاولــت التخفيف عن المنتصر بتذكيره بأننا في السفارة البريطانية أيضاً متهمون بأننا وراء تزوير الانتخابات."

وفي رسالة أخرى بعث بها السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل إلى المستر سكريفنر بالخارجية البريطانية مؤرخة في ١٢/ ١٢/ ١٩٦٤، أشــار إلى ما دار بينه وبين رئيس الوزراء محمود المنتصر خلال اجتماع بينهما فــي طرابلس يوم ٩/ ١٢/ ١٩٦٤، وكان مما جاء في تلك الرسالة:[١٣٨]

"وبشكل عابر قلت لرئيس الوزراء المنتصر: سوف يكون أمراً مستحسناً لو استطاعت الصحافة الليبية أن تظهر موقفا أكثر تفهماً لمشاكلنا (مشاكل بريطانيا) في اتحاد الجنوب العربي".[١٣٩]

"عند هذه النقطة قال رئيس الوزراء، وبشكل بدا خارجاً عن الموضوع بعض الشيء، أنه يتمنى لو أن بريطانيا استطاعت أن تنتهج بشــأن علاقتها مع إسرائيل أسلوباً يشبه ما تنتهجه فرنسا (في ظل الرئيس ديغــول). ثم قال إنه لا توجد حكومة عربية، مهما كانت قوية، تقوى على أن تقول كلمة طيبة بحق إسرائيل، وســوف يكون أمراً مريحاً للغاية لو أن بريطانيا استطاعت أن تجد وسيلة تعبّر بها عن علاقاتها بإسرائيل في سرية."

ثم يضيف السفير البريطاني ساريل في رسالته:

"لقد كررت على مســامع رئيس الوزراء المنتصر الحجج المعتادة في هــذا الموضوع، غير أنني أحسست أنه كان يرغب مني أن أنقل عنه ما قاله كنصيحة ودية ومخلصة."

---

١٣٧ الرسالة موجودة بالملف FO 371/178 862.

١٣٨ الرسالة موجودة بنفس الملف السابق.

١٣٩ كما سلفت الإشارة فقد شنّت الصحافة الليبية بموافقة الحكومة حملة على سياسة بريطانيا في الخليج العربي.

وقد كرر السفير ملاحظاته بشأن موقف الحكومة الليبية (حكومة المنتصر) إزاء القضية الفلسطينية وإسرائيل في التقرير السري السنوي[١٤٠] الذي أعدّه عن تطورات الأوضاع في ليبيا خلال عام ١٩٦٤ بعبارات جاء فيها ما ترجمته:

"وفيما يتعلق بموضوع إسرائيل دون غيره فإن الحكومة الليبية بقيت على موقفها السابق بكل عناد، وبدون أدنى استعداد لقبول أي نقاش حوله."[١٤١]

ولم يكن يدور بخلد محمود المنتصر وهو يتحدث مع السفير البريطاني ساريل بكل صراحة وأريحية، وكصديق وممثل لبلد حليف، أن هذا السفير كان يقوم بإطلاع زميله السفير الأميركي لايتنز على مفردات هذا الحديث، كما كان من جهة أخرى يقوم بإرسال التقارير إلى حكومته في لندن التي يوجه فيها إلى المنتصر أسوأ الانتقادات.

يورد بشير السني المنتصر في مذكراته ملخصاً لما كتبه السفير البريطاني ساريل في عدد من التقارير التي بعث بها الى حكومته حول محمود المنتصر ووزارته على النحو التالي:[١٤٢]

"لقد أوضح السفير البريطاني السير رودريك ساريل في تقاريره العديدة حول هذا الموضوع (حكومة المنتصر) شكّه في حكمة الملك وراء اختياره لمحمود المنتصر رئيساً للحكومة في تلك الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد، وازداد هذا الشك عندما جاء السيد المنتصر بتلك التشكيلة الوزارية من كبار السن الذين فاتهم القطار بعد تطور شؤون الحكم في ليبيا.

وقد نصح السفير البريطاني حكومته قائلاً: إن الصديق القديم الذي تعرفه بريطانيا سنة ١٩٥٢ ليس هو محمود المنتصر اليوم سنة ١٩٦٤، ولهذا يجب أن تكون الحكومة البريطانية حذرة ومدعوة الى تفكير جديد حول سياسة بريطانيا نحو ليبيا في المستقبل."

وقد واصل السفير البريطاني انتقاده لسياسة المنتصر في نهاية عام ١٩٦٤ في تقاريره العديدة قائلاً "إذا استعرضت أحداث سنة ١٩٦٤ فيمكن الجزم بأن تصرفات محمود المنتصر وحسين مازق لم تكن سليمة أو مخلصة".

ويضيف بشير السني المنتصر:[١٤٣]

"لقد وردت في تقارير السفير العديدة السابقة، عن مقابلاته مع محمود المنتصر بالذات، بأنه لم يتخذ أي اجراء في هذا الشأن، بل سعى سراً إلى تشجيع الحملة الإعلامية لإضعاف أي معارضة من الملك لتغيير سياسته المعروفة."

١٤٠ التقرير مؤرخ في ١٤/ ١/ ١٩٦٥ موجود بالملف FO371/184210.
١٤١ الفقرة (١٧)، الصفحة (٤) من التقرير المذكور.
١٤٢ ص ٢٠٣، ٢٠٤.
١٤٣ ص ٢٠٤.

إلحاح ليبي وتردّد أمريكي حول المفاوضات

مرّ بنا كيف أن السـفير الأمريكي لايتنر بعث إلى رئيس الوزراء الليبي محمود المنتصر رسـالة مؤرخة في ١٠/ ٨/ ١٩٦٤ أكد فيها قبول حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الجلاء عن قاعدة الملاحة العسـكرية بطرابلس (ويلـس)، وأن الحكومة الأمريكية تدرس الإمكانات والوسـائل المؤدية لإيجاد مواقع بديلة ومناسبة في بلاد أخرى لتنتقل إليها هذه القاعدة، وأن هذه الدراسـة ستمكن الحكومة الأمريكية من أن تحدّد في عام ١٩٦٥ التاريخ الذي تستطيع فيه قواتها الجلاء عن القاعدة المذكورة.

وفي ٢٢/ ٨/ ١٩٦٤ قامت وزارة الخارجية الليبية بتقديم "مذكرة شـفوية" إلى السفارة الأمريكية في ليبيا أشارت فيها إلى الرسالة السابقة، وطلبت منها أن تتبلور استجابة الحكومة الأمريكية بما يتمشـى مع رغبة الحكومة الليبية في أن تتواصل المفاوضات، وفي مدة قريبة جـداً، بغية التفاهم على تحديد الميعاد الذي سـيتم فيه الجلاء حتى يتسـنى في هذه الأثناء الاتفـاق عليه بصـورة نهائية في مطلع عـام ١٩٦٥. كما أكدت الخارجيـة الليبية في تلك المذكرة على أنها:

"تواقة إلى أن تسـتأنف المفاوضات قريباً وبتواصل، بحيـث يصبح من الممكن في هذه الأثناء تأكيد العزم على إثبات التاريخ المحدد للجلاء في بداية عام ١٩٦٥."[١٤٤]

وفي ٢٩/ ٨/ ١٩٦٤، وبينما كان الملك إدريس يعد العدّة لحضور مؤتمر القمة العربية الثانية في الإسـكندرية، استلم رسالة من السـفير الأمريكي في ليبيا المستر (لايتنر) مؤرخة بالتاريخ ذاته، كان مما جاء فيها:[١٤٥]

"لقد اسـتلمت تعليـمات من حكومتي تحثني عـلى أن أطلب مقابلة مع جلالتكم لأسـجل انشـغالها بشـأن بعض التطورات التي شـهدتها العلاقات الليبية الأمريكيـة حول القاعدة العسكرية الجوية بطرابلس."

"لقـد فهمت من التشريفـات الملكية بالديوان أنه من المتعذر عليكم اسـتقبالي في هذه الفترة التي تستعدون فيها للسفر إلى الإسـكندرية، ومن ثم فقد أجزت لنفسي أن أبعث إليكم بهذه الرسالة."

١٤٤ انظر البرقية السرية المرسـلة من السـفارة الأمريكية في ليبيا المؤرخة في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٤ ذات الرقم الإشاري A-13 مع المرفقات. الملف المركزي DEF. 15-4 Libya-US.

١٤٥ انظر البرقية السرية المرسـلة من السـفارة الأمريكية في ليبيا المؤرخة في ٣/ ٩/ ١٩٦٤ ذات الرقم الإشاري A-13 الملف المركزي DEF 15 Libya-US.

ويمضي السفير الأمريكي في رسالته الموجهة إلى الملك:

"إن حكومتي منزعجة بسبب المذكرة الشفوية المقدمة من وزارة الخارجية الليبية بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٦٤ التي تطلب بموجبها استئناف المحادثات [بشأن القاعدة] في القريب، بحيث يمكنها أن تحدد في بداية عام ١٩٦٥ موعداً لجلاء القوات الأمريكية عن ليبيا."

"وقد ردت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تلك المذكرة بمذكرة سلمتها للخارجية الليبية في ٢٩/ ٨/ ١٩٦٤. وجوهر ما ورد في هذا الرد هو إعادة التأكيد بأننا سنكون على استعداد لمناقشة مواعيد جلائنا النهائي عن القاعدة العسكرية حال الانتهاء من دراستنا المتعلقة بالبحث عن مواضع بديلة للقاعدة خلال عام ١٩٦٥."

كما أضاف السفير بأنه مكلف من قبل حكومته أن ينقل إلى الملك إدريس:

١- أن الخطوة المهمة التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية بموجب مذكرة العاشر من أغسطس (١٩٦٤)، والمتمثلة في قبولها لمبدأ الجلاء عن قاعدة ويلس الجوية مؤسسة على افتراض أن المفاوضات بين الحكومتين الليبية والأمريكية حول هذا الموضوع سوف تستأنف في وقت يتفق عليه بين الطرفين (في عام ١٩٦٥)، وأن هذه المفاوضات سوف تتم في جو مبني على الثقة وحسن النوايا والصداقة."

٢- أن المذكرة الشفوية التي سلمتها له الخارجية الليبية بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٦٤ قد سببت انزعاجاً كبيراً لدى كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وقد كان بعض هؤلاء المسؤولين قد سبق لهم الانزعاج من بعض التطورات السابقة مثل إلغاء عقد صفقة الأسلحة."[146]

٣- إن الحكومة الأمريكية تشاطر الحكومة الليبية الرأي بأن الطريق الأنسب لحل هذا الموضوع هو أن يتم ذلك في جو هادئ وصافٍ وخال من أية ضغوط من جانب الجهات التي لا تدرك تعقيداته، ومن ثم فإن الحكومة الأمريكية تأمل أن تواصل الحكومة الليبية جهودها في المستقبل بالتصدي للضغوط التي تتعرض لها من قبل الصحافة الليبية وغيرها من المصادر الأخرى."

٤- لقد حاولت الحكومة الأمريكية في الأوقات كلها تفهم وضع ومشاكل الحكومة الليبية، كما يتضح من موافقتنا على الدخول في مفاوضات معها وقبولنا بمبدأ الجلاء عن القاعدة. وسوف تستمر الحكومة الأمريكية في تعاملها مع الحكومة الليبية المبني على حسن النوايا، غير أن الحكومة الأمريكية ليست على استعداد لبحث مواعيد محددة للجلاء إلا خلال عام ١٩٦٥، ولا نعتقد أن ممارسة الضغوط عليها لاستئناف المفاوضات، قبل ذلك التاريخ سوف تخدم أي غرض بنّاء.[147]

١٤٦ انظر ما ورد تحت عنوان "إلغاء صفقة الدبابات الأمريكية الملغاة ـ خباياها وتداعياتها" من هذا الفصل.
١٤٧ أرسل السفير الأمريكي صورة من رسالته إلى رئيس الوزراء المنتصر.

وفد أمريكي يقابل الملك

وبعد عودة الملك إدريس من مشـــاركته في مؤتمر القمة العربي بالإســكندرية استقبل بمقر إقامته بمدينة طبرق يوم ٦/ ١٠/ ١٩٦٤ وفداً أمريكياً ضم إلى جانب السفير الأمريكي لايتنر ثلاثة من كبار العســكريين الأمريكيين هم الجنرال ديسوسوي Disosway والعقيدان مودي Moody وجيــراودو Giraudo. وقد خرج الوفد الأمريكــي من هذا الاجتماع ببعض الارتياح بســبب موقف الملك الذي لم يكن يتســم بالإلحاح نفســه الذي كان عليه رئيس الوزراء المنتصر ووزير الخارجية مازق بشأن موضوع الجلاء عن قاعدة ويلس.[١٤٨]

إثر اســتلام الخارجية الأمريكية لبرقية ســفيرها بشــأن ما دار خلال اللقــاء بين الوفد الأمريكي والملك إدريس يوم ٦/ ١٠/ ١٩٦٤ بعث وزير الخارجية الأمريكي دين راســك ببرقية ســرية إلى السفارة الأمريكية في ليبيا مؤرخة في ١٥/ ١٠/ ١٩٦٥ ضمنها استراتيجية الحكومة الأمريكية بالنســبة للمفاوضات المتعلقة بقاعدة ويلس، والتي تقوم على أســاس "المحافظة على اســتعمال الولايات المتحدة الأمريكية لأطول مدة ممكنة بما يتماشــى مع أهدافها وإستراتيجيتها العامة."[١٤٩]

وخلال مقابلة بين السفير الأمريكي (لايتنر) ورئيس الوزراء المنتصر يوم ٤/ ٣/ ١٩٦٥ ألحّ الأخير على ســرعة وصول الطرفين الليبي والأمريكي إلى تفاهم مشــترك حول قاعدة ويلس يــردّ على الانتقادات الليبية والعربية، كما يحافظ علــى المصالح الأمريكية، وأن أية ترتيبــات لا تحقق هذه الغاية لن يكتب لها البقاء، كما لن تكون في مصلحة الملك والملكية والحكومة. كما أوضح المنتصر أنه يرى من واجب حكومته أن تبين بشــكل واضح للشعب أنها ماضية في تنفيذ ما وعدت به بشأن القواعد.[١٥٠]

وفي العاشــر من مارس ١٩٦٥ بعث وزير الخارجية راســك برقية إلى سفيره في ليبيا يخوله بموجبهــا أن يبلغ رئيس الوزراء المنتصر عدم ممانعــة أمريكا في أن تعلن الحكومة الليبيــة عن وصولها إلى اتفاق مــع الإدارة الأمريكية لاســتئناف المحادثات حول القاعدة العسكرية في شهر مايو التالي ١٩٦٥.[١٥١]

وكما هو معلوم فقد اســتقال المنتصر في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٥ قبل أن يتمكن من إنجاز أي تقـدّم في الموضوع، ومن ثم فقــد كان طبيعياً أن يقع عبء متابعة هــذا الملف على وزارة حسين مازق، ولا سيما أن الأخير كان يشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المستقيلة.

---

١٤٨ نقل السفير الأمريكي ما دار خلال ذلك الاجتماع وتعليقه عليه بموجب البرقية السرية المرسلة إلى الخارجية الأمريكية رقم (253) المؤرخة في ٧/ ١٠/ ١٩٦٥. الملف DEF 15 Libya-US.

١٤٩ البرقية رقم (236) بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦٥. الملف المركزي DEF 15 Libya-US.

١٥٠ البرقية السرية المرسلة من السفير الأمريكي بشأن هذه المقابلة، مؤرخة في ٥/ ٣/ ١٩٦٥، ذات الرقم (750). الملف السابق نفسه.

١٥١ البرقية السرية المرسلة من الوزير الأمريكي راسك إلى السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٦٥رقم (467). الملف السابق نفسه.

تقرير أمريكي عن المعارضة في ليبيا[١٥٢]

في الثالث والعشــرين من شــهر فبراير ١٩٦٥ أعدت الســفارة الأمريكية بليبيا تقريراً شاملاً (١١ صفحة)[١٥٣] حول أنواع المعارضة التي يواجهها النظام الليبي من داخل مؤسساته (داخلية) ومن خارج تلك المؤسسات (خارجية). وقد جاء في ذلك التقرير:

"تلخيص

تناقش هذه الورقة الطبيعــة المزدوجة للمعارضة في ليبيا: معارضــة داخل النظام للحكومة الموجودة في الســلطة، ومعارضة من خارج مؤسســات النظام نفسه. ســتحاول هذه الورقة التعريف ببعض العناصر المكونة لكل نوع منها، وبعض الشــخصيات الرئيســية المعارضة. الملاحظ أن كلا المعارضتين تعانيان من غياب زعامة قادرة على توحيدها، وبرامج مشــتركة، ومن ضعف العلاقات بينهما. وتخلص هذه الورقة إلى أن المعارضة داخل النظام، على ما يبدو، هي الأهم عــلى المدى القصير فقط. حلّ البرلمان مؤخراً، الــذي كان إجراء موجهاً ضد هذه المعارضــة، هو خير مثال عــلى ذلك. أما على المدى البعيد؛ فالمعارضــة من خارج النظام هي الأكثر أهمية، لأن العديد من زعماء ليبيا في المســتقبل هــم من ضمن عناصرها. وتناقش هذه الورقــة طبيعة هذه المعارضة (الخارجية) التــي، وإن كانت معرضة لتأثيرات من خارج ليبيا، ومن ضمنها تأثير عبد الناصر، فإنها في الوقت ذاته تشكل الأرضية الخصبة لنشوء حركة ذات توجهات وطنية محلية.

جــرى إعداد هذه الورقة قبل الحلّ الأخير للبرلمان، وهو حدث يعد ـ على ما يبدو ـ تعبيراً عن وجود التيارات السياسية المشار إليها في هذه الورقة، أكثر من كونه مؤشراً على تأثير ذلك الحل عليها."

"تقديم: تقاطع الطرق عند البيضاء

هناك مفترق طرق على بعد عشرة أميال من مدينة البيضاء في الطريق نحو مدينة طبرق. عندما تسلك هذا الطريق قادماً من الغرب في اتجاه الشرق عبر مدينة بنغازي، مروراً بالبيضاء، تصل إلى هذا المفترق، عندها يجد القادم نفســه أمام ثلاثة خيارات: إما الاستمرار إلى طبرق [حيث يقيم الملك]، وإما بالرجوع إلى الخلف عند هذا المفترق، وهو ما يعني الرجوع صوب بنغازي، أو الرجوع صوب طرابلس، فالطريق المتجه غرباً لا يؤدي إلى مسار آخر.

---

١٥٢ التركيز في التقرير من المؤلف.

١٥٣ يحمل التقرير الرقم الإشــاري (A-316) بالملف POL- 2 LIBYA، وعنــوان: "Nature of the Opposition in Libya" من إعداد السكرتير الأول بالسفارة جيمس أ. ماي James A. May.

في نهاية شهر أكتوبر من العام الماضي [١٩٦٤] انطلقت قافلة سيارات من طرابلس، التحقت بها مجموعة إضافية من بنغازي، وواصلت القافلة مسيرتها في المرحلة الأخيرة من هذه الرحلة الطويلة إلى طبرق. ضمت هذه القافلة الغريبة العديد من زعماء "المعارضة" في ليبيا. وكان الهدف من هذه الرحلة هو تقديم عريضة احتجاج إلى الملك إدريس في معقله النائي، بشأن الطريقة الفظة التي تعاملت بها الشرطة في شهر أكتوبر أثناء الحملة الانتخابية الخاصة بمجلس النواب. العديد من الموقعين على العريضة الاجتماعية كانوا من بين المرشحين لعضوية البرلمان وتعرضوا للاعتقال.

وقد تم تسهيل مسيرة القافلة من قبل الشرطة خلال عدة نقاط على الطريق من طرابلس، غير أنها ما أن وصلت إلى مدينة البيضاء يوم ٣١ أكتوبر، وبعدها ببضع دقائق إلى مفترق الطرق، حتى توقفت لعدة أيام أمضى خلالها زعماء ليبيا الليل داخل سياراتهم، في حين جرى إطعامهم من قبل سكان القرى المجاورة ورجال القبائل. كان هناك تعليمات صارمة للشرطة بعدم السماح للقافلة بمواصلة رحلتها، وبالرجوع من حيث جاءت. وعلى امتداد ثلاثة أيام، وبشكل شبه متواصل اجتمع مجلس الوزراء في طرابلس، غير أن مصير القافلة تم تقريره في مكان آخر. [يقصد في طبرق حيث يقيم الملك إدريس]. وفي الثاني من نوفمبر رجعت القافلة إلى بنغازي وطرابلس، ولم تقم المعارضة الليبية بأي محاولات أخرى لتقديم عرائض للملك، وهناك احتمال ضئيل أن تقوم بذلك مستقبلاً."

"المعارضة المزدوجة في ليبيا

"المعارضة" في ليبيا هي في الواقع معارضتان، ويوجد ارتباط محدود جداً بينهما. المعارضة الأولى (وهي الأقل أهمية) هي معارضة من داخل مؤسسات الحكم للحكومة التي في السلطة. أما الثانية فهي، وبكل التقديرات، الأهم، وهي معارضة للنظام نفسه. **والمعارضة الداخلية** تحاكي النمط التقليدي للسياسة الليبية، ولهذا فهي تقوم على شخصيات بينها خصومات قبلية أو عائلية، وثارات وولاءات جهوية. وهذه المعارضة متقلبة، وتقوم على تحفظات فضفاضة تزداد قوة وضعفاً من شهر لآخر، بل من يوم لآخر، ويتوقف ذلك جزئياً على مدى نجاح وشعبية الحكومة الموجودة في السلطة وحتى علاقة رئيسها بالملك. وعلى الجانب الآخر **فالمعارضة الخارجية** ترفض كل ما هو تقليدي في السياسة والمجتمع الليبي، بما في ذلك وجود المعارضة الداخلية في حد ذاتها.

وفي الوقت الحاضر فالمعارضتان ليستا قويتين بذاتهما، وهما ليستا منظمتين، وتفتقدان الزعامة التي توحدهما. وتبدو المعارضة الداخلية هي الأهم على المدى القصير فحسب. وعلى الرغم من افتقارها للتنظيم؛ فإن لديها الوسائل التي تمكنها من تغيير رئاسة الحكومة، وحتى إحداث تغيير هامشي في السياسة الليبية، غير أنها ليست ذات أهمية في المدى الطويل. وفي المقابل فإن المعارضة الخارجية هي الأهم على المدى البعيد. وحتى وهي بدون تنظيم وبدون زعامة في الوقت الحاضر، فمن المحقق أن العديد من زعماء ليبيا القادمين هم الآن من صفوف هذه المعارضة.

المعارضة الداخلية:

طبيعة وتركيب المعارضة الداخلية تتشكل إلى حد كبير وفقاً لطبيعة النظام الليبي. النظام هو دون شك **سلطوي**، غير أنه **ليس شمولياً** بحال من الأحوال. لا يشجع النظام على وجود المعارضة، وفي الواقع فهو يقوم بكل ما بمقدوره القيام به للحيلولة دون تطورها. وعلى سبيل المثال، لا يسمح بوجود أي أحزاب سياسية، غير أنه من جهة أخرى – وعلى سبيل المثال – لا يقوم دوماً بإسكات أصوات المعارضة في الصحافة بشكل كلي. وفضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من أن الانتخابات البرلمانية لا تكاد توصف بأنها حرة (كما ظهر بشكل قوي خلال شهر أكتوبر الماضي)، فإن المناقشات [داخل البرلمان] تعتبر نسبياً غير مقيدة، وفي الحقيقة فإن العجز الذي يطبع القيادة [رئاسة البرلمان] يسمح بوجود منبر للمعارضة تعبر من خلاله عن وجهات نظر لا تسمح بها عادة أي قيادة برلمانية، حتى في المجتمعات الأكثر ديمقراطية.

وإجمالاً، فإن النظام الليبي قد لا يفتقد الرغبة في إسكات المعارضة، إلا أنه دون شك يفتقد الوسائل لتحقيق ذلك. غير أن المعارضة العالية الصوت ليست بالضرورة هي المعارضة ذات الأهمية. إن المعارضة الداخلية ليست محرومة من وسائل التعبير، غير أنها بكل تأكيد محرومة من وسائل التنظيم والنمو، ولا تمتلك الكيفية التي توصلها إلى السلطة، على الأقل كمجموعة متجانسة. بعض زعماء المعارضة ربما يتطلعون للوصول إلى السلطة، وبأسلوب أدق، يتطلعون أن يعودوا إلى السلطة، وقد يستخدمون لهذه الغاية البرلمان أو الصحافة أو أي جهة أخرى من النظام كنقطة انطلاق لهم، ومع ذلك فإن ما تتصف به المعارضة الداخلية من غموض يجعل من الصعوبة في مكان أن تجذب إليها أي أفكار جديدة، أو زعامات جديدة، فهذه الأفكار، وهذه الزعامات، مجبرة بحكم المنطق القائم، أن تتوجه إلى معارضة أخرى من خارج النظام نفسه.

من وجهة نظر الحكومة فإن المعارضة الداخلية هي في عمومها معارضة مزعجة، وفي الغالب غير بناءة، وهي تهدف إلى إحراج الحكومة، وليس بالضرورة أمام الرأي العام بقدر ما هو أمام الملك، من أجل أن يؤدي ذلك إلى إقالة الحكومة، أو إلى إحداث تغيير في بعض الوزارات. وفي الواقع، فقد أمكن من خلال إحداث التغيير الوزاري من وقت لآخر، وإدخال بعض زعماء المعارضة في التشكيلات الوزارية، وإجراء تعديلات في بعض المناسبات على التوازن الدقيق بين البرقاويين والطرابلسيين، أمكن وضع المعارضة الداخلية حتى الآن تحت السيطرة. ومن النادر أن تضطر الحكومة إلى إدخال تعديلات على سياساتها بسبب ضغوط المعارضة عليها، ولم يحدث إطلاقاً أن تجاوزت هذه التعديلات أشكالاً مظهرية. إن المثال الوحيد في السنوات الأخيرة على اضطرار الحكومة لاتخاذ سياسة جديدة وقع خلال الربيع الماضي بشأن موضوع القواعد الأجنبية. ومع ذلك فإن هذا التغيير لم يحدث بتأثير الضغط من داخل النظام، وإنما بسبب الضغط الخارجي، أو بالأحرى بسبب قراءة خاطئة لحجم ذلك الضغط.

معارضة شخصية

المعارضة الداخلية هي، إلى حد كبير، معارضة تتمثل في شخصيات. فزعامة المعارضة حالياً تتكون من وجوه قديمة، مثل علي الديب ومصطفى بن حليم ويونس [عبد النبي] بالخير في طرابلس، وعائلة سيف النصر ومحمد عثمان الصيد (بن عثمان) من فزان، وعبد القادر العلام ومصطفى بن عامر والعديد من زعماء القبائل غير المرضي عنهم في برقة. ويتم التعبير عن المعارضة بوسائل شتى، كما أن هناك بوضوح مستويات متفاوتة في درجة المعارضة. فبن عثمان وبالخير اختارا العمل من داخل البرلمان. أما بن حليم وسيف النصر [عبد الجليل] والعلام فهم يعملون من خارج النظام، وقد حققوا التنسيق بين جهودهم لفترة معتبرة غير أنهم لم يعلنوا انفصالهم عن النظام، في حين أن مصطفى بن عامر وعلي الديب جرى إخراجهما عملياً من النظام، ووجدا نفسيهما محسوبين على المعارضة الخارجية على الرغم من عدم وجود أي قاسم مشترك لهما معها.

بعض الشخصيات المعارضة هم خصوم سياسيون في الماضي، غير أنهم يشتركون (أو على الأقل يدّعون الاشتراك) في ولاء مبدئي، وحتى لاعتبارات مصلحية، تجاه الملك، بهدف أساسي هو: رجوعهم إلى السلطة. إنهم خارج دائرة الحكم ويريدون العودة إليها. وتغري بعض هؤلاء بعض النشاطات التآمرية ضد النظام، فهم يتحدثون عنها بحرية مع كل من هب ودب، غير أنهم لا يسعون إلى إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع الليبي، أو حتى في سياسات النظام، وهم يعتقدون أن عودتهم إلى السلطة يمكن أن تتم بوسائل تقليدية، وفي إطار النظام التقليدي القائم.

تأثير الخصومات الجهوية

تجتذب المعارضة الداخلية تأييدها من أي إقليم من أقاليم ليبيا [الثلاثة] حين يحس في أي وقت من الأوقات بأنه مستهدف بالإهمال أو الحرمان [من قبل الحكومة القائمة]. وعلى امتداد الأشهر الماضية كانت برقة هي الإقليم الذي يعيش هذا الإحساس [بالحرمان والإهمال]، وبالتالي فقد استمدت المعارضة لحكومة المنتصر، سواء من داخل البرلمان أو من خارجه، تأييدها من زعماء القبائل البرقاوية. فالبرقاويون غير مرتاحين لانتقال الحكومة من البيضاء، كما يشعرون بعدم الرضا تجاه تشكيلة الوزارة عموماً، ويسيطر عليهم الإحساس بأن إهمال الحكومة لشؤونهم ازداد عما كان عليه منذ ستة أشهر مضت مثلاً، ولكن الحال كانت على العكس من ذلك خلال وقت ليس بالبعيد. فالبرلمان ـ كما تذكر ـ لم يتمكن حتى من إقرار الميزانية العامة في الربيع الماضي بسبب مقاطعة النواب الطرابلسيين لجلسات البرلمان في البيضاء. وتوجد مؤشرات متزايدة خلال الشهر الماضي على أن المعارضة الداخلية أخذت تتجاوز العوازل التقليدية المعتادة بين مختلف الأقاليم، وأن رئيس الوزراء المنتصر أخذ يواجه كتلة برلمانية مهمة تسعى إلى عزله.

المعارضة البرلمانية للمنتصر

المعارضة التي تطورت داخل البرلمان الأخير ضـد حكومة المنتصر الحالية (وعلى الخصوص المنتصر شخصياً) والتي تبدو ظاهرياً قوية، تستوجب إشارة خاصة إليها. ووفقاً لأغلب قواعد المنطق السـياسي؛ من المفترض أن البرلمان، كما كان مخططاً له، لا يتجاوز كونه هيكلاً للموافقة الروتينية فقط. ومع ذلك **شهد البرلمان منذ دورته الأولى بروز معارضة عالية الصوت**، وخلال إجازة شـهر رمضان الطويلة وصلت مسـتويات خطيرة. ولا شـك أن القـوة الدافعة لهذه المعارضة هو محمد عثمان الصيد عبر عدد من وزراء حكومته السـابقين (بالخير، وبن غرسة، وآخرين). غير أن هذه المعارضة، ومنذ البداية، لم تكن قاصرة على جناح بن عثمان، كما أنه من غير الممكن تحديد مدى قوتها بشكل تام. العديد من الوجهاء البرقاويين يحسبون في عداد هذه المعارضة، بمن في ذلك سـالم الأطرش ومحمد السيفاط. وقد أمكن إقناع نحو أربعين نائباً في البرلمان للتوقيع على عريضة احتجاجية للملك ضد المنتصر تزعم تورطه (أو على الأقل بعض أفراد أسرته) في فضائح تتعلق بحصول شركات أجنبية على مقاولات حكومية. معظم هؤلاء النواب طرابلسـيون، ومع ذلك فيساورنا الشـك أن هذا الموقف الغريب من هؤلاء النواب الطرابلسـيين هو بسـبب أمانة المنتصر وليس العكس. وعلى وجه التحديد، فيبدو أن المنتصر أوضح ميلاً إلى أن يطبق حرفياً قواعد القانون التي تحظر منح المزايا المعتادة للنواب (القروض من الخزانة العامة، وتخصيص المسـاكن الحكومية وتزويدها، إلى غير ذلك من المزايا التقليدية المشابهة).

عـلى أية حال، فـإن الأهم من ذلك هو أنه مـن المحتمل أن عدداً كبيراً مـن النواب قد تمت الإسـاءة إليهم باتهامهم بأنهم دمى في يد الحكومة، وجرت تسـميتهم كذلك على نحو دائم. ولهذا السـبب وحده، إن لم يكن هناك غيره من الأسـباب، فهم يحاولون بكل الطرق إثبات اسـتقلاليتهم. وبالطبع؛ فإن إحدى الطرق الناجحـة لتحقيق ذلك هي التخلص من المنتصر نفسـه. غير أن المعارضة البرلمانية بالغـت في الأمر، مما جعل الملك يقـف إلى جانب المنتصر وجرى تفكيك المعارضة وحلّ البرلمان معاً مؤقتاً.

إن هذا الخليط الفاشـل من الوجوه القديمة والخصومـات التافهة التي عفى عليها الزمن من الصعب أن تشـكل المناخ الذي يمكن أن يجده الجيل الجديد من الليبيين جذاباً. إن هذا الجيل تلقى تعليمه بالخـارج. وفي الغالب فإن معظم المثقفين من الشـباب الليبي يتقبلون الأفكار والأيديولوجيات الجديدة، ويسـعون إلى إحداث تغييرات فيما يعتبرونه نظاماً اجتماعياً عتيقاً وخافتاً. لم يندفع هؤلاء الشـباب بشـكل جماعي في اتجاه المعارضـة، وانخرط كثير منهم في وظائـف بالإدارة الحكومية الليبية من أجل وضع أفكارهـم موضع التطبيق. غير أن كثيرين آخرين منهم (بمن فيهم بعض الموظفين العموميـين وضباط الجيش الناقمين) انجذبوا نحو المعارضة، لكن بكل تأكيد ليس نحـو المعارضة الداخلية التقليدية التي يرونها كريهة كالنظام نفسه.

المعارضة [الخارجية] لنظام الحكم

على الرغم من أن جميع الشــباب الليبي، وبخاصة المتعلمون منهــم، قد لا يكونون منضمين للمعارضة [الخارجية] للنظــام، إلا أنه من المؤكد أن هذه المعارضة تجتذب عناصرها حصرياً من جيل الشباب. إنها نخب شــابة مثقفة (على الأقل بالمعايير السائدة في هذا البلد) وتتكون مــن خريجي الجامعات الذين عادوا من الخارج (من جامعات غربية، فضلاً عن جامعات من العالم العربي) وهم منتشرون في مدن طرابلس وبنغازي، كما في الجيش الليبي، ذلك أن كوادر الجيش هي من العناصر الشــابة المتعلمة التي تلقت تدريبها بالخارج. **لقد تم اقتلاع هؤلاء من المجتمع الليبي التقليدي، وهم يسعون في الغالب لإحداث تغييرات في هذا المجتمع**. كما تشعر هذه الفئة من جانبها أنها غير مفهومة وغير موثوق فيها من قبل النظام. إنها تسعى إلى السلطة، غير أنها لا تجد سبيلاً لتحقيق ذلك من خلال هذا النظام، ومن المحتمل أنها لا تمتلك الوسائل لذلك. ومن ثم فمن المحتمل أن تجد نفسها مضطرة لأن تصبح **معارضة ثورية**.

الشيوعية ليست عاملاً مهماً

إلى حد مــا، فالمعارضة من خارج النظام هي اســتجابة لأيديولوجيــات أجنبية، بما في ذلك الأيديولوجيــات الثورية. وتضم هــذه المعارضة عدداً صغيراً من الشــيوعيين المنتشرين في صفوفهــا. وتواجه الشــيوعية في ليبيا عقبتــين، وربما ثلاث، تقف في وجههــا. الأولى، على الشــيوعية أن تواجه قبل كل شيء الديانة الإسلامية التي تعتبر قوية في هذا المجتمع المحافظ، مثلما هو الأمر في بقية العالم العربي، وفضلاً عن ذلك فهي تعاني من المشكلة ذاتها التي تواجهها الأحزاب الشــيوعية في بقية المغرب العربي حيث يجري الربط بينها وبين القوى الاســتعمارية الســابقة. فالحزب الشــيوعي ولد كتابع للحزب الشــيوعي الإيطالي خلال سنوات ما بعد الحــرب [العالمية الثانية] وجاء أعضاؤه المنحدرون من الطليــان المقيمين في منطقة طرابلس، والحالة ذاتها تنطبق على الجزائــر، ولم يتمكن الحزب من التخلص من هذه الوصمة. هذه هي العقبــة الثانية وهي كبيرة جداً. وأخــيراً، فهناك الطفرة النفطيــة والوضع الاقتصادي الذي ينمو بسرعة. فعلى الرغم من هذا النمو فإنه، وبســبب طبيعة الصناعة النفطية، لا يخلق فرص توظيف كثيرة، كما أنه لا تنجم عنه بروليتاريا مدن حقيقية.

خــلال الربيع الماضي [١٩٦٤] ظهر نوع من الهياج مع صــدور صحيفة "**الميدان**" التي يرأس تحريرها **فاضل المســعودي** المتهم بأنه أحد الشــيوعيين الليبيين. لقد أشار المسعودي نفسه أن هذا الاتهام بشــأن ميوله الشيوعية مصدره إذاعة "**صوت العرب**"، ووجد أصداءه داخل ليبيا بواسطة الناصريين. وفي الواقع فإن هذا صحيح. فالمسعودي شخصياً مناوئ للناصرية، وبينما تفســح صحيفته المجال للقضايا الحيادية الرائجة شعبياً، إلا أنها لا تبدو أكثر تطرفاً من غيرها من صحــف طرابلس حول معظم القضايا، مع فارق أنها أفضــل تحريراً وذات توجه فكري أوضح من غيرها.

البعثيون ضعفاء ومنقسمون

للبعثيين جاذبية تفوق قليلاً تلك التي للحزب الشـيوعي بين العناصر المعارضة، ربما باستثناء القطاع الطلابي. وقد أظهرت الحكومة انشـغالاً أكبر بالبعثيين، وقامت بضربهم في مناسبتين خلال السـنوات الثلاث الماضية. وقد جرت المحاكمة الشـهيرة للبعثيين خلال شهر فبراير ١٩٦٢ [أثناء حكومة الصيد] وتعرض عدد من العناصر المعارضة للسـجن أو النفي. ومرة ثانية قامت الشرطة خلال الخريف الماضي [١٩٦٤] بإلقاء القبض على عدد من المشـكوك في انتمائهم لحزب البعث بحجة قيامهم بتوزيع منشـورات مناهضة للنظام، وقد تبين فيما بعد أن العملية كانت من تدبير الشرطة نفسها.

وكما هو الحال مع الشـيوعيين، فلا تتوفر سـوى معلومات محدودة عـن حزب البعث عبر المصادر المنشـورة. ومن بين المعلومات الشائعة على نطاق واسع نسبياً أن الحزب منقسم على نفســه في الوقت الحاضر، ولكن لا توجد معلومات مؤكدة حول قوة كل جناح من الجناحين المتخاصمين. هناك جنــاح "**معتدل**" بقيادة أحد محامي طرابلس المشـهورين والناجحين هو محمد شرف الدين [يقصد عبد الله شرف الدين] الذي أشرف خلال معظم السنة الماضية على تحرير صحيفة "**الأيام**" الأسبوعية المعروفة بأنها بعثية. أما الجناح الآخر الأكثر حركية فيترأسه محام آخر هو عامر الدغيس. غير أن هذا الأخير جرى سـجنه من قبـل الحكومة الليبية أثناء الخريف الماضي [١٩٦٤]. وتقوم الأجهزة الأمنية بمراقبة قادة الحزب المشـكوك فيهم مراقبة دقيقة، كما قامت بالتضييق على صحيفة "**الأيام**". ويعتقد أن العضوية السرية لحزب البعث لا تتجاوز المائتي عضو.

نفوذ عبد الناصر

هناك جناح في المعارضة للنظام موال لعبد الناصر هو أكثر أهمية. وعلى الرغم من نمو الشعور بالوطنيـة المحلية (الوطنية الليبية) فهـذا الجناح يعتبر أقوى نفوذاً. وقبـل انتخابات نوفمبر [أكتوبر] ١٩٦٤ كان لب المعارضة الصلب داخل مجلس النواب خاضعاً لتأثير مصري قوي. وقد ضمت زعامته بشـير المغيربي من بنغازي ومحمود صبحـي وعلي المصراتي من طرابلس. وبالطبع فقد جـرى اعتقالهم جميعاً، مع آخرين، أثناء المعركـة الانتخابية في الخريف الماضي. وهناك أدلة كافية على أن الهدف من وراء تدخـل الحكومة في الانتخابات هو اجتثاث وعزل العناصر الناصرية داخل المعارضة. غير أنه، إما بسـبب مبالغة الحكومة الليبية في تقدير نفوذ هذه العناصر، وإما بسبب حماسها الشديد في تنفيذ التوجهات غير الواضحة من قبل الحكومة، فقد جرى القبض على عناصر وطنية كثيرة أخرى معها.

هناك أدلة قليلة على أن نفوذ عبد الناصر والعناصر الموالية لمصر داخل المعارضة الليبية آخذ في الضعف، غير أن هذا لا يعني بالطبع أن عبد الناصر خسر اللعبة في ليبيا، إذ من المؤكد أنه مازال يملك الكثير من الأوراق السياسـية فيها، وليس أقلها بالطبع انجذاب الجماهير غير المتعلمة نحوه، وهي القطاع الذي ليس بمقدور الحكومة أو المعارضة أن تحركه بالدرجة نفسـها التي

يحركه بها عبد الناصر. إنه لا يملك إذاعة وصحافة متاحة للشعب الليبي، بل إن صحافة ليبيا المستقلة هي أيضاً تحت سيطرة الموالين لعبد الناصر. وعلى الرغم من أن صحيفة علي مصطفى المصراتي "**الشـعب**" [ذات التوجهات الناصرية] قد تـم التضييق عليها من قبل الحكومة فإن الصحيفتين المستقلتين الرئيسيتين في طرابلس وبنغازي "**الرائد**" و"**العمل**" ما تزالان محافظتين بإخلاص عـلى خطهما الناصري. وعلى الرغم من ذلك كله فليس بمقدور الجناح الموالي لعبد الناصر في ليبيا أن يطرح قيادة أخرى [محلية] عدا عبد الناصر نفسه، في وقت يشهد – دون أي شك – تعاظم الشعور بالوطنية الليبية المحلية.

الوطنية المحلية واحتمالات الوحدة

إن نمو الإحسـاس الحالي بالوطنية الليبية، والذي يعتبر **أهم تطور في السياسـة الليبية خلال العام الماضي**، كان له تأثير داخل النظام السـياسي وعلى الجيش وعـلى المعارضة المدنية. وقد تناولنا مؤخراً تأثير هذا التطور على مواقف الحكومة الليبية ومصالح الولايات المتحدة في ليبيا في تقرير السـفارة رقم (طرابلس A-256) وتأثيراته المحتملة على الجيش الليبي وعلى العناصر المناوئة للنظام الحالي في تقرير السفارة رقم (طرابلس A- 277).[١٥٤]

لقد باءت بالفشـل عدة محاولات جرى بذلها خلال العام المـاضي من أجل وضع نوع من البرنامج الموحد للمعارضة. وفي الواقع، فإن السـاحات التقليدية للقاءات المثقفين الليبيين في **جمعيـة الفكر الليبية** بطرابلـس **وجمعية عمر المختار** المحظورة ببنغازي شـهدت مظاهر انشـقاق داخلهما خلال العام الماضي. وكان محور الخلاف في هذه الحالة الأخيرة هو **الولاء لعبد النـاصر** في مواجهة الوطنية المحلية المناهضة للجمهورية العربية المتحدة [مصر]. ومع ذلك فمن غير المسـتبعد، في ضوء نمو الشـعور المحلي، وضعف تأثير عبد الناصر، أن يتم وضع برنامج موحد للمعارضة، ومن غير المستبعد أيضاً أن يكون رئيس الوزراء الليبي محي الدين فكيني، الذي أبعد نفسـه عن النظام منذ إقصائه من الوزارة، والذي نأى بنفسه أيضاً عن الخلافات الداخلية بين أطراف المعارضة، مسـتعداً لتولي قيادة مثل هذه الحركة إذا تمت ولادتها.

لم يتعرض هذا التقرير إلا لماماً للجيـش الليبي، ذلك أن مواقف ضباط الجيش، بالقدر الذي كان متاحاً لنا استقصاؤه، تمت مناقشـتها في موضع آخر (التقارير طرابلس A-180, A-277, A-256).[١٥٥] وفي الوقـت الراهن، لا يمكن تصنيف الجيش عـلى أنه مع النظام أو المعارضة. ففي حين يقف **صغار ضباط الجيش** بمنأى عـن الآخرين، هناك، بالتوازي مع هذا، تيارات أخذت تتطور، وفضلاً عن ذلك فيبدو أن الشـعور بالوطنية المحلية [في أوساط الجيش] أخذ في التعاظم بصورة تفوق تعاظمها بين العناصر المدنية.

إن احتمال قبول الجيش بزعامة مدنية له هو أمر لا يمكن التكهن به، كما أن الجيش لديه مرشح

١٥٤ يبدو أن هذا التقرير لم يتم الإفراج عنه بعد (المؤلف ٢٠٠١).
١٥٥ من الواضح أن هذه التقارير أيضاً لم يتم الإفراج عنها (المؤلف ٢٠٠١).

لزعامته من داخله يتمثل في المقدم **عبد العزيز الشـــلحي** الذي يبدو، رغم عيوبه، يملك، على الأقل، المؤهلات الكارزمية الضرورية لبناء معارضة موحدة للنظام الحالي.

إن الضعـــف الحقيقي للمعارضة من خارج النظام لا يتمثل في افتقارها لزعامة تقودها بقدر ما هو افتقارها لبرنامج فعال. إنها تستمد قيمتها من حقيقة أنها تحظى بتأييد على درجة من الأهمية من قبل مختلف الشرائح النشطة في المجتمع الليبي، من أصحاب المهن الحرة والمدرسين، ومن داخل الإدارة الحكومية، ومســتخدمي شركات البترول، والأهم من ذلك من داخل الجيش. ولو جرى السماح بتأسيس الأحزاب السياسية فمن المحتمل أن يكون بمقدور هذه المعارضة الســيطرة على الحياة السياســية. إن القوة الحالية للمعارضة الخارجية يكمن في قدرتها، لمجرد وجودها، على ممارسة ضغط على أي حكومة ليبية، وهو ما لا تخاطر أي منها بتجاهله.

خلاصة: عودة إلى مفترق الطرق

خلال الســنة التي كان فيها فكيني رئيســاً للحكومة (عام ١٩٦٣) انفتح المجتمع الليبي إلى حد ما للشـــباب. وربما لا يكون فكيني قد لبّى كافة المؤهلات المطلوبة فيما يعتبر الآن معارضة ضـــد النظام، كما أن دوافعه ربما كانت محاطة بالشــكوك، ومع ذلك فقد ســعى إلى أن يكون متحدثاً باسم الشباب. لقد وجد الشباب المتعلم داخل الإدارة الحكومية من يستمع إليهم، أما خارج الحكومة فقد وجد هؤلاء الشــباب أن الصحافة أصبحت فجأة حرة. كما بدا أن سوقاً لتبادل الآراء انفتحت فجأة في كل من طرابلس وبنغازي، وفوق ذلك فقد وجد فكيني لنفسه الأعداء الحقيقيين.

وعندما قرر الملك إدريس اســتبدال فكيني بمحمود المنتصر، الــذي يحظى بالاحترام وإن لم يكن يتمتع بالشــعبية، أخذ الأمر على أنه خطوة إلى الوراء غير أنها ليست بالخطيرة. لقد رأى الشـــباب على الفور أن وجهات نظرهم يمكن أن تُحدث تغييراً في سياسة الحكومة. لقد رضخ المنتـــصر للضغوط فيما يتعلق بقضية القواعد الأجنبية، ولم تكن القاهرة مصدراً لهذه الضغوط إلا بشـــكل جزئي. وحتى عودة الملك للساحة السياســـية [بعد عدوله عن استقالته في مارس ١٩٦٤] وظهور مؤشرات بشأن نيته في تغيير الاتجاه الجديد الذي اختطته حكومة المنتصر [فيما يخص القواعد الأجنبية] لم تسبب على الفور خيبة أمل لديهم، ذلك أن الانتخابات الجديدة هي على الأبواب.

هنـــاك مؤشرات حقيقيـــة على أن المعارضـــة كانت تأمـــل في تحقيق انتصـــار، ولو جزئي في الانتخابـــات. لقد أعلنت شـــخصيات كثيرة في المعارضة ترشـــحها لتلـــك الانتخابات، كما خططـــت لحملات انتخابية قويـــة في كل من طرابلس وبنغازي. لم يكـــن لدى قادة المعارضة الشباب أي أوهام حول إمكانية سيطرتهم على البرلمان، غير أنهم كانوا يأملون، على الأقل، في أن يحصلوا على منبر من داخل النظام يتمكنـــون من خلاله التعبير عن وجهات نظرهم. كان واضحاً أن الحكومة ستتخذ خطوات من أجل التحكم في النتائج النهائية للانتخابات، غير أن

قيام الحكومة باعتقال جميع مرشحي المعارضة وحرمانهم جميعاً من الترشح، كان صدمة قاسية لهم أوجدت الحافز لتوحد المعارضة.

قـد تكون القافلة المتوجهة إلى طبرق، والحادث الـذي جرى عند تقاطع الطرق بالبيضاء، قد شـكلت منعطفاً، غير أنه من الواضح أن الحكومة الليبية واجهت هي الأخرى مفترق طرق. فالاعتقـالات التي جرت خلال الانتخابات يمكن ردهـا إلى تصرفات بعض الوزراء الذين أسـاءوا فهم التوجيهات التي صدرت إليهم، وتجاوزوا حدود صلاحياتهم، وتصرفوا بدون علم رئيس الـوزراء أو الملك، غير أن المعارضة لم تنطل عليها القصة، وكانت على اسـتعداد لتقديم عريضة إلى الملك تطالبه فيها بحل البرلمان وبإجراء انتخابات حرة [جديدة].

وهكذا وجد النظام الليبي نفسه أيضاً أمام اختيار بين عدة طرق على النحو التالي: قبول بعض مطالب المعارضة دون مطلب حل البرلمان. غير أن هذا كان سـيترك الباب مفتوحاً أمام قيام معارضة حقيقية داخل النظام. أما إذا قام الملك باستقبال الوفد، وحتى لو رفض مطالبه، فإن هذا يعني أنه اسـتطاع تأجيل قطيعة نهائية. **إن النهج الذي سـلكه النظام لم يزد على أن يؤكد اعتقاد المعارضة بأن أي تطور ذي معنى لن يأتي إلا من خارج النظام.**[١٥٦]

من المحتمل أن يؤدي حلّ البرلمان إلى السـماح ببداية جديدة، غير أنه لا ينبغي أن يتوهم أحد بأن حلّ البرلمان جاء اسـتجابة لمطلب المعارضة. لقد اتخذ المنتصر هذا القرار لأسباب أخرى، ولا توجد مؤشرات حتى الآن تدعو إلى توقع أن تغير الحكومة من سياستها التعسفية."

١٥٦ دعوة واضحة أخرى لتغيير النظام.

استقالة حكومة المنتصر

مر بنا أن الملك أصدر في ١٣/ ٢/ ١٩٦٥ مرسوماً يقضي بحل البرلمان، ويدعو إلى إجراء انتخابات برلمانية جديدة في ٨/ ٥/ ١٩٦٥. وخلال شهر تقريباً من صدور المرسوم، وتحديداً في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٥، أعلن عن قبول الملك لاستقالة محمود المنتصر من رئاسة الوزارة لأسباب صحية.

ذهب خدوري[١٥٧] إلى أن استقالة المنتصر كانت بسبب رفضه الرضوخ للنقد الشديد الذي واجهته حكومته من صحف القاهرة بسبب موقفها خلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بالقاهرة ما بين ١٤-١٥ من مارس ١٩٦٥ حيث رفضت أن تستجيب لمشروع القرار الذي تقدّمت به مصر ودعت فيه الدول العربية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا (الاتحادية)[١٥٨] بسبب إعلانها الاعتراف بإسرائيل.

ويُفهم من مطالعة مذكرات محمد بن عثمان الصيد[١٥٩] أن الملك إدريس هو الذي طلب من محمود المنتصر تقديم استقالته حتى يرتاح، بحجة أنه كان يشكو دائماً من اعتلال صحته.

ويقول مصطفى بن حليم:[١٦٠]

"وافق الملك على حل البرلمان، ولكنه رأى أن تقوم وزارة جديدة بإجراء الانتخابات الجديدة، لاسيما أن محمود المنتصر قد أنهكه العمل المتواصل، والتعامل مع أزمات حساسة متعددة، فعينه رئيساً للديوان الملكي، وكلف وزير الخارجية حسين مازق بتشكيل الوزارة الجديدة."

أما بشير السني المنتصر، الذي كان بحكم منصبه -كما أشرنا- وسط الأحداث قريباً من رئيس الوزراء المنتصر، فقد تناول موضوع استقالة الحكومة ببعض التفصيل على النحو التالي:[١٦١]

"استدعى الملك رئيس وزرائه السيد محمود المنتصر لتأليف حكومته الثانية، بعد مواجهته لأصعب أزمة داخلية في عهد الدكتور محي الدين فكيني، اعتقاداً منه أنه [محمود المنتصر]

١٥٧ مصدر سابق، ص ٣٦٨.

١٥٨ ظلت ألمانيا الاتحادية تحتل المركز الأول بين دول العالم المستوردة للبترول الخام الليبي منذ عام ١٩٦٣ وحتى نهاية العهد الملكي. وقد ارتفع إجمالي ما تستورده من البترول الليبي الخام من (٥٣) مليون برميل في عام ١٩٦٣ إلى (١٠٥) مليون برميل ١٩٦٤إلى (٢٧٤) مليون برميل في عام ١٩٦٩.

١٥٩ مصدر سابق، ص ٢٨٤، ٢٨٥.

١٦٠ مصدر سابق، ص ٣١٨.

١٦١ مصدر سابق، ص ٢٠٢- ٢٠٥.

الشخص الوحيد الذي يمكن أن يرجع الأمور إلى نصابها. إلا أن ثقة الملك به أخذت تضعف مع مرور الوقت، فلم يعد محمود المنتصر في رأيه السياسي القوي الصارم الشجاع الذي قاد البلاد في سنواتها الأولى للاستقلال، ووطد دعائم الحكم والعرش في ليبيا بيد من حديد. فقد أصبح متردداً، بين أصدقائه الساسة القدامى الذين جاء بهم عندما ألّف الوزارة، والوزراء الشباب الذين أتى بهم لتسيير شؤون الحكم التي زادت تعقيداً فنياً وعملياً... كما أن سياسة محمود المنتصر القديمة، وصداقته وعلاقاته مع البريطانيين، أصبحت موضع شك، وأصبح ميالاً إلى مجاراة الموجة الوطنية العربية التي يتزعمها الرئيس عبد الناصر، وما في ذلك من خطورة على استقلال ليبيا..."

ثم يقول:

"... بعد حلّ مجلس النواب، واشتداد حملة الساسة المعارضين له، والتي كان يصل صداها إلى الملك عن طريق سكرتيره الخاص [إدريس أحمد بوسيف]، وتكرر شكوى زعماء برقة وقبائل البيضاء بنقل محمود المنتصر للحكومة من البيضاء واستقرارها في طرابلس، مما أثر في الحالة الاقتصادية، وساعد على نقض مشاريع الإنشاء والتعمير في المنطقة الشرقية."

ثم يضيف:

"وأذكر أن محمود المنتصر لم يأت إلى طبرق لمقابلة الملك [يوم ٢٠ مارس ١٩٦٥] من أجل الاستقالة، بل كان يحمل تعديلاً لحكومته، وإدخال المزيد من الوزراء الشباب، والبحث مع الملك في شؤون التنمية، وتحسين المرافق العامة في البلاد، للإعلان عن سياسة الحكومة استعداداً للانتخابات القادمة، وتبادل الرأي مع الملك حول السياسة التي ستتبع في هذه الانتخابات".

من الواضح أن الحديث الذي جرى بين الملك ورئيس وزرائه في ذلك اللقاء أخذ اتجاهاً مختلفاً حسبما أورده بشير السني المنتصر في مذكراته نقلاً عن محمود المنتصر مباشرة بعد انتهاء مقابلته مع الملك، وتناوله الغداء معه كالعادة. فقد أورد أن محمود المنتصر قال له:[١٦٢]

"تعرف حالتي الصحية ليست على ما يرام، والبلاد تمرّ بمرحلة انتخابات نيابية ثانية، والظروف ما زالت هي الظروف التي جرت فيها الانتخابات الأولى، وقد درست كل ذلك مع الملك اليوم بصراحة، وقد تفضل واقترح علي تقديم استقالتي محافظة على صحتي، وتكليف حسين مازق بتكليف الحكومة الجديدة لإجراء الانتخابات، على أن تتألف من نفس الوزراء الحاليين، وأن الملك يريدني إلى جانبه في طبرق، وسيعينني رئيساً للديوان الملكي بدلاً من الدكتور الساحلي".

وأياً ما كانت الوقائع، والأسباب الحقيقية المتعلقة بهذا الموضوع، فقد أعلن في

١٦٢ ص ٢٠٥.

٢٠/ ٣/ ١٩٦٥ عن تقديم محمود المنتصر لاستقالته وقبول الملك لها، وتكليف حسين مازق (وزير الخارجية في وزارة المنتصر) بتشكيل الوزارة الجديدة. كما جرى في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٥ تعيين رئيس الوزراء المستقيل محمود المنتصر رئيساً للديوان الملكي خلفاً للدكتور علي الساحلي.[١٦٣]



١٦٣ معنى ذلك أن علي الساحلي ظل رئيساً للديوان الملكي خلال حكومات كعبار والصيد وفكيني والمنتصر الثانية. أي من مايو ١٩٥٨ وحتى مارس ١٩٦٥.

حكومة حسين مازق

(مارس ١٩٦٥ – يونيو ١٩٦٧)



مباحث الفصل

- تشكيل الوزارة وتعديلاتها
- ملامح جديدة في الإدارة
- إعادة الانتخابات العامة (مايو ١٩٦٥)
- علاقة الحكومة بمجلس الأمة الجديد
- تفجيرات في آبار النفط
- سفير أمريكي جديد
- تعديل جديد لقانون البترول
- عقود امتياز جديدة
- صراع مع رموز الفساد المالي
- مشروع إدريس للإسكان
- مسعى لتصنيع السلاح
- تطورات ووقائع أخرى خلال عام ١٩٦٥
- تقرير بريطاني إيجابي
- مشروع إعلان الجمهورية مجدداً (١٩٦٥-١٩٦٦)
- تقرير أمريكي بالغ الأهمية (حول مشروع إعلان الجمهورية)
- استئناف المفاوضات بشأن القواعد
  - المفاوضات مع بريطانيا
  - المفاوضات مع أمريكا
- علاقات متوترة مع مصر
- وقائع أخرى خلال عام ١٩٦٦
  ١- على الصعيد الداخلي
  ٢- في المجال النفطي
  ٣- في مجال العلاقات الخارجية
- قصة مراسيم إلغاء الفوائد على قروض المصارف الليبية
- عودة رجل المخابرات الأمريكية سنوك إلى ليبيا
- خلافات!

- اهتمام فرنسي
- صراع الأجيال في ليبيا
- تقرير أمريكي عن عام ١٩٦٦
- وقائع وتطورات - عام ١٩٦٧
- أمريكا تطلب مساعدات للأردن وتونس
- شؤون ليبية- أمريكية أخرى
- زائر بريطاني صديق للملك
- اضطرابات ومطالب طلابية
- تداعيات حرب يونيو ١٩٦٧
  - على الصعيد الرسمي
  - على الصعيد الشعبي
  - من مذكرات محمد بن عثمان الصيد
  - شهادة مصطفى بن حليم
  - من مذكرات بشير السني المنتصر
  - من المصادر اليهودية
  - من الوثائق الأمريكية
  - لقاء أمريكي مع محافظ بنغازي
  - من مذكرات أمنية
  - من الصحافة الوطنية
  - من الوثائق البريطانية
- استقالة حسين مازق

تشكيل الوزارة وتعديلاتها

ولد حسين يوسف مازق في ٢٦ يونيو ١٩١٨ ببلدة (شحات) شرقي ليبيا. وهو ينتمي إلى قبيلة البراعصة أكثر القبائل نفوذاً في برقة.

اختير مازق وزيراً للزراعة في الحكومة التي شكلها فتحي الكيخيا غداة استقلال برقة في يونيو ١٩٤٩. وبقي في الوزارة بعد استقالة فتحي الكيخيا وتعيين والده عمر باشا منصور الكيخيا بدلاً منه. وبعد إقالة منصور باشا وتكليف محمد الساقزلي رئيساً للوزارة عيّن مازق وزيراً للداخلية والمعارف في تلك الوزارة.

بعد إعلان استقلال ليبيا عام ١٩٥١ أصبح مازق ناظراً للداخلية لفترة قصيرة في المجلس التنفيذي لولاية برقة، ثم صار والياً للولاية منذ عام ١٩٥٢ وحتى أكتوبر عام ١٩٦١ عندما استقال من منصبه تحت تأثير تدخلات الثلاثي، البوصيري الشلحي وبن حليم وعبد الله عابد السنوسي.

ورغم المكانة الخاصة والرفيعة التي كان مازق يتمتع بها داخل قبيلته "البراعصة"، وصلاته وتوجهاته القبلية الوثيقة المعروفة، فإن هذا لم يمنعه من أن يؤدي واجبات منصبه، كوال لولاية برقة، على أحسن أوجه الأداء، وأن تتسم مواقفه ونظرته بالاتزان والعدل والإنصاف والموضوعية، الأمر الذي جعله محبوباً لدى الغالبية من سكان الولاية، البادية والحضر منها على السواء، كما جعله يتمتع بسمعة طيبة بينهم.[١]

وصفه مصطفى بن حليم الذي كان زميلاً له في حكومة برقة بقوله:[٢]

"أما حسين مازق فقد كان كثير الاطلاع، كثير التفكير، قليل الكلام، وكان أكثر تحرراً ومرونة في الشؤون الداخلية من الرئيس [محمد الساقزلي]، وكثيراً ما خالف أداء الرئيس في الشؤون الداخلية. ميوله السياسية برقاوية قبائلية تماماً ولكن باعتدال."

وقع اختيار محمود المنتصر على حسين مازق ليشغل منصب وزير الخارجية في الوزارة التي شكلها الأول في ٢٢/ ١/ ١٩٦٤. وقاد مازق الجانب الليبي في إبريل من العام ذاته خلال المفاوضات مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قواعدهما

١ مما يذكر له أنه لعب دوراً هاماً في حل الأزمة التي قامت بين طلبة الجامعة الليبية ووزارة المعارف خلال حكومة محمد عثمان الصيد عام ١٩٦١.

٢ مذكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ٣٣.

العسكرية في ليبيا، وشكل المنتصر ومازق خلال تلك المرحلة ثنائياً عملاقاً جسّد الوحدة الوطنية الليبية في أسمى صورها، وفي إحدى ذراها السياسية التاريخية النادرة.[٣]

وقد زعمت بعض المصادر (أمريكية وبريطانية ومصرية) أن موقف مازق الصارم خلال المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد أغضب الملك عليه،[٤] إلا أننا نعتقد أن تكليف الملك إدريس له بتشكيل الوزارة خلفاً للسيد المنتصر يؤكد زيف هذه المزاعم، الأمر الذي يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن ما قام به المنتصر ومازق يومذاك كان بتفاهم مع الملك إدريس وبمباركة خفية منه.

عندما عهد الملك إلى حسين مازق برئاسة الوزارة في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٥ قام بتأليف وزارته من أعضاء الوزارة السابقة نفسها، وأدخل فيها الدكتور وهبي البوري وزيراً للخارجية، التي كان يشغلها بنفسه، وبقيت الوزارة بهذا التشكيل قرابة ستة أشهر حتى ٢/ ١٠/ ١٩٦٥ عندما أدخل عليها أول تعديل، كان من أبرز معالمه تعيين الدكتور أحمد البشتي وزيراً للخارجية بديلاً لوهبي البوري، ومحمد المنصوري وزيراً للدفاع،[٥] وأحمد عون سوف وزيراً للداخلية، فأصبح تشكيل الوزارة على النحو التالي:

١-	حسين مازق	رئيساً للوزراء
٢-	سالم لطفي القاضي	وزيراً للمالية
٣-	أبوبكر بونعامه	وزيراً للعدل
٤-	حامد العبيدي	وزيراً للأشغال العامة
٥-	أحمد عون سوف	وزيراً للداخلية
٦-	عبد القادر البدري	وزيراً للإسكان والأملاك الحكومية
٧-	أحمد البشتي	وزيراً للخارجية
٨-	الطاهر باكير	وزيراً للتربية والتعليم
٩-	ونيس القذافي	وزيراً للتنمية والتخطيط
١٠-	فؤاد الكعبازي	وزيراً لشؤون البترول

---

٣ يؤكد صاحب "**مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي**" أن اختيار مازق لهذا المنصب كان اختياراً ذاتياً من عند المنتصر (ص ٢٠٦)، كما يشير إلى أن هذا الاختيار أغضب ناظر الخاصة الملكية يوم ذاك البوصيري الشلحي (ص ٢٣٦). كما يروى أيضاً أن العلاقة بين هذين العملاقين لم تبق على حالها من الوئام والانسجام، ص ٢٢٦-٢٢٨.

٤ تردّدت المزاعم نفسها حول علاقة الملك بمحمود المنتصر، وليس أدل على زيف هذه المزاعم من أن الملك أبقى على محمود المنتصر في رئاسة الوزارة فترة طويلة بعد بدء تلك المفاوضات، وحتى بعدما قدّم المنتصر استقالته في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٥ (أي بعد عام تقريباً من بدء المفاوضات) فقد حرص الملك على تعيينه في منصب رئيس الديوان الملكي بصلاحيات واسعة جديدة لم تُعط لأحد ممن شغلوا هذا المنصب من قبل. وقد تردّد أن الملك ظل يوصي بالمنتصر ومازق خيراً عندما غادر البلاد لآخر مرة في ١٢/ ٦/ ١٩٦٩.

٥ جرى في ٢٣/ ٦/ ١٩٦٦ تعديل محدود في الوزارة ليحل محله محمد المنصوري الذي نقل بدوره إلى وزارة الصناعة.

١١-	السنوسي الاطيوش	وزيراً للمواصلات
١٢-	محمد بك درنه	وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية
١٣-	خليفة التليسي	وزيراً للإعلام والثقافة
١٤-	عبد الله سكتة	وزيراً للدولة وشؤون الخدمة المدنية
١٥-	مهدي بوزو	وزيراً للدولة والشؤون البرلمانية
١٦-	محمد المنصوري	وزيراً للدفاع
١٧-	الطاهر العقبي	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١٨-	عمر جعودة	وزيراً للصحة العامة
١٩-	يوسيف ياسين	وزيراً للصناعة
٢٠-	أحمد صويدق	وزيراً للاقتصاد والتجارة

أدخل مازق على الوزارة تعديلاً ثانياً وأخيراً في ٤/ ٤/ ١٩٦٧ كان من أبرز معالمه تعيين الدكتور علي الساحلي وزيراً للداخلية وعبد الحميد البكوش وزيراً للعدل وسيف النصر عبد الجليل وزيراً للشؤون البلدية وخليفة موسى وزيراً لشؤون البترول.[٦] فأصبح تشكيل الوزارة على النحو التالي:

١-	حسين مازق	رئيساً للوزراء
٢-	سالم لطفي القاضي	وزيراً للمالية
٣-	عبد الحميد البكوش	وزيراً للعدل
٤-	عمر بن عامر	وزيراً للأشغال العامة
٥-	علي الساحلي	وزيراً للداخلية
٦-	عبد القادر البدري	وزيراً للإسكان والأملاك الحكومية
٧-	احمد البشتي	وزيراً للخارجية
٨-	مصطفى بعيو	وزيراً للتربية والتعليم
٩-	ونيس القذافي	وزيراً للتنمية والتخطيط
١٠-	خليفة موسى	وزيراً لشؤون البترول
١١-	أحمد عون سوف	وزيراً للمواصلات
١٢-	محمد بك درنه	وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية
١٣-	خليفة التليسي	وزيراً للإعلام والثقافة

٦ خلفاً لفؤاد الكعبازي الذي كان يشغل هذا المنصب منذ ٢٦/ ٣/ ١٩٦٤ في وزارة محمود المنتصر الثانية.

١٤-	عمر يعقوب	وزيراً للدولة وشؤون الخدمة المدنية
١٥-	مهدي بوزو	وزيراً للدولة والشؤون البرلمانية
١٦-	بوسيف ياسين	وزيراً للدفاع
١٧-	أبو بكر نعامة	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١٨-	عمر جعودة	وزيراً للصحة العامة
١٩-	محمد المنصوري	وزيراً للصناعة
٢٠-	حامد العبيدي	وزيراً للاقتصاد والتجارة
٢١-	سيف النصر عبد الجليل	وزيراً للشؤون البلدية
٢٢-	سليمان الجربي	وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة
٢٣-	أحمد صويدق	وزيراً للشباب والرياضة

ملامح جديدة في الإدارة

يُعتبر حسين مازق، عند توليه رئاسة الوزارة في مارس ١٩٦٥، أكثر رؤساء الوزارة دراية وخبرة وتجربة في شؤون الحكم والإدارة. فقد ظل والياً لولاية برقة نحو تسع سنوات متتالية (١٩٥٢- ١٩٦١)، وشغل قبل ذلك منصب وزير قرابة ثلاث سنوات في حكومة إمارة برقة (١٩٤٩-١٩٥١)، كما كان قبل ذلك ضمن مجموعة من شباب برقة[٧] الذين وقع اختيار الإدارة البريطانية عليهم في برقة (منذ عام ١٩٤٣) لمساعدتها في إدارة الإقليم حتى عام ١٩٤٩ الذي شهد قيام الحكومة البرقاوية، وفضلاً عن ذلك فقد شغل -كما ذكرنا- منصب وزير الخارجية في الوزارة التي شكلها محمود المنتصر في الفترة ما بين يناير ١٩٦٤ ومارس ١٩٦٥.

ويصف بشير السني المنتصر، الذي عمل مع مازق كوكيل وزارة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، جانباً من أسلوب مازق في الإدارة بالعبارات التالية:[٨]

> "طلب مني السيد مازق بأن أعرض عليه بريد رئاسة مجلس الوزراء جميعه، وهو كمّ هائل، ويتجاوز مئات الرسائل والشكاوى والعرائض والطلبات وتقارير مدراء الأمن والمحافظين والسفراء، وأن أحوّل عليه البريد السري دون فتحه. وقد أثارت إعجابي قدرته على قراءة كل البريد الذي يحال عليه، وخاصة شكاوى المواطنين وطلباتهم، وكان يعلق عليها بخط يده ويكتب عليها تعليماته بإحالتها للجهات المختصة لإجراء اللازم، وأحياناً الطلب من الوزير المختص تلبية الطلبات التي يتقدم بها أصحاب العرائض، ولما كان معظم العرائض والشكاوى والطلبات تأتي من مواطنين من برقة، فإنه كان يعرف مقدميها وقبائلهم. أما تعليقاته على تقارير السفراء [الليبيين] فكانت تدل على مدى إلمامه بالأحداث العربية والشؤون الدولية... كما كانت تعليقاته على تقارير المحافظين تتميز بالمعرفة لما يجري داخل البلاد. وكان أحياناً يسهر حتى الصباح على قراءة البريد، كما طلب مني عدم تغيير أي موظف [في مكتب رئيس الوزراء] بما فيهم سكرتيره الخاص السيد أحمد كعوان وياوره وسائقه الخاصان الملازم محمد أبو مرداس والسيد محمد الشريف وهما من قوة أمن طرابلس."

---

٧ كان من بين هؤلاء الشباب كل من بالقاسم السنوسي وفتحي الكيخيا وعلي الجربي وعبد الرازق شقلوف وعبد الحميد الديباني وعلي فلاق وسليمان الجربي وعبد الجواد الفريطيس وعبد العزيز جبريل وصالح مسعود بويصير ومحمود بوهدمة وعبد الله سكتة ومهدي المطردي ومحمود مخلوف. انظر خدوري، مصدر سابق، ص ٥٩، ٦٠.

٨ انظر "**مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي**"، مصدر سابق، ص ٢١٩، ٢٢٠.

كما خصص بشـير السـني المنتصر عدة صفحات من مذكراته للحديث بإنصاف عن شخصية حسين مازق؛ من حقه أن نوردها في هذا المقام، وقد جاء فيها:[٩]

"كان السيد حسين مازق شـخصية فذة لمن عرفه عن قرب، فهو يتمتع بصفات قل أن توجد في غيره من المسـؤولين الليبيين. فقد كانت ثقافته عالية رغم عدم حيازته على شهادة جامعية، ولكنه تعلـم في ليبيا، وتدرب في العمل الإداري في العهد الإيطالي وفترة الإدارة العسـكرية البريطانية. كان يتميز بقدرة على التعامل مع الناس حسـب مسـتوياتهم، فهو مع السـفراء الدبلوماسي القدير الذي يحظى باحترامهم وتقديرهم، وهو مع شـيخ القبيلة فرد من القبيلة يتكلـم لغتها ويعرف حاجاتها وعاداتها، ومع الشـباب المتعلم المثقـف الواعي يرتفع بآرائه ونقاشه إلى المستوى الثقافي المطلوب معهم، ويشـاركهم حماسهم وأمانيهم وتطلعاتهم، ومع الأجانب على مختلف مستوياتهم يرتفع إلى مستوى السياسي المحنك الحذر في كلامه وتعليقاته، ومع أعضاء مجلس النواب متعاون ومتجاوب لمقترحاتهم ومطالبهم، ومع أصحاب المصالح ورجال الأعمال متفهم وكريم في حدود القانون والأعراف، ومع الفقير العادي كريم وقاضي للحاجة وعطوف.

كان السـيد مازق قوي الذاكرة يتذكر أي شخص سـبق أن قابله في مكتبه أو التقى به خارج العمل ولو مرة واحدة، أو أية رسـالة قرأها أو عرضت عليه مهما طالت المدة، ومن الصعب أن يعـرف محدثه ما إذا كان موافقاً أو معارضاً لرأيـه. لا يغتاب أحدًا ولا يعادي أحدًا جهارًا ولا ينتقد أحدًا من وراء ظهره أمام الآخرين. يستقبل من يطلب مقابلته إذا سمح وقته بذلك، وهو يقـضي كل وقته في العمل في المكتب والبيت ويرحـب بضيوفه ويودعهم باحترام حتى باب مكتبه أو منزله، صادقاً في وعوده للآخرين بقدر الإمكان، ولا يخيب رجاء أحد، ويسعد بتلبية مطالب المواطنين بقدر المسـتطاع. كان يهاب الملك احتراماً، ولا يصر على مقابلته إلا إذا استدعاه، ولا يتصل رأسـاً به، ويفضل الاتصال به عن طريق سكرتير الملك الخاص لنقل ما يريد إليه واستلام تعليماته عن طريقه، ولذلك كسب ثقة السكرتير الخاص."

"أمـا في مجلس الوزراء فقد كان صبورًا يسـتمع إلى كل من يريد الـكلام، أو له رأي مخالف. وتستمر جلسات مجلس الوزراء في عهده أيامًا متتالية وإلى الساعات المتأخرة من الليل، مما جعل الوزراء غير مرتاحين لتغيبهم عن وزاراتهم طوال جلسـات المجلس، خاصة أن كل الوزارات باسـتثناء الخارجية والدفاع كانت في طرابلس، بينما مجلس الوزراء يعقد جلسـاته في البيضاء. لا يمل مقابلات الناس على مختلف مسـتوياتهم، لا فرق عنده بين مواطن أو وزير، ويسـتقبل العشرات من أفراد عشيرته وقبيلته التي تسكن البيضاء، سواء في مكتبه نهاراً أو في بيته ليلاً."

"كان يقيم في مدينة البيضاء بدون عائلته التي يزورها في بنغازي في نهاية الأسـبوع والعطلات الرسـمية. يحب والدته كثيراً ولا يخيب لها طلباً، ولهذا كان بعض أصحاب الحاجات يلجأون إليها لإيصال طلباتهم وشكواهم إليه. حذر، يثق في عدد قليل من الناس، وهو خجول ويحمر

٩ مصدر سابق، ص ٢٣٢-٢٣٥.

وجهه في حالة الغضب دون أن يفقد اتزانه، ولا يحب إثارة المشــاكل حتى بين مساعديه، ولا يلوم أحدًا أمام غريمه أو خصمه. لا يبت فيما يعرض عليه على الفور، ولا يتخذ قراره أو يبدي رأيه إلا بعد تفكير وتدبر. شــخصية يعتريها الغموض أحياناً، لا يستطيع إنسان أن يعرف ما يدور في خاطره."

"يتهمــه البعض بأنه كان منحازاً لبرقة ولقبيلته البراعصة ولمدينة البيضاء، وهذا في رأيي ليس عيبًا، وكالمثل العربي القائل بأن الأقرباء أولى بالمعروف. لا يستسيغ الإقامة في مدينة طرابلس، ولا يعــرف فيها كثيراً من المواطنين، خاصة أن الناس العاديين ومشــايخ القبائل والأعيان في طرابلس لم يتعودوا طلــب مقابلة رئيس الوزراء، أو حتى الــوزراء وكبار الموظفين. ولندرة ذهابه إلى طرابلس فقد ســمح لوزارة الإســكان بتخصيص بيت رئيس الوزراء في طرابلس لأحد أفراد حاشية الأمير ولي العهد، وأعتقد أن ذلك كان بطلب من الأمير."

"وكما ذكرت، ورغم أن السيد حسين مازق يشعر بانتمائه وحبه إلى برقة وقبيلته ومدينة البيضاء، إلا أنه كان حريصاً في تعييناته للموظفين ألا يكون محابياً بقدر المستطاع. وهو كالملك، علاقته مــع بريطانيا وثيقة منذ كان والياً ويرى فيها الحليف الوفي، أما أمريكا فلا يشــعر نحوها بود، وأعتقد أن السبب أن أمريكا فضلت أن تجعل من طرابلس مقراً لقاعدتها وشركاتها ونشاطها وجاليتها، مما ســاعد على نمو طرابلس عمرانياً واقتصاديــاً، الشيء الذي حرمت منه بنغازي وبرقة بصفة عامة."

ويضيف بشير السني المنتصر في موضع آخر من مذكراته،[10] إشارات أخرى إلى بعض سجايا حسين مازق وأسلوبه في العمل:

"كان السيد مازق يعامل خصومه في برقة معاملة حسنة، رغم أنهم لا يكنون له أي ود، خاصة الذين ينتمون إلى القبائل المنافســة لقبيلة البراعصة. وكان يعامل الســيد عبد القادر البدري والسيد عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ معاملة خاصة، كذلك أبناء الشلحي السيدان عمر وعبد العزيز، رغم أن السيد البوصيري كان يخاصمه عندما كان السيد مازق والياً لبرقة. وقد غضب السيد البوصيري من السيد محمود المنتصر عندما اختار السيد حسين مازق ليكون وزيراً للخارجية في حكومته الثانية بعد أن كان مبعداً منسياً."

ويضيف أيضاً:

"والسيد مازق لا يحب المظاهر، ولا يرفع العلم على سيارة الرئاسة، ولا يحب مرافقة سيارات الحرس لموكبه حتى في الحفلات الرسمية."

لا غرو إذن، في ضوء هذه الخبرة الطويلة لمازق، مع ما عرف عنه بشهادة معاصريه من قدرات وصفات شــخصية متميزة، أن ينعكس ذلك كله على أداء حكومته منذ الأيام الأولى لاستلامها دفة الحكم في البلاد.

١٠ مصدر سابق، ص ٢٣٥-٢٣٦.

يصف التقرير السري السنوي الذي أعدّته السفارة البريطانية عن المملكة الليبية في عام ١٩٦٥ أداء حكومة حسين مازق بالعبارات التالية:[١١]

"لقد أبقى مازق على تشكيلة الوزارة كما كانت تحت رئاسة المنتصر لمدة ستة أشهر دون تغيير، غير أنه نفخ على الفور روحاً جديدة من النشاط في أداء الأجهزة الحكومية. لقد لوحظ عليه انهماكه في العمل لساعات طويلة، وقدرته على جعل مجلس الوزراء يجتمع لساعات طوال على امتداد النهار وحتى ساعات من الليل، وفي الغالب لعدة أيام متواصلة، وهو معدل أداء لم يكن معروفاً عن سلفه."

وقد علق أحد موظفي الخارجية البريطانية المستر دودز J. Dodds على أداء حسين مازق بقوله (٣١/ ١٢/ ١٩٦٦):[١٢]

"إن السيد مازق – كما يبدو من هذا التقرير – جاء بروح جديدة غير معهودة عن الليبيين."

ويشير التقرير السابق إلى صفة أخرى صاحبت هذه الروح الجديدة من النشاط في أداء حسين مازق، وهي حرصه على أن يطلع المواطنين وبشكل مستمر، من خلال خطاب العرش، أو المقابلات والتصريحات الصحفية أو الإذاعة، على ما تقوم به حكومته وما تحاول إنجازه، وهي صفة لم تكن معروفة بشكل واضح عند سابقيه في الحكم.

---

١١ التقرير مؤرخ في ٥/ ١/ ١٩٦٦ موجود بالملف FCO 371/190471.

١٢ التعليق موجود في التقرير السابق نفسه.

إعادة الانتخابات العامة (مايو ١٩٦٥)

مــر بنا كيف أن الملــك أمر في ١٣/ ٢/ ١٩٦٥ بحــل البرلمان بعــد أن تبيّن له تزوير الانتخابــات التي جاء نتيجة لها في أكتوبر ١٩٦٤، كما حدّد موعداً للانتخابات الجديدة في ٨/ ٥/ ١٩٦٥. كان إجراء هذه الانتخابات أحد الملفات الساخنة التي ورثتها حكومة مازق عن سلفه المنتصر.

ووســط مخاوف الشــارع الليبي من أن تكرر الحكومة الجديدة فعلة ســابقتها بتزوير الانتخابات، حددت الحكومة يوم ٢٢ إبريل ١٩٦٥ موعداً للترشح للبرلمان الجديد.

وعلى الرغم من أن مدينة طرابلس شــهدت يوم ٢٤/ ٤/ ١٩٦٥ إضراباً شارك فيه نحو (٤٠٠٠) مدرس من مدرســي المراحل الابتدائية والثانويــة، طالبوا خلاله بزيادة مرتباتهم، وبالســماح لهم بتأســيس نقابة خاصة بهم، وترتب عليه إيقاف الدراسة بعدد من المدارس، فإن الترتيبات لإجراء الانتخابات العامة سارت دون تعثر.

وفور إعلان نتيجة الانتخابات التي جرت يوم ٨/ ٥/ ١٩٦٥ خرجت مظاهرة حاشــدة في مدينــة طرابلس يوم ١٠/ ٥/ ١٩٦٥ تنــدد بتلك النتائج وتتهم الحكومــة بالتدخل فيها لصالح المرشحين المعروفين بولائهم لها، وقد أدّت تلك المظاهرة إلى شل الحياة التجارية في المدينة.

وفي يوم ١٢/ ٥/ ١٩٦٥ جرى تنظيم إضراب عــام احتجاجاً على ما تردد حول تزوير الحكومة للانتخابات، وشــارك الإعلام المصري من جانبه في ترديد الاتهامات للحكومة. وفي يــوم ١٣/ ٥/ ١٩٦٥ قام نحو (١٠٠) من مرشــحي تلك الانتخابــات بتقديم مذكرة احتجاجية إلى الملك ورددوا فيها المزاعم والاتهامات نفسها.

هل جرى فعلاً تزوير الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٥؟ لقد تضاربت الآراء..

فمن جهة، نجد التقارير الدبلوماسية تنفي وقوع تزوير في تلك الانتخابات.[١٣] ومن جهة

١٣ هناك عدة شهادات بأن حسين مازق رفض، عندما كان والياً لولاية برقة، السماح بتدخل حكومة الولاية في الانتخابات التكميلية لإحدى الدوائر في البرلمان عام ١٩٦١ والتي كان أحد المرشــحين فيها شــخصية معروفة بمعارضتها للحكومة (محمد بشير المغيربي)، الأمر الذي أدى إلى نجاحه. إن هذه الواقعة تجعلنا لا نستبعد أن يعارض مازق تزوير هذه الانتخابات. انظر ما ورد بالبرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٦٤ ذات الرقم الإشاري (A-350) الملف DEF 15 LIBYA-US، والبرقية التي تتضمن ما دار من حوار يوم ٩/ ٤/ ١٩٦٤ بين المستشــار المالي للحكومة الليبية المســتر Clifford Davis والقائم بأعمال السفارة الأمريكية جون دورمان John Dorman.

أخرى نجد أن معاصري تلك الأحداث يؤكدون وقوع التزوير في تلك الانتخابات وإن كان بدرجات متفاوتة.

ففي حين نجد محمد بن عثمان الصيد[١٤] يذهب في مذكراته إلى القول:[١٥]

> "... تـــم تزوير الانتخابات بتغيير محتويات الصناديق قبـــل الفرز، وقد أخبرني بذلك ضابط الشرطة المســؤول عن تلك الدائرة [التي كان المبروك، أخو الصيد، قد ترشـــح بها] وهو من قبيلة الطوارق..."

ويضيف:

> "كان فاضل الأمير يشـــغل منصب وزير الداخلية في حكومة حســـين مازق، وحين أجريت الانتخابات زورت على نطاق واســـع، ومنع كثيرون من ترشـــيح أنفسهم بحجة أن الملك لا يرغب في دخولهم مجلس النواب، والحق أن ذلك كان ادعاءً باطلاً، الملك بريء منه.."

أما مصطفى بن حليم فقد تعرض لموضوع هذه الانتخابات على النحو التالي:[١٦]

> "لقـــد أجمع المراقبون على أنهـــا كانت انتخابات نزيهة لحد ما، فلـــم تتدخل الإدارة إلا في عدد محـــدود [؟!] من الدوائر الانتخابية للحيلولة دون وصـــول بعض من ظنت أنهم من الفئات المشـــكوك في ولائها (البعثيين والشـــيوعيين) إلى مجلس النواب الجديـــد. وعلى أي حال كان تدخل الإدارة المحدود بوســـائل ســـلمية دون عنف أو حبس للمرشحين، وكانت الحصيلة مجلساً متوازناً بأغلبية حكومية، ومعارضة نشطة ذات ولاء وطني."

أما بشير الســـني المنتصر، الذي كان بدوره شـــاهداً وقريباً من تلك الانتخابات بحكم موقعه كوكيل لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، فقد أورد بشأنها في مذكراته ما يلي:[١٧]

> "ورغم أن الانتخابات جرت في عهد حسين مازق، إلا أنه كان يقول إنها جرت وفق تعليمات الســـيد محمود المنتصر، ونفذها وزير الداخلية فاضل الأمير. وفي الحقيقة وضع حسين مازق لمساته الأخيرة فيها وخاصة فيما يتعلق ببرقة."

ويضيف:

> "وقد ســـقط في هذه الانتخابات جميع المرشحين المعروفين بمعارضتهم للاتفاقيات العسكرية البريطانية والأمريكية، والمنادين بالجلاء العاجل عن كل التراب الليبي. كان أسلوب انتخابات عام ١٩٦٥ مختلفاً عن انتخابات ١٩٦٤ كما اتضح من مجريات الانتخابات. ففي الأولى قامت الحكومة بإيقاف بضعة أفراد معروفين خلال ساعات الترشيح، بينما في انتخابات عام ١٩٦٥

---

١٤ يتضح من مطالعة المذكرات أنه كانت للصيد خصومة سياسية شديدة مع حسين مازق وأنه كان متحاملاً عليه في تلك المذكرات.

١٥ ص ٢٨٧.

١٦ **"ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"**، مصدر سابق، ص ٣٢٠.

١٧ مصدر سابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.

سمح للجميع بترشـــيح أنفسهم، ولكن الحكومة، حسبما أشيع، قامت بوضع معظم بطاقات من لم يدلوا بأصواتهـــم في الانتخابات، وهم كثيرون، في صناديق أنصار الحكومة، مما أدى إلى هزيمة المرشحين المعارضين."

ويضيف أيضاً:

"ورغم أن رد الفعل والغضب الشـــعبيين في انتخابـــات ١٩٦٥ لم يكن بقوة رد الفعل القوي لانتخابات عام ١٩٦٤، إلا أنه حصلت احتجاجات كثيرة، وطعن من طرف المرشحين الذين هزموا في الانتخابات التي كانت موضع شـــك الجماهير. ففي المـــدن الكبرى نجح أفراد غير معروفين وسقطت أسماء لامعة لها شـــعبية كبيرة معروفة، وكان النواب الفائزون جميعهم من أنصار الحكومة".

ومن الواضح أن الملك والحكومـــة تجاهلا تلك الاحتجاجات والاعتراضات وجرى في ٢٣ مايو ١٩٦٥ افتتاح البرلمان الجديد بمدينة البيضاء بحضور ولي العهد الأمير الحسن الرضا السنوسي.

علاقة الحكومة بمجلس الأمة الجديد

يصف مصطفى بن حليم علاقة حسين مازق وحكومته بمجلس الأمة الجديد بالعبارات التالية:[١٨]

"ومنـــذ اجتماع المجلس الجديد في مايو ١٩٦٥ في مدينة البيضاء، وعلى مدى أكثر من ســـنتين (عمر الوزارة)، فإن مازق ووزراءه تعاملوا مع مجلس النواب الجديد تعاملاً ممتازاً، مع الموالين والمعارضين من النواب. وأظهر مازق براعة قيادية وكياسة برلمانية وتعاوناً مع نواب الشعب، فأبـــدى كثير من النواب ـ معارضين وموالين ـ تفهمهـــم لحاجة الحكومة للوقت والمؤازرة في معالجتها لموضوع القواعد. كما أن الشـــفافية والحرية الصحافية التي تنامت في السنين الأخيرة أكسبت حكومة حسين مازق تفهماً وثقة شـــعبية، مكنته من الحصول على موافقة البرلمان على الموازنة العامة وموازنات التنمية والإعمار بيسر وسرعة، فنشطت حكومته في تنفيذ مشروعات الإعمار والإسكان."

ويؤكد بشـــير الســـني المنتصر هذه الحقيقة في مذكراته، كما يتضـــح من المقتطفات التالية:[١٩]

"كان أعضـــاء مجلس النواب الجدد مـــن أطوع نواب الذين عرفهم مجلـــس النواب الليبي في تاريخه، مما أتاح لحكومة الســـيد مازق فترة طويلة من الاســـتقرار، والتفـــرغ لأعمال التنمية، وتنفيذ مشـــاريع الخدمات التي وضعت في عهد حكومة السيد محمود المنتصر. وكانت موافقة مجلس النواب على ما يعرض عليه من قوانين ومشاريع تنمية تتم بعد مناقشات خلف كواليس المجلـــس وترضيات مع النواب للاســـتجابة لمطالبهـــم العامة لصالح دوائرهـــم الانتخابية ومصالحهم الخاصة، وكان يبت في هذه الطلبـــات من طرف الوزراء في حينها بموافقة رئيس مجلس الوزراء، ولهذا كانت مدة دورات مجلس الأمة قصيرة، ولم تكن جلسات مجلس النواب صاخبة كما كان عليه في الماضي."

أحداث مبكرة وإشاعات

شهدت الأشهر الأولى من عمر وزارة حسين مازق (١٩٦٥) عدة حوادث واضطرابات تمثلت في:[٢٠]

---

١٨ **"ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"**، مصدر سابق، ص ٣٢٠.

١٩ مصدر سابق، ص ٢٢٩.

٢٠ عزا تقرير بعث به الســفير البريطاني في ليبيا المستر ســاريل هذه الحوادث إلى عملاء المخابرات المصرية. التقرير مؤرخ في ١٠/ ٤/ ١٩٦٥ بالملف FO371/184 211.

- تململ في أوساط الطلبة والجامعات في الذكرى الأولى لأحداث الطلبة، قدموا خلالها عدداً من المطالب الطلابية.
- قيام عمال ميناء بنغازي بمقاطعة تفريغ وشحن السفن الألمانية الغربية احتجاجاً على اعتراف ألمانيا بإسرائيل وتزويدها بالأسلحة.
- قيام مظاهرة صاخبة في مدينة درنة.
- وقوع انفجار قنبلتين صغيرتين في مدخلي القنصليتين الألمانية والأمريكية ببنغازي.
- وقوع انفجار في مرآب للسيارات تابع للسفارة البريطانية في بنغازي.

وقد أظهر مازق وحكومته حكمة وحزماً في معالجة هذه القلاقل ووأدها في مهدها. ففيما يتعلق بالمطالب الطلابية، استجابت الحكومة لما اعتبرته معقولاً منها، أما فيما يتعلق بامتناع عمال الميناء عن تفريغ السفن الألمانية في بنغازي، فقد حاول وزير المواصلات السنوسي لطيوش في البداية حل المشكلة باستعمال عمال وزارة المواصلات (في حراسة الشرطة) لتفريغ شحنات السفن المقاطعة، وعندما ظهر فشل هذا الحل لجأ إلى الاستعانة بنحو (٤٠٠) من أبناء قبيلته (المغاربة) في إنجاز المهمة، بل في تفريغ جميع السفن الراسية بالميناء.[٢١]

وخلال الأسبوع الأول من شهر إبريل ١٩٦٥ أوردت نشرة "**التقرير الخارجي**" التي تصدر عن مجلة "**الإيكونوميست**" البريطانية تقريراً أمنياً عن ليبيا جاء فيه أن المملكة الليبية تعرضت لمحاولة انقلابية تهدف إلى الإطاحة بالنظام الملكي وإعلان الجمهورية فيها، وأن هذه المحاولة كانت من تدبير عناصر بعثية وشيوعية وناصرية بالتعاون مع عدد من الضباط الليبيين وأدى اكتشاف المحاولة إلى اعتقال عدد كبير من كبار ضباط الجيش الليبي.

وقد تصدى المستر لوكاس I. T. M. Lucas مسؤول المخابرات في السفارة البريطانية بليبيا لتكذيب ما ورد في نشرة "**الإكونوميست**"، فكان مما جاء في التقرير السري[٢٢] الذي بعث به إلى الخارجية البريطانية بشأن هذا الموضوع:

> "لم يحدث أن ادّعت الحكومة الليبية، لا بشكل سري ولا علني، أنها اكتشفت محاولة انقلابية لإعلان النظام الجمهوري في البلاد، وحسب معلوماتنا فلم يجر خلال عام ١٩٦٥ اعتقال أي ضباط ليبيين. وأقرب قصة وصلت إلى علمنا عن محاولة انقلابية في ليبيا هي تلك التي زود بها مصطفى بن حليم [رئيس الوزراء الأسبق] السفارة الأمريكية منذ نحو ثلاثة أشهر خلت وذكر فيها أنه جرى الاتصال به من قبل بعض ضباط الجيش الليبي، لم يذكر أسماءهم،

٢١ انظر التقرير السابق الذكر نفسه.

٢٢ التقرير مؤرخ في ١٧/ ٤/ ١٩٦٥ بالملف FO371/184 211.

وعرضوا عليه أن يترأس محاولة انقلابية كانوا يحــضرون لها. لقد أضاف بن حليم بالطبع أنه رفض هذا العرض."[٢٣]

وختم المستر لوكاس تقريره مؤكداً:

"وباختصــار، فإن المحاولة الانقلابية المزعومة تبدو اختلاقاً محضاً بطريقة شــبيهة بتلك التي وردت في القصة التي نشرتها صحيفة "**الصنداي تلغراف**" خلال شهر نوفمبر عام ١٩٦٤."[٢٤]



٢٣ انظر ما ورد حول هذا الموضوع في فصل "حكومة محمود المنتصر الثانية".
٢٤ خلال حكومة محمود المنتصر.

تفجيرات في آبار النفط

ما أن انتهت الحكومة من إجراء الانتخابات العامة وإعلان نتائجها حتى وجدت نفسها في مواجهة ظاهرة خطيرة جديدة هي ظاهرة التفجيرات في آبار النفط الليبي.

- ففي يوم ١٤/ ٥/ ١٩٦٥ وقعت سلسلة من الانفجارات في خمسة آبار للنفط في منطقة الامتياز رقم (٦٥) التابعة لشركتي بريتش بتروليوم البريطانية ونيلسون بنكر هانت الأمريكية على بعد (٧٠) ميلاً من الحدود المصرية. وقد أدّت الانفجارات إلى إشعال النار في أربعة منها وتدمير البئر الخامس. (أمكن في ٢/ ٦/ ١٩٦٥ إخماد الحريق في ثلاثة من الآبار النفطية المشتعلة بينما ظل البئر الرابع مشتعلاً حتى تم إخماده يوم ١٢/ ٦/ ١٩٦٥).[٢٥]

- وفي ٢٢/ ٧/ ١٩٦٥ وقع انفجار في ثلاثة خزانات لشحن النفط في ميناء (مرسى البريقة) النفطي التابع لشركة "إسّو"، واستخدم في هذا التفجير قنابل زمنية موقوتة (وقد أمكن إطفاء الحريق الذي شبّ في الخزانات خلال اليوم التالي).

- وفي ٤/ ١١/ ١٩٦٥ وقع انفجار جديد في خط أنابيب النفط الخام في "حقل السماح" التابع لشركة "أويزيس" الأمريكية. وقد أسفر الانفجار عن مقتل عدد من الأشخاص من بينهم ثلاثة أمريكيين، كما أحدث الانفجار تدميراً في عدد من المعدات، كما أدى إلى توقف الإنتاج.

وقد سارع الإعلام المصري إلى ترديد أن تلك التفجيرات هي من عمل "عناصر ثورية ليبية" احتجاجاً على انتهاج الحكومة الليبية سياسة غير وحدوية. وفيما نفت الصحافة الليبية الصادرة يوم ٢٠/ ٥/ ١٩٦٥ مزاعم الإعلام المصري، فقد شرعت الحكومة على الفور بالتحقيق في حوادث التفجير، واستعانت في هذا الشأن بشرطة اسكوتلنديارد البريطانية، فقد أعلن في ٩/ ٨/ ١٩٦٥ عن حضور فريق من المحققين التابعين لتلك الشرطة إلى ليبيا من بينهم خبير متفجرات.

ومن جهة أخرى، فقد أعلنت وزارة الداخلية في ١٣/ ٨/ ١٩٦٥ عن تخصيص مليون جنيه ليبي لتغطية مصاريف تشكيل "قوات أمنية خاصة" لحماية المنشآت النفطية، وقد أعلن

٢٥ كلف الحريق الذي شبّ في هذه الآبار الشركات المعنية نحو مليون جنيه إسترليني، كما كلّف الحكومة الليبية نحو مليون برميل من النفط الخام. التقرير السنوي السري للسفارة البريطانية عن ليبيا عام ١٩٦٥. مؤرخ في ٥/ ١/ ١٩٦٦، بالملف FO371/190471.

في ٢١/ ١٠/ ١٩٦٥عن استخدام قوات الأمن لطائرات خفيفة لحماية آبار ومنشآت النفط المنتشرة في شتى أرجاء البلاد.

ومن جهة ثالثة، تمكنت أجهزة الأمن من إلقاء القبض على عدد من الأشخاص من بينهم أحد المصريين بتهمة اشتراكهم في تنفيذ تلك التفجيرات، وفي ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٥ أصدرت محكمة الجنايات (العادية) بمدينة بنغازي حكمها الذي قضى بإعدام ثلاثة من المواطنين الليبيين هم "مفتاح محمد معيوف الفاخري" الشهير بالهندياني و"محمد منصور عبد الرحمن المريمي" و"رمضان حسن عبد الله الوداوي" لثبوت تورطهم في تفجير أربعة من آبار النفط وبعض المؤسسات النفطية في المنطقة الشرقية من ليبيا خلال شهري مايو ويوليو ١٩٦٥. وقد صادقت محكمة الاستئناف والمحكمة العليا على ذلك الحكم، غير أن الملك إدريس أصدر في ٢٦/ ٧/ ١٩٦٦ أمراً ملكياً خفف بموجبه الحكم المذكور إلى السجن المؤبد.

في ١٥/ ٩/ ١٩٦٥ جرى اجتماع في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن ضمّ اثنين من المسؤولين في وزارة الخارجية[٢٦] وممثلا للقيادة المشتركة للجيش الأمريكي ومسؤول الأمن في شركة إسو ونائبه. وكان مما ورد على لسان مسؤول الأمن بالشركة المستر لويس راسل Lewis Russell ما يلي:[٢٧]

> "كان هناك على الأقل نحو سبعة أعمال "تخريبية" خلال السنوات الثلاث الماضية لم تعرف هويّة مقترفيها، ومن المحتمل أن هناك "موجة أعمال تخريبية قادمة."

وبعد أن يستعرض المستر راسل الأعمال التخريبية التي وقعت، يخلص إلى القول:

> "من وجهة النظر المتخصصة، فإن هذه الأعمال التخريبية المنفذة تُظهر درجة عالية من الاحتراف، وهي أكثر تقدّماً من تلك التي نفذت ضد ممتلكات الشركة (إسّو) في فنزويلا. وأحد التفسيرات لهذا المستوى العالي من المهارة الذي طبع العمليات التخريبيّة في ليبيا هو التدريب الذي تلقاه منفذوها عن طريق الألمان الشرقيين في مصر."

من هي الجهة التي كانت وراء هذه التفجيرات؟ أهي عناصر وطنية ثورية ليبية كما زعم الإعلام المصري؟ أم هي المخابرات البريطانية والأمريكية كما روجت بعض الدوائر؟ وأن تلك التفجيرات قد دبرت من قبلهما بهدف ممارسة ضغوط على الحكومة الليبية، وخلق مخاوف لديها تجعلها تتراجع عن إصرارها على إجلاء القوات البريطانية والأمريكية؟[٢٨]

---

٢٦ أحد هذين المسؤولين هو المستر جيمس بليك James Blake رئيس إدارة شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية وكان قد خلف المستر نيوسوم في رئاسة هذه الإدارة، ثم التحق به هذا الأخير في ليبيا بعد أشهر قليلة من هذا اللقاء، وليبقى فيها حتى قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

٢٧ محضر هذا الاجتماع موجود بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم PET. 15 Libya.

٢٨ انظر التقرير الأمني السري المرسل من رجل المخابرات البريطانية من السفارة البريطانية في ليبيا المستر لوكاس بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٦٥ بالملف FO 371/183 892.

أم هي المخابرات المصرية في إطار جملة من التحرشــات المرسومة التي تستهدف النظام الملكي بصفة عامة، وحكومة حســين مازق بصفة خاصة، كما كشفت لجان التحقيق الأمنية الليبية، وأشارت إليه التقارير السرية للسفارتين البريطانية والأمريكية؟

أياً من كانت الجهة المســؤولة فعلاً عن تلك التفجيرات، فمن المؤكد أنها ســعت إلى إظهار النظــام الملكي بمظهر العاجز عــن حماية الثروة النفطية، وعــن ضمان تدفقها إلى المستهلك الغربي. ولا نشــك في أنها أعادت إلى أذهان المراقبين والمعنيين بالشأن الليبي - في الغرب - أحداث الأحد الدامي التي نفذها العمال الروس عام ١٩٠٥ عندما أشــعلوا الحرائق في آبار النفط في منطقة "باكو" بالقوقاز، مما أدى إلى تدمير نحو ٧٠٪ من تلك الآبار وإلى توقف ضخ النفط الروسي، وكانت مقدمة من مقدمات الثورة البلشفية عام ١٩١٧.

كما كان من التداعيات الفعلية لهذه التفجيرات ولغيرها من التحرشــات المصرية ـ كما سترد الإشارة إليها فيما بعد ـ تخلي الحكومة الليبية عن إلحاحها على الحكومتين البريطانية والأمريكية بتسريع المفاوضات من أجل إلغاء المعاهدات معهما وإجلاء قواتهما عن التراب الليبي.

سفير أمريكي جديد[٢٩]

في يوم ٤/ ٩/ ١٩٦٥[٣٠] وصل السـفير الأمريكي الجديد "ديفيد دنلوب نيوسـوم" إلى طرابلس خلفاً للسفير لايتنر.[٣١]

وبمجرد صدور قرار تعيينه سـفيراً لدى المملكة الليبية، وقبل أن يتوجه إلى طرابلس، قام السفير المرشح ديفيد نيوسوم يوم ٧/ ٨/ ١٩٦٥ بزيارة مجاملة لنظيره الليبي فتحي علي العابدية في مقر السـفارة الليبية بواشنطن. وكان من بين الملاحظات التي وردت على لسان السفير الليبي العابدية خلال ذلك اللقاء:

"إن الأمل يحدوه بألا يسمح السفير نيوسوم لنفسه، مثلما فعل دبلوماسيون أمريكيون آخرون في ليبيا، بأن يكون خاضعاً لتأثير عناصر ليبية معارضة للملك..."[٣٢]

وقد عقب السفير نيوسوم خلال ذلك اللقاء على ملاحظات السفير الليبي السفير فتحي العابدية بقوله:

"يتضح بجلاء أن سياسـة الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على أسـاس دعم استقلال ليبيا واسـتقرارها في ظل الملك إدريس. وفي رأيه الشـخصي، فإن التقـدّم في بعض دول المنطقة قد جرى إرباكه بواسـطة تلك العناصر التي تضيق ذرعاً بالتطـور التدريجي Evolutionary Progress وهو ما لا يتمنى أن يرى حدوثه في ليبيا."

وأضاف نيوسوم:

"ومع ذلك فإني أتمنى أن يتسـنى لي، خلال إقامتي في ليبيا، مقابلة كافة العناصر الممثلة لشتى ألوان الطيف السـياسي في البلاد، بمن فيهم على سـبيل المثال رؤساء الوزارة السابقون، وإني

---

٢٩ انظر المزيد حول خلفية هذا السـفير ونشاطه في ليبيا في مقال "السفير ديفيد نيوسوم والملف الليبي" للمؤلف باسم مستعار، مجلة "**الإنقاذ**" (العدد ٤٧، سبتمبر ١٩٩٨)، و"**انقلاب بقيادة مخبر**" للمؤلف.

٣٠ من المفارقات العجيبة أن يأتي وصول السـفير نيوسوم إلى ليبيا بعد أقل من شهر من تخريج الدفعة السابعة من الكلية العسكرية الملكية في ٩/ ٨/ ١٩٦٥ وهي الدفعة التي ضمت الملازم معمر القذافي وتسعة أخرين من أعضاء "مجلس قيادة الثورة".

٣١ عرفت ليبيا الملكية خمسة سفراء أمريكيين هم:
- هنري فيلارد Henry S. Villard خلال الفترة من ٦/ ٣/ ١٩٥٢ إلى ٢٤/ ٦/ ١٩٥٤ (لم يكن بدرجة سفير).
- جون تابين John L. Tappin خلال الفترة من ١٦/ ١١/ ١٩٥٤ إلى ١٧/ ٣/ ١٩٥٨.
- جون ويزلي جونز John Wesly Jones الفترة من ١٧/ ٣/ ١٩٥٨ إلى ٢٠/ ١٢/ ١٩٦٢.
- آلن لايتنر E. Allan Lightner خلال الفترة من ٢٧/ ٥/ ١٩٦٣ إلى ٣٠/ ٦/ ١٩٦٥.
- ديفيد دنلوب نيوسـوم David D. Newsom خلال الفترة من ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥ إلى ٢١/ ٦/ ١٩٦٩. وهو آخر سفير أمريكي خلال حقبة العهد الملكي.

٣٢ لعل الإشـارة هنا هي لما عبّر عنه رئيس الوزراء السابق المنتصر خلال لقائه بالسفير البريطاني في ليبيا يوم ٢/ ١١/ ١٩٦٤ بشأن اتصالات السفير الأمريكي السابق لايتنر برئيس الوزراء الليبي الأسبق بن حليم. انظر مبحث "من الوثائق البريطانية" من الفصل السابق "حكومة محمود المنتصر الثانية".

أطمئن السفير الليبي، في الوقت نفسه، بأنه لا السفير الأمريكي في ليبيا ولا غيره من موظفي السفارة الأمريكية سوف يسعون لتشجيع أية معارضة للملك أو حكومته."

وصباح يوم وصول السفير نيوسوم إلى طرابلس (٤/ ٩/ ١٩٦٥)[٣٣] نشرت صحيفة "**الرائد**" الأهلية ذات الميول الناصرية "**رسالة مفتوحة**" موجهة إليه، جاء فيها:[٣٤]

"سعادة السفير الجديد للولايات المتحدة سيصل إلى طرابلس صباح هذا اليوم..

بسبب الدور العسكري الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من مكان في العالم، وبسبب أن بعض شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا غير منصفة في معاملتها لليبيين، وبسبب الانحياز الذي تمارسه الحكومة الأمريكية ضد العرب ولصالح إسرائيل، يسرنا أن نوجه هذه الرسالة المفتوحة إلى السفير الأمريكي الجديد."

سعادة السفير

رغم اعتقادنا بأن تغيير الأشخاص في العمل الدبلوماسي لا يعني إحداث تغيير جوهري في علاقات الدول المعنية، إلا أننا مع ذلك ننتهز الفرصة لإيصال وجهة نظرنا إلى سعادتكم ... مؤملين أن تساعدكم على فهم الحالة الليبية، وبالجهود التي سوف تسعون لبذلها من أجل تمتين العلاقات بين بلادكم وبين المملكة الليبية.

إن العلاقات الليبية-الأمريكية تحسنت تدريجياً في أجواء من التفاهم والإدراك للمصالح المتبادلة لكلا البلدين، مصلحة أمريكا المتمثلة في شركات البترول واستثماراتها في ليبيا، ومصلحة ليبيا في توظيف هذه الاستثمارات بنجاح من أجل تحقيق خطوات إلى الأمام. كما أن هناك مصالح سياسية أخرى، مباشرة وغير مباشرة، من ذلك رغبة ليبيا في أن تكون مرتبطة بحركة الشعوب العربية، ورغبة كل من أمريكا وليبيا في تحقيق السلام والأمن الدولي.

وفي ضوء هذه المبادئ، ينبغي النظر إلى السلوك العام وتقييم أدائه."

"وبالنسبة لليبيا، كبلد نام تتزايد إمكاناته وتتسع طموحاته لتحقيق التقدم، فإن أمانيه تتعاظم في إنجاز وتأمين كيان اجتماعي وسياسي واقتصادي، من خلال التأكيد على هويته الوطنية العربية فوق أرضه، وهو ما يتحقق من خلال "التلييب" و"التعريب"، ومن خلال إزالة كل آثار الهيمنة والنفوذ الأجنبي."

"وحتى الآن، فإن حكومة الملك إدريس المعظم أنجزت، من خلال خطة موضوعية، الكثير في مجال "التلييب" . ونحن نؤمل يا سعادة السفير ألا يفهم "التلييب" على أنه تأميم. وكل ما نعنيه بالتلييب أن يُعطى الليبيون الأولوية في كل شيء."

٣٣ كان في استقبال السفير نيوسوم في مطار إدريس بطرابلس مندوبون عن كافة الصحف المحلية، وعقد السفير مؤتمراً صحافياً أدلى خلاله ببيان صحفي نشرته كافة الصحف الليبية الصادرة في اليوم التالي. البرقية السرية المرسلة من السفارة الأمريكية بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٦٥ ذات الرقم A-123 الملف المركزي PPB 9 Libya .

٣٤ منقولة عن الترجمة الإنجليزية.

"إن مطالبتنا بالتلييب سببت الانزعاج لدى بعض الأجانب، وبخاصة شركات البترول الأمريكية، وهو ما نتوقع أن تسمع عنه الكثير، كما لا نشك في أنك سوف تسمع الكثير من الإشاعات الكاذبة حول عدم وجود خبرة لدى الليبيين، وهو ما يؤخذ عادة حجة لرفض "التلييب".

"وفيما يتعلق بالتخلص من مظاهر الهيمنة الأجنبية، وبخاصة في أوساط الشركات الأجنبية، هناك خطوات مهمة تم إنجازها، ونأمل إنجاز المزيد منها، ليقيننا بأن النتائج التي تترتب عليها سوف تسهم كثيراً في تحقيق التفاهم بين الولايات المتحدة وليبيا، وهو ما نحسب أنه يشكل مهمتكم الرئيسية يا صاحب السعادة. وبقدر ما تحسنون فهم "الطموح الليبي" بقدر ما يكون عليه نجاحكم في إنجاز هذه المهمة.

"إن ليبيا، كما تعلمون بصفتكم خبيراً في شؤون إفريقيا والدول النامية، بلد حديث طموح، تكره أن ترى جهودها وأمانيها تتعثر وتشل. إن أمانيها هي أمان عربية. إنها تؤمن بالوحدة العربية كأداة لخدمة السلام في المنطقة وإعادة التاريخ إلى مساره الطبيعي. إن التوتر في المنطقة سببه إسرائيل، الدولة التي قامت على العدوان والاغتصاب، وينبغي إنهاء وجود إسرائيل حتى يمكن إعادة الأراضي التي اغتصبتها إلى أصحابها."

"كذلك فإننا نؤمن بحق كافة الشعوب في التحرر من كل صور السيطرة الاستعمارية والتدخل الأجنبي."

"وليبيا، بحكم خلفيتها التاريخية، وعواطفها الفطرية التي تشكل شخصيتها، تجد نفسها منحازة إلى الخط العربي في أية محنة تلم به. فإذا انحازت الولايات المتحدة بشكل عملي إلى جانب إسرائيل فيصبح ذلك حجر عثرة في طريق تحسين علاقات أمريكا مع العرب. ومع ذلك فسوف نظل نتطلع إلى أن تتغلب أمريكا على عقدة انحيازها إلى الكيان الإسرائيلي المزيف. وإننا نعول في هذا التطلع على الدور الذي تلعبه المعرفة العميقة والآفاق الواسعة التي يتحلى بها سفراء أمريكا في العالم العربي، والتي لا نشك في أنها سوف تمكنهم من فهم بصير لما يجري في العالم العربي."

"صاحب السعادة

إننا لا ننوي أن نجعل من هذه الرسالة "وصايا عشر"..

وإننا نتمنى أن تأخذوا ما جاء فيها على أنه حديث من صديق حريص على استمرار التفاهم معكم .. ولا يفوتنا تأكيد أنه بقدر ما تبذلونه من جهد لفهم الحالة الليبية والعربيّة، بقدر ما يكون النجاح حليفكم في إنجاز مهمتكم ...

إن ليبيا لا تحمل نية العدوان تجاه أحد ... ولكنها في الوقت ذاته حريصة كل الحرص على تأكيد شخصيتها المستقلة."[٣٥]

---

٣٥ بعث السفير نيوسوم إلى عبد القادر بوهروس رئيس تحرير صحيفة "الرائد"، عن طريق الملحق الصحفي بالسفارة الأمريكية المستر هاتشنسون W. E. Hutchinson، يبلغه بشكل غير رسمي أنه قرأ "الرسالة المفتوحة" باهتمام وأنه على استعداد للحوار حول ما جاء فيها. وقد ردّ بوهروس على السفير شاكراً له استجابته و مبدياً هو الآخر استعداده للقاء والحوار معه.

من المواقف اللافتة للنظر، التي وقعت خلال الاستقبال الصحفي الذي جرى للسفير الأمريكي نيوسوم عند وصوله إلى مطار طرابلس يوم ٤/ ٩/ ١٩٦٥، أنه بينما كان السفير يعبّر عن سعادته لأن يجد نفسه مرة أخرى في بلد عربي، قاطعته صحفية بريطانية تدعى مولّي براون Molly Brown (تعمل مراسلة ثانوية لصحيفة *New York Times* وصحيفة *Rome Daily American*) قائلة بأن ليبيا ليست دولة عربية ولكنها دولة إفريقية[٣٦] الأمر الذي جعل السفير يتحول بحديثه إلى إفريقيا. وقد ردّت صحيفة "**الرائد**" على ما ورد على لسان الصحفية البريطانية بمقال ساخر نشرته في عددها الصادر يوم ٦/ ٩/ ١٩٦٥ تحت عنوان "**هذا النوع من الصحفيات**".

بقي السفير نيوسوم أكثر من شهر قبل أن يتمكن من تقديم أوراق اعتماده[٣٧] إلى الملك إدريس يوم ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥، غير أنه ما أن أتم تقديم هذه الأوراق حتى انهمك في عملية رصد ومتابعة وتقرير عن كل ما يتعلق بليبيا، المكان والأشخاص والوقائع والتطورات، بشكل غير مسبوق، لا من قبل أحد من سابقيه، ولا من قبل أية بعثة دبلوماسية أخرى في ليبيا.

يصف السفير نيوسوم بنفسه نشاطه خلال الأشهر الثمانية الأولى، منذ وصوله إلى ليبيا، في تقرير سري بعث به إلى واشنطن مؤرخ في ٢/ ٥/ ١٩٦٦ فيقول:

> "خلال الأشهر الثمانية، منذ وصولي إلى ليبيا، قمت بأربع عشرة رحلة إلى برقة، وقد اشتملت هذه الرحلات على إقامات لي بمدن البيضاء وبنغازي، وزيارات سريعة نسبياً إلى كل من مدن سوسة ودرنة وطبرق والجغبوب والقاعدة العسكرية البريطانية في "العدم". وخلال هذه الرحلات تمكنت من الحديث مع وزراء في الحكومة، ومع شيوخ قبائل، ومسؤولين سابقين في حكومة الولاية، وضباط جيش، وأعضاء في قوة دفاع برقة، وشخصيات من الجامعة الإسلامية، وقادة للحركة السنوسية، وأعضاء في البرلمان، وشخصيات من دول أخرى على دراية ومعرفة ببرقة." [٣٨]

وفي تقرير آخر بعنوان " فزان" مؤرخ في ١٥/ ٧/ ١٩٦٦ كتب نيوسوم ما ترجمته:

> "في ٢٦/ ٦/ ١٩٦٦ أكملت مع اثنين من الفريق الأمريكي الخاص بليبيا Country Team رحلة بالسيارة إلى الإقليم الجنوبي بليبيا فزان، استغرقت تسعة أيام. وقد شارك في هذه الرحلة إلى جانبي الكولونيل جيمس مور James D. Moore رئيس البعثة العسكرية الأمريكية في ليبيا والمستر غرانت فيلدن Grant A. Fielden (رئيس محطة المخابرات المركزية في ليبيا)

٣٦ من الواضح أن ما قامت به الصحفية المذكورة لم يكن من قبيل الصدفة، ولعل البحث في خلفية هذه الصحفية حري بالكشف عن صلات خفية لها مع أجهزة مخابرات معينة.

٣٧ تناولت رسالة سرية مرسلة من السفير البريطاني ساريل مؤرخة في ٩/ ١١/ ١٩٦٥ بيان أسباب تأخر السفير الأمريكي في تقديم أوراق اعتماده أكثر من المعتاد، وأرجع الأمر إلى تعرض كبير التشريفات فتحي الخوجة لحادث سيارة خطير، ومرض نائبه محمود الثني، واستبعد السفير البريطاني وجود نية شريرة وراء التأخير. الرسالة بالملف FO 371/184211.

٣٨ يحمل التقرير عنوان "انطباعات عن برقة" والرقم الإشاري A-492. الملف المركزي POL. 18 Libya.

بالإضافة إلى كل من المستر جون كريستي John Christie والمستر جيفري بيشوب Geoffrey Bishop (وكان برفقتهم أيضاً ابنا السفير نيوسوم وابن المستشار الأمريكي جيمس بليك) وكان برفقتنا خلال جزء كبير من الرحلة [وليس كلها] رائدان من الشرطة في فزان هما المبروك أمسيك وطارق عبد الباقي، ومحمد الزنتوتي رئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية "**فزان**" التي تصدر في سبها .[٣٩]

وقد ختم تقريره عن تلك الرحلة بعبارة جاء فيها:

"لقد أتاحت لي هذه الرحلة، كما هي العادة بالنسبة لمثل هذه الرحلات، الفرصة للحديث مع ضباط الشرطة ومع رئيس تحرير صحيفة "فزان" ومع عدد من صغار المسؤولين العاملين. ومن خلال الحديث معهم تكون لدي الانطباع أنهم على دراية بما يجري في ليبيا، وبالمخاوف التي تلفّ مستقبلها، وبحاجة ليبيا إلى تطوير مؤسسات سياسية حديثة، إذا أريد لها مجاراة تطورها الاقتصادي الحديث."

٣٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-22. الملف المركزي POL. 2 Libya.

تعديل جديد لقانون البترول[40]

كان من بين النتائج التي ترتبت على التعديل الذي أدخل على قانون البترول الليبي رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ في ٣/ ٧/ ١٩٦١ (خلال حكومة الصيد) أن أصبح "السعر المعلن" وليس "السعر السائد" هو أساس محاسبة الحكومة الليبية مع شركات البترول على حصتها من العائدات البترولية.

وقد نصت المادة (١٥) من اللائحة النفطية رقم (٦)[41] المعدلة على أن "السعر المعلن" هو: (السعر الذي تعلنه الشركة ناقصاً "مصروفات التسويق")، وقد نصت المادة المذكورة على أن "مصروفات التسويق" تشمل "أي خصم يضطر صاحب عقد الامتياز منحه إلى المشتري لمواجهة المنافسة في الأسواق الحرة".

وقد تمادت الشركات، وبخاصة "المستقلة" منها، في الاستفادة من هذا النص إلى الحد الذي جعل هذه الشركات تعود إلى السعر السائد أو حتى أقل منه في محاسبة الحكومة، بحجة أنها مضطرة إلى منح خصم كبير لزبائنها لمواجهة المنافسة لأنها لا تملك أيّة وسائل للتسويق أو التكرير.

وفي الواقع فإن هذه الشركات "المستقلة" قد بالغت في منح "الخصومات" سعياً وراء اكتساب أسواق جديدة، أو الدخول في أسواق قديمة كانت تعتبر احتكاراً للشركات الكبرى، الأمر الذي دفع هذه الشركات الأخيرة إلى البدء بممارسة نفس الحق في استقطاع الخصومات التي نصت اللائحة على السماح بها، مدعية أنها اضطرت لهذا الإجراء من أجل حماية أسواقها من منافسة الشركات المستقلة.

وترتب على هذه الحالة أن أصبحت خامات بترول شمال إفريقيا، وبخاصة الخامات الليبية خلال عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥، أكثر مبيعات البترول انخفاضاً في أسعارها، وتدهورت أسعار البترول الخام الليبي حتى أصبحت حصة الحكومة الليبية عن البرميل الواحد لا تعادل ثمن كيلو من الموز المستورد من الصومال أو جنوب أمريكا وهو ما أدى بالتالي إلى تذبذب في عائدات الحكومة، ومن دخول الشركات، ومن دخول الشركات الأخرى أيضاً.

---

٤٠ للمزيد حول هذا الموضوع انظر عتيقة "**أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦ - ١٩٦٩**" (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢)، ص ٥٣-٥٧، وشكري غانم "**النفط والاقتصاد الليبي**" (بيروت: معهد الإنماء العربي)، ص ٢٤٥-٢٧٥.

٤١ صدرت هذه اللائحة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٦١ (حكومة محمد عثمان الصيد) ونشرت في "**الجريدة الرسمية**" للمملكة العربية المتحدة (العدد ١٨، ٢٣/ ٢/ ١٩٦١).

لقد أدت هذه الحالة إلى ارتفاع أصوات كثيرة من داخل حكومة حسين مازق، وبخاصة مجلس البترول الأعلى، تطالب بتصحيح هذا الوضع وتعديله وإلغاء حق الشركات في منح خصومات من السعر المعلن قبل محاسبة الحكومة.

وقد وقع في هذا الصدد صراع بين الحكومة الليبية من جهة وشركات البترول من جهة أخرى (وبين الشـــركات المستقلة والشـــركات الكبرى) حول هذا التعديل. وفي سياق هذا الصراع قامت الحكومة بالإعلان عن فتح باب تقديـــم الطلبات للحصول على عقود امتياز بترولي جديدة في الرابع من مايو ١٩٦٥، كما قام وزير شؤون البترول فؤاد الكعبازي بإصدار قائمة في الثاني من يونيو ١٩٦٥ تحتوي على ســبعة عشر بنداً تشكل المزايا الإضافية[٤٢] التي ســـوف تأخذها الوزارة في الاعتبار عند المفاصلة بين مختلـــف العروض المقدمة من قبل الشـــركات الراغبة في الحصول على امتيازات بترولية جديدة في ليبيا، وذلك عملاً بأحكام المادة (٨) من قانون البتـــرول وفقاً لتعديله في ٣/ ٧/ ١٩٦١. وقد شـــكّل مؤتمر الأوبيك التاســـع الذي اســـتضافته ليبيا في ٧/ ٧/ ١٩٦٥ حافزاً إضافياً لأن تمضـــي الحكومة الليبية في اتجاه التعديل بســـبب ما وجّه من نقد غير رسمي - بين جلســـات ذلك المؤتمر- لدور الشركات المستقلة العاملة بليبيا في تخفيض مستوى أسعار النفط الخام يومذاك.[٤٣]

وخلال شهر يوليو ١٩٦٥ قامت الحكومة بفتح مظاريف طلبات عقود الامتياز الجديدة، ولكنها أرجأت عملية البت في منح العقود، وذلك لإحداث المزيد من الضغط على شركات البترول. وفي ١٥/ ٩/ ١٩٦٥ شـــكلت الحكومة لجنة برئاســـة وكيـــل وزارة المالية خليفة موسى لمفاوضة شـــركات البترول حول الســـعر المعلن، وذلك بقصد "الوصول إلى مبدأ لتحديد الســـعر بطريقة تحفظ مصلحـــة الحكومة على ضوء الأوضاع الاقتصادية الســـائدة في ســـوق البترول العالمية"، كما كان من أهداف اللجنة مناقشة قيمة التخفيضات التي تقوم بعض الشـــركات بمنحها لزبائنها، وبدأت اللجنة تفاوض الشركات، مبينة مطالبها من جهة، ومحاولة إقناع الشركات بمزايا الوصول إلى اتفاق ودي من جهة أخرى.

وأمام رفض الشـــركات لمســـاعي اللجنة المذكـــورة، لجأت الحكومة إلى التســـريع فأصـــدرت تعديلاً لقانون البترول بتاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٦٥ اســـتفادت فيه من الاتفاقية التي أبرمت في (جاكرتا) خلال شهر نوفمبر ١٩٦٤ بين شركات البترول الكبرى والدول الأعضاء في منظمة الأوبيك، والتي نصت على تحديد "مصاريف التســـويق" بنصف ســـنت عن كل برميـــل، كما نصت على اعتبار "الإتاوة" التي تعـــادل ١٢,٥٪ من مجموع دخل البترول من

٤٢ من هذه المزايا الشروط المتعلقة بســـعر الخام الذي يتم في ضوئه تحديد حصة الدولة، وطريقة دفع الإيجار، وطريقة حساب الإفادة، وطريقة استقطاع مصروفات المسح الأولية، وحصة الحكومة في الأرباح، وقدرات الشركة التسويقية، واستعدادها لبناء مصافي تكرير الخام في ليبيا.

٤٣ see Frank C. Waddams, *The Libyan Oil Industry* (Baltimore & London: The John's Hopkins University Press, 1980).

ضمن المصروفات/ النفقــات التي تخصم من الدخل قبل التوصــل إلى الأرباح (وهو ما يعرف أحيانا "تنفيق الإتاوة").

ولم تكتف الحكومة بإصدار تعديل قانون البتــرول المؤرخ في ٢٠/ ١١/ ١٩٦٥، بل أعلنت عن رفضها لأي وضع قد يؤدي إلى تخفيض إيرادات الدولة أو لا يساويها في المعاملة مع أعضاء الأوبيــك الآخرين. وفي نفس الوقت، لجأت إلى المنظمــة ذاتها طلباً لتأييدها، وبالفعــل أصدرت الأوبيك في اجتماعها الذي عقدته بمدينة فيينا من ١٥ إلى ١٧ ديســمبر ١٩٦٥ قرارها رقم (٦٣) أيدت فيه موقف ليبيا الهادف إلى "حماية مصالحها الشــرعية.."، وقد أدى كل ذلك إلى أن تقبل جميع الشركات العاملة في ليبيا في النهاية بالتعديل المذكور وأصبح ساري المفعول اعتباراً من أول يناير ١٩٦٥.[٤٤]

وقد ترتب على تطبيق ذلك التعديل لقانــون البترول زيادة حصة الحكومة من عائدات البترول عن انتاج عام ١٩٦٥ بحوالي (٤٣) مليون جنيه ليبي، وأن تقفز عائدات ليبيا السنوية من البترول إلــى (٨٣,٦) مليون جنيه ليبي خلال العام المالــي ٦٥/ ٦٦ وإلى (١٤١,٩) مليــون جنيه في العام المالي ٦٦/١٩٦٧.[٤٥] وأن يرتفع متوســط عائد الحكومة من البرميل الخام الواحد من (٦٧) سنتاً في عام ١٩٦٤ إلى (٧٩) سنتاً في عام ١٩٦٥.[٤٦]

٤٤ غانم، مصدر سابق، ص ٢٧٠، ٢٧١.
٤٥ عتيقة، مصدر سابق، ص ٥٦.
٤٦ John Wright, *Libya: A Modern History* (London & Canberra: Croom Helm Press , 1981), p. 227.

عقود امتياز جديدة

بعد أن توقفت عملية منح عقود الامتياز للتنقيب عن البترول لمدة خمس سنوات تقريباً (منذ إبريل ١٩٦١)،[٤٧] نشــرت وزارة شؤون البترول إعلاناً في الرابع من مايو ١٩٦٥، دعت فيه الشــركات الراغبة في الحصول على عقود امتياز إلى تقديم عروضها، كما حدد الإعلان يوم ٢٩/ ٧/ ١٩٦٥ موعــداً للنظر في تلك العروض. ثم جرى تأجيل هذا الموعد بســبب انشغال الحكومة بإدخال تعديلات على قانون البترول. (التعديلات التي جرى الإعلان عنها في ٢٠/ ١١/ ١٩٦٥).[٤٨]

وفي أواخر يناير ١٩٦٦ أعطيت الشــركات الراغبة بإدخــال ما رأته من تعديلات على عروضها في ضوء قائمة المزايا الإضافية التي نشــرها وزير شؤون البترول في ٢/ ٦/ ١٩٦٥ (كما مر بنا). وفــي ٢٠/ ٢/ ١٩٦٦ قام الوزير فؤاد الكعبازي[٤٩] بإخطار الشــركات الفائزة بعقــود الامتياز الجديدة، والتي بلغــت (٤١) عقداً. وقد جرى إبرام العقود مع الشــركات المعنية خلال الأشــهر التالية (مارس- ديســمبر ١٩٦٦)، وقد بلــغ إجمالي عقود الامتياز البترولية المبرمة حتى نهاية عام ١٩٦٦ (١٣٦) عقداً.[٥٠]

ويصف شكري غانم ما دار خلال هذه الجولة من منح عقود امتياز البترول قائلاً:[٥١]

"ولقــد كانت معركة كبيرة تلك التي دارت بين الشركات في ســبيل الحصول على عقود امتياز جديدة، وقد اســتخدمت فيها الجاسوسية التجارية بشــكل لم يسبق له مثيل، وتمت فيها سرقة معلومات دقيقة وســلمت إلى شركات أخرى، وقام بعض الموظفين في إحدى هذه الشركات بالتلاعب في التقاريــر الجيولوجية، الأمر الذي جعل تلك الشركــة تتنازل عن مناطق يوجد

---

٤٧ أوردت مؤلفــة كتاب "**الثورة المراوغة**" أن الحكومة الليبية أعلنت عن عرض عقود امتياز جديدة في ســبتمبر عام ١٩٦٢، ولكنها عادت وسحبت ذلك العرض فجأة.

Ruth First, Libya: *The Elusive Revolution* (New York: Africana Publishing Coy, 1975), p. 271, n. 11.

كما أشــار إلى ذات الموضوع عبد الأمير قاســم كبه في كتابه "**المملكة الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي** (بغداد: دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣)، ص ١٢٩-١٣١.

٤٨ انظر مبحث "تعديل جديد لقانون البترول" من هذا الفصل.

٤٩ قامت وزارة البترول في ٦/ ٨/ ١٩٦٥ بتشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء للنظر في العروض التي قدمتها (٤٦) شركة للحصول على امتيازات نفطية. وقد ظل الوزير الكعبازي غائباً عن البلاد على امتداد الفترة منذ أواخر نوفمبر ١٩٦٥ وحتى أواخر شــهر يناير ١٩٦٦. وقد جرى التشكيك في نزاهة الوزير الكعبازي خلال هذه العملية. ومن جهة أخرى أورد غانم أن الكعبازي ينوي إصدار كتاب حول هذا الموضوع، وحسب علمنا فإن هذا الكتاب لم يصدر بعد. "**النفط والاقتصاد الليبي**"، (معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٢٧٥.

٥٠ لم يجر بعد هذا التاريخ، وحتى نهاية العهد الملكي، ســوى إبرام عقد امتياز واحد هو العقد رقم (١٣٧) الذي منح للشركة الفرنسية أكيتان إيراب Aquitaine Erap في ٣٠/ ٤/ ١٩٦٨ بعد توقيع اتفاقية المشاركة بينها وبين المؤسسة الليبية العامة للبترول (ليبتكو) خلال حكومة عبد الحميد البكوش.

٥١ "**النفط والاقتصاد الليبي**"، مصدر سابق، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

فيها النفط بكثرة وأعطيت المعلومات الصحيحة إلى شركة أخرى تقدّمت للحصول على تلك المناطق وحصلت عليها وأصبحت من كبار مصدري النفط في فترة قصيرة،[٥٢] ودفعت رشاوى، وتمت ممارسة العديد من الضغوط، وانتهت بعض الأمور في المحاكم الأمريكية وغيرها."

ويلاحظ من تحليل قائمة الشركات التي حصلت على عقود الامتياز النفطية خلال هذه الجولة وجود توجّه بدا واضحاً في عملية منح العقود وتمثل في:

١- تغليب حصة الشركات الأوروبية في هذه العقود.

٢- تغليب حصة الشركات المستقلة (الصغيرة) على حصة الشركات الكبيرة.

وأياً ما كانت دوافع الحكومة الليبية وراء هذا التوجه وأسبابه، فقد أثارت هذه العملية علامات استفهام وانتقادات كثيرة على مستوى أجهزة الدولة، كما كان لها انعكاساتها على سمعة الحكومة وعلى علاقاتها مع بعض شركات البترول العاملة في ليبيا وفي مقدمتها شركة "إسو"[٥٣] الأمريكية.

لقد كان واضحاً أن أربع عشرة شركة من الشركات التي فازت بعقود الامتياز خلال هذه الجولة هي ممن يمكن وصفه بـ"القادمين الجدد"، وليس لأية منها تجربة سابقة في مجال النفط خارج بلدانها،[٥٤] كما أن سبعاً من هذه الشركات لا تنطبق بشأنها الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من قانون البترول المتعلقة بالخبرة السابقة في مجال عمليات النفط أو بقدراتها المالية والفنية.[٥٥]

وقد نسبت مجلة *Petroleum Intelligence Weekly* الصادرة في ٢٨/ ٢/ ١٩٦٦ تصريحاً لوزير شؤون النفط الليبي فؤاد الكعبازي جاء فيه:

"إن قائمة الشركات الفائزة بعقود الامتياز تبدو غريبة حقاً من أوجه كثيرة، ولكنها مع ذلك تصوّر أين توجد مصلحتنا، وفي أي اتجاه ننوي أن نسير."

٥٢ الإشارة هنا إلى شركة "أوكسيدنتال – ليبيا" المملوكة لليهودي الأمريكي أرماند هامر، إذ حصلت على عقدي الامتياز رقم (١٠٢)، (١٠٣) ووقعتهما في ٢٩/ ٣/ ١٩٦٦. وكان هذان العقدان مملوكين لشركة (أويزس) التي تخلت عنهما بسبب التقارير الجيولوجية الكاذبة التي أعدّت من قبل أحد مهندسيها مؤكدة عدم وجود نفط في هاتين المنطقتين، ثم قام هذا المهندس ببيع المعلومات الجيولوجية الصحيحة، والتي تؤكد وجود البترول فيهما، إلى شركة أوكسيدنتال التي حصلت على عقدي الامتياز في مارس ١٩٦٦. وتم اكتشاف البترول في منطقة عقد الامتياز (١٠٢) يوم ١٢/ ١١/ ١٩٦٦ أي خلال أقل من ثمانية أشهر على حصولها على عقد الامتياز، واكتشف البترول بعد ذلك بستة أشهر أخرى في منطقة عقد الامتياز (١٠٣)، ولم يأت عام ١٩٦٨ إلا وكانت شركة "أوكسيدنتال" ثاني أكبر شركة منتجة ومصدّرة للبترول في ليبيا. كان عمر الشلحي هو وسيط هذه الشركة.

٥٣ كما هو معروف، فشركة "إسو" هي أول وأكبر شركة اكتشفت البترول في ليبيا، وقد سبق لها أن أثبتت قدرتها على الوفاء بالتزاماتها كافة، وبما تعهدت بتقديمه من مزايا والتزامات إضافية، كما تعاونت مع الحكومة بشكل كبير بشأن تعديل قانون البترول الذي صدر في ٢٠/ ١١/ ١٩٦٥، ومع ذلك فإنها لم تفز بأي من عقود الامتياز التي مُنحت خلال هذه الجولة. من المفارقات أن شركة "إسو" استقدمت خلال عام ١٩٦٦ عميل المخابرات الأمريكية دونالد سنوك إلى ليبيا من جديد ليعمل معها كمدير للعلاقات العامة. انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**" للمؤلف.

٥٤ انظر "**الثورة المراوغة**"، مصدر سابق، ص ١٩٤.

٥٥ انظر فرانك وادامز، مصدر سابق، ص ١٦٨–١٦٩. وقد وصفت مجلة *Oil & Gaz Journal* الصادرة في ٥/ ١٢/ ١٩٦٦ هذه الشركات بأنها "شركات من ورق".

وتؤكد روث فيرســـت أن ثلاثة من أعضاء المجلس الأعلى لشـــؤون البترول (من غير الوزراء) قد قدموا اســـتقالتهم من عضوية ذلك المجلس احتجاجاً على الممارســـات التي صاحبـــت عملية منح تلك العقود. وما تردد خلال تلـــك الآونة من اتهامات للقصر الملكي بالتدخل فيها، الأمر الذي أدى إلى قيام السكرتير الخاص للملك إدريس بإصدار بيان بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٦٦ نفى فيه أن يكون للملك أية صلة بتلك العملية، وأن تلك الأقاويل لا تعدو أن تكون إشاعات لا أساس لها من الصحّة.[٥٦]

كما تورد رسالة سرية مطولة مرسلة من السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم[٥٧] إلى الخارجية الأمريكية تعقيباً على بيان أصدره وزير شؤون النفط الكعبازي في ٢٠/ ٥/ ١٩٦٦، أورد فيها تحليلاً مطولاً لتلك العملية وختمها بالعبارة التالية:

> "إن بيان الوزير الكعبازي ربما كان محاولة لتفسير وتبرير ما أسفرت عنه عملية منح الامتيازات التي تمت، والتي ما تزال موضع الانتقاد الشـــخصي من قبل كثير من الليبيين ومن معظم غير الليبيين."

وهناك بعض الوثائق البريطانية التي كشـــفت بدورها عمـــا أحاط بهذه الجولة الجديدة لمنح الامتيازات البترولية، منها رســـالتان ســـريتان بعث بهما المســـتر لوكاس بالســـفارة البريطانيـــة في ليبيا إلى "إدارة البترول الدولـــي" International Oil Department بالخارجية البريطانية بتاريخ ١، ٨ من شهر مارس ١٩٦٦[٥٨] يتضح منهما:

- أن خليفة موســـى، وكيل وزارة شـــؤون البترول بالنيابة، أبلغ أحد موظفي السفارة البريطانية في طرابلس أن ثلاثة من أعضاء مجلس البترول الأعلى، علي عتيقة وإبراهيم الفقيه حسن وسالم عميش، قد قدموا استقالتهم من المجلس احتجاجاً على ممارسات وزير شؤون البترول فؤاد الكعبازي خلال عملية منح الامتيازات البترولية الجديدة، كما أبلغه أيضاً أنه قام بدوره بتقديم استقالته للسبب نفسه.
- وفقاً لمصادر أخرى فـــإن عملية التلاعب في تحديد الـــشركات الفائزة بالامتيازات الجديدة تمت بتدبير وزير البترول الكعبازي بالتواطؤ مع عمر الشلحي، وأن الوزير الكعبازي قـــدم إلى مجلس البترول الأعلى قائمة أخرى غير تلك التي أعلن فعلاً عن فوزها بالامتيازات.
- وفقاً للمصادر ذاتها فإن عمر الشـــلحي اســـتغل الخلاف القائم بين الحكومة الليبية

---

٥٦ "الثورة المراوغة"، مصدر سابق، ص ١٩٤.

٥٧ مؤرخة في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٦ تحت الرقم A-535.

٥٨ الرسالتان تحملان الأرقام IOD 1131/6 A-B. الملف OF 37/1871609.

وشركات البـترول حول أسـعار بيع النفـط الليبي[٥٩] وأقنع الملـك بإعطاء الوزير الكعبازي الصلاحية للتعامل بحرية مع موضـوع الامتيازات الجديدة وفقاً لرؤيته (التي قدّمها عمر الشلحي للملك بالطبع على أنها تخدم مصلحة ليبيا).

كما أضاف المسـتر لوكاس في إحدى رسـالتيه أن بعض الشـركات الحاصلة على امتيازات جديدة لا تبدو شـركات نفطية إطلاقاً وأن بعضها جرى تأسيسه خصيصاً بهدف تمكينها من الحصول على الامتيازات التي حصلت عليها. كما نسـب إلى خليفة موسى قوله بـأن اثنتين من هذه الشـركات الفائزة توجد بهما مصالح يهودية، إحداهما شـركة أوكسـيدنتال الأمريكية[٦٠] والثانية هي Libya Desert Oil Company. ومع تأكيد المسـتر لوكاس بأنـه لا يعرف على وجه التحديـد موقف رئيس الوزراء حسـين مازق من هذه القضية، إلا أنه يعتقد أن حكومته خسرت بعض مصداقيتها بسببها.

أما الوثيقة البريطانية الأخرى، فهي رسالة بعثها السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل بتاريـخ ٣٠/ ٧/ ١٩٦٦ إلى الخارجية البريطانية، ضمنها تلخيصاً لما دار بينه وبين المسـتر فرانك وادّامز Frank Waddams.[٦١] وكان مما جاء في تلك الرسالة:[٦٢]

- "أن المستر وادّامز قرر الاستقالة من وظيفته بعد أن أصبح جليّاً أمامه أن الوزير الكعبازي وعمر الشـلحي قررا قتـل صناعة البترول في ليبيا، وأنهما مـصرّان على ألا تقف وزارة البترول في طريقهما.
- أنه سـبق له أن نبّه منذ مرحلة مبكرة وزير البترول الكعبازي حول الأضرار التي تجلبها على الاقتصاد الليبي ممارسات الشركات المسـتقلة (المتمثلة في تخفيض الأسعار الفعلية لمبيعات الخام الليبي)،[٦٣] غير أن الوزير تجاهل هذه التنبيهات.
- أن هناك ارتباطاً بين نجاح حسين مازق ومعه محمود المنتصر في فرض التعديل الذي أدخل على قانون البترول في شهر نوفمبر ١٩٦٥ والذي شكل خسارة للشركات المستقلة، ومن ورائها الوزير الكعبازي وعمر الشـلحي، وبين تلاعـب الأخيرين في منح الامتيازات البترولية الجديدة في فبراير ١٩٦٦، فقد حاولا من خلال هذا التلاعب تعويض الخسارة التي لحقت بمصالحها من جراء التعديل الذي أدخل على قانون البترول."

٥٩ انظر مبحث" تعديل جديد لقانون البترول".

٦٠ انظر ما ورد بشأن هذه الشركة في "**انقلاب بقيادة مخبر**".

٦١ المسـتر وادّامز بريطاني الجنسية، عمل لعدّة سنوات كخبير مالي واقتصادي بوزارة شـؤون البترول، وألف كتاباً عن صناعة النفط في ليبيا *The Libyan Oil Industry* وقد سلفت الإشارة إلى هذا الكتاب من قبل.

٦٢ الرسالة بالملف FO 371/187609.

٦٣ انظر مبحث "تعديل جديد لقانون البترول" في هذا الفصل.

صراع مع رموز الفساد المالي

قد يكون أغلب ما تردد حول وقوع عمليات رشـــوة كبيـــرة، أثناء جولة منح الامتيازات النفطية الجديدة التي تمت خلال شهر فبراير ١٩٦٦، صحيحاً، غير أنه من المؤكد أن الملك إدريس نفســـه كان بعيداً عنها،[٦٤] رغم أننا لا نســـتبعد أن يكون بعض المقربين منه (مثل أبناء الشلحي وعلى الأخص عمر ولطفية) قد اســـتعملوا اسم الملك إدريس تصريحاً أو تلميحاً دون علمه أو دون إذنه وموافقته. كما أنه من المرجح أن حســـين مازق كان هو الآخر بمنأى عن تلك العمليات، يؤكد هذا في نظرنا ما عرف عنه على امتداد سنوات توليه لمنصب والي برقـــة ما بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦١، كما يؤكد هذا أيضـــاً موقفه الصارم[٦٥] في مواجهة بعض شـــخصيات العهد الملكي التي عرفت بانغماسها في شتى صور اســـتغلال النفوذ والرشوة والفساد المالي، والتي جرّت النقمة على ذلك العهد.

ففي عام ١٩٦٥ حدث أن عبد الله عابد السنوسي، وهو رجل أعمال كبير يومذاك إضافة إلى كونه أحد أقارب الملك وحليف آل الشلحي النافذين، شكا إلى الملك إدريس ما وصفه بتحامل حســـين مازق رئيس الوزراء يومذاك ضده وحرمانـــه من بعض حقوقه، فما كان من الملك إدريس إلا أن أحال الشـــكوى إلى حسين مازق نفسه الذي قام بدوره بإرسال الرسالة التالية إلى الملك إدريس رداً على ما جاء في شكوى عبد الله عابد السنوسي.

"حضرة مولانا الملك المعظم حفظه الله ورعاه

دار السلام – طبرق

بعد تقديم فروض الاحترام، بالإشـــارة إلى رســـالة عبد الله عابد الســـنوسي المرفوعة بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٦٥ إلى مقامكم الســـامي، أتشرف بأن أذكر بأن ما جاء فيها لا يتمشـــى للأسف مع الواقع.

---

٦٤ أشـــار تقرير سري مطول أعدّه السفير نيوسوم عن "نفوذ آل الشلحي" بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٦ يحمل الرقم الإشاري (A-140) وفي الصفحة السابعة منه إلى أن عمر الشلحي كان، في الصفقات التجارية التي حصل عليها بأسلوب الرشوة، يمثل المصالح المالية للملك والملكة فضلاً عن نفســـه. وفي يقيننا أن هذا الأمر ـ فيما يتعلق بالملك والملكة ـ هو محض افتراء، ولم يقدّم السفير في تقريره أي دليل يدعم ما قاله عن الملك والملكة. التقرير موجود بالملف المركزي POL. 15-1 Libya. وتجدر الإشـــارة إلى ما ورد في رســـالة الملكة فاطمة إلى المســـتر دي كاندول وحرمه بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٦٩ (بعد انقلاب ســـبتمبر) والتي جاء في الفقرة الأخيرة منها: "وقبل أن أنهي رسالتي أحب أن أقول إنّنا نحمد الله على أن تيجان الملكية لم تبهرنا قط، ولا نشعر بالأسف لفقدها، فنحن كنّا دائماً نعيش حياة متواضعة، ولم يغب عن أذهاننا مثل هذا اليوم. كما أنّنا نحمد الله كثيراً على أنّنا لا نملك مليماً واحداً في أي مصرف حتى يشغل بالنا المال". دي كاندول، مصدر سابق، ص ١٥٣، ١٥٤.

٦٥ حاول السفير نيوسوم أن يزج باسم مازق في عمليات الرشوة التي جرت أثناء جولة منح الامتيازات النفطية المذكورة دون أن يقدم دليلاً عـــلى ذلك. تقرير سري بعنوان "**تحويل الملكية إلى جمهورية ـ الأزمة الدســـتورية في ليبيـــا ١٩٦٦**" مؤرخ في ١٦/ ٣/ ١٩٦٦ ويحمل الرقم السري (A-415). الملف المركزي POL. 15-1 Libya. وكما يؤكد ما ذهبنا إليه أن النظام الانقلابي لم يجرؤ أن يوجّه إلى حسين مازق تهمة الفساد المالي.

فليس من عادة الحكومة أن تصرف لجميع المتعهدين سلفيات على حساب المشاريع التي يقومون بتنفيذها، ولكن المتبع هو أن يدفع للمقاول، على فترات، قيمة لا تزيد عن ٩٠٪ "تسعين في المائة" من الأعمال التي يكون قد أنجزها فعلاً بناء على شهادة معتمدة من الفنيين المختصين.

١- ذكر عبد الله عابد مثلاً أن شركته لا تزال تقوم بإكمال مشروع واحد فقط هو طريق طرابلس الزاوية، وفي حدود المبالغ التي سبق أن استلفها من مخصصاته دون زيادة عليه.

ولكن المعلومات الأولية التي وردتني من الجهات المختصة تدل على أن شركة ساسكو "شركة عبد الله عابد" تسلمت من وزارة المالية على حساب هذا المشروع مبلغ (٣١٢,٠٠٠) ثلاثمائة واثني عشر ألف جنيه ليبي، في حين أن مجموع قيمة العقد المبرم معها هو (١٧٤,٧٩٧,٥٦٠) فقط مائة وأربع وسبعين ألفاً وسبعمائة وسبعة وتسعين جنيها و٥٦٠ مليماً ـ أي أنها تحصلت على (١٣٧,٢٠٢,٤٤٠) مائة وسبعة وثلاثين ألف ومائتين واثنين من الجنيهات و٤٤٠ مليماً زيادة عن مستحقاتها من إتمام التنفيذ، علماً بأنها لم تقم إلى الآن بإنجاز العمل رغم انقضاء حوالي ١٣ شهراً على الموعد الذي تعهدت بتسليم الطريق فيه.

٢- مشروع طريق الأبيار بالمرج، كان من المفروض أن يتم العمل فيه منذ تسعة أشهر، وقد تسلمت شركة ساسكو عنه بموجب شهادة من مصلحة الطرق مبلغ (٧١,٩٧٦,٥١٦) واحد وسبعين ألفاً وتسعمائة وستة وسبعين جنيهاً و٥١٦ مليماً، ولكن وزارة المالية صرفت لها أيضاً مبلغ (١٠٥,٠٠٠) مائة وخمسة آلاف جنيه ليبي، فيكون مجموع ما تسلمته الشركة هو (١٧٦,٩٧٦,٥١٦) مائة وستة وسبعين ألف وسبعمائة وسبعين جنيهاً و٥١٦ مليماً. رغم أن قيمة العقد هي (١١٦,٦٢٢) مائة وستة عشر ألفاً وستمائة واثنين وعشرين جنيهاً أي إنها تحصلت على (٦٠,٣٥٤,٥١٦) ستين ألفاً وثلاثمائة وأربعة وخمسين جنيهاً و٥١٦ مليماً زيادة عن مستحقاتها.

٣- اتضح كذلك أن شركة عبد الله عابد استلمت من وزارة المالية مبلغ سبعين ألف جنيه على حساب مطار إدريس مع أنه من المعروف ألا علاقة لها بهذا المشروع بتاتاً.

٤- وبالنسبة لمشروع مجاري البيضاء الذي تبلغ قيمة العقد الخاص به مائة وثمانية وثلاثين ألفاً وستمائة وخمسة وستين جنيهاً و٣٩٠ مليماً (١٣٨,٦٦٥,٣٩٠) والذي تأخّر إتمامه مدة أربعة عشر شهراً ولم يسلّم إلى الآن، فقد تحصلت شركة ساسكو عنه مقدماً من وزارة المالية مبلغ ١٢٢,٤٢٢,٠٠ جنيهاً رغم أن الشهادة المعطاة من المهندس الاستشاري فيما بعد كانت تخولها استلام (٧٢,٧٠٣,٠٠) جنيهاً وهي القيمة المستحقة عن الأعمال التي أنجزت بالفعل.

٥- مما تقدم يتضح أن مبالغ كبيرة دفعت لشركة عبد الله عابد زيادة عن مستحقاتها حتى بعد أن تقوم بإتمام كافة الأعمال في المشاريع المشار إليها والتي تعهدت بإنجازها وتأخرت فيها جميعاً.

٦- إن المبالغ المشــار إليها كان قد تحصل عليها عبــد الله عابد قبل تكوين الحكومة الحالية، ومــن الطبيعي أن يوقف الاســتمرار في اتباع هذه الطريقة حرصــاً على أموال الخزانة، ومحافظة على المصلحة العامة، ولا أرى في هذا الإجراء السليم ما يمكن اعتباره إجحافاً بمصالح شركة..

ونظــراً لأن أموال الخزانــة العامة للدولة لا يمكن أن يســمح بالتصرف فيهــا إلا بناءً على استحقاق مشروع، وفي حدود القوانين واللوائح السارية المفعول، وبما أنه من الجائز أن يكون عبــد الله عابد قد تحصل على أمــوال أخرى غير الوارد ذكرها بعاليه، فســيقوم المراجع العام بإجراء التحقيقات اللازمة حسب الصلاحية المخولة له قانوناً.

وســتعمل الجهات المختصة في الحكومة على محاسبة الشركة المشــار إليها واتخاذ الإجراءات الكفيلة باســترجاع جميع المبالغ التي تكون قد تســلمتها بدون وجه حــق، فضلاً عن معاقبة الموظفين الذين تثبت مسؤوليتهم عن هذا التصرف."

٧- أما فيما يتعلق بموضوع الأرض الواقعة بطرابلس، والتي يطالب عبد الله عابد باستبدالها، فإنه تبيّن بأنه قام بشرائها في عامي ٦٢ و٦٥ من ملاكها السابقين، ومنهم بعض اليهود، رغم أنه كان قد صدر مرســوم ولائي بانتزاع ملكية القســم الأكبر للمصلحة العامة، وقدّر التعويض اللازم عنها منذ عام ١٩٥٦.

وكذلــك فإن مصلحة الآثار تؤكد بأن الأرض التي يطالب بها في بنغازي تقع في منطقة أثرية، وتلح في وجوب حمايتها وعدم التصرف فيها بموجب التشريعات القائمة.

ومهــما يكن من أمر، وبغض النظر عن هذا كله، فإن الحكومــة لا يمكنها أن توافق على مبدأ اســتبدال الأراضي، وعندما تقتــضي المنفعة العامة انتزاع أية قطعة يملكها ســيادته بموجب ســند قطعي فإنه ســيعوض عنها تعويضاً عادلاً بعد تقدير قيمتها النقدية من قبل لجنة مختصة كالمعتاد، وإذا لم يقتنع بعدالة التقدير فإنه سيكون في مقدوره حينئذ الالتجاء إلى القضاء، وهذه هي الطريقة المتبعة مع جميع سكان المملكة حسب نصوص القانون.

٨- إن شركة ساســكو لم تمنع إلى الآن من الاشــتراك في تنفيذ الأعمال الحكومية على أساس التنافس الحر مع بقيــة المقاولين، ولكن الحكومة تود أن يكــون مفهومها بأن الشروط التي تتمســك بها دائماً معها ومع غيرها من المتعهدين على السواء، هي القدرة الكاملة، فنياً ومالياً، على القيام بجميع الالتزامــات التي ترد في العقود المبرمة، وإتمام الأعمال بما هو مطلوب فيها مــن اتفاق، وفي المواعيد المحددة. ومن الطبيعــي أن أية مخالفة لذلك ســتعرض أي مقاول إلى تطبيق نصوص القوانين واللوائح عليه، والتي تقضي بحرمان المتعهد لمدة ســنتين من التقدّم في العطاءات الحكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذا تأخر في تنفيذ العقد مدة ثلاثة أشهر على الأكثر، أو إذا انسحب من المناقصة بعد إرسائها

عليه، أو إذا وقع منه غش أو خطأ جسيم في التنفيذ، كما يجوز حرمان المتعهد بصفة دائمة إذا عاد إلى ارتكاب إحدى هذه المخالفات.

٩- إن الالتجاء للمليك المفدى هو حق طبيعي لجميع سـكان المملكة، ولكنه من المفروض أن يدرك الجميع بأنه من الواجب أن ترفع إلى مقامكم السامي التظلمات التي تكون مبنيّة على أساس من الحقيقة.

و السلام عليكم ورحمة الله و بركاته.

حسين مازق

رئيس مجلس الوزراء."[٦٦]



٦٦ نشرت هذه الرسالة في جريدة "**الفجر الجديد**" الرسمية التي تصدر عن النظام الانقلابي (يوم ٢٤/ ٩/ ١٩٧٣) على اعتبار أنها وثيقة تدين العهد الملكي (؟!). وقد أورد بشـير السني المنتصر في مذكراته "أن حسين مازق لا يطمئن للسيد عبد الله عابد ولا يتكلم معه، وقد قاطع هذا الأخير جميع الحفلات الرسمية في عهد حكومات محمود المنتصر وحسين مازق وعبد القادر البدري لأنهم لم يخصصوا له مكاناً خاصاً للجلوس في الحفلات الرسـمية بين رؤساء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لأنه لا يعتبر نفسه مواطناً عادياً لا يتمتع بأي صفة رسمية."، مصدر سابق، ص ٢٣٦.

مشروع إدريس للإسكان

يصف راؤول فارلي في كتابه القيّم "**التخطيط من أجل التنمية في ليبيا**"[٦٧] جانباً من حالة المساكن في ليبيا غداة الاستقلال بالعبارات التالية:

"إن الغالبية الساحقة من السكان كانوا يعيشون في ظروف سكنية على درجة كبيرة من الزراية، وفي بداية الاستقلال كان هنـاك في مدينة طرابلس ما بـين (٨,٠٠٠) و(١٠,٠٠٠) ليبي يعيشون في خمسة معسكرات بنيت على عجل قبل ثلاثين عاماً على الاستقلال. وقد كانت هذه المعسكرات مكتظة بالسكان، ومعظمها دون تهوية ودون مرافق، ولم تكن سوى صفيح صدئ، مهدمة الجدران، منهارة الأسقف. وكانت الحياة في هذه المعسكرات مدعاة للانحراف وعدم الرضا والسخط الاجتماعي، وفي المناطق الجبلية اتخذ الأهالي من الكهوف سكناً لهم، وهذه الكهوف ينقصها الهواء وضوء الشمس، وفي بقية أجزاء البلاد اتخذ المواطنون من الخيام مساكن لهم هرباً من زحام مدن الصفيح والكهوف الجبلية ... وقد قدر عدد الأسر التي لا تملك مأوى من أي نوع في مدينة طرابلس وضواحيها في عام ١٩٥٤ بنحو (٣٥٩١) أسرة."

وقد ازداد الطلب على المساكن، وبالتالي ازداد حجم مشكلة توفير المساكن في البلاد، بسبب جملة من العوامل كان من بينها:

١- الزيادة السنوية في عدد السكان والتي كانت بمعدل (١,١٪) سنوياً.

٢- هجرة أعداد كبيرة من سكان الدواخل فور حصول البلاد على الاستقلال بحثاً عن فرص التوظيف والعمل، وانجذاباً لحياة المدن.

٣- هجرة المزيد من سكان الدواخل إلى المدن في أعقاب شروع شركات البترول في نشاطها.

٤- الليبيون العائدون من الخارج بعد حصول البلاد على استقلالها، وقد قدر عدد الليبيين العائدين من تونس وحدها بنحو (٢٧,٠٠٠) شخص، أما إجمالي العائدين من مختلف بلاد الهجرة فقد بلغ نحو (٥٤,٠٠٠) شخص.

٥- الزلزال الذي ضرب مدينة المرج في الشق الشرقي من البلاد عام ١٩٦٣، والذي أدّى إلى تدمير نحو (٢,٢٠٠) وحدة سكنية تدميراً كاملاً وتدمير نحو (٥٠٠) وحدة أخرى تدميراً جزئياً.

---

٦٧ Rawle Farley, *Planning for Development in the Development* Libya (Praeger, New York, 1971), PP. 56-7.

٦- زيادة القوة العاملـــة الوافدة من الخارج. وقد بلغ إجمالي عدد الأجانب المقيمين في البلاد عام ١٩٦٢ نحو (١٠,٠٠٠) شخص أي ما يعادل ٨٪ من مجموع السكان.

٧- وفضلاً عن ذلـك فقد قدّر عدد المســاكن التي اعتبرت غير قابلة للســكن دون إحداث ترميمات وإصلاحات واسعة لها بحوالي (٣٦,٠٠٠) وحدة سكنية.

وقد زاد من استفحال حجم مشكلة توفير المساكن في البلاد أن الاستثمار في البناء من قبل القطاع الخاص لم يكن مغرياً، وبخاصة في السنوات الأولى للاستقلال.

كان طبيعياً خلال السنوات الأولى للاستقلال، وحتى اكتشاف البترول واستلام عائداته، أن تحجم حكومات الحقبة غير النفطية عن التفكير والبحث عن حل لمشــكلة الإسكان في البلاد يعتمد على الخزانة العامة، وذلك بســبب خواء تلك الخزانة من جهة، وبسبب حجم المشــكلة من جهة أخرى. ويمكن وصف موقف تلك الحكومات إزاء مشــكلة الإســكان باقتصاره على إعطائها أولوية متأخرة جداً عن التعليم والصحة والمرافق والأشــغال العامة والزراعة والصناعة.

فما أن توفرت الأموال للخزانة العامة عبر عائدات البترول منذ عام ١٩٦٣، حتى شرعت حكومات الحقبة النفطية في إيلاء هذه المشــكلة حيّزاً متنامياً من اهتمامها بتخصيصها جزءاً من مواردها لحلها.

وتمت أول خطوة في هذا الشــأن خلال حكومة فكيني، عندمــا كلفت تلك الحكومة في عام ١٩٦٣ المكتب الاستشــاري اليونانــي العالمي الشــهير Doxiadis Associates Consultants on Development بإجراء دراســة ومسح شامل لمشكلة الإسكان في ليبيا، وتقديم توصياتها في هذا الخصوص. وقد قدرت الدراســة التي أعدّها المكتب الاستشاري المذكور احتياجات ليبيا من الوحدات الســكنية على امتداد الخمس وعشــرين سنة التالية بنحو (١٣٧,٠٠٠) وحدة سكنية. وقدر إجمالي الاحتياجات المالية اللازمة لبناء الوحدات الســكنية المطلوبة على مدى العشرين ســنة التالية بنحو (٦٥٠) مليون جنيه ليبي وبتكلفة سنوية تقدر بحوالي (٣٢,٥) مليون جنيه ليبي."[٦٨]

وفي عام ١٩٦٤ أمرت حكومة المنتصر بإجراء دراســة أخرى لمشــكلة الإسكان في البلاد كشفت أن المشكلة هي أسوأ مما كشفت عنه الدراسات والإحصاءات السابقة.

وفي ضوء هذه الدراســات والتوصيات، قامت حكومة حسين مازق في ٤/ ٨/ ١٩٦٥

٦٨ بلغ إجمالي ما أنفق على قطاع الإســكان خلال العام المــالي ٦٣/ ١٩٦٤ نحو (١,٤) مليون جنيه، وخلال العام المالي ٦٤/ ١٩٦٥ (٧,٥) مليون جنيه ليبي.

بالإعلان عن "**مشــروع إدريس للإســكان**"[٦٩] الذي اســتهدف بنــاء (١٠٠,٠٠٠) وحدة ســكنية منها (٦٠) ألف وحدة فــي الدواخل، على أن يتم تأجير هذه المســاكن للمواطنين بإيجــارات زهيدة، أو يتم تمليكها لهم. وقد بلغ إجمالــي المخصصات المبدئية التي أعلن عنها لهذا المشــروع (٤٠٠) مليون جنيه ليبي. وخلال التعديل الذي أجري على الوزارة في ٢/ ١٠/ ١٩٦٥ جرى اســتحداث وزارة جديدة هي "وزارة الإسكان والأملاك الحكومية" أســندت إلى "عبد القادر البدري". وقد تم إنفــاق نحو (١٢,١) مليون جنيه و (٢٣) مليون جنيه على قطاع الإسكان خلال العامين الماليين ٦٥/ ١٩٦٦، ١٩٦٦/ ١٩٦٧ على التوالي.



٦٩ أنشئ المشروع بقرار من مجلس الوزراء، ونشر في "**الجريدة الرسمية**" (العدد ١٢، ١٠/ ١٠/ ١٩٦٥).

مسعى لتصنيع السلاح

كشفت برقيتان أمريكيتان سريتان أن حكومة حسين مازق شرعت منذ مرحلة مبكرة من تشكيلها في إجراء مباحثات محاطة بالســرية والتكتم الشديد مع شركة بلجيكية تسمى FN Munitions Works من أجل إنشاء مصنع للسلاح في ليبيا.

تشـير الوثيقة الأولى[٧٠] إلى أن الســفارة علمت عن هذا الموضــوع من خلال متابعتها لجلســات مجلس النــواب الليبي. فقد حــدث خلال الجلســة المســائية للمجلس يوم ٢٣/ ٦/ ١٩٦٥، وعندما كان أعضاء المجلس يناقشــون ميزانية قطاع الصناعة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعيــة، أن قام عضو المجلس عن مدينة بنغــازي وعضو اللجنة المالية والاقتصادية به فرج الفيتوري بتوجيه سؤال يتعلق "بمصنع الأسلحة المراد إنشاؤه"، وتحرك على الفور عند هذه اللحظة عدد من الأعضاء الآخرين هامســين "سري .. سري"، فما كان من العضو فرج الفيتوري إلا أن جلس في مقعده مغموماً.

وعلى الرغم من أنه لم يقم أي عضو آخر بمتابعة الاستفســار بعد النائب الفيتوري عن الموضوع، إلا أن وزير الصناعة عبر عن اســتعداده للحديث حوله، غير أنه في الواقع لم يقل شيئاً أكثر من أن الحكومة الليبية هي بصدد دراسة هذا الموضوع.

وقد علق المســتر هيرمان فريدريك إيلتز Herman Fredrick Eilts المستشــار بالسفارة الأمريكية في ليبيا ومعدّ تلك البرقية على الخبر بقوله:

> "هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها إلى علمنا ما يشــير إلى اهتمام ليبيا ببناء مصنع أســلحة. كذلك فإن البعثة العســكرية الأمريكية في ليبيا MAAG ليس لديها أية معلومات مفيدة حول هذا الموضوع. وســوف تســعى كل من السفارة والبعثة العســكرية للحصول على المزيد من المعلومات حوله بكل حذر".

أما الوثيقة الثانية فهي برقية ســرية مرسلة من قبل السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية المستر هيوم هوران Hume A. Horan مؤرخة في ٧/ ٧/ ١٩٦٥،[٧١] وقد جاء فيها:

> "لقد استطاعت السفارة أن تحصل من مصدر مطلع على تفاصيل حول خطط الحكومة الليبية لبناء مصنع للأســلحة في ليبيا. لقد أوضح المصدر أنه منذ فــترة بعيدة أجرى ممثلون للشركة البلجيكية FN Munitions Works مع مسؤولين عن وزارة الدفاع والصناعة الليبية محادثات

٧٠ البرقية رقم A-578 المؤرخة في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٥، موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية DEF. 12 Libya.

٧١ البرقية تحمل الرقم (A-6) وهي موجودة بالملف DEF. 12 Libya.

من أجل بناء مصنع الأســلحة. وقد أضاف المصدر أن مندوبين يمثــلان الشركة البلجيكية قد وصلا مؤخراً إلى بنغازي بغية اســتئناف المحادثات حول هذا الموضوع مع وزير الصناعة الليبي."

وقد ختم الدبلوماسي الأمريكي برقيته بقوله محذراً:[٧٢]

"لقد أفاد المصدر بأن نشاط المصنع في الوقت الحاضر سوف يقتصر على تجميع الأسلحة، الأمر الذي يوحي بأن المصنع في المستقبل قد يتطور ليقوم بتصنيع الأسلحة".



٧٢ يبين بشكل جلي من خلال ما ورد بهاتين الوثيقتين الأمريكيتين مدى الهلع الذي أصاب الإدارة الأمريكية من تفكير الحكومة الليبية للسعي في بناء مصنع للسلاح في ليبيا.

تطورات ووقائع أخرى خلال عام ١٩٦٥

فضلاً عما ذكرنا، فقد شهد العام الأول من حقبة هذه الوزارة (١٩٦٥) جملة من الوقائع والتطورات كان أبرزها على الصعيد الداخلي:

- قامت وزارة الصناعة في ١٦/ ٨ بتوقيع اتفاق مع AFME[٧٣] لتأسيس مركز للتدريب المهني تتقاسم معها تكلفة إنشائه البالغة (٢٥,٠٠٠) دولار أمريكي.
- تعاقدت الحكومة في ٣/ ٩ على استكمال بناء مصنع الإسمنت القريب من منطقة طرابلس.
- تعاقدت الحكومة في ٦/ ٩ مع (٢٠٠) مهندس وفني أجنبي للعمل في ليبيا، وللاستعانة بهم في سد العجز في الخبرات اللازمة لتنفيذ مشروعات وبرامج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- أعلنت الحكومة في ٢٦/ ٩ عن عزمها على إعادة رصف وتوسيع الطريق الساحلي الممتد من الحدود التونسية غرباً وحتى الحدود المصرية شرقاً.[٧٤]
- تم في ٣٠/ ٦ افتتاح أولى الرحلات للخطوط الجوية الملكية الليبية.
- أسست الحكومة في ٧/ ٩ البنك الصناعي العقاري برأسمال قدره (١٠) ملايين جنيه ليبي بهدف تقديم تسهيلات ائتمانية متوسطة وطويلة المدى لأصحاب المشروعات الصناعية والراغبين في بناء مساكن خاصة.[٧٥]
- تم في ٢/ ١٠ إصدار عملة معدنية جديدة.
- جرى في ٣/ ١٠ تأسيس "بنك شمال إفريقيا" برأسمال اسمي قدره نصف مليون جنيه ليبي واحتياطيات مدفوعة مساوية للمبلغ نفسه. وقد حل هذا البنك الجديد محل "البنك البريطاني للشرق الأوسط" في إطار خطة لتلييب المصارف الأجنبية في البلاد.

٧٣ American Friends of the Middle East.

٧٤ أفاد تقرير سري أعدّته السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٦٧ عن الزيارة التي قام بها البروفيسور البريطاني نورمان أندرسون لليبيا خلال شهر إبريل ١٩٦٧ وقابل خلالها الملك إدريس الذي كانت تربطه به صداقة قديمة، أن البروفيسور أندرسون نبّه الملك إلى المحاذير الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تترتب على بناء هذه الطريق، لأنها سوف تسهل أية عملية غزو عسكري بري قد تفكر فيه مصر. التقرير موجود بالملف FCO 39/124. غير أنه من الواضح أن الملك لم يعر أي اهتمام لملاحظات ضيفه البريطاني، إذ جرى استكمال بناء ذلك الطريق خلال حقبة العهد الملكي.

٧٥ تأسس البنك الصناعي العقاري الليبي بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في ١١/ ٩/ ١٩٦٥ نشر في "**الجريدة الرسمية**" (العدد ١٢، ١٠/ ١٠/ ١٩٦٥)، وجرى افتتاح البنك في ٧/ ٣/ ١٩٦٦.

- أما في المجال النفطي فقد شهد هذا العام (١٩٦٥) عدّة تطورات ووقائع هامة كان من بينها:

  - شرعت السلطات الليبية في مراقبة عمليات شحن البترول الخام من الموانئ النفطية بدقة. وقد أرسلت السفارة الأمريكية في ليبيا بتقرير سري مؤرخ في ٦/ ٤/ ١٩٦٥ في أعقاب زيارة قام بها أحد أعضائها إلى ميناء مرسى البريقة البترولي بتاريخ ٢/ ٤/ ١٩٦٥ جاء فيه:

"إن الحكومة الليبية تراقب بدقة عمليات شحن البترول الخام من الميناء، وتجري مراجعة العدادات قبل البدء في كل عملية من عمليات الشحن، وتضبط العدادات إلى الألف برميل، ولا تبدو عمليات الشحن – حتى الآن – قد تعرقلت بسبب تدخل الحكومة الليبية".[٧٦]

  - عقد في طرابلس خلال الفترة من ٧ إلى ١٣ من يوليو المؤتمر التاسع لمنظمة الأوبيك.
  - أعلن في ١١/ ١٠ الشروع في بناء ميناء نفطي جديد في طبرق لاستخدامه من قبل شركة بريتش بتروليوم في تصدير إنتاج آبارها النفطية.
  - اتفقت شركة إسو- ليبيا[٧٧] في ٤/ ١١ مع شركة (ENI) الإيطالية على تزويدها بنحو (٢٣٥) مليون قدم مكعب من الغاز المسيل يومياً لمدة (٢٠) سنة. كما اتفقت الشركة ذاتها يوم ١٠/ ١١/ ١٩٦٥ مع شركة "كاتالانا للغاز" Catalana De Gaz الإسبانية لتزويدها بنحو (١١٠) مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسيل يومياً.
  - أعلن بنك ليبيا في ٥/ ١١ أن إيرادات شركات البترول قد جاوزت نفقاتها في ليبيا لأول مرة خلال عام ١٩٦٤.

أما على صعيد علاقات ليبيا الخارجية فقد شهد عام ١٩٦٥ جملة من الوقائع والتطورات كان من أهمها:

- طالبت الحكومة الليبية في ١٧/ ٥/ ١٩٦٥ الأمم المتحدة بالتدخل في الجنوب العربي.

---

٧٦ كان عضو مجلس النواب الليبي محمد بشير المغيربي قد وجّه خلال جلسة البرلمان الثانية عشرة التي انعقدت مساء يوم ١٧/ ٤/ ١٩٦٢ استجواباً لحكومة محمد عثمان الصيد بشأن الرقابة التي تمارسها الحكومة على الكميات المنتجة والمصدرة من البترول الليبي، وقد أفادت الحكومة في ردّها بأنها شرعت في إرسال المتدربين الليبيين إلى الخارج لهذا الغرض.

٧٧ درجت شركات البترول العاملة في ليبيا على حرق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المنبعث من آبار البترول أثناء عمليات إنتاج الخام، وقد قدّرت الكمية التي تحرق سنوياً من الغاز الطبيعي بنحو (٣٠٠,٠٠٠) مليون قدم مكعب. وقد اتجهت هذه الشركات، بعد مضيٍ عدّة سنوات على هذا المنوال، إلى بناء مركبات وتجهيزات صناعية تقوم بتسييل هذه المادة لنقلها إلى أوروبا عبر ناقلات خاصة. وفضلاً عن ذلك، فقد اكتشفت شركتا Philips Petroleum و Libya Atlantis يوم ٣/ ٩/ ١٩٦٥ الغاز الطبيعي على عمق (١٣,١٤٨) قدم على الجانب الشرقي من خليج سرت.

- عقد في طرابلس خلال الفترة ما بين ٢٥ـ٢٦ مايو مؤتمر وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي.
- ترأس وزير الخارجية وهبي البوري الوفد الليبي خلال اجتماع رؤساء الوزراء العرب الذي انعقد بالقاهرة خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣١ مايو.
- شارك وزير الخارجية وهبي البوري خلال الفترة ما بين ٢٢-٣٠ يونيو في الاجتماع التحضيري لمؤتمر الدول الإفريقية والآسيوية في الجزائر.
- وافقت الحكومة في ٢٦/ ٦ على إقامة علاقات دبلوماسية مع مالطا بدرجة سفارة. كما وافقت في ١٩/ ٧ على إقامة علاقات دبلوماسية بدرجة سفارة مع غينيا.
- عقد في طرابلس خلال الفترة ما بين ٢٢-٢٨ يوليو المؤتمر الثاني لمكاتب المقاطعة العربية لإسرائيل.
- ترأس ولي العهد الوفد الليبي إلى مؤتمر القمة العربية الثالث المنعقد في الدار البيضاء بالمغرب خلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ سبتمبر.
- وقّعت الحكومة بتاريخ ٢١/ ٩ على اتفاقية تعاون فني مع يوغسلافيا.
- وقعت وكالة الأنباء الليبية في ١٨/ ١٠ اتفاقية تبادل خدمات مع وكالة رويترز للأنباء.
- أعلن في ١٨/ ١٠/ ١٩٦٥ عن صدور مرسوم ملكي بإقرار اعتماد مالي جديد بمبلغ (١٥) مليون جنيه ليبي إلى اعتمادات الميزانية العامة للسنة المالية ٦٥/ ١٩٦٦ تحت بند "القيادة العربية الموحدة".
- ترأس أحمد البشتي (وزير الخارجية الجديد) الوفد الليبي إلى القمة الإفريقية التي انعقدت بمدينة "أكرا" منذ العشرين من أكتوبر.
- ترأس وزير الخارجية البشتي الوفد الليبي لدى الاجتماع التحضيري الثاني لمؤتمر الدول الإفريقية والآسيوية بالجزائر يوم ٢٦/ ١٠.
- أعلن مجلس الوزراء في ٣٠/ ١١ عدم اعتراف ليبيا بالحكومة البيضاء غير الشرعية في روديسيا (زيمبابوي) وقرر مقاطعتها الكاملة اقتصادياً ومالياً ونفطياً.
- ترأس أحمد البشتي (وزير الخارجية) الوفد الليبي إلى اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا خلال الفترة من ٣ إلى ٥ ديسمبر ١٩٦٥، وقد امتنعت ليبيا عن التصويت على قرار يدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب مساندتها للنظام العنصري في روديسيا.

تقرير بريطاني إيجابي

حفل التقرير السري السنوي للخارجية البريطانية عن أداء الحكومة الليبية خلال عام ١٩٦٥ بجملة من التعليقات كان من بينها:

"إن الشعب الليبي بدأ يرى أن ثروته البترولية يمكن أن تدخل تغييراً جوهرياً على حياته، ومن ثم فمن المتوقع أنهم سيكونون أقل استعداداً لقبول الدعاية المصرية التي ما انفكت تردد أن ثروة البترول توجه إلى زيادة ثراء قلة من الليبيين".

"في مجال **العلاقات الدولية**، تصدّت الحكومة الليبية **للضغوط الناصرية**، وتلك الداعية إلى اتخاذ مواقف متطرفة بشكل عام، وذلك من خلال رفضها للضغوط بشأن:

١- المحادثات بشأن القواعد العسكرية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية (حيث اكتفت بسحب سفيرها).

٣- التصويت خلال مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا (ديسمبر ١٩٦٥) لصالح مشروع قرار يدعو إلى قطع العلاقات مع بريطانيا بسبب مساندتها للنظام العنصري في روديسيا (زيمبابوي)".

"صحة الملك إدريس تبدو جيدة، وتوحي بأنه سيبقى حيًا لعدّة سنوات قادمة. إن صحة الملك هي دون شك عامل حاسم بالنسبة لمستقبل ليبيا، فقد يسود الاعتقاد بأن وفاته سوف تؤدي إلى تفكك المظهر الكاذب للوحدة الليبية. غير أنه لو حدث أن عاش لعدة سنوات قادمة فإن الإحساس البطيء والمتنامي بالوحدة الوطنية (الذي يتحدث عنه السفير البريطاني في التقرير السري السنوي عن عام ١٩٦٥) يمكن أن يكبر بشكل يجعله يستعصي على القوى المشاغبة التي يمكن لها أن تتحرك عند وفاة الملك".[٧٨]

"لقد تميزت ليبيا عن بقية جيرانها خلال عام ١٩٦٥، إذ تمتعت ليبيا بعام من الاستقرار السياسي والتقدّم الاقتصادي ... وفضلاً عن ذلك فعلى الرغم من الصحة الجيدة للملك، إلا أنه ليس أمامنا سوى وقت قصير لكي نساعد فيه ليبيا على انتقال السلطة بسلام بعد وفاة الملك".[٧٩]

---

٧٨ من تعليقات المستر J. Dodds بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٦٦ بالخارجية الأمريكية على التقرير السري السنوي الذي أعدّه السفير البريطاني ساريل حول أحداث عام ١٩٦٥ في ليبيا. الملف FO 371/190471.

٧٩ من تعليقات المدام جيليان براون G. G. Brown من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٦٦ على تقرير السفير البريطاني ساريل سالف الذكر.

مشروع إعلان الجمهورية مجدداً (١٩٦٥ - ١٩٦٦)[٨٠]

تحدّث مصطفى بن حليم في مذكراته[٨١] عـن محاولاته المتكررة لإقناع الملك بإبدال النظام الملكي في ليبيا بنظام جمهوري رئاسي، كما ذكر في إطار حديثه عن المحاولة الأولى التي جرت في مطلع عام ١٩٥٥ كيف أن حسين مازق، الذي كان يومذاك والياً لولاية برقة، كان يعارض الفكرة وأنه كان وراء فشل تحقيقها:

"وبسبب إلحاحي فقد وافق الملك على إشراك حسين مازق في المشاورات (حول مشروع إعلان النظام الجمهوري)، ودارت مناقشات طويلة في جلسات عديدة بين الملك ومازق وبيني، وأعترف بأن مازق شرح معارضته للتغيير الدستوري المقترح ببراعة وكياسة، وتوليت الرد عليه نقطة نقطة..."

"لقد كان حسين مازق ماهراً وبارعاً في معارضته لمشروع الإصلاحات الدستورية، وكان جداله معي على مستوى عالٍ من الذكاء والمناورة، لقد كان صراعاً فكرياً بين والي إقليمي التفكير والميول، يهمه كثيراً الحفاظ على مكاسب إقليمية من النظام الملكي الاتحادي، غير مقتنع بصلاحية النظام الجمهوري للتطبيق في ليبيا نظراً لتركيبة سكانها القبلية..."[٨٢]

غير أن فشل محاولة التفكير الأولى في إعلان النظام الجمهوري في ليبيا لم تحل بين الملك إدريس وبين العودة إلى الموضوع ذاته مرة ثانية خلال حكومة محمود المنتصر الثانية، في أعقاب الأحداث التي شهدتها البلاد في الربع الأول من عام ١٩٦٤، ودفعت الملك إلى تقديم استقالته ثم سحبها في ٢١/ ٣/ ١٩٦٤.

وكما مر بنا، فقد قام الملك في أعقاب تلك الأحداث بطرح الفكرة مجدداً على رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم، وقد استقالت حكومة المنتصر الثانية قبل أن يتم إحراز أي تقدم حول هذا الموضوع.

وما إن قام حسين مازق بتولي الوزارة حتى عاود الملك طرق هذا الموضوع مع بن حليم وفقاً لما أورده الأخير في مذكراته:

"مرت شهور طويلة دون أن يحضر الملك إلى طرابلس [وفقاً لما كان اتفق عليه مع بن حليم لبحث هذا الموضوع]، فظننت أنه نسي مشروع الجمهورية أو عدل عنه، وبعد سنة تقريباً وصل الملك إلى طرابلس وجاءني محمود المنتصر، وكان قد استقال من رئاسة الوزراء وتولى

٨٠ انظر ما ورد حول هذا الموضوع في "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**"، مصدر سابق، ص ٣٢٤-٣٢٩. و"**مذكرات شاهد على العصر الملكي**"، مصدر سابق، ص ٢٠٠، ٢٠١ و٢١٤- ٢١٨.

٨١ ص ١٢٥-١٤٨.

٨٢ ص ١٢٨، ١٢٩ من المذكرات.

منصب رئيس الديوان الملكي، وأبلغني أن الملك جاد في مشروع الجمهورية، وهو عاتب علي لترددي وتهربي، وأضاف محمود بأن الواجب الوطني يدعوني أن أقف بجوار الملك في إصلاحاته الدستورية لأنه جاد ومصّر على إجرائها."

"وما هي إلا أيام، نظم الملك بعدها عدة جلسات كنا نعقدها بمسكنه الخاص بسواني بن يادم [بطرابلس] ويحضرها الملك والمنتصر وأنا، كنا نجلس في غرفة مغلقة لا يدخل علينا فيها إلا خادم الملك الخاص ..."

"واستمرت المناقشات بين ثلاثتنا لمدة شهر ونصف، كنا نعقد كل أسبوع جلسة تستمر أكثر من ساعتين، وأشهد الله أن الملك أظهر سعة صدر وصبر، وشارك مشاركة جدية في النقاش، وتوصلنا أخيراً إلى إطار عام للإصلاحات وتعديل نظام الحكم إلى حكم جمهوري..."[٨٣]

ويُفهم من مطالعة مذكرات بن حليم[٨٤] أنه فيما كان بن حليم يواصل في جنيف، مع عدد من الخبراء (المستر أدريان بلت والدكتور إدوراد زيلنيجر من جامعة زيوريخ، وأستاذ آخر للقانون الدستوري بجامعة ستوكهولم والدكتور أنيس مصطفى القاسم)، إعداد المشروع المتعلق بإعلان النظام الجمهوري، قام الملك بمكاشفة رئيس الوزراء حينذاك حسين مازق بما انتواه بشأن تغيير نظام الحكم، فكان رد حسين مازق في هذا الشأن بأنه "**يفضل الاستقالة على أن يقترن اسمه بإلغاء الملكية في البلاد**". كما قام الملك أيضاً باستدعاء سفيري بريطانيا وأمريكا، كل منهما على انفراد، ووضعهما في الصورة، وطلب منهما إبلاغ حكومتيهما برغبة الملك في معرفة رأيهما. وجاء الرد إلى الملك في اليوم التالي. أما الإنجليز فقد نصحوا بالعدول بشدّة عن أي تعديل في النظام الملكي، وحذروه من عواقب سيئة وقلاقل قد تنتج عن إلغاء الملكية. أما الأمريكان فقد نصحوا بالتريث وتعميق الدراسة وتحضير الشعب لقبول التغيير بالتدريج.

ويورد بن حليم في مذكراته أن الملك أبلغه أيضاً، بعد عودته من جنيف، أنه يعتقد بأن حسين مازق هو الذي أذاع سر تلك التحضيرات ونيّة الملك بإعلان النظام الجمهوري في البيضاء، فقامت مظاهرات وقلاقل، وحاولت وفود عديدة أن تقابل الملك بهذا الخصوص فرفض مقابلتها، كما نسب إلى الملك إدريس قوله:

"إنه يخشى من إشعال فتنة خطيرة في برقة، وبرقة تهمه بنوع خاص لأن قبائلها إذا ما تحركت وأثيرت تكون كالجمل الهائج يصعب السيطرة عليه وتهدئته".[٨٥]

---

٨٣ مذاكرات بن حليم، مصدر سابق، ص ١٤٢، ١٤٣.

٨٤ ص ١٤٣-١٤٧.

٨٥ المصدر السابق، ص ١٤٥، ١٤٦. وهناك وثيقة بريطانية سرية مرسلة من السفارة البريطانية في تونس إلى الخارجية البريطانية مفادها أن رئيس الإدارة الآسيوية بالخارجية التونسية (عمرو الفزاني) أفادها بأن الحكومة التونسية على علم بمشروع الملك إدريس بإعلان النظام الجمهوري في ليبيا، وأن الحكومة التونسية متضايقة من الفكرة لأنّها تقوم على فكرة انتخاب رئيس الجمهورية. الوثيقة مؤرخة في ٩/ ٣/ ١٩٦٦ بالملف FO 371/190330.

تقرير أمريكي بالغ الأهمية (حول مشروع إعلان الجمهورية)

إذا كانت مذكرات مصطفى بن حليم قد تناولت بشكل مجمل هذه المحاولة الثانية من جانب الملك إدريس لإعلان النظام الجمهوري التي تواصلت أحداثها ووقائعها ما بين أواخر صيف عام ١٩٦٥ والأسبوع الثالث من شهر فبراير ١٩٦٦، فإن هناك وثيقة سرية أمريكية تقع في (١٥) صفحة تناولت هذا الموضوع بإسهاب وتفصيل.

الوثيقة هي تقرير سري أعده السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٦٦ بعنوان "**من مملكة إلى جمهورية: الأزمة الدستورية في ليبيا ـ ١٩٦٦**".[٨٦]

يلخص تقرير السفير الأمريكي نيوسوم الوقائع المتعلقة بهذه "**الأزمة الدستورية**" كما يسميها في الآتي:

- بدأت وقائع هذه الأزمة في صيف عام ١٩٦٥ بقيام الملك إدريس بدعوة المستر أدريان بلت إليه،[٨٧] حيث قضى عدّة أسابيع في ضيافته بطبرق، وقام الملك بمفاتحته في موضوع إعلان النظام الجمهوري في ليبيا، وكان محمود المنتصر رئيس الديوان الملكي هو الذي رتب زيارة المستر بلت.
- بعد مغادرة المستر بلت ناقش الملك فكرته مع رئيس الوزراء حسين مازق ونحو أربعة أو خمسة سياسيين كبار في البلاد [لم يسمهم التقرير] وأبلغهم أنه يفكر بجدية في اتخاذ الخطوات اللازمة لإعلان النظام الجمهوري في البلاد بحيث يصبح هو رئيساً للجمهورية مدى الحياة، غير أن الملك لم يقم بأية خطوة عملية في هذا الاتجاه.
- خلال لقاء للسفير الأمريكي نيوسوم مع الملك في منتصف نوفمبر ١٩٦٥، وردت على لسان الملك عبارة "**إن العرب ليسوا جاهزين بعد للنظام الجمهوري**". وقد فهم السفير من هذه العبارة أن الملك صرف نظره عن فكرة إعلان الجمهورية.
- بعد مرور عدة أسابيع على وصول الملك إلى طرابلس في ٥/ ١٠/ ١٩٦٥، أخذت الشائعات تتردد حول مشروع الملك لإعلان النظام الجمهوري.

---

٨٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-415. الملف المركزي POL. 15-1 Libya.

٨٧ كان المستر أدريان بلت إحدى الشخصيات التي تشاور الملك معها في مطلع عام ١٩٥٥ عندما فكر لأول مرة في إعلان النظام الجمهوري (٧/ ٥/ ١٩٥٥). ويفيد تقرير سري بعث به السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل إلى الخارجية البريطانية بعد لقاء مطول جمعه بالمستر أدريان بلت في طرابلس أن الأخير أبلغه أن الملك إدريس تخلى كلية عن فكرة إعلان الجمهورية (!)، كما أشار المستر ساريل في التقرير نفسه إلى أن سفير الصين الوطنية في ليبيا (خلال السنوات الست السابقة) أبلغه بأنه سمع من البوصيري الشلحي ـ الذي كانت تربطه به صداقة قوية ـ أنه نصح الملك، عدّة مرات، وبإلحاح بإعلان النظام الجمهوري في البلاد. التقرير مؤرخ في ٧/ ٥/ ١٩٦٥ رقم VT 1015/32.

- في الفترة ما بين أواخر ديسمبر ١٩٦٥ وبداية يناير ١٩٦٦ عقد الملك عدّة اجتماعات مع رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم عبر الملك خلالها عن رغبته في إعلان النظام الجمهوري والخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا الاتجاه.
- أكد الملك للسفير الأمريكي نيوسوم خلال لقاء بينهما يوم ٣١/ ١/ ١٩٦٦ أنه ينوي إعلان النظام الجمهوري في البلاد. كما عبّر له عن اعتقاده بأن من حق الشعب الليبي أن يختار بنفسه من يكون خليفة له، وعبّر له كذلك أنه لا يثق في مقدرة ولي العهد على حكم ليبيا، كما عبّر عن خيبة أمله في بقية أعضاء الأسرة السنوسية، وخشيته من وقوع صراع على الحكم من بعده بينهم، الأمر الذي سيكون على حساب استقرار البلاد.
- في يوم ١٤/ ٢/ ١٩٦٦، استدعى الملك حسين مازق في طرابلس، وأبلغه بعزمه على إعلان النظام الجمهوري. وقد عبّر حسين مازق عن معارضته للمشروع، وأخبر الملك بأن عليه أن يبحث عن رئيس وزراء آخر لكي يقوم بتنفيذ الفكرة. وقد تردد أن مازق أسر إلى بعض المقربين منه أنه حاول صرف نظر الملك عن الفكرة. غير أنه من المرجح ـ وفقاً لرأي السفارة الأمريكية ـ أن مازق أبلغ الملك أنه إذا كانت تلك رغبته فإنه لا يرغب أن يكون طرفاً في تنفيذها.
- في يوم ١٨/ ٢/ ١٩٦٦ قام نحو ستين شخصاً من السياسيين وأعضاء البرلمان الليبي المتعاطفين مع ولي العهد، والمعارضين لمحمود المنتصر ومصطفى بن حليم، بعقد اجتماع في مزرعة يونس عبد النبي بالخير (وزير الدفاع الأسبق) خارج مدينة طرابلس، وقاموا بتنظيم حملة إرسال برقيات ورسائل وإجراء اتصالات هاتفية وزيارات شخصية عبّروا خلالها لسكرتير الملك الخاص (إدريس بوسيف) عن معارضتهم لمشروع إعلان النظام الجمهوري في البلاد، وقد تحولت هذه الحملة إلى سيل من الرسائل والاتصالات، كما قام محمد بن عثمان الصيد (أحد المشاركين في الاجتماع) بزيارة رئيس الوزراء حسين مازق وعبر له عن تأييد "مجموعة الستين" له ولموقفه.
- قابل رئيس الوزراء حسين مازق الملك إدريس ثلاث مرات خلال ذلك الأسبوع، وفي يوم ١٩/ ٢/ ١٩٦٦ أبلغ الملك مازق أنه قرر صرف النظر عن الفكرة.
- مساء يوم ٢٠/ ٢/ ١٩٦٦، بعد أن كانت الأخبار بشأن عزم الملك الاستقالة وتشكيل "مجلس سيادة" خلفاً له قد وصلت إلى مدينة البيضاء (شمال شرق ليبيا)، تجمع شيوخ القبائل في المدينة ذلك المساء وصباح اليوم التالي وتظاهروا معلنين تمسكهم بالملك

والنظام الملكي. [أشار التقرير إلى وجود ما يدل على أن المظاهرات جرى تنظيمها من طرابلس، وأن سيارات الشرطة هي التي كانت تقوم بجلب المتظاهرين إلى مدينة البيضاء، وأن بعضهم يتهم حسين مازق بتدبير تلك المظاهرات كما حصل في عام ١٩٥٥].

- ظهر يوم ٢١/ ٢/ ١٩٦٦ أذاع الديوان الملكي بياناً نفى فيه الشائعات التي راجت حول رغبة الملك في الاستقالة. وقامت الإذاعة بإعادة بث ذلك البيان عدّة مرات ظهر ومساء ذلك اليوم، كما قامت الصحف الصادرة صباح اليوم التالي بنشر بيان الديوان الملكي على صدر صفحاتها الأولى.
- منذ يوم ٢١/ ٢/ ١٩٦٦ أخذت وسائل وبرقيات التأييد تنهال على القصر الملكي.

حصر تقرير المستر نيوسوم المشاركين في التخطيط لهذه المحاولة الثانية لإعلان النظام الجمهوري في أشخاص الملك، والملكة فاطمة، ورئيس الديوان الملكي محمود المنتصر، ورئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم، والعقيد عبد العزيز الشلحي. وخص التقرير كل واحد من هؤلاء بعدّة فقرات حول دوافعه وأهدافه من وراء المشاركة في هذا المشروع ومساندته.

أما بالنسبة للملك إدريس، فقد أشار التقرير إلى أن دوافعه من وراء طرح هذا المشروع لا تبدو واضحة بشكل كامل، فهو كما يبدو يعتقد بصدق وبقوة أن من حق الشعب الليبي أن ينتخب الشخص الذي يخلفه. وأكد التقرير أن الملك لا يحس بأي التزام خاص إزاء ابن أخيه ولي العهد. وفضلاً عن ذلك فإن الملك لا يعتقد أن ولي العهد يمتلك المؤهلات المطلوبة في من يحكم البلاد، وهو في نظره لم يعط الانطباع بأنه يمتلك حتى القليل من الدهاء والمعرفة بشخصيات البلاد التي يعتبرها الملك ضرورية لمن يتولى الحكم.

ويتكهن التقرير بأن قرار الملك في هذا الاتجاه كان ناجماً عن إحساسه بأنه أخذ يتقدم في السن، وأن عليه أن يتصرف الآن وهو ما يزال يتمتع بقدر من الصحة ليقود عملية التحول. كما يضيف التقرير أن الملك وصل إلى قناعة بأن جميع أفراد الأسرة السنوسية غير موثوق بهم، وغير مرغوبين من أحد، وأنه يعتقد بأن البلاد سوف تتعرض لصراع حاد في حالة اختيار أحدهم ملكاً بعده. ويأخذ التقرير على الملك أنه، بإقدامه على هذه الخطوة، يتجاهل حقيقة على درجة كبيرة من الأهمية، تتمثل في أنه، باستثناء الملكية، فإن الروابط الأخرى التي تشد الدولة بعضها ببعض قليلة وضعيفة جداً.

أما فيما يتعلق بالملكة فاطمة، التي يزعم التقرير أنها لعبت دوراً هاماً في هذه المحاولة

الثانية لإعلان النظام الجمهوري،[٨٨] فيقول عن دوافعها بأنها لم تُخفِ لعدّة سنوات كراهيتها لولي العهد، وأنهــا أخبرت مؤخراً عدداً من المقربين إليها أنهــا مصممة على ألا ترى ولي العهد يتولــى الحكم بعد الملك. ويضيف التقرير أنها في الواقع لا ترغب بأن ترى أحداً من العائلة السنوسية يتولى حكم البلاد.

ثم يعزو التقرير مشاركة كل من رئيس الديوان الملكي محمود المنتصر ورئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم والعقيد الشلحي إلى عاملين أساسيين، يتمثل أولهما في صراعهم من أجل البقاء، فهم يعلمــون جميعاً بأن ولي العهد يكنّ لهم أشــدّ العداء، بل إنه توعدهم بالسجن في حالة اعتلائه للعرش. أما العامل الثاني فهو الطموح السياسي الذي يسيطر على كل منهم بأن يبقى كقوة سياسية في ليبيا ما بعد مرحلة الملك إدريس.

كما يســجل التقرير جملة من الملاحظات بشــأن الوقائع والأحــداث المتعلقة بهذه المحاولــة الثانيــة من قبل الملــك إدريس لإعلان النظــام الجمهوري في ليبيــا. من هذه الملاحظات:

١. أن الغالبية الساحقة من الشعب الليبي ظلت غائبة عن هذه الأحداث.
٢. ظلت وسائل الإعلام خالية من أية إشارة إلى هذه التطورات إلا بعد أن وصلت إلى النهاية التي بلغتها.
٣. لم يعبر الشارع الليبي عن أي تأييد ذي بال، سواء للنظام الجمهوري أو ضده.
٤. لم يظهر أي دور للجيش الليبي بشأن هذه الأحداث، رغم أن عدداً من ضباط الجيش في طرابلس كانوا على علم بما يجري.
٥. لم تظهر الطبقتان الوسطى والفقيرة في المجتمع الليبي أي حماس أو تأييد لفكرة إعلان الجمهورية.
٦. فيما عدا رجال القبائل في برقة، لم تظهر القوى المحسوبة عادةً على الملكية (كبار رجال الأعمال، وقوات الأمن) أي حماس يُذكر في تأييد النظام الملكي أو في معارضة فكرة إعلان الجمهورية.

وبعد أن يســتعرض التقرير الأميركي النتائج التي يتصور أن هذه الأزمة الدســتورية قد أسفرت عنها بالنســبة لموقف ووضع كل طرف من الأطراف المشاركة فيها، يتناول تأثيرها على الوضع السياســي العام في البلاد، مشــيراً إلى أن هذه الأزمة قد أبرزت الطبيعة الهشة للاســتقرار السياسي في البلاد على المدى القصير والبعيد على السواء. كما ينّبه إلى أن هذه

---

٨٨ في تقرير أعدّه القائم بأعمال السفارة البريطانية في ليبيا المستر ويكفيلد P. G. A. Wakefield عن الزيارة التي قام بها البروفيسور البريطاني نورمان أندرســون إلى ليبيا خلال النصف الأول من شــهر إبريل ١٩٦٧ وقابل خلالها الملك إدريس، الذي كانت تربطه به علاقة حميمة، وردت إشــارة إلى أن الملك إدريس أبلغه بأن الملكة فاطمة هي صاحبة فكرة إعلان النظام الجمهوري في ليبيا منذ البداية. التقرير مؤرخ في ١٣/ ٤/ ١٩٦٧ بالملف FCO 39/124.

الأزمة قد دفعت إلى السطح، كما فاقمت من درجة التوترات القائمة في المجتمع الليبي وفي الحياة السياسية الليبية، كما أنها زعزعت على المدى القصير الاستقرار السياسي في البلاد بسبب ما أحدثته من شرخ في العلاقة بين النخبة الحاكمة وما أدّت إليه من زيادة درجة الشك وانعدام الثقة في الدوافع والمصالح فيما بينهم.

وفي خلاصة نهائية طويلة حول هذه الأزمة ونتائجها يورد السفير نيوسوم في تقريره:

"الأزمة الدستورية الحالية لم تحل شيئاً، وكل اللاعبين الرئيسيين فيها ما زالوا على مسرح الأحداث، وما زالوا يضمرون النوايا والمرامي والأهداف نفسها. ومن ثم فمن شبه المؤكد أن موضوع إعلان الجمهورية سوف يثار مجدداً، ومن شبه المحتم أن الملك ما يزال مصراً على تعديل قراره الحالي بشأن من يخلفه."

"وعلى الطرف الأخر فإن القوى المعارضة للنظام الجمهوري ما تزال كما هي. فرجال القبائل ما زالوا متمسكين ببقاء الملك إدريس ملكاً على ليبيا، كما أنهم سيعملون، بالتعاون مع قوة دفاع برقة، على بقائه في العرش. والبرقاويون، كما هي عادتهم، يخشون من قيام نظام جمهوري لأنهم، من الناحية العددية، يشكلون أقلية في مواجهة الطرابلسيين والفزانيين."

"ومن المؤكد؛ فإن هناك عدداً كبيراً من الطرابلسيين بعيدي النظر Thoughtful الذين يحملون قناعة بضرورة بقاء الملكية إذا أريد لليبيا أن تستمر دولة واحدة. وفضلاً عن ذلك، فهناك عدد من السياسيين الطرابلسيين الموجودين حالياً خارج السلطة، حريصون على استمرار الملكية، ويعارضون استبدال ولي العهد. كما أن هناك رجال الأعمال الذين يعارضون أي تغيير فجائي متهور نحو نظام حكم لم يسبق تجريبه."

ثم يضيف:

"لقد أظهرت هذه الأزمة الدستورية أن الملك إدريس هو المصدر الرئيس للقوة السياسية في ليبيا، وتظل رغباته تسيطر على المشهد السياسي في البلاد... وفيما عداه فلا توجد شخصيات ليبية أخرى تمتلك النظرة إلى المشاكل والقضايا في إطارها الليبي الشامل، كما لا توجد شخصيات أخرى ينظر إليها من قبل عموم الليبيين على أنهم يمثلون قادة للبلاد."

"لقد أظهرت هذه الأزمة مدى انعدام المقدرة لدى الليبيين لإحداث التحول المطلوب في نظام الدولة، والذي بات الزمن يفرضه بإلحاح بسبب تقدم عمر الملك. لقد فشلت ليبيا في إعداد الرجال وتطوير المؤسسات المطلوبة لتسيير حكومة ديمقراطية نيابية بنجاح..."[٨٩]

"وقد كشفت الأزمة الدستورية الحالية مدى عمق وحدّة الحزازات والمشاحنات الشخصية

٨٩ لقد تعمدنا الإسهاب في إيراد هذه المقتطفات حتى يدرك القارئ الطريقة التي كان يفكر بها هذا السفير والتي يقيّم بها الأوضاع في ليبيا. ولا يخفى على القارئ أن السفير نيوسوم هنا وفي معظم تقاريره عن ليبيا يتكلم كما لو أن المنطقة العربية كلها يومذاك تعج بالحكومات الديمقراطية النيابية الناجحة، وبالتالي فليبيا هي الاستثناء الوحيد منها. وفي اعتقادنا أن السفير نيوسوم كان يهدف من وراء الكتابة عن النظام الملكي بهذه الطريقة السلبية تهيئة أذهان صنّاع القرار السياسي في الإدارة الأمريكية للتخلي عن النظام الملكي وتبني "البديل العسكري" الذي جرى التوصية به من قبل "لجنة دريبر ١٩٥٩". انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**".

والجهوية التي تمزق الشعب الليبي. وعلى سبيل المثال فكافة المشاركين في أحداث هذه الأزمة كانوا يتحركون إما بدوافع أو بأهواء وتحيّزات شخصية. ويبدو واضحاً أنهم تجاهلوا تماماً مخاطر عدم الاستقرار السياسي في البلاد التي يمكن أن تترتب على ما يقومون به."

"إن درجة القوة التي عليها العناصر "**الانفصالية**" و"**الجهوية**" من جانب، والسعي النشط المحموم وراء تحقيق المصالح الأنانية من قبل الشخصيات والشلل السياسية والتجمعات القبائلية من جانب آخر، كانت واضحة بكل جلاء. كما كان واضحاً أن خدمة وحماية **المصالح الفردية أو القبلية** كان أهم بكثير لدى هؤلاء من مصير ومستقبل ليبيا السياسي."

ثم يضيف نيوسوم في تقريره:

"وبإيجاز، فهناك القليل جداً من عوامل الربط التي تشد أجزاء ليبيا بعضها إلى بعض. ويرجع الفضل إلى الملك إدريس في تزويد البلاد بنظام الحكم، كما كان عامل الربط للكيان السياسي والاجتماعي في ليبيا، وإن غياب الملك سوف يجعل النسيج السياسي لليبيا غير مهيأ لتحمّل الضغوط البالغة الشدة التي سيتعرض لها."

ثم ينبّه التقرير، بما يشبه الفزع، إلى حقيقة اعتبرها في غاية الخطورة والأهمية من وجهة نظر السفارة الأمريكية، وقد تمثلت هذه الحقيقة التي برزت من وراء أحداث هذه الأزمة في:

"كيف أن الملك ومجموعة قليلة من المستشارين حوله، استطاعوا أن يذهبوا بعيداً وأن يقطعوا شوطاً كبيراً في التخطيط لمشروع تحول سياسي ضخم دون أن يعرف به غيرهم."

ويؤسس السفير في تقريره على هذه الحقيقة استنتاجاً خطيراً صاغه في العبارة التالية:

"إن الملك ومستشاريه المقربين قد ينجحون في إحدى المرات القادمة في الوصول بمشروعهم إلى درجة التنفيذ دون أن يدري بذلك أحد من خارج هذه الدائرة. وهذه الدائرة الضيقة نفسها التي مكنت الملك من اتخاذ قرارات غير محسوسة (غير ملحوظة)[٩٠] يمكنها أن تجعل الأمور صعبة إن لم تكن مستحيلة أمام أي طرف آخر من خارجها."

---

٩٠ يقصد بذلك بعيداً عن أعين المراقبين من رجال السفارة الأمريكية وغيرهم. ولا شك في أن السفير بهذه العبارات ينبه واشنطن إلى أن الملك قد يُقدم، بتأثير هذه الدائرة الضيقة أو بعض عناصرها، على اتخاذ قرارات خطيرة يضع بموجبها الجميع، بمن فيهم أمريكا، أمام أمر واقع جديد ولا يخفى أن من بين عناصر هذه الدائرة وأخطرهم، في نظر السفارة الأمريكية، العقيد عبد العزيز الشلحي.

استئناف المفاوضات بشأن القواعد

كان من بين الملفات التي ورثتها حكومة حسين مازق عن حكومة محمود المنتصر ملف المفاوضات مع الحكومتين البريطانية والأمريكية بشأن إلغاء المعاهدات معهما وإجلاء قواتهما العسكرية عن ليبيا، ولا سيما أن حسين مازق هو الذي قاد بنفسه هذه المفاوضات منذ عام ١٩٦٤ عندما كان وزيراً للخارجية.

المفاوضات مع بريطانيا

أمّا فيما يتعلق ببريطانيا، فقد بدت – بسبب أوضاعها الاقتصادية الصعبة، وانحسار دورها العالمي وبالتالي التزاماتها العسكرية، وبما أن عينها أصبحت متركزة على الأهمية الاقتصادية بدلاً من الأهمية الاستراتيجية لليبيا – أسرع استجابة وأكثر تساهلاً مع مطلب الحكومة الليبية.

فقد بدأت المفاوضات بين الجانبين ـ كما سلفت الإشارة[٩١] ـ بمدينة البيضاء في العشرين من إبريل ١٩٦٤، ولم يحلّ شهر أغسطس من العام ذاته حتى أعلنت الحكومة البريطانية عن موافقتها على مبدأ الجلاء وإخلاء قواعدها العسكرية في ليبيا على ثلاث مراحل، الأولى من إقليم طرابلس، والثانية من برقة، وتترك المرحلة الثالثة للتناول بشكل تفصيلي فيما بعد.

وقد تمكنت حكومة حسين مازق، التي استأنفت المفاوضات مع الحكومة البريطانية، من أن تتوصل معها إلى اتفاق عبّرت عنه المذكرة التي قدّمتها الأخيرة بتاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٦٥ ووافقت بموجبها على إجلاء قواتها من طرابلس في موعد أقصاه ٣١ مارس ١٩٦٦، ومن منطقة بنغازي مع نهاية مارس ١٩٦٧.[٩٢]

المفاوضات مع أمريكا

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد رأينا كيف أنها – بسبب استمرار حاجتها إلى قاعدة ويلس بطرابلس كجزء مهم من استراتيجيتها العسكرية والتزاماتها تجاه دول الناتو – لم تتجاوز التعبير عن قبولها لمبدأ الانسحاب من تلك القاعدة والجلاء عنها.

٩١ انظر فصل "حكومة المنتصر الثانية".

٩٢ بالفعل فإن وحدات الجيش البريطاني أتمت الجلاء عن "معسكر قرجي" في طرابلس يوم ١٥/ ١٢/ ١٩٦٥، وفي ٦/ ٢/ ١٩٦٦ سلمت القوات البريطانية المستشفى العسكري و"معسكر مياني" بطرابلس لتكمل جلاءها عن مطار طرابلس يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٦٦ ولتغادر آخر وحدات عسكرية بريطانية منطقة طرابلس يوم ١٥/ ١/ ١٩٦٧.

وفـي تعميـم مـن وزارة الخارجية الأمريكيـة إلى عدد مـن سـفاراتها[٩٣] مؤرخ في ١٢/ ٣/ ١٩٦٥ أشـارت إلى الأهمية التي تشكلها ليبيا للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأخص فيما يتعلق باسـتثماراتها الضخمة في صناعة النفط الليبي (بليون دولار أمريكي)، وبقاعـدة ويلس الجوية التي كلفـت الحكومة الأمريكية نحـو (٨٠) مليون دولار، وتعتبر علـى درجة عالية من الأهمية للمحافظة على الجاهزيـة القتالية للقوات الأمريكية المرابطة فـي أوروبا، إذ يبلغ عدد مرات الإقلاع والهبوط التـي تقوم بها الطائرات الأمريكية من هذه القاعدة وإليها نحو (١٠,٠٠٠) مرة شهرياً.

وبعد أن أشـار التعميم بإيجاز إلى تطور المفاوضات بيـن الحكومة الليبية والحكومة الأمريكية حول قاعدة ويلس خلال عام ١٩٦٤ أوضح أن الحكومة الأمريكية على استعداد لاستئناف المفاوضات خلال عام ١٩٦٥، كما أشار إلى أن "موضوع القاعدة يبدو ساكناً في الوقت الحالي".

واصلت الحكومة الأمريكية موقفها المماطل المسـوّف مع مجيء حسـين مازق إلى رئاسة الوزارة. وعلى سبيل المثال، فقد ورد في برقية سرية بعث بها وزير الخارجية الأمريكي إلى السفير الأمريكي في ليبيا مؤرخة في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٥ ما ترجمته:

> "نوافق على اقتراحك بالقيـام بزيارة مجاملة لرئيس الوزراء (الجديـد) مازق. ومع ذلك فلا ننصحـك بأن تعبّر له عن رغبتك في زيارته من أجل بحث أية موضوعات ذات أهمية، وذلك خشـية أن يؤدي ذلك إلى أن يقوم مازق من جانبه بإثارة موضوع القاعدة قبل أن نكون نحن من جانبنا قد فرغنا من تقدير المناخ السياسي الذي يتحرك فيه بشكل وافر، وبخاصة فيما يتعلق بصلته بالملك."[٩٤]

وعلى امتداد عام ١٩٦٥ نجح الجانب الأمريكي في تأجيل استئناف المفاوضات حول ويلس مع الحكومة الليبية، كما يتضح من الفقرات التالية التي وردت في نهاية تقرير بعث به السـفير الأمريكي ديفيد نيوسوم بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٦٦[٩٥] ضمّنه تسجيلاً لما ورد خلال لقاء بينه وبين رئيس الوزراء حسين مازق تم يوم ١٤/ ٣/ ١٩٦٦:

> "شرح لي رئيـس الوزراء أن اثنين من أعضاء مجلس النواب قدّما اسـتجواباً للحكومة حول التقدم الذي أحرزته المفاوضات مع الأمريكان والبريطانيين بشـأن قواعدهما العسـكرية في ليبيا، وأضاف مازق أنه سوف يطلب مدّة ثلاثة أسابيع قبل الرد على الاستجواب."[٩٦]

---

٩٣ جميع سـفاراتها في الدول العربية، فضلاً عن سـفاراتها في لندن وباريس وموسـكو وروما ومدريد واليونان وأثاوا. يحمل التعميم الرقم الإشاري CA-12035 الملف POL. 1-2 Libya-US .

٩٤ البرقية تحمل الرقم الإشاري (492) . الملف المركزي POL. 15-1 Libya.

٩٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-423. الملف POL. 2- Libya.

٩٦ في اعتقادنا أن إشـارة رئيس الوزراء حسـين مازق لموضوع "الاستجواب" هو من قبيل ممارسـة الضغط على السفير الأمريكي وإشعاره بضرورة إحراز تقدّم في المفاوضات.

"وعند هذه النقطة أشـار السـفير إلى أن المحادثات في واقع الأمر مستمرة دون انقطاع، وأنه على سبيل المثال سوف يقابل خلال الساعة التالية وكيل وزارة الخارجية الليبية حسين الغناي (رئيس الوفد الليبي في المفاوضات مـع الولايات المتحدة الأمريكية حول القاعدة) ليتم معه مناقشـة الإجراءات بشـأن مسـاحة جديدة من القاعدة جرى التخلي عنها من قبل القوات الأمريكية."

وأضاف التقرير:

"وقبل أن يغادر السـفير هذا اللقاء عبر لرئيس الوزراء عن اسـتعداده الدائم لأن يبحث معه الأبعاد والجوانب العامة المتعلقة بالقاعدة، كما عبّر له عن تفهمه للإشكال المترتب على معالجة الموضوع بسلسـلة من التأجيلات. وأضاف أنه قد يكون في إطار المصلحة المشـتركة للبلدين ـ معالجة موضوع القاعدة ـ على أسس أكثر صلابة."

وختم السفير تقريره قائلاً:

"إن رئيس الوزراء لم يُبد أي تعليق حول الفكرة."

وقد ورد في تقرير سـري مؤرخ في ١/ ٢/ ١٩٦٧ أعدّه السفير نيوسوم، ويتناول تقييم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا عن عام ١٩٦٦ ما يلي:[٩٧]

"خلال شـهر أكتوبر (١٩٦٦) أبلـغ وزير الخارجية الليبي (أحمد البشـتي)، نيابة عن رئيس الوزراء، السفير الأمريكي قرار الحكومة الليبية الرسـمي، في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة، والأوضاع العالمية، بعدم الضغط عـلى الحكومة الأمريكية للجلاء عن قاعدة ويلس الجوية، وأنه من المرجح ألا يجري الإعلان عن هذا القرار."

وأضاف التقرير:

"ويعتبر إبلاغ السـفارة الأمريكية بقرار الحكومة الليبية في حد ذاته مؤشراً مهماً على رغبة تلك الحكومـة في أن تضع جانباً كل ما يتعلق بدعوتها السـابقة في عـام ١٩٦٤ إلى إنهاء المعاهدة وجلاء القوات الأمريكية عن قاعدة ويلس."

٩٧ يقع التقرير في (١٢ صفحة) ويحمل الرقم الإشاري (A-331). الملف المركزي POL. (1) Libya-US.

علاقات متوترة مع مصر

مرّ بنا كيف أن أجهزة الإعلام المصرية واصلت التحرش بحكومة حسين مازق وتوجيه حملاتهـا للنيل منها. فانتقدت موقفها المعارض للدعـوة التي وجهتها مصر للدول العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية، إذ اكتفت الحكومة الليبية بسحب سفيرها من بون. كما اتهم الإعلام المصري حكومة حسين مازق بتزوير انتخابات مايو ١٩٦٥، وفضلاً عن ذلك، فقد ردّد هذا الإعلام أن عمليات التفجير التي شـهدتها بعض حقول النفط الليبي والمنشآت النفطية منذ شـهر مايو ١٩٦٥ هي من فعل "عناصر وطنية ثورية" احتجاجاً على سياسة الحكومة الليبية غير الوحدوية.

وتواصلت حملات الإعلام المصري على امتداد عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦، كما تجددت انتقاداته لموقف الحكومة إزاء القواعد الأجنبية في ليبيا. غير أن حكومة حسـين مازق من جانبها كانت أقل إحجاماً من سـابقاتها في التصدي لتحرشـات الحكومة المصرية، سواء على الصعيد الإعلامي، أم على مسـتوى المواقف السياسية (الموقف من الدعوة إلى قطع العلاقات مع ألمانيا الغربية على سـبيل المثال). وتكشـف وثيقة سـرية مرسلة من قسم رعاية المصالح البريطانية بالسـفارة الكندية بالقاهرة إلى الخارجية البريطانية أن المستشار السياسي بالسفارة الليبية بالقاهرة أبلغ أحد الدبلوماسيين البريطانيين (W. H. G. Fletcher) أن ليبيا والسعودية والمغرب عارضت اقتراحاً مصرياً يدعو إلى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بما يجعل قراراتها سـارية المفعول بموافقة ثلثي أعضـاء الدول الأعضاء بدلاً من إجماعهم.[٩٨]

وقد أشارت التقارير السرية المتبادلة بين السفارة البريطانية في ليبيا والخارجية البريطانية خلال الفترة ما بين إبريل ويوليو ١٩٦٦ إلى أن السـلطات الليبية (وزارة الداخلية) رصدت تحركات عسـكرية مصرية ثقيلة على الحدود المصرية الليبية خلال تلك الفترة، غير أن هذه التقارير استبعدت وجود أي خطر حقيقي وراء تلك التحركات.[٩٩]

وفي ٦/ ٥/ ١٩٦٦، ومن قبيل إيقاع إسـرائيل والأجهزة التي تـدور في فلكها للفتنة بين الدول العربية، نشـرت مجلة *Jewish Observer And Middle East Review* اللندنية في

---

٩٨ التقرير السري المؤرخ في ٢٨/ ٢/ ١٩٦٦ ذو الرقم VG 1031/113. الملف FO 190/371194.

٩٩ التقريـر السري المؤرخ في ١٩/ ٤/ ١٩٦٦ ذو الرقـم VT 1091/1 والتقرير المؤرخ في ٢١/ ٤/ ١٩٦٦ ذو الرقم VT 1091/2 والتقرير المؤرخ في ١٩/ ٧/ ١٩٦٦ ذو الرقم VT 1091/3. الملف FO 371/190481.

عددها الصادر في ذاك اليوم خبراً زعمت فيه أن الحكومة الليبية أحبطت يوم ١٨/ ٤/ ١٩٦٦ خطـة لإحدى المجموعات لتنفيذ عمليات تفجير في آبار البترول بحقل "الســرير" القريبة مـن الحدود المصرية، وأن المجموعة المقبوض عليها تتكون من سـبعة رجال وامرأتين، وجميعهم يحملون جوازات سـفر مصرية. كما واصلت الصحيفـة اليهودية مزاعمها بأن أحـد المقبوض عليهم وهو جزائـري (؟) اعترف بأن العمليـة التخريبية المجهضة كانت الخطـوة الأولى في خطة تهدف في النهاية إلى الإطاحـة بالنظام الملكي في ليبيا، وتحمل هذه الخطة الاسـم الرمزي "برقة". وقد زعم التقرير الإخباري المذكور أن الحكومة الليبية قامت في أعقاب اكتشاف تلك المحاولة بإلقاء القبض مساء يوم ٢٠/ ٤/ ١٩٦٦ على نحو (٢٤٥) ضابطاً من الجيش والشرطة وقوات الأمن، وأن الملك أمر بتخفيض رتب عشرة من كبار ضباط الأمن، وبإحالـة (٢٢) آخرين إلى التقاعد، وبوضع (٥٠) آخرين تحت الإقامة الجبرية.

وقد أجمعت الرسائل السـرية المتبادلة بين مسؤولي المخابرات في السفارة البريطانية في ليبيا وفي الخارجية البريطانية[١٠٠] على أن التقرير الإخباري الذي نشرته الصحيفة اليهودية المذكورة هو هراء ومحض افتراء، وأنه من تلفيقات المخابرات الإسرائيلية المعتادة من أجل خدمة أغراضها، وأن التقرير المذكور مؤسس على معلومتين صحيحتين منشورتين، الأولى خاصـة بالانفجارات التي وقعت فعلاً في مايو ١٩٦٥، أما الثانية فهي ما نشـر في وسـائل الإعلام الليبية بشأن صدور مرسـوم ملكي بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٦٦ بإحالة (٣٢) ضابطاً من قوات الأمن على المعاش في إطار سياسـة الحكومة للتخلص من العناصر غير الكفؤة من العمل بأجهزة الدولة بصفة عامة.

مـن جهة أخـرى، أصدرت صحيفـة "**الأهـرام**" القاهرية فـي عددها الصـادر يوم ٢١/ ٦/ ١٩٦٦ "ملحقـاً" خاصـاً بليبيا خصصتـه بالكامل لإنجازات المملكـة الليبية في مجـالات التنمية المختلفة ولمظاهر الحياة فيها، كما صدّرته في صفحتها الأولى بكلمة من السفير الليبي بالقاهرة، وجرى توزيع الملحق مجاناً في ليبيا، مما يعطي الانطباع بأن صدوره تم بمعرفة الحكومة الليبية.[١٠١]

---

١٠٠ انظر الرسالة السرية المرسلة من المستر دودز بالخارجية البريطانية إلى المستر لوكاس بالسفارة البريطانية في ليبيا المؤرخة في ١٢/ ٥/ ١٩٦٦ ذات الرقـم VT 1652/1 الملف FO 371/190517، والرسـالة المرسـلة مـن لوكاس إلى دودز بتاريـخ ١٠/ ٦/ ١٩٦٦ ذات الرقم (10358) الموجودة في الملف نفسه.

١٠١ من غير المسـتبعد أن يكون وراء هذه الخطوة ما سـاد أجواء العلاقة بين الرئيس عبد الناصر والملك إدريس من دفء بعد استجابة الأخير على الفور لطلب الأول بتقديم عون مالي لمصر قدره (٢٠) مليون دولار على دفعتين. وقد قامت حكومة حسـين مازق بتغطية هذا المبلغ باسـتصدار مرسـوم ملكي في ١٨/ ١٠/ ١٩٦٥ بإضافة اعتمادات جديدة للميزانية العامة للسـنة المالية ٦٥/ ١٩٦٦ تحت اسم "القيادة العربية الموحدة". وقد أشـار إلى قصة هذا المبلغ محمد حسـنين هيكل في كتابه "**الطريق إلى رمضان**"، ص ٦٨، ٦٩من الطبعة العربية، كما أشارت إليه صحيفة "**روز اليوسف**" المصرية في عددها الصادر يوم ٢/ ٩/ ١٩٧٦.

وفـــي يوم ٤/ ٧/ ١٩٦٦ بعـث القائم بالأعمال بالســفارة البريطانية في ليبيا المســتر ويكفيلد برقية ســرية ومســتعجلة إلى الخارجية البريطانية يســتوضح فيهــا عن خلفية هذا الملحق الخاص، ومــا إذا كان توزيعه قد جرى في مصر أيضاً. كما أوضحت البرقية أن هذا الملحق اســتقبل في ليبيا باستغراب ودهشـــة، كما علقت بأن صدوره يمثل تحوّلاً مهماً في سياسة الصحيفة تجاه ليبيا.[١٠٢]

وخلال يومين تلقت الخارجية البريطانية من مكتب رعاية المصالح البريطانية بالقاهرة برقية ســـرية،[١٠٣] وقد أفاد مرســـلها بأن ملحق عدد **"الأهرام"** الخاص بليبيا هو إعلان مدفوع الثمن وليس له أية أهمية سياسية. وأنه يفترض من الناحية النظرية أن يجري توزيع العدد في مصر إلا أن ذلك لم يتم في الواقع.

وفي ٨/ ٧/ ١٩٦٦ أرســل المستر فليتشر W. H. G. Fletcher من قسم رعاية المصالح البريطانية بالســفارة الكندية بالقاهرة إلى المســتر آلن مونرو Aallan. G. Munro بالســفارة البريطانية في بنغازي رسالة سرية[١٠٤] ألقى فيها المزيد من الضوء على موضوع "ملحق صحيفة **الأهرام**" وأكد خلوّه على الإطلاق من أية دلالة سياســية، وأنه من قبيل الإعلانات المدفوعة الثمن، وأن الســفير الليبي دفع للصحيفة مقابل ذلك الملحق (٧,٠٠٠) جنيه مصري. كما أكد مرسل الرسالة بأن أكشاك بيع الصحف في مصر لم تقم بتوزيع الملحق الخاص مع عدد الأهرام لمشــتري الصحيفة خلال ذلك اليوم، وأن أصحاب الأكشاك احتفظوا بهذا الملحق الخاص لبيعه لأصحاب المتاجر لاستخدامه في لف مبيعاتهم.

وأعاد المستر فليتشر في رسالته من القاهرة تأكيد عدم وجود أية أهمّية سياسية لإصدار هذا الملحق بالنســبة للعلاقة بين ليبيا ومصر.[١٠٥] وزيــادة في الطمأنة، فقد أضاف بأنه يمكن القول بأن العلاقة بين البلدين شهدت تدهوراً خلال الأسابيع الأخيرة، مشيراً إلى أن المستشار السياسي بالســفارة الليبية بالقاهرة أبلغه وزميلاً آخر له (يدعي روبرت تيش Robert Tesh) أن الوفد الليبي لدى اجتماعات جامعة الــدول العربية عارض الاقتراحات التي تقدّمت بها مصر بشأن الخلاف الذي كان قائما بين الملك حسين وأحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبشــأن العلاقات مع ألمانيا الغربية وألمانيا الشــرقية، كما طالب الوفد الليبي بإحالة الموضوعين إلى القمة العربية المنتظرة في الجزائر خلال شهر سبتمبر (١٩٦٦)، وأن

---

١٠٢ البرقية السرية رقم (159) بالملف FO371/190194.

١٠٣ مؤرخة في ٧/ ٧/ ١٩٦٦ تحمل الرقم (416)، الملف السابق نفسه.

١٠٤ الرسالة بالملف السابق نفسه.

١٠٥ لا يجد المطالع للوثائق السرية البريطانية والأمريكية صعوبة في اكتشــاف أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية كانتا حريصتين على الدوام على إبقاء الدول العربية، ليس ضعيفة فقط، ولكن مفككة أيضاً، وعلى إبقاء العلاقة بينها متوترة، بل متدهورة ما لم تتطلب مصلحتهما غير ذلك، ولوقت محدود وبطريقة موجّهة. وسرعان ما يبدي دبلوماســيو هاتــين الدولتين انزعاجهم لمظاهر أي تقارب بين بلدين عربيين أو قيام تقارب بينهما دون علم أجهزة هاتين الدولتين المسبق وموافقتهما.

الصحافة المصرية ربطت بين مواقف كل من المملكة الليبية والمملكة السعودية والمملكة الأردنية والمملكة المغربية في معارضتها للسيد الشقيري (المحسوب على مصر). وقد ختم فليتشـــر.. بقوله "إن هذا يعتبر تطوراً مهماً جداً فـــي مواقف الحكومة الليبية التي درجت في الماضي على النأي بنفسها عن الانحياز لأي طرف في الخلافات العربية..."



وقائع أخرى خلال عام ١٩٦٦

واجهت حكومة حسين مازق منذ مرحلة مبكرة أحداثاً جساماً وتحديات متواصلة كان من أهمها:

- ترديد الاتهامات بتدخل الحكومة في انتخابات مايو ١٩٦٥ وتزوير نتائجها.
- تململ الوسط الطلابي الجامعي وإضراب عمال ميناء بنغازي.
- التفجيرات التي وقعت في مبان تابعة للسفارات الأمريكية والبريطانية والألمانية الغربية في مدينة بنغازي.
- تواصل حملات الإعلام المصري ضد الحكومة دون توقف.
- تلكؤ أمريكا في استئناف المفاوضات مع الحكومة حول مستقبل قاعدة الملاحة (ويلس) بطرابلس.
- تلاعب شركات البترول بأسعار بيع النفط الخام الليبي، وتباطؤ هذه الشركات في قبول التعديل الذي أدخلته الحكومة على قانون البترول في ٢٠/ ١١/ ١٩٦٥.

ومع ذلك فلم تحل هذه الأحداث والتحديات دون تحرك وزارة حسين مازق بهمة ونشاط خلال عام ١٩٦٥ على مختلف الأصعدة الداخلية (في مجالات تنظيم الإدارة، وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعديل قانون البترول، وضمان زيادة عائداتها من مبيعات النفط الخام الليبي ...) وكذلك على صعيد علاقاتها الخارجية العربية والإفريقية ومع بقية دول العالم.

وكما مر بنا، فقد حمل عام ١٩٦٦ بدوره المزيد من الأحداث والتحديات، كان من أبرزها:

- الأزمة الدستورية التي ارتبطت بسعي الملك إدريس إلى إعلان النظام الجمهوري في البلاد. وإذا كانت هذه الأزمة قد انتهت مع أواخر شهر فبراير ١٩٦٦ بتراجع الملك عن فكرته، فقد ظلت تداعياتها واحتمالات تكررها تلاحق النظام بصفة عامة، والحكومة بصفة خاصة.
- تردد الاتهامات بالرشوة والفساد المالي التي صاحبت قيام الحكومة في شهر فبراير ١٩٦٦ بمنح (٤١) امتيازاً نفطياً جديداً لتسع عشرة شركة أوروبية وأمريكية معظمها شركات صغيرة ومستقلة.

ومع ذلك فإن هذه الأحداث والتحديات لم تحل دون تحرك حكومة حسين مازق بكل فاعليــة من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الوقائع والتطورات التالية التي شهدتها ليبيا خلال عام ١٩٦٦.

١- على الصعيد الداخلي

- أعلن في ١٥/ ٣/ ١٩٦٦ عن تأسـيس مجلس استشــاري للملك يتألف من رئيسي مجلسي النواب والشيوخ ورئيس الجامعة الإسلامية ومفتي ليبيا.
- وافــق مجلس الوزراء في ١٥/ ٣/ ١٩٦٦على منح قروض متوســطة وطويلة الأجل للمزارعــين. وفي ١١/ ٧/ ١٩٦٦ صدر مرســوم ملكي يقضي بإلغــاء الفوائد على القــروض الزراعية والصناعية الممنوحة للمواطنين من البنوك المملوكة للدولة. وفي ٢٥/ ٧/ ١٩٦٦ شرع البنك الزراعي الوطني في منح قروض للمزارعين دون فوائد، وقد بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحــة لهم حتى مطلع أكتوبر ١٩٦٦ (١,٦) مليون جنيه ليبي.[١٠٦]
- تــم في ٧/ ٤/ ١٩٦٦ تعيين عبد العزيز الوطاري (وزير البترول العراقي الأســبق) مديراً عاماً لمؤسسة التنمية الوطنية للصناعة.
- عثــرت الشرطة المكلفة بحراســة آبار البترول يوم ١/ ٥/ ١٩٦٦ على عبوة ناســفة بالقــرب من أحد آبار البــترول بمنطقة الامتياز البترولي رقــم (٦٥) التابعة لشركة بريتش بتروليوم بالقرب من الحدود المصرية.
- أعلــن وزير الاقتصاد الوطنــي أحمد صويدق ٢٢/ ٥/ ١٩٦٦عــن النتائج النهائية للإحصاء العام الذي أجرته حكومة المنتصر في يوليو ١٩٦٤.
- أعلن وزير الإعلام والثقافة خليفة التليسي في ١٣/ ٦/ ١٩٦٦ أن المرحلة الأولى من الإرسال التلفزيوني ســوف تتم في مطلع عام ١٩٦٨. وفي ١٧/ ٦/ ١٩٦٦ تعاقدت الحكومة مع شركة براون بوفيري الســويسرية لبناء محطتي إرسال إذاعي (قوة ٥٠٠ كيلو واط) يصل إرسالها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب أوروبا. وقد جرى في ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٨ افتتاح الاســتوديوهات الإذاعية الجديدة في كل من طرابلس وبنغازي.
- جرى الإعلان في ١/ ٧/ ١٩٦٦ عن نيّة الحكومة لتوســيع السلاح الملكي البحري الليبي. وقد أعلن في ١٤/ ١٠/ ١٩٦٦ عن إبرام عقد بمبلغ (٢) مليون جنيه لشراء ثلاثة قوارب حراسة مسلحة من شركة بريطانية.

---

١٠٦ انظر مبحث "قصة مراسيم إلغاء الفوائد على قروض المصارف الليبية" بهذا الفصل.

- شرع في ٢٦/ ٧/ ١٩٦٦ في تنفيذ برنامج واسع لمحو الأمية.
- تم في ٢٩/ ٧/ ١٩٦٦ منح مساعدات مالية كبيرة للشركة الليبية التونسية للصيد البحري في إطار جهود الحكومة لحل مشكلة نقص اللحوم في البلاد.
- صدر في ١/ ٨/ ١٩٦٦ العدد الأول من صحيفة "**الأولمبياد**" يرأس تحريرها محمد فريد سيالة. وقد بلغ عدد الصحف الأسبوعية واليومية التي تصدر في مدينة طرابلس وحدها تسع صحف.
- تم في ٨/ ٨/ ١٩٦٦ تأسيس "شركة صحاري للتأمين" قطاعاً خاصاً يملك المساهمون الليبيون ٥١٪ من رأسمالها. كما أعلن البنك التجاري البريطاني Robinson Frere عن عزمه على فتح فرع له في ليبيا مع مطلع عام ١٩٦٧.
- في ١٢/ ٨/ ١٩٦٦ افتتح ولي العهد المعسكر الكشفي العربي السابع في منطقة جودايم بطرابلس، وقد شارك فيه أكثر من (٣,٠٠٠) كشاف من معظم الدول العربية.
- في ١٣/ ٨/ ١٩٦٦ افتتحت الملكة فاطمة المعسكر الكشفي العربي الأول لمرشدات الكشافة العربيات في طرابلس، وقد شارك فيه نحو (٥٠٠) فتاة من مختلف البلدان العربية.
- تم في ٢٠/ ٨/ ١٩٦٦ استكمال تجهيز محطة إرصاد جوية حديثة بمطار إدريس الدولي بطرابلس.
- شرع البنك الزراعي الوطني في ٢٨/ ٨/ ١٩٦٦ في القيام بالتجارب لإنشاء بعض "التعاونيات الزراعية" تمهيداً لتعميم هذا الأسلوب من أجل زيادة الإنتاج الزراعي.
- أعلنت الحكومة في ١١/ ٩/ ١٩٦٦ عن تخفيض الرسوم الجمركية على كافة الواردات من المعدات الزراعية والصناعية بمعدل ٥٠٪.
- رفعت بلدية طرابلس في ٣/ ٩/ ١٩٦٦ مساهمتها في رأسمال "شركة غاز المدينة" من ١٠٪ إلى ٦٠٪.
- أرسلت الحكومة في ٨/ ١٠/ ١٩٦٦ نحو (١٠٠) رياضي ليبي للتدرب في الخارج تمهيداً لمشاركتهم في المسابقات الرياضية وفي إدارة الدورة الرياضية العربية التي ستعقد في ليبيا عام ١٩٦٩.
- افتتح ولي العهد في ٥/ ١٢/ ١٩٦٦ الدورة الثالثة لاجتماعات مجلس النواب في دورة انعقاده الجديدة.

- دخلت الحكومة في جملة من التعاقدات مع شركات من جنسيات شتى لتنفيذ العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من ذلك:
  - التعاقد مع شركة فرنسية لبناء محطة كهرباء بلدة "القبة" بمبلغ (٢) مليون جنيه.
  - التعاقد مع شركة إيطالية لبناء قرية بمنطقة "رأس أجدير" على الحدود الليبية التونسية، وبلغت قيمة العقد (٤ , ١) مليون جنيه.
  - التعاقد مع إحدى الشركات البولندية لإجراء تجارب على زراعة قصب السكر على مساحة تبلغ (٢٠٠) هكتار.
  - التعاقد على شراء (٦٠) حافلة نقل كبيرة من يوغسلافيا.
  - التعاقد مع شركة إيطالية لبناء شبكتي نقل التيار الكهربائي (الضغط العالي) وبلغت قيمة التعاقد (٨ , ٢) مليون جنيه.
  - الشروع في اتخاذ الإجراءات لبناء داري "أوبرا" في مدينتي طرابلس وبنغازي كلفة كل واحدة منهما مليون جنيه.

٢- في المجال النفطي

فضلاً عما سبقت الإشارة إليه من تطورات في المجال النفطي، فقد شهد هذا العام عدّة تطورات أخرى تتعلق بهذا القطاع، من ذلك:

- في ١٨/ ٣/ ١٩٦٦ أعلنت شركة أوكسيدنتال (إحدى الشركات الأمريكية المستقلة التي حصلت على امتيازات للتنقيب عن النفط خلال شهر فبراير ١٩٦٦) عن خطتها لبناء مصنع للأسمدة في ليبيا.[١٠٧]
- كلفت الحكومة في ١٥/ ٤/ ١٩٦٦ "مؤسسة أمور لتقنية الغاز الطبيعي" الأمريكية The Amour Institute of Gas Technology بدراسة مصادر الغاز الطبيعي في ليبيا وسبل استخدامه.
- شهد شهرا مايو ويونيو ١٩٦٦ اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات هائلة من قبل شركتي ستاندرد أويل وإسو ليبيا الأمريكيتين.
- قامت وزارة شؤون البترول في ١١/ ٥/ ١٩٦٦ بحثّ شركات البترول على عدم تسريح أي مستخدم ليبي قبل التشاور معها، كما قامت بتنبيهها في ١/ ٦/ ١٩٦٦ إلى أنها بصدد اتخاذ خطوات جديدة تكفل وصول حصة الليبيين في مختلف الوظائف والمراكز بهذه الشركات إلى ٧٥٪ من إجمالي عدد المستخدمين.

---

١٠٧ انظر المزيد حول دور هذه الشركة وصاحبها الأمريكي اليهودي أرماند هامر في "**انقلاب بقيادة مخبر**".

- في ٢١/ ٦/ ١٩٦٦ شـــكلت وزارة شـــؤون البترول لجنة ثلاثية عهدت إليها مهمة إعداد تصور ومشروع قانون ينظم نشاط "مؤسسة وطنية للبترول" يدخل في نشاطها القيام بأعمال التنقيب عن البترول وإنتاجه ونقله وتكريره وتسويقه.
- أوردت نشرة *Petroleum Review* اللندنية في عددها الصادر يوم ٧/ ٨/ ١٩٦٦. أن أوروبا هي السوق الطبيعية للنفط الليبي بسبب قرب ليبيا من القارة الأوروبية.
- تعاقدت شركة إسو في ٢٣/ ٩/ ١٩٦٦ مع شركة تايلور وودرو Taylor Woodrow البريطانيـــة على بناء ما وصف بأنه أكبر تجهيزات صناعية لتســـييل الغاز الطبيعي في منطقة مرسى البريقة.[١٠٨]
- شـــاركت ليبيا في اجتماعات المؤتمر الذي دعت إليه اللجنة البترولية التابعة للجامعة العربيـــة وانعقد بالجزائر منـــذ ٢١/ ١٠/ ١٩٦٦، وكان هـــدف المؤتمر التوصل إلى صياغة موحدة لقوانين البترول في الدول العربية.
- أعلن في ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٦ على لسان متحدّث باسم وزارة شؤون البترول أن الوزارة بصدد إنشاء "معهد لتقنية النفط".

٣- في مجال العلاقات الخارجية

- غادرت آخر وحدات عســـكرية بريطانية منطقة طرابلس يوم ١٥/ ١/ ١٩٦٦. وفي ٦/ ٢/ ١٩٦٦ ســـلمت القوات البريطانية المستشفى العســـكري ومعسكر "مياني" بطرابلس، ولتكمل جلاءها عن مطار طرابلس في ٣١/ ١٢/ ١٩٦٦.
- في ٢/ ٦/ ١٩٦٦ وصل المســـتر جوزيف بالمـــر Joseph Palmer[١٠٩] مســـاعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية إلى طرابلس في زيارة رسمية دامت يومين.
- أعلنت الحكومة في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٦ أنها سوف تشارك في أعمال المؤتمر الخاص بإنشاء سوق عربية مشتركة الذي سينعقد في القاهرة خلال شهر نوفمبر من العام ذاته.
- التقى وزيـــر الخارجية أحمد البشـــتي[١١٠] في واشـــنطن يـــوم ٤/ ١٠/ ١٩٦٦ بكبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية.

---

١٠٨ بلغت كلفة هذا المشروع الذي أنهي في أواخر عام ١٩٦٨ نحو (٣٥٠) مليون دولار أمريكي. كما شرعت شركة أوكســـيدنتال عام ١٩٦٨ في بناء مشروع مماثل في منطقة الزويتينة بالقرب من أجدابيا.

١٠٩ انظر ما ورد بشأن المستر بالمر في "**انقلاب بقيادة مخبر**".

١١٠ بقي الدكتور أحمد البشـــتي (طبيـــب) وزيراً للخارجية منذ التعديل الذي أدخله حســـين مازق على وزارتـــه في ٣/ ١٠/ ١٩٦٥ وخلال حكومتـــي ين عبد القادر البدري وعبـــد الحميد البكوش. ويتَّضح من مطالعـــة الوثائق الأمريكية أن البشـــتي كان وثيق الصلة برجال الخارجية الأمريكية، حتى بعد مغادرته هذا المنصب وتعيينه سفيراً لليبيا في تركيا.

- أعلنت الحكومة في ١٤/ ١٠/ ١٩٦٦ مع اثنتي عشرة دولة عربية أخرى تأييدها لسوريا في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.
- وصل إلى طرابلس يوم ٦/ ١٢/ ١٩٦٦ المدير الجديد لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية يوسف عبد الرحيم ليحل محل المدير السابق للمكتب رامز فكري. وكان يوسف عبد الرحيم مديراً لمكتب المنظمة في سوريا، ومديراً سابقاً للصندوق القومي الفلسطيني.
- أعلن وزير المالية سالم لطفي القاضي في ١٢/ ١٢/ ١٩٦٦ التزام ليبيا بتنفيذ قرارات المقاطعة مع إسرائيل.
- وفي مجال التعاون الإقليمي والدولي شهد هذا العام:
  - استقبال البلاد لوفود تجارية وصناعية من كل من اليونان وفنلندا وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا والصين الوطنية والهند والباكستان وأستراليا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، ووفود صداقة من غانا والصومال.
  - وصول وفد طبي في ٣١/ ١/ ١٩٦٦ من الصين الوطنية يتكون من (٤٥) طبيباً للمساهمة في برنامج الصحة المدرسية.
  - وصول بعثة تابعة للأمم المتحدة في ٩/ ٢/ ١٩٦٦ لدراسة طرق توظيف واستخدام "ثروة الزيوت" في البلاد.
  - التوقيع في ٢/ ٣/ ١٩٦٦ على اتفاقية مع الجمهورية التشادية لمنحها تسهيلات نقل جوي، وإقامة علاقات صداقة وحسن جوار معها.
  - في ١٥/ ٣/ ١٩٦٦ تبرع الملك إدريس بمبلغ (٢٠٠) ألف دولار مساهمة في بناء مركز إسلامي في نيويورك.
  - قدّمت جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية خلال شهري مايو/ يوليو منحاً جديدة لطلبة يمنيين وأتراك للدراسة بكلياتها.
  - قررت الحكومة في ٧/ ٥/ ١٩٦٦ زيادة مساهمتها في ميزانية الأونروا UNRWA لرعاية اللاجئين.
  - تم في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٦ إبرام اتفاقية مع الحكومة المغربية لتنظيم استخدام العمالة المغربية في ليبيا.

قصة مراسيم إلغاء الفوائد
على قروض المصارف الليبية

أشـــرنا آنفاً إلى صدور مرســـوم ملكي في ١٥/ ٣/ ١٩٦٦ يقضـــي بإلغاء الفوائد على القـــروض الزراعية والصناعية الممنوحـــة للمواطنين من البنوك المملوكـــة للدولة. ولهذا القانون قصة رواها بشير السني المنتصر من مذكراته جاء فيها:[١١١]

"في ســـنة ١٩٦٦ ســـافر حســـين مازق في إجازة لأول مرة منذ توليه رئاسة مجلس الوزراء إلى إيطاليا للعلاج والاســـتجمام، وعيّن أقدم الوزراء لطفي القاضي وزير المالية رئيســـاً للوزراء بالوكالة... وأثناء قيامه برئاســـة الحكومة بالنيابة اســـتغل الملك زيارته له في طبرق وســـلمه عن طريق سكرتيره الخاص ثلاثة مراســـيم لإصدارها بقوانين قبل مناقشتها معه، ولتنفيذها حالاً أثناء العطلة البرلمانية الصيفية حتى لا يؤخر تنفيذها لعودة حســـين مازق، ورفض الملك مناقشـــتها معه بعد أن ســـلمت له كما يقول الشيخ سالم القاضي نفســـه. وكانت هذه المراسيم الثلاثة تتعلق بإلغـــاء الفوائد الربوية لقروض البنك العقاري والبنك الزراعي وكذلك البنك المركزي. وقد رجع سالم لطفي القاضي غاضباً من طبرق".

ويواصل بشير السني رواية قصة هذه المراسيم الثلاثة:

"وأذكر أنه استدعاني حال وصوله للبيضاء إلى بيته الملاصق لبيتي، وأخبرني أن الملك لم يشاوره في إصـــدار هذه القوانين الثلاثة، وهي خطرة على الاقتصـــاد الليبي الذي يقوم على الاقتصاد المصرفي الحر. وبعد استشـــارته لمستشاره المالي عرضها حالاً على مجلس الوزراء، وحاول إقناع الوزراء بالموافقة على مرســـومي إلغاء الفوائد على قـــروض البنك العقاري والبنك الزراعي، وفعـــلاً وافق مجلس الوزراء عليهما وصدرا في الحال. أما مرســـوم إلغاء الفوائد على عمليات بنك ليبيا المركزي فقد لاقت معارضة من المستشارين والوزراء، ورفض نائب محافظ بنك ليبيا والمحافظ بالوكالة علي جمعة المزوغي (لغياب المحافظ الســـيد خليل البناني في إجازة) تنفيذه، وهدد بتقديم اســـتقالته في حالة إصرار الملك على تنفيذ المرســـوم بإلغاء الفوائد على قروض البنك المركزي."

ثم يواصل القصة على النحو التالي:

"وانعكس هذا الرفض على ســـير مناقشـــة مجلس الوزراء، وحاول السيد سالم لطفي القاضي

---

١١١ ص ٢٣٦-٢٣٨.

بحنكته وخبرته السياسية أن يقنع الجميع بإلغاء الوظيفة التجارية لبنك ليبيا المركزي، والإبقاء عليه كبنك مركزي فقط بحيث لا يتعامل مع الليبيين بالفوائد الربوية، مع الإبقاء على نظام الفائدة في استثمارات ليبيا في الخارج حتى لا تحرم البلاد من العوائد التي ستجنيها من استثماراتها في الخارج. ولكن فكرته هذه لم تلق قبولاً لدى الوزراء ولدى البنك المركزي، ولهذا سعى لدى الملك بتأجيل إصدار المرسوم الخاص ببنك ليبيا المركزي لمدة ستة أشهر لدراسة ما يترتب عليه من آثار مالية واقتصادية على البلاد. وهكذا نجح سالم لطفي القاضي في تخطي أخطر مشكلة واجهته، وتم حفظ مشروع المرسوم الخاص ببنك ليبيا المركزي حتى عودة السيد مازق من الإجازة، الذي استطاع بدوره تأجيل البت فيه حتى حفظ نهائياً."



عودة رجل المخابرات الأمريكية سنوك إلى ليبيا [١١٢]

شهد عام ١٩٦٦ عودة رجل المخابرات الأمريكية دونالد لويس سنوك Donald Lewis Snook (من مواليد ١٧/ ٣/ ١٩٢٣ بولاية آيوا الأمريكية) إلى ليبيا. وكان قد سبق للمستر سنوك أن عمل في السفارة الأمريكية بليبيا كضابط اتصالات خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٨ وحتى أواخر عام ١٩٦٢، وربطته بولي العهد الأمير الحسن الرضا السنوسي صداقة حميمة، كما تنقّل كثيراً في مختلف أقاليم ليبيا ومدنها، غير أنه هذه المرة عاد تحت غطاء العمل كمدير للعلاقات العامة بشركة إسو ليبيا (الأمريكية).

وقد كشفت عودة المستر سنوك إلى ليبيا صحيفة "**الحرية**"[١١٣] الأهلية في عددها الصادر يوم ٦/ ١٠/ ١٩٦٦ ولا يُعرف على وجه اليقين ما إذا كانت الوظيفة التي تولاها بشركة "إسّو" هي مجرد غطاء لمهمة "مخابراتية سرية"، وربّما بطلب من السفير الأمريكي نيوسوم،[١١٤] أم أنه تم توظيفه فعلاً من قبل شركة "إسّو" لمساعدتها في مجال العلاقات العامة بحكم خبرته بليبيا وصلاته السابقة بالمسؤولين فيها، وبخاصة في أعقاب "الحرائق" التي شهدتها بعض مؤسساتها البترولية في ليبيا منذ يوليو ١٩٦٥ وما تعرضت له من حرمان من الحصول على أية عقود امتياز جديدة في فبراير ١٩٦٦ (كما سلفت الإشارة)، أو المهمّتين معاً.

---

١١٢ للمزيد حول شخصية المستر سنوك انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**". وانظر أيضاً مقال "دونالد سنوك.. هل كان فعلاً وراء انقلاب سبتمبر" للمؤلف باسم مستعار، "**مجلة الإنقاذ**" (العدد ٤٧، سبتمبر ١٩٩٨). وقد سمعت شخصياً من عبد العزيز الشوشان، (عضو مجلس النواب التونسي في عهد الحبيب بورقيبة) الذي كان يعمل في ليبيا وقت وقوع انقلاب سبتمبر وجرى إلقاء القبض عليه من قبل الانقلابيين، أن دونالد سنوك هو العقل المدبر لانقلاب سبتمبر، وأنه (أي الشوشان) أبلغ بعض رجال الانقلاب بذلك أثناء إطلاق سراحه (بعد أن أمضى في الاعتقال عدة أسابيع) وترحيله خارج ليبيا.

١١٣ رئيس تحرير صحيفة "**الحرية**" هو محمد عمر الطشاني، والصحيفة تصدر أسبوعياً، ويقدّر توزيعها بنحو (٥,٠٠٠) نسخة. وقد عُرف عن الطشاني توجهاته القومية الناصرية، كما عُرف عنه صلاته "الفرنسية".

١١٤ ارتبط جزء من سجل السفير نيوسوم الوظيفي السابق بوكالة المعلومات الأمريكية U. S. Information Agency وهي الوكالة نفسها التي ينتسب إليها المستر سنوك، ولا يوجد ما يدل على أن المستر سنوك كان قد ترك العمل في هذه الوكالة عندما التحق بوظيفته الجديدة في شركة إسو.

خلافات!؟

يؤكد بعض المعاصرين لتلك الحقبة وأحداثها أن الحميمية التي كانت قد طبعت علاقة محمود المنتصر وحسين مازق منذ بداية عام ١٩٦٤ لم تدم طويلاً، وأن الخلاف بينهما دب في أواخر أيام حكومة المنتصر. ويبدو أن شقة الخلاف بينهما ازدادت اتساعاً مع تولي مازق لرئاسة الوزارة وتعيين المنتصر رئيساً للديوان الملكي. كما لا يوجد شك في أن "الأزمة الدستورية" التي جرت وقائعها ما بين صيف ١٩٦٥ وفبراير ١٩٦٦، والتي وقف خلالها الرجلان على طرفي نقيض، قد زادت من هوّة هذا الخلاف. فأحدهما (المنتصر) كان يؤيد فكرة إعلان الملك النظام الجمهوري في البلاد، أما الآخر فقد وقف بقوة مناهضاً للفكرة. كما يبدو أن التعديل الذي أدخله حسين مازق على تشكيلة وزارته في ٢/ ١٠/ ١٩٦٦ وأخرج بموجبه أغلب العناصر التي كانت محسوبة على محمود المنتصر، قد زاد في تأجيج هذا الخلاف.

وتؤكد وثيقة بريطانية سرية مرسلة من السفارة البريطانية في بنغازي[١١٥] إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٦٦ وجود هذا الخلاف، وقد جاء فيها:

"يذكر المستر آلن مونرو الكم الهائل من الشائعات التي ترددت منذ ثلاثة أو أربعة أسابيع حول استقالة حسين مازق المرتقبة، وأن وهبي البوري ممثل ليبيا لدى الأمم المتحدة سوف يتولى رئاسة الوزارة من بعده."

"لقد أبلغني مسؤول صالة المطالعة البريطانية في المرج أن سعيد جربوع نائب رئيس مجلس النواب أكد له يوم ١٦/ ٩/ ١٩٦٦ صحة القصة، كما أخبره بأن محمود المنتصر كان يعمل منذ مدة لهذه الغاية".[١١٦]

وأضاف مرسل هذه الرسالة:

"إن السيد جربوع بعث محمد السيفاط لمقابلة السيد مازق في إيطاليا حيث يتلقى العلاج، وإقناعه بالعدول عن الاستقالة. وهو ما يبدو أنه قد حدث بالفعل".

---

١١٥ الوثيقة بالملف FO 371/190473، مرسلة من المستر ويكفيلد في بنغازي إلى المستر دودز بإدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية، وكان المستر ويكفيلد قد حل محل المستر آلن مونرو بالسفارة في بنغازي.

١١٦ أضاف المرسل أن لدى السفارة معلومات تؤكد أن المنتصر كان يعمل بهمة نحو هذه الغاية خلال وجود مازق بالخارج للعلاج. وقد أشار إلى هذا الخلاف بشير السني المنتصر في مذكراته، ص ٢٢٦، ٢٢٧.

اهتمام فرنسي

لم يكن طبيعياً أن تتجاهل فرنسا ما طرأ على المملكة الليبية منذ عام ١٩٥٩ بعد اكتشاف البترول فيهــا بكميات هائلة، وتعاظــم دورها كمورد للنفط الخــام لأوروبا التي أصبحت حاجتها إليه واعتمادها عليه في زيادة مســتمرة، وبعد تنامي عائدات ليبيا النفطية، وإعلانها عن شروعها في تنفيذ خطة تنمية اقتصادية واجتماعية طموحة منذ عام ١٩٦٣.

وتكشــف برقية ســرية مرســلة من الخارجية الأمريكية بتاريخ ٧/ ٤/ ١٩٦٥[١١٧] إلى ســفاراتها في طرابلس وباريس والقاهرة عن جانب من نوايا فرنســا الديغولية يومذاك تجاه ليبيا من خــلال نقلها لما ورد على لســان وزير الخارجية المغربي أحمد بن هيما للســفير البريطاني بالرباط حينذاك.

تورد البرقية المذكورة أن الوزير بن هيما حذر من نوايا الرئيس الفرنسي ديغول تجاه كل من ليبيا ومصر، وأن ديغول لن يتردد في ضرب المصالح "الأنجلو سكســونية" في البلدين. كما حذر بن هيما الســفير البريطاني على وجه الخصوص من تزويد فرنســا بأية معلومات حول الطريقة التي تفكر بها بريطانيا حول قضية "خلافة الملك".

تكشف رســالة ســرية مرســلة من الوزير المفوض البريطاني بباريس برنارد ليدويدغ W. Bernard J. Ledwidge إلى المســتر روز E. M. Rose بوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٦[١١٨] جانباً آخر من اهتمام فرنســا بليبيا، من خلال نقلها ما ورد على لســان المسيو De Laboulaye مدير إدارة إفريقيا الشمالية بالخارجية الفرنسية خلال لقائه مع الوزير المفوض في باريس.

يقول المستر ليدويدغ في رسالته:

> "لقد قال لي المســتر De Laboulaye إنه كان مؤخراً في زيارة لليبيا، وإنه اندهش لثروتها الهائلة بالمقارنة بما كانت عليه الحالة في شمال إفريقيا الفرنسية ..."
>
> "كما أشــار إلى أن فرنســا، مع ذلك، ليس لها أيــة اهتمامات أو مصالح تذكــر في ليبيا، وأنهم يشعرون بأن الأوضاع في ليبيا غير مستقرة، وأن هناك صعوبة كبيرة في إقناع مندوبي الشركات الفرنسية بالذهاب إلى ليبيا والإقامة فيها."[١١٩]

---

١١٧ البرقية تحمل الرقم الإشاري Rabat 566. الملف POL. 2 Libya.

١١٨ الرسالة الرقم بالملف FO371/190128.

١١٩ سيلاحظ القارئ أن هذا "الموقف الفرنسي" قد تغيّر رأساً على عقب في عام ١٩٦٨ خلال حكومة عبد الحميد البكوش.

صراع الأجيال في ليبيا

في أواخر صيف عام ١٩٦٦ أعدّت السفارة الأمريكية تقريراً[١٢٠] مطولًا (١٠ صفحات) بعنـوان "**الصراع بين الأجيال في ليبيا ـ بذور النزاع**". وقد تناول هذا التقرير في الجزء الأول منه مظاهر وأسباب الصراع بين الأجيال في ليبيا، والتي أرجعها إلى:

- مظاهر الانبعاث الإسلامي الذي يقوده الملك.[١٢١]
- نمو الإحساس بالشخصية والوطنية الليبية.
- التفاوت في توزيع الدخول بين المواطنين.

ويخصـص التقرير جزءاً منه لوصف الحالة الراهنة ـ يومذاك ـ في العلاقة بين الأجيال، جاء فيه:

"في الوقت الراهن، فإن مازق والعناصر المحافظة تبدو مسـيطرة على الوضع بشكل جيد. إن السـبب الحقيقي لهذه الحالة يكمن في أن مختلف عناصر الأجيال الشابة غير منظمة بأي شكل من الأشكال، كما أنها غير متفقة حول أي برنامج لتغيير البنيان السياسي في البلاد."

"فعلى الرغم من أن الجميع يتحدثون عن الديمقراطية، فإنهم جميعاً يتفقون على أن ليبيا ليست جاهزة لديمقراطية حقيقية."

"كما أن بعضهم، كما يبدو، لا يرغبون في أكثر من التخفيف من الإجراءات القائمة، وفي المزيد من المشاركة على مختلف الأصعدة الحكومية، بما في ذلك البرلمان، بصرف النظر عن المجموعات التي ينتمون إليها. وبالنسـبة للآخرين، فهناك توجس بأنهم يفكرون في إنشاء "حزب سياسي واحد" في ظل نظام جمهوري على غرار نظام البعث في سـوريا، والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، ويحرص هؤلاء على ألا يتطرقوا للحديث بشكل صريح حول هذا الموضوع."

"أما فئات الشـباب الأصغر سـناً فهي لا ترفض النظام الملكي بشكل تلقائي، إذ إنها ترى فيه عاملاً لتوحيد البـلاد في مواجهة التوجهات الإقليمية (الجهوية) التي تسـيطر على الأجيال القديمة."

"وأمام فشـل كل من عبد الناصر وحزب البعث السوري في إنجاز أي تقدّم حقيقي لبلدانهما، فيبدو أنهما قد فقدا بالتالي بعض مصداقيتهما. وإن عبد الناصر على وجه الخصوص لم يعد يتمتع

---

١٢٠ التقرير مؤرخ في ٣/ ٨/ ١٩٦٦، ويحمل عنوان "The Conflict Between Generations in Libya: Seeds of Conflict" والرقم الإشاري (A-60). الملف المركزي POL 2- LIBYA.

١٢١ لم يكن هناك من مظاهر هذا "الانبعاث الإسـلامي" سوى اهتمام الملك بجامعة السـيد محمد بن علي الإسلامية، وإصدار بعض القوانين لإلغاء الفوائد الربوية على القروض التي تمنحها البنوك المملوكة للدولة للمواطنين الليبيين (القروض العقارية، والزراعية).

ـ على نحو ما يبدو ـ بالإعجاب الواسع الذي كان يحظى به لأربع أو خمس سنوات خلت، على الرغم من أن "الجمهورية العربية المتحدة" تظل في نظر بعضهم النموذج المرغوب احتذاؤه عند التفكير في إعادة صياغة النظام السياسي في ليبيا."

"ولا شك في أن غياب الأحزاب السياسية، وعدم وجود منظمة تضم عموم طلاب ليبيا، هما من العوامل التي أسهمت في عدم تنظيم هذه القوى الشابة. وفضلاً عن ذلك، فهناك عامل آخر يتمثل في أنه على الرغم من أن نسبة عالية من الشباب تحس بوقوع نوع من الحيف عليها، فإنها مع ذلك تشعر بأنها أفضل حالاً في الحقيقة من الناحية المادية[١٢٢] نتيجة حصولها على وظائف في شركات البترول، أو مع القطاع الخاص، أو في دوائر الحكومة."

"وبشكل رئيس، فإن الإحساس بالإحباط الذي يشعر به الكثيرون هو الذي يولد لديهم حالة بالرفض للوضع القائم. إن بعضهم يعانون من إحباط وظيفي وسياسي من جراء محاولتهم تنفيذ بعض البرامج، ثم رؤيتهم لأنفسهم بعدها في موقف شديد الحرج بسبب القصور الذاتي، وبسبب فقدان الحماس، إن لم تكن المعارضة الحقيقية لتلك المحاولات من قبل رؤسائهم، ومن ثم، فهم لا يملكون حلاً سياسياً جاهزاً لحالة الإحباط لديهم رغم أنهم مقتنعون بالحاجة إلى التغيير. من المحتمل أن تستمر الرقابة البوليسية الصارمة على تشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات الطلابية، على مستوى عموم ليبيا، حائلاً دون تنظيم المعارضة في مواجهة التحالف المحافظ المسيطر."

"هناك عامل آخر من الواضح أنه يعمل لصالح القوى المحافظة في الوقت الحاضر، وهو يتمثل في رفع سقف التوقعات، على نطاق واسع بين عموم الليبيين، بأن الزيادة في عائدات ليبيا البترولية سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة لديهم. وقد بذل رئيس الوزراء مازق جهوداً مضنية من أجل خلق هذا الإحساس، ولو قدّر له أن ينفّذ، ولو بعضاً من التحسينات التي وعد بها، فإن ذلك سيؤدي إلى تأجيل تشكل أية معارضة ذات قيمة للنظام. ومن جهة أخرى، فإن من شأن الاعتماد على الطرق التقليدية وعلى العناصر المحافظة، إذا ما أدى إلى تأجيل تحقيق تلك التوقعات، أن يجعل النقمة الحالية السائدة أشد تفاقماً لدى الأجيال الجديدة."

ثم يعرض التقرير، في الجزء الأخير منه، إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من الملك وولي العهد ورئيس الوزراء حسين مازق في هذا الصراع بين الأجيال في ليبيا. فيقول بحق الملك إدريس:

"يبدو أن الملك، على الأرجح، يدرك المشكلة (القائمة بين الأجيال)، غير أنه اختار الأسلوب التقليدي لمواجهتها. وقد تمثلت استجابة الملك للإحساس المتنامي بالانتقادات الموجهة للبناء السياسي والاجتماعي في ليبيا في تجدد التأكيد على التعليم الديني، وفي تعيين "مجلس للعلماء".

---

١٢٢ أورد تقرير آخر للسفارة الأمريكية (مؤرخ في ١٥/ ٧/ ١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري A-428. الملف POL Libya 13-2 عن الطلاب في ليبيا "أن جميع الطلاب في ليبيا يتلقون مكافآت شهرية بمعدّل (٨) جنيهات، ما يوازي (٢٣) دولاراً لطلاب الثانويات، وبمعدّل (٢٥) جنيهاً أو ما يعادل (٧٠) دولاراً لطلاب الجامعة. يُضاف إلى هذا بالطبع أن بقية مصروفات الدراسة هي مغطاة بالكامل من الدولة".

وعلى الأغلب، فإن الملك لا يبدو متفهماً للأسـباب الرئيسـية لهذا السخط القائم في أوساط الأجيال الشابة المتعلمة."

أما فيما يتعلق بولي العهد الأمير الحسن الرضا السنوسي، فيقول التقرير:

"والشيء نفسـه يمكن ذكره بالنسـبة لولي العهد، رغم أنه أكثر تقدمية ممـا قد يعرفه عنه أي شـخص. غير أن خلفيتـه، وبخاصة افتقاده للتعليـم النظامي، واحتكاكـه المحدود بالعالم الخارجي، لا تقدّم أي ضمان بأنه أكثر من الملك التصاقاً بالتفكير السـائد بين الأجيال الشابة المتعلمـة، كما يلاحظ أن معظم المقرّبين منه هم مـن الفئة المحافظة. وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء بعيدون الآن عن السـلطة، فليس هناك ما يدل على أن أياً منهم ينطبق عليه، بأي معنى من المعاني السياسية، القول بأنه "إصلاحي " أو "تقدمي"."

ثم يقول بحق رئيس الوزراء حسين مازق:

"على الأرجح، فإن مازق يدرك بشـكل جيد مشـكلة الصراع بين الأجيـال في ليبيا. غير أنه، لأسباب شخصية وسياسية، اختار مواجهتها بأسلوبه الخاص. إن مازق سياسي شديد الدهاء، وهو يملك مقدرة خارقة على معرفة أين يكمن الخطر وكيف تُحدد مواجهته."[١٢٣] وقد ينجح، فيما لو أبقى الملك عليه برئاسة الوزارة، في تحقيق توازن بين مختلف القوى المتصارعة في ليبيا، وذلك من خلال استمالة أكثر العناصر كفاءة وصخباً من الأجيال الجديدة لجانب الحكومة، كلما أمكن ذلك، ومن خلال إضعاف المعارضة بمختلف الأسـاليب إذا ما فشل بكسبها إلى جانبه. ومن ثم، فسوف يكون بمقدوره على هذا النحو المحافظة على التحالف القائم حالياً بين التجمعات القبلية والدينية والجهوية والعائلية التي يعتمد عليها النظام في الوقت الحاضر."

ثم يضيف التقرير:

"إن أموال البترول ربما تكون، لمزيد من الوقت، كافية للمحافظة على إسعاد سكان ليبيا القليلي العدد نسبياً، حتى لو لم يجر توزيع الدخول بينهم بشكل أكثر عدالة مما يتم الآن."

وبعـد أن يعرّج التقرير على رأي لوزير الخارجية أحمد البشـتي[١٢٤] برئيسـه مازق بأن الأخير (أعاد الزمن في ليبيا إلى الوراء ثلاثة عشـر عاماً)، يواصل التقرير تقييمه لدور مازق قائلاً:

"وحتى لو رغب حسـين مازق نفسـه، في ظل توجيهات جديدة مـن الملك، بإدخال بعض الإصلاحات على النظام، فليس من الثابت أنه سيمثل قيادة سياسية تحظى بقبول لدى الأجيال الشـابة. ففي الوقت الذي ما يزال فيه السيد مازق يحظى شـخصياً بشعبية واسعة، وما يزال

١٢٣ ومع ذلك فلم يتردّد السفير نيوسوم نفسـه بوصف مازق بشتى النعوت السلبية المناقضة لما ورد في هذا التقرير بسبب الموقف الذي اتخذه مازق إثر اندلاع المظاهرات في ليبيا في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧. راجع فصل "تداعيات حرب يونيو".

١٢٤ لم يكف البشتي عن محاولة النيل خفية، وفي أكثر من مناسبة، من رئيس الوزراء حسين مازق لدى سفيري بريطانيا والولايات المتحدة، كما أورد التقرير أن البشتي كان معجباً بشكل كبير برئيس الوزراء الأسبق محي الدين فكيني.

الكثيرون من الشـباب المتعلم يعتقدون أنه أفضل من يمكن أن يقود البلاد إلى مسـتقبل أكثر رخاء، فإن شعبيته في هذه الأوساط أخذت تضعف بسبب تصرفات بعض أنصاره السياسيين والأشـخاص المعينين من قبله. وسوف يطال هذه الشـعبية مزيد من الضعف إذا ما فشلت برامج التنمية في إرضاء حاجات ورغبات المواطنين."

ثم يواصل السفير نيوسوم في تقريره:

"وإن الملـك، بما عرف عنه من صعوبة تكهّن لما يمكن أن يفعله،[١٢٥] قد يكلف أحد الشـباب (برئاسـة الوزارة)، كما فعل من قبل في حالة فكيني حين تجاوز العناصر المحافظة. غير أنه من المشـكوك به، أخذاً بالاعتبار الميول الأساسية لدى الملك، أن يقوم أي رئيس وزراء بالخروج عن الأنماط القائمة ثم يبقى بالحكم رغم ذلك. ولا يبدو، في الوقت الحاضر، أن هناك من بين العنـاصر التقليدية في المجتمع الليبي من بإمكانه أن يخلف مازق، وأن يكون أكثر شـعبية أو أكثر كفاءة منه."

ثم يعود التقرير لتناول وضع القوى الجديدة المعارضة:

"ومن جهة أخرى، فإنه لا يوجد في الوقت الحاضر أي زعيم يحظى بشـعبية عالية يمكنه قيادة المعارضة وإشـعال ثورة حقيقية ضد النظام الحالي.[١٢٦] وفكينـي، الذي حظي فترة بإعجاب المفكرين الشباب والطبقة العاملة، يبدو أنه قد فقد الآن كافة أنصاره، بسبب رفضه أن يلعب دوراً في الأحداث السياسية الحالية، وبسبب انزوائه، كما فعل ديغول، في مزرعته. لا شك بأن فكيني اعتقد أن القيادة (رئاسة الوزارة) سوف تعود إليه، دون بذل أي مجهود من جانبه، عندما يظهر فشـل النظام القديم بقيادة مازق بالتعامل مع مشاكل العصر الحديث. غير أن فكيني لم يكن يتوقع بروز حسين مازق، بما انطوى عليه الأخير من قوة شخصية، واستعداد للتحديث، ودهاء سـياسي. وإذا ما قدّر لمازق أن يفشل، وحين يحدث ذلك، فإن فكيني سيكون قد ابتعد عن الصورة أمداً غير قصير، وسـيكون عندئذ قد أخرج من حلبة الصراع، وغير كفؤ ليكون القائد (رئيس الوزراء) الذي يخلفه."

ثم يعود التقرير للحديث عن مستقبل مازق في رئاسة الوزارة:

"ومـن ثم، فإنه ما لم تقع أية أحداث لا قِبَل بالتنبؤ بها، كوفاة الملك أو وقوع تطورات خارجية يكون لها انعكاساتها على الوضع الداخلي الليبي، كالصراع العربي الإسرائيلي،[١٢٧] فإن الفرص تبدو جيدة أمام مازق، أو أمام شخصيات أخرى تحمل الخلفية والميول نفسها، للبقاء في الحكم لبضع سنوات قادمة."[١٢٨]

---

١٢٥ تشهد تقارير السفارة الأمريكية، على وجه الخصوص، أن هذه الصفة لدى الملك إدريس ظلت مصدر خوف وانزعاج كبيرين لدى سفراء أمريكا.

١٢٦ يبدو أن هذا الموضوع يشكل شاغلاً كبيراً لدى السفير نيوسوم!

١٢٧ نأمل أن يلاحظ القارئ أن هذا التقرير أعدّ في مطلع شـهر أغسطس ١٩٦٦ أي قبل وقوع حرب يونيو١٩٦٧ بنحو عشرة أشهر، ولم تكن هناك أية نذر ظاهرة لتلك الحرب.

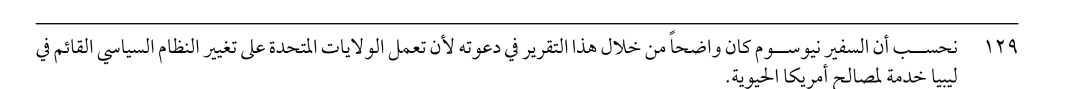
١٢٨ لم ينقصه سوى القول "حتى يتم إعداد البديل العسكري"!

ثم يخلص السفير نيوسوم ورفاقه في السفارة الأمريكية إلى النتائج والتوصيات التالية:

"هناك خلاصات كثيرة يمكن استنتاجها، وهي تبدو ذات أهمية كبيرة بالنسبة لسياسة أمريكا المستقبلية في ليبيا:

الأولى: بينما يظهر أن "الأجيال الشابة المتعلمة" ما تزال عنصراً محدود الأهمية في الوضع الراهن، ولا تبدو كذلك متجانسة، فإنها تبشر بازدياد أهميتها بشكل مطرد، وعلى الولايات المتحدة أن تبذل كل جهد لكي تبقى على صلة جيدة مع هذه العناصر الشابة، وأن نتجنب ربط أنفسنا بالقيادات التقليدية الحالية إلى الحد الذي يجعلنا غير مقبولين لدى القيادات الواعدة للأجيال الشابة.

الثانية: إن الولايات المتحدة لها مصلحة حيوية في نجاح التنمية والتحديث في ليبيا، وإن مصالحنا في ليبيا سوف تتأثر سلباً وبشكل كبير بالنتائج السياسية التي يمكن أن تنجم عن فشل هذه العملية، ومن ثم فهناك مبررات سياسية واقتصادية لمساعينا للمحافظة على دور رسمي لنا في برامج الحكومة الليبية للتنمية، ولمحاولاتنا من خلال هذا الدور أن نؤثر في عملية التحول المنظم نحو بناء سياسي يتمتع بقبول واسع."[١٢٩]



١٢٩ نحسب أن السفير نيوسوم كان واضحاً من خلال هذا التقرير في دعوته لأن تعمل الولايات المتحدة على تغيير النظام السياسي القائم في ليبيا خدمة لمصالح أمريكا الحيوية.

تقرير أمريكي عن عام ١٩٦٦

في الأول من فبراير ١٩٦٧، بعث السفير الأمريكي في ليبيا ديفيد نيوسوم بتقرير مطول يقع في (١٢) صفحة[١٣٠] ضمنه تحليلًا وتقييماً للنجاح الذي أحرز ـ من وجهة نظر السفارة ـ في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا كما حددتها الدراسة التي أعدّت في عام ١٩٦٥ من قبل عدد من الوزارات المختصة Interdepartmental Contingency Study. كما تضمن التقرير إشارات للنهج الذي تنوي السفارة اتباعه خلال عام ١٩٦٧ من أجل تحقيق تلك الأهداف.

أهداف السياسة الأمريكية كما وردت في تقرير السفير نيوسوم هي:

١- مساعدة ليبيا في المحافظة على استقلالها.

٢- التصدي لنفوذ القوى المعادية لأمريكا في ليبيا.

٣- دعم الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.

٤- المحافظة على حق أمريكا باستعمال قاعدة الملاحة.

٥- حماية مصالح أمريكا الاقتصادية في ليبيا.

٦- زيادة حصة أمريكا في الواردات الليبية.

٧- توظيف العائدات النفطية من أجل الغير.

وفيما يتعلق بالهدف الأول (مساعدة ليبيا في المحافظة على استقلالها) أشار التقرير إلى عدد من الإنجازات التي تمت في سبيل تحقيقه والتي شملت:

أ- إقامة علاقات فعالة مع الملك إدريس، الذي يظل في نظر التقرير، على الرغم من تقدم سنه وعزلته، صاحب القرار النهائي في كافة القضايا الجوهرية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ب- قيام السفير نيوسوم، من خلال العديد من اللقاءات الرسمية وغير الرسمية مع الملك، بالتأكيد له على اهتمام وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استقلال ليبيا ووحدة أراضيها.

---

١٣٠ يحمل الرقم الإشاري A-330.

ج- تعيين ضابط من سلاح الطيران الأمريكي بطبرق كضابط اتصال مع القصر وسلاح الطيران الملكي بقاعدة العدم بطبرق.

د- قيام المستر جوزيف بالمر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية بزيارة لليبيا خلال شهر يونيو من عام ١٩٦٦.

هـ- قيام قطع من الأسطول الأمريكي السادس بخمس زيارات، وصفها التقرير بأنها ناجحة، لمدن طرابلس وبنغازي وطبرق خلال عام ١٩٦٦.

و- تسليم قطع أسلحة للجيش الليبي في إطار برنامج المساعدات العسكرية Military Assistance Program (MAP). وقد أتاحت هذه الخطوة الاتصال بعناصر الجيش الليبي.

وقد أشار التقرير إلى أن الجهود الأمريكية في سبيل "تعزيز استقلال ليبيا"، من وجهة نظره، قد تعثرت بعض الشيء بسبب جملة من العوامل، عدّد منها:

- حرص الملك الشديد على إبقاء وجهات نظره، والخطوات التي يزمع الإقدام عليها، غير معروفة من قبل أحد، بمن فيهم أقرب الناس إليه، حتى آخر لحظة.[١٣١]
- ضعف المؤسسات والأجهزة التي تضطلع بمهمة الدفاع عن البلاد.
- وجود المحددات الدستورية، من وجهة النظر الأمريكية، التي تحد من التزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا. (الإشارة هنا إلى الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين الليبية والأمريكية في عام ١٩٥٤ بشأن القاعدة).

أما عن خطة تحرك السفارة الأمريكية المزمعة لعام ١٩٦٧ فيتضمن التقرير:

١- السعي إلى توسيع دائرة الاتصالات بالليبيين.

٢- تشجيع السفارة البريطانية في ليبيا على التأكيد بصفة مستمرة، للملك وكبار السياسيين الليبيين، على أن بريطانيا، رغم سحبها لقواتها من ليبيا، سوف تظل ملتزمة بالدفاع عنها في مواجهة أي عدوان خارجي.[١٣٢]

٣- مساعدة وتشجيع الحكومة الليبية على تقوية وتطوير قواتها المسلحة، وبخاصة سلاح الطيران الليبي.

---

١٣١ ظل الأمريكان يشكّون في نوايا الملك والخطوات التي يمكن أن يقدم عليها حتى الأسابيع الأخيرة من عمر النظام الملكي. انظر ما ورد حول هذا الموضوع في مبحث "مشروع إعلان الجمهورية مجدداً" من هذا الفصل.

١٣٢ كشفت وثيقة سرية بريطانية أنه أثناء المحادثات الأمريكية/ البريطانية التي جرت في أواخر عام ١٩٦٥ حول "إفريقيا والشرق الأوسط" قام الجانب البريطاني (وزيرا الدفاع والخارجية) بتسليم الجانب الأمريكي ورقة تتناول الكيفية التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتولى بالكامل المسؤوليات السياسية لبريطانيا في ليبيا. الوثيقة مؤرخة في ٣١/ ١٢/ ١٩٦٥ بالملف FO371/190132.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني للسياسة الأمريكية في ليبيا، والمتمثل في "التصدي لنفوذ القـــوى المعادية لأمريكا" فقد خص التقرير كلاً من "مصر" و"الاتحاد الســـوفييتي" كقوتين نشـــطتين ـ من خلال أصدقائهما في ليبيا ـ ضد المصالـــح الأمريكية. وقد لاحظ التقرير أن السوفييت كثفوا نشاطهم في منطقة بنغازي بشكل ملحوظ خلال عام ١٩٦٦، وأن المصريين كانوا نشطين بشكل خاص، وحققوا نجاحاً أكبر من السوفييت في استمالة الليبيين للتعاطف مع وجهات نظرهم، رغم أن النفوذ المصري فـــي ليبيا قد بدأ بصفة عامة بالانحدار.[١٣٣] كما نبّه التقرير إلى أن القضية الفلسطينية، وما يســـود بين عموم الليبيين من اعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسؤولة عن قيام إسرائيل، وبأنها تواصل دعمها، تظل تلوّن علاقات الأمريكيين بالليبيين، سواء الرسميون منهم أو غير الرسميين، وبالمجتمع الليبي بصفة عامة.

ثم أشـــار التقرير إلى الجهود التي بذلتها الســـفارة خلال عام ١٩٦٦ من أجل التصدي لنفوذ هذه القوى، والتي تمثلت في:

١- الاتصالات الواسعة التي قام بها موظفو الســـفارة ومكتب المعلومات الأمريكي وأعضاء البعثة العســـكرية الأمريكية بشرائح واسعة من المجتمع الليبي، شملت رجال الأعمال والسياســـيين والشباب الذي يمثلون قادة المستقبل في البلاد[١٣٤] (إذ يمثل من هم دون سن الرابعة والعشرين أغلبية مطلقة بين السكان).

٢- ساعدت الاتصالات الواســـعة والمتواصلة التي يقوم بها السفير وعدد من رجال السفارة من خلال الزيارات، التي شملت أجزاء شتى وبعيدة من البلاد، ليس على زيادة حصيلة المعلومات الدقيقة عن جوهر التطورات في ليبيا فحســـب، ولكنها أتاحت فضلاً عن ذلك فرصاً للتأثير على الأشخاص إلى حد ما، وعلى الأحداث. وفي عبارة التقرير:[١٣٥]

"The increase in the number of the contacts provided the mission access to additional information and insights into developments in Libya, plus opportunities to influence individuals and to a degree events."

---

١٣٣ توقع التقرير أن يؤدّي اســـتبدال السفير المصري حامد حلمي صبور (الذي وصفه التقرير بأنه كان مهذباً ودمـــث الأخلاق وغير فعال) بسفير جديد هو صلاح الدين محمود بدر، إلى ازدياد النشاط السري والعلني للسفارة المصرية.

١٣٤ ومع ذلك فإن الســـفير نيوسوم يزعم أن كافة هذه العيون الأمريكية الراصدة للأحداث والأشخاص في ليبيا لم تستطع أن تكتشف الملازم القذافي وجماعته الذين كانوا يخططون لانقلابهم ـ على الأقل ـ خلال الســـنوات منذ عام ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٩ حسب ادّعاءاتهم بأنفسهم. وتجدر الإشـــارة إلى أن السفير نيوسوم يذكر في تقريره الســـالف الإشارة إليه بشأن "الأزمة الدســـتورية ـ ١٩٦٦" وفي تبرير متابعة تلك الأزمة، والحصول على معلومات بشـــأنها، مع ما يحمله ذلك من محاذير ومخاطر "غير أن مصالح أمريكا في ليبيا، وما يشـــكله الحصول على معلومـــات دقيقة حول هذه الأزمة من أهمية لهذه المصالح، بدا لنا مبرراً كافيـــاً لركوب المخاطرة التي تصاحب حرصنا على الحصول على المعلومات الكافية بشـــأن هذه الأزمة" .. فهل الحصول على معلومات بشأن هذه الأزمة أهم من الحصول على معلومات تتعلق بمجموعة عسكريين تخطط لانقلاب ذي توجهات "ناصرية" معروفة ؟!

١٣٥ لا يخفى على القارئ من خلال هذه العبارة أن الســـفارة الأمريكية قد تجاوزت مهمة الحصول على المعلومات من خلال هذه الاتصالات، بل تجاوزتها إلى التأثير في الأشخاص والأحداث، وهو ما يتجاوز المهمة العادية للدبلوماسيين.

٣- النجاح في إحضار عدد من عناصر "كتائب السلام" إلى ليبيا بعد أشهر من المفاوضات مع الحكومة بشأنهم.[١٣٦] وقد توقع التقرير أن يكون بمقدور هذه العناصر التأثير في مجال جديد لم يكن متاحاً في الماضي وهو التعليم الإعدادي والثانوي، وعلى نطاق جغرافي أوسع.

وقد أشار التقرير إلى نيّة السفارة في أن تكثف خلال عام ١٩٦٧ من جهودها لمعرفة المزيد حول نوايا ونشاطات الحكومة المصرية في ليبيا، وأن توسع من دائرة اتصالاتها بالأجيال الشابة في البلاد.

أما بالنسبة لهدف "تعزيز الاستقرار الداخلي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا" فقد أشار التقرير إلى نجاح السفارة في تحقيق الخطوات التالية:

أ- اتخاذ الخطوات الأولى نحو تحقيق المزيد من "التنسيق المستمر" مع قوات الأمن. وقد تمثلت هذه الخطوات في توجيه الدعوة إلى عدد من قيادات جهاز الأمن لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وإرسال ضابطين من جهاز الأمن الداخلي في دورة تدريبية إلى أمريكا.[١٣٧]

ب- إرسال (٣٠) طالباً للدراسة بالجامعة الأمريكية ببيروت على حساب برنامج AID الإقليمي.

وقد أشار التقرير إلى أنه، على الرغم من وجود عدد من "الخبراء الأمريكان" في بعض الوزارات المهمة في الحكومة الليبية، فإن انخفاض عدد هؤلاء الخبراء قد حدّ من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التأثير في خطة ومشروعات التنمية في ليبيا. كما أكد على عزم السفارة على توسيع وتمتين علاقاتها بقوات الأمن وقياداتها.

وفيما يتعلق بهدف "المحافظة على حق الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال قاعدة ويلس"، فقد نبّه التقرير إلى أنه، على الرغم من الهدوء الذي يطبع العلاقات الليبية الأمريكية حول قاعدة ويلس"، فإنه ينصح بتوخي الحذر.

ونبّه التقرير للحادث الذي وقع بالقرب من منطقة الرماية والتدريب بالوطية،[١٣٨] بالقرب

---

١٣٦ تكشف برقية سرية مرسلة من السفارة الأمريكية في ليبيا أن المفاوضات بين الحكومة الليبية والحكومة الأمريكية عبر سفارتها بشأن استجلاب أعداد من كتائب السلام إلى ليبيا قد بدأت منذ عام ١٩٦١. البرقية مؤرخة في ٢٨/ ٦/ ١٩٦١ وتحمل الرقم G-215 الملف المركزي PC/6-2861 .873.00 PC/6-2861.

١٣٧ لم يشر التقرير - وربما عن عمد - إلى وجود عدد كبير من ضباط الجيش من مختلف الرتب، في دورات تدريبية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينهم معظم ضباط انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، فيما عدا الملازم معمر القذافي الذي حضر دورة تدريبية قصيرة في بريطانيا ما بين شهري إبريل وأغسطس ١٩٦٦. انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**" للمؤلف.

١٣٨ هذه المنطقة "الوطية" مخصصة من قبل القوات الأمريكية في قاعدة ويلس للتدريب على الرماية. وقد أدّى الحادث المذكور إلى مقتل أحد المواطنين الليبيين بواسطة أحد الطيارين الأمريكيين الذي أخطأ هدفه التدريبي وأصاب بذخيرته خيمة قرية في منطقة التدريب. وقد أشار السفير نيوسوم، عندما قابل رئيس الوزراء مازق يوم ١٤/ ٣/ ١٩٦٦ للاعتذار عن هذا الحادث، إلى أن هذا هو الحادث الأول منذ تسع =

من الحدود التونسـية، خلال النصف الأول من شـهر مارس ١٩٦٦ والذي أدّى إلى تجدد الانتقادات حول موضوع القاعدة على لسـان بعض أعضـاء البرلمان وفي الصحافة الليبية. كما نبّه أيضاً إلى أن ليبيا تظل حساسـة لأية انتقـادات تتردد في الخارج، وعلى الأخص من قبل مصر، بشأن وجود القواعد الأجنبية على أراضيها.

أما فيما يتعلق بالهدف التالي للسياسة الأمريكية في ليبيا، والمتمثل في "حماية المصالح التجارية الأمريكية"، فقد أشـار التقرير إلى الدور الذي لعبته السفارة في الحيلولة دون نشر وتطبيق قانون الإجبار "Compulsion". وقد زعم التقرير أن البرلمان الليبي أقر هذا القانون، كما قام الملـك بالتوقيع عليه في الأسـبوع الأول من يناير ١٩٦٦، وأن هـذا القانون كان يشـكل تهديداً لنسف الأساس القانوني الذي تقوم عليه صناعة البترول في ليبيا (أي العلاقة القانونية بين الحكومة وشـركات البترول). كما أشـار التقرير نفسه إلى أن السفارة اتخذت زمام المبادرة لتشـكيل اللجنة الاستشارية الأمريكية American Advisory Group مستهدفة تحسين مستوى التعاون والتفاهم المشترك بين السفارة ورجال الأعمال الأمريكيين في ليبيا.

وتوقع التقرير بالنسـبة لعام ١٩٦٧ أن تستحوذ بعض المشاكل في المجال النفطي على اهتمام السفارة، من ذلك:

- تأثير الصراعات بين مسؤولي وزارة شؤون البترول على الشركات.
- تأثير التغيير الذي يمكن أن يطرأ بسبب إبعاد وزير البترول الحالي (فؤاد الكعبازي).
- الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين عدد من الشركات الأمريكية الكبيرة (التي انضمت إليها شركة بريتش بتروليوم البريطانية) وبين الحكومة الليبية حول الأسـعار المعلنة للبترول الليبي.
- قرار الحكومة الليبيـة المحتمل بإلغاء بعض حقوق الامتيـاز البترولية التي منحت خلال شهر فبراير ١٩٦٦ لبعض الشركات الأمريكية الصغيرة.

وقد أكد التقرير أن الهدف الأساس للسفارة سوف يتمثل في تحقيق ثقة مشتركة وتفاهم متبادل بين الحكومة الليبية وشركات البترول الأمريكية، وأن السفارة سوف تنصح الطرفين -كلما وجدت ذلك مناسـباً- بحل المشاكل القائمة بالاتصال المباشر عبر القنوات القائمة، وتجنب "المناورات السياسـية". كما أبدى التقرير مخاوف السفارة من "المقاطعة العربية" التي قد تنسحب على المزيد من الشركات الأمريكية، الأمر الذي بات يشكل تهديداً مستمراً للتجارة الأمريكية في ليبيا.

وأشـار التقرير إلى الزيارة التي قام بها إلى ليبيا خلال شهر نوفمبر ١٩٦٦ وفد تجاري

= سنوات. انظر البرقية السرية المرسلة من السفير نيوسوم بتاريخ ٢٢/ ٣/ ١٩٦٦ ذات الرقم . الملف A-423 POL. 2. Libya.

أمريكي يتكون من سبعة أعضاء، كما نبّه إلى أن العديد من الدول الأخرى ورجال الأعمال فيها أخذوا يضاعفون جهودهم من أجل الحصول على حصة في السوق الليبية، الأمر الذي جعل المنافسة التجارية شديدة في هذه السوق. ونبَّه التقرير كذلك إلى تراجع الصادرات الأمريكية إلى السوق الليبية إلى المركز الثالث بعد إيطاليا وبريطانيا خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٦٦، وأن نسبة حصّة أمريكا في الواردات الليبية مستمرة في التدني. وقد أشار في هذا الشأن مرة أخرى إلى تناقص عدد المستشارين في الحكومة الليبية إلى أربعة فقط، رغم وجودهم في مواقع استراتيجية.

أما فيما يتعلق بالهدف التالي من أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا، والمتمثل في "توظيف عائدات النفط الليبي من أجل الغير (Utilization of Oil Revenues for Others)" فقد أوضح التقرير أن جهود السفارة في إقناع المسؤولين الليبيين بتوظيف جزء من عائدات بلادهم النفطية المتنامية،[١٣٩] تعاطفت مع الفكرة المسيطرة على هؤلاء المسؤولين بأن مشروعات التنمية في بلادهم في حاجة إلى هذه الأموال، كما أنها اصطدمت كذلك بمشكلة نقص السيولة المتكررة عند الخزانة الليبية، ومن جهة ثالثة اصطدمت مع الإحجام التقليدي المعروف عن العرب في أن يعاملوا إخوانهم المحتاجين معاملة عادلة.[١٤٠] كما أشار التقرير إلى مشكلة أخرى تتعلق بهذا الموضوع، وتتمثل في أن تقديم القروض إلى إحدى الدول العربية المحتاجة يستقبل عادة باستياء، بل وبغضب، من قادة ومواطني الدول الأخرى المتطلعة للحصول على مثل هذه القروض. وضرب لذلك مثلاً بأن تقديم المساعدات المالية إلى تونس أو الأردن سوف يجلب ردود فعل سلبية من جانب مصر. وأضاف التقرير أن السياسة المتحفظة للمسؤولين في بنك ليبيا ووزارة المالية تعيق بدورها مساهمة ليبيا الفعالة في المؤسسات المالية الدولية.

وأوضح التقرير أن السفارة سوف تسعى إلى تجديد وتكثيف جهودها خلال عام ١٩٦٧ لإقناع بنك ليبيا بالاحتفاظ بجزء أكبر من ودائعه الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن يقوم بتحويل جزء من ودائعه القصيرة الأجل إلى أخرى طويلة الأجل، وأن تسعى كذلك لإقناع الحكومة الليبية بزيادة مساهمتها بشكل ملموس في ميزانية وكالة غوث اللاجئين UNRWA، وأن تقدم مساهمات إلى بنك التنمية الإفريقي African Development Bank

١٣٩ سيلاحظ القارئ أن هذا الموضوع أصبح من الموضوعات البالغة الأهمية في أولويات أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا، وأن الأسلوب الذي وظفت به الحكومات الليبية المتعاقبة هذه العائدات، وبخاصة من أجل دعم الدول العربية والقضية الفلسطينية، كان أحد المآخذ الكبيرة لأمريكا على النظام الليبي.

١٤٠ من المعروف أن الأمريكان والإنجليز يشجّعون هذا الإحجام، ويزوّدونه بكل الأسباب التي بمقدورهم، ثم يتظاهرون باحتجاجهم عليه واستنكارهم له، وللأسف، فما زالت الحكومات العربية تكرر الوقوع في هذا الفخ حتى يومنا هذا. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أخرى في هذا الخصوص وهي أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا، وما زالتا، حريصتين على أن تتم أية صورة من "العطاء العربي" إلى بقية الدول العربية بعلمهما وبإذنهما وتوجيهاتهما وعبرهما.

وأن تشتري سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD وسندات الحكومة التونسية.

أما بالنسـبة للهدف الأخير للسياسـة الأمريكية في ليبيا، والمتمثل في "جعل الليبيين يتفهمون أهداف السياسـة الأمريكية في العالم" Promotion of Libyan Understanding of U.S Global Objectives، فقد اعترف التقرير بمحدودية النجاح الذي حققته جهود السفارة في هذا المضمار. وقد أرجع التقرير هذا الأمر إلى عدّة عوامل تتعلق جميعها بطبيعة مواقف المسؤولين الليبيين وقدرات مؤسساتهم المحدودة، وإلى حساسيتهم الشديدة تجاه مواقف إخوانهم الأفارقة والعرب نحوهم، ورغبتهم في عدم إثارة مصر. وقد وصف التقرير موقف وزير الخارجية الليبي أحمد البشـتي في هذا الشأن بأنه اتسم بالتفتح وسرعة التلقي.[١٤١] وقد عزا التقرير إلى السـفارة وجهود سـفيرها قرار الحكومة الليبية بالتصويت ضد قبول الصين الشيوعية عضواً في هيئة الأمم المتحدة، وقرارها بزيادة مساهمتها في ميزانية UNRWA إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه.

وتجدر الإشـارة إلى أن التقرير خصص عدّة فقرات منه لحسين مازق وحكومته، وكان مما جاء في هذا الشأن:

> "على الرغم من وجود شعور سائد، على نطاق واسع إلى حدّ ما، بأن حكومة مازق قد أصابها الإرهاق وتسرب إليها الفساد، فلا بد من الاعتراف بأن جزءا كبيراً من النقد الموجه إلى حسين مازق ووزارته يرجع إلى حساسـيات وحزازات شـخصية وجهوية. كما لا بد من الاعتراف أيضاً بأنه توجد صعوبة كبيرة في العثور على بديل مقبول للسيد مازق."

كما خلص التقرير إلى أن السفارة سوف تبذل خلال عام ١٩٦٧ جهوداً خاصة للاقتراب من مـازق، ولإقامة علاقة قوية معه، وذلك مع الاعتراف بأنـه صاحب خبرة تنفيذية كبيرة، ومهارات سياسية، وأن حظوظه كزعيم سياسي على مدى بعيد كبيرة جداً.

١٤١ "The Foreign Minister has been especially receptive to briefing by the Ambassador"

وقائع وتطورات- عام ١٩٦٧

في عام ١٩٦٧ دخلت وزارة حسين مازق سنتها الثالثة،[١٤٢] وعلى الرغم من بعض مظاهر التململ الطلابي،[١٤٣] والحساسيات الشخصية والجهوية التي طبعت علاقات النخبة الحاكمة، فقد بدت السنة الجديدة سنة واعدة للبلاد وللوزارة. ومن ثم فلم يكن غريباً أن تحفل الأشهر الأولى منها بالمزيد من الإنجازات، وأن تشهد العديد من التطورات على الصعيدين الداخلي والخارجي.

(١) على الصعيد الداخلي:

يمكن تسجيل الوقائع والتطورات التالية:

- أعلنت وزارة المالية ٢/ ١/ ١٩٦٧ عن إدراج (١٩) شركة أجنبية ضمن القائمة السوداء لمخالفتها لقواعد المقاطعة العربية لإسرائيل.
- أعلن في ٨/ ١/ ١٩٦٧ عن الانتهاء من وضع المخطط الخاص بتطوير مدينة بنغازي على مدى الخمسين عاماً التالية، وعرضه على مجلس الوزراء لإقراره في آخر شهر يناير ١٩٦٧.
- في خطوة غير مسبوقة، دعا رئيس الوزراء حسين مازق رجال الصحافة الليبية إلى منزله بطرابلس يوم ٢٥/ ١/ ١٩٦٧، وقد ناقش معهم مشاكلهم، كما استمع إلى ملاحظاتهم. وقد تركزت انتقاداتهم حول انخفاض مستوى مرتباتهم والرقابة الشديدة التي تمارس من الحكومة على الصحافة.
- في ٢٦/ ١/ ١٩٦٧ آلت إلى السلاح البحري الملكي كاسحتا ألغام بحرية كانتا مستأجرتين من الحكومة البريطانية. كما أعلن خلال شهر فبراير عن تعاقد الحكومة على شراء قطعة بحرية جديدة لصيانة وإصلاح قطع للسلاح البحري يتم استلامها في عام ١٩٦٨، كما تم شراء قطعة بحرية أخرى لاستعمالها كمرساة لكاسحتي الألغام.
- تم في ٢٧/ ١/ ١٩٦٧ تخريج دفعة جديدة قوامها (١٢٠٠) شخص من متدربي مركز

---

١٤٢ تعتبر وزارة حسين مازق أطول وزارات الحقبة النفطية.

١٤٣ عقد اتحاد طلبة ليبيا مؤتمراً عاماً في مدينة بنغازي خلال الفترة من ٣١/ ١٢/ ١٩٦٦ إلى ٢/ ١/ ١٩٦٧. انظر مبحث "اضطرابات ومطالب طلابية" من هذا الفصل.

التدريب الأســـاس بالجيش الليبي بتاجوراء، وقد صرح رئيس أركان الجيش الليبي اللواء نوري الصديق أن (٢٥٠) من هؤلاء المتخرجين ســـوف يشكلون نواة الكتيبة السادسة/ مشاة الجديدة.

- أعلنت وزارة التربية والتعليم في ٥/ ٢/ ١٩٦٧ عن خطة جديدة لمحاربة الأمية على امتداد الخمس عشرة سنة التالية. (وكان الإحصاء السكاني العام الذي جرى في شهر يوليو ١٩٦٤ قد كشـــف أن نسبة الأمية بين السكان قد انخفضت من ٧٨,٥٥٪ في عام ١٩٥٤ إلى ٧٣,٠٤٪ في عام ١٩٦٤).

- أجريت في الفترة مـــن ١ إلى ٦ مارس ١٩٦٧ الانتخابات التكميلية في منطقتي درنة وسرت، وقـــد فاز في الأولى إبراهيم الســـنوسي ســـاسي[١٤٤] وفي الثانية الزناتي محمد الزناتي.[١٤٥]

- صـــدر في ١٤/ ٣/ ١٩٦٧ قانون التجنيد الالزامي، وقبـــل صدور هذا القانون كان الانخراط في الجيش تطوعياً.

- أقر البرلمان الليبـــي بالإجماع يوم ٧/ ٣/ ١٩٦٧ الميزانية العامة للدولة عن العام المالي ٦٧/ ١٩٦٨، وقد بلغ إجمالي اعتماداتها (٢٢٦) مليون جنيه ليبي، منها (١٠٥) مليون جنيه للميزانية العادية، و(١٠١) لميزانية التنمية، و(٢٠) مليون جنيه كاحتياطي، على أن يبدأ العمل بها اعتباراً من ١/ ٤/ ١٩٦٧.

- صدر مرسوم ملكي في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٧ بتعديل للدستور، ويقضي بزيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ من ٢٤ إلى ٤٢ عضواً.

- أجرى حسين مازق في ٤/ ٤/ ١٩٦٧ تعديلاً على تشكيلة وزارته، وكان أبرز مظاهر هذا التعديل إقصاء وزير شـــؤون البترول فؤاد الكعبازي واستبداله بخليفة موسى الذي كان يشغل منصب وكيل الوزارة.

- استلمت السلطات الجمركية في ٢١/ ٥/ ١٩٦٧ قاربي حراسة مسلحين سبق التعاقد على بنائهما مع الحكومة البريطانية.

- اعتمد مجلس الوزراء في ٤/ ٥/ ١٩٦٧ المذكرة المقدمة من "مجلس التخطيط القومي" بشأن السياســـات الاقتصادية والاجتماعية للخطة الخمســـية الثانية ٦٨/ ١٩٦٩-

١٤٤ كان أحد المنافســـين لإبراهيم ســـاسي في الدائرة الانتخابية بمدينة درنة أحمد بن سعود الذي ســـلفت الإشارة إليه، وقد أعلن عن تأسيس "الجبهة الوطنية الليبية" احتجاجاً على تزوير انتخابات أكتوبر ١٩٦٤.

١٤٥ الزناتي محمد الزناتي هو أحد أقارب الملازم معمر القذافي، وقد تولى بعد الانقلاب منصب أمين مؤتمر الشعب العام نحو سبع سنوات. وقد تردد أنه كان أحد قنوات الاتصال المبكرة بين رجال المخابرات الأمريكية في ليبيا وبين الملازم معمر القذافي.

٧٢/ ١٩٧٣. وقد تضمنت المذكرة أن الخطة الثانية تهدف إلى:

١- زيادة الإنتاج القومي، وبالتالي رفع دخل المواطن الليبي، مع تحقيق تقارب في الدخول بين فئات المواطنين، وخلق توازن إنمائي بين المناطق المختلفة بالمملكة.

٢- إعطاء الأولوية للاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وفي زيادة عرض القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وإعطاء أهمية بالغة للصناعات البتروكيميائية، وتنمية الثروة السمكية.

٣- مواصلة الاستثمار في قطاعات الخدمة العامة.

٤- إعداد المواطن اللائق صحيّاً، المتطور فكرياً وثقافياً، المعتز بوطنه ودينه وقوميّته.

٥- تحقيق استقرار اقتصادي، باتباع السياسات النقدية والمالية والتجارية اللازمة فيما بينها.

(٢) في المجال النفطي

يمكن في هذا المجال تسجيل الوقائع والتطورات التالية:

- تضاربت تقديرات خبراء البترول الأمريكيين العاملين في ليبيا لمستقبل إنتاج واحتياطي البترول فيها. فبينما توقع بعضهم أن يبلغ انتاج البترول الليبي ذروته عام ١٩٦٩ بإنتاج يومي يصل إلى ٢,٥ مليون برميل ثم يأخذ في التدني مع عام ١٩٧١، توقع آخرون منهم أن يتواصل اكتشاف المزيد من الآبار المنتجة، وبالتالي فإنه لن يبلغ ذروته إلا بعد مدة طويلة. وقد وصف أحد هؤلاء الخبراء أن البترول الليبي هو الأكثر ربحية لشركات البترول في العالم، وأنه يَفضُل من حيث التكلفة حتى بترول منطقة الخليج، إذ تزيد تكلفة نقل البترول الأخير على نظيره في ليبيا بنحو (٣٥) سنتاً.[١٤٦]
- خصص البرلمان الليبي خلال جلسته التي عقدت يوم ٦/ ٢/ ١٩٦٧ نحو ثلاث ساعات لمناقشة سياسات الحكومة في المجال النفطي، وقد تعرض وزير الشؤون البترولية فؤاد الكعبازي خلال هذه المناقشة لانتقادات حادة على لسان عدد من أعضاء البرلمان.[١٤٧]

---

١٤٦ التقرير السري المرسل من السفير الأمريكي نيوسوم بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٦٧ ذا الرقم الإشاري A-309. الملف المركزي PET 2 LIBYA.

١٤٧ تجدر الإشارة إلى أن الوزير الكعبازي تعرض لحملة صحفية في جريدة "**الرائد**" قادها الصحفي عبد الرحمن الشاطر خلال شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٦٦. وقد عكست هذه الحملة في جانب منها الخلاف الدائر داخل وزارة شؤون البترول ما بين الوزير الكعبازي ومدير عام الوزراة محمد الجروشي. تراجع البرقيتان السريتان المرسلتان من السفارة الأمريكية ذواتا الأرقام الإشارية A-310، A-526 والمؤرختان في ٢٠/ ١/ ١٩٦٧، ٣١/ ٥/ ١٩٦٧. وقد ألمح التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة رقم A-364 المرسل من السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٦٧ أن الانتقادات التي تعرض لها الوزير الكعبازي في البرلمان كانت بمباركة مستترة من رئيس الوزراء مازق، الملف POL 1-2 LIBYA.

- احتجت الحكومة في ٢٦/ ١/ ١٩٦٧ لدى عدد من شركات البترول بشأن الأسعار المنخفضة المعلنة من قبلها للخام الليبي.
- افتتح الملك رسمياً في ١٤/ ٢/ ١٩٦٧ ميناء "الحريقة" النفطي بطبرق، ويجري من هذا الميناء الجديد شحن الخام القادم من حقل السرير التابع لشركتي بريتش بتروليوم ونيلسون بنكوهانت عبر أنابيب بلغ طولها (٣٢٠) ميلاً.
- أعلنت شركة أوكسدينتال الأمريكية عن اكتشاف نفطي جديد لها في منطقة أوجلة ويبلغ متوسط الإنتاج اليومي للبئر الجديد بنحو (٦١, ١٠٦) برميلاً. كما أعلنت الشركة في ٢/ ٦/ ١٩٦٧ عن اكتشاف بئر ثالث قدر إنتاجه اليومي بنحو (٤٣, ٠٠٠) برميل.[١٤٨]

(٣) على الصعيد الخارجي

يمكن تسجيل الوقائع والتطورات التالية:

- قدمت الحكومة مطلع شهر يناير ١٩٦٧ مساهمة مالية لصندوق "لجنة تحرير إفريقيا".
- أعلنت الحكومة في ٢٠/ ١/ ١٩٦٧ تسمية عبد الرحيم النعاس الملحق التجاري بسفارتها في بروكسل مراقباً لدى السوق الأوربية المشتركة.
- تم في طرابلس يوم ١/ ٢/ ١٩٦٧ إبرام اتفاقية تجارية مع جمهورية النيجر، وكان وفد تجاري نيجري وصل طرابلس طلباً لمساعدة مالية من ليبيا لتمويل عدد من المشاريع في مجالات الصحة العامة والمياه.
- شاركت ليبيا في مؤتمر وزراء الإعلام الذي انعقد في القاهرة في ١١/ ٢/ ١٩٦٧.
- شاركت ليبيا في اجتماعات مجلس الدفاع العربي الأعلى الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ١٤/ ٢/ ١٩٦٧. وقد ضم الوفد كلا من وزير الخارجية (رئيساً) ووزير الدفاع ورئيس الأركان الليبي أعضاء. وشاركت ليبيا في اجتماعات المجلس ذاته الذي انعقدت في القاهرة في ١١/ ٣/ ١٩٦٧، كما ترأس وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي اجتماع جامعة الدول العربية الذي انعقد في القاهرة في أعقاب اجتماعات مجلس الدفاع العربي.
- شاركت ليبيا في اجتماعات وزراء المالية العرب الذي انعقد في القاهرة في ١٧/ ٢/ ١٩٦٧ وفي ٣/ ٤/ ١٩٦٧.

---

١٤٨ انظر ما ورد بشأن هذه الشركة في المجلد الرابع "**حكومة محي الدين فكيني**" وفي "**انقلاب بقيادة مخبر**"، و "**انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي**" للمؤلف.

- شــارك الحكومة في مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٦٧.
- عقدت اللجنة الفنية لمؤتمر الشباب العربي اجتماعها الثامن بطرابلس خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ فبراير ١٩٦٧. وقد تناولت اللجنة خلال اجتماعها التحضيرات للدورة العربية الخامسة للألعاب الرياضية المنتظر عقدها في ليبيا خلال عام ١٩٦٩.
- افتتح يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٦٧ معرض طرابلس الدولي. وقد أقامت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) لأول مرة جناحاً مشــتركاً داخل المعرض. وأعلن رئيس اللجنة الاستشــارية لدول المغرب خلال هذه المناســبة عزم دول المغرب على تأسيس شركة خطوط جوية مغاربية مشتركة في المستقبل القريب.
- في إطــار التحضير لدورة الألعاب الرياضية العربية الخامســة المزمع عقدها في ليبيا خلال عام ١٩٦٩ ســعت وزارة العمل والشــؤون الاجتماعية خلال شهر مارس للتعاقد مع (٧٠) مدرباً رياضياً من خارج ليبيا لنحو (١٥) لعبة رياضية، وكان نحو (٣٠) منهم من الولايات المتحدة الأمريكيــة. كما وجهت الوزارة الدعوة للملاكم العالمي المسلم محمد علي لزيارة ليبيا.
- استضافت الجامعة الإسلامية يوم ٥/ ٣/ ١٩٦٧ وفداً من مسلمي يوغسلافيا يضم خمسة أعضاء برئاسة كبير العلماء الشيخ سليمان كيمورا. استمرت زيارة الوفد عشرة أيام، وقامت الصحافة الليبية بتغطية الزيارة بشكل واسع، وقد تزامنت هذه الزيارة مع أخرى من وفد تجاري يوغسلافي.
- شــاركت الحكومة في مؤتمر البترول العربي السادس الذي التأم في العاصمة العراقية بغداد منذ ٦/ ٣/ ١٩٦٧.
- كثفت الحكومة من جهودها في الاهتمام بالليبيين المقيمين في تشاد والنيجر وتشجيعهم على العودة إلى ليبيا.[١٤٩]
- أعلن في ٢٤/ ٤/ ١٩٦٧ عن اســتئناف ليبيا وألمانيا الغربية العلاقات الدبلوماســية بينهما بالكامل. وكانت ليبيا قد ســحبت ســفيرها من ألمانيا عام ١٩٦٥ في استجابة جزئيــة لاقتراح مصري بقطع العلاقات الدبلوماســية مع (بون) بســبب اعترافها بإسرائيل وإقدامها على تزويدها بالسلاح.[١٥٠]

---

١٤٩ انظر على سبيل المثال البرقية المرسلة من السفارة الأمريكية في تشاد بتاريخ ٣/ ٤/ ١٩٦٤ الرقم الإشاري A-94 الملف SOC 13 LIBYA والبرقية المرسلة من السفارة الأمريكية من نيامي بالنيجر بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٦٧ ذات الرقم A-133 الملف POL LIBYA- NIGER.

١٥٠ ظلت ألمانيا الغربية تشــكل المســتورد الأول للنفط الليبي الخام منذ عــام ١٩٦١. وقد فازت الشركات الألمانيــة بحصة بارزة من عقود الامتياز الجديدة التي أعلنت الحكومة عنها خلال شهر فبراير ١٩٦٦ وهي (١٠) عقود بين (٤١) عقداً. وقد أثارت هذه الحقيقة كثيراً من =

أمريكا تطلب مساعدات للأردن وتونس

يتبين من مطالعة تقرير[١٥١] بعث به السـفير الأمريكي نيوسـوم، إثر مقابلة له مع الملك إدريس بطبرق يوم ١٦/ ٢/ ١٩٦٧ بحضور عدد من العسكريين الأمريكيين، أن أمريكا كانت حريصة على أن تحصل من ليبيا على مسـاعدات مالية لـكل من الأردن[١٥٢] وتونس. غير أن الملـك لم يبد تجاوباً مع الاقتـراح الأمريكي بحجة أن ليبيا ما تزال فـي حاجة إلى المزيد مـن الأموال لتوظيفها من أجل التنمية، ومن أجل الدفاع عن نفسـها في مواجهة التهديدات المصرية والجزائرية.

وخلال مقابلة ثانية مـع الملك إدريس بالبيضاء يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧[١٥٣] عرج السـفير نيوسوم على اقتراح الحكومة الأمريكية السابق المتعلق بالطلب من ليبيا تقديم مساعدة مالية لـلأردن. وردّ عليه الملك بأنه قد أحال الاقتراح على الحكومـة طالباً رأيها، وأن الحكومة أفادته بـأن ليس بمقدورها تقديم مسـاعدة مالية للأردن إلا في حـدود نصف مليون جنيه ليبـي. وقد طلب الملك أن يبقى الموضوع بعيداً عن الصحافة لأن ليبيا تلقت طلبات مماثلة بالمساعدة المالية من كل من مصر وتونس والمغرب وما تزال في انتظار الرد الليبي عليها.

= التعليقات يومذاك، حتى أن مجلـة *Petroleum Intelligence Weekly* ادعت في عددها الصادر في ٢٨/ ٢/ ١٩٦٦ أن حكومة (بون) مارست ضغوطاً على الحكومة الليبية لمصلحة الشركات الألمانية لأن ألمانيا كانت حينذاك تستورد نحو ٣٨٪ من صادرات ليبيا من البترول الخام.

١٥١ التقرير المؤرخ في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٧ ويحمل الرقم الإشاري A-374 الملف POL. 24649.

١٥٢ وصل إلى طرابلس يوم ٥/ ٣/ ١٩٦٧ محمد نزال الرموثي سـفير الأردن السابق في ليبيا يحمل رسالة خاصة من الملك حسين، وقد استقبل الضيف الأردني من قبل الملك بطبرق يوم ٨/ ٣/ ١٩٦٧.

١٥٣ انظر التقرير المرسل إلى واشنطن المؤرخ في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٧ ويحمل الرقم A-519 بالملف POL 2 LIBYA.

شؤون ليبية ـ أمريكية أخرى

لم يقتصر الحديث بين الملك إدريس والسفير نيوسوم خلال لقائهما في طبرق (١٦/ ٢/ ١٩٦٧) والبيضاء (١٧/ ٥/ ١٩٦٧) على موضوع طلب المساعدة المالية للأردن، فقد تناولا عدداً من الموضوعات الهامة الأخرى:

- عبّر الملك في المقابلة الأولى بشكل صريح عن رغبة ليبيا في بناء سلاح جوي قوي، مؤملاً أن تكون الولايات المتحدة على استعداد لتزويد ليبيا باحتياجاتها التي سوف تقوم بدفع ثمنها. وقد أشار السفير في نبرة تحذيرية، إلى أن بناء مثل هذا السلاح يحتاج إلى وقت طويل، والكثير من الأموال والرجال.
- عاد السفير في المقابلة الثانية ليبلغ الملك أن الحكومة الأمريكية اتفقت مع الحكومة الليبية على تسليمها (١٠) طائرات مقاتلة حديثة خلال عام ١٩٦٨، وأن الحكومة الأمريكية تعهدت بتدريب الأطقم اللازمة لهذه الطائرات وإجراء الصيانة لها.
- انتهز السفير فرصة المقابلة الثانية وأبلغ الملك أنه يعتزم أن يثير في اليوم التالي خلال لقاء له مع رئيس الوزراء حسين مازق موضوع الخبرة الفنية الاستشارية التي بمقدور أمريكا ومواطنيها تقديمها إلى ليبيا. وبعد أن وصف السفير موقف الحكومة الليبية من هذا الموضوع بقوله إنه اتسم بالاهتمام والتعاون، عبّر عن شعوره بأن هناك المزيد الذي يمكن القيام به في هذا المجال، منبهاً إلى أن التوازن في التعاون الاقتصادي والفني الذي تنشد ليبيا تحقيقه معرض للاختلال في ضوء الأعداد الكبيرة من الأشخاص القادمين إلى ليبيا من مختلف البلدان، بما في ذلك البلدان الشيوعية، مشيراً إلى أنه قد ناقش هذا الموضوع مع المسؤولين في واشنطن خلال زيارته الأخيرة لها، وأنه على يقين بأن هذا الموضوع سوف يثار معه مجدداً خلال زيارته القادمة لواشنطن.[١٥٤]
- عندما استفسر الملك عما يعنيه السفير بالأشخاص القادمين للعمل في ليبيا من دول شيوعية، أشار السفير إلى الاتفاق الذي أبرمته الحكومة الليبية مؤخراً بشأن استقدام (٤٠٠) أربعمائة يوغسلافي للعمل في ليبيا. وعلّق الملك بأنه ليس لديه علم بمقدم هذا العدد الكبير.

---

١٥٤ كان السفير نيوسوم قد بعث تقريراً سرياً إلى واشنطن بتاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٦٦ (يحمل الرقم الإشاري POL. 15 LIBYA الملف A-418) وأورد فيه أن إجمالي عدد الخبراء الأجانب الذين استعانت بهم الحكومة الليبية في مختلف المجالات (التعليم، الصحة، الزراعة، الأشغال العامة، والتخطيط وغيرها) بلغ (٢٢٤٥) خبيراً. وقد حفلت الوثائق السرية للخارجية الأمريكية المفرج عنها (١٩٦٥-١٩٦٦) بتقارير ومراسلات عديدة تعبر عن انزعاج الإدارة الأمريكية من التغلغل السوفييتي، ودول أوربا الشرقية في السوق الليبية.

- لم يفـت الملك خلال المقابلة الثانية أن يعبر للسـفير الأمريكي عن تبرمه واسـتيائه الشـديد من دور النظام المصري في ليبيا، وأنه لولا انشـغال عبد الناصر بالحرب في اليمن لكانت تهديداته أكبر.

وعندما سـأل السـفير الملك عما إذا كان يعتقد بأن ثروة ليبيـا النفطية قد خففت من الأخطار المصرية على ليبيـا، أجابه بأن الأمر قد يكون كذلك، غير أنه يعتقد بأنه ما تزال في البلاد شـرائح من المجتمع لم تسـتفد من ثروة البترول، وأن هذه العناصر ما تزال في حالة تذمر.



زائر بريطاني صديق للملك

وصل إلى الشق الشرقي من ليبيا خلال النصف الأول من شهر إبريل ١٩٦٧ البروفسور البريطاني "نورمان أندرسون" وعقيلته، وكانت تربطه بالملك إدريس صداقة قديمة. وقد ألقى البروفسور الزائر محاضرة في الجامعة الإسلامية حول "الاتجاهات الحديثة في القوانين الإسلامية".

واستقبل الضيف وعقيلته من قبل الملك والملكة فاطمة، ومن قبل رئيس الوزراء حسين مازق. وقد بعث المستر ويكفيلد من السفارة البريطانية في بنغازي إلى السفير البريطاني في طرابلس تقريراً عن الزيارة كان مما جاء فيه منسوباً إلى البروفسور أندرسون:[١٥٥]

- لم يعبر الملك لضيفه عن أي مشاعر معادية لولي العهد، بل قال عنه إنه شخص طيب، غير أنه لم يخف ضيقه به. ومن جهة أخرى تحدث الملك باهتمام عن (المهدي الصديق الرضا) ابن أخ ولي العهد. كما أن الملكة من جانبها كانت تتحدث بنفس الطريقة عن (عمر العربي السنوسي) الذي كان يدرس في بريطانيا يومذاك.
- نسب الملك بشكل قاطع إلى الملكة فاطمة فكرة إعلان النظام الجمهوري في ليبيا.
- عبّر الملك عن مخاوفه من النظام المصري، و"الدور المخابراتي" الذي يقوم به المدرسون المصريون في ليبيا.
- أشارت الملكة أنها والملك بحثا موضوع منح اليهود المقيمين في ليبيا منذ مدة طويلة الجنسية الليبية، وأن الملك أصدر توجيهاته إلى رئيس الوزراء مازق بهذا الخصوص.

١٥٥ التقرير مؤرخ في ١٣/ ٤/ ١٩٦٧ بالملف FCO 39/124.

اضطرابات ومطالب طلابية[١٥٦]

عندما حلّت الذكرى الأولى لأحــداث الطلبة الدامية التي وقعت في يناير ١٩٦٤ اتجه ســلوك الغالبية الساحقة من الطلاب إلى إحياء هذه الذكرى بالاقتصار على عقد اجتماعات طلابيــة داخل المدارس والمعاهــد. خرجت بعض المدارس عن هــذا الإجماع، من بينها مدرستا "الأبيار" (شرقي ليبيا) و"صبراته" (غربي ليبيا) حيث لجأ الطلاب فيهما إلى أساليب التعبير الصاخب العنيف، الأمر الذي حدا بالسلطات الحكومية إلى أن تأمر بإيقاف الدراسة في هاتين المدرستين.

اســتوجبت هذه الخطوة الحكومية ردة فعل في أوســاط الطلبة، فقد أعلنوا الإضراب العام عن الدراسة، كما شاركهم بعض زملائهم الدارسين في الخارج بالاعتصام في سفارات ليبيا في كل من مصر وبريطانيا وفرنســا وألمانيا. وقد تمثلــت مطالب الطلاب خلال تلك الأحداث في:

- إعادة فتح مدرستي صبراتة والأبيار.
- السماح بتشكيل اتحاد طلابي.

وفضــلاً عن ذلك فقد ضمّن المعتصمون قائمة مطالبهم مطلباً سياســياً يدعو إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية بسبب اعترافها بإسرائيل.

وفيما تركت الحكومة موضوع "العلاقة مع ألمانيا" للبرلمان كي يبت فيه باعتباره صاحب الاختصــاص، كما لم تمانع في الاســتجابة لمطلب الطلاب المتمثل في الإذن باســتئناف الدراسة في الجامعة وفي مدرستي صبراتة والأبيار، فقد رفضت الاستجابة لمطلب السماح بتشــكيل اتحاد لطلبة ليبيا حتى على مستوى طلبة الجامعة، ناهيك عن اتحاد عام يضم كافة الطلاب الليبيين في الجامعة وفي الثانويات كما تنادي بذلك بعض القيادات الطلابية.

مع مجيء حكومة حسين مازق واصلت القيادات الطلابية جهودها ومساعيها للحصول على موافقة السلطات الحكومية على تأسيس اتحاد عام يضم كافة الطلاب الليبيين من خلال مقابلة المســؤولين في الجامعة وفي وزارة التعليم والتربية، ومن خلال مقابلة رئيس الوزراء

١٥٦ بسبب قلة المادة المنشورة حول الحركة الطلابية خلال هذه الحقبة، فقد اضطررنا للاعتماد على ما ورد في التقارير السرية للخارجية البريطانية والأمريكية، وقد حاولنا التحقق من صحة المعلومات الواردة بها من خلال الاتصال الشخصي والإفادات الشفهية لبعض معاصري تلك الأحــداث. من بين التقارير الأمريكية السرية التي تناولت الاضطرابات الطلابية خلال الحقبة منذ أواخر عام ١٩٦٦ التقرير رقم A-35 (٨ صفحات) المؤرخ في ٤/ ١/ ١٩٦٧ الملف POL 13-2 LIBYA والتقرير رقم A-36 (٦ صفحات) المؤرخ في ٨/ ٢/ ١٩٦٧.

حسين مازق مرتين، الأولى خلال شهر ديسمبر ١٩٦٥ والثانية خلال شهر فبراير ١٩٦٦، غير أن جميع هذه المساعي باءت بالفشل.

في ١٩ أكتوبر ١٩٦٦، وبدون موافقة السلطات، عقد الطلاب مؤتمراً كبيراً بمدرج أحمد رفيق بكلية الآداب بالجامعة الليبية في بنغازي، وقد شارك في المؤتمر نحو (٥٠٠) طالب من كليات التجارة والآداب والحقوق وفروع الخارج وروابط الداخل. وتم خلال المؤتمر تقديم مشروع دستور للاتحاد العام (٢٩ صفحة باللغتين العربية والانجليزية) وتم تشكيل الهيئة التنفيذية واللجنة المركزية. وقد طالب المجتمعون الحكومة بالاعتراف بالاتحاد العام لطلبة ليبيا الذي لا يضم طلاب الجامعة فحسب، ولكن طلاب الثانويات أيضاً، وهدد المؤتمر الحكومة، في حالة عدم موافقتها على مطلبهم، بالدعوة إلى إضراب عام، كما دعا المجتمعون إلى عقد مؤتمر ثان لهم في أواخر عام ١٩٦٦.[١٥٧]

وفي أواخر نوفمبر ١٩٦٦ دعا رئيس الجامعة الأستاذ مصطفى بعيو مجلس الجامعة إلى اجتماع من أجل تقدير الموقف وكيفية معالجته، وكان من رأي عدد من المسؤولين في الجامعة أن التحرك الطلابي يجد مباركة ودعماً خارجياً، وعلى الأخص من مصر، وأن الهدف النهائي الخفي للقيادات الطلابية هو تأسيس حزب سياسي يشكل الطلاب قاعدته السياسية.

مرة ثانية، وبدون إذن سلطات الجامعة، عقد مساء يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٦٦ المؤتمر الثاني لاتحاد عام طلبة ليبيا بمدرج أحمد رفيق بكلية الآداب بالجامعة الليبية في بنغازي، وقد حضر المؤتمر نحو (٥٠٠) طالب، ولم يشارك في أعمال المؤتمر من الخارج سوى مراقب واحد من الحركة الطلابية بالكويت.

لم تقتصر قيادات الاتحاد، التي غلبت عليها التوجهات الحزبية والناصرية،[١٥٨] على معالجة القضايا الطلابية والمحلية، فتجاوزتها إلى شتى القضايا السياسية، فقد عبرت من خلال خطبها وبياناتها عن مناصرة كفاح الشعب الفيتنامي، كما شنّت هجوماً على كل من الرئيس التونسي بورقيبة والملك الأردني حسين. وقد أدى انزلاق قيادة الاتحاد في هذا الاتجاه إلى فقدان معظم المشاركين في المؤتمر لحماسهم لاستمرار المؤتمر في أعماله، ومن ثم فلم يأت اليوم الثالث للمؤتمر (٢/ ١/ ١٩٦٧) حتى كان عدد المشاركين في أعماله قد انكمش إلى نحو (٣٠) طالباً. وقد لوحظ طوال أيام انعقاد المؤتمر الثلاثة أن إدارة الجامعة لم تظهر أي رغبة في التدخل، كما أن سلوك رجال الأمن اتسم بالانضباط التام.

١٥٧ وفقاً لأدبيات الحركة الطلابية فإن المؤتمر الأول للاتحاد عقد في طرابلس يوم ١٧/ ١٢/ ١٩٦٦ ولا يعرف الكثير عما دار في هذا المؤتمر.

١٥٨ برز خلال هذا المؤتمر من القيادات الطلابية اسم الطالب جمعة الفرجاني أحد أعضاء حركة القوميين العرب. وقد ورد بكتاب "**حركة القوميين العرب**" لباسل الكبيسي أن قيادة الحركة قررت "فتح آفاق تنظيمية جديدة للحركة، وذلك بتجنيد عدد من الطلاب من مختلف الأقطار العربية، وقد أرسلت الحركة هؤلاء الطلاب في أواخر الخمسينيات ليقوموا ببناء منظمات في ليبيا والسودان واليمن الجنوبي العربي." (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥)، ص ٩٦.

ورغم عــدم اعتراف الحكومة بالاتحــاد الطلابي، فقد واصلت قياداته نشــاطها على القاعــدة الطلابية في مدينتي بنغازي وطرابلس على امتداد الأســابيع الخمســة الأولى من عام ١٩٦٧ والذي تمثل في تنظيم المظاهــرات والاعتصامات بهدف إجبار الحكومة على الاعتراف بشرعيته.

- فخلال يومي ١٩-٢٠ من يناير نظّم نحو (٢٠) طالباً اعتصاماً بمبنى الإدارة العامة للجامعــة في بنغازي، وكان الطلاب المعتصمون يطالبــون بإعادة أحد زملائهم إلى الدراسة بعد أن جرى طرده من كلية الآداب بسبب توجيهه السباب إلى عميدها.
- خلال أيام ٢٩-٣١ من نفس الشهر شارك ما بين (١٥٠) و(٢٠٠) طالب في اعتصام آخر وسط شارع الاســتقلال أحد الشوارع الرئيســية بمدينة بنغازي. وقد طالب المعتصمون بإعادة زميلهم المطرود (عاشور بعيص) واعتراف الحكومة بشرعية اتحاد عام طلبة ليبيا.

وقد اســتخدم الطلاب المعتصمون وســط شارع الاســتقلال في يوم ٣٠/ ١/ ١٩٦٧ مكبرات الصوت، وألفوا عدداً من الكلمات والخطب. وقد طالب أحد المتحدثين الحكومة بالســماح لهم بتأســيس اتحاد عام يضم جميع طلاب ليبيا، ويتعاون مــع بقية الاتحادات الطلابية العربية من أجل الدعوة إلــى القومية العربية، كما طالب بإزالة القواعد الأجنبية من فوق الأراضي الليبية. ومنذ اليوم الثاني للاعتصام أخذ عدد المشــاركين فيه يتناقص إلى أن بلغ نحو (٣٠) طالباً فقط. وقد لعبت بعض القيادات الرســمية المحلية في مدينة بنغازي[١٥٩] دوراً مهماً في إقناع الطلاب بإنهاء اعتصامهم، وقد ســجل لقوات الأمن ممارســتها لدرجة عالية من الانضباط خلال هذه الأحداث.

منذ مطلع شــهر فبراير ١٩٦٧ شــرعت قيادات الاتحاد في التحرك من خلال القاعدة الطلابية في طرابلس:

- ففي ١/ ٢/ ١٩٦٧ نظم طلاب كلية الهندسة ومعهد الدراسات الفنية العليا بطرابلس إضراباً عن الدراسة.
- وفي ٢/ ٢/ ١٩٦٧ انضمت الطالبات بمعهد المعلمات في طرابلس إلى الإضراب.
- وفي نفــس اليوم شرعت إحدى مدارس البنات بطرابلس في تســيير مظاهرة قامت خلالها الطالبات بتكسير نوافذ المدرسة وإلقاء الحجارة على الشرطة.

من جهة أخرى كان من بين النتائج السلبية التي ترتبت على المؤتمر الطلابي الذي انعقد

---

١٥٩ كان مــن بين هذه القيادات عبد الحميد الدلاف محافظ بنغازي، والطائــع البيجو عميد البلدية، والزعيم معيزيق حمودة حكمدار البوليس بالمحافظة، وامبارك السوسي عضو مجلس الشيوخ.

في بنغازي من ٣١/ ١٢/ ١٩٦٦ إلى ٢/ ١/ ١٩٦٧ بروز إنقسام في قيادة الحركة الطلابية على أساس حزبي، ما بين مجموعة القوميين والناصريين والبعثيين من جهة والإسلاميين من جهة أخرى، وقد شهد اليومان الأخيران من أيام المؤتمر انسحاب أعداد كبيرة من المشاركين فيه بتأثير هذا الانقسام.

ويبدو أن عناصر المجموعة الثانية (ذات التوجه الإسلامي) واصلت نشاطها المناهض للقيادة المسيطرة على الاتحاد. وقد قامت هذه العناصر خلال يومي ١٩ و٢٠ يناير ١٩٦٧ بتوزيع منشور باسم "لجنة المعارضة الطلابية" تعلن فيه مقاطعتها للاعتصام الذي نظم يومذاك داخل مبنى إدارة الجامعة في بنغازي، كما شكك المنشور في نوايا قيادة الاتحاد التي وصفها "بالحرس الأحمر"، ودعا القاعدة الطلابية إلى التسلح بالوعي والتصدي لمن وصفهم بأنهم لا يريدون الخير للشعب الليبي. كما تردد أن بعض عناصر هذه المجموعة حاولت التصدي فعلاً للطلبة المعتصمين وسط شارع الاستقلال خلال أيام ٢٩-٣١ من يناير ١٩٦٧ وطلبت من الشرطة السماح لهم بفض الاعتصام غير أن الشرطة رفضت إعطاءهم الإذن.

وفضلاً عن ذلك، فعندما حاولت قيادة "الاتحاد العام لطلبة ليبيا" عقد اجتماع للطلبة في الجامعة ببنغازي يوم ٤/ ٢/ ١٩٦٧ تصدت العناصر الطلابية المعارضة مرة أخرى لهذه المحاولة وعملت على إفشال الاجتماع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد الطلاب المشاركين فيه بشكل كبير، ومع ذلك فقد أصرت قيادة الاتحاد على السير في تنظيم الاجتماع، وحددت مطالبها في:

- إطلاق سراح جميع الطلبة المحتجزين نتيجة الاضطرابات التي وقعت في طرابلس.
- الاعتراف باتحاد عام يضم طلبة الجامعة كمرحلة أولى.
- إلغاء جميع الامتحانات عدا الامتحانات النهائية.
- تحسين البيئة الدراسية والمعيشية بالجامعة وببيوت الطلاب.

من جهة أخرى واصل الطلاب في منطقة طرابلس إضراباتهم واعتصاماتهم:

ففي ٥/ ٢/ ١٩٦٧ قامت مظاهرة طلابية سلمية في طرابلس شارك فيها نحو (١٢٥) طالباً من الجامعة والمدارس الثانوية. وقد حالت الشرطة دون انضمام المزيد من المتظاهرين إليها من طلاب المدارس الإعدادية.

شهدت منطقة تاجوراء بالقرب من مدينة طرابلس يوم ٦/ ٢/ ١٩٦٧ مظاهرات طلابية، كما واصل الطلاب في الجامعة وفي المدارس الثانوية إضرابهم عن الدراسة.

لقد وجدت الحكومة نفسها، منذ مرحلة مبكرة، في حيرة بين الاستجابة للمطالب الطلابية، التي اعتبرتها عادلة ومقبولة (كالسماح لهم بتأسيس اتحاد عام يضم طلبة الجامعة

بمختلف كلياتها، والعمل على تحسين الظروف الدراسية والمعيشية للطلاب المتمثلة في تحسين وضع المكتبات وبيوت الطلاب)، وبين حرصها على إبعاد العناصر التي تعتبرها مثيرة للشغب وذات توجهات حزبية من السيطرة على الاتحاد وعلى الحركة الطلابية وتوظيفها لخدمة أهدافها السياسية والحزبية الخاصة.[١٦٠]

غير أنه، أمام إصرار القيادات الطلابية على مطالبها، واستمرار تحريضها للقاعدة الطلابية على الإضراب عن الدراسة، لم تجد السلطات الحكومية بداً، وحرصاً منها على تجنب انفلات الأمور وخروجها عن السيطرة، من التحرك لمواجهة الموقف ببعض الحزم والحسم. وقد تمثل ذلك في إقدام قوات الأمن في مدينة بنغازي يوم ٦/ ٢/ ١٩٦٧ باحتجاز نحو (٥٠) طالباً. وتم على الفور إطلاق سراح نحو أربعين منهم، فيما بقى العشرة الباقون رهن الاعتقال. كما أصدرت إدارة الجامعة دعوة إلى الطلاب بالانتظام في الدراسة، وهددت من يتغيب منهم عن الدراسة منذ السادس من فبراير ١٩٦٧ بدون عذر مقبول بالفصل من الدراسة. وتؤكد التقارير أن استجابة الطلاب لدعوة إدارة الجامعة كانت عالية، فقد شهدت مدرجات الدراسة انتظاماً في حضور الطلاب منذ السابع من فبراير ١٩٦٧. أما الطلاب العشرة المعتقلون[١٦١] فقد عوملوا معاملة حسنة، ولم يتعرض أي منهم حتى للحبس الانفرادي.

من بين الوثائق السرية الأمريكية الكثيرة التي تناولت الاضطرابات الطلابية التي شهدتها تلك الحقبة؛ هناك برقية سرية بعث بها السفير نيوسوم إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٦٧[١٦٢] تناول فيها ما دار بين أحد موظفي السفارة الأمريكية وبين علي وريث[١٦٣] بشأن الاجتماع الذي تم بمدينة طرابلس يوم ٢٧/ ٢/ ١٩٦٧ واستمر ساعة ونصف الساعة، بين رئيس الوزراء حسين مازق وثلاثة من قيادات المجتمع الطرابلسي هم:

- إبراهيم الغويل: وقد وصفه التقرير بأنه محام وطني شاب وعضو لمجلس إدارة جمعية الفكر بطرابلس.
- محمود الخوجة: عميد بلدية طرابلس الجديد وسفير ليبيا السابق بالقاهرة.
- أحمد الحصائري: أحد الشخصيات البارزة في طرابلس ووزير مالية سابق ومدير معرض طرابلس الدولي.

١٦٠ يجمع المعاصرون لتلك الأحداث، وكذلك الوثائق السرية للسفارتين الأمريكية والبريطانية، أن رئيس الوزراء حسين مازق لعب دوراً هاماً في معالجة الاضطرابات الطلابية بدرجة عالية من الحكمة وبعد النظر، كما أن قيادات الشرطة وأجهزة الأمن مارست بدورها الكثير من ضبط النفس والابتعاد عن العنف.

١٦١ يبدو أن عدد الطلاب المعتقلين بين طرابلس وبنغازي بلغ ثمانية عشر طالباً.

١٦٢ البرقية تحمل الرقم الإشاري A-388 موجودة بالملف المركزي POL 13-2 LIBYA.

١٦٣ وصفت البرقية علي وريث بأنه من العناصر الوطنية الشابة المعروفة بانتقادها للنظام، وهو ينتمي للمعارضة الوطنية الوليدة، وعضو بمجلس إدارة جمعية الفكر بطرابلس. وهو صهر المحامي إبراهيم الغويل.

يقول السفير نيوسوم في برقيته إنه، وفقاً لما نقله له علي وريث، لم يقتصر البحث خلال ذلك الاجتماع على المظاهرات الطلابية التي شهدتها مدن طرابلس وبنغازي مؤخراً، وقضية إطلاق سراح الطلبة المقبوض عليهم، وإنما تجاوز ذلك إلى بحث مشكلة الطلبة بصفة عامة.

وقد نسبت البرقية إلى علي وريث قوله بأن الغويل، الذي سبق أن كان في الماضي متحدثاً باسم الطلاب، ذكر خلال الاجتماع أن الطلاب خفّضوا سقف مطالبهم وحصروها في المطالبة بالسماح لهم بإنشاء اتحاد طلابي عام ليس من الضروري أن يضم طلاب الثانويات، وأن الطلاب يحسون بالندم على المصاعب والقلاقل التي ترتبت على المظاهرات التي قاموا بها. كما نسبت البرقية إلى الوريث قوله بأن المجتمعين أجمعوا على وجود "أياد أجنبية" كانت تقوم بتحريك الطلاب.

كما أوردت البرقية أن رئيس الوزراء حسين مازق عبّر من جانبه عن استعداد الحكومة للموافقة على تأسيس اتحاد عام يضم جميع طلاب الجامعة ويقتصر عليهم، وأن الحكومة لا تمانع في إطلاق سراح عدد من الطلاب الذين اعتقلتهم أجهزة الأمن. كما عبّر عن استعداد الحكومة أن تنظر أيضاً في المطالب الأخرى للطلاب دون الالتزام بموعد معين في هذا الصدد.

ولم تمض أيام قلائل على ذلك الاجتماع[١٦٤] (٢٧/ ٢/ ١٩٦٧)، ومع حلول عيد الفطر، حتى كانت السلطات قد أطلقت سراح جميع الطلاب المعتقلين وعادوا إلى الدراسة، عدا واحداً منهم كان قد وجّه سباباً لاذعاً لعميد كلية الآداب ببنغازي أثناء أحد اجتماعاته بالطلاب المضربين. وبذا أسدل الستار على هذا الفصل الجديد، وإن لم يكن الأخير من الاضطرابات الطلابية خلال العهد الملكي.

وقد علق تقرير سري أمريكي مؤرخ في ٣/ ٤/ ١٩٦٧[١٦٥] على الكيفية السلمية والسريعة التي أنهيت بها هذه الاضطرابات بقوله "يبدو أن حسين مازق قد خرج من هذه الأحداث سالماً، مع اعتراف الجميع له بأنه اتخذ موقفاً أبوياً بإطلاقه لسراح الطلاب المعتقلين".

١٦٤ لا شك أن فكرة عقد الاجتماع بين رئيس الوزراء وعدد من أعيان المجتمع بشأن هذه المشكلة تعتبر متميزة وجديدة على الأسلوب الذي كانت تعالج به السلطات الحكومية المشاكل التي تواجهها.

١٦٥ يحمل الرقم A-437 بالملف POL 2-1 LIBYA.

تداعيات حرب يونيو ١٩٦٧

قبل أن تندلع حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧ كانت الساحة الليبية، مثل غيرها من الساحات العربية، وبتأثير الإعلام المصري، تغلي كالمرجل.

ففي يوم ٢٧ من مايو ١٩٦٧، وإثر سحب القوات الدولية من شرم الشيخ، وبروز نذر الصدام بين مصر وإسرائيل، بعث عدد من النواب السابقين والمحامين والتجار ورجال التعليم في كل من بنغازي وطرابلس برقية إلى رئيس الوزراء حسين مازق جاء فيها ما نصه:[١٦٦]

"إن معركة المصير العربي التي تخوضها الأمة العربية حكومات وشعوباً، تفرض على ليبيا حكومة وشعباً مسؤولية تاريخية خاصة. ونحن على ثقة وإيمان أن ليبيا تنهض بمسؤوليتها وتتحمل تبعاتها، وفخار التضحيات التي قدمها جيلنا الماضي ضد الاستعمار وهو في عنفوانه لن يُلحق بها هذا الجيل عار الاستسلام لمشيئة الاستعمار وهو في رمقه الأخير.

"إن واجب ليبيا دينياً وقومياً ووطنياً أن تعلن فوراً:

١- توقف جميع التحركات العسكرية لأمريكا وبريطانيا، وجلاء القوات الموجودة من برية وجوية وبحرية.

٢- عدم قبول زيارة أي سفينة حربية للموانئ الليبية لأي سبب.

٣- تتقدم طلائع من القوات الليبية المسلحة إلى حدود فلسطين لتأخذ مكانها الطبيعي بين أشقائها في مواجهة العدو.

٤- يتوقف ضخ البترول الليبي في حالة قيام أمريكا وبريطانيا بأي مساندة لإسرائيل."

وشرعت الصحافة الليبية، الأهلية والحكومية على السواء، في شن حملات متواصلة ضد الكيان الصهيوني[١٦٧] والولايات المتحدة والرئيس الأمريكي جونسون.

كما شهد يوم الجمعة ٢/ ٦/ ١٩٦٧ تحركاً شعبياً واسعاً، تمثل في إلقاء خطباء المساجد لخطب حماسية دعوا فيها إلى الجهاد من أجل تحرير فلسطين، نقل بعضها عبر الإذاعة الرسمية.[١٦٨] كما شهد نفس اليوم تسيير عدد من المظاهرات - بترخيص من الحكومة - في

١٦٦ سامي حكيم "**حقيقة ليبيا**" (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠)، ص ٣٣٥، ٣٣٦.

١٦٧ "**يهود في بلاد عربية: ليبيا**"، مصدر سابق، ص ٢٧٤، وخصّ بالذكر صحف "**الرائد**" و"**الطليعة**" في طرابلس، و"**الحقيقة**" في بنغازي.

١٦٨ المصدر السابق، ص ٢٧٤.

كل من طرابلس وبنغازي، شارك فيها الآلاف من المواطنين، وقد توقفت هذه المظاهرات أمام مباني السفارتين الأمريكية والبريطانية في المدينتين.[١٦٩]

كما شهدت عشية ذات اليوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧ عقد مؤتمر شعبي ضخم أمام ضريح الشهيد عمر المختار بمدينة بنغازي، حضره عدد من المسؤولين كان في مقدمتهم عبد الحميد الدلاف محافظ بنغازي، والفريق مفتاح بوشاح قائد قوات الأمن بالمنطقة الشرقية، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في ليبيا وقد انتهى المؤتمر إلى اتخاذ القرارات التالية:

١- إن إسرائيل هي خنجر الاستعمار في قلب العرب، وقد أصبحت في يد العرب القوة التي تمكنهم من نزع هذا الخنجر، فلا بد من محو إسرائيل وعودة فلسطين للعرب فوراً ويجب أن تكون هذه المعركة هي الفاصلة، مهما يكن الثمن في سبيل النصر.

٢- إن الشعب الليبي يعتبر أمريكا وبريطانيا اللتين أوجدتا إسرائيل عدوتين لدودتين له ولكل شعب عربي.

٣- إن الشعب، وهو مصدر السلطات، يطالب بجلاء القوات الأمريكية والبريطانية فوراً عن ليبيا.

٤- يطالب الشعب الحكومة أن تعلن رسمياً أن البترول الليبي يتوقف ضخه إلى أية جهة في حال قيام أمريكا وبريطانيا بأي عدوان على العرب أو تقديم أية مساعدة حربية لإسرائيل، وأن تحتل القوات المسلحة الليبية الموانئ البترولية لتنفيذ ذلك.

٥- يطالب الشعب الحكومة بأن توجه طلائع من الجيش الليبي لتحتل مكانها بين أشقائها على حدود فلسطين في مواجهة العدو.

٦- يطالب الشعب الحكومة أن ترتفع الإذاعة الليبية إلى مستوى الأحداث، وأن تكف عن الهزل، وتنسجم مع الجو النضالي الذي تعيش فيه الأمة العربية.

٧- يطالب الشعب الليبي الحكومة بأن تفرض رقابة صارمة على تحركات اليهود وأعضاء الشركات الأوروبية.

٨- يطالب الشعب الحكومة أن تقدم التسهيلات للهيئات الوطنية للقيام بكل ما يقتضيه الموقف من اجتماعات ومؤتمرات، وإرسال برقيات ووفود شعبية للنهوض بتبعاتها مع المنظمات العربية في معركة التحرير والمصير.

١٦٩ انظر البرقيات السرية المرسلة من السفارة الأمريكية في بنغازي يوم ٢،٣/ ٦/ ١٩٦٧ ذوات الأرقام (1135-1131)، (1139) ومن طرابلس يوم ٢/ ٦/ ١٩٦٧ وذوات الأرقام (4106)، (4126) ومن القاهرة يوم ٣/ ٦/ ١٩٦٧ ذات الأرقام (8431)، الملف POL 23-8 LIBYA.

على الصعيد الرسمي

أما على الصعيد الرسـمي فقد شـهدت هذه الفترة التي سـبقت انـدلاع الحرب قيام الحكومة بعدد من الخطوات كان من أبرزها:

- اتخاذ قرار سياسي/ عسـكري يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٧ بالتحرك نحو حامية البردي[١٧٠] عـلى الحدود الليبية المصرية. كـما صدرت التعليمات إلى بعـض الوحدات بالجيش الليبي برفع درجة الاسـتعداد. كما صدرت الأوامر إلى المقدم مفتاح الباح بالتحرك بالكتيبة الخامسة مشـاة بدرنة إلى حامية البردي. كما تم نقل كتيبة الدروع الثانية إلى نفس الموقع. وكلف آمر اللواء الأول العقيد جبريل صالح بقيادة الحملة، وانتقل على الفور إلى الحامية عدد من ضباط اللواء، منهم العقيد الطاهر بوقعيقيص والعقيد عبد الونيس العبار والعقيد سعد الدين بوشـويرب والمقدم رمضان غريبيل، إلى جانب عدد من ضباط الصنوف الفنية الأخرى.[١٧١]
- جرى في ٣١/ ٥/ ١٩٦٧ إرسـال وفد برئاسة وزير الخارجية أحمد البشتي وعضوية العقيد عبد العزيز الشـلحي إلى كل من الأردن وسـوريا ومصر بهدف التعرف على "النوايا الحقيقية" لهذه الدول إزاء التطورات الجارية في المنطقة، وماذا بمقدور المملكة الليبية أن تقدمه. ولم يجر اسـتقبال الوفد الليبي من قبل الرئيس عبد الناصر إلا يوم ٣/ ٦/ ١٩٦٧ وبعد انتظار دام بعض الوقـت، وقد عبّر الرئيس المصري للوفد عن استيائه إزاء موقف الحكومة الليبية.[١٧٢]
- أعلنت الحكومة الليبية في ٣/ ٦/ ١٩٦٧ أنها سـترحب بمرور القوات الجزائرية عبر أراضيها إلى الجبهة المصرية. (لقيت القوات الجزائرية ترحيباً شعبياً واسعاً على امتداد المدن الليبية التي مرت بها).
- شـاركت ليبيا في أعمال اجتماع وزراء البترول العرب الذي التأم بالعاصمة العراقية بغداد منـذ ٣/ ٦/ ١٩٦٧، وقد تـرأس الوفد الليبي وزير شـؤون البترول خليفة موسى. وتضمنت القرارات التي صدرت عن المؤتمر يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧:

أولاً: قطع النفط العربي ومنع وصوله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الدول التي تعتدي أو تشارك في الاعتداء على سيادة أي دولة عربية أو على أراضيها

١٧٠ تعتبر "حامية البردي" موقعاً عسـكرياً منذ القدم، وقد لعبت أدواراً هامة أثناء معارك الحرب العالمية الثانية، وظلت هذه الحامية مهجورة فترة طويلـة إلى أن تقرر عام ١٩٦٥ ترميمها، وانتقلت إليهـا كتيبة الدروع الثانية بالجيش الليبي. مقـال "حرب يونيو ١٩٦٧ والموقف العسكري والسياسي في ليبيا" بقلم عبد السلام المدني، مجلة **"شؤون ليبية"** (العدد الثالث، صيف ١٩٩٥).

١٧١ المصدر السابق.

١٧٢ انظر الإشارة الواردة فيما بعد في هذا الشأن.

أو مياهها الإقليمية، وبوجه خاص خليج العقبة. ويقصد المؤتمر بالعدوان الذي يؤدي إلى قطع النفط:

١- الاعتداء المسلح المباشر من أي دولة مساندة لإسرائيل.

٢- مد العون العسكري إلى العدو بأي صورة كانت.

٣- محاولة إمرار السفن التجارية عبر خليج العقبة تحت حماية عسكرية أياً كان نوعها.

ثانياً: إن دخول أية دولة في عدوان مسلح مباشر أو غير مباشر ضد الدول العربية يُخضع أموال شركاتها وأموال رعاياها الموجودة في الأراضي العربية لقوانين الحرب، بما في ذلك أموال شركات النفط المستثمرة.

- أعلن في يوم ٤/ ٦/ ١٩٦٧ عن تبرع الملك إدريس بمبلغ مليون جنيه ليبي لصالح الجيش المصري.
- أما منذ اندلاع الحرب في الخامس من يونيو ١٩٦٧ فقد بادرت الحكومة إلى اتخاذ جملة من الخطوات والقرارات:

- إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال في كامل البلاد ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر منذ اليوم الأول لاندلاع الحرب.
- رغم منع عقد الاجتماعات وتنظيم المظاهرات بموجب حالة الطوارئ المعلقة، فلم تحل السلطات الأمنية بين الجماهير في مختلف المدن الليبية وبين التعبير عن مشاعرها المتأججة وردة فعلها الغاضبة إزاء إسرائيل ومواقف حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المؤيدة لها. وقد اتسمت صور التعبير الشعبية، وبخاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، بالانفلات المصحوب بالعنف، مما تسبب في تدمير وإتلاف الكثير من الممتلكات، وجرح وقتل عدد من الأشخاص من أبناء الطائفة اليهودية في ليبيا. وقد بدا موقف السلطات الحكومية في نظر كثير من المراقبين يتراوح ما بين العجز وعدم الرغبة في اتخاذ أي إجراء إزاء الهيجان الشعبي الجارف يومذاك.[١٧٣]
- المسارعة إلى اتخاذ قرار منذ ٧/ ٦/ ١٩٦٧ بوقف إنتاج وتصدير البترول الليبي وقفاً كاملاً. وقد ذهبت الحكومة في هذا الصدد إلى أبعد مما أوصى به مؤتمر بغداد الذي حظر تصدير البترول العربي إلى الدول التي ساعدت إسرائيل فقط.

١٧٣ فضلاً عما ورد في هذا الفصل، يراجع ما ورد بهذا الخصوص في "**انقلاب بقيادة مخبر**" و"**انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي**" للمؤلف.

- أصـــدرت الحكومـــة في ١٣/ ٦/ ١٩٦٧ قـــراراً يقضي بوجـــوب أن تتم جميع التحويلات المالية إلى الخارج عن طريق البنك المركزي وليس عن طريق البنوك التجارية، كما أصدرت في اليوم التالي قراراً آخر يقضي بإيقاف جميع التحويلات إلى الخارج.[١٧٤]
- أعلنت وكالة الأنباء الليبية يـــوم ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ أن صحيفة ***Sunday Guibli*** التي تصدر في ليبيا قـــد فقدت ترخيصها بالصـــدور (كان رئيس تحريرها غير ليبي).
- طالبت الحكومـــة في ١٥/ ٦/ ١٩٦٧ حكومتي الولايـــات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإغلاق قواعدهما في ليبيا في أسرع وقت ممكن، وقد أعلنت الحكومتان المعنيتان في ٢١/ ٦/ ١٩٦٧ موافقتهـــما من حيث المبدأ على إجلاء قواعدهما في ليبيا.
- شاركت ليبيا في أعمال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد بالكويت منذ يوم ١٦/ ٦/ ١٩٦٧.
- قدمت الحكومة الليبية يوم ١٨/ ٦/ ١٩٦٧ منحـــاً مالية بلغ مجموعها عشرين مليون جنيه ليبي، منها عشرة ملايين جنيه لمصر، وخمســـة ملايين جنيه لكل من سوريا والأردن.
- أعطت الحكومـــة الإذن لمختلف الهيئات والمنظمات واللجـــان الأهلية في ليبيا بجمـــع التبرعات لصالح القضية الفلســـطينية،[١٧٥] وقد بلغ إجمـــالي ما تبرع به القطاع الخاص وتم تحويله قبل نهاية شـــهر يونيـــو ١٩٦٧ نحو (٣,٥) مليون دولار.

• أما على صعيد القوات المسلحة الليبية، فتبين المقتطفات التالية التي وردت على لسان أحد ضباطها[١٧٦] الذين عاصروا أحداث تلك الفترة، بعض ما كان يجري داخلها:

"في يـــوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧... صدرت التعليمات إلى جميع الضباط في مدينة طرابلس بالتوجه إلى معســـكر الفرناج حيث مقر قيادة اللواء الثاني بإمرة الزعيـــم مصطفى القويري... لم يكن في حســـبان القيادة السياسية والعسكرية في البلاد أن تقوم الحرب بهذه السرعة، كما لم يكن هناك بين وزارتي الدفاع والداخلية والجهات الأمنية الأخرى أي نوع من التنسيق والترابط لتسهيل

---

١٧٤ كانت بعض الشـــخصيات الوطنية قد بعثت بعدة برقيات إلى رئيس الوزراء ووزيري الاقتصاد والداخلية تطالبهم بالحيلولة بين العناصر اليهودية وبين تهريب أموالهم إلى الخارج.

١٧٥ كانت الهيئات قد قررت في الثاني من يونيو ١٩٦٧ اعتبار الفترة من ٥ إلى ١٢ من نفس الشهر بمثابة أسبوع فلسطين.

١٧٦ الرائد عبد السلام المدني، مقالة "حرب يونيو ١٩٦٧" والموقف العسكري والسياسي في ليبيا" مصدر سابق.

تبادل المعلومات وتدفقها، وأصبح المصدر الوحيد للمعلومات هو إذاعة "**صوت العرب**" أو الإذاعات الأخرى التي يمكن التقاطها دون التشويش عليها".

"وقبل أن ينتهـي ذلك اليوم تأكد الجميع أن هناك كارثة قد حلّت بالقوات المصرية، كما أن هناك خللاً وغياباً كاملاً للسلطة في ليبيا، حيث ران الصمت على أجهزة الإعلام الليبية التي اقتصرت على إذاعة البيانات العسكرية الصادرة عن القيادة المصرية."

"في اليوم الثاني ٦/ ٦/ ١٩٦٧.. لم تصدر أية تعليمات للقوات الليبية المرابطة في البردي بالتحرك كما كان متوقعاً، مما خلق في أوساط الضباط جوّاً مشحوناً متوتراً كان ينذر بخطر شديد."

"وانتشر التوتر إلى عامة الناس بعد أن وجهت إذاعة "**صوت العرب**" ذلك اليوم حملتها لمهاجمة ليبيا، مشيرة إلى القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية، وأن الطائرات المغيرة تقلع من مطاري الملاحة والعدم.."

"... والغريب في الأمر أن السلطة تجاهلت هذه التهديدات بالكامل ولم تحاول شرح الموقف."

"وفي قاعدة الملاحة؛ رفض ضباط السلاح الجوي الليبي البقاء في الجزء المخصص لهم في المطار، وحاول آمر السلاح الجوي المقدم الهادي الحسومي الاتصال بالجهات المختصة لشرح الموقف، ولكنه لم يجد من يتحمل المسؤولية، فتصرف من عنده وأمر بنقل الطائرات والطيارين وجميع منتسبي السلاح (الليبيين) إلى مطار إدريس الأول بطريق السواني قرب طرابلس. وعندما تم الاتصال به في وقت لاحق من قبل رئيس الحكومة (حسين مازق)، متجاوزاً بذلك وزير الدفاع، كان الحديث بينهما عاصفاً عبر أسلاك التلفون، ورفض المقدم الحسومي إعادة الطائرات إلى قاعدة الملاحة."

"انتشرت الإشاعات بشكل سريع في كافة أرجاء البلاد. وغابت الحكومة بالكامل، وعملياً سيطر الجيش على منطقتي طرابلس وبنغازي. ففي بنغازي استلم زمام الأمور الزعيم المبروك البسيوني مدير الحسابات العسكرية لأقدمية رتبته العسكرية، وفي طرابلس كان الزعيم مصطفى القويري آمر اللواء الثاني، والذي كان يعرف عنه تذمره وسخطه على الأوضاع وما آلت إليه الأمور في البلاد."

"وفي نفس اليوم الثاني للحرب ٦/ ٦/ ١٩٦٧.. ساد القلق الشديد ببهو الضباط بمعسكر باب العزيزية، وبعد نقاش طويل اختاروا من بينهم اثنين كلفوهما بالتوجه إلى مقر السفارة المصرية في طرابلس في محاولة للحصول على إجابات شافية حول ما يحدث فعلاً في ساحة الحرب، وهذان الضابطان هما المقدم نصر الدين هامان والرائد أحمد أبو غولة (من الاستخبارات العسكرية)، وبعد إلحاح قابلهم الملحق العسكري بالسفارة، وأبلغوه أن قدومهما هو موقف شخصي وليس رسمياً. وبعد تردد أوضح لهم بكل حزن أن السلاح الجوي المصري ضرب في الساعات الأولى لبدء القتال، وأن الموقف خطير، وأن المعركة قد حسمت لصالح إسرائيل."

"في اليــوم الثالث للحرب ٧/ ٦/ ١٩٦٧ [177] قام الملازم أول عمر الواحدي يرافقه ملازم أول حسين الكاديكي وملازم أول خليفة عبد الله الدرسي من منطقة البردي (العسكرية) بالتحرك من تلقاء أنفســهم ترافقهم مدرعتان من طراز صلاح الدين بأطقمها باتجاه الحدود المصرية. فحاول آمر كتيبــة الدروع الثانية المقدم فتح الله عز الدين اللحاق بهم بســيارته العســكرية (لاندروفر) فأطلق عليه الرصاص من بندقية ذاتية الحركة، فأصابته رصاصة في يده وانقلبت السيارة، ولم يصب الســائق بأذى وقد تم نقل المقدم فتح الله إلى خارج البلد فيما بعد للعلاج، واستلم إمرة كتيبة الدروع الثانية العقيد سعد الدين بوشويرب."

"سرى خبر هــروب الضباط بمدرعاتهم إلى مصر بسرعة إلى مختلــف قطاعات الجيش، فزاد الترقــب والتوتر. لقد كان الجميــع يعتقدون أن القوة في حامية البردي ســتتحرك إلى ميدان القتال، ولكن بدا واضحاً لهم أنهم لن يشاركوا في هذا الشرف."

"في اليوم الرابع ٨/ ٦/ ١٩٦٧.. بســبب إشــاعة تهريب اليهود والإيطاليين خارج البلاد من قاعدة الملاحة (التي كانت قد سرت خلال اليوم الســابق) كلف كل من الرائد عبد الســلام المدني والرائد أحمد أبو غولة والملازم المبروك الأمين بالتوجه إلى القاعدة وزيارة موقع التسفير هناك. وكان واضحاً أن هذا الأمر كان بناء على طلب الأمريكان وليس الحكومة الليبية. وكان الغرض منه تهدئة الموقف والقضاء على الإشــاعات وأن إجراءات التسفير كانت تتم حسب قوانين البلاد."

"رجعنا من المهمة فوجدنا الضباط في معسكر باب العزيزية في حالة غليان،[178] والكل يريد أن يعرف ماذا يمكن أن يحدث وكيف ومتى؟ وشــاع الإحساس بأن شيئاً ما سوف يحدث. وكثرت التجمعات وتكثفت الاتصالات بمعســكرات أخــرى في البلاد، وبدأت ملامح حركة عسكرية غير مدروســة تماماً تتهيأ، كرد فعل للتسيب وغياب السلطة، للخروج بأي شــكل من ذلك الوضع المأساوي، وكان الأمر في منتهى الخطورة، فالأمر لا يحتمل المغامرة والعبث."

"وفي مســاء ذلك اليوم، والبهو يعج بالضباط، أعلنت إذاعات "**صوت العرب**" و"**القاهرة**" و"**الوطــن العربي**" أن الرئيس جمال عبد الناصر ســيوجه خطاباً إلى الشــعب المصري، وكان خطاب التنحّي[179] وإعلان الهزيمة وتحمل المســؤولية الكاملة وتســليم القيادة إلى زكريا محي الدين عضو مجلس قيادة الثورة ونائب الرئيس.. لقد بكينا جميعاً، وهزّنا الخطاب من الأعماق، ولكن خطاب التنحي كان منقذاً لليبيا من عمل عســكري طائش كان سيدفع البلاد في اتجاه خطير لم تكن مهيأة له."

---

١٧٧ أعلنت الإذاعة الليبية يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧ أن القوات الليبية تشــترك مع القوات العربية ضد قوى الشر والعدوان. ســامي حكيم "**حقيقة ليبيا**" مصدر سابق، ص ٣٧٧.

١٧٨ حاول الملازم القذافي وبعض رفاقه بعد اســتيلائهم على الســلطة في سبتمبر ١٩٦٩ أن يزعموا لأنفســهم القيام بأدوار مهمة خلال هذه الفترة، ولكن من الثابت أنه لم يكن لهم أي دور خلالها.

١٧٩ كان خطاب التنحي يوم ٩/ ٦/ ١٩٦٧.

على الصعيد الشعبي

أمـا على الصعيد الشـعبي، ففضـلاً عن المظاهـرات الصاخبة التي شـهدتها معظم المدن الليبيـة، وبخاصة مدينتا بنغازي وطرابلس، منذ السـاعات الأولى لاندلاع الحرب، واستهدفت المباني والسـيارات وحتى الأشخاص التابعين لسـفارتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،[١٨٠] كما أشـعلت الحرائق في أعداد كبيرة من متاجر اليهود والإيطاليين في المدينتين، وأدت إلى جرح ومقتل عدد من أبناء الطائفة اليهودية، تحركت أيضاً مختلف القوى والعناصر الوطنية على عدد من المحاور ونفذت جملة من الفعاليات.

ففي السادس من يونيو ١٩٦٧ اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المحامين الليبيين بمحكمة طرابلس الابتدائية، واتخذت قراراً بشطب أسماء اليهود المقيدين بجدول المحامين الليبيين وطردهم من الجمعية العمومية للمحامين.[١٨١]

كما سارعت نخبة واسعة من المواطنين في طرابلس إلى عقد عدة اجتماعات وملتقيات أسست على إثرها ما عرف بـ"التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني" الذي حدد أهدافه في الآتي:

- تحرير السيادة الوطنية بما يحقق الكرامة للوطن العربي والمواطن العربي في ليبيا وذلك:
  - بإلغاء المعاهدات والاتفاقيات، وتصفية القواعد، والجلاء الفوري.
  - عدم الانحياز، ورفض التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية.
  - تحقيق الوجود الليبي العربي الإسلامي التقدمي.
  - القيام بدورنا في مجال التقدم العربي الإفريقي.
  - العمل على زوال الاستعمار والاستغلال.
  - المحافظـة على الوحدة الوطنية، مع السـماح بالنقد النزيـه والمعارضة البناءة، باعتبار أن التدافع والتضامن الاجتماعي هما شقّا الديمقراطية الحقة.
  - عزل الصهاينة والاستعماريين، وتطهير الجهاز الإداري بما يحقق النزاهة والكفاءة والمصلحة العامة للشعب.
  - التعبئة التربوية والثقافية والإعلامية بما يحقق روح اليقظة والمثابرة والنضال من أجل سيادة قائمة على العدل والمساواة.

١٨٠ أوردت وكالة أنباء الشرق الأوسـط يوم ٦/ ٦/ ١٩٦٧ خبراً مفاده أن الأنابيب الموصلة للمياه إلى قاعدة ويلس الأمريكية قد تم تفجيرها ذلك اليوم.

١٨١ حضر الاجتماع المحامون عثمان علي البيزنطي، محمد علي الكريوي، بشـير محمد النجار، إبراهيم بشير الغويل، عبد الله شرف الدين، أكرم بن خيال، محمد الدعيكي، كامل المقهور، التهامي التومي، وعبد الرحمن الجنزوري. انظر "**هذه ليبيا**"، مصدر سابق ص ٢١٤، ٢١٥.

وقد تشكلت الجمعية العمومية لهذا المؤتمر من السادة:[182]

"محمود الخوجة، محمود صبحي، عبد العزيز الزقلعي، أحمد ناصوف، محمد الرماش، عبد الهادي إبراهيم المشيرقي، محمد صالح الزنتاني، بشير النجار، علي وريث، التهامي التومي، كامل المقهور، محمود المغربي، عامر الطاهر الدغيس، خليفة سالم الرابطي، إبراهيم أدهم المنتصر، محمد بوراس، محمد بن طاهر، محمود الهتكي، يوسف مادي، عمر طلوبة، السايح فلفل، محمد شرف الدين، عبد اللطيف الشويرف، الدكتور محمد حسونة فحيمة، بوعجيلة جرانة، مصطفى ميزران، عبد الرحمن الجنزوري، محمد التهامي، علي السراج، علي مصطفى المصراتي، جمعة الفزاني، جمعة الفرجاني، نور الدين بوشويرب، الفيتوري زميت، عبد الله شرف الدين، عثمان البيزنطي، محمد الكريكشي، عبد الله زكي بانون، عبد الله مسعود، إبراهيم القيادي، محمود القلاط، عز الدين الغدامسي، عز الدين بوراوي، عبد السلام الزقعار، أحمد علي الفنيش، إبراهيم بورقيبة، مصطفى قاباج، إبراهيم فلفل، محمد رمضان ميزران، عبد الله سعيد بيالة، عبد المجيد الميت، خليفه الأسطى، عبد الرحمن الشاطر، عبد اللطيف بوكر، علي التريكي، هاشم الشريف، عبد الحميد بن حليم، زهدي المنتصر، محمد شكري القلالي".

وتشكلت من بين هؤلاء لجان المؤتمر، وهي: لجنة التنسيق العليا، ولجنة التنظيم، ولجنة النشر والتوعية، واللجنة المالية.

وأرسل المؤتمر خطاباً بهذا الشأن إلى وزير الداخلية (علي الساحلي) بتاريخ ١١ يونيو ١٩٦٧ جاء فيه ما نصه:

"تطبيقاً لأحكام الدستور، وممارسة للعمل الديمقراطي خدمة لمصالح الشعب، وتحقيقاً للتعبئة العامة في سبيل نصرة العرب في معركتنا الدائمة الدائبة المستمرة، أفيدكم بأننا قررنا إنشاء جماعة للعمل العام تأخذ شكل تنظيم وطني محدد الأهداف، أطلق عليه اسم التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني. ونرفق لكم مع هذا الخطاب محضر الاجتماع الأول للجمعية العمومية."

وفي ١٢/ ٦/ ١٩٦٧ أرسل المؤتمر برقية إلى رئيس الوزراء حسين مازق جاء فيها ما نصه:

"بالنظر إلى أن الموقف الجديد يلقي تبعات أعظم ومسؤوليات أكبر، ويتطلب مواقف أكثر حزماً وتمشياً مع الأحداث، فإننا يهمنا أن نؤكد المطالب التالية في شكل مطالب ملحة وعاجلة:

١- لما كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد شاركتا مشاركة فعلية في العدوان، فإنهما بذلك تكونان خرقتا فعلياً المعاهدتين اللتين تربطهما بليبيا، وأصبحت علاقتنا معهما علاقة حرب فعلية. مما يجعل المعاهدتين المذكورتين ملغيتين واقعاً، ويتعين تأكيد

١٨٢ المصدر السابق، ص ٢٢٠، ٢٢١.

وإعلان هذا الإلغاء، والقيام فوراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولتين المعتديتين الباغيتين.

٢- سحب جميع الأرصدة الليبية من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ونقلها إلى بنوك دول صديقة.

٣- تنفيذ التزام ليبيا بمؤتمر وزراء البترول العرب بتاريخ ٥ يونيو ١٩٦٧ ووقف ضخ البترول فوراً من جميع الموانئ ووضعها تحت رقابة القوات الليبية المسلحة.[١٨٣]

٤- تجميد مصالح الدولتين المعتديتين، ووضع جميع الشركات الأمريكية والبريطانية تحت إشراف الدولة المباشر، حفاظاً على الاقتصاد الوطني، ومنعاً لاستعمال ثرواتنا من أن تكون سلاحاً ضد العرب."[١٨٤]

وفضلاً عن ذلك، فقد تحركت "نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول" وقامت بنشاط متميز، سواء من داخل المؤتمر الشعبي وبالتعاون معه، أو من خلال تنظيمها لإضراب عام لمدة سبعة أيام اعتباراً من ١٢/٦/١٩٦٧ احتجاجاً على تواطؤ بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل. وكانت النقابة وراء عدد من "المنشورات" التي صدرت خلال تلك الفترة تحت عنوان "أضواء على الموقف البترولي".[١٨٥]

أما الحركة الطلابية فكانت بقاعدتها وقياداتها في صميم الأحداث التي شهدتها ليبيا قبل اندلاع الحرب، أو منذ الساعات الأولى لاشتعالها، فشاركت في تسيير المظاهرات، والدعوة إلى المؤتمرات والملتقيات الشعبية وتنظيمها.

كما واكبت الصحافة الليبية، الأهلية والحكومية، المشاعر الوطنية المتأججة، وعبّرت عنها بكل قوة وعنفوان وبدون تحفظ أو تردد.[١٨٦]

من مذكرات محمد بن عثمان الصيد

أورد رئيس الوزراء الأسبق محمد عثمان الصيد في مذكراته بشأن هذه الأحداث:[١٨٧]

"عندما اندلعت حرب ١٩٦٧، كنت آنذاك في لندن لإجراء عملية جراحية في أحد الشرايين بعد أن أصبت بارتفاع حاد في ضغط الدم. قبل اندلاع الحرب أدلى الرئيس جمال عبد الناصر

١٨٣ أعلنت وزارة شؤون البترول في ١٠/٦/١٩٦٧ أن جميع شركات البترول العاملة في ليبيا قد أوقفت انتاج حقولها البترولية، كما أعلنت الوزارة أن جميع الموانئ البترولية هي تحت سيطرة الحكومة. وقد سلفت الإشارة إلى أن الحكومة الليبية قد ذهبت في تنفيذ قرار حظر انتاج وتصدير البترول الليبي إلى أبعد مما أوصى به مؤتمر وزراء البترول العرب في ٥/٦/١٩٦٧.

١٨٤ اعتمدنا فيما أوردناه بشأن المؤتمر الشعبي/ التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني على كتاب "**هذه ليبيا**" لسامي حكيم. مصدر سابق، ص ٢١٩-٢٢٣، وقد أدخلنا بعض التصويبات على بعض أسماء الجمعية العمومية للتجمع كما وردت بذلك المرجع.

١٨٥ انظر "**هذه ليبيا**"، مصدر سابق، ص ٢٢٣-٢٢٤.

١٨٦ حرصت السفارة الأمريكية في ليبيا خلال هذه الفترة على إرسال تقرير يومي يتضمن ملخصاً بما تنشره الصحافة المحلية في افتتاحياتها ومقالاتها.

١٨٧ مصدر سابق، ٢٨٨، ٢٨٩.

بتصريح أعلن فيه استعداد مصر لمحاربة إسرائيل ومن يقف وراء إسرائيل، وحين سمعت العناصر المرتبطة بالسفارة المصرية في ليبيا، والمنتمون للقوميين العرب، بهذا التصريح، تحركوا وربطوا صلة مباشرة مع حسين مازق رئيس الحكومة، واجتمعوا في بلدية طرابلس. وشرعوا في إرسال برقيات التأييد لمصر، كما أنهم، وبعد أن اطمأنوا إلى تجاوب رئيس الحكومة معهم،[١٨٨] أصبحوا يتصرفون في البلد كما يشاءون، واعتقد الجميع أن النصر سيكون في جانب العرب. وأدى هذا الجو المشحون إلى اندفاع كثيرين للاعتداء على الأجانب وحرق متاجرهم ومبانيهم، وقتلت عائلات يهودية بكاملها، واعتدي على جميع اليهود في ليبيا، وأحرقت متاجرهم، وطالت الاعتداءات مجموعة من الأمريكيين كانوا داخل سيارة أمريكية أُحرقت بمن فيها، وفي برقة وقع اعتداء على بعض البريطانيين، والأدهى من ذلك أن جميع اليهود الليبيين تم جمعهم في معسكرات، ثم رتّبت لهم رحلات خاصة، ورُحّلوا جميعاً إلى إيطاليا مكرهين، وكانوا يرددون نحن ليبيون، إلى أين تريدوننا أن نذهب."

"تلقّى الملك هذه الأخبار فغضب غضباً شديداً، وأخبرني الدكتور أحمد البشتي وزير الخارجية آنذاك أن السفير الأمريكي دافيد نيوسوم كان في عطلة، فقطع عطلته بناء على أوامر من حكومته، وجاء إلى البيضاء، وانتظر ثلاثة أيام لمقابلة رئيس الحكومة دون جدوى، فقد اعتذر حسين مازق عن استقباله. فزار السفير مكتب وزير الخارجية، وقال له إن سفير الولايات المتحدة لا يعقل أن يعامل مثل هذه المعاملة، وطلب منه إبلاغ رئيس الحكومة بأنه كلف من طرف الحكومة الأمريكية بسؤال الحكومة الليبية عن موقفها تجاه الاعتداءات التي طالت الأجانب وممتلكاتهم في ليبيا، وأخبر السفير وزير الخارجية بأنه سيعود إلى مكتبه في طرابلس وينتظر الإجابة عن سؤاله واستفساره. وعندما وقعت الاعتداءات على الأجانب وممتلكاتهم، طلب الملك إعلان حالة الطوارئ، وتحدّث مع حسين مازق بلهجة حادة، لكن حالة الطوارئ أعلنت بعد فوات الأوان، وانتهت الحرب بالهزيمة التي يعرفها الجميع. وبعد ذلك طلب الملك من حسين مازق أن يقدم استقالته، وكان رأيه أن حسين مازق إما أن يكون متواطئاً مع الرئيس جمال عبد الناصر أو أنه جبان، قال الملك هذا الكلام للدكتور أحمد البشتي[١٨٩] لذلك قرر إقالته."

شهادة مصطفى بن حليم

خصص مصطفى بن حليم صفحات (٣٤٠-٣٤٤) من كتابه **"ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"** لتداعيات حرب يونيو ١٩٦٧ على الدولة الليبية، نقتطف منها ما يلي:

"تصادف أني كنت في القاهرة في النصف الأخير من شهر مايو ١٩٦٧، وشاهدت الرئيس عبد الناصر يلقي خطابه الحماسي يوم ٢٢ مايو، كما شاهدت جحافل الجيش المصري ودروعه مارة

١٨٨ رغم خطورة هذا الاتهام الذي يورده الصيد بحق رئيس الوزراء حسين مازق، فإنه لم يقدم أي دليل أو قرينة أو شاهد عليه.

١٨٩ حتى لو افترضنا أن هذا هو رأي الملك في موقف حسين مازق خلال تلك الأحداث، فإن المرء لا يستطيع إلا أن يتساءل عن السبب الذي يجعل الملك يخص بهذا الرأي وزير الخارجية أحمد البشتي؟! في اعتقادنا أن العلاقة بين الملك وحسين مازق هي أكبر من أن يفكر الملك في أن يتحدث عن أي جانب من جوانبها مع شخص في وزن الدكتور البشتي سياسياً.

خلال شـوارع القاهرة في طريقها إلى سـيناء، كما قرأت المقالات النارية في الصحافة المصرية الحكوميـة، وفيها خطابات التأييـد المنهالة من مختلف أنحاء العالم العـربي معبرة عن التأييد الشديدة والرغبة في المساعدة والاسـتعداد للتضحية بكل غال ورخيص تأييداً للمعركة. كما لاحظت، بأسـى، تنامي حملة ظالمة على ليبيا التي لم تعبر عن أي تأييد لمصر أو إدانة لإسرائيل، ولم تقدم أي تأييد للموقف العربي[؟!].

ويضيف بن حليم مستطرداً:

"وتوقفت في طريق عودتي إلى البيضاء... وجلسـت على انفراد مع وزير الإسكان عبد القادر البدري، ذكرت له ما سمعت ورأيت في القاهرة، خصوصاً الحملة الظالمة ضد ليبيا.. ورجوته (أي البـدري) أن تبادر الحكومة الليبية بإبداء تأييدها لمـصر علناً، والتصريح بما قامت به من مساع تأييداً لها لدى واشنطن ولندن".

ثم يواصل بن حليم:

"وما يهمني في هذا المقام هو اسـتعراض تلـك التداعيات الأليمة المؤلمـة التي أصابت ليبيا حكومة وشـعباً، وأثر تلك المحنة على الساحة السياسـية الليبية، وما سببته من زحام أزمات وقلاقل ومآزق عصفت بالنسـيج السياسي الاجتماعي للشـعب الليبي، وجعلته يقترب من حافة سـحيقة كاد ينزلق فيها إلى ثورة شـعبية حقيقية لولا لطـف الله، بل إن تراكمات آثارها الضارة أصابت الشعب الليبي في صميم ثقته بحكومته، وزعزعت ثقة الطبقة المثقفة في ولائها الوطنـي، وأعطت زخماً للحركات الحزبية البعثية والشـيوعية والناصريـة وحركة القوميين العـرب، بل أصبح كثير مـن المفكرين الليبيين يسـتوحون أفكارهم، وآمالهـم العريضة في مستقبل أفضل، من آفاق سياسية خارج الوطن. وبعبارة موجزة عاد الولاء الأجنبي والانتماء لـكل ما هو غير ليبي في الظهور والتنامي، كما تراجع الانتـماء الوطني إلى الوراء. فقد تنامت الحملة الصحفية المصرية السـورية على ليبيا... كما تولى أحمد سعيد من "**صوت العرب**" حملة ضارية ضد الدولة الليبية، ناشراً إفكه وأكاذيبه عن قبول الحكومة الليبية وسـكوتها عن قيام قوات أمريكية من مطار (ويلس) وأخرى بريطانية من مطار (العدم) بمساعدة إسرائيل ونقل المعدات والإمدادات إليها، بل تجرأ وكذب فأذاع نبأ حشد القوات البريطانية على حدود مصر، والغريب العجيب أن كثيراً من المواطنين المقيمين منهم شرق ليبيا، رغم أنهم لم يروا شـيئا من تلك القوات، فإنهم صدقوا كذب "**صوت العرب**"، وبلغت جراءته على الحقيقة واسـتخفافه بذكاء سامعيه أن اتهم ليبيا بأنها سمحت لسلاح الطيران الأمريكي بالهجوم على مصر."

ويضيف:

"ومع الأسـف الشـديد، فإن بعض الجماهير العربية والليبية صدّقت ذلك الإفك بعد سماع خطاب الرئيس عبد الناصر الذي قال فيه واصفاً هجوم طيران إسرائيل المفاجئ (كنا ننتظرهم من الشرق جاءونا من الغرب)، وكان يعني أن سلاح الطيران الإسرائيلي زوّد طائراته بخزانات

وقود إضافية، مكنتها من الطيران فوق المتوسـط إلى غرب الإسكندرية ثم الاتجاه شرقا نحو سـيناء، وبذلك تأتي إلى الجبهة المصرية من الغرب، وفاجـأت الطيران المصري وقضت عليه وهو رابض في مطاراته.. وتجاوب الشـارع الليبي بحماس شـديد وعواطف جياشة فصدّق الإذاعات المصرية دون تمحيص أو تدقيق..."

ثم يشرح ما حدث في بنغازي وطرابلس على النحو التالي:

"قامت المظاهـرات العاصفة الغاضبة في جميع المدن الليبية. ففـي بنغازي حاول المتظاهرون حرق السـفارتين الأمريكية والبريطانية، كما أحرقت سـياراتها وهوجمـت مبانيهما ودمرت أبوابها ونوافذهـا، ولجأ موظفوها إلى مخابئ أرضية، واسـتغاثوا بالحكومة، وتدخل الجيش، وتمكن من تفريق المظاهرات، فتحولت إلى شوارع بنغازي وألحقت بكل ما هو أجنبي الضرر والدمار، وأحرقت الأعـلام الأمريكية والبريطانية، وتعالت هتافاتها بحياة جمال عبد الناصر (والموت لجونسـون)، ومن المؤسف أن بعضاً من أعضاء السفارة المصرية في بنغازي شوهدوا يلقّنون المتظاهرين الهتافات بحياة جمال عبد الناصر، وشـوهد بعض من إخواننا الفلسطينيين يشـاركون وينظمون المظاهرات ويوزعون المنشـورات التي تدعو لاجتماع عظيم تم بالفعل بجـوار ضريح عمر المختار، وحضره محافظ بنغازي عبـد الحميد دلاف وقائد قوة دفاع برقة مفتاح بوشـاح وحكمدار شرطة بنغازي وعدد كبير من المسـؤولين إظهاراً لتعاطف ليبيا مع مصر والفلسطينيين."

"أما في طرابلس فقد تفاقمت الأمور إلى درك خطير، فقامت مظاهرات من أمواج متدافعة من الليبيين زاحفة من الزاوية والقـرى القريبة من مدينة طرابلس، وتجمعت بالمدينة، ثم زحفت نحو (مطار ويلـس) محاولة اقتحامه وحرقـه (٥ يونيو ١٩٦٧). وجرت في شـوارع مدينة طرابلس حوادث بشـعة قام بعض الغوغاء بذبح بعض اليهود الليبيين في شوارع طرابلس في وضح النهار، ثم زحفوا على سـفارتي أمريكا وبريطانيا ورجموها بالحجارة وأحرقوا سياراتها، ثم تدخلت الشرطة الطرابلسية وفرقت المظاهرات، ثم جمعوا اليهود ونقلوهم إلى معسكرات خارج طرابلس في حماية من الشرطة."

"ومع الأسف، تبين للشرطة والمسؤولين الليبيين أن موظفي السفارة المصرية ساهموا في تنسيق المظاهرات. ومن جهة أخرى، سارع الليبيون فأقاموا لجاناً شعبية لجمع التبرعات لمنظمة تحرير فلسطين والجيش المصري بعد الهجوم الإسرائيلي الغادر صباح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧."

كما يشير بن حليم إلى تجربة شخصية وقعت معه:

"بعـد ظهر يوم ١٩٦٧/٦/٥ رافقـت عائلتي إلى اللجنة الرئيسـية المكلفة بجمع التبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتبرعنا بما تمكنا من تقديمه، وسمعت خطيباً يلقي خطاباً حماسياً يدعو الليبيين للتطوع في محاربة اليهود، وينهي خطابه باتهامات وسباب لملك البلاد، فاقتربت منه وتعرفـت عليه فإذا به المدرس المصري الذي يعطي أولادي دروسـاً خصوصية في اللغة العربية."

ثم يتناول بن حليم موقف الحكومة من الأحداث كما يلي:

"باختصار شـديد، كانت انفعالات الشـارع الليبي وتظاهراته قد بلغت من الشدة والعنف وعدد المشاركين فيها ما لم يحدث في تاريخ ليبيا، وذلك في جميع المدن والقرى الليبية.

وتطور رد فعل الجماهير إلى قلاقل وعنف، واسـتغلها بعض مـن الغوغاء في أعمال غوغائية عنيفة، وأفلت زمام الأمن من يد الحكومة الليبية في بنغازي، واسـتمرت هذه الحالة الخطيرة إلى أواخر يونيو ١٩٦٧.

حاول حسين مازق احتواء المشاعر وسلوك سـبيل ليّن للتفاهم، ونشر حقائق الموقف الليبي، ومسـاعيه الحثيثة في نصرة مصر وفلسطين، وساهمت وسـائل الإعلام الليبية في نشر البيانات والمقالات المؤيدة لمصر، وبذل وزير الإعلام الأديب خليفة التليسي جهوداً عظيمة لجعل الإعلام الليبي متعاوناً ومسـانداً للإعلام العربي إلى درجة أن حماس الإذاعة الليبية والأناشـيد الوطنية والبيانات المؤيدة لمصر وفلسطين لم تكن تقل حماساً وصراحة عن الإعلام المصري. غير أن أحمد سعيد [من "**صوت العرب**"] تمادى في ضلاله وإذاعة أكاذيبه، وتوجه بندائه إلى العمال الليبيين، لا سيما عمال الموانئ وشركات البترول بالإضراب، فتجاوب أغلبهم وتوقف ضخ البترول الليبي، المورد الأساس للخزينة الليبية، بالرغم من استئناف الدول العربية ضخ بترولها.

ومرة أخرى حاولت الحكومة الليبية إقناع العمال بإنهـاء إضرابهم الضار للاقتصاد الوطني، ولكنها اضطرت، بعدما قوبلت مسـاعيها الودية بالرفض، إلى التلويح باسـتعمال القوة، ثم قامت النيابـة العامة باعتقال بعض محرضي الإضراب وقدمتهم للمحاكمة. اسـتمرت هذه الفوضى وفقدان الدولة السيطرة على الأمن العام لأسابيع عديدة استغلتها حكومتا واشنطن ولندن، فقام سفيرا الدولتين على انفراد بمقابلة الملك وشرحا له خطورة الوضع الداخلي، وأن حكومته فقدت سيطرتها على الطلبة والعمال والإعلام."

من مذكرات بشير السني المنتصر

خصص بشـير السـني المنتصر عدة صفحات من مذكراته تناول فيها تداعيات حرب يونيو ١٩٦٧ على الأوضاع في ليبيا:[١٩٠]

"تميّزت فترة حسين مازق لرئاسـة الحكومة بالهدوء والاستقرار، حتى هبّت عاصفة الحرب العربية الإسرائيلية سـنة ١٩٦٧، وقيام الجماهير بمظاهرات صاخبة عمت جميع أنحاء ليبيا لم يعرف لها مثيل من قبل، وذلك بمجرد إذاعة خبر الاعتداء الإسرائيلي. وكانت الجماهير تهتف ضد بريطانيا وأمريكا لمشـاركتهما في الاعتداء الجوي على مصر، حسـب ما أعلنت إذاعات مصر، و"**صوت العرب**" بالذات. وشـاركت الإذاعات العربية الأخرى في نشر الخبر، بما في ذلك تأكيد هذا التدخل من طرف الملك حسـين نفسه في إذاعة الأردن، وكان الوضع خطيراً نظراً لوجود القواعد العسكرية البريطانية في برقة والقواعد الأمريكية في طرابلس.

١٩٠ مصدر سابق، ٢٣٩-٢٤٢.

وأذاع "**صـــوت العرب**" بأن القواعد البريطانية والأمريكية في ليبيا، اســتُخدمت في الاعتداء على مصر، مما عرض القوات والجاليات الأجنبية في ليبيا للخطر. وهاجمت الجماهير الغاضبة في بنغازي وطرابلس وبقية المدن الليبية مساكن ومتاجر اليهود والسفارتين البريطانية والأمريكية. كما حصل اعتداء على الأفراد والممتلكات، وتراشق بالحجارة مع القوات البريطانية في بنغازي (التي لم تنســحب بعد حسب الاتفاق الذي تم مع الحكومة الليبية) والتي خرجت للمساعدة في سلامة الرعايا الأجانب، ولم تستطع قوات الأمن الليبية وقف العنف. كما أن الجماهير كانت في درجة الغليان، والوقوف في وجهها كان ســيؤدي إلى كارثة وسقوط العديد من الضحايا، وزاد الطين بلة، كما يقال، مشـــاركة أفراد قوة الأمن للجماهير في احتجاجاتها. كما تردد ضباط الأمن في إصدار تعليمات باســتعمال الســلاح ضد الجماهير، رغم تطور الاعتداء على الأفراد والممتلكات، وذلك خوفاً من تكرار حوادث يناير ١٩٦٤ التي ألقيت مسؤوليتها على ضباط الأمن في بنغازي وبقية المدن الليبية.

كان حســين مازق في موقــف أقل ما يوصف بأنه حرج للغايــة، وكانت الحوادث أسرع من القــدرة على اتخاذ قرار بشــأنها. وكان الملك غاضبــاً أيضاً، وكعادته يتابــع الأمور عن بعد، ويراقــب ما تتخذه الحكومة دون إصــدار أية أوامر إليها، وهو لا يتدخــل عادة في مثل هذه الحــالات، تاركاً الأمر لرئيس الوزراء والوزراء تحمل مســؤولياتهم. وقيل إنه كان متأثراً من الاعتداء عــلى الأردن، خاصة وأن الأخبار الأولى كانت تؤكد اشــتراك الطائرات البريطانية والأمريكية في الاعتداء الإسرائيلي على مصر، مما زاد في تعقيد الوضع بالنسبة إلى ليبيا، كما قيل إن الملــك ذهب إلى خيمته في الصحراء خارج طبرق، حيــث يتعذر الاتصال به هاتفياً، تاركاً الأمر كله في أيدي الحكومة.

كان أول قرار اتخذته الحكومة إعلان استنكارها للاعتداء، ولكن جماهير الشعب كانت تطالب بأكثر من هذا، وتطالب باشــتراك الجيش الليبي في المعركة، ودعم الدول المعتدى عليها بالمال حالاً، والمطالبة من جديد بجلاء القــوات البريطانية من بنغازي وطبرق والقوات الأمريكية مــن طرابلس فوراً، ووقف ضخ البترول. وفعلاً أدى هذا إلى إضراب عمال البترول، وتوقف الضخ فعلاً مما شل التحرك الحكومي، كما كان صمت رئيس الوزراء غريباً لمن حوله، ولم يكن راغباً في اتخاذ قرار عاجل.

وكانــت وزارة الإعلام بالذات في حــيرة، غير قادرة على اتباع سياســة وتعليمات محددة من الحكومــة وملاحقة الأحداث المتســارعة والمتلاحقة، مما دفع بوزيرها الأســتاذ خليفة محمد التليسي إلى ربط الإذاعة الليبية بالإذاعة المصرية و"**صوت العرب**" الذي كان يبعث بصيحات الحماســة ويندد بإسرائيل وبريطانيا وأمريكا. وواصلت الصحف الليبية نشر ما تذيعه وسائل الإعلام المصرية، مما ســاعد على اشــتداد العنف، وخاصة بعد تأكيد مصر والأردن اشتراك الطائرات البريطانية والأمريكية في الاعتداء على مطارات مصر.

وشــارك أفراد من الجيش الليبي انتفاضة الجماهير، ورفضوا مساعدة قوات الأمن على حفظ

الأمن في البلاد، وأعربوا عن غضبهم لعدم مشـاركتهم وإعداد وسائل النقل لهم للذهاب إلى المعركة، وقطعوا تعاونهم وعلاقاتهم مع أعضاء البعثة البريطانية العسكرية التي كانت تتولى تدريب الجيش الليبي. كذلك احتجت القوة الجوية الليبية التي كانت تتخذ من مطار الملاحة الأمريكي مقراً لها بمقتضى اتفاق مفاوضات الجلاء للإشراف على تحرك الطائرات الأمريكية ومنعها من الاشتراك في أي اعتداء على البلاد العربية، وقرر ضباطها الليبيون الانتقال بطائراتهم إلى مطار إدريس الأول بطرابلس بعد تعذر التحكم في قيام وهبوط الطائرات الأمريكية من مطار الملاحة.

وقام المقدم مصطفى القريتلي من الجيش الليبي بقتل عائلتين يهوديتين ليبيتين، مستعملاً في جريمته سيارات وأفراد الجيش التابعين له. ويقال إنه أصيب بلوثة عقلية أدت به إلى القيام بهذا العمل، الأمر الذي استنكره الجميع، وخاصة ضباط الجيش.

أما العمال، وخاصة أعضاء اتحاد نقابات البترول، فقد قرروا الإضراب مطالبين الحكومة بمنع تصدير البترول لبريطانيا وأمريكا، وقام العمال فعلاً بوقف الضخ إلى الموانئ البترولية وإلى السفن الشاحنة الراسية في الموانئ. وقامت جماهير طرابلس، بقيادة عميد بلدية طرابلس الدكتور مصطفى بن زكري وبعض الشخصيات الطرابلسية المعروفة، بتأليف لجنة أهلية لتنفيذ مطالب الجماهير بعد عجز الحكومة عن اتخاذ إجراءات عاجلة تتجاوب مع طلبات الجماهير. وقد سيطرت بعض العناصر المتطرفة على هذه اللجنة، وطالبوا بإعلان العصيان المدني، مما أدى إلى عدم تعاون الحكومة مع هذه اللجنة الأهلية. شمل التردد وعدم اتخاذ القرار وزارة الخارجية الليبية بعدم مشاركتها العاجلة والفعالة في المساعي العربية والاجتماعات العربية في القاهرة ونيويورك، وقد أدى هذا إلى زيادة الهجوم على ليبيا، وخاصة من جانب مصر وأجهزتها الدعائية."

ويضيف بشير السني المنتصر في مذكراته:

"بعد انتهاء فترة الارتباك التي أعقبت الحرب الإسرائيلية العربية في أيامها الأولى دعا حسين مازق مجلس الوزراء للانعقاد، وتم اتخاذ القرارات التالية: وقف تصدير البترول، وتقديم دعم مالي عاجل للدول المتضررة من العدوان، وتلبية مطالب الشعب، بما في ذلك إرسال ألوية من الجيش الليبي للمشاركة في المعركة. وكان الملك غير راضٍ على عدم اتخاذ إجراءات أمنية لمنع أعمال الشغب وقتل بعض اليهود وتدمير ممتلكاتهم، رغم عدم اعتراضه على قرارات الحكومة في حينها.

كانت مدينة البيضاء يوم الاعتداء الإسرائيلي، كبقية المدن الليبية الأخرى، تعج بالمتظاهرين المستنكرين للاعتداء، إذ خرج أغلب سكانها وسكان ضواحيها في مظاهرات عارمة لأول مرة في تاريخها. ولا أعرف من أين أتى هذا الكم الهائل من البشر رجالاً ونساءً وأطفالاً، والتفوا حول مبنى رئاسة مجلس الوزراء يهتفون وينددون بالاعتداء، ويطالبون بما تطالب به جماهير الشعب في طرابلس وبنغازي. وكنا في رئاسة مجلس الوزراء نتابع أخبار ما يجري في المدن

الليبية. ورغم تكذيب بريطانيا وأمريكا خبر اشتراكهما في الاعتداء لصالح إسرائيل، كما كانت إذاعــات مصر والأردن تؤكد، لم تقم الإذاعة الليبية بإذاعة خبر التكذيب الأمريكي البريطاني لتهدئة جماهير الشعب الغاضبة وتخفيف الضغط على القوات البريطانية في بنغازي والجاليات الأجنبية الكبيرة في طرابلس وبنغازي.

وأذكر أن السفيرين البريطاني والأمريكي كانا يحاولان الاتصال بالملك ورئيس الوزراء ووزير الخارجيــة دون جدوى، ولم يتمكنا إما لرفض مكالماتهما وإما لانشــغال رئيس الوزراء ووزير الخارجية. وقد قاما شــخصياً بالذهاب إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء في طرابلس، واجتمعا بالمســتر بيت هاردايكر المستشــار الاقتصادي لرئيس الوزراء، البريطاني الجنسية، والموجود في طرابلــس. واتصل بي هذا الأخير، وذكر لي أن الســفيرين البريطاني والأمريكي في مكتبه، ويأملان من الحكومة الليبية بصفة مســتعجلة إذاعة بيان الحكومتــين البريطانية والأمريكية بنفي مشاركة القوات والطائرات الأمريكية والبريطانية في المعركة لصالح إسرائيل في الإذاعة الليبية كخبر على الأقل، لأن تكرار هــذا الادعاء المصري في الإذاعة الليبية يزيد الأمر تعقيدًا وتترتب عليه نتائج وخيمة.

وقد أبلغت رســالة الســفيرين إلى رئيس الوزراء، فذكر لي أن الموضوع قيد البحث وسيتصل بالســفيرين في الوقت المناســب لإبلاغهما بأن النفــي البريطاني الأمريكي ســيذاع، خاصة أن الحكومــة الأردنية صححت الأخبــار التي أذاعتها الإذاعة الأردنية في الســاعات الأولى للمعركة، عندما كان هناك اعتقاد في الأردن بأن الطائرات الإسرائيلية العائدة من مصر كانت آتية من السفن الحربية البريطانية والأمريكية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط كما سجلت شبكة الرادار الأردنية."

من المصادر اليهودية

أورد كتاب "**يهود في بلاد عربية: ليبيا**"[١٩١] فــي ترجمة إنجليزية للتقرير الصحفي الذي نشــرته صحيفــة *La Stampa* الإيطالية يــوم ١٨/ ٦/ ١٩٦٧ والذي قام بإعداده مراســلها اليهــودي Giorgio Fattori الــذي كان أول صحفي إيطالي يصل إلــى طرابلس في أعقاب أحداث ٥-٩ يونيو، والذي حاول أن يرســم من خلاله صــورة لأحداث تلك الأيام. يقول الصحفي الإيطالي/ اليهودي في تقريره:

"في هذه المرة تبدو طرابلس كما لو أن الحرائق قد اشــتعلت في كافة أرجائها، على الرغم من أن الضحايا، مثلما في كل مرة، هم من اليهود، كانت الحالة أكثر من مجرد غضب عنصري. كانت محاولة للثورة وجدت الحكومة صعوبة بالغة في إخمادها بواســطة (١٥) ألف شرطي وبضعة آلاف من رجال الجيش."

---

١٩١ Renzo De Felice, **Jews in an Arab Land: Libya**, 1835-1970, (University of Texas Press, Austin: 1985), pp. 275-7.

"بدأ كل ذلك يوم الاثنين الخامس من يونيو.. كان يوم الأحد الذي سبقه يوماً عادياً مثل بقية الأيام... عند الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين أعلنت الإذاعة الليبية بداية الحرب بين إسرائيل ومصر.. وناشدت المواطنين التزام بيوتهم.."

"غير أن عشرات الآلاف من أجهزة الترانزستور تحولت مؤشراتها إلى إذاعة القاهرة التي أخذت على مدى عدة أيام تحرض الليبيين على الثورة وعلى قتل اليهود وعلى طرد الأمريكان من قاعدة ويلس."

"عند الساعة العاشرة تقريباً من صباح ذلك اليوم وصلت الطلائع الأولى من المتظاهرين إلى وسط المدينة، ووفقاً لإفادات عدد من الشهود فإن العمال المصريين والسوريين[192] هم الذين كانوا يوجهون المتظاهرين. لقد بدا كل شيء مرتباً، أعداد من الشباب انطلقت في شوارع مدينة طرابلس تضع علامات مميزة بالطباشير على أبواب البيوت التي يقطنها اليهود.. وأخذت النيران تشتعل في المتاجر، في المدينة القديمة، وفي الميدان الرئيسي، وفي شارعي ٢٤ ديسمبر والاستقلال، أهم شوارع طرابلس.. محلات الليبيين والإيطاليين وعلى الأخص محلات اليهود.. كانت النيران في كل مكان.. كان المتظاهرون يرددون اسم عبد الناصر.. وشوهد آخرون يبصقون على صورة الملك إدريس ملك ليبيا.. وجرى قتل ثلاثة من اليهود بالسكاكين على مرأى من الأجانب المملوئين رعباً وفزعاً."

"وصلت الشرطة ظهر ذلك اليوم عندما كانت المدينة كلها في فوضى ورعب. شرعت الشرطة في إجلاء اليهود من المدينة القديمة ونقلهم إلى معسكر قرقارش (قرجي) بالقرب من طرابلس. طبع جهودهم التردد في البداية. لقد قال لي أحد الإيطاليين (لقد جرى سلب ونهب متجري على امتداد يوم كامل قبل أن تحرك الشرطة ساكناً)."

"في يوم الثلاثاء (٦/ ٦/ ١٩٦٧) أعلن راديو القاهرة بأسلوب مثير أن الطائرات الأمريكية هي في طريقها من قاعدة ويلس الأمريكية بطرابلس لضرب القاهرة.. وعلى الفور قامت تجمعات غاضبة بالاعتداء على بيت إحدى العائلات اليهودية.. كما جرى إيقاف سيارة أمريكية تصادف مرورها بالقرب من المتظاهرين.. تم تدمير السيارة وتعرض راكباها الأمريكيان[193] للاعتداء وأصيبا بجروح ونجيا من الموت بأعجوبة."

"لقد أدى إعلان حالة الطوارئ، وتدخل الشرطة، إلى انحسار حدة الهيجان تدريجياً. اليهود الذين لم يجر ترحيلهم إلى معسكر قرجي تمترسوا داخل بيوتهم، كما لجأ آخرون منهم إلى بيوت أصدقائهم من الليبيين الذين قاموا من جانبهم بمساعدتهم. لقد تم نقل فتاتين يهوديتين من بيتهن مغطاتين ببطانية في الكرسي الخلفي لسيارة أحد الليبيين. سيدة يهودية أخرى كانت قد وضعت لتوها مولودها بجراحة قيصرية جرى تهريبها بصعوبة من المستشفى إلى مكان آمن. ومع ذلك فبين الفينة والأخرى كان المتظاهرون يلقون القبض على أحد اليهود ويقومون بذبحه على الفور."

١٩٢ من حق القارئ أن يتساءل كيف أمكن تمييز العمال المصريين والسوريين عن بقية المتظاهرين؟!

١٩٣ أنظر الإشارة الواردة فيها بعد لهذا الموضوع في الوثائق الأمريكية.

"يوم الأربعاء الســابع من يونيو.. كانت النيران ما تزال تشــتعل في بعض المتاجر. وبعد ظهر ذلك اليوم شــوهدت طائرة مروحيــة أمريكية تحلق على ارتفاع منخفــض جداً فوق منطقة قرقــاش، وكان ذلك علامة على أن العائلات الأمريكيــة التي تقطن في تلك المنطقة قد جرى ترحيلها إلى قاعدة ويلس العسكرية. وقد تم نقل نحو ستة آلاف أمريكي من النساء والأطفال وبعض الرجال إلى إيطاليا وألمانيا وإسبانيا".

"في هذه الأثناء لجأ العديد من الأوروبيين، وحتى بعض الأمريكان، إلى الهوتيلات في وســط المدينة حيث كانت الشرطة تتولى حمايتها. وفي يوم الخميس سارعت أعداد كبيرة من الأجانب المقيمــين في منطقة قرقــارش بطرابلس إلى مغادرتها عندما سرت إشــاعات مفادها أن أهالي منطقة الزاوية (الواقعة غربي مدينة طرابلس)، والمعروفة بأنها أرسلت أعلى نسبة من المتطوعين لعبد الناصر، يخططون للزحف على مدينة طرابلس."

"لقد أخبرني مهندس إيطالي أنه بينــما كان في طريقه إلى الزاوية للاطمئنان على موقع بناء أحد المشروعــات مملوك له، أوقفته الشرطــة في الطريق، وأجبرته على العــودة إلى طرابلس، وأنه اســتطاع أن يشاهد أثناء إيقافه من قبل الشرطة ســحابة من الغبار الهائل تصوّر في البداية أنها بسبب وقوع حادث، غير أنه سرعان ما تبين أن مصدر الغبار هو حركة أهالي الزاوية المسلحين بالعصي والســكاكين والذين كانوا في طريقهم إلى مدينة طرابلس.[١٩٤] وقد أدى اشتباك أهالي الزاويــة الزاحفين على طرابلس مع الشرطة إلى ســقوط ثمانية قتلى. غير أن الشرطة تمكنت في النهاية من إيقاف الزاحفين. وكانت تلكم الحادثة منعطفاً هاماً في ثورة الأهالي."

"هرع الأوربيون الذين أصابهم الذعر إلى المطار، وخلال أسبوع واحد غادر البلاد، بالإضافة إلى الأمريكيين، نحو (٧) آلاف شــخص. وقد نظمت شركــة أليطاليا رحلات جوية خاصة لتسهيل سفر الإيطاليين بعد أن أصبحت الأوضاع تحت سيطرة الشرطة."

"أصبح الآن بالإمكان إدراك حجم التدمير والحرائق التي وقعت.. لقد جرى تدمير أكثر من مائة متجر من متاجر اليهود في طرابلس."

"في يــوم الجمعة (٩/ ٦/ ١٩٦٧) توقفــت المظاهرات.. غير أن عمليــات قتل اليهود ظلت مســتمرة.. كما ظل كثير من اليهــود محاصرين داخل بيوتهم.. وبــين الفينة والأخرى يحاول بعض منهم الوصول إلى مكان أكثر أمانــاً، أو الحصول على بعض الأكل والدواء.. كان أكثر المتضرريــن من هذه الحوادث مــن فقراء اليهود... حاولت فتاة يهودية أن تخرج إلى الســوق مغطاة الوجه مرتدية لباس النســاء الليبيات.. تم التعرف عليها وقتلها في الحال.. وظهر يوم السبت قتل عجوز مالطي بالخطأ، حيث تصور الذين اعتدوا عليه أنه يهودي."

"وفي يــوم الأحد المــاضي (١١/ ٦/ ١٩٦٧) ذهبــت إلى المكان الذي تعــرض فيه الجنديان

١٩٤ ذكر الرائد عبد الســلام المدني في مقاله الآنف في هذا الصدد ما نصه "انطلقت مظاهرة من الزاوية يحمل فيها المواطنون الهراوات والعصي، ويهــددون القاعدة الأمريكية في طرابلس. فتم إيقافهم عنــد (بلدة) جنزور بصعوبة بالغة. ولو تمكن هؤلاء من الوصول إلى مطار الملاحة لحدثت مذبحة. فالقاعدة كانت قد اتخذت ترتيبات أمن مشــددة، وسُــلحت مداخلها ومخارجها، وخصوصــاً إثر أحداث العنف التي استهدفت اليهود والإيطاليين في الأيام السابقة". أنظر الإشارة الواردة فيما بعد لهذا الموضوع في الوثائق الأمريكية.

الأمريكيان للاعتداء بالضرب الذي أفضى إلى إصابتهما بجروح.. لم يكن هناك بالميدان سوى الجنود ورجال الشرطة، وبدا كل شيء تحت السيطرة العسكرية.. ومع ذلك فقد تعرض في نفس الوقت أحد اليهود للقتل بالسكين في أحد الشوارع الخلفية."

"كم قتل من اليهود؟ لا يعرف أحد على وجه التحديد.. الأرقام المتضاربة.. ربما سبعة عشرة.. ربما أكثر من ذلك بكثير.. يقطن في طرابلس (٦) آلاف يهودي.. ألف منهم آمنون في معسكر قرجي، ومئات آخرون يحملون جوازات سفر أجنبية (تونسية، إيطالية..) هم في حماية سفاراتهم.. ثلاثة أو أربعة آلاف آخرون مختبئون داخل بيوتهم بالمدينة.. الشرطة تقوم فعلاً بحماية بيوت اليهود من التعرض للاعتداء... غير أنهم لا يقومون بأي شيء من أجل مساعدتهم.. إنهم متحصنون داخل بيوتهم منذ أكثر من ثلاثة عشر يوماً.. بينهم أطفال وكثير منهم عجزة وبمفردهم.. إذا حاولوا الخروج من أجل الحصول على الطعام أو الدواء فإنهم يعرضون أنفسهم للقتل."

"عاد الهدوء إلى طرابلس.. وجرى تخفيض عدد ساعات حظر التجول.. عادت السيارات والحركة إلى الشوارع تدريجياً.. غير أن كثيراً من النوافذ المطلة على الشوارع ظلت مغلقة.. ويقبع اليهود خلف هذه النوافذ، معزولين عن كل من عداهم.. وفي انتظار المجهول."[١٩٥]

ويحاول مؤلف كتاب "**يهود في بلاد عربية: ليبيا**" أن يستكمل صورة أحداث تلك الأيام بإضافة ما ترجمته:

"الحكومة الليبية، شأنها شأن الصحافة في طرابلس وبنغازي، حاولت التقليل من خطورة المظاهرات التي وقعت. ووفقاً للمصادر الحكومية، فإن عدد القتلى في طرابلس لم يتجاوز أربعة أشخاص (اثنان من العرب، رجل وسيدة، وشخص مسيحي وآخر مالطي). أما المصادر اليهودية والغربية فتقدر عدد القتلى من اليهود وحدهم بخمسة عشر قتيلاً بالإضافة إلى ثلاثين جريحاً. وربما كان الرقم الفعلي للضحايا أكثر من ذلك. ففي يوم ٧/ ٦/ ١٩٦٧ قام أحد المسؤولين الليبيين بأخذ جميع أفراد عائلتين يهوديتين (عائلة شالوم لوزون Shalom Luzon) وعائلة إيميليا برانيس حبيب Emilia Baranes Habib) البالغ عددهم (١٣) شخصاً بحجة توصيلهم إلى مكان آمن يجري فيه تجميع اليهود، ثم أقدم على ذبحهم جميعاً خارج طرابلس."

"وقد أفادت نفس المصادر[١٩٦] أن عدد القتلى من اليهود في بنغازي يتراوح بين شخصين وثلاثة

---

١٩٥ بالطبع فنحن لا نقر بصحة كل ما ورد في هذا التقرير الصحفي، غير أننا تعمدنا أن نورده بشكل مسهب حتى يدرك القارئ الصورة التي رسمت للعهد الملكي خلال تلك الحقبة في أذهان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وأياً ما كان العدد الصحيح للقتلى والجرحى خلال تلك الأحداث، فتظل أمراً غير مبرر من منظور إسلامي وأخلاقي وإنساني، وتظل تلك الأحداث أعمالاً إجرامية مشينة ومدانة من قبل كل صاحب ضمير وإحساس حيّ، وباعثة على الحزن والأسى. ولا نحسب إلا أن الليبيين قد دفعوا ثمن تلك الأعمال الغوغائية الطائشة والجرائم الخسيسة باهظاً وغالياً منذ الأول من سبتمبر وما تلاه. انظر ما ورد في هذا الخصوص أيضاً في "**انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي**" للمؤلف.

١٩٦ اعتمد مؤلف "**يهود في بلاد عربية: ليبيا**" فيما يتعلق بالمعلومات التي أوردناها بشأن حوادث بنغازي على المقال الذي نشره نفس المراسل الإيطالي/ اليهودي Giorgio Fattori بصحيفة *La stampa* الإيطالية الصادرة يوم ١٨/ ٦/ ١٩٦٧. كما اعتمد بشأن حوادث بنغازي وطرابلس خلال تلك الفترة بصفة عامة ما ورد في التقرير السري الذي أعده رئيس الطائفة اليهودية في ليبيا Lillo Arbib خلال شهر يوليو ١٩٦٧ بعنوان The Anti- Semitiv Riots in Libya on June، نفس المصدر، ص ٣٩٠.

أشـــخاص، غير أن هذه المعلومات غير مؤكدة. ففي يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ كانت هناك حوادث شغب اســـتهدفت اليهود والبريطانيين، غير أنها كانت أقل عنفاً من نظيرتها في طرابلس. لقد جرى إشـــعال النار في عدد من المتاجر والمخازن. بعد تردد لم يدم طويلاً، ســـيطرت الشرطة على الموقف، وأمكن إنهاء حوادث الشـــغب في وقت أسرع مما استغرقه في طرابلس. كما قامت الســـلطات في طرابلس، من أجل تجنيب اليهـــود التعرض لموجة جديدة مـــن الاعتداءات، بتجميعهم جميعاً في معسكر خارج المدينة."

كما يورد المؤلف نفسه مقتطفات من رســـالة بعث بها السفير الإيطالي في ليبيا تشيزار باسكوينلّي Cesar Pasquinelli[١٩٧] إلى أخيه في إيطاليا كان مما ورد فيها:

"نوايا الحكومة الليبية حســـنة.. غير أنها وقعت في ارتباك شديد منذ اليوم الأول بسبب أعمال الغوغائيين من الناصريين. ســـيطرت الشرطة الآن بحزم على الأوضاع. غير أنه، وللأسف، فـــإن الرأي العام يظل في أغلبه مؤيداً لعبد الناصر.. وهو ما يزال معه الآن، وبعد الهزيمة أكثر مـــن ذي قبل.. كان أداء إسرائيل (خلال الحرب) رائعاً، غـــير أن اليهود هنا هم الذين عليهم أن يدفعوا الثمن بتعرضهم للمطاردة من قبل الغوغاء إذا ما غادروا بيوتهم. كان على الشرطة أن تجمع الكثير منهم في معسكرات من أجل الحفاظ عليهم.. البقية منهم مختبئون.. إنه أمر لا يصدق.. أن نرى هذه المشاهد تتكرر بعد عار النازية... إنني أقضي جلّ وقتي في محادثة الوزراء الليبيين من أجل ضمان مساعدتهم.. وحتى الآن فإن مواقفهم ودية..."

ويضيف المصـــدر اليهودي ذاته أن رئيس الطائفة اليهودية فـــي ليبيا "ليللو أربيب" قام في ١٧/ ٦/ ١٩٦٧ بإرســـال رسالة إلى رئيس الوزراء حسين مازق يطلب فيها منه أن تسمح الحكومة لليهود الراغبين في مغادرة ليبيا إلى أن تهدأ الأوضاع بها. وقد وافقت الحكومة على الفور على طلب رئيس الطائفة وشـــرعت الإدارات المختصة منذ ٢٠/ ٦/ ١٩٦٧ في إعداد الوثائق اللازمة للســـفر، غير أنه لم يســـمح للمغادرين بأخذ أكثر من عشرين جنيهاً إسترلينياً لكل شخص، ولم تستغرق عملية مغادرة اليهود لليبيا أكثر من شهر واحد. وفي شهر سبتمبر ١٩٦٧ لم يكن قد بقي من اليهود في ليبيا سوى ما يزيد بقليل عن (١٠٠) يهودي، منهم اثنان فقط في بنغازي وبقيتهم في طرابلس.

من الوثائق الأمريكية[١٩٨]

تناولت الأحداث التي شـــهدتها ليبيا منذ الساعات الأولى لاندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ عشرات البرقيات والتقارير السرية التي سجلت تلك الأحداث، وعلى الأخص ما يتعلق منها

---

١٩٧ كان هذا الســـفير قد وصل ليبيا في مطلع عام ١٩٦٧، وقدم أوراق اعتماده للملك إدريس يوم ٤/ ٢/ ١٩٦٧ ليحل محل الســـفير الإيطالي Pier Luigi Alvera الذي عرف بعدائه الشـــديد للنظام الملكي. وقد وصف المؤلف (رينو دي فيليشي) السفير الجديد بأنه كان من أكثر الأشخاص نشاطاً خلال الاضطرابات وبعدها من أجل إنقاذ اليهود الليبيين، كما فعل من قبل خلال السنوات ١٩٤٢-١٩٤٣ مع يهود فرنسا.

١٩٨ جميع الوثائق المشـــار إليها في هـــذا المبحث موجودة في الملف المركزي بوزارة الخارجية الأمريكيـــة رقم POL 23-8 LIBYA عدا بعض الوثائق المحددة التي سوف ترد الإشارة إليها في الموضع المناسب.

بالاعتداءات التي تعرضت لها مقار السفارتين الأمريكية والبريطانية وبقية المراكز والمباني والممتلكات التابعة لهما في مدينة بنغازي.

- ومن بين هذه التقارير يوجد تقرير مفصل[١٩٩] (٩ صفحات) حول هذه الأحداث، مؤرخ في ٢٣/ ٦/ ١٩٦٧،[٢٠٠] وقد جاء في التلخيص الذي أعد له ووضع في مقدمته:

"فور إعلان الإذاعة الليبية خبر اندلاع الحرب بين الدول العربية وإسرائيل يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ قامت مجموعة من المتظاهرين بمهاجمة مبنى السفارة الأمريكية في بنغازي، وحطموا أجزاء منه بالحجارة، وهشّموا كافة النوافذ والأبواب الخارجية، وتسلق بعض المهاجمين سقف المبنى من عمارة مجاورة. وقد اضطر بعض موظفي السفارة، الذين كانوا يقومون بمهمة **إحراق وثائق السفارة السرية**، إلى التقهقر. لم يستطع المهاجمون دخول مبنى السفارة خلال هذه الهجمة، ومن ثم تحولوا للهجوم على مبنى للسفارة البريطانية. وخلال هجوم ثان استطاع المهاجمون اقتلاع أحد القضبان الحديدية من إحدى نوافذ الطابق الأرضي للمبنى، واستخدم كمدكّ لتحطيم الأبواب الحديدية لمدخل السفارة والفتحة الزجاجية الموجودة أعلاه. وقع اشتباك بالأيدي بين المهاجمين وموظفي السفارة فوق سطح المبنى. تمكن المهاجمون من اقتحام الطابق الأرضي للمبنى، غير أنه سرعان ما أمكن ردّهم بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع وسطهم بواسطة موظفي السفارة المنسحبين. أقفل موظفو السفارة على أنفسهم داخل القسم المحصن في الدور الثاني من المبنى. حاول المهاجمون كسر باب القسم المحصن دون جدوى. وفيما بقي معظم الموظفين داخل الصالة المحصنة تحركت مجموعة منهم بأسلحتها، مرتدية الأقنعة الواقية، وقامت بإطفاء الحرائق التي أشعلت في الدور الأرضي من المبنى، بعد أن جرى وضع عدد من أفراد الحرس في المدخل المؤدي إلى سطح المبنى. وفي السلالم المؤدية إلى الدور الأول تم إحراق كافة الوثائق السرية على مدى أربع ساعات، كما تمّ اتلاف آلة التشفير وجميع الملفات بشكل تام".[٢٠١]

ويواصل التقرير وصف أحداث تلك الساعات من يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧:

"لقد أدّى اكتشاف وجود أعداد من المتظاهرين بالقرب من السفارة إلى تأجيل عملية ترحيل موظفي السفارة الأمريكية بواسطة القوات البريطانية[٢٠٢] ثلاث مرات خلال نفس اليوم.

١٩٩ دأبت البرقيات والتقارير التي تصدر من السفارة الأمريكية على استخدام عبارة "غوغاء" Mob في وصف المشاركين في الأحداث والمظاهرات.

٢٠٠ يحمل الرقم الإشاري A-536.

٢٠١ دفعت بنغازي ثمن هذه الاعتداءات على امتداد أربعة عقود، وما تزال للأسف.

٢٠٢ كان وزير الخارجية الأمريكية دين راسك قد بعث برقية سرية إلى السفارة الأمريكية في لندن يعبر فيها عن انزعاج الوزارة الشديد بشأن اعتداءات المتظاهرين على مبنى السفارة الأمريكية في بنغازي، وأن وسائل الاتصال العادية انقطعت مع موظفي السفارة البالغ عددهم (١١) موظفاً الموجودين داخل القسم المحصن بالمبنى. وقد عبّر الوزير الأمريكي عن امتنانه سلفاً لأي مساعدة بمقدور البريطانيين تقديمها من خلال صلاتهم بالليبيين، كما عبّر الوزير الأمريكي في ذات البرقية عن امتنانه لأي تقييم بريطاني للموقف الليبي. البرقية مؤرخة في ٥/ ٦/ ١٩٦٧ وتحمل الرقم (208040). كما بعث ببرقية أخرى في نفس اليوم إلى السفارة الأمريكية في ليبيا أبلغها بموجبها أن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية قد نقل إلى السفير الليبي في واشنطن انزعاج الحكومة الأمريكية لحوادث الشغب التي وقعت في ليبيا، وحثّه على إسراع الحكومة الليبية بتأمين حماية كافية من الشرطة.

جرت محاصرة ســيارة بريطانية مصفحة على بعد (٢٠٠) ياردة من السفارة، وتم إحراقها من قبل المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة الجنود البريطانيين الذين كانوا بداخلها بجروح بليغة".

"لقــد أدت التظاهــرات والاضطرابــات إلى إحراق مركــز المعلومــات الأمريكي، ومبنى المجلس البريطاني، والقسم المتخصص الذي يشــكل نصف مبنى السفارة البريطانية، فضلاً عن منزل القائم بأعمال الســفارة في بنغازي (الذي كان قد انتقل منه قبل خمســة أيام فقط من وقوع الاعتداء)، وشــقق تابعة لعدد من موظفي السفارة البريطانية. كذلك فقد جرى تحطيم السيارات الرسمية والشخصية التابعة للسفارة."

وختم ملخص التقرير بالعبارة التالية:

"لقد فقدت قوات الأمن المحلية الســيطرة على الموقف، ولم تســتطع أن تحول بين المتظاهرين وبين حرق ونهب متاجر اليهود طوال النهار وعلى امتداد ســاعات من الليل. وبعد نحو عشر ســاعات من وقوع الهجوم الأول على مبنى الســفارة في بنغازي، أمكن نقل موظفي السفارة الأمريكية إلى مكان آمن بواسطة القوات البريطانية".

- وصفت برقية سرية بعث بها القائم بأعمال الســفارة الأمريكية في طرابلس المســتر جيمس بليك يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ [٢٠٣] ما حدث خلال الســاعات الأولى التي أعقبت اندلاع حرب يونيو على النحو التالي:

"تحركت المظاهرات في المواقع الثلاثة التي توجد فيها مقرات للســفارة الأمريكية (طرابلس ـ بنغازي ـ البيضاء) عند الساعة ١٠:٣٠ تقريباً من يوم ٥/ ٦/ ١٩٦٧ فور إعلان الإذاعة الليبية الأخبار المتعلقة باندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل".

وفيما يتعلق بالحالة في طرابلس تقول البرقية:

"قام تجمهر غاضب جامح يضم نحو (٥٠٠) شخص بالهجوم على مبنى السفارة في طرابلس بحجارة كبيرة، كما قاموا بتحطيم نحو (٦) ســيارات تابعة للســفارة فضلاً عن عدد آخر من السيارات الخاصة بالموظفين".

"وعلى الرغم من أن الشرطة خصصت المزيد من أفرادها لحراســة السفارة، فلم يكن عددهم كافياً، كما لم يكونوا ذوي فاعلية. وقد أبلغ القائم بأعمال الســفارة الموظف المختص في وزارة الخارجية الليبية أن الحراســة غير كافيــة وأقل فاعلية مما كانت عليه خــلال المظاهرات التي وقعت يوم الجمعة (الســابق ٢/ ٦/ ١٩٦٧)، وقد وعد مندوب الخارجية باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في كل من طرابلس وبنغازي".

ومضت البرقية تستكمل وصف ما حدث في طرابلس صباح ذلك اليوم:

---

٢٠٣ رقم (4145).

"السفارة البريطانية تعرضت هي الأخرى للهجوم وإلقاء الحجارة على مبناها، وعلى الأقل فقد جرى إشعال النار في اثنتين من سياراتها".

"كما جرى الاعتداء على بعض السيارات التابعة لقاعدة ويلس على بعد (٤٠) ياردة من مبنى السفارة البريطانية، كما تعرض سائقوها للاعتداء بالضرب المبرح مما أدى إلى نقلهم إلى مستشفى القاعدة".

وبعد أن أشارت البرقية بإيجاز لما حدث في بنغازي، ألمحت باقتضاب إلى أن المظاهرات في مدينة البيضاء قد أخذت مسارها حول مبنى السفارة الأمريكية بها.

- وتصف برقية سرية أخرى بعثت بها السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٦٧[٢٠٤] الحالة في مدينة طرابلس ذلك اليوم على النحو التالي:

"ارتفع عدد الناس القادمين إلى وسط المدينة بشكل ملحوظ صباح اليوم الخميس، وشرعت السلطات المحلية في القيام بمحاولات أولية لإزالة ما خلفته التظاهرات من حطام.. عدد محدود من المتاجر فتح أبوابه للزبائن، من بينها المخابز التي وجه إليها عميد البلدية نداء خاصاً. نحو ٧٠٪ من موظفي بنك صحارى التجاري (قطاع خاص) عادوا للعمل، كما أن ٦٠٪ من عمال ميناء طرابلس التحقوا بمواقع عملهم. الغالبية من عمال ومستخدمي البترول الليبيين في طرابلس التحقوا بوظائفهم، غير أنهم سرعان ما غادروها بعد ازدياد درجة التوتر بسبب وقوع بعض الحوادث التي عكّرت عودة الأمور إلى طبيعتها. وعلى سبيل المثال فقد جرى ضرب أحد اليهود ضرباً مبرحاً في أحد الشوارع الرئيسية. المتظاهرون القادمون من الزاوية إلى طرابلس اصطدموا بالشرطة حوالي الساعة الواحدة ظهراً عند مشارف منطقة "قرقارش" الواقعة غربي المدينة، حيث تقيم أعداد كبيرة من الأمريكان وغيرهم من الأجانب. جرح خلال الاشتباك ثلاثة من الشرطة وأربعة مدنيين. وقد استمر سماع إطلاق الرصاص حتى الساعة الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم. وشهدت الساعات الأخيرة من ذلك النهار عدداً من الحوادث السيئة. من ذلك أن أمريكيين من موظفي شركات البترول نجيا بصعوبة من إصابة بالغة بعد أن ألقى متظاهرون قنبلة داخل سيارتهما التي كانت مارّة بالقرب من المتظاهرين، وقد جرى نقل الأمريكيين للعلاج بمستشفى القاعدة، كما ألقى المتظاهرون الحجارة على عائلتين بريطانيتين وأخرى هولندية".

- كما وصفت برقية أخرى مرسلة من المستر جون كورمان John Korman مسؤول فرع السفارة الأمريكية ببنغازي مؤرخة في ٩/ ٦/ ١٩٦٧ وتحمل الرقم (٢٣) أن الحالة في بنغازي عادت ظاهرياً للهدوء، وأن وحدات الجيش التي كانت منتشرة في المدينة تمّ سحبها وحلّت محلها قوات من الشرطة. كما تحدثت البرقية عن وجود

٢٠٤ تحمل الرقم (4316)، وموجودة بالملف المركزي POL 27-LIBYA.

مخاوف من أن يحرك الخطاب الذي يتوقع أن يلقيه الرئيس المصري عبد الناصر مساء ذلك اليوم مشاعر الليبيين ويثير الاضطرابات من جديد. كما وصفت البرقية مواقف الموظفين الليبيين إزاء زملائهم الأمريكيين العاملين في شركات البترول بأنها قد تغيرت واكتسبت بعض البشاشة والودية، بعد أن كانوا خلال الأيام التي سبقت لا يقومون حتى بتحيتهم. كما أبدى المستر كورمان ارتياحه لإنجاز عملية ترحيل ٢٣٣ أمريكياً في اليوم السابق دون مشاكل.

- وفي يوم ٩/ ٦/ ١٩٦٧ أيضاً بعث وزير الخارجية الأمريكي راسك برقية أخرى إلى السفارة الأمريكية في لندن[٢٠٥] يستحثها من خلالها على استطلاع وجهة نظر الحكومة البريطانية حول تطورات الأحداث المتوقعة على المدى القريب في ليبيا. وقد عبّر الوزير عن مخاوف الحكومة الأمريكية من أن يؤدي استمرار الاضطرابات في ليبيا إلى انهيار الحكومة وتهديد استمرار النظام السياسي فيها، مع احتمال أن يصحب ذلك حقبة من الفوضى.

وأكد الوزير في برقيته قناعة الحكومة الأمريكية بأن الأوضاع في ليبيا ستتوقف بدرجة أساسية على قدرة الحكومة الليبية على وضع حد للمزيد من المظاهرات والاضطرابات، وعلى إعادة الهدوء إلى الحياة فيها خلال الأيام القليلة القادمة. وأشار الوزير أيضاً إلى أن البرقيات التي تصل الخارجية الأمريكية من طرابلس تؤكد أن حالة التوتر ما تزال مستمرة، وأنها قد تتطور في أي اتجاه وفقاً لما يرد على سكانها من أخبار عن القاهرة.

كما أكد الوزير راسك أنه لا يوجد لديهم سوى القليل من المعلومات عن الحالة في برقة. وأن الانطباع الذي لديهم أن بنغازي شهدت اضطرابات شعبية عنيفة، وأن التوتر ما زال قائماً في عدد من المناطق الأخرى.

وختم الوزير برقيته بالطلب من سفيره في لندن أن يسأل الحكومة البريطانية عما إذا كان لديها أي مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن للحكومتين الأمريكية والبريطانية أن تقوما بواسطتها من تصليب عود الحكومة الليبية وتمكينها من إعادة فرض سلطتها.

- وفي ١٠/ ٦/ ١٩٦٧ حوّل المستر كايزر Kaiser بالسفارة الأمريكية في طرابلس إلى واشنطن برقية سرية[٢٠٦] وصلته من فرع السفارة في بنغازي يفهم منها أن موظفي السفارة في بنغازي قاموا بتقييم الوضع كما يبدو يومذاك، واتفقوا على أن الحالة خطيرة، غير أن النظام والقانون قد عادا بشكل عام، باستثناء مدينة بنغازي.

٢٠٥ رقم (209828).
٢٠٦ رقم (10292).

كما نقلت نفس البرقية عن المستر ويكفيلد من السفارة البريطانية ببنغازي رأيه بأن الموقف في المدينة ما يزال دقيقاً وقابلاً للانفجار، وأن هناك مجموعات من الشباب ماتزال تجوب الشوارع، وأن قوات الأمن تفعل كل ما بمقدورها القيام به، وهي منتبهة لإمكانية أن تقوم القوات الجزائرية (التي تعبر الأراضي الليبية) بالالتحام بالعناصر المعارضة للنظام.

كما أوردت البرقية (نقلاً كما يبدو على لسان المستر ويكفيلد) أن وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي أبلغ السفير البريطاني ساريل أن الرئيس المصري عبد الناصر كان خلال لقائه به في القاهرة يوم ٣/ ٦/ ١٩٦٧ (قبل الحرب) شديد الاستياء والغضب من موقف الحكومة الليبية، كما أبلغه أيضاً أنه (أي البشتي) أدرك، عندما سمع أثناء وجوده بعمّان بالاتهامات المصرية حول دور بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المتواطئ مع إسرائيل، أنها عارية تماماً عن الصحة. كما أوردت البرقية أن الوزير البشتي أبلغ السفير البريطاني، في سياق حديثه عن اضطرابات بنغازي، عن اعتقاده بوجود اختراق مصري داخل كافة الإدارات في الحكومة الليبية، كما عبر البشتي عن شكواه من ضعف قوة دفاع برقة، وأن رئيس الوزراء مازق مهتم فقط بالبناء (وبخاصة مدينة البيضاء) وتعزيز وضعه في برقة أكثر من اهتمامه بأمن البلاد والسيطرة على وسائل وأجهزة الإعلام.

أما فيما يتعلق بالمقترحات المطلوب تقديمها في إطار جهود الحكومتين الأمريكية والبريطانية لشد أزر الحكومة الليبية وتصليب عودها، فقد أشارت برقية مكتب السفارة الأمريكية في بنغازي إلى أن بعض المشاركين من موظفي السفارة في تقييم الوضع الأمني يرون أن الوضع كله يتوقف على الخط الذي ينتهجه الإعلام المصري. فيما ذهب أحد المشاركين إلى القول بأن الحكومة الليبية (ليس لديها عمود فقري حتى يمكن تقويته).

وقد علّق المستر كايزر عند تحويله للبرقية الواردة من فرع بنغازي إلى واشنطن بقوله:

"إن البريطانيين يبدون أقل انزعاجاً منّا.. ومن ثم فإن أي اقتراح بشأن جهد أمريكي- بريطاني مشترك لشد أزر الحكومة الليبية ينبغي أن يأتي من الولايات المتحدة".

- كما صدرت يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧ برقية[٢٠٧] أخرى بعث بها القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس المستر جيمس بليك وصف فيها الوضع في طرابلس يومي ٩، ١٠ من يونيو بعبارات جاء فيها:

"هدأت الحالة في طرابلس يوم الجمعة ٩/ ٦/ ١٩٦٧. الاضطرابات التي كان متوقعاً أن تجري ضد السفارة [الأمريكية] والقاعدة لم تقع، وانتهى اليوم بإعلان عبد الناصر لاستقالته، وحال حظر التجول الذي بدأ على تمام الساعة السابعة مساءً دون انطلاق أي رد فعل شعبي لها."

٢٠٧ تحمل (رقم 13).

"من جهة أخرى شـــهد صباح الســـبت ١٠/ ٦/ ١٩٦٧ زيادة واضحة في مســـتوى الحركة في طرابلـــس، غير أن الهدوء كان ظاهرياً، فقوات الشرطة والجيش منتشرة في الشـــوارع بشـــكل واضح، وخمس سيارات مدرعة (طراز صلاح الدين) وناقلات الجنود المملوءة بهم، وسيارات اللاندروفر المشحونة برجال الشرطة، يمكن مشاهدتها عند التقاطعات الرئيسية والمراكز الحساسة للمدينة. وعند الظهر ارتفعت درجة التوتر بشكل كبير بسبب عدد من المظاهرات شاركت فيها جموع من الشباب (في العشرينيات من أعمارهم)، غير أن الشرطة تمكنت من تفريق المتظاهرين. واحدة من هذه المظاهرات (شارك فيها نحو مائة متظاهر) انطلقت عبر المنطقة التجارية الرئيسية في اتجاه ميدان مبنى البريد (ميدان الاستقلال) جرى تفريقها بواسطة الشرطة..."

- وفي نفس يوم السبت ١٠/ ٦/ ١٩٦٧ بعث المستر كورمان مسؤول السفارة الأمريكية في بنغازي برقية سرية[٢٠٨] وصف فيها الحالة في بنغازي بالعبارات التالية:

"الحالة في بنغازي لم تتغير. هناك هدوء على الســـطح يخفي تحته توتراً شـــديداً. وتؤكد قيادات قوات الأمن أن الحالة تحت الســـيطرة بالكامل. غير أنه كلما طلب موظفو السفارة السماح لهم بالتجـــول في المدينة، أو القيام بأي خطوة لاختبار درجة ســـيطرتهم على الأوضاع، سرعان ما يظهر عليهم القلق الشديد."

وتضيف البرقية:

"مـــن الصعب قياس رد الفعل لخطاب عبد النـــاصر. ففي الوقت الذي لم يؤد فيه الخطاب إلى خروج المتعاطفين مع عبد الناصر إلى الشـــوارع، فإن هناك اعتقاداً سائداً بين ذوي التوجهات القوميـــة بأن عبد الناصر أدان في خطابه النظام الليبي بمجـــرد عدم إيراده ضمن قائمة النظم العربية التي أشـــاد بها لتقديمها المســـاعدة لمصر. كما أن هناك إشـــاعات وصلت إلى كل من الســـفارتين الأمريكية والبريطانية مفادها أنه يجري التخطيـــط لتحريك ثلاث مظاهرات من مواقع مختلفة في المدينة عند الســـاعة الثالثة بعد الظهر، وأن واحدة منها ســـوف تتجمع أمام الميدان الذي تطل عليه الســـفارة الأمريكية... ومن المنتظر أن تعبّر المظاهرات عن شـــعارات مناوئة للحكومة الليبية."

- وفي يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ أرسل السفير نيوسوم إلى واشنطن برقية سرية تحمل الرقم (٢١) تركزت على بعض شـــؤون البترول في ليبيا خلال تلك الأحداث كان مما جاء فيها:

  - الإشـــارة إلى تصريحات أفضى بها وزير شـــؤون البترول الليبي خليفة موسى إلى رئيس شركة إســـو ليبيا الأمريكية المســـتر هيو وين Hugh Wynne يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ قبيل مغـــادرة الأول إلى البيضاء مفادهـــا: أنه ذاهب إلى البيضاء مؤمـــلاً أن يتمكن من إقناع

٢٠٨ تحمل الرقم (26).

رئيس الوزراء مازق بالسماح باستئناف إنتاج البترول الليبي إلى بعض الدول عدا الولايات المتحدة وبريطانيا."

- نسب المستر وين إلى الوزير الليبي قوله بأنه أصيب بالدهشة لدى عودته من بغداد (حيث انعقد مؤتمر وزراء النفط العرب) عندما علم بأن الحكومة الليبية قد قررت منع انتاج وتصدير البترول الليبي منعاً كاملاً، وبذا ذهبت إلى أبعد مما أوصى به مؤتمر بغداد الذي قرر حظر تصدير البترول العربي إلى الدول التي ساعدت إسرائيل فقط."
- وفقاً للمعلومات المتوفرة للسفارة، فإن المشتقات النفطية في ليبيا لم تتعرض لأي أضرار خلال هذه الفترة، وأن العاملين الأجانب في هذه الشركات -على الأقل- جاهزون لاستئناف ضخ البترول خلال ساعات من موافقة الحكومة على ذلك.
- إشارة إلى حادث انفجار القنبلة الذي تعرض له مخزن إحدى شركات الخدمات السزمية في طرابلس والذي أدى إلى إتلاف كمّ من المعلومات الفنية والسجلات الهامة.
- إشارة أخرى إلى أن معظم مكاتب شركات البترول القاطنة في طرابلس استأنفت عملها يوم ١٠/ ٦/ ١٩٦٧ مع ملاحظة زيادة نسبة الغياب بين المستخدمين الليبيين عن السابق، وأن نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول دعت أعضاءها إلى استئناف العمل اعتباراً من يوم الإثنين ١٣/ ٦/ ١٩٦٧"

- وفي نفس مجال شؤون النفط بعث المستر كايزر من السفارة الأمريكية بطرابلس برقية مؤرخة في ١١/ ٦/ ١٩٦٧[٢٠٩] أورد فيها أن السفير البريطاني ساريل أبلغ السفارة الأمريكية في طرابلس أن وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي ذكر له أن الناقلات التي سوف تشرع في نقل البترول الليبي لن تكون بريطانية أو أمريكية الجنسية، كما أنها لن تتجه إلى أي من بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي سياق وصف الحالة العامة في البلاد خلال تلك الفترة الحرجة، تصف برقية سرية أخرى مرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٦٧[٢١٠] الحالة في المدينة على النحو التالي:

"ظاهرياً تبدو طرابلس قد عادت إلى وضعها الطبيعي. وعلى الرغم من أن كثيراً من المتاجر والمحلات ما تزال مغلقة، فإن وسط المدينة التجاري مكتظ بالسيارات والناس ويعج بالنشاط."

"جرى تخفيض أعداد قوات الأمن في كثير من المواقع، كما جرى إبعادها بالكامل عن مواقع أخرى. وعلى مدى يومين لم تشهد المدينة أية مظاهرات أو حوادث."

٢٠٩ تحمل الرقم الإشاري LONDON 10301.
٢١٠ تحمل الرقم الإشاري (55).

"ومع ذلك فحالة حظر التجوال ما تزال مفروضة ما بين الساعة السابعة مساءً والسادسة صباحاً. كما أن عدد رجال الشرطة المنتشرين في المدينة يكاد يساوي ثلاثة أضعاف عددهم المعتاد".

"ويفهم من البرقية أن السفارة الألمانية شرعت في ترحيل رعايا بلادها منذ العاشر من الشهر، مما أدى إلى انخفاض عدد الألمان الباقين في ليبيا (على مسؤوليتهم الخاصة) من (٥٠٠) شخص إلى نحو (١٥٠) شخصاً."

"كما أشارت البرقية إلى أن ترحيل الإيطاليين العاملين في ليبيا قد تواصل بشكل مكثف بحراً وجواً. أما بالنسبة للبريطانيين فتؤكد البرقية أنه، على الرغم من أن السفارة البريطانية تنفي وجود أي انخفاض يذكر في عددهم، فقد حدث انخفاض فعلي في أعداد العاملين منهم في البلاد من خلال "الرحيل الاختياري" الذي بدأ منذ عدة أيام."

"كما نبّهت البرقية في ختامها إلى أن التركيز في الاهتمامات لدى الحكومة الليبية قد بدأ يتحول من القضايا الأمنية إلى الاعتبارات السياسية. كما أكدت البرقية وجود حالة سخط وتذمر واسعة ومتنامية بشأن الكيفية التي عالجت الحكومة بها الأزمة، وعلى الأخص فيما يتعلق بفشلها بأن تقوم على الفور وبكل ما تملك لدعم عبد الناصر والدول العربية التي اشتركت في الحرب."

- وبتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٦٧ قام السفير نيوسوم بتحويل برقية[٢١١] وصلته من مكتب السفارة ببنغازي جاء فيها في وصف الحالة بالمدينة:

"إن مدينة بنغازي تعود ببطء للحالة التي كانت عليها قبل وقوع الأحداث.. ويشيع فيها هدوء حذر. شرع البريطانيون في إعادة أعداد من العائلات البريطانية إلى منازلها السابقة في الضواحي الأكثر أمناً. وقد استقبلت هذه العائلات من (جيرانها الليبيين) بمزيج من المشاعر. والانطباع السائد هو أن الأمر سوف يستغرق بعض الوقت قبل أن تعود العلاقات بين الطرفين إلى ما كانت عليه قبل ٥/ ٦/ ١٩٦٧."

وتضيف البرقية:

"إن حالة الاستياء والتذمر مترسخة وواسعة الانتشار بين الليبيين. ومع ذلك فهناك بصيص من الأمل، على مستوى أصحاب المراكز العليا، وبين الأشخاص الأكثر وعياً، من فئات المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال الذين كانوا في السابق [قبل وقوع حرب يونيو] لا يترددون في انتقاد عبد الناصر، فهؤلاء بدأوا الآن يتقدمون نحونا ويعبّرون عن استعدادهم للتعاون معنا".

كما تضمنت البرقية عدداً من الإشارات الإضافية تمثلت في:

---

٢١١ تحمل الرقم الإشاري (32).

○ أن مدير عام شركة نيلسون بانكر هانت الأمريكية نقل إلى وزير الداخلية علي الساحلي توقعه مرور نحو أسبوعين قبل أن يستأنف ضخ البترول الليبي.

○ وجود إجماع بين عدد من رجال البترول الأمريكيين ذوي الاطلاع، أن الليبيين سوف يسعون بجدية لإنهاء قاعدة ويلس، وأن الإنشاءات الأمريكية سوف تتعرض للمزيد من الهجمات مع تجدد المطالبات الليبية بإجلاء القاعدة، ومع محاولات الإسرائيليين فرض شروطهم غير المقبولة على العرب.

وختمت البرقية بملاحظة مفادها أن مدينة بنغازي على وجه الخصوص ليست مكاناً آمناً لإقامة عائلات موظفي السفارة الأمريكية.

- وفي يوم ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ بعث السفير نيوسوم برقية سرية[٢١٢] حول منشور سري جرى توزيعه في مدينة بنغازي في اليوم السابق وحصلت السفارة على نسخة منه، وكان مما جاء في تلك البرقية:

- أن أحد موظفي السفارة في بنغازي حصل على نسخة من منشور سري معاد لأمريكا وبريطانيا جرى توزيعه على نطاق واسع في مدينة بنغازي يوم ١٣/ ٦/ ١٩٦٧ صادر عن "لجنة المؤتمر الشعبي" Committee of Popular Convention.

- ورد بالمنشور أن الشعب الليبي أدرك الآن من هم أعداؤه الحقيقيون، وأن الدلائل أكدت أنهم هم الأمريكان والبريطانيون الذين وقفوا إلى جانب إسرائيل بطائراتهم وقطعهم البحرية وأساطيلهم في عدوان حاقد مجنون.

- دعا المنشور الشعب الليبي للعمل على تحقيق:

١- إنهاء المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

٢- إنهاء القواعد العسكرية الأجنبية وإجلاء قوات الأعداء من فوق الأرض الليبية فوراً.

٣- إيقاف ضخ البترول إلى أن يسترد العرب كامل حقوقهم.

٤- طرد اليهود من ليبيا ومصادرة كافة ممتلكاتهم وبضائعهم.

٥- مقاطعة الولايات المتحدة وبريطانيا اقتصادياً من خلال منع كافة بضائعهم من الدخول إلى ليبيا.

٢١٢ تحمل الرقم الإشاري (87)، وموجودة بالملف المركزي POL 9 LIBYA للخارجية الأمريكية.

- دعا المنشـــور كذلك إلى قطع كافـــة العلاقات وإيقـــاف التعامل مع الشركات والبنوك الأمريكية والبريطانية، كما دعـــا العمال الليبيين إلى الامتناع عن تقديم الخدمات للســـفن والطائرات التابعة لهاتين الدولتين. كما حيّا المنشـــور الاتحاد العام لنقابات العمال على مبادراته في هذا المضمار.

وقد علّق الســـفير نيوسوم على ما جاء في المنشـــور المذكور بتأكيد أن منشورات سرية مماثلـــة جرى توزيعها في طرابلس باســـم حركـــة المقاومة الشـــعبية Popular Resistence Movemnet، كمـــا نبّه إلـــى أن الدعوة إلى مقاطعة أمريكا وبريطانيا اقتصادياً تشـــكل توجهاً جديداً غير مسبوق من قبل.

- وفي ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ أحال السفير نيوسوم إلى واشنطن برقية سرية[٢١٣] أخرى وصلته من السفارة الأمريكية في بنغازي كان من أهم ما جاء فيها:

- بنغازي تبدو هادئة وقوة دفاع برقة تسيطر على الوضع.
- يوجـــد انتقاد كبير للحكومة بســـبب عدم مســـاندتها لعبد النـــاصر من جهة ـ ومن جهة أخرى بســـبب ســـماحها لقيام الاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ ٥/ ٦/ ١٩٦٧، ويشـــكل عدم قيامها بإجراءات لحســـم الموقـــف جوهر هذا الانتقاد.[٢١٤]
- حالـــة الذهول وما يشـــبه الصدمة ما تزال قائمة.. والأشـــخاص الذين يجري الاتصال بهم (من قبل موظفي الســـفارة) يرفضون الحديث عما وقع، والمشاعر المعادية للأمريكان ما تزال غالبة.
- جرى إنقاص ســـاعات حظر التجوال اعتباراً من يوم ١٣/ ٦/ ١٩٦٧ بحيث أصبحت تبدأ من الساعة ٨:٣٠ مساء بدلاً من الساعة السابعة.
- من المتوقع أن تشرع الحكومة فوراً وبحماس في مطالبة المســـتعمرين[٢١٥] (هكذا وردت في البرقية) بإزالة قواعدهم.
- تتردد إشـــاعات حول تشكيل "جيش تحرير" سري و"إذاعة وطنية ليبية" تسعى إلى إجبار الحكومة الليبية على اتخاذ مواقف أكثر تأييداً للقضية العربية ولمصر.

---

٢١٣ تحمل الرقم الإشاري (36).

٢١٤ هذه هي الحالة الصعبة التي وجدت الحكومة نفسها أمامها، فهي من جهة مطالبة أن تقدم كل صور الدعم لعبد الناصر (بما في ذلك الدعم الشـعبي المتمثل في السماح بالمظاهرات..) ومن جهة أخرى هي مطالبة بضبط الوضع الأمني (وأحد مظاهره منع التظاهرات وكبح جماح صور التعبير الشعبي التي عادة ما تكون منفلتة)! فهي مدانة في جميع الأحوال.

٢١٥ لا يخفى ما ينطوي عليه استخدام الكلمة (المستعمرين) في السياق الذي وردت به من سخرية واستخفاف.

- وفي ١٤/٦/١٩٦٧ بعث السفير نيوسوم ببرقية سرية إلى الخارجية الأمريكية حول الوضع في ليبيا جاء فيها:

"في ضوء الوضع السائد الآن في ليبيا، حيث تصارع حكومتها من أجل البقاء، وفي ضوء انتشار حركة المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فيها، فإن الملك إدريس ربما يكون الصوت الوحيد القادر على أن يغير اتجاه الأحداث، ومع ذلك فإن وجود رغبة لديه للتصرف بحزم تظل موضع شك."

"ومع ذلك، فإنني والسفير البريطاني ساريل مقتنعان بضرورة مقابلة الملك، كل منا على انفراد، خلال الأسبوع القادم، لنضع أمامه مخاوفنا بشأن الحالة القائمة في ليبيا، ومستقبل العلاقات الليبية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا".

ويواصل السفير نيوسوم في برقيته:

"ومن ثم، فإنني أعتزم طلب مقابلة الملك في أقرب وقت ممكن، وأن أثير معه النقاط التالية:

إن "الاختلاقات" Fabrications التي تصدر عن إذاعة القاهرة والتي تهدف بشكل سافر إلى تحطيم وجود أمريكا ونفوذها في ليبيا أحدثت أثراً كبيراً في نفوس الليبيين.

إن استقلال ليبيا ومستقبل أمنها أصبحا في خطر كبير بسبب تصديق هذه الأكاذيب على نطاق واسع في أوساط الليبيين.

فيما تقدّر الحكومة الأمريكية مشاعر العرب العميقة تجاه الهزيمة، غير أنها لا تشك في أن الملك يولي مصلحة ليبيا الأهمية الأولى،[٢١٦] ومن ثم فهي ترى ضرورة الإشارة إلى أن "الثقة في ليبيا" (من قبل الغرب) التي لعبت دوراً رئيسياً ناجحاً في تقدمها، قد اهتزت كثيراً (في نظر الغرب) بسبب الموقف الليبي خلال هذه الأحداث.[٢١٧]

إن الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على المحافظة على علاقات قوية مع ليبيا، غير أنها لا تستطيع أن تقوم بذلك في غياب جهد مماثل مبذول من طرف الليبيين للمحافظة على هذه العلاقات التاريخية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في إحاطة الملك علماً بالحالة القائمة، وحثّه، باعتباره الصوت الوحيد في البلاد الذي يملك المقدرة، على أن يتشاور مع عدد من الشخصيات الليبية المرموقة في ليبيا، من أجل التوصل إلى الكيفية التي يمكن عن طريقها تغيير مسار التطورات الحالية المؤسفة."

---

٢١٦ يستطيع القارئ أن يدرك الوضع الحرج والمستحيل الذي ظل النظام الملكي يعاني منه، فمواقفه غير مقبولة محلياً وعربياً، وهي غير مقبولة من قبل حلفائه وأصدقائه الغربيين.

٢١٧ لا يوجد شك في أن هذا هو المدخل الذي ولجت منه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن قبلها بريطانيا، لتمزيق أوصال الأمة العربية وصرف قادتها عن استمرار الاهتمام بقضايا الأمة متى ما عن لهم ذلك. ولا نشك أن هذا هو عين ما يسمعه هؤلاء القادة من سفراء وموفدي هاتين الدولتين إثر كل هزيمة ونكبة وأزمة تعرضت لها الأمة منذ عام ١٩٤٨، وحتى المجازر التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

وختم السفير الأمريكي نيوســوم برقيته بدعوة وزارة الخارجية الأمريكية إلى إبداء أي أفكار ومقترحات إضافية لديها حول هذا الموضوع.[٢١٨]

- ويفهم مــن برقية سرية مرسـلة من السـفارة الأمريكيـة في بنغـازي مؤرخة في ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ أن موظفي السـفارة، من خلال محاولتهــم التكهن بأعمال العنف المتوقع حدوثها مسـتقبلاً في بنغازي ضدّ المنشـآت الأمريكية والبريطانية، أمكنهم رسم صورة تمثلت ملامحها في:

  - استمرار انتشار المنشورات السرية التي سـلفت إليها الإشارة في برقية سابقة، وهذه المنشورات تصدر بتوقيع لجنة المؤتمر الشعبي، وقد اعتبرت هذه المنشورات أن عدم الاستجابة لما دعت إليه يعتبر خطيئة لا تغتفر من قبل الله والشعب.
  - استمرار التحريض الذي تمارسـه قيادة نقابة عمال الموانئ، وإصدارها الأوامر لأعضائها بالامتناع عن تفريغ أي سـفن أو بضائع أمريكية أو بريطانية (أكدت البرقية أنه لم يجر بالفعل تفريغ أي من هذه السفن خلال الأسبوع السالف).
  - الأوامــر التي أصدرتها نقابة عمال ومسـتخدمي شركات البترول إلى أعضائها بالامتنـاع عن التعاون مــع الأمريكان والبريطانيــين (أوردت البرقية أن هذه الخطـوة لم تترك أي أثر عـلى أداء شركات البترول، فعمليات الحفر مسـتمرة وكذلك العمل الإداري بها).

كما أشـارت البرقيـة "أنه لم يعرف بعـد تأثير الضغوط التي تمـارس على الموظفين المحلييــن بعدم التعاون مع "الاسـتعمارين" ذلك أن معظم هـؤلاء الموظفين لم يلتحقوا بوظائفهم في السفارة منذ أحداث الخامس من يونيو."

- وأشـارت عدة برقيات[٢١٩] صادرة عن السـفارة الأمريكية يوم ١٥/ ٦/ ١٩٦٧ إلى البيان الصادر عن قيادة القوات المسـلحة الليبية يوم ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ وجرت إذاعته عدة مرات عـبر الإذاعة الليبية، كـما نشرته الصحف الليبية، الرسـمية والخاصة، الصادرة في اليوم التالي. وكان مما جاء في ذلك البيان:

"أعلن ضباط الجيش الليبي أنهم انجـزوا بأمانة وصدق المهام النبيلة المجيدة التي أنيطت بهم أداءً لواجبهم المقدس في المحافظة على هويتهم العربية جنباً إلى جنب مع بقية أشقائهم، وحماية لأمنهم الوطني".

---

٢١٨ أوردت وثيقة بريطانية سرية مؤرخة في ١٨/ ٦/ ١٩٦٧ أن الملك إدريس أبدى موافقته خلال الأسـبوع السابق على طلب تقدم به السفير الأمريكي لمقابلته، غير أن الملكة فاطمة تدخلت في الأمر وأبلغت الملك أنه ليس من الحكمة أن يسـتقبل في قصره أي زائر أمريكي في تلك الظروف. وقد وافق الملك على نصيحة الملكة له.

٢١٩ انظـر البرقيتين الصادرتين عن السـفارة الأمريكيـة بطرابلس أرقـام (130)، (133) بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٦٧ الملـف المركزي POL 9 LIBYA.

"لقد أدى الضباط هذه الواجبات بشكل مرض للغاية في ضوء تعليمات قائدهم الأعلى وحكومته الرشيدة. وعلى الخصوص، فقد تم إنجاز مهمة الرقابة على قاعدة ويلس من خلال مراقبة مستودعات الذخيرة داخلها، ومن خلال منع دخول وخروج أي شيء من هذه المستودعات، وكذلك منع الطائرات الرابضة على أرض القاعدة من الطيران، ولم يجر السماح لأي طائرات بالتحرك عدا تلك المكلفة بمهمة نقل العائلات وترحيلها."

"ولا يوجد أي أساس من الصحة لما تردد أن ضباط سلاح الجو الليبي أبلغوا رئيس الوزراء بشأن عدم تعاون سلاح الطيران الأمريكي بالقاعدة مع اللجنة الليبية المكلفة بمهمة مراقبة حركة الطيران الأمريكي من قاعدة ويلس، وأن التعاون مع اللجنة المذكورة كان كاملاً وتاماً."

- هناك برقيات أخرى أرسلت من قبل السفارة الأمريكية في طرابلس يوم ١٥/ ٦/ ١٩٦٧، من بينها برقية[٢٢٠] محولة من فرع السفارة في بنغازي وتشير إلى ما نقله السكرتير الأول بالسفارة البريطانية في بنغازي المستر ويليام روجر تومكيس William Roger Tomkys إلى أحد موظفي السفارة الأمريكية في بنغازي حول ما دار من حديث بينه وبين وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي والسفير البريطاني ساريل عند لقائه به يوم ١٤/ ٦/ ١٩٦٧. تورد البرقية أن الوزير البشتي ذكر للسفير البريطاني أن رئيس الوزراء حسين مازق مصدوم بسبب الأحداث التي وقعت، وهو غير راغب في اتخاذ أي قرار حازم بشأنها. وعندما استلم مازق العريضة التي قدمتها إليه لجنة المؤتمر الشعبي، والتي تطالب بالقطع الفوري للعلاقات مع كل من بريطانيا وأمريكا وإزالة القواعد العسكرية فوراً، سارع بالتوجه لمقابلة الملك إدريس مقترحاً عليه اتخاذ قرارات في هذا الاتجاه. إلا أن الملك رفض الاستجابة للاقتراح."

وتمضي برقية السفارة الأمريكية في بنغازي ناسبة إلى الوزير أحمد البشتي (نقلاً عن السكرتير الأول للسفارة البريطانية في بنغازي) قوله:

"على الرغم من أن عدداً من الوزراء في الوزارة يرون استئناف تصدير البترول الليبي، فإن رئيسها حسين مازق يعارض هذا الأمر بشدة، وأن حسين مازق يعبر خلال هذه الأزمة الحالية عن توجهات انفصالية، وأنه لا يرغب إلا في تزعم إقليم برقة وربطه في تحالف مع عبد الناصر في مصر."[٢٢١]

وقد ذيلت السفارة في طرابلس البرقية الواردة إليها من مكتب السفارة في بنغازي، بتعليق جاء فيه:

٢٢٠ تحمل الرقم الإشاري (37).

٢٢١ من الواضح أن أحمد البشتي كان يحمل كراهية شديدة لحسين مازق، وهي الكراهية التي جعلته يلعب دوراً بالغ السوء في حق مازق وحكومته.

"يســود لدينا الاعتقاد هنا بأن شخصية مازق هي أقوى من شخصية البشتي، وإذا كان مازق يبــدو مصدوماً، فإن ذلك يرجع إلى إدراكه لمدى عمق المشــاكل الداخلية أكثر من البشــتي. وفضلاً عن ذلك فينبغي أن ينظر إلى أقوال الوزير البشــتي من زاوية الحساســيات الشخصية لدى الطرابلسيين (إزاء البرقاويين)"[٢٢٢]

- وفي ١٥/ ٦/ ١٩٦٧ أيضاً حوّلت السفارة الأمريكية بطرابلس برقية[٢٢٣] وصلتها من مكتب الســفارة في بنغازي جاء فيها أن الســفارة تلقت من عدة مصادر معلومات مفادها أن لجنة المؤتمر الشــعبي في بنغازي تخطط لعقد اجتماع عام يوم الجمعة الموافق ١٦/ ٦/ ١٩٦٧، كما أكــدت بعض هذه المصادر أن الاجتماع ســينعقد تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية. وعلقت البرقية أنه، بالنظر إلى الحظر المفروض على عقد الاجتماعات العامة، فمن المنتظر أن يشــكل هذا الاجتماع المزمع اختباراً لمدى قدرة قوات الأمن على السيطرة على الأوضاع.

كما أشــارت البرقية إلى الصعوبــات والعراقيل، والتمييز فــي المعاملة الذي تواجهه السفارة الأمريكية من السلطات الليبية في بنغازي، فقد جاء فيها:

"لقــد ظللنا لفترة طويلة نحاول تحديــد موعد للاجتماع بحكمدار بنغــازي الزعيم معيزيق حمودة، ومحافظ بنغازي عبد الحميد الدلاف، وكان الرد يأتي على الدوام بأنهما في رحلة تفتيشية داخل بنغازي وخارجها. كذلك فقد حاولنا الاتصال بوزير الداخلية (الدكتور علي الساحلي) للحصول على "تصريحات تجول" خلال فترة حظر التجول ولكن دون جدوى.. لقد بلغنا أن الدبلوماسيين البريطانيين تمكنوا من الاتصال بهؤلاء المسؤولين.. كما علمنا من أحد مصادرنا أن هؤلاء المســؤولين يمارسون تمييزاً في المعاملة بين الأمريكيين، الذين ينظرون إليهم على أنهم مستعمرون أساســيون، وبين البريطانيين الذين يعتبرونهم مجرد تابعين للأمريكان.. وسوف نسعى للتحقق عما إذا كانت وجهة النظر هذه مجرد حالة فردية عارضة.."

- وفي ١٧/ ٦/ ١٩٦٧ حوّل الســفير نيوســوم إلى واشــنطن برقية وصلته من مكتب السفارة ببنغازي[٢٢٤] جاء فيها:

"بنغازي هادئة.. وقوة دفاع برقة تسيطر على الوضع فيها.

حظر التجول مفروض ما بين الساعة ٨,٣٠ ليلاً وحتى الخامسة صباحاً."

"الشــارع الممتد أمام المركز الثقافي المصري حراســته مكثفة.. وحالــت الشرطة دون انعقاد الاجتماع العام الذي كان مقرراً له يــوم ١٦/ ٦/ ١٩٦٧.. الاجتماع الذي جرى عقده داخل

---

٢٢٢ من الواضح أن معدّي التقرير الأمريكي كانوا أكثر فهماً وإنصافاً للسيد مازق من وزير خارجيته.
٢٢٣ تحمل الرقم الإشاري (38).
٢٢٤ تحمل الرقم (48).

مقر اتحــاد نقابات العمال في بنغازي، لبحث خطة العمل ضــد شركات البترول، انتهى دون التوصل إلى قــرارات في هذا الخصوص. اجتماع آخر لرجال الأعمال الليبيين كان مقرراً اليوم في ١٧/ ٦/ ١٩٦٧ لمناقشة مقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية."

وأضافت البرقية:

"ثلاثــة من رجال الأعمال الليبيين المحافظين، والمعروفين أساســاً بتوجهاتهم الغربية، وكانوا أصدقاء جيدين للســفارة، يرون أن المد المعادي لأمريكا في تصاعد. وكان ثلاثتهم مســتائين جداً من تأييدنا لإسرائيل، وهم يرون أن أمريكا ســوف تواجه أوقاتاً صعبة في ليبيا ما لم تغير من سياساتها. وفيما لا يعتقد هؤلاء بأن الطائرات الأمريكية شاركت في الهجوم على مصر، إلا أنهم مع ذلك لا يشكّون في أن أمريكا وافقت مسبقاً على العدوان الإسرائيلي."

كما أضافت البرقية أن الوحدات العسكرية التي رجعت من حدود ليبيا الشرقية لم تغادر ثكناتها، كما لم يسمح للضباط العائدين بزيارة عائلاتهم، كما أشارت إلى أن وزير الأشغال العامة (المهندس عمر بن عامر) قام بصحبة أحد موظفي السفارة، بزيارة مبنى السفارة الذي كان قد تعرض لأضرار على أيدي المتظاهرين، وأن الوزير أبدى استعداد الحكومة لإصلاح الأعطاب التي لحقت بالمبنى.

- وبتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٦٧ بعثت الســفارة في طرابلس برقية إلى واشنطن[٢٢٥] وتركزت حول نشاط عمال ميناء طرابلس، جاء فيها:

"غادر العمال أرصفة ميناء طرابلس يوم ١٩/ ٦ بعد مشاركتهم في اجتماع حاشد داخل الميناء. ثم تجمعوا خارج مقر اتحاد نقابات العمال وســط مدينة طرابلس حيث كانت اللجنة التنفيذية للنقابة تعقــد اجتماعاً لها. انضم ممثلون عن المتظاهرين إلى الاجتماع لينقلوا إلى المجتمعين قرار القاعدة العمالية برفض مناولة السفن والبضائع الأمريكية والبريطانية."

وأضافت البرقية:

"ومــن الواضح أن القاعدة العمالية مجمعة على مقاطعة الســفن الأمريكيــة والبريطانية. غير أن قيــادة النقابة، تحت تأثير ضغوط وزارة العمل والشــؤون الاجتماعية (الوزير هو أبو بكر نعامة)، دعت عمّالها إلى تفريغ "المواد الغذائية" الأمريكية والبريطانية، على اعتبار أن المقاطعة الشاملة سوف تكون ضارة بالشعب الليبي وتشكل عقوبة له".

ثم أضافت:

"بضــع مئات من المتظاهرين الذين ظلوا يجوبون مركز المدينة تم تفريقهم في النهاية بواســطة الشرطة التي اســتخدمت معهم الغاز المســيل للدموع. بقيت مجموعة صغيرة من عمال الميناء

---

٢٢٥ تحمل الرقم الإشاري (252) محفوظة بالملف المركزي بوزارة الخارجية الأمريكية رقم LIBYA 05-14.

تجوب المنطقة القريبة من البوابة الرئيسية للميناء تحت رقابة قوات الشرطة التي تعززت بأعداد من قوات مكافحة الشغب المحمولة على سيارات اللاندروفر."

- وفي ٢٥/ ٦/ ١٩٦٧ أعد السفير نيوسوم برقية مطولة حول الوضع الداخلي في ليبيا بعث بها إلى واشنطن جاء فيها:[٢٢٦]

"إن الوضع السياسي الداخلي في ليبيا على درجة عالية من عدم الاستقرار. وتبدو حكومة حسين مازق قد فقدت بالكامل سيطرتها على العديد من الأنشطة الحساسة التي تخضع عادة لسيطرة شديدة. ولا توجد في الوقت الحاضر أية علامات تدل على وجود حكومة في ليبيا تعمل على استعادة سيطرتها على الأوضاع، أو حتى ما ينم عن قدرتها على القيام بهذا الأمر، فسياسة الحكومة الاقتصادية، على سبيل المثال، أصبحت تقرر من قبل نشطاء سياسيين حلّوا محل القيادات النقابية التقليدية. وسيطر هؤلاء النشطاء على النقابات، وبخاصة نقابتا عمال ومستخدمي شركات البترول وعمال الموانئ، وسخروهما لخدمة أهدافهم السياسية، الداخلية والخارجية، المؤيدة للعرب والمناهضة للغرب. والأهم من هذا فإن هذه القيادات العمالية الجديدة أصبحت تبرز كعامل حاسم في تقرير مدة استمرار الحظر على ضخ البترول الليبي ومناولة البضائع (الأمريكية والبريطانية) في الموانئ الليبية، وغيرها من الجوانب المتعلقة بالمقاطعة العامة لبضائع الدول الغربية ومستخدميها. وقد أفادت آخر المعلومات في هذا الصدد أن أهداف هؤلاء النشطاء قد اتسعت لتشمل هدف اسقاط حكومة مازق."

وتضيف البرقية:

"وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإن وسائل الإعلام الليبية تبدو، هي الأخرى، وكأنها تعمل بعيداً عن رقابة الحكومة وتوجيهاتها. فالإعلام الليبي من جهة، وإذاعة القاهرة من جهة أخرى، وإن تكن الأخيرة على درجة أقل، يعملان سوياً على تشكيل نظرة الرأي العام الليبي للأوضاع الداخلية والخارجية من منظور عربي متطرف ومعادٍ للغرب."

وتضيف البرقية:

"وتبدو حكومة حسين مازق قد انتهجت سياسة، لا يعرف على الإطلاق ما إذا كان ذلك عن اختيار واع أو إهمال غير مقصود، تجنبت بموجبها أن تفرض منذ مرحلة مبكرة القيود التقليدية المعروفة على وسائل التعبير والنشاط السياسي، لتحاشي وقوع صدام حقيقي بين السلطة والمشاعر الفائرة لدى النشطاء السياسيين، كما تجنبت بموجبها السماح للعناصر الأكثر تطرفاً استغلال هزيمة العرب، واستغلال الاستياء العام الناجم عن ضعف المشاركة الشعبية في العملية السياسية."

"ربما كانت الحكومة تأمل أن تهدأ الانفعالات والعواطف إلى الحد الذي يمكنها عنده أن تعود

---

٢٢٦ تحمل الرقم الإشاري (323) محفوظة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية POL-15-LIBYA.

إلى فرض سياستها المعتدلة والمحافظة. وليس مستبعداً على حكومة مازق، أو أي حكومة أخرى مكانها، أن تجد نفسها، بعد أن تكون قد سمحت للأوضاع أن تجنح إلى هذا الحد، أمام وضع صار مستعصياً عليها السيطرة عليه والتحكم فيه، إذ يغدو أمراً صعباً أن تعيد المارد إلى القمقم من جديد."

ويضيف السفير نيوسوم في برقيته المطولة قائلاً:

"هناك أعداد من المواطنين ضمن شرائح كثيرة من المجتمع الليبي، مستاءة بشكل حاد من أداء حكومة حسين مازق، وتوجه الانتقادات إليها بسبب عدم تحركها خلال الأحداث الأخيرة، وتشدد على المطالبة بتغييرها. وفي حين أن معظم التبرم بهذه الحكومة يمكن إرجاعه إلى التناقضات المزمنة في المجتمع الليبي بين الجيل القديم والأجيال الشابة (أو بين المحافظين التقليديين وبين التقدميين)، كما يرجع بعضها أيضاً إلى تبرم الطرابلسيين من سيطرة البرقاويين الذي تجسده حكومة مازق، فإن أحداث الأسابيع الثلاثة الماضية قد وسعت من دائرة الأشخاص المدركين لخطورة الحالة السياسية والقلقين بشأنها، كما زادت من مستوى اهتمام هؤلاء الأشخاص بالحالة السياسية ودرجة انغماسهم فيها. ويشكل التزامن بين حالة التوتر الداخلي والضغوط الخارجية مزيجاً قابلاً للانفجار الشديد."

ويضيف نيوسوم:

"ومن الأمور المثيرة للانتباه بشكل خاص، أن تيارين متناقضين (تيار المحامين والمثقفين الشباب الرافضين لسياسات النظام، وتيار الوجهاء والأعيان الطرابلسيين) التحما في تكتل واحد أطلق عليه المؤتمر الشعبي أو الجبهة الشعبية. ومن الواضح أن منظمي المؤتمر الشعبي يبذلون المساعي لتأسيس حركة سياسية شاملة على مستوى ليبيا، على الرغم من أن مثل هذا الأمر محظور قانونياً وفعلياً في البلاد. وقد اكتسب المؤتمر الشعبي حتى الآن الملامح الجنينية لحزب سياسي. وعلى الرغم من أن التحليل الذي تقدمه السفارة من خلال هذه البرقية مؤسس على المعلومات المتوفرة لديها عن التطورات في طرابلس، فإن الأرضية في برقة تبدو هي الأخرى خصبة - بشكل مشابه - لقيام حركة سياسية معارضة فيها. وفضلاً عن ذلك، فإن منظمي المؤتمر الشعبي في طرابلس عبروا بشكل علني عن نيتهم في إنشاء حركة موازية في بنغازي، وتأسيس فروع له في مختلف المدن الليبية".

ويستطرد السفير في برقيته:

"إن الضغوط على الملك لتغيير الحكومة الآن أكبر من أي وقت مضى. ففضلاً عن النصائح التي تصله من مستشاريه التقليديين (الملكة فاطمة ورئيس الديوان الملكي محمود المنتصر) ومن بعض الشخصيات، فإن الملك على علم بنشاطات "المؤتمر الشعبي" والقيادات النقابية الجديدة. فضلاً عن ذلك، فإن ولي العهد، على الرغم من الاستقبال الفاتر الذي يجده عادة في طبرق، هو الآخر شديد الاقتناع بضرورة استبدال حسين مازق، إلى درجة جعلته يتوجه إلى طبرق مرتين ليحث الملك على هذه الخطوة."

ويمضي السـفير الأمريكي في برقيته موضحاً المشـاكل التي تثيرها خطوة قيام الملك باستبدال حكومة حسين مازق في الظروف السائدة يومذاك بقوله:

"إن خطوة استبدال حسين مازق تثير عدداً من المشاكل لدى الملك تتمثل في:
التعثر والتخبط الذي يصحب عادة عملية تغيير الوزارة، ووصول وزارة جديدة، واستلامها مقاليد السلطة، من شأنه أن يفاقم المشاكل القائمة لا أن يؤدي إلى تحسين الأوضاع.
صعوبة العثور على شـخصية سياسية تملك الوزن السـياسي والخبرة، ولديها الرغبة في تحمل مسؤولية الحكم في هذه المرحلة الحرجة.
صعوبة العثور على شـخصية سياسية يكون بمقدورها أن تحظى بقبول شعبي واسع، في نفس الوقت الذي تسـعى فيه إلى تنفيذ سياسة الملك التي تهدف بشـكل أساسي إلى إعادة ليبيا إلى مسارها التقليدي المحافظ الموالي للغرب. إن البديل لمازق قد يضطر لاتباع سياسة أكثر تطرفاً من أجل كسب رضى وقبول الشعب الليبي وغيره من الشعوب العربية.
إن من شأن إخراج حسـين مازق من الوزارة، كتأديب له على مواقفه المؤيدة للقضية العربية، أن يضعـه في موقف المعارض القوي للنظام. فقد يكـون مازق يعوّل على هذه الحقيقة كرادع للملـك على الإقدام على هذه الخطوة. وهناك من يعتقـد أن مازق انحاز عن وعي إلى جانب العناصر القومية لكي يضمن لنفسه عودة إلى المسرح السياسي مستقبلاً".

ثم يختم نيوسوم برقيته المطولة إلى الخارجية الأمريكية بعبارات ملؤها التردد والشكوك والمخاوف:

"على الرغم من أن عدم تحرك حكومة حسـين مازق قد وضع مشـاكل صعبة أمام الحكومة الأمريكية، سـواء على المدى القصير أو البعيد، وبافتراض أن الحكومة الليبية الحالية سـوف تتمكن من ممارسة سيطرة فعالة على تطورات الأوضاع في البلاد، فقد تكون هذه الحكومة هي الأفضل من أي بديل جديد يبدو ممكناً في الوقت الحاضر."

"وعلى الرغم من الملاحظة التي أبداها الملك للسـفير البريطاني بشأن عزمه على تسمية رئيس حكومة جديد، فقـد يقرر الملك أن أقصى ما يمكن إجراؤه مـن تغيير في الوقت الحاضر هو إدخال تعديل على الوزارة (مع الإبقاء على حسـين مازق رئيساً للوزارة) بما يوحي للآخرين بوجود استجابة للرغبة الشعبية التي تطالب بالتغيير."

ويضيف:

"وفي نفس الوقت، فلا ينبغي أن يسـاورنا الشك أن المصريين، وربما بمساعدة من الجزائريين، سـوف يقومون بكل ما في مقدورهم لجعل "القِدر الليبي في حالة غليان مسـتمرة". وفي هذه الحالة ينبغي أن نتوقع المزيد من العنف الشـعبي الموجه ضـد النظام، غير أنه من المحتمل أن يؤدي تجدد الاضطرابات المدعومة من الكثير من الشـخصيات الطرابلسية إلى وضع ولائها للنظام أمام اختبار مرير."

- وفي ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧ تلقت السفارة الأمريكية في طرابلس صورة من البرقية التي بعثت بها الخارجية الأمريكية لسفارتيها في كل من طرابلس ولندن لاطلاعهما على ما دار من حديث في واشنطن بين وكيل الوزارة المستر يوجين روستو Rostow والسفير البريطاني في العاصمة الأمريكية السير باتريك دين Patrick Dean حول "أمن ليبيا" "Libya Security" جاء في تلك البرقية:

"أثار وكيل الخارجية روستو أثناء لقائه السفير البريطاني (دين) ظهر هذا اليوم (٢٧/ ٦/ ١٩٦٧) أنه، على الرغم من وجود بعض الشواهد على عودة الأمور ببطء إلى حالتها الطبيعية، فإن الحكومة الليبية تبدو معرضة للأخطار مثل غيرها من بقية النظم العربية. ومن ثم فبودنا أن نبحث سوياً الحالة الليبية بعمق."

وتمضي البرقية:

"نقطة الاختلاف بيننا وبين البريطانيين أننا نرغب في تهدئة الأمور حول موضوع سحب القواعد في هذه المرحلة. نحن نتفهم الأسباب التي دعت ليبيا إلى طلب جلاء قواتنا عن ويلس، وكذلك المنشآت البريطانية، غير أن تقديرنا الحالي للأمور هو أن الملك إدريس يفضل بقاءنا."

"إننا نرغب في معرفة تقييم بريطانيا للكيفية التي يمكن بواسطتها تعزيز الوضع الداخلي للملك، ولمن يمكن أن يشاركه السلطة."

وتنقل البرقية:

"وعد السفير البريطاني (دين) بالسعي لمعرفة قراءة حكومته للموقف الليبي. وبينما يظل وضع الملك حرجاً وغير مؤكد، فإن لندن تعتقد أن المشكلة الحقيقية للنظام الليبي تتمثل في أمنه الداخلي وليس الخارجي،[٢٢٧] وإزاء هذه الحالة فإن بريطانيا لا تتصور أن وجود القوات البريطانية في بنغازي[٢٢٨] سوف يسهم شيئاً في الحفاظ على النظام، ومن ثم فهي تتجه إلى إنهاء وجودها العسكري هناك".

وقد عقب وكيل الخارجية روستو على ملاحظة السفير البريطاني (دين) كما ورد في البرقية قائلاً:

"إن مشكلة النظام في ليبيا تتمثل حقاً في أمنه الداخلي، غير أنه لا يمكن استبعاد التهديدات

---

٢٢٧ سبق للمستر نيوسوم، عندما كان يشغل منصب مدير إدارة شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية، أن عبّر يوم ٨/ ٤/ ١٩٦٤ أثناء لقائه بالمستشار الإسرائيلي بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن، وتباحثا في التطورات القائمة في ليبيا يومذاك ما نصه "..إن المشكلة الليبية كامنة في عوامل داخلية بقدر ما ترجع إلى عوامل خارجية.." انظر "**انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي**".

٢٢٨ تم جلاء القوات البريطانية من طرابلس بالكامل، ولم تبق سوى وحدات صغيرة في بنغازي وطبرق.

الخارجية، والسؤال الأهم لا يتعلق بحجم القوات الأمريكية/ البريطانية التي يجري الاحتفاظ بهـا فعلاً في ليبيا، ولكنه يتعلق بأهمية تواجد هذه القوات كدليل[٢٢٩] نقدمه للملك إدريس على اسـتمرار وجودنا ودعمنا لنظامه. ومن هذا المنظور، يغدو جلاؤنا في الوقت الحالي خطأ، إذا كان باستطاعتنا تجنبه."

لقاء أمريكي مع محافظ بنغازي

يبدو أن السفارة الأمريكية في ليبيا، وبخاصة مكتبها في بنغازي، ظلت مسكونة بالأحداث التـي وقعت في بنغازي منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧، وظل صوت تلك الأحداث وما وقع خلالها يتردد في التقارير التي تبعث بها تلك السفارة. وعلى سبيل المثال، فقد بعث مسؤول مكتب السفارة في بنغازي المسـتر جون كورمان برقية سرية بتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧ ضمّنها ما دار خلال اجتماع تم بينه وبين محافظ بنغازي عبد الحميد الدلاف في منزل الأخير وامتد ساعة ونصف الساعة.

تقول البرقية:

"بعد محاولات مضنية على امتداد أسـبوعين لمقابلة محافظ بنغازي عبد الحميد الدلاف، تمكن مسؤول السـفارة في بنغازي من الاجتماع به لمدة ساعة ونصف الساعة.. كان الاجتماع مؤلماً، أسقطت فيه كافة الحواجز واعتبارات المجاملة.

وقد أبلغ مسـؤول السـفارة المحافظ أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر للأحداث التـي وقعت يوم الخامس من يونيو بمنتهى الجديـة.. كما أبلغه أن العالم ينظر الآن إلى بنغازي على أنها مدينة العنف والغوغاء."[٢٣٠]

"وعندمـا ردّ المحافظ أن مثل هذه الحوادث تقع في أماكن أخرى من العالم.. رد عليه المسـتر كورمان أنه حسـب معلوماته فـإن آخر مرة حدث فيها حرق المباني في واشـنطن كانت عام ١٨١٢، وكانت يومذاك بواسطة الإنكليز."[٢٣١]

ومضت البرقية:

"جلـس المحافظ متصلب الوجـه عندما أبلغه المسـتر كورمان بأن موظفي السـفارة كانوا يخوضون معركة مع الغوغاء، واضطـروا للتراجع إلى القاعة المحصنة عندما كان المتظاهرون يقومون بإشـعال النار في المبنى من حولهم. كما قال المسـتر كورمان للمحافظ أن منزله الذي كثيراً ما استضافه فيه جرى هدم أجزاء من داخله وإشعال النار فيها، وحالت إرادة الله وحده دون أن تكون زوجته وأولاده داخل البيت في تلك الساعة".

---

٢٢٩ ثبت فيما بعد أن هذا الدليل "كاذب ومزيف ومخادع".
٢٣٠ لعل العبارة الناقصة من كلام المسؤول الأمريكي عن بنغازي هي "إنها تحتاج إلى تأديب".
٢٣١ إما أن يكون المستر كورمان يملك مقدرة خاصة على المغالطة، أو أن يكون محدود الاطلاع.

"وأجاب المحافظ أن المسؤولين في الحكومة يأسفون بإخلاص وعمق لما حدث، وهم بدورهم يواجهون مشاكل مع العناصر ذات التوجهات العدوانية التي تثير الاضطرابات. كما قال إنه شخصياً لا يصدق، كما لا يوجد في الحكومة من يصدق، أن أمريكا ساعدت إسرائيل عسكرياً، مشيراً إلى تصريح الملك حسين بالخصوص. كما أشار أنه من الأمور المؤسفة أن موقف أمريكا في الأمم المتحدة يجعلها تبدو كما لو أنها المدافعة عن إسرائيل."

وأضافت البرقية:

"لقد أمضى المستر كورمان نصف ساعة محاولاً خلالها شرح دور أمريكا في الشرق الأوسط، وموضحاً أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة، مشيراً إلى المرات العديدة التي أيدت فيها أمريكا قرارات تدين إسرائيل.[٢٣٢] وقد أبدى المحافظ اقتناعه بوجهات النظر التي طرحت عليه من قبل ضيفه مسؤول السفارة، أو لعل المحافظ كان سياسياً بشكل بارع جعل المستر كورمان يتصور أنه أقنعه بوجهات نظره. وعلى امتداد اللقاء كان موقفه من الولايات المتحدة ودياً للغاية".

"وعندما طرح مسؤول السفارة على المحافظ موضوع إعادة فتح مبنى السفارة، متوقعاً إجابة إيجابية ومحددة، تجنب المحافظ إعطاء إجابة قاطعة، وبعد بعض اللف والدوران، بدا واضحاً أنه كان متخوفاً من وقوع المزيد من المشاكل التي قد تترتب على مواقف أمريكا في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن موضوع إعادة فتح مبنى السفارة في بنغازي هو اختصاص الجهات العليا في الدولة".

وأضافت البرقية:

"وعندما أبلغ الموظف المسؤول المحافظ بأنه ظل يحاول على امتداد العشرة أيام الماضية الحصول على تصاريح تجوّل، ردّ عليه المحافظ بأنه يفضل ألا يحصل الموظفون الأمريكان على هذه التصاريح. وعندما أشار الموظف المسؤول بأن موظفي السفارة البريطانية وغيرهم من موظفي السفارات الأخرى قد حصلوا على هذه التصاريح، ردّ عليه المحافظ بأنه على علم بذلك، كما أنه يعلم أن مئات من عمال المخابز وغيرهم من المواطنين قد حصلوا على هذه التصاريح. وقد أكد المحافظ مرتين أنه لا يقصد بذلك التمييز ضد الموظفين الأمريكان في المعاملة، وإنما يسعى للحيلولة دون وقوع حوادث مؤسفة لهم، فهو يعلم بوجود عناصر تحمل مشاعر شديدة العداء نحوهم، وأنه عندما يتعلق الأمر بالأمريكان فإنه لا يستطيع أن يثق حتى في موقف رجال قوات الأمن."

وأشارت برقية مكتب السفارة في بنغازي[٢٣٣] إلى أن المحافظ عبد الحميد الدلاف أظهر بعض الليّن في النهاية، ووافق على تزويد السفارة الأمريكية بثلاثة تصاريح تجول.

---

٢٣٢ ربما كان ذلك صحيحاً خلال تلك الحقبة. وشتان ما بين الموقف الأمريكي يومذاك وما عليه موقفها الآن فهي تستعمل الفيتو في مواجهة العالم أجمع وتحول دون إدانته لإسرائيل.

٢٣٣ حملت الرقم الإشاري 54.

وقد قام السفير نيوسوم، عند تحويله للبرقية المذكورة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، بتذييلها بتعليق جاء فيه:

"لقد لاحظ المستر كورمان أن مضيفه المحافظ كان يحمل مسدساً تحت سترته على الرغم من أن الاجتماع كان في بيته... ولقد خرج المستر كورمان من الاجتماع مصاباً بالاستغراب والدهشة، فقد كان يتصور قبل مقابلته للمحافظ أن الأمور بدأت تعود تدريجياً إلى أوضاعها الطبيعية."

وقد أرجع السفير نيوسوم الصورة القاتمة التي حاول المحافظ الدلاف رسمها للوضع الأمني في البلاد إلى كون المحافظ هو المسؤول عن أمن وسلامة الأمريكان في المنطقة الشرقية، ومن ثم فقد تعمّد أن يبالغ في رسم صورة تميل إلى القتامة أكثر مما هي في واقع الأمر.

من مذكرة أمنية

يوجد في ملف[٢٣٤] من الملفات المركزية للخارجية الأمريكية "**مذكرة أمنية**" Intelligence Note مؤرخة في ٧/ ٧/ ١٩٦٧، ومعدة من قبل مدير الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية الأمريكية. ورغم أن المذكرة تتعلق بفترة وزارة عبد القادر البدري، الذي خلف حسين مازق في رئاسة الوزارة، فقد تضمنت عدة إشارات مهمة إلى أحداث يونيو ١٩٦٧ وموقف حسين مازق إزاءها تحت عنوان جانبي "تركة وزارة مازق":

"ورث رئيس الوزراء عبد القادر البدري وضعاً داخلياً مضطرباً عندما حلّ محل حسين مازق في ٢/ ٧/ ١٩٦٧.

فعلى امتداد شهر تقريباً ظل حسين مازق إما غير راغب أو غير قادر على فرض تأكيد سلطته على المدن الليبية. وقامت قوى أخرى بملء الفراغ السياسي الناجم عن هذه الحالة بسرعة وفاعلية مثيرة للاستغراب.

فقادة النقابات العمالية تولوا إدارة موانئ طرابلس وبنغازي بدون تدخل من الحكومة. وقد دعا هؤلاء مؤخراً إلى إضراب عام، وفرضوه لمدة ثلاثة أيام، رغم أن الإضرابات لم تكن من قبل معروفة تقريباً في ليبيا."[٢٣٥]

"وعلى الرغم من أن ليبيا منعت قيام الأحزاب السياسية منذ الأيام الأولى لاستقلالها، فقد قامت خلال حقبة هذا الفراغ السياسي عدة تجمعات سياسية تمثل العناصر المتطرفة المناوئة للنظام، والعناصر البرجوازية التقليدية، بتشكيل "المؤتمر الشعبي" بشكل علني، والذي يعد في الواقع بمثابة حزب سياسي معارض."

---

٢٣٤ رقم POL 12-LIBYA، والمذكرة تحمل الرقم الإشاري (570).

٢٣٥ سلفت الإشارة إلى وقوع عدد من الإضرابات العامة في البلاد خلال الحقبة غير النفطية وخلال هذه الحقبة.

من الصحافة الوطنية

لم تتخلّف الصحافة الليبية، الرسـمية والأهلية، على مدى الفترة التي سـبقت اندلاع حرب يونيو وخلالها وفي أعقابها، عن مواكبة المشـاعر الوطنية والقومية التي جاشـت في شـتى أرجاء ليبيا، وعلى كافة أصعدتها الرسـمية والشـعبية، بل يمكن القول بأن الصحافة الوطنية كانت بالفعل في المقدمة من حركة الشـعب الليبي، تؤجج مشـاعره، وتثير حماسه وتستحث خطاه.

وقد دأبت السـفارة الأمريكية منذ اندلاع حرب الأيام السـتة علـى إعداد تقرير يومي وإرسـاله إلى واشنطن حول مواقف واتجاهات الصحافة المحلية. وتقدم المقتطفات التالية عينات وأمثلة فقط لما ورد في تلك التقارير اليومية.[٢٣٦]

- ففي التقرير اليومي الخـاص بالصحافة الليبية الصادرة يـوم ١٢/ ٦/ ١٩٦٧،[٢٣٧] وردت الإشارات التالية:
  - سيطرت أحداث الشرق الأوسط على أخبار الصحافة المحلية.
  - نشرت جميع الصحف الصادرة في ذلك اليوم البرقية التي بعث بها الملك إدريس إلى الرئيس المصري عبد الناصر يعرب له فيها عن امتنانه لقراره الذي اتخذه بالعدول عن استقالته.
  - شنت صحيفة "**الرائد**"، التي وصفت بأنها أوسع الصحف الليبية انتشاراً، في افتتاحيتها هجوماً عنيفاً على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمساعدتهما إسرائيل في عدوانها، وأكدت أن العرب لديهم الأدلة القاطعة على تورط الدولتين في العدوان. كما أشارت الصحيفة إلى أن عدداً من الدول العربية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدولتين، وفي انتظار أن تحذو بقية الدول العربية حذوها.
  - شنت صحيفة "**الرائد**" كذلك حملة شديدة على التلفزيون الإيطالي الذي قارن بين هتلر وعبد الناصر، كما دعت العمال الليبيين إلى الامتناع عن تفريغ السفن الأمريكية والبريطانية في الموانئ الليبية كما أشادت بالبعثة الطبية الليبية إلى كل من مصر والأردن وسوريا.
- وفي التقرير اليومي بالصحافة الصادرة يوم ١٣/ ٦/ ١٩٦٧،[٢٣٨] وردت الإشـارات التالية:

٢٣٦ هذه التقارير موجودة في الملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم PPB 9 LIBYA.
٢٣٧ البرقية رقم طرابلس/ ٤٥.
٢٣٨ البرقية رقم طرابلس/ ٦٥.

- اتهمت صحيفة "**طرابلس الغرب**" الرسمية في مقالها الافتتاحي كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا بمساندة إسرائيل.
- نشرت صحيفة "**الرائد**" مقالين حملا بعنف على الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصف محمد عمر كاتب أحد المقالين، الولايات المتحدة بأنها "عدوة لجميع الدول وجميع الشعوب، وعدوة للإنسانية نفسها، ولعبة قذرة في يد الصهيونية العالمية" كما وجه انتقاده إلى الرئيس جونسون، وقال "إن الولايات المتحدة تحركها عقلية عصابات شيكاغو ومجرمي تكساس." كما ذكر الكاتب أن إسرائيل انتصرت في الحرب بمساعدة المقاتلين الأمريكان والبريطانيين الذين وصلوا إسرائيل في ملابس مدنية ثم ارتدوا البدل العسكرية (الإسرائيلية) وساندوا الجيش الإسرائيلي في الأرض والجو.
- وفي مقال آخر بتوقيع عبد اللطيف بوكر أشار الكاتب إلى العدوان الأميركي/ البريطاني الخفي من خلال الصهيونية. ودعا المقال الليبيين للاستقلال عمن يزعمون بأنهم أصدقاء العرب، وسحب كافة الأرصدة الليبية فوراً من بنوك هذه الدول، وإيداعها في بنوك ليبيا ومصر وأي بنك عربي آخر، كما دعا إلى مقاطعة السفن والطائرات الأمريكية والبريطانية، والاعتماد على النفس، ومقاطعة أمريكا وبريطانيا، وكذلك الاتحاد السوفيتي الذي لا يفعل شيئا أكثر من ترديد الشعارات.
- وأشادت الصحف الصادرة بالمساهمات الليبية بالمال والدم لكل من سوريا ومصر والأردن.
- تفردت صحيفة "**الرائد**" بنشر ما صدر عن النظام السوري من تأكيدات بأن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا شاركتا في العدوان على الدول العربية.

■ وفي التقريـــر اليومي الخاص بالصحافة الليبية الصادرة يوم ١٥/ ٦/ ١٩٦٧ (البرقية رقم طرابلس/ ١٣٠) وردت الملاحظات التالية:

- نشرت جميع الصحف الصادرة ذلك اليوم بيان رئاسة أركان الجيش الليبي بشأن مشاركة القوات المسلحة الليبية في القيام بواجبها الوطني والقومي، وإنجازها لمهمة مراقبة قاعدة ويلس خلال أيام الحرب. (جميع الصحف نشرت البيان في صدر صفحتها الأولى عدا صحيفة "**الرائد**" التي اكتفت بنشر البيان في صفحتها الرابعة).
- إن صحيفة "**الرائد**" التي ظلت على امتداد العشرة الأيام السابقة توجه أشد الانتقادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، خصصت مقالين رئيسيين بها لنوع

من "النقد الذاتي" بحق الدول العربية، ودعت هذه الدول إلى تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها، وإلى تحقيق المزيد من التعاون بينها، مؤكدة بأن الحرب لم تنته بعد.

- أكدت صحيفة "**الحرية**" الأسبوعية/ الأهلية في مقالها الافتتاحي أن الأدلة قامت بشكل قاطع على تورط الولايات المتحدة وبريطانيا في مساعدة إسرائيل خلال حرب يونيو ١٩٦٧،[٢٣٩] وأن هاتين الدولتين أقدمتا على هذه الخطوة بعد أن فتحت لهما الدول العربية أسواقها، ومدت إليهما يد الصداقة خلال السنوات الماضية. وأكدت الصحيفة أن الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الأول للأمة العربية، وأن بريطانيا تليها في العداوة. كما أوردت الصحيفة أن اجتماعاً عقد في واشنطن وضم مسؤولين من وكالة المخابرات المركزية قبل اندلاع الحرب، وقد تقرر في هذا الاجتماع العدوان على الدول العربية. كما خصصت الصحيفة كامل صفحتها الأخيرة لنوع من النقد الذاتي، ودعت الدول العربية إلى مواصلة الكفاح مؤكدة أن النصر سوف يكون حليف العرب في النهاية.

■ وفي التقرير اليومي الذي أعدته السفارة الأمريكية عن الصحافة الليبية يوم ١٧/ ٦/ ١٩٦٧ (البرقية رقم طرابلس/ ٢٠٠) الإشارات التالية:

- أشادت الصحف الصادرة في ذلك اليوم بقرار الحكومة إغلاق القواعد الأمريكية والبريطانية في ليبيا، ووصفت القرار بأنه خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. كما عبرت عن امتنان الشعب لإقدام الملك على اتخاذ ذلك القرار.
- أذاعت وكالة الأنباء الليبية قرار الحكومة بشأن القواعد الأجنبية.
- نشرت الصحيفتان الصادرتان ذلك اليوم ("**الرائد**" و"**جورنالي دي تريبولي**" باللغة الإيطالية) برقيات تهنئة وتأييد للملك من عدد من الشخصيات والتجمعات الليبية، بشأن قراره الخاص بالقواعد.
- واصلت صحيفة "**الرائد**" تزويد خطابها القائم على تأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومعهما إسرائيل هم الأعداء الرئيسيون للأمة العربية.

٢٣٩ ننصح القارئ الذي يرغب في الاستزادة حول تورط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب يونيو ١٩٦٧ بمطالعة كتاب محمد حسنين هيكل "**حرب الثلاثين سنة، الانفجار- ١٩٦٧**"، وبخاصة الأبواب الرابع- السابع، ص ٣٠٣-٧٦٠، مصدر سابق، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠). وقد أورد هيكل في الصفحتين ٥٧٢-٥٧٣ ما نصه "كانت هناك مجموعة إشارات أخرى متبادلة بين قاعدة "هويلس" الأمريكية في ليبيا وقيادة الأسطول السادس، وقائدها في ذلك الوقت هو الأميرال مارتن، وكان مضمون هذه الإشارات يوحي بأن هناك مجموعة من ١٢٦ فرداً من العسكريين الإسرائيليين يتدربون على مهام "من نوع ما" في قاعدة "هويلس". والآن كانت الطائرات سوف تحملهم عائدين إلى قاعدة جوية في إسرائيل".

- أما بالنسبة للتقرير اليومي الخاص بالصحافة الليبية الصادرة يوم ٢٣/ ٦/ ١٩٦٧[٢٤٠] فقد وردت الإشارات التالية:
- نشرت جميع الصحف ما أوردته وكالة رويترز، نقلاً عن وكالة الأنباء الليبية، حول رغبة الحكومة الأمريكية في استئناف المحادثات حول الانسحاب من قاعدة ويلس. وقد أضافت أن بريطانيا بدورها جاهزة للدخول في محادثات فوراً مع الحكومة الليبية بشأن القواعد البريطانية في ليبيا. وقد أضافت وكالة الأنباء الليبية "أن أمريكا تقبل بمبدأ الجلاء عن القاعدة."
- نشرت جميع الصحف خبراً مفاده أن جميع الدول العربية عدا ليبيا استأنفت ضخ نفطها إلى جميع الدول عدا الولايات المتحدة وبريطانيا. وأضافت وكالة الأنباء الليبية أن وزارة شؤون البترول تدرس طلبات تقدمت بها بعض الدول لا يشملها الحظر النفطي. وقد أوردت الوكالة تصريحاً لناطق باسم وزارة شؤون البترول أفاد فيه أن ليبيا خسرت أكثر من (٢١) مليون جنيه إسترليني خلال الأسبوعين الماضيين جراء حظرها تصدير نفطها.
- دعت صحيفة "**الرائد**" في افتتاحيتها إلى استمرار مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نفطياً بعد أن ثبت تورطهما في مساندة اسرائيل. كما دعت الصحيفة إلى رفع الحظر النفطي تجاه الدول التي أدانت إسرائيل أو وقفت موقف الحياد خلال الحرب. وأكدت الصحيفة على أن الجيوش العربية في حاجة للسلاح، ولا بد من بيع النفط من أجل التمكن من شراء ذلك السلاح.
- وجهت صحيفة "**الحرية**" (التي تتخذ موقفاً معادياً لأمريكا بشكل متواصل) في أربعة مقالات رئيسية انتقادات قاسية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا. ودعت إلى:

١- الترحيب بخطوة الحكومة في إلغاء القواعد الأجنبية، مرددة بأن علينا أن نثبت لهم أنهم ليسوا أسياد العالم، وأنهم لا يستطيعون السيطرة على أراضينا ضد إرادتنا.

٢- توجيه النقد للصحف الأوروبية والأمريكية لانحيازها إلى جانب إسرائيل، والتي اشترت وسائل الإعلام في العالم.

٣- توجيه النقد للرئيس الأمريكي جونسون لتجاهله أثناء خطاب ألقاه يوم ١٩/ ٦/ ١٩٦٧ أن إسرائيل كانت هي الطرف المعتدي في الحرب، وتجاهله

---

٢٤٠ البرقية رقم طرابلس/ ٣٠٣، الملف DEF 15-4 LIBYA-US.

مشاركة الأسطول الأمريكي السادس في الحرب، ووضعه لاشتراطات على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها.

- وكان من بين الإشـــارات التي تضمنها التقرير اليومي عن الصحافة الليبية الصادرة ٢٤/ ٦/ ١٩٦٧:[241]

- نشرت صحيفة "**الرائد**" "رسالة مفتوحة" إلى وزير الإعلام والثقافة (خليفة التليسي) انتقدت خلالها دور "**المراكز الثقافية**" الغربية في ليبيا.
- وتحت عمود "صباح الخير" اليومي واصلت "**الرائد**" انتقاداتها الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية لقيامها بخداع العرب ودعم إسرائيل. وورد بالعمود أن شحنات السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية إلى إسرائيل تواصلت على امتداد الفترة ما بين ١٦/ ٥/ ١٩٦٧ و٤/ ٦/ ١٩٦٧. وخلص كاتب العمود، أن الولايات المتحدة الأمريكية خدعت العرب بتأكيدها لهم أن إسرائيل لن تبدأ الحرب.

- وفي التقريـــر اليومي عن الصحافة الليبية الصادرة يـــوم ٢٦/ ٦/ ١٩٦٧[242] وردت الإشارات التالية:

- علّقت صحيفة "**الرائد**" على تصريحات إسرائيل بعدم استعدادها للاستجابة إلى قرارات الأمم المتحدة. واعتبرت ذلك دليلاً على مساندة كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لها. ودعت الصحيفة العرب إلى تعرية نوايا إسرائيل وإلى استخدام سلاح النفط ضد أعداء الأمة.
- شنت "**الرائد**" هجوماً آخر على إسرائيل والقوى الاستعمارية التي تقف وراءها. كما اتهمت الصحيفة وكالة المخابرات الأمريكية بإخماد الأصوات الحرة في إفريقيا وآسيا. كما شنت هجوماً مماثلاً على ألمانيا الغربية ومساندتها لإسرائيل.
- أشادت صحيفة "**الأولمبياد**" بموقف الحكومة إزاء وقف ضخ النفط الليبي، ودعت إلى استئناف ضخ النفط إلى الدول الصديقة والمحايدة. كما أوردت الصحيفة أنه لو كان الرئيس الأمريكي لينكولن حيّاً لحارب النفوذ الصهيوني في أمريكا.
- نشرت صحيفة "**الميدان**" الأسبوعية في عددها الصادر يوم ٢٥/ ٦/ ١٩٦٧ مقالاً أشادت فيه بالدعم الذي قدمته الحكومة إلى الأشقاء العرب، كما حثت الحكومة على أن تكون صريحة وشجاعة في شرح جميع الحقائق أمام الشعب

٢٤١ برقية رقم طرابلس/ ٣١٩.
٢٤٢ برقية رقم طرابلس/ ٣٣٤.

الليبي. كما ذهبت الصحيفة إلى القول بأن الولايات المتحدة وبريطانيا سوف لن تتضرر كثيراً من استمرار المقاطعة النفطية ضدهما. كما أجرت الصحيفة مقابلات مع عدد من الطلاب وقادة الشباب الذين عبروا جميعاً عن ترحيبهم بإزالة القواعد العسكرية الأجنبية من فوق الأراضي الليبية.

- أذاعت الإذاعة الليبية عدة مرات يوم ١٩٦٧/٦/٢٥ الخبر المتعلق بقيام العراق باستئناف تصدير نفطه إلى الدول الصديقة والمحايدة، وأكد الخبر أن ليبيا أصبحت الدولة العربية الوحيدة التي لم تستأنف عملية ضخ نفطها.

من الوثائق البريطانية

قامت السفارة البريطانية في ليبيا من جانبها بإرسال عشرات البرقيات والتقارير السرية التي تناولت الأحداث التي شهدتها شتى المدن الليبية منذ اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، غير أننا سنكتفي بالمقتطفات التالية التي وردت في تقريرين منها:

- أول هذه المقتطفات وردت بالتقرير السري السنوي[٢٤٣] الذي بعث به السفير البريطاني ساريل عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٧ في ليبيا بصفة عامة، وخصص فيه عدداً من الفقرات لأحداث يونيو ١٩٦٧. جاء في هذا التقرير:

"لقد بدأت سنة ١٩٦٧ كسنة واعدة بالنسبة لليبيا.

فوزارة حسين مازق، بعد أن أمضت في الحكم أكثر من عامين، أخذت تحث الخطى في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية. فإنشاءات الطرق والمدارس والمجمعات السكنية منتشرة في شتى أرجاء البلاد.

وقد أدت الزيادة المستمرة في صادرات ليبيا النفطية، والتي تعززت بافتتاح شركة بريتش بتروليوم البريطانية لميناء نفطي جديد في طبرق (ميناء الحريقة) في ١٥/ ٢/ ١٩٦٧، إلى تسهيل مهمة المخططين الاقتصاديين في اختيار الكيفية المناسبة لإنفاق العائدات النفطية التي أصبحت مؤكدة."

ويمضي تقرير السفير البريطاني:

"هذه الحالة، الآمنة نسبياً في ليبيا، أخذت على حين غرة بأزمة الشرق الأوسط وبحرب الأيام الستة وبالعواطف والمشاعر البالغة الهيستيرية التي تفجرت خلالها في أنحاء البلاد."

"إن حملة الدعاية التي شنها النظام الناصري، ابتداء على إسرائيل، ثم على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول دورهما المفترض (في الحرب)، وجدت أرضية خصبة في ليبيا بين أبناء الشعب الليبي الذي يكره بطبيعته الأجانب، وبين الطلاب المعبئين عن طريق مدرسيهم

---

٢٤٣ التقرير مؤرخ ٥/ ١/ ١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري VE 23288/1.

المصريين، وبواســطة القيادات الشــعبية المدربة في مصر على تحريــك الغوغاء، والكل يحمل حساســية مفرطة تجاه القضية الفلسطينية، وأصبح أكثر تعرضاً للدعاية (المصرية) بعد انتشار أجهزة الترانزستور الرخيصة الثمن."

"إذن فالأرضية الليبية كانت جاهزة للغضب والانتقــام المهووس الذي عبرت عنه حوادث الشغب، المعادية للســامية[٢٤٤] والمعادية لأمريكا والمعادية لبريطانيا، التي انطلقت فور اندلاع حرب الأيام الستة."

ويخلص السفير ساريل في تقريره إلى:

"إن الأزمة، رغم أنها كانــت مزعجة مادياً لفترة قصيرة، فقد حملــت، وبخاصة فيما يتعلق ببنغازي، دلالات خطيرة بشأن جملة من نواحي الضعف الكامنة في المجتمع الليبي. فالملك، على الرغم من أنه يتمتع برؤية واضحة، ظهر بشــكل جليّ أنه تعوزه الرغبة والاســتعداد، وكذلك الطرائق التي تســاعده على أن يتصرف بالسرعة المناســبة وفقاً للظروف الحديثة، لمواجهــة أي ظرف طارئ، كما أنه عازف عن اســتخدام الأســاليب العصرية في العلاقات العامة التي كان بمقدورها أن تســاعده على احتواء الأزمة، على غــرار ما فعلته نظم عربية كثيرة...[٢٤٥]

"ودون الملك توجد حكومة حســين مازق التي أظهرت نفسها بأنها إما مشلولة أو غير موالية (للملك). ويظل الدور الذي لعبه مازق نفســه محاطاً بالغموض ومثيراً للاستغراب. وبعض رفاقــه (في الوزارة) يذهبون إلى القول صراحة بأنــه كان يراهن على انتصار عبد الناصر، وأنه كان يتطلع إلى مستقبل يجد نفسه نائباً لعبد الناصر على إقليم برقة في ظل وصاية مصرية."

ويستطرد السفير ساريل في تقريره:

"وسواء أكانت هذه المزاعم صحيحة أم لم تكن.. فإن مجرد رفض مازق اتخاذ أي إجراء لا يسر المصريين، ولو من بعيــد، بل ورفضه اتخاذ أي إجراء على الإطلاق، وهو ما ينظر إليه بعضهم على أنه بسبب خوفه على مستقبله، يمكن تفســيره بما عرف عنه، منذ حقبة الإدارة البريطانية (في برقة)، من ضعف في شخصيته وعجز في مواجهة الأزمات التي قد يجد نفسه أمامها[؟!]"

"ومما زاد مــن مظاهر ضعف مازق الانحياز الصارخ الذي مارســته وزارة الإعلام والثقافة الليبية [كان وزيرها خليفة التليسي] إلى جانب مصر. فقد تحولت كافة وسائل الإعلام في ليبيا إلى أدوات لخدمــة الدعاية المصرية، ورفضت نشر أي مادة إعلامية تهدف إلى تحقيق توازن فيما تبثه تلك الوسائل."

٢٤٤ هكذا وردت بالتقرير Anti-Semtic وكأن الليبيين والعرب ليســوا ساميين. ونأمل ألا يغيب على القارئ أننا لسنا هنا معنيين بمناقشة ما تنطوي عليه هذه التقارير من مزاعم ومغالطات بقدر ما يعنينا أن يرى القارئ كيف كانت هذه الدول وصناع القرار في عواصمها تنظر إلى هذه الأحداث والوقائع.

٢٤٥ يبدو أنه جرى تدريب كثير من النظم العربية منذ مرحلة مبكرة على اللجوء إلى أســاليب "العلاقات العامة" لاحتواء الأزمات وترويض الشعوب وتعويدها على تجرع الهزائم.. ولعل ما يجري الآن على مستوى معظم الدول العربية عامة يدل على أن هذه النظم قد قطعت شوطاً بعيداً في استخدام أساليب العلاقات العامة لاحتواء الأزمات، أو لعلها لم تعد حتى في حاجة إلى استخدام هذه الأساليب مع شعوبها.

"لقــد أدى هذا الموقف الذي اتخذته أجهزة الإعلام الليبية إلى ترســيخ "المزاعم" التي روجها الإعلام المصري حول تواطؤ الولايات المتحدة وبريطانيا مع إسرائيل منذ اليوم الثاني للحرب، وهو ما زاد من تأجيج مشاعر العداء عند الليبيين نحو بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية".

كما يضيف المستر ساريل في تقريره السري السنوي عن عام ١٩٦٧ وتطوراته وأحداثه في ليبيا:

"لقــد انعكس ضعف الحكومة على كل من الجيش الليبي والحركة العمالية فيها. لقد أدى تردد مازق وارتباكه إلى تفاقم مشــاعر العداء والتبرم في صفوف الجيش الذي أظهر خلال الأزمة نزوعاً لعدم إطاعة أوامر الحكومة، كما ســاد فيه إحســاس بالعار لعدم تمكينه من المشاركة في الحرب."[٢٤٦]

"لقد رفض الجيش مســاعدة الشرطة في تهدئة المظاهرات خشــية أن يــؤدي ذلك إلى فقدانه شعبيته. كما خرج من الأزمة مقســماً مزعزع الثقة بسبب التدني الشديد في روحه المعنوية منذ بداية الأزمة."

"وتحــت تأثير عدد كبير من الضباط المعروفين بإعجابهم بعبد الناصر، وبســبب شــكّهم في المستشارين العسكريين الأمريكيين والبريطانيين، قطع الجيش كافة علاقاته بالبعثة العسكرية البريطانية التي لزم أعضاؤها بيوتهم. لقد فعل ضباط الســلاح البحري نفس الشيء، وكذلك فعلت البعثة البريطانية في ذلك الســلاح. ضباط الســلاح الجوي كانوا أكثر تطرفاً في التعبير عن مشاعرهم المؤيدة لعبد الناصر، كانوا على يقين تام بأن السلاح الجوي الأمريكي القابع في قاعدة ويلس يقوم بمســاعدة إسرائيل [خلال الحرب]، ومن ثم فقد قاموا بسحب طائراتهم (الليبية) من القاعدة ونقلوها إلى مطار إدريس المدني".

ويمضي التقرير:

"لقــد كان للدعاية المصرية، بما كانت تتمتع به من حرية واكتســبته من كفاءة، تأثيرها العميق عــلى نقابات العمل في صناعة النفط وفي الموانــئ.. حيث انطلقت قياداتها - غير المعروفة من قبل، والتي بدت كأنها جاهزة في انتظار مثل هذه الأزمة - تحرض عمال ومستخدمي شركات البــترول على الإضراب لضمان اســتجابة الحكومة لقرارات مؤتمر بغــداد بوقف ضخ النفط العربي إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد استخدم عمال البترول تأثيرهم على نقابة عمال الموانئ التي انضمت إليهم في مقاطعة شــحن وتفريغ جميع البضائع الأمريكية والبريطانية الموجودة في الموانئ".

ويواصل التقرير:

"ومع اســتمرار الأزمة، ازداد العجز الظاهر للسيد حسين مازق إلى درجة جعلت عميد بلدية

---

٢٤٦ ينســى الكثيرون أو يتناســون أن الحرب لم تستمر لأكثر من عدة ساعات وحســمت منذ يومها الأول وأن الرئيس عبد الناصر قبل وقف إطلاق النار، وألقى خطاب التنازل في اليوم الخامس من قيامها، وحتى الدول التي قررت إرســال قواتها إلى مصر، مثل الجزائر، لم تتمكن قواتها من المشاركة في الحرب.

طرابلس (محمود خوجة) يسعى لسد الفراغ الذي ظهر في سلطة الحكومة من خلال المبادرة إلى تشكيل "التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني"، الذي بدا عند انطلاقته كمحاولة حسنة النية للاستجابة للتذمر والسخط الشعبي المتصاعد. غير أنه سرعان ما انزلق تحت سيطرة العناصر المتطرفة التي تجاوز نفوذها في الأيام الأخيرة لحكومة حسين مازق نفوذ الحكومة الدستورية في البلاد. وكان أحد مظاهر هذه الفترة أن موجة العداء التي استهدفت في بدايتها الأمريكان والبريطانيين واليهود تحولت إلى موجة عداء عامة ضد كل ما هو أجنبي."

ثم يضيف السفير في تقريره:

"وحتى بالنسبة لمواقفه العربية فلم يكن حسين مازق حاسماً، إلى درجة جعلته لا يسلم من انتقادات عبد الناصر الحادة، التي لم تُجدِ معها نفعاً صور الدعم المالي التي قدمتها حكومته إلى الرئيس المصري".

وفوق ذلك كله، فقد قام مازق في إطار التحضير لسلسلة المؤتمرات العربية المتوقعة في أعقاب الحرب، بتجديد مطلب حكومته لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بسحب قواعدهما من ليبيا."

"لقد كانت هذه النقطة، فضلاً عن فشله في التعامل مع أزمة حرب يونيو، هي ما دعا الملك أن يقرر استبدال حسين مازق".

- أما ثاني هذه المقتطفات من الوثائق السرية البريطانية فقد وردت في صدر تقرير أعده السفير البريطاني ساريل نفسه[٢٤٧] عن حكومة عبد القادر البدري التي خلفت حكومة حسين مازق، لقد عرّج السفير في تقريره على أحداث الخامس من يونيو وما تلاه قائلاً:

"أثناء اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ تخلت حكومة مازق عن أي محاولة من جانبها للتأثير على المسار السياسي للأحداث، أو حتى إدارة شؤون البلاد."

"لقد تمثلت مساهمة ليبيا للقضية العربية خلال تلك الحرب في عدد من المظاهرات في كل من طرابلس وبنغازي، وإيقاف ضخ النفط الليبي، ومطالبة كل من بريطانيا وأمريكا بشكل رسمي، مصحوب بدعاية واسعة لإنهاء قواعدهما العسكرية في ليبيا، وحملة واسعة في وسائل الإعلام الليبية لصالح مصر وعبد الناصر، فضلاً عن دعم مالي للدول العربية التي شاركت في الحرب".

ويعلق السفير البريطاني على الدعم المالي الذي قدمته حكومة حسين مازق بقوله:

"وفي الواقع، فإن هذا الدعم المالي جاء متأخراً وبشكل تعوزه البراعة (؟!) إلى درجة جعلته يظهر كدليل على ضعف الحكومة، وليس تعبيراً عن تضامنها مع القضية."

---

٢٤٧ التقرير مؤرخ في ٩/ ١١/ ١٩٦٧ بالملف FCO 39/78.

ثم كرر السفير ما سبق أن أورده في تقريره السابق عن الأحداث قائلاً:

"على الرغم من أنه أمكن في النهاية الســيطرة على حوادث الشغب والمظاهرات التي شهدتها البلاد منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧، فإن الحياة في مدينتي طرابلس وبنغازي ظلت، على امتداد ذلك الشهر، تحت سيطرة موزعي المنشورات والمحرضين على الشغب، ولم تفعل الحكومة شيئاً من أجل كسر نفوذ هذه العناصر. كما كان واضحاً أن الملك إدريس لم يعلم على الفور بالدرجة التي بلغها انفراط النظام في البلاد. ومع مرور القوات الجزائرية [إلى الجبهة المصرية ثم العودة منها] ـ غير المعروفة النوايا والمزاج- بالمطارات والأراضي الليبية، فقد غدت احتمالات وقوع ثورة شــاملة في البلاد كبيرة جداً. ولقد أغرى الإحساس بوجود فراغ سياسي في البلاد عميد بلدية طرابلس (محمود الخوجة) أن يبادر بالدعوة إلى تشكيل التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني ليتولى التعبير عن مطالب واحتياجات المواطنين، وبســبب سلبية حكومة حسين مازق، بل في الواقع شللها، انزلقت قيادة هذه الحركة إلى أيدي العناصر المتطرفة".

استقالة حسين مازق

هل كان حسين مازق غير قادر، أم غير راغب في مواجهة التدافعات والتظاهرات الشعبية وشتى صور التعبير الهائجة التي شهدتها معظم المدن الليبية، وعلى الأخص مدينتا طرابلس وبنغازي، منذ الساعات الأولى لاندلاع حرب الخامس من يونيو ١٩٦٧؟

نحن نميل إلى الاعتقاد بأن مازق لم يكن راغباً في التصدي لتلك التدافعات الشعبية وصور التعبير المنفلتة.

فإذا كان مازق غير راغب في التصدي لتلك التظاهرات والأحداث، فهل كان ذلك بسبب جبنه أو خوفه، أم بسبب ضعف ولائه للملك وللنظام الملكي، وتواطئه مع عبد الناصر كما يزعم بعضهم، بل يذهب إلى حد نسبة بعض الآراء زوراً إلى الملك إدريس؟

نحن نعتقد أن عزوف مازق عن مواجهة تلك الأحداث وقمعها لم يكن يرجع، لا إلى خوفه وجبنه، ولا إلى ضعف ولائه للملك إدريس أو تواطئه مع عبد الناصر، ولكنه نابع من قناعة ذاتية، ومن إحساس صادق بواجبه الوطني والقومي في تلك الظروف بأن يترك للشعب الليبي ومختلف قواه أن تعبر عن مشاعرها وأحاسيسها بكل عفوية وعنفوان خلال تلك الأحداث الجسام التي تمر بها الأمة العربية. فلم تكن الشجاعة لديه تتمثل في قمع المواطنين والحيلولة بينهم وبين التعبير عن مشاعرهم الوطنية والقومية، كما لم تكن الصورة الوحيدة للتعبير عن ولائه للملك هي من خلال قهر القوى الشعبية، ومنعها من التعبير عن غضبها واستيائها مما كانت تتعرض له أمتها من عدوان وتآمر. ونحن لا نشك في أن مازق ساءه، مثل غيره من المسؤولين، التجاوزات التي وقعت، سواء بحق أعضاء بعض البعثات الدبلوماسية، أو بحق أبناء الطائفة اليهودية، ولعله رأى فيها أحداثاً مؤسفة لا مندوحة من وقوعها في مثل هذه الظروف الخطيرة التي مرت بها ليبيا في تلك الأيام.

ولا نشك في أن كل من شاهد حسين مازق أمام محكمة الشعب، التي أقامها الانقلابيون خلال السنوات الأولى لاستيلائهم على السلطة، يدرك مدى الشجاعة ورباطة الجأش التي يمتلكها ويتمتع بها، وكذلك نوع الحب والولاء الذي ظل يحمله للملك إدريس حتى وهو بعيد عن السلطة والعرش.[٢٤٨]

أما عن الرأي الحقيقي للملك إدريس في حسين مازق فيكفي أن نشير بصدده إلى الوثائق

٢٤٨ انظر فصل "محاكمات..." من كتاب "**انقلاب القذافي.. الطغيان الثوري وعبقرية السفه**" للمؤلف.

الأمريكية ذاتها التي رددت بأن الملك اقترح خلال رحلته الأخيرة (أغسطس ١٩٦٩) قبيل وقوع الانقلاب تشكيل مجلس وصاية على العرش برئاسة حسين مازق.[٢٤٩]

أما عن احتمال أن يكون حسين مازق متواطئاً مع عبد الناصر فهو ادعاء على درجة كبيرة من السخف. وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى ما أورده الإعلام المصري وتقارير المخابرات المصرية بحق حسين مازق منذ كان وزيراً للخارجية في وزارة محمود المنتصر الثانية.

وأيّا ما كانت الدوافع والأسباب الحقيقية وراء ما حدث، وأيّاً ما كان رأي الملك الحقيقي في حسين مازق، ومدى ولاء الأخير للملك إدريس، فما كان للأحداث الجسام التي شهدتها ليبيا منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ أن تمرّ دون أن تؤدي إلى تغيير الوزارة، وهو ما حدث في السابع والعشرين من شهر يونيو عندما قدم حسين مازق استقالة وزارته وقبلها الملك على الفور.

وهكذا انتهت فترة حكم أطول وزارات الحقبة النفطية عمراً في ليبيا. ومن الإنصاف أن يذكر للسيد حسين مازق:

- أنه على الرغم من أنه متهم "بالإقليمية الجهوية" فقد استطاع أن يقيم علاقات وطيدة ومتوازنة مع غالبية زعماء ورجال أقاليم ليبيا الثلاثة.
- وعلى الرغم من أنه كان محسوباً على "الحرس القديم" فقد نجح أن يقيم علاقات واسعة وبناءة مع قيادات ورموز القوى الجديدة والمثقفة، وأن يدخل معها في حوارات موضوعية متواصلة.
- وعلى الرغم من ولائه الشديد للملك إدريس فقد تمكّن من أن ينتهج سياسات ذات نزعة تحررية استقلالية، وذات توجه وطني وقومي في آن.

وإن المرء لا يملك وهو يتابع إنجازات حكومة حسين مازق، إلا أن يتساءل: ترى لو لم تواجه هذه الحكومة ما واجهته من عقبات وعراقيل ومشاكل، وهي كلها ليست من صنعها ولا بسبب أخطاء ارتكبتها، وإنما فرضت عليها وعلى البلاد من خارج حدودها، فكيف كان سيبلغ أداؤها وعطاؤها وإنجازاتها؟

وستظل شخصية حسين مازق وفترة حكمه جديرة بكل تقدير واهتمام من الباحثين.

---

٢٤٩ انظر "انقلاب بقيادة مخبر".

حكومة عبد القادر البدري

(يوليو ١٩٦٧ - أكتوبر ١٩٦٧)



مباحث الفصل

- ملابسات التكليف
- تشكيلة الحكومة
- قرار استئناف تصدير البترول
- اعتقالات ومحاكمات
- صراع مع الصحافة
- صراع مع آل الشلحي ورجال القصر
- انحياز جهوي
- السفير نيوسوم.. دعوة صريحة وخطيرة
- تقييم مخابراتي أمريكي مبكر
- متفجرات في أهداف أمريكية
- معلومات مغلوطة عن ليبيا أمام الكونجرس
  - تقرير أمريكي عن الآثار الاقتصادية للحرب
- استئناف المفاوضات مع بريطانيا حول القواعد
- استئناف المفاوضات مع أمريكا
- تنسيق أمريكي- بريطاني ومخاوف من انقلاب راديكالي
- لقاء أمريكي- بريطاني (محادثات بيومونت)
- استمرار تذمر ضباط الجيش
- اهتمام بالأجهزة الأمنية
- مدى التزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا؟
- المشاركة في قمة الخرطوم العربية
- دعم دول المواجهة العربية
- وضع ولي العهد وبعض آرائه
- اهتمام بالقوات المسلحة (تطهير الجيش وتقويته)
- أسباب استمرار المشاعر المعادية لأمريكا
- وقائع وتطورات أخرى
- خطوات في مجال البترول
- نهاية حكومة البدري

ملابسات التكليف

ولد عبـــد القادر البدري في عـــام ١٩٢١، وينتمي إلى قبيلة "العواقيـــر" من أكبر قبائل برقة. تلقى تعليمه الابتدائي بالمدارس الدينية، وزاول في مطلع حياته الزراعة والتجارة. فاز بالتزكية في انتخابات مجلس النواب فـــي حكومة برقة عام ١٩٥٠، كما نجح نائباً عن دائرة "الأبيار" في الانتخابات البرلمانية جميعها منذ الاستقلال. كان من بين أعضاء البرلمان الستة عشـــر الذين عارضوا المعاهدة مع بريطانيا عام ١٩٥٣[١] واعتبـــر منذ ذاك الوقت من زعماء المعارضـــة في البرلمان. تولى عدة مناصب وزارية في حكومات عبد المجيد كعبار ومحمد بن عثمان الصيد ومحمود المنتصر الثانية، كما تولى وزارتي الصناعة والإســـكان والأملاك الحكومية في وزارة حسين مازق.

لم يتوقع أحد للبدري أن يتجاوز منصب الوزير، فضلاً عن تولي رئاسة الوزارة، وبخاصة في مرحلة الاضطراب السياســـي الذي شـــهدته ليبيا يومذاك، وفي أعقاب الفراغ السياسي الذي خلقته اســـتقالة حسين مازق. غير أن أمراً ملكياً صدر في الأول من يوليو ١٩٦٧ يكلفه بتشكيل الوزارة. كيف حدث ذلك؟

يقول محمد بن عثمان الصيد، في مذكراته، بهذا الصدد:[٢]

"دعا الملك رئيسي مجلسي الشـــيوخ والنواب والشـــيخ المفتي ورئيس المحكمة العليا ورئيس الجامعة الإسلامية ليتشـــاور معهم حول الأوضاع في البلد الذي كان يعيش حالة غليان، كما تشاور معهم حول من ســـيتولى منصب رئيس الحكومة. واقترح المجتمعون فاضل بن زكري [والي طرابلس الســـابق] لكنه اعتذر إذ كان يعاني مرض القلب، فرشح رئيس مجلس الشيوخ الشيخ عبد الحميد العبار عبد القادر البدري. فاستدعاه الملك وكلفه بتشكيل الحكومة."

أما مصطفى بن حليم فيقول:[٣]

"اســـتدعى الملك (أول يوليو ١٩٦٧) عبد القادر البدري وزير الإســـكان في حكومة مازق، وأوكل إليه تشـــكيل وزارة جديدة تســـارع لإنقاذ البلاد من الانحدار إلى هوة الفتنة السحيقة التي كادت تقضي على كيان الدولة..."

---

١ كان ثمانية منهم من نواب برقة البالغ عددهم ١٥ نائباً، وســـبعة مـــن نواب طرابلس البالغ عددهم ٣٠ نائباً، وواحد من نواب فزان البالغ عددهم خمسة نواب.

٢ ص ٢٨٩.

٣ **"ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"**، مصدر سابق، ص ٣٥١، ٣٥٢.

"لم يكـــن البدري على ثقافة عالية، ولم تكن له خبرة سياســـية، ولا ســـابقة إدارية، فهو ينتمي إلى فرع [بيت] إبراهيم من قبيلة العواقير الشـــهيرة، تخومها جنوب مدينة بنغازي. وهو، منذ شبابه، قام متردداً بين البادية في مدينة الأبيار والحاضرة في بنغازي، وانتخب عضواً في المجلس التشريعي البرقاوي عام ١٩٤٩، واشترك نائباً في أغلب مجالس البرلمان الليبي منذ الاستقلال، ولم يتولّ منصباً وزارياً إلا وزارة الإســـكان في حكومة مـــازق من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧، ولكن عرف كيف يستعمل الشدة واللين أو العصا والجزرة بمهارة فطرية وذكاء وحصافة."

أما بشير السني المنتصر وزير الدولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء الأسبق، والذي عمل قريباً من عدد من رؤســـاء الوزارة، بمن فيهم عبد القـــادر البدري، فقد خصص في مذكراته[٤] عدداً من الفقرات لشـــخصية البدري وملابسات تكليفه برئاسة الوزراء، وبعض ردود الفعل لذلك التكليف جاء فيها:

"الســـيد عبد القادر البدري رجل قبلي شهم وشـــجاع وثري، وتحصيله العلمي بسيط، وكان معارضاً في البرلمان في كل عهـــود الوزارات المتعاقبة، لأنه لم يكن محتاجاً إلى أحد، وكان يقول دائماً إنه ليس في حاجة إلى مناصـــب الدولة، وكان يتمتع بنفوذ في قبيلة العواقير، وهو صديق للشـــيخ عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشـــيوخ، وهو من قبيلة العواقير أيضاً. وبعد أن فقد الملك الثقة في الســـيد حســـين مازق نتيجة لتردده في اتخاذ إجراءات مشـــددة ضد المظاهرات والانتفاضة الشعبية العارمة ضد الاعتداء الإسرائيلي وحرب ١٩٦٧، اختار الملك السيد عبد القادر البدري رئيساً لمجلس الوزراء، وهو الشخص الذي عرف بالحزم وعدم التردد..."

"كان الســـيد عبد القادر البدري متفهماً لما يجري بين طبقات الشـــعب، فقـــد كان في البرلمان معارضـــاً، رغم أنه لم يكن ضد النظام. ويقال إن الشـــيخ عبد الحميـــد العبار، وهو من قبيلته وأحد أعضاء المجلس الاستشاري للملك، كان في طبرق أثناء تعيين السيد عبد القادر البدري رئيســـاً للحكومة وهو الذي أوصى الملك بتعيينه. كانت علاقة الســـيد البدري بالسيد حسين مازق ودية في الظاهر، رغم التنافس القبلي، إلا أن الســـيد عبد القادر البدري كان ينتقد السيد حســـين مازق في سياســـته وموقفه المتردد أثناء أحداث حرب يونيو ١٩٦٧ ويصفه بالضعف ويقول: إنه دفع البلاد نحو الفوضى."

كما يشـــير الســـني المنتصر لبعض ردود الفعل لقرار اختيار البدري رئيساً للوزارة على النحو التالي:

"استقبل تعيين الســـيد عبد القادر البدري باســـتغراب وانتقاد من الجميع حتى من الوزراء، وخاصة القدامى منهم الذين يعتقدون أنهم أولى منـــه بمنصب رئيس مجلس الوزراء، وذلك لمستوى تعليمه."

---

٤ مصدر سابق، ص ٢٤٥-٢٥٣.

وبتاريخ ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧ بعث السفير الأمريكي نيوسوم برقية سرية إلى الخارجية الأمريكية[٥] تناول فيها بيان ما كان يجري وراء الكواليس في تلك الفترة الحرجة التي شهدت استقالة مازق واختيار البدري خلفاً له في رئاسة الوزارة.

تقول البرقية:

"على الرغم من أنه حتى الآن لم يجر الإعلان رسمياً عن استقالة السيد مازق ووزارته، فإن التطورات باتت معروفة على نطاق واسع في المدينة. كما تكثفت التكهنات حول الخطوات التالية وحول شخصية رئيس الوزراء الجديد."

"وفي الوقت الذي انتفى معه الشك بوقوع استقالة حسين مازق (حسب ما أسر به رئيس الديوان الملكي محمود المنتصر لأحد موظفي السفارة البريطانية يوم ٢٩/ ٦)، إلا أنه لم يكن واضحاً من سيأخذ بزمام المبادرة في هذا الموضوع، الملك، أم حسين مازق نفسه؟ وأفادت التقارير الأولية بأن مازق هو الذي بادر بتقديم استقالته، غير أنه تبيّن لاحقاً وجود مؤشرات تدل على أن الملك هو الذي طلب من مازق ـ وبشكل غير متوقع ـ تقديم استقالته أثناء استقباله له يوم ٢٧/ ٦ في موعد كان مقرراً مسبقاً لمناقشة مسألة استئناف ضخ البترول الليبي".

وتضيف البرقية:

"مشاورات الملك في طبرق مع كبار الشخصيات الليبية جارية على قدم وساق. لقد استدعى الملك مجلسه الاستشاري (الذي يضم الشيخ عبد الحميد العبار رئيس مجلس الشيوخ، ومفتاح عريقيب رئيس مجلس النواب، والشيخ عبد الرحمن القلهود مفتي ليبيا، والشيخ عبد الحميد عطية الديباني شيخ الجامعة الإسلامية) إلى طبرق يوم ٢٨/ ٦ للتشاور معهم حول الحكومة."

وتستطرد البرقية:

"إنه لمن المثير معرفة علاقة الملك الحالية مع مفتي ليبيا (الشيخ القلهود) الذي كان قد شارك بفاعلية في تنظيم وتوجيه نشاطات "التجمع الشعبي للمؤتمر الوطني"، وهو التجمع الذي برز كحركة معارضة للنظام."

وتضيف البرقية:

"رئيس الوزراء الأسبق عبد المجيد كعبار، الذي يُنظر إليه كمرشح قوي لترأس الوزارة، ذهب هو الآخر إلى طبرق يوم أمس. غير أنه، وفقاً للسفارة الإيطالية، فإن كعبار رجل مريض (يعاني من السكري وارتفاع ضغط الدم) وينوي الاعتذار عن قبول أي عرض من الملك. محمود المنتصر (رئيس الديوان الملكي) أمضى يوماً في طبرق ثم عاد إلى طرابلس الليلة الماضية. من جهة أخرى، لا يُعرف مكان تواجد كل من بن حليم وفكيني (رئيسي الوزارة السابقين).

٥ رقم طرابلس/ 378. الملف المركزي POL. 15- LIBYA.

السـفير الألماني الذي يجاور مسكنه منزل رئيس الوزراء الأسـبق فكيني أفاد بأن كامل عائلة الأخير غادرت سكناها منذ مساء يوم ٢٨/ ٦."

وختم السفير نيوسوم برقيته قائلاً:

"على غير المعتاد، فإن قلة من المقربين من الملك هم الذين يعرفون عن تشكيلة الوزارة الجديدة، أما أعضاء الوزارة المسـتقيلة، وكذلك المراقبون السياسـيون وجمهور المواطنين، فلا يعلمون شيئاً إلى أن يجري الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام."

ويلقي السـفير البريطاني ساريل، في تقريره السري[٦] الذي أعدّه بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٧ بعنوان "**حكومة عبد القادر البدري**"، بعض الضوء على ملابسـات اختيار البدري لرئاسـة الوزارة، فيورد:

"عند هذا المنعطف (أواخر أيام حكومة مازق) بدأ الملك يفكر في بديل لحسين مازق الذي بدا ضعفه ظاهراً أمام الجميع. جرى استطلاع رأي عدد من قدامى الساسة البارزين، فاتضح أنه لا يوجد من بين رؤساء الوزارة السـابقين، فيما عدا محمود المنتصر المعتل الصحة، من يملك السـلطة الأدبية لمعالجة الموقف. وحتى بالنسـبة للمنتصر، كان من المؤكد أنه يفتقد الشجاعة الأدبية للقيام بذلك الدور. وبعد اعتذار واحد ـ على الأقل ـ من المرشـحين لشـغل منصب رئيس الوزراء، جرى الإعلان عن تكليـف عبد القادر البدري بترؤس الوزارة، إذ أبقي على تشكيلة الوزارة السابقة نفسها تقريباً."

كما ألقى السـفير ذاته، في تقرير سـري آخر أعدّه بتاريـخ ٥/ ١/ ١٩٦٨،[٧] المزيد من الضوء على ملابسات تكليف عبد القادر البدري برئاسة الوزارة:

"إنه ليس من طبيعة الملك، ولا من أسـلوبه في ممارسة الحكم، أن يتحرك بسرعة. فعلى الرغم من النصائح الكثيرة التي جاءته من عدة مصادر، وقيامي وسفير الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً بمقابلته، فقد اسـتغرقه الأمر أسـبوعين طويلين حتى يصل إلى قرار باستبدال حسين مازق بشـخص أكثر حزماً وديناميةً، كما اسـتغرقه أسبوعاً آخر من المشـاورات قبل أن يقع اختياره على مرشح مناسب."

ثم واصل السفير البريطاني في تقريره هذا وصف الدهشة التي استقبل بها اختيار البدري لرئاسة الوزارة، كما أشار إلى بعض جوانب من شخصيته بقوله:

"وقع الاختيار على البدري بعد أن اعتذر اثنان من الشخصيات الطرابلسية عن قبولهما عرض الملك بتولي رئاسـة الوزارة. لقد أثار اختيار البدري لهذا المنصب دهشـة واسعة في الأوساط كلها، بل نوعاً من الهلع والروع في الحقيقة. كان البدري معروفاً بأنه بدوي أمي فظ، وأنه كوّن

---

٦ الملف FCO 39/78.

٧ التقرير السنوي السري عن تطورات ووقائع عام ١٩٦٧ في ليبيا، بالملف FCO 39/78.

ثروته عبر شراكة مع يهودي من بنغازي .. غير أنه أثبت أنه الشخص المطلوب لمعالجة الوضع الذي كان قائماً في البلاد."

وبالعودة إلى تقرير السفير ساريل المؤرخ في ٩/ ١١/ ١٩٦٧، نجد أنه قد خصص فقرات منه في وصف شخصية البدري، والمهمة التي جاء من أجلها، قائلاً:

"البدري برقاوي من قبيلة العواقير، عصامي، غير متعلم وشبه أمي، يقرأ بصعوبة. وعلى الرغم من شغله مناصب وزارية لعدة سنوات، وبخاصة كنائب في البرلمان الليبي منذ الاستقلال، لم يتوقّع أحد أن بإمكانه أن يتأهل يوماً لمنصب رئيس الوزراء. ومن ثم، فقد تردد على الفور أن مهمة وزارته ذات طبيعة "**تنظيفيّة**"، وأنها تقتصر على القيام "**بالمهام القذرة**" التي تتطلبها إعادة الأوضاع في البلاد إلى طبيعتها السابقة، واتخاذ مواقف صارمة حيال العناصر السياسية المثيرة للشغب، وإخراج البلاد بسلامة في مواجهة أية ردود فعل عنيفة لسياسة اليد الطويلة، حتى إذا ما هدأت الأوضاع السياسية وجب عليه مغادرة المسرح السياسي."

ثم يستدرك السفير البريطاني معقباً:

"تبعاً للكيفية التي جرى بها اختيار البدري، والمشاورات التي سبقت هذا الاختيار، فإنني لا أميل للقبول كلياً بهذا التفسير لمهمة رئيس الوزراء البدري، فهو تفسير لا يعدو أن يكون، في نظري، محاولة منطقية لتصور ما يمكن لرجل بمثل طبيعة البدري (التي لا بد من الاعتراف بأنها قبيحة) أن يفعله."[٨]

٨ ينبغي ملاحظة أن هذا التقرير جرى إعداده بعد استقالة حكومة البدري.

تشكيلة الحكومة

في الأول من يوليو ١٩٦٧ صدر المرســـوم الملكي بتشكيلة حكومة عبد القادر البدري على النحو التالي:

١- عبد القادر البدري رئيساً للوزراء

٢- سالم لطفي القاضي وزيراً للمالية

٣- علي الساحلي وزيراً للمواصلات

٤- أبو بكر نعامة وزيراً للشؤون الاجتماعية

٥- حامد العبيدي وزيراً للاقتصاد والتجارة

٦- أحمد عون سوف وزيراً للداخلية

٧- أحمد البشتي وزيراً للخارجية

٨- ونيس القذافي وزيراً للتخطيط ومكلفاً بوزارة الإسكان والأملاك الحكومية

٩- محمد بك درنة وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية

١٠- خليفة التليسي وزيراً للثقافة والإعلام

١١- المهدي بوزو وزير دولة للشؤون البرلمانية

١٢- محمد المنصوري وزيراً للصناعة

١٣- بوسيف ياسين وزيراً للدفاع

١٤- سيف النصر عبد الجليل وزيراً للشؤون البلدية

١٥- عمر جعودة وزيراً للصحة العامة

١٦- سليمان الجربي وزيراً للشؤون البلدية

١٧- أحمد صويدق وزيراً للشباب والرياضة

١٨- خليفة موسى وزيراً لشؤون البترول

١٩- مصطفى بعيو وزيراً للتربية والتعليم

٢٠- عمر بن عامر وزيراً للأشغال العامة

٢١- عبد الحميد البكوش وزيراً للعدل

٢٢- عمر يعقوب وزيراً لشؤون الخدمة المدنية

ويتبين من هذه التشــكيلة أن البدري أبقى التشــكيلة على النحــو الذي كانت عليه في آخر تعديل لهــا خلال حكومة مازق، واكتفى بإدخال تعديــل طفيف عليها، إذ كلف أحمد عون ســوف بوزارة الداخلية بدلاً من وزارة المواصلات، كما كلف علي الســاحلي بوزارة المواصلات بدلاً من الداخلية. وفضلاً عن ذلك، فقد أســند مؤقتاً وزارة الإسكان والأملاك الحكومية، التي كان يتولاها بنفســه، إلى ونيس القذافي إلــى جانب مهامه كوزير للتخطيط والتنمية.

"واتخذ الســيد البدري من وزير العدل عبد الحميد البكوش مساعداً ومستشاراً. فعبد الحميد البكوش شخص متعلم وقانوني معروف وكاتب."[٩]

٩ بشــير السني المنتصر، مصدر سابق، ص٢٤٧. من الجدير بالذكر أن بشير الســني المنتصر واصل عمله مع حكومة البدري كوكيل وزارة لشؤون رئاسة الوزراء، مما أتاح له التعامل والاحتكاك المباشر مع البدري طوال فترة ترؤسه للوزارة.

قرار استئناف تصدير البترول

كان مؤتمر وزراء البترول العرب المنعقد في بغداد، عند اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، قد أصدر قراراً في الخامس من ذلك الشهر بإيقاف ضخ البترول العربي إلى أية دولة يعتقد أنها قدمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، دعماً لإسرائيل أثناء الحرب. وقد التزمت حكومة مازق بهذا القرار العربي على الفور، بل إنها ذهبت لأبعد مما أوصى به مؤتمر بغداد فأوقفت ضخ وتصدير البترول الليبي بالكامل.[١٠]

فور انتهاء الحرب، أخذت الأصوات، من داخل الحكومة الليبية ومن خارجها، تنادي باستئناف ضخ البترول لدول العالم باستثناء بريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة، أسوة بالدول العربية الأخرى، مع اعتبار ضرورة التمييز بين هذه الدول الثلاث التي تأكد ضلوعها في مساندة العدوان الإسرائيلي، وبين بقية الدول التي وقفت موقفاً محايداً من الحرب أو ساندت الحق العربي، وباعتبار أن استمرار توقف ضخ البترول ضار بالخزانة الليبية وبخطة التنمية في ليبيا ومشروعاتها.

ومن ثم فقد كان طبيعياً، في ظل تعالي هذه الأصوات، أن تكون أول خطوة تقوم بها حكومة البدري هي الإعلان في ٢/ ٧/ ١٩٦٧ عن قرار استئناف ضخ وتصدير البترول الليبي إلى جميع الدول عدا بريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وشريطة ألا تقوم الدول المستوردة للبترول الليبي بإعادة تصديره إلى هذه الدول الثلاث. وفي ٧/ ٧/ ١٩٦٧،[١١] وجدت أولى الشحنات من النفط الليبي طريقها إلى كل من فرنسا وإسبانيا وتركيا وإيطاليا واليونان.

ماذا كان يجري في أروقة السياسة العربية حول موضوع المقاطعة النفطية العربية؟ يقول محمد حسنين هيكل ما نصه:[١٢]

"استمرت المشاورات العربية في القاهرة من يوم ١٠ يوليو حتى يوم ١٩ يوليو. ولم يكن "جمال عبد الناصر" يتعجل نهايتها، بل كان يحاول من خلالها أن يتوصل إلى بناء موقف عربي متكامل

١٠ عزا التقرير السري الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٦٧ قرار الحكومة الليبية بإيقاف ضخ البترول على هدا النحو إلى سوء فهم من جانبها لقرار مؤتمر وزراء البترول العرب في بغداد، من جهة، وخضوعاً منها، من جهة أخرى، لضغوط داخلية وتهديدات بالقيام بأعمال تخريبية في المنشآت البترولية. التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-40). الملف Libya-1.

١١ التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية في ليبيا (١ ـ ٥ أكتوبر ١٩٦٧) رقم A-102 المؤرخ في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٧ الملف POL. 2 - 1 Libya.

١٢ "**الانفجار**"مصدر سابق، ص ٩٠٩–٩٣٨.

يحتفظ لنفسه بالمرونة الكافية، وفي ذات الوقت يبلور قدراً من الإرادة العربية لم يكن هناك غنى عنه لمواجهة المأزق ..."

"كان المهم بالنسبة له، كما شرح في بداية الجلسة التي عقدت بينه وبين الرئيس "هواري بومدين" والرئيس "عبد الرحمن عارف" والرئيس نور الدين الأتاسي" بتاريخ ١٣ يوليو، أن تتوافر الشروط التالية:

١- أن يتحقق وقوف الأمة العربية كلها في خطوط المعركة.

٢- أن الذين يستطيعون العمل من خلال جهد عربي موحد لهم هذا الحق، كما أن الذين لا يثقون في إمكانية العمل العربي الموحد، لشكوك تراودهم إزاء أطراف عربية أخرى، فإن لهم هذا الحق أيضاً بشرط أن تصب جهودهم جميعا في النهاية في وعاء المعركة.

٣- أن توافر هذه الظروف جميعا هو الذي يعطي العرب الوقت والفرصة لإعداد أنفسهم لاستعمال جميع أسلحتهم في معركة ليس هناك مفر منها."

ويمضي هيكل في كتابه:

"وبعد أن عرض "جمال عبد الناصر" لهذه النقاط، وآخرها استعمال جميع الأسلحة العربية في خدمة المعركة، قال الرئيس "عبد الرحمن عارف" "إن لديه موضوعاً يريد إثارته، وهو موضوع البترول. وقال الرئيس عارف (طبقاً لما جاء في صفحة ٨٢ من محضر الجلسة): إن العراق قبل المعركة بأيام دعا إلى مؤتمر لوزراء النفط والاقتصاد العرب، وكان هدف العراق أن يدخل سلاح النفط وسلاح الفوائض المالية العربية للتأثير في صالح المعركة. وقد دارت مناقشات حامية تحمّس فيها البعض لوقف ضخ النفط، ولسحب الودائع من الفوائض العربية من بنوك الدول التي تساعد العدوان. ولم تصدر عن هذا الاجتماع قرارات ملزمة، خصوصاً وأن المعركة بدأت بالفعل أثناء وجود الوزراء في بغداد. ومع بدئها صدرت تصريحات حماسية من كل النواحي، ولكن أحداً لم ينفذ ما تحمس له، باستثناء العراق والجزائر على حد علمي. ولم تكد المعركة تتوقف حتى عاد الضخ أكثر مما كان، وظلت العراق والجزائر ملتزمتين بحظر تصدير النفط، وهو الأمر الذي أثار أزمة في الغرب، لكنه في نفس الوقت أدى إلى مشاكل بالنسبة للبلدين. فالنفط يمثل بالنسبة للعراق ٨٥٪ من دخله ..."

"وتدخّل جمال عبد الناصر في المناقشة عند هذا الحد، وقال (طبقاً لصفحة ٨٤ من المحضر):

"إنني أرجو أن تسمحوا لي أن أتكلم نيابة عن العراق، فهذه ليست قضية العراق، وإنما قضيتنا جميعا. ونحن لا نريد أن نتخذ مواقف تؤدي بنا إلى عقاب أنفسنا. فإذا كانت مواقفنا سوف تؤدي في النهاية إلى عقاب العراق وإلى عقاب الجزائر، فنحن بهذا الشكل نكون عاقبنا أنفسنا."

"ثم استطرد جمال عبد الناصر يقول (في صفحة ٨٥ من المحضر): "إنني أريد أن أضع الحقيقة على بلاطة" مثلما نقول في مصر. هناك أزمة بترول موجودة في أوروبا، ولكن هذه الأزمة ليست نتيجة لوقف الضخ من أي بلد، وإنما هي نتيجة لإغلاق قناة السويس، فهذا الإغلاق أدى إلى تأخير ٢٠ يوماً بالنسبة لعملية الشحن، كما أن أجور النقل زادت بنسبة كبيرة، وكذلك

رسوم التأمين، وهذا هو سبب الأزمة الحقيقي. الواقع أن الضخ زاد بشدة من ليبيا والسعودية والخليــج وإيران، وإذن فليس هناك نقص في البترول، وإنــما هناك تعطيل في النقل وزيادة في التكاليف. ولهذا فإن اســتمرار العراق والجزائر في وقــف الضخ يصبح عقابا لنا وليس عقاباً لأعدائنا. وينبغي البحث عن وســيلة أخرى يســتطيع بها البترول أن يؤثــر في المعركة تأثيراً عملياً."

"وقــال الرئيس عارف إنه بين الاقتراحات التي نوقشــت في بغداد كان هناك اقتراح بإنشــاء صندوق توضع فيه نســبة معينة تخصص لدعم المعركة". وراح الرئيس "عبد الرحمن عارف" يشرح فكرة الصندوق، ولكن الرئيس بومدين مرة أخرى قاطعه قائلاً (طبقاً لصفحة ٩٠ من المحضر): "إنه لا يعتقد أن هذه الفكرة ممكنة. وســوف يســتغل بعض الناس هذا الصندوق لكي يقولوا إنهم يخدمون المعركة وهم في الحقيقة لا يخدمونها. إننا أقسمنا أن لا نغالط شعوبنا، لكننا الآن نمشي في عملية "تغليط"، ولا بد من وقف هذا التغليط لأنه في رأيي اتضح أنه ليس هناك تضامن. بعض الناس يقولــون بالتضامن تغطية لمواقفهم، بينما الواقع أننا كنا وحدنا في المعركة قبل ٥ يونيو، وفي ٥ يونيو، وبعد ٥ يونيو. وأعتقد أننا لا بد أن نطرح موضوع البترول بوضوح، ولننســف كل بئــر وكل أنبوب، وليذهب البترول كله إلى جهنــم إذا كنا في النهاية سوف نعطيه للأمريكان."

وكان رأي جمــال عبد الناصر إنه بعواطفه مســتعد لقبول هذا المنطــق، ولكنه بعقله لا يقبله. فنحن لا نستطيع أن ننسف كل بئر وكل أنبوب ثم نقف في الانتظار وسط هذا الحريق الكبير. نحن مطالبون بأن نســتعد ونعــود لميدان القتال لنحارب، وهذا يقتضي منا وقتا نســتعد فيه، وتكاليف ندفعها."

وتدخــل الرئيس عبد الرحمن عارف يســأل: "هل ندعو لمؤتمر ثان لــوزراء النفط والاقتصاد لنبحث في أســلوب جديد؟" وكان جمال عبد الناصر موافقاً على هذه الفكرة قبل انعقاد مؤتمر على مستوى القمة. وكان الرئيس بومدين معترضاً عليه."

ويصف هيكل الاســتقبال الشعبي الحاشــد الذي لقيه عبد الناصر أثناء حضوره للقمة العربية التي انعقدت بالخرطوم في أواخر أغسطس ١٩٦٧ في أعقاب هزيمة يونيو بالعبارات التالية:

"وكانت شوارع الخرطوم شلالاً هادراً متدفقاً من البشر في انتظار رجل واحد، كانت مظاهرة لم يشــهد العالم العربي في تاريخه مشــهداً يماثلها في صدقه وحرارتــه وعفويته وروح العزيمة والإصرار المتجســدة فيه، فقد كانت كتل الناس تتحرك مع الموكب في شوارع الخرطوم كأنها جبل بركاني ملتهب يتحرك في صورة أسطورية لم تخطر بخيال شاعر..."

ويخلص هيكل إلى القول:

"كان هذا الاســتقبال هو حدث المؤتمر. وهو حدث العالم العــربي وقتها. كما أنه كان الحدث

الإعلامــي الأول في العالم ... حتى أن مجلة "**نيوزويك**" الأمريكية كتبت تحت صورة الغلاف ما معناه "إنها أول مرة يقابل فيها المهزوم بأكاليل الغار من جماهير أمته."

"كان استقبال الخرطوم هو الحدث الأكبر في المؤتمر كله بدلالته ومعناه. وقد سيطر الحدث على جو المؤتمر وعلى مسار مناقشاته ووقائعه، فقد أعطى جمال عبد الناصر موقفاً سياسياً محصّناً في مقابل موقع عسكري معرّض."

"ولقد كان هذا الموقع السياسي هو الذي مكّن "جمال عبد الناصر" من إبداء المرونة التي مارسها في المؤتمر، فقد وقف في وجه الذين طالبوا بقطع البترول وسحب الأرصدة العربية من البنوك الغربية، وكان منطقه أن تنفيذ مثل هذه المطالب مســتحيل عملياً بعد توقف القتال لفترة. كما أنه على استعداد لتفهم وجهة نظر الملك "فيصل" في أن إعادة التسليح سوف تحتاج إلى موارد، فإذا توقف ضخ البترول تأثر بالضرورة شراء السلاح. وكان ذلك هو المنطق الذي أدّى بدوره إلى إمكان إنشاء صندوق عربي لدعم مالي تحصل عليه الدول التي واجهت العدوان."[١٣]

وكما هو معــروف، فقد كانت المملكة الليبية من بين الدول العربية التي شــاركت في أعمال مؤتمر الخرطوم، وتعهدت بتقديم دعم مالي سنوي قدره (٣٠) مليون جنيه ليبي. ولم يكن غريباً، في ظل الأجواء التي سادت المؤتمر (على النحو الذي أفصحت عنه المقتطفات الســابقة)، أن تعلن ليبيا خلال أيام من انتهاء ذلك المؤتمر، وتحديداً يوم ٣/ ٩/ ١٩٦٧، عن قرارها باســتئناف تصدير البترول إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية.

١٣ ذكر هيكل في موضع آخر من الفصل نفسه، ص ٩٣٤، ٩٣٥، "أن عبد الناصر قد بدأ يطمئن إلى حدّ ما إلى أن الأمور بصفة عامّة تتجه نحو مجراها الصحيح ... كما بدأ يدرك أنه في تلك اللحظات لا يملك وســائل للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، وأن وســيلته الممكنة للضغط هي تقريب دول البترول قدر ما هو ممكن من ساحة الصراع. وإذا كان هذا هو الحال فإن هذه العملية ينبغي أن تتمّ بطريقة تدريجية وهادئة حتى لا تثير مخاوف هذه الدول البترولية قبل الوقت المناســب (؟!) وقبل أن يترســخ لديها الشــعور بأن المعركة في جزء منها هي الدفاع عنها في ذاتها.

اعتقالات ومحاكمات

من الخطوات المبكرة التي أقدمت عليها حكومة عبد القادر البدري القيام بإلقاء القبض على عدد من العناصر التي كانت وراء تحريك المظاهرات، والمثيرة للقلاقل والاضطرابات خلال الفترة منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧، وعناصر "المؤتمر الشعبي" بطرابلس.

وقد أشارت إلى هذه الخطوة "المذكرة الأمنية" رقم (570) المؤرخة في ٧/ ٧/ ١٩٦٧ التي أعدها مدير البحـوث والمخابرات بوزارة الخارجية الأمريكية المســتر توماس هيوز Thomas L. Hughes ووجهها إلى وزير الخارجية بعنوان (رئيس وزراء ليبيا الجديد يتصدى للمعارضة "المؤتمر الشعبي")، وقد جاء فيها:[١٤]

"التفويــض الذي جاء بــه رئيس الوزراء البدري من الملك إدريــس يقضي بأن يقوم بما عجز عنه ســلفه مازق، ألا وهو تأكيد سلطة الحكومة، وبسط سيطرتها. وقد سارع البدري لإنجاز هــذه المهمة. فقد شرعت الحكومة في ضخ البترول الليبي على الرغم من معارضة قادة الحركة العماليــة و"المؤتمر الشــعبي". كما أن نحــو (٥٠) من محرضي الاضطرابــات جرى اعتقالهم وأودعوا السجن. غير أن النتيجة النهائية لهذا الصدام (بين الحكومة والمعارضة) غير معروفة على وجه اليقين."

وتضيف المذكرة:

"إن هناك مشاكل أصعب في انتظار البدري وعليه أن يواجهها... وإن أصعب هذه المواجهات المنتظرة ســوف تقع عندما يحاول البدري حل المؤتمر الشــعبي." ثم تســتطرد المذكرة الأمنية فتذكر في سياق تركيزها على أهداف "المؤتمر الشعبي":

"إن تجمعات المعارضة الجديدة تهدف، فيما يبدو، إلى أبعد من قضية منع استئناف ضخ البترول. إنها تسعى إلى إســقاط حكومة البدري، واستبداله برئيس وزراء جديد يتعاطف مع مطالبها. ومــن المحتمل أن يكون أحد الأهداف التي تســعى إليها ـ رغم أن التعبير عنه يجري بهمس ـ هو إسقاط الملكية ذاتها."

"ومن المستبعد جداً أن ينجح البدري في جعل نفسه مقبولاً لدى زعماء "المؤتمر الشعبي" الذين بدأوا يحسّــون بقوتهم، وشرعوا فعلاً في التحريض على استبداله. وقد ينجح البدري في هذه الجولة المتعلقة بموضوع اســتئناف ضخ البترول، غير أن نجاحــه بتنفيذ المهمة التي جاء من أجلها، والمتمثلة في كبح جماح المعارضة الجديدة، يظل في النهاية موضع تساؤل."

---

١٤ بالملف المركزي بوزارة الخارجية الأمريكية رقم POL. 12 - Libya.

وتفيد الوقائع المتعلقة بهذه الفترة أن "نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول" دعت يوم ١٣/ ٧/ ١٩٦٧ إلى إضراب عام احتجاجاً على قرار حكومة البدري باستئناف ضخ البترول الليبي إلى عدد من الدول الأوروبية وتركيا (باستثناء بريطانيا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية)، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الصدام بين الحكومة والعناصر القيادية في النقابة. وقد قامت الأجهزة الأمنية باعتقال سبعة منهم، وقدّمتهم إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات بطرابلس بتهمة التحريض والمشاركة في الإضرابات وأعمال الشغب، وأصدرت المحكمة يوم ٧/ ٨/ ١٩٦٧ الأحكام التالية:

أولاً: معاقبة المتهم الأول محمود سليمان المغربي بالسجن لمدّة أربع سنوات.

ثانياً: معاقبة كل من المتهمين أنيس أحمد اشتيوي، ومحمد ميلاد العربي، ومحمد رمضان ميزران بالحبس مع الأشغال لمدة سنتين اثنتين.

ثالثاً: معاقبة المتهم إبراهيم فلفل بالحبس مع الأشغال لمدة سنة واحدة.

رابعاً: معاقبة المتهمين محمد يوسف الزيات، وعبد الله أبو سنوقة بالحبس مع الأشغال لمدة سنة واحدة، مع وقف نفاذ العقوبة لمدة خمس سنوات.

كما صدر في ١٥/ ٨/ ١٩٦٧ مرسوم ملكي بسحب الجنسية الليبية من المتهم الأول محمود سليمان المغربي الذي كان قد حصل عليها قبل عامين فقط.

وقد وجدت هذه الأحداث أصداءها في "مذكرة أمنية" أخرى أعدتها إدارة البحوث والمخابرات في وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٧:[١٥]

"الوزارة الليبية الجديدة تتحرك بجرأة أكبر من سابقتها لإعادة النظام إلى الوضع الذي قارب على الانهيار الشامل في الشؤون الأمنية والداخلية للبلاد. استأنف رئيس الوزراء البدري ضخ البترول بمعدلاته السابقة على اندلاع الحرب، وتم وضع نهاية لإضراب عام في طرابلس، كما تمكنت الحكومة من الحيلولة دون بدء إضراب آخر في بنغازي. العناصر المحرضة داخل الحركة العمالية أودعت السجن في كل من طرابلس وبنغازي."

وتضيف المذكرة:

"هذه تحركات مشجعة،[١٦] غير أن هناك المزيد مما ينبغي على رئيس الوزراء البدري القيام به لإعادة الثقة إلى النفوس."

أما السفير البريطاني ساريل فقد أشار إلى هذه الخطوات المبكرة التي قامت بها حكومة البدري بكثير من الإعجاب في التقرير السري الذي أعدّه عن هذه الحكومة بتاريخ

١٥ الرقم الإشاري (595)، الملف المركزي رقم POL. 23 - Libya. وسوف تعرض لهذه المذكرة في مبحث تال.

١٦ لو كانت هذه التحركات على غير هوى أمريكا لوصفت بنعوت أخرى.

٩/ ١١/ ١٩٦٧ فقد أورد:[١٧]

"منذ الأيام الأولى لتوليه رئاسة الوزارة، أظهر رئيس الوزراء الجديد (عبد القادر البدري) سيطرة كاملة على الأوضاع الداخلية في البلاد. فقد ألقى القبض على العناصر القيادية المثيرة للمشاكل في طرابلس وبنغازي، ووضع بالتالي نهاية لموجة الإضرابات وإغلاق المحلات والاعتصامات التي سادت على امتداد شهر."

ويمضي السفير البريطاني في تقريره:

"كان تأثير هذه الخطوات على البلاد سريعاً وجديراً بالإكبار[؟!] وحتى أولئك الذين اعتبروا أن تعيين برقاوي متخلف ثقافياً غلطة وخطوة إلى الوراء، اضطروا للاعتراف بأن البلاد ـ في ظله ـ أصبح لها مرة أخرى حكومة."

ويصف مصطفى بن حليم ما قامت به حكومة البدري في هذا المجال:[١٨]

"لقد اثبتت الأيام القليلة بعد استلام البدري لسلطته أن اختيار الملك كان اختياراً موفقاً، فقد تمكن رئيس الوزراء الجديد من تأليف حكومة أغلبها من زملائه في حكومة مازق، وباشر فوراً بحكمة وحزم معالجة الفتنة والمشاكل التي كانت تواجه الدولة، فقبض على المتطرفين والمشاغبين وأودعهم السجن تمهيداً لمحاكمتهم، وأوقف المظاهرات والاضرابات، وأعاد السلطة إلى الدولة، وألغى سلطة العوام".

أما بشير السني المنتصر فيورد في مذكراته في هذا الشأن ما نكتفي أن نقتطف منه الفقرة التالية:

"كانت سياسة السيد عبد القادر البدري متشددة ضد الحركات الوطنية، وألقت الحكومة في عهده القبض على كثير من الشباب المتحمس وعلى المنتسبين إلى التنظيمات الحزبية السرية."

أما محمد بن عثمان الصيد فقد تناول هذا الموضوع في مذكراته على النحو التالي:[١٩]

"بعد تشكيله للحكومة، أمر عبد القادر البدري بإلقاء القبض على الجماعة التي كانت وراء أعمال القتل والنهب والحرق، ومن ضمن هؤلاء مجموعة كانت تنتمي إلى حركة القوميين العرب، منهم الدكتور محمود سليمان المغربي، أول رئيس حكومة في عهد معمر القذافي، وعمر مصطفى المنتصر، الذي شغل منصب وزير الخارجية في العهد الحالي [يقصد حكم معمر القذافي] وجمعة الفزاني، وهو أيضاً من الوزراء في عهد القذافي، وعز الدين الغدامسي، الذي تولى منصب سفير ليبيا في النمسا، وعبد السلام الزقعار [أصبح وزيراً لشؤون البترول في عهد القذافي]. وكان هؤلاء جميعاً يعملون في شركات النفط [في ليبيا]، وبعد إلقاء القبض عليهم صدرت ضدهم أحكام بالسجن".

---

١٧ الملف FCO 39/78.

١٨ **"ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"**، مصدر سابق، ص ٣٥١.

١٩ مصدر سابق، ص ٢٨٩.

صراع مع الصحافة

رغم أن خليفة التليسي، الذي كان يشغل منصب وزير الإعلام والثقافة في وزارة حسين مازق، ظل في منصبه حتى بعد تولي عبد القادر البدري رئاسة الوزارة، فإن لهجة وسائل الإعلام الرسمية، من صحافة وإذاعة، سرعان ما تبدلت وتغيرت مفردات خطابها.

أوردت "المذكرة الأمنية" الآنفة الذكر،[٢٠] المعدة من قبل "إدارة المخابرات والبحوث" بوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٦٧، في هذا الصدد ما ترجمته:

"لقد نجح رئيس الوزراء البدري، مستخدماً براعة أساليب المداهنة، والعصا والجزرة، في السيطرة على الصحافة وتوجهاتها الهائجة مع القومية العربية وضد الولايات المتحدة الأمريكية. والأكثر من ذلك، فإن وزارة الداخلية[٢١] تحاول الآن أن تأخذ بزمام المبادرة، في مجال الدعاية الإعلامية، من القاهرة، بوصف إذاعة **"صوت العرب"** ـ التي يستمع إليها الليبيون جميعاً ويصدقونها ـ بأنها كاذبة."

كما أشار إلى هذا الموضوع السفير البريطاني ساريل في تقريره الذي أعدّه بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٧عن حكومة البدري، وقد جاء فيه:

"لقد تحدّث البدري إلى الصحافة حول الحاجة إلى المحافظة على مصالح ليبيا، كما سرّب إليها القصص حول "العناصر المصرية المخربة" التي تغلغلت في البلاد، كما نجح في تغيير لهجة الخطاب الإعلامي للإذاعة الذي بدا في الفترة السابقة مجرد صدى لما يصدر عن إذاعات القاهرة والجزائر من خطاب ملهب".

وقد كرر السفير ساريل الإشارة إلى الموضوع ذاته في تقريره السري السنوي عن وقائع وتطورات عام ١٩٦٧ فأورد في هذا الصدد:

"لقد سارع البدري باتخاذ خطوات من أجل تغيير سياسة وزارة الإعلام والثقافة، وقد نجحت هذه الخطوات في تغيير لهجة الصحافة والإذاعة الليبية."

غير أنه يبدو أن البدري، وإن كان قد نجح في أساليبه مع وسائل الإعلام الرسمية، لم ينجح مع الصحافة الأهلية التي يظهر أنها حافظت على كثير من توجهاتها السابقة.

فقد أشارت جميع الصحف الصادرة في طرابلس يوم ٦/ ٧/ ١٩٦٧[٢٢] إلى فشل الأمم

٢٠ رقم (595).
٢١ هكذا وردت في التقرير.
٢٢ برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس 49) المؤرخة في ٧/ ٧/ ١٩٦٧. الملف PPB 9 - Libya.

المتحدة في الوصول إلى حل لمشــكلة الشــرق الأوســط، كما دعت تلك الصحف الأمة العربية إلى البحث عن وسائل أخرى يمكنها بواسطتها التعامل مع الكيان الإسرائيلي.

كما نشــرت صحيفة "**الرائد**" الصادرة في ذلك اليوم، فــي صفحتها الأولى، مقابلة مع السفير الســوفييتي في ليبيا. وقد نســبت الصحيفة إلى الســفير قوله إن "المحادثات، التي جرت بين الرئيس الأمريكي جونســون ورئيس الوزراء السوفييتي كوسيجين في جلاسبورو بالولايات المتحدة، قد أظهرت كيف أن أمريكا مصرة على ممارسة سياستها العدوانية تجاه فيتنام، وعلى استمرار دعمها للعدوان الإسرائيلي."

كما قامت صحيفة "**الحرية**" (أســبوعية/ خاصة) في ذلك اليوم بتناول حادث ســفينة التجســس الأمريكية "**ليبرتي**". كما شنّت حملة على "هيئة الأمم المتحدة" بسبب فشلها في أن تطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها. ونشرت كذلك خبراً آخر يتعلق بقيام طيارين أمريكان تابعين لشــركة Lavco الأمريكية (خاصة) بتغيير خط طيرانهم، فطاروا من قاعدة ويلس إلى مالطا دون أخذ إذن مســبق من مصلحــة الطيران المدني. كما شــن أحد محرري الصحيفة المدعــو "المهدي"، في عموده الخاص، نقداً قاســياً للرئيس الأمريكي جونســون لتأييده لإســرائيل النابع من اهتمامه بالانتخابات القادمة وزيادة إنتاج مصانع السلاح.

كمــا وجهت صحيفة "**الرائد**" في عددها الصادر يــوم ٨/ ٧/ ١٩٦٧ [٢٣] نقداً لاذعاً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة وصحافة بعض الدول العربية. لقد انتقدت الصحيفة بشــدة بعض الدول العربية التي ادعت يومــذاك "أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تشاركا في العدوان ضدّ الأمة العربية"، في إشارة واضحة منها لإذاعة المملكة العربية السعودية التي دعت يوم ٧/ ٧ الدول العربية إلى استئناف ضخ بترولها إلى الولايات المتحــدة وبريطانيا بعد أن ثبت عدم اشــتراكهما في حرب يونيو. كما شــنّت الصحيفة في عمود يحــرره "المواطن" حملة على هيئة الأمم المتحدة، ودعــا الكاتب قارئيه "فلننس أن هناك منظمة اســمها "الأمم المتحدة" لأن هذه المنظمة ليســت ســوى إدارة من الإدارات التابعة للخارجية الأمريكية". وفي مقال افتتاحي للصحيفة بقلم رئيس تحريرها عبد الرحمن الشــاطر، أكد الكاتب "أن الولايات المتحدة وظفت تقنيتها وأجهزتها الإلكترونية لمساعدة إســرائيل، وأن الصفارة قد أطلقت إيذاناً لانطلاق الثورة العربية، وأن على العرب أن يدركوا أن ليس أمامهم سوى خيار واحد ... هو استمرار النضال."

---

٢٣ برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس 70) المؤرخة في ٧/ ٧/ ١٩٦٧ الملف السابق.

ومن الواضح أن هذا الموقف من الصحافة الوطنية الخاصة قد تواصل على امتداد فترة وزارة البدري، رغم أساليب المداهنة والترغيب والترهيب التي استعملها.[٢٤]

٢٤ راجع على سبيل المثال برقيات السفارة الأمريكية بطرابلس ذات الأرقام (181) بتاريخ ١٥/ ٧، (818) بتاريخ ٢٤/ ٨، (A-68) بتاريخ ١٥/ ٩، (A-99) بتاريخ ١٦/ ١٠ الموجودة بالملف المركزي PPRP- LIBYA.

صراع مع آل الشلحي ورجال القصر

يقول مصطفى بن حليم عن صراع عبد القادر البدري مع آل شلحي ما يلي:[٢٥]

"بيد أن سياسة الحزم، ومواجهة التداعيات الخطرة بصلابة، التي مكنته من معالجة الفتنة الداخلية بسرعة ونجاح، لم تسعفه في تعاطيه مع الحاشية الملكية".

"بدأ نزاعه مع العقيد عبد العزيز الشلحي على أمر لا أهمية له، فقد رفض البدري أن يسمح لعبد العزيز الشلحي باللحاق بالملك في زيارة خارج الوطن، وأمر برفض طلب إجازة استثنائية للشلحي، وفي وقت كان فيه الجيش في حالة طوارئ وكانت الإجازات موقوفة بالنسبة لجميع أفراد القوات المسلحة. ثم توالت المناوشات بين رئيس الوزراء وعائلة الشلحي حول تمتعهم بجوازات دبلوماسية، فرأي البدري أن اللائحة الدبلوماسية لوزارة الخارجية لا تعطيهم هذه الميزة، فرفض تجديد جوازاتهم الدبلوماسية، مما جعلهم يشكون تصرفه لدى الملك، ولم يتراجع البدري بل صارح الملك بضرورة إيقاف تدخل آل الشلحي في أمور الدولة، وتحجيم نفوذهم الذي كان مصدر إشاعات عديدة ضارة بسمعة الملك. ثم جاء طلب السيدة لطفية بنت إبراهيم الشلحي زوجة محمد عبد السلام الغماري، وإلحاحها لمنح امتياز بترولي لشركة صورية لا تملك أي مؤهلات، لا فنية ولا مالية، رفضها البدري سريعاً دون إبداء الأسباب، إلا أن عمر الشلحي (مستشار الملك) وأخته لطفية شدّوا من الدس لدى الملك ضد رئيس الحكومة وألحّا على ضرورة التخلص من عدو عنيد..."

ويورد بشير السني المنتصر في مذكراته بهذا الخصوص:[٢٦]

"كما حاول [البدري] الحد من نفوذ بعض عناصر القصر الملكي، خاصة أنهم كانوا في رأيه مصدر قلاقل وعدم استقرار في الدوائر الحكومية وفي شؤون التجارة والعطاءات، ولتمتعهم بحصانة. وكان موظفو القصر، على اختلاف درجاتهم، يتقدمون بطلبات للحكومة وتلبى طلباتهم من قبل بعض الموظفين المعروفين بارتباطاتهم بالحاشية الملكية، والمعينين بتوصية منهم، مما أضعف من سلطات الحكومة وسيطرتها على الأمور."

كما أضاف أيضاً في هذا السياق:[٢٧]

"أثار البدري مع الملك وضع العقيد عبد العزيز الشلحي في الجيش، وتصرفاته وتذمر ضباط

٢٥ "ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"، مصدر سابق، ص ٣٥٢.

٢٦ مصدر سابق، صفحة ٢٤٩.

٢٧ مصدر سابق، صفحة ٢٥٢.

الجيش منه، وتدخل أفراد عائلة الشلحي في أنشطة الوزارات بتعيين ودعم كبار الموظفين، مما جعل هؤلاء الموظفين يتصرفون في شــؤون العمل دون الرجوع إلى وزرائهم. وطلب الســيد عبد القادر البدري رسمياً من الملك نقل العقيد عبد العزيز الشلحي من الجيش، وكذلك نقل وكيل وزارة المالية [جمعة التركي] وآخرين".



انحياز جهوي وقبلي

يورد بشير الســـني المنتصر (الذي كان قد عمل مع البدري، ومن قبله مع مازق كوكيل وزارة لشؤون رئاسة الوزراء) في مذكراته ما يلي:[٢٨]

"وكان [البدري] ـ كغيره من زعماء برقة – حريصاً على المحافظة على مصالح برقة، وكان يتهم الانتفاضة الشعبية التي قامت في طرابلس أثناء حرب يونيو بأنها إقليمية، ويؤكد دائما بصراحة أن برقة لن تقبل ســيطرة إقليم طرابلس على الأمور في ليبيا، وأن الميزة الســكانية التي تعتمد عليها طرابلــس تقابلها ميزة وجود معظم حقول البترول في برقة في تلك الفترة، مما يشــكل توازناً في الثقل الســياسي بين الإقليمين، وكان...[مع فكرة] بقاء الحكومة في البيضاء رغم أنه يفضلها [في قرارة نفسه] في بنغازي."

ويضيف بشير السني المنتصر:[٢٩]

"كان الســيد عبد القادر البدري صريحاً، ويرى أن قبيلته (العواقير) أولى بزعامة برقة من قبيلة البراعصة [التي ينتمي إليها السيد حسين مازق] وقد كانت تحتل مركز الثقل في هيكل السلطة الحكومية في ليبيا، ووجود الحكومة في البيضاء ساعد على تقوية نفوذها، رغم أن قبيلة العواقير هامة لوجودها في مدينة بنغازي وضواحيها والتي يقطنها أغلب السكان في برقة".

ثم يضيف:

"وقد أثار انحياز الســيد البدري لقبيلته العواقير بعض المشاكل عندما قام بتعيين مستشارين لقبائل برقة وتخصيص مرتبات سخية لهم، وكان من ضمنهم عدد غير قليل من قبيلة العواقير، الأمر الذي تحاشى السيد حسين مازق أن يقوم به خلال الفترة الطويلة التي قضاها في الحكم، لأنه كان يعرف حساسية مثل هذا الموضوع بين قبائل برقة، وقد ترتب على قرار السيد البدري هذا احتجــاج القبائل الأخرى لدى الملك، الذي كان بدوره يحــرص على حفظ التوازن بين قبائل برقة."

---

٢٨ مصدر سابق، ص ٢٤٨.

٢٩ المصدر السابق، ص ٢٥٢.

السفير نيوسوم.. دعوة صريحة وخطيرة

في ١٠/ ٧/ ١٩٦٧ وجه السفير الأمريكي نيوسوم برقية سرية مطولة (٥ صفحات) وخطيرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية باسم **"الفريق الأمريكي المختص بليبيا"**،[٣٠] ضمّنها تقييما للتطورات التي شهدتها البلاد منذ يونيو ١٩٦٧ وانعكاسات ذلك على مصالح أمريكا الرسمية والخاصة في ليبيا، ودعوة صريحة لاستئناف الاتصال والحوار مع **العناصر المناوئة للنظام**.[٣١] وقد جاء في تلك البرقية:

"عودة ليبيا البطيئة والمتعثرة إلى حالتها الطبيعية هي نتاج جملة عوامل ذات دلالة على وضع البلاد الداخلي، كما تحمل انعكاسات هامة على مصالح الولايات المتحدة في هذا البلد."

أما عن دلالات الأحداث بالنسبة للوضع الداخلي، فتورد البرقية بشأنها:

١- حالة التأزم في العلاقة بين مختلف الأقاليم والأجيال، التي ينظر إليها (دوماً) على أنها مظاهر ضعف في المشهد السياسي الليبي، طفحت على السطح، ولو لبعض الوقت، وكتهديدات جدية لاستقرار البلاد. وكنتيجة للحرب العربية الإسرائيلية، فقد برزت ثلاثة تيارات بوضوح:

- تيار يعبر عن المصلحة الليبية، وهو يتمثل في الملك وأقلية من المؤسسة الحاكمة.
- وتيار ذو توجهات وميول عربية.
- وتيار راديكالي عربي اشتراكي على غرار النموذج السوري والجزائري.

٢- هناك فجوة خطيرة في التواصل والتفاهم بين الحكومة وشرائح مهمة من الشعب الليبي، وإن صمت الحكومة، في مراحل مبكرة، أتاح الفرصة أمام الأصوات الأخرى، وقد أدى ابتعاد الملك وعزلته إلى زيادة اتساع هذه الفجوة.

٣- هناك غياب للمؤسسات التي تستطيع الحكومة من خلالها شرح سياساتها، فلم تجر دعوة البرلمان للانعقاد، ولا أية لجنة للتشاور مع الملك أو الحكومة (خلال الأحداث)، ولم تجر دعوة المجلس الاستشاري للملك إلا بعد أن قدمت الحكومة (حكومة مازق) استقالتها. وقد تشكلت (خلال الأحداث) لجان خاصة كثيرة

٣٠ يتكون هذا الفريق على ما يبدو من السفير (رئيساً) وعضوية ممثلين عن البعثة العسكرية الأمريكية والقاعدة الأمريكية وممثلي المخابرات المركزية والمعلومات في ليبيا.

٣١ البرقية تحمل الرقم (طرابلس/ 98)، موجودة بالملف المركزي POL. 15 - Libya.

ضمت عناصر متطرفة في ظل غياب أية قنوات مؤسسية. وقد أكدت الأحداث حقيقة أن ليبيا لم تتطور بعد ككيان سياسي عصري.

٤- إن التردد، أو عدم الرغبة في اتخاذ أي إجراء، الذي أظهره حسين مازق في التعامل مع المشاكل الخطيرة التي برزت (منذ الخامس من يونيو)، والذي زاد من ضعف الواقع السياسي، لم يسرّ لا الملك ولا المواطنين، وأتاح الفرصة لنشاط العناصر المتطرفة. وكانت المحصلة النهائية أن الحكومة فقدت سيطرتها على وسائل الإعلام، وعلى نقابات العمال، وعلى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية (ضخ النفط).

٥- إن إحساس الليبيين بالهزيمة التي مني بها العرب قد تفاقم في ظل الانتقادات التي وجهتها مصر لتقاعس ليبيا في دعم القضية العربية. إن الإحساس بالهوان، ممزوجاً بحساسية الليبيين ضد السيطرة الأجنبية، وبشعور عروبي قوي، مع كراهية دفينة لكل ما هو أجنبي، أسهم ذلك كله في إيجاد إيلام نفسي لازمهم لبعض الوقت.

٦- ولعل من بين الأسباب التي أدت بالإيلام النفسي إلى ملازمة الليبيين وقتاً أطول، أنهم كانوا منعزلين (جغرافياً) عن الحقائق على أرض الواقع، وأنهم كانوا بعيدين عن الأحداث. وعلى عكس الحالة في دول المشرق، فإن ليبيا لم تواجه المشاكل العملية التي صاحبت الهزيمة، ومن ثم فقد كان بمقدور الليبيين أن يعيشوا فترة أطول في أوهام مريرة.

٧- وكنتيجة لعدم مشاركتهم في الحرب، وبسبب حملات الإعلام المصري، وشعورهم بالهوان، فإن الليبيين يبدون مصممين على تعويض ذلك، ليس فقط من خلال مساهماتهم المباشرة لمساعدة ضحايا الحرب، ولكن أيضاً عن طريق الانتقام اقتصاديا من الجهات التي يعتقدون أنها ساعدت إسرائيل.

٨- إن المرارة التي يحس بها الطرابلسيون تجاه القيادة البرقاوية للبلاد؛ أسهمت في تزويد لجان المعارضة المختلفة في طرابلس بمساندة عناصر طرابلسية عديدة.

٩- أسهمت الدعاية المصرية، وبخاصة الإذاعة، وحجب أية مصادر للمعلومات غير عربية بشكل شبه كلي، في تزويد القيادات المتطرفة بدعم قوي. وعلى العموم، فإن العناصر المحلية، لا أعمال التخريب المصرية، هي التي تشكل الآن مصدر المشاكل والصعوبات.

١٠- إن الحقائق حول أصل الأزمة وتطوراتها، وحول مدى الهزيمة العسكرية، بدأت

تتسرب تدريجياً، غير أن ردة الفعل الأولية للصورة الحقيقية تمثلت في إحساس عميق بالهوان. أما التقييم الواقعي للوضع، وإدراك الحاجة إلى نظرة جدية وكلية لقضية فلسطين، فلم يبدأ بالبروز إلا مؤخراً وبشكل خافت.

١١- على امتداد الأزمة، تعمد بعض الزعماء، والمجتمع الليبي في مجمله، أن يضعوا جانباً أو أن يتجاهلوا كلية وجود مصلحة وطنية خاصة بليبيا. وبالنسبة للكثيرين منهم، فإن ليبيا هي مجرد تعبير (مصطلح) جغرافي أكثر منه أمة أو شعباً. وقد ترتب على هذا الأمر أن كثيرين من الليبيين، في أوقات الأزمات، يميلون إلى الارتباط بالأمة العربية (أو يرون هويتهم في الأمة العربية)، ويميلون إلى قبول الأهداف والمواقف التي يحددها لهم غيرهم. إنهم يعتبرون أنفسهم عرباً أكثر مما هم ليبيون."[٣٢]

ثم خلص "الفريق الأمريكي المختص بليبيا"، وفقاً لما أوردته برقية السفير الأمريكي نيوسوم، إلى أن الحقائق والدلالات السالفة تشكل أهمية خاصة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الرسمية والخاصة في ليبيا من حيث:

١- أنها تؤكد، بشكل أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، أن مصالح أمريكا الرسمية في ليبيا (المتمثلة في الارتباط بالغرب وفي قاعدة ويلس الجوية) تتوقف على استمرار الدور والنفوذ الشخصي للملك. فالسفارة، وفقاً لما بمقدورها الجزم به، ترى أنه لا يوجد باستثناء الملك إدريس شخصية سياسية ليبية التزمت الحذر والتحفظ عن تهديد العلاقات مع أمريكا، فالملك هو الشخص الوحيد الذي التزم هذا التحفظ وذلك الحذر.[٣٣] ومن المؤمل أن يبقى نفوذ الملك قوياً بقدر كاف يمكننا من الخروج من الأزمة الحالية، إلا أن بسط إرادته المنزوية تبدو أكثر صعوبة في كل مرة.

٢- لقد أبرزت الأزمة بشكل جلي أن المحافظة على مصالح أمريكا الرسمية والخاصة قد تأثرت بشكل هام، وربما فاصل، بفعل تطورات وأحداث من خارج ليبيا. وأن ردة فعل الولايات المتحدة لأحداث مماثلة (في المستقبل) على نطاق واسع من شأنه أن يعود بآثار ضارة على مصالحها في ليبيا. وفي غياب قيادة ليبية جريئة، فعّالة، ومتعاطفة[٣٤] (مع أمريكا)، فإن إعادة بناء أجواء محابية لمصالح أمريكا في ليبيا تغدو صعبة للغاية.

ثم تؤسّس برقية "الفريق الأمريكي المختص بليبيا" على المقدّمات السابقة جملة من الخلاصات والتوصيات الخطيرة، والتي نحسب أنها مهدت الطريق لاندفاع السفير نيوسوم

٣٢ توصيف في غاية الدقة والخطورة كان وما يزال.
٣٣ ولهذا فقط كافأته أمريكا بتدبير الانقلاب عليه في سبتمبر ١٩٦٩.
٣٤ الواضح أن هذه هي القيادة الجديدة التي كان مطلوباً صنعها في ليبيا.

ومعاونيه نحو البحث عن البديل المناسب للنظام السياسي القائم في ليبيا، لا بل البحث عمن تتوافر فيه صفات الجرأة، والحزم، والتعاطف مع مصالح أمريكا.[٣٥] وتتمثل هذه الخلاصات والتوصيات في:

١- الاستمرار في تقديم الدعم الكامل للملك وللحكومة التي يختار. وهذا يعني تبني سيناريو العودة البطيئة إلى العلاقات السياسية والاقتصادية المعتادة، مع التسويف والمماطلة حول القاعدة التي يرغب الملك في بقائها، كما أكدت الحكومة الحالية (حكومة البدري) الرغبة نفسها بشأنها. وهذا يعني أيضاً، فيما يتعلق بموقف أمريكا من مسألة الشرق الأدنى (القضية الفلسطينية)، أن تستمر حاجتنا لأن نأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تواجهها داخلياً العناصر المعتدلة، ولكنها ضعيفة (في النظام الملكي). هذا يعني أنه ينبغي علينا أن نبدي تعاطفاً مع بعض المطالب بالمساعدة التي يمكن أن تتلقاها من الحكومة الليبية.[٣٦]

٢- وفي الوقت الذي لا ينبغي فيه أن نتخلى عن الأمل والعمل من أجل استمرار الملكية في ليبيا، فإن الأحداث الأخيرة أكدت مرة أخرى[٣٧] ضرورة أن تكون للسفارة اتصالات (Contacts) وتبادل للآراء والأفكار(communications) مع عناصر أخرى مهمة في المجتمع الليبي. وهذا لا يعني بالضرورة القوميين والاشتراكيين العرب المتطرفين. إن كثيرين من الذين كانوا متطرفين في مناواءتهم للولايات المتحدة وللحكومة خلال هذه الأزمة، هم من العناصر التي تنشد بشكل أساسي تطوير المؤسسات السياسية الداخلية بشكل معتدل وبناء، كما تبحث عن سبل الإصلاح الاجتماعي.[٣٨] من المهم جداً أن تقوم أمريكا بإعادة فتح الحوار ـ الذي توقف بسبب الأزمة ـ مع هذه المجموعات،[٣٩] ومع الحذر الشديد هذه المرة[٤٠] لتحاشي إثارة الملك والحكومة. وبناء على ذلك، طلبت من مصادر أمريكية خاصة[٤١] بذل بعض المساعي في هذا الاتجاه[٤٢]... وسوف أسعى لإقامة علاقات مباشرة للسفارة مع دوائر رجال الأعمال والاقتصاد حالما تهدأ الأمور خلال الأسابيع القادمة.[٤٣] وقد نكتشف أن

---

٣٥ راجع "**انقلاب بقيادة مخبر**".

٣٦ أي من أجل المحافظة عليها إلى حين الانتهاء من إعداد البديل المناسب.

٣٧ هناك مرات سابقة لعل أهمها ما حدث في أعقاب أحداث الطلبة خلال شهر يناير ١٩٦٤.

٣٨ لا تخفى الصيغة المتعاطفة التي اختيرت في وصف هؤلاء المناوئين بتطرّف للولايات المتحدة.

٣٩ إذا فهمنا الأسباب التي يرتكز إليها هذا الفريق في الدعوة إلى إعادة فتح الحوار مع هذه المجموعات، فما هي الأسباب التي دعت السفارة ـ قبل هذه الأزمة ـ لفتح الحوار مع هذه العناصر والمجموعات؟!

٤٠ يبدو أنه لم يكن هناك حذر شديد في المرّة أو المرات السابقة.

٤١ ترجمة لمصطلح (Controlled American Source) وتختصر (CAS).

٤٢ يبدو أن السفير نيوسوم لم يكن بحاجة لانتظار إذن الخارجية الأمريكية للسير في هذا الاختيار، فقد حصل عليه قبل ذلك في المرة أو المرات السابقة.

٤٣ نشرت مجلة "**المعرفة**" التي تصدر عن المركز الثقافي الأمريكي في ليبيا على غلاف عددها رقم (410) الصادر في ٢٨/ ٧/ ١٩٦٩ (أي قبيل =

الحوار مع معظم عناصر المعارضة المتطرفة غير ممكن، بحكم أن أهدافها لا تتوافق مع أهدافنا في المحافظة على مصالحنا الرسمية والخاصة في ليبيا.

٣- لا بد من التنبيه إلى أن ملاحظاتنا السابقة مبنية على إدراك تام من قبلنا بأن المجموعات المتطرفة لا تمتلك بعد قوة كافية لتهديد أهداف الحكومة الليبية الأساسية. وإذا استطاع النظام (الملكي) أن يجتاز **الأنواء الحالية** بسلام، فإن النخبة التقليدية الحاكمة، وتنظيمها الحالي، قد يستمران **لبعض الوقت**. غير أن هذه الأحداث قد بيّنت لنا بوضوح:

١ – أن العناصر المثقفة والواعية سياسياً، والتي تشعر أنها جرى استثناؤها من النظام بحكم مصادفة مولدها (من حيث الطبقة الاجتماعية)،[٤٤] مصممة على إقامة نظام سياسي يأخذ في الاعتبار آراءها ووجهات نظرها بالكامل.

٢ – الضعف الأساسي في القيادة التقليدية، مع قدرة المعارضة، بالمقابل، على حشد قوى كثيرة مسؤولة خاصة في طرابلس.

٣– أن على المؤسسة الحاكمة، من أجل بقائها في السلطة، ولو على المدى المتوسط، أن تفسح المجال أمام الأجيال الجديدة وأن تستوعبها.[٤٥]

وتنبّه برقية "الفريق الأمريكي المختص بليبيا" في ختامها إلى خلاصة نهائية مفادها:

"إن مصالح أمريكا تستوجب دعماً كاملاً للعناصر التي تبدي رغبة في حماية هذه المصالح. غير أنه ينبغي علينا أن نعترف، في الوقت نفسه، بأن ميزان القوى، مع كل أزمة من الأزمات (القادمة)، سوف يتحول من العناصر التقليدية إلى العناصر العصرية الجديدة."[٤٦]

= الانقلاب بشهر واحد) صورة للسفير نيوسوم وهو يستلم من رجل الأعمال الليبي الحاج محمد مصطفى الشيباني هدية تذكارية، وتحت عنوان عريض "ليبيا تودّع السفير نيوسوم".

٤٤ تجن صارخ ومجحف بحق النظام الملكي.

٤٥ إننا نشك في أن بإمكان أي نظام على امتداد المنطقة أن ينافس سجل النظام الملكي في إفساح المجال أمام الأجيال الجديدة واستيعابها.

٤٦ هذه دعوة صريحة من قِبل الفريق إلى صناع القرار في واشنطن ألا يفكروا إطلاقاً في الاعتماد على النظام الملكي القائم في ليبيا.

تقييم مخابراتي أمريكي مبكر

وجدت التقارير والبرقيات التي عكف السفير الأمريكي نيوسوم على إرسالها إلى وزارة الخارجية الأمريكية أصداءها في "**مذكرة أمنية**"[٤٧] أعدها مدير المخابرات والبحوث بالوزارة بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٧ ووجهها إلى وزير الخارجية تحت عنوان "**ليبيا: ما يزال الخطر قائماً**".

استعرضت المذكرة في مستهلها الخطوات التي قامت بها حكومة البدري (اعتقال القيادات العمالية والشعبية التي تقف وراء المظاهرات والاضطرابات، وإنهاء الإضرابات، والسيطرة على وسائل الإعلام ..) ووصفتها بأنها **خطوات مشجعة**،[٤٨] ثم خلصت إلى القول بأنه ما يزال أمام الحكومة المزيد مما ينبغي عليها القيام به قبل أن يستعيد النظام مصداقيته.[٤٩]

ثم تمضي المذكرة الأمنية:

" لقد ذاقت الطلائع من سكان المدن (الليبية) طعم السلطة. إنها الآن ولأول مرة تتصف بالتنظيم، ولن تتخلى طوعاً عما حققته من مكاسب.

إن معنويات الجيش الليبي، ولعل نسبة ولائه التقليدي للنظام أيضاً، قد بلغت درجة متدنية جداً لم يسبق لها مثيل، والمصريون والجزائريون يقومون بالتحرك والتحريض داخل الدوائر العسكرية والمدنية، وينبغي على البدري أن يعالج فوق ذلك كله المشكلة المعقدة المتمثلة في علاقات ليبيا المستقبلية مع الأنجلو سكسونيين (أمريكا و بريطانيا) من خلال المفاوضات التي حُدد إطارها مقدماً (من قبل حكومة مازق ووفقاً لوجهة نظرها) المتمثل في "إزالة" القواعد الأمريكية والبريطانية."

التهديد المصري- الجزائري

وتحت عنوان جانبي يحمل "**التهديد الخارجي (مصر - الجزائر)**" تقول المذكرة:

"إن الهبوط السريع في سمعة أمريكا وبريطانيا لدى العرب، وحتى داخل ليبيا التي كانت معروفة بانحيازها للغرب، زوّد عبد الناصر بفرصة لتحقيق هدف قديم ظل يراوده، يتمثل في إزالة قاعدة ويلس الجوية التي ما برحت تمثل في نظره رمزاً لقوة أمريكا ونفوذها في العالم العربي."

"إن موقف الملك إدريس المستمر في انحيازه للغرب، في مواجهة الرأي العام في ليبيا، قد زود عبد الناصر بالفرصة للعمل على تحقيق هدفين آخرين يتمثلان في:

---

٤٧ رقم (575).

٤٨ لأن هذه الخطوات تصب في خدمة المصالح الأمريكية فهي "خطوات مشجعة"، أمّا لو لم تكن في خدمة هذه المصالح فستوصف بأنها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان واعتداء على الديمقراطية.

٤٩ من وجهة نظر أمريكا.

- القضاء على نظام حكم غير صديق بالنسبة له (النظام الملكي في ليبيا).
- وضع يديه على ثروة ليبيا العظيمة."

"إن النظام الليبي، بالرغم من جهود رئيس الوزراء، هو أكثر اهتزازاً منه في أي وقت مضى. إن عملاء عبد الناصر يعملون بشكل متواصل من أجل إفقاد النظام مصداقيته، وتشجيع المعارضة الجديدة الصاعدة على تحديه. كان عبد الناصر في الماضي راضياً بالانتظار إلى حين وفاة الملك (الذي بلغ من العمر ٧٨ سنة) بشكل طبيعي، أما الآن فهو على استعداد لأن يتحرك قبل وفاة الملك إذا ما سنحت له الفرصة المناسبة."

"أما بالنسبة للجزائر، فهي عامل جديد في مجال التحريض على إنهاء النظام في ليبيا، غير أنها تولت ممارسة دورها الجديد بحيوية واستمتاع شديدين Gusto [كلمة إيطالية الأصل]. فالجزائريون في طرابلس منهمكون، شأنهم شأن المصريين، في حث العناصر المتطرفة على التحرك. ومن المحتمل أن النظامين في مصر والجزائر يعملان سراً على استبدال النظام الملكي في ليبيا بآخر "اشتراكي" يسير في ركبهما".

التهديد الداخلي

وتحت عنوان "**التهديد الداخلي**"، أوردت "المذكرة الأمنية":

"إن بروز المعارضة في ليبيا لا يمكن إرجاعه بالكامل للتأثير الخارجي. فالنخب الجديدة الشابة في المدن الليبية عارضت، على مدى سنوات، الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة ضدها. وفي أعقاب حالة الفوضى التي نشأت إثر حرب سيناء (يونيو)، قام الشباب بتنظيم أنفسهم لممارسة السلطة في المدن، حيث تخلت الحكومة فيها عن مسؤولياتها. وقد لقي هؤلاء الشباب تأييداً من قبل أعداد كبيرة من البورجوازيين[٥٠] الذين غلب عليهم الانزعاج، والذين كانوا يشكلون في الماضي حصناً للنظام الملكي، وتحولوا الآن إلى مراهنين على نهايته."

"إن الإجراءات الصارمة التي اتخذتها حكومة البدري لاستعادة النظام ربما نجحت في تغيير هذا الاتجاه، غير أن علامات الخطر ما تزال قائمة."

أوضاع الجيش وصغار الضباط

وتعود المذكرة للحديث عن الأوضاع داخل الجيش الليبي بقولها:

"إن **الولاء للنظام في أوساط الجيش** ـ الذي كان دوماً **موضع شك** ـ هو الآن على ما يبدو في تدن. كان الجيش متحمساً للمشاركة في الحرب ضد إسرائيل، إلا أن الجيش لم يغادر الأراضي الليبية. كلف الجيش في البداية بالمحافظة على الأمن في المدن، إلا أنه وجد أن هذه المهمة التي عهدت إليه يجري تنفيذها من قبل وحدات الأمن المنافسة له، وغير المحبوبة من قبل رجاله.

٥٠ الإشارة هنا إلى التجار ورجال الاعمال.

لقد تدنّت معنويات الجيش إلى الحضيض، ويبدو أن صغار الضباط[٥١] هم أكثر استجابة من أي وقت مضى لأي تحريض للجيش على التحرك من أجل الاستيلاء على السلطة."

قاعدة ويلس

وتحت عنوان جانبي يحمل صيغة التساؤل "**هل ستكون ويلس هي الحافز؟!**"، أوردت "المذكـــرة الأمنيـــة" التي أعدّت لاطلاع وزيـــر الخارجية الأمريكي بشـــأن الوضع في ليبيا والمخاطر التي تحيط به:

"رغم ضعف النظام الملكي حالياً فإن الإطاحة به لن تكون سهلة.
فالملك إدريس آمن إلى حد كبير في مدينة طبرق النائية. ولا يوجد شك في ولاء قبائل برقة له.

وكيفما سارت الأمور، فإن قوات الأمن ما تزال موالية له، وهي أقوى من الجيش. ومع وجود حكومة قوية في الســـلطة، فإن ظروف نجاح أية محاولة انقلابية هي أقل مواتاة الآن مما كانت عليه في يونيو ١٩٦٧ عندما كانت الظروف مؤاتية بحق.."

"إن المعارضة الداخلية، حتى لو وجدت مســـاندة من الجيش، لن يكون بمقدورها الإطاحة بالملك، رغم أنه قد يتســـنى لها، ولو مؤقتاً، الســـيطرة على بعض المناطق. أما مصر والجزائر، فحتى لو كانتا تعملان ســـوياً، فإنه من غير المحتمل أن يكون باستطاعتهما التخطيط لانقلاب ناجح دون دعم قوي من داخل ليبيا، وهو ما لا يتمتع به أي منهما في الوقت الحاضر.."

"غير أن الظروف يمكن أن تتبدل بشـــكل خطير. فإذا راوغت الحكومة [الليبية] في موضوع إزالة قاعدة ويلس، أو إذا ســـمحت للولايات المتحدة الأمريكية، على الخصوص، باستئناف تدريبـــات قواتها المعتادة في القاعـــدة، فإن مصر والجزائر، في هذه الحالـــة، وبتأييد من معظم الليبيين، سوف تقومان بتسديد هجومهما على النظام الليبي."

"نحـــن لا نعرف حتى الآن مـــا الذي ينويه الملك ورئيس وزرائه حول هذه المشـــكلة [قاعدة ويلس]، كما لا نعرف درجة اســـتعداد الملك لاســـتعمال نفوذه من أجـــل أن تبقى الولايات المتحـــدة في القاعدة. إن فرص اقتدار الملك على ســـحب موضوع القاعدة من وســـط اللهب تتحسن ببطء مع نجاح الحكومة في بسط نفوذها، إلا أن هذه الفرص لا تبدو جيدة للغاية."

٥١ لعل القارئ يلاحظ أن صغار الضباط بالجيش كانوا على هذه الصفة قبل عامين فقط من وقوع الانقلاب، ومع ذلك فإن الســـفير نيوسوم يحاول أن يوهم الناس أنه لم يكن على علم بحركة انقلابيي سبتمبر، وقد كانوا ينتمون لفئة صغار الضباط! راجع "**انقلاب بقيادة مخبر**".

متفجرات في أهداف أمريكية[٥٢]

في الثامن والعشرين من يوليو ١٩٦٧، أرسل مسؤول مكتب السفارة الأمريكية في مدينة البيضاء المستر صمويل كيتر برقية سرية إلى الخارجية الأمريكية أعطيت الرقم الإشاري (البيضاء/ ٥٨) (طرابلس/ ٣٩١).[٥٣] وقد أفاد مرسل البرقية أن شخصاً مجهول الهوية ترك صباح يوم ٢٨/ ٧ طرداً بمكتبة السفارة في البيضاء، ونظراً للشك الذي ساور موظف المكتبة وزميله المصور التابع لمكتب المعلومات الأمريكي حول الطرد، فقد سارعا إلى وضعه في الشارع وقاما على الفور بإخطار الشرطة. وتبيّن عند معاينة الطرد أنه كان يحتوي قنبلة بلاستيكية موقوتة.

وفي اليوم نفسه، وجه القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس المستر جيمس بليك برقية إلى مكتب السفارة في البيضاء، يوجهه فيها إلى ضرورة الاتصال بوكيل وزارة الخارجية حسين الغناي بالبيضاء وإبلاغه بالحادث، وإبلاغه أيضاً بوقوع ثلاثة انفجارات في وقت متقارب صباح اليوم نفسه (٢٨/ ٧) عند الجدار المحيط بقاعدة ويلس بطرابلس. كما طلب منه إبلاغ الغناي بأن هذين الحادثين (في البيضاء وفي طرابلس) قد لا يكونان مرتبطين، ومع ذلك فلا ينبغي استبعاد أن يكونا مؤشراً لبدء سلسلة من أعمال العنف من عناصر محلية مستاءة من التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال العودة بالبلاد إلى أوضاعها الطبيعية. كما طلب المستر بليك من زميله في البيضاء إبلاغ الغناي أن متابعة التحقيق في هذين الحادثين أمر تصبّ أهميته في مصلحة السفارة الأمريكية والحكومة الليبية معاً.

وفي ٢٩/ ٧/ ١٩٦٧ بعث مسؤول السفارة الأمريكية في البيضاء ببرقية تحمل الرقم (البيضاء/ ٦٢)، أفاد فيها أنه لم يتمكن من مقابلة الغناي، وأنه التقى بدلا منه بجبريل شلوف، مدير الإدارة السياسية بالوزارة، وأبلغه بالحوادث التي وقعت. وقد عبر شلوف عن أسفه لتلك الحوادث، ووعد بالاتصال بوزارة الداخلية للاطمئنان إلى اتخاذها كافة الإجراءات من أجل حماية أرواح وممتلكات الأمريكان في ليبيا، ومتابعة التحقيق بفاعلية. وقد أضاف المستر كيتر في برقيته معلومة جديدة تتعلق بالشخص الذي ترك الطرد بمكتبة السفارة في البيضاء، مفادها أن المواطنين الذين رأوا ذلك الشخص أو تحدثوا معه يجزمون بأنه إما لبناني أو سوري، وأن الفحص الجاري بشأن تلك القنبلة ـ رغم أنه لم يكتمل بعد

٥٢ راجع الملف المركزي بالخارجية الأمريكية رقم POL. 23 - 8 Libya.
٥٣ جرى إرسال صورة من البرقية إلى السفير نيوسوم الذي كان موجوداً في بريطانيا حينذاك.

ـ يؤكد أنها غير ليبية الصنع، وأنه كان من المفترض أن تنفجر بعد (١٢) ساعة من وضعها في المكتبة.

وقد أفادت برقيات أخرى مرسلة من السفارة الأمريكية في طرابلس والبيضاء بتاريخ ٤/٨/١٩٦٧ و١٤/٩/١٩٦٧ استمرار التحقيق في الموضوع دون التوصل إلى نتيجة، وأن العقيد عبد الحميد عوادة مدير مكتب الفريق مفتاح بوشاح أبلغ السفارة الأمريكية أن السلطات الأمنية ليست في حاجة للمساعدة من أية جهة بشأن التحقيق في هذا الموضوع.[٥٤]



٥٤ هل هناك احتمال أن تكون هذه المتفجرات قد دبرت بواسطة عناصر للسفارة الأمريكية من أجل تشويه صورة النظام أمنياً؟ ويلاحظ أن المتفجرات لم تسفر عن أي أضرار مادية أو بشرية.

معلومات مغلوطة عن ليبيا أمام الكونغرس الأمريكي

بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٦٧، بعث السفير الليبي في واشنطن فتحي العابدية مذكرة إلى وزارة الخارجية، احتج بموجبها على ما ورد على لسان عضو الكونجرس الأمريكي المستر بوب ويلسون Bob Wilson خلال الكلمة التي ألقاها أمام الكونجرس يوم ١٨/ ٧/ ١٩٦٧، والتي أدرج خلالها اسم ليبيا ضمن الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب يونيو ١٩٦٧.

ويبدو أن المستر ويلسون لم يكن عضو الكونجرس الوحيد الذي ألقى بيانات مغلوطة حول موقف الحكومة الليبية خلال تلك الفترة، إذ يتضح من رسالة جوابية بعث بها عضو آخر بالكونجرس، هو المستر ليستر وولف Lester L. Wolff، إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٦٧، رداً على رسالة تلقاها من هذا الأخير يوم ١٨/ ٨/ ١٩٦٧، أن المستر وولف قد أدلى هو الآخر ببيان مماثل، أشار فيه إلى ليبيا ضمن الدول العربية التي قطعت، جراء أزمة يونيو، علاقاتها الدبلوماسية مع أمريكا. وقد جاء في إحدى فقراته ما ترجمته:

"هناك نقطة أخرى تستلزم التوضيح، وهي تتعلق بالبيان الذي سبق لي أن ألقيته (أمام الكونجرس) وأوردت فيه أن ليبيا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أسست هذا البيان المغلوط على معلومات استلمتها من مكتب العلاقات بالكونجرس Congressional Relations Office بوزارة الخارجية، ولقد استغربت وجود اسم ليبيا ضمن قائمة الدول التي قطعت علاقاتها مع أمريكا، وأصررت على أن يقوم المكتب المذكور بمراجعة الموضوع فيما بعد. وبعد التشاور مع رجال الاختصاص في وزارتكم جرى الاعتذار عن المعلومات المغلوطة وتم تصحيح الخطأ".

ويضيف عضو مجلس الكونجرس في رسالته الجوابية على وزير الخارجية راسك:

"ومهما يكن من أمر، فقد ظل أعضاء الكونجرس على امتداد قرابة شهرين يتلقون معلومات غير صحيحة عن ليبيا، ومن الواضح أن هذا أمر مؤسف للغاية."[٥٥]

هل كان تزويد أعضاء الكونجرس بهذه المعلومات المغلوطة عن موقف الحكومة الليبية، فضلاً عن بقاء هذه المعلومات دون تصحيح على امتداد قرابة شهرين كاملين، خطأً مقصوداً أو غير مقصود؟! نحن لا نستبعد أن يكون الخطأ متعمداً ومقصوداً، وبخاصة إذا

٥٥ في النص الأصلي لرسالة عضو الكونجرس: However, for a period of approximately two months, Members of Congress were receiving incorrect information regarding Libya. This is clearly most unfortunate.

كان في نية المسؤولين (أو بعض منهم) رسم صورة قاتمة ـ ولو مؤقتاً ـ عن النظام الليبي لدى صانعي القرار الأمريكي، توطئة منهم لاتخاذ "قرارات معينة" تجاه هذا النظام.

تقرير أمريكي عن الآثار الاقتصادية للحرب

أعدّت السفارة الأمريكية في ليبيا بتاريخ ١٥/ ٨/ ١٩٦٧ تقريراً ضافياً (١٠ صفحات) بعنوان "**تأثيرات الحرب العربية الإسرائيلية على الأهداف الاقتصادية الأمريكية في ليبيا**"، حاولت من خلاله أن تقيّم تأثير تلك الحرب على العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية عشية انعقاد مؤتمر وزراء البترول والمالية والتجارة العرب في بغداد.

ويتلخص التقرير في ما يلي:[٥٦]

كانت النتائج المباشرة لاندلاع حرب يونيو درامية، فقد أدّت إلى:

- الإيقاف الكامل لصادرات [وبالتالي أرباح] شركات البترول، الأمريكية المـُلكية بغالبها، لمدة (٢٧) يوماً.
- بداية حركة تحويل الاحتياطيات المالية لليبيا من "الدولار".
- وقف الواردات الأمريكية إلى ليبيا بشكل شبه كامل لمدة (٤٢) يوماً.

"ومع ذلك، فقد أمكن حماية الاستثمارات الأمريكية في ليبيا، والتي يقع جلّها في مجال صناعة النفط (ما يربو عن ٣ بليون دولار في أواخر عام ١٩٦٦)، من المصادرة[٥٧] والتهديدات بالتخريب. كما تمكنت الشركات مع بداية أغسطس أن تعود إلى معدلات التصدير السابقة على اندلاع الحرب، بل تتجاوز تلك المعدلات من (١,٧) مليون برميل في اليوم إلى ما يربو عن (٢) مليون برميل يومياً. كما ارتفعت كثيرا قيمة البرميل من النفط.[٥٨] وتمت الموافقة المشروطة على مشروعين استثماريين أمريكيين جديدين في صناعة النفط الليبي. ويبدو مستقبل النفط في ليبيا مواتياً نسبياً."

"تمثلت الكارثة الأولى لحرب يونيو في قرار الحكومة الليبية بتحويل بعض احتياطياتها من "الدولار". ففي بداية عام ١٩٦٧، كانت الحكومة الليبية قد استثمرت نحو (١٠٠) مليون من احتياطياتها الخارجية في أسهم وسندات أمريكية، منها نحو (١٥) مليون دولار في استثمارات طويلة الأجل.[٥٩] وقد جرى بيع الأخيرة،[٦٠] ولا يعرف مصير الاستثمارات الليبية الأخرى."

---

٥٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-40) بالملف المركزي للخارجية الأمريكية E (1) Libya -US.

٥٧ قاومت الحكومة الليبية ضغوطاً شديدة من القوى الشعبية الداخلية والعربية (كالجزائر) التي تطالبها بتأميم شركات البترول في ليبيا، أو على الأقل بحجز ومصادرة ممتلكاتها.

٥٨ بسبب إغلاق قناة السويس والحرب الأهلية في نيجيريا.

٥٩ اتخذ هذا القرار نائب محافظ مصرف ليبيا علي جمعة المزوغي بدايات عام ١٩٦٧، إذ تقرر استثمار (١٥) مليون من احتياطيات البنك في اقتناء "شهادات مشاركة" في بنك التصدير والاستيراد الأمريكي. كما اتخذ القرار باستثمار مليون دولار في الولايات المتحدة في أعقاب زيارة قام بها لليبيا مساعد وزير الخزانة الأمريكي نولتون Winthrop Knowlton .

٦٠ في ٢٢/ ٧/ ١٩٦٧ أبلغ علي جمعة المزوغي المستشار الاقتصادي بالسفارة الأمريكية أن بنك ليبيا قرر بيع شهادات بنك التصدير والاستيراد=

"وحتى أغسطس ١٩٦٧ ظلت الصادرات الأمريكية إلى الأسواق الليبية تواجه عدداً من المشاكل، كان من بينها "المقاطعة الشعبية" للبضائع الأمريكية، والمقاطعة العمالية للسفن الأمريكية، وتضييق التسهيلات الائتمانية. وعلى الرغم من أن الحالة أخذت تعود تدريجياً إلى وضعها الطبيعي، فإن التقرير استبعد أن تصل الصادرات الأمريكية إلى ليبيا (عدا ما يتعلق منها بشركات البترول) إلى معدلاتها السابقة في المستقبل المنظور."



= الأمريكي التي سبق أن اقتناها في مطلع العام بسبب ما تردّد حول تقديم البنك المذكور قروضاً لإسرائيل استخدمت في شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية.

استئناف المفاوضات مع بريطانيا حول القواعد

مــر بنا كيف أن حكومة حســين مازق جــددت فــي ١٥/ ٦/ ١٩٦٧ طلبها لحكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للدخول معهــا في مفاوضات حول إنهاء وجودهما العســكري وتواجدهما في ليبيا. غير أن رد فعل الحكومتيــن إزاء الطلب الليبي كان متبايناً. ففيما رحبت الحكومــة البريطانية بطلب الحكومة الليبية وأبدت اســتعدادها للاســتجابة لــه، لاعتبارات خاصة بأوضاعها الاقتصادية والعســكرية، مال الموقــف الأمريكي للتردد والإحجــام والمراوغة، فقــد كانت أمريكا ما تــزال في حاجة لقاعدة ويلــس والخدمات العسكرية التي تقدمها لقوات الناتو.

أعلنت حكومة عبد القادر البدري، في ٢/ ٧/ ١٩٦٧ عقب اجتماع لمجلس الوزراء، أن المباحثات سوف تستأنف بين الحكومتين الليبية والبريطانية حول سحب القوات البريطانية من ليبيا. وقــد عبر البيان الصادر عن مجلس الوزراء بهــذا الخصوص أن هذه الخطوة هي جزء من سياســة الحكومة التي أعلنت عنها عقب تشكيلها في مطلع شهر يوليو ١٩٦٧. وقد أكد البدري، خلال المقابلة الصحفية التي أجرتها معه صحيفة "**الرائد**" ونشــرتها في عددها الصادر يوم ٢١/ ٧/ ١٩٦٧، التزام حكومته بالسير في هذا الاتجاه.

في الأول من أغسطس ١٩٦٧ بدأت الحكومة الليبية مباحثاتها مع الجانب البريطاني في مدينة بنغازي. واســتمرت هذه المباحثات حتى الثالث من الشهر ذاته، عندما أذاعت وزارة الخارجية الليبية بياناً أوضحت فيه أن جلاء القوات البريطانية عن قواعدها سوف يتم خلال الأشهر الستة التالية. وقد عبر الناطق باسم الخارجية الليبية عن استعداد الحكومة لتقديم كافة التســهيلات لتحقيق عملية الجلاء، كما أكد أن الجانبين سوف يستأنفان اجتماعاتهما خلال أســبوع من أجل وضع جدول زمني للجلاء، وللقضايا الأخرى المتعلقة بتســليم المنشآت العسكرية البريطانية.

وقد عبّر السفير الأمريكي نيوســوم عن القلق الذي يساوره بسبب الطريقة البارعة التي جرت بها صياغة البيان الليبي/ البريطاني المشترك في ٣/ ٨/ ١٩٦٧ حول نتيجة المباحثات التي تمت بين الطرفين، والتي كانت حصيلتها ـ كما يفهم من البيان ـ أن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي الليبية سوف يتم بالكامل خلال ستة أشهر. وقد عبّر السفير عن مخاوفه من أن تؤدي تلك الصياغة إلى وضع صعوبات في ســبيل التوصل إلى اتفاق ليبي/ أمريكي خلال

المفاوضات المزمع عقدها في العاشـــر من أغســطس ١٩٦٧. وجاء تعبير السفير عن قلقه ومخاوفه هذه من خلال البرقية السرية التي بعث بها إلى واشنطن في ١١/ ٨/ ١٩٦٧، والتي جاء فيها:[٦١]

"إن محادثاتنا (مع الليبيين) حول قاعدة ويلس لن تكون ســهلة بســبب الصياغة الماهرة التي أفرغ فيها البيان البريطاني الليبي المشترك في نهاية المفاوضات، والتي أعطت الانطباع بأن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي الليبية سوف يكون كاملاً خلال ستة أشهر."

"لقد أبلغني السفير البريطاني ساريل أن الحكومة الليبية أدخلت تعديلاً طفيفاً على البيان قبل إذاعتــه. وطالما أن المحادثــات قد عقدت في بنغازي، فإن "الجــلاء الكامل" المقصود هو عن بنغازي."

وأضاف السفير نيوسوم في برقيته:

"في يــوم ٧/ ٨/ ١٩٦٧ أبلغني وزير الخارجية بالوكالــة (عبد الحميد البكوش) أن المعنيّ في النص العربي للبيان واضــح، وأن الجلاء يتعلق ببنغازي فقط. ثم أضاف الوزير أن الحكومة الليبية لم يســبق لها أن اعتبرت "العدم" قاعدة عسـكرية، وإنما مجرد مطار (أضاف نيوســوم أن الســفير ساريل ســبق أن أكد له أن الليبيين يصرون منذ عام ١٩٦٤ على أن "العدم" مجرد مطار)."

ويستطرد السفير الأمريكي:

"رغم ذلك، وبصرف النظر عما قصده البيان المشترك، فالصحافة وغيرها تفسره على أنه يشمل كل القوات البريطانية في ليبيا. فصحيفة "الحقيقة" اليومية (خاصة)، على ســبيل المثال، علقت على البيان بقولها (إن جلاء القوات البريطانية عن ليبيا ســيتم خلال ستة أشهر) مضيفة "هذا الانتصار الدبلومــاسي يمدنا بالمزيد من الثقة والتفاؤل بــأن المفاوضات القادمة بين الجانبين الليبي والأمريكي ســوف تســفر عن نتيجة مماثلة". وقد تأكد هذا الانطباع من خلال إصرار الحكومة ووسائل الإعلام على اســتعمال عبارات "جلاء" و"تصفية" القواعد بدلاً من عبارة "سحب" في جميع التقارير المتعلقة بالمحادثات مع أمريكا وبريطانيا".

ثم يضيف نيوسوم فقرة لاحقة جاء فيها:

"لقد سألني القائم بالأعمال اليوغسلافي في طرابلس يوم ٦/ ٨/ ١٩٦٧ عما إذا كان الأمريكان سيقومون هم أيضاً بالانسحاب من ليبيا خلال ستة أشهر."

وفي فقرة أخيرة يقول نيوسوم:

"وحتــى إذاعة لندن البي بي سي حدث لديها هذا الالتبــاس، وتحدثت في تقاريرها الإخبارية

---

٦١ الرقم (طرابلس/ 490)، الملف DEF Libya-US - 15.

عن الانسحاب الكامل (للقوات البريطانية) من ليبيا، إلى أن تم التصحيح عن طريق السفارة البريطانية في ليبيا."

التصحيح الذي أشار إليه السفير نيوسوم في ختام برقيته تمثل في الإيضاح الذي أصدرته الخارجية البريطانية يوم ٣/ ٨/ ١٩٦٧، والذي أبانت فيه أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بنغازي هو اتفاق يتعلق بالجلاء عن جزء من الأراضي الليبية وليس كامل الأراضي الليبية.

تناول السفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل من جانبه المفاوضات الليبية ـ البريطانية والنتائج التي أسفرت عنها، في تقريره السري الذي أعده عن أحداث عام ١٩٦٧ في ليبيا، على النحو التالي:

"فيما يتعلق بمسألة القواعد، كان من المناسب جداً لسياسة الحكومة البريطانية أن تجلو عن بنغازي، ومن ثم فقد سارعنا بالتعبير عن استجابة فورية للطلب الأصلي الذي تقدّمت به حكومة حسين مازق بهذا الشأن. ومن المؤكد أن الإجراء الذي قمنا به في تنفيذ ذلك القرار (المفاوضات مع الجانب الليبي وإصدار بيان مشترك) قد ساعد حكومة البدري سياسياً خلال الأيام الصعبة الأولى من عمرها. لقد عبّر البدري مراراً وبوضوح أنه ما كان ليطلب شخصياً سحب القواعد أبداً، وأنه يعلق أهمية كبرى على المعاهدة البريطانية الليبية[٦٢] وعلى الوجود البريطاني الأمريكي في ليبيا."

٦٢ سلفت الإشارة إلى أن عبد القادر البدري كان من بين أعضاء البرلمان الليبي الذين عارضوا المعاهدة في عام ١٩٥٣. ولعل ما ورد على لسان البدري للسفير البريطاني هو من قبيل المناورة السياسية طالما أن الهدف من الاتفاق على الجلاء قد تحقق، أو لعله يشكل قناعة سياسية جديدة لديه، تكوّنت بعد أن تقدّمت به التجربة السياسية، وبعد أن أصبح ينظر للأمور من خلال منصبه الجديد كرئيس للوزراء من زاوية أكثر واقعية.

استئناف المفاوضات مع أمريكا حول قاعدة ويلس

فور مطالبة حكومة مازق، في ١٥/ ٦/ ١٩٦٧، الحكومتين الأمريكية والبريطانية بالدخول في مفاوضات من أجل تصفية قواعدهما في ليبيا، أعلن ناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في ١٦/ ٦/ ١٩٦٧ "أن الحكومتين الأمريكية والليبية كانتا قد اتفقتا من حيث المبدأ في عام ١٩٦٤ على تصفية المنشآت العسكرية في ليبيا، وأن مفاوضات قد تلت ذلك، وإنني غير مستعد للإدلاء بأية تصريحات أخرى في هذه اللحظة."

ثم عادت الخارجية الأمريكية وأعلنت في ١٧/ ٦/ ١٩٦٧ أن الطلب الليبي "يهدد الوجود العسكري في المنطقة" ثم أعلنت في ٢٢/ ٦/ ١٩٦٧ بأنها "أرسلت تعليماتها إلى سفيرها في طرابلس بأن يضع نفسه في خدمة الحكومة الليبية فيما يتصل بالمفاوضات الدائرة حول القاعدة الجوية ويلس".

ويمكن تلخيص الوقائع والتطورات المتعلقة بالمفاوضات مع الجانب الأمريكي، خلال حكومة عبد القادر البدري، على النحو التالي:

- في ٢٠/ ٧/ ١٩٦٧ أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية الحكومة الليبية استعدادها لاستئناف المفاوضات حول وضع القوات الأمريكية في قاعدة ويلس. وجرى تحديد يوم ١٠/ ٨/ ١٩٦٧ كموعد لبدء هذه المفاوضات.
- في ٢١/ ٧/ ١٩٦٧ عبر رئيس الوزراء عبد القادر البدري، خلال المقابلة الصحفية التي أجرتها معه صحيفة "**الرائد**" (مستقلة)، عن تمسك الحكومة بسياسة تصفية القواعد الأجنبية، وأن المفاوضات سوف تستأنف في القريب.
- في ٢/ ٨/ ١٩٦٧ بعثت الخارجية الأمريكية ببرقية سرية أوضحت فيها لسفارتها في طرابلس الاستراتيجية والأسلوب اللذين ينبغي عليها أن تنتهجهما أثناء المباحثات المزمعة مع الحكومة الليبية.
- وفي اليوم نفسه ٢/ ٨/ ١٩٦٧ أوردت الإذاعة الليبية في نشرة أخبار بعد الظهر بياناً للناطق باسم وزارة الخارجية الليبية جاء فيه أن الوفد الليبي، في المفاوضات مع الحكومة الأمريكية حول مستقبل قاعدة ويلس، سوف يكون برئاسة وزير الخارجية أحمد البشتي، كما سيضم في عضويته كلاً من:
  - أحمد حسنين (بدرجة سفير)

- جبريل شلوف (بدرجة وزير مفوض)
- خيري بن عامر (بدرجة مستشار)
- سالم كوكان (بدرجة مستشار)
- علي شنيبة (بدرجة سكرتير أول)
- عبد اللطيف الكيب (بدرجة ملحق)

- وقد لوحظ أن جميع أعضاء الوفد الليبي هم من وزارة الخارجية الليبية، ولم يضم الوفد أي عسكري أو مندوبين عن أية وزارات أخرى. (كانت صحيفة "**الرائد**" قد أشارت في عددها الصادر يوم ٢٧/ ٧/ ١٩٦٧ إلى أن الوفد الليبي سوف يضم مندوبين عن وزارات أخرى).
- وفي ٥/ ٨/ ١٩٦٧ استدعت الخارجية الليبية بمدينة البيضاء مسؤول السفارة الأمريكية، وأبلغته بأسماء الوفد الليبي في المفاوضات المزمعة، وطلبت منه تزويدها بتشكيلة الوفد الأمريكي قبل يوم الأربعاء ٩/ ٨/ ١٩٦٧.
- في يوم ٧/ ٨/ ١٩٦٧ أبرق السفير الأمريكي نيوسوم إلى الخارجية الأمريكية[٦٣] مقترحاً أن يضم الوفد الأمريكي إلى المفاوضات، والذي سيكون برئاسته، كلٌّ من:
  - جيمس بليك James Blake
  - هولزي هانديسايد Holsey G. Handyside
  - صمويل كيتر Samuel C. Keiter

وثلاثتهم من السفارة الأمريكية في ليبيا، بالإضافة إلى المستر روبرت برنز Robert L. Burns، من السلاح الجوي الأمريكي في أوروبا.

- في اليوم نفسه ٧/ ٨/ ١٩٦٧ اجتمع وزير الخارجية بالوكالة (وزير العدل عبد الحميد البكوش) مع السفير الأمريكي نيوسوم، وتناول الاجتماع عدداً من الموضوعات المتعلقة بالمفاوضات المزمعة. وكان مما ورد على لسان البكوش:[٦٤]

> "أنه يتحدث باسم رئيس الوزراء البدري، وأن حكومته ترغب في استمرار علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة، غير أن ليبيا ضعيفة ومحاطة بجيران من الصعب التعامل معهم. وفي حين أن ليبيا بلد عربي، إلا أنها حريصة على تطوير هويتها ومصلحتها الليبية الخاصة،[٦٥] وما تزال ليبيا في حاجة إلى المساعدة من أصدقاء أقوياء."

---

٦٣ برقية رقم طرابلس/ 513.

٦٤ راجع برقية السفير الأمريكي إلى الخارجية الأمريكية رقم طرابلس/ ٥٢٤ المؤرخة في ٧/ ٨/ ١٩٦٧. الملف المركزي DEFI 15-Libya-US.

٦٥ لا يخفى أن في هذه العبارة إشارة إلى فكرة "الشخصية الليبية". وينسب بعض معاصري تلك الحقبة فكرة "الشخصية الليبية" إلى عبد القادر البدري وليس إلى عبد الحميد البكوش كما شاع فيما بعد.

كما أضاف الوزير البكوش:

"إن قاعدة ويلس تشـــكل معضلة خاصة. ففيما تقدّر الحكومة الليبية أهمية القاعدة للمصالح الأمريكية في ليبيـــا، إلا أن الحكومة الليبية تؤمل أن تؤدي المفاوضات القادمة إلى تغيير طبيعة وضع القاعدة مما يجعلها أكثر قبولاً من الوجهة السياسية."

"وفي هذا الســـياق، فقد طلب رئيس الوزراء البدري منه أن يكرر للســـفير الأهمية القصوى التي تعلقها الحكومة الليبية على تسلمها لطائرات F -5 التي تعاقدت (الحكومة السابقة) على شرائها من أمريكا مع برامج التدريب المتعلقة بها."

وقد رد السفير نيوســـوم على ملاحظات الوزير البكوش مؤكداً أن الحكومة الأمريكية على اســـتعداد أن تبحث من خلال المفاوضات القادمة فـــي إمكان التوصل إلى صيغة تلبي مصلحة البلدين، عن طريق إدخال التعديلات الممكنة على وضع القاعدة. كما ردد الســـفير ما سبق أن ذكره للوزير البشتي من أن وجود قاعدة ويلس يمكن تبريره عسكرياً. كما أكد أنه، من أجل أن تؤدي القاعدة مهمتها كرادع للعناصر غير الصديقة، لا بد أن تكون لها درجة من النشـــاط العسكري الفعلي (الطلعات، التدريبات..). كما ردد السفير نيوسوم مخاوفه من أن البيانات الرسمية التي تصدر عن الحكومة الليبية (والتي عادة ما تستخدم فيها عبارات "إنهاء" وتصفية" القواعد) من شأنها أن تحد من قدرة الفريقين (الأمريكي والليبي) في الوصول إلى حلول مرضية لكليهما حول القاعدة، مذكراً بما حدث بالنسبة للمحادثات مع بريطانيا.

- في اليوم نفســـه ٧/ ٨/ ١٩٦٧ سلّم السفير نيوســـوم وزير الخارجية بالنيابة مسودة مشروع بيان ختامي مشـــترك حـــول المباحثات المزمـــع عقدها (برقيـــة سرية رقم طرابلس/ ٥٢٥).
- في اليوم نفســـه ٧/ ٨/ ١٩٦٧ أبلغ وزير الخارجيـــة بالوكالة (عبد الحميد البكوش) السفير نيوســـوم أن الحكومة توافق على فكرة وجود "مراقب ليبي" بقاعدة ويلس، تكون مهمته العمل كضابط اتصال بين الحكومتين فيما يتعلق بشـــؤون القاعدة، غير أن الحكومة تفضل "لجنة من المراقبين" تضم ثلاثة أشخاص بدلاً من مراقب واحد. كما أبلغ البكوش السفير نيوسوم بنية الحكومة تشكيل اللجنة المقترحة من:

  ١- الزعيم/ محمود الزنتوتي (ضابط شرطة)

  ٢- الرائد/ نصر الدين هامان (استخبارات الجيش)

  ٣- الرائد طيار/ صالح الفرجاني (السلاح الجوي الليبي)
- في يوم ٨/ ٨/ ١٩٦٧ أبرق الســـفير نيوســـوم إلى الخارجية الأمريكية يستحثها على إرســـال أحد موظفي الوزارة (روســـكو ســـودارث Roscoe S. Suddarth) الذين

يجيدون اللغــة العربية للالتحاق بالســفارة في طرابلس بســبب أن رئيس الوزراء البدري، الذي لا يتكلم الإنجليزيــة، يصر على أن يحضر الاجتماعات، التي يعقدها مع السفير حول موضوع القاعدة، مترجمون محليون (عرب).

- صباح ٨/ ٨/ ١٩٦٧ قامت طائرتان مقاتلتــان أمريكيتان طراز F-100 بأول طلعة لهما مــن قاعدة ويلس منذ حرب يونيو ١٩٦٧. وقد أفادت برقية بعث بها الســفير نيوســوم في ذلك اليوم (رقم طرابلس/ 551) أنه من المنتظر أن تستمر طلعات هذا النــوع من الطائرات بمعدل أربع طلعات في اليوم اعتباراً من ٩/ ٨/ ١٩٦٧ وحتى يوم ١٣/ ٨/ ١٩٦٧ حيث يتوقع ـ في ضوء ردود الفعل ـ أن تزداد إلى (٨) طلعات يومياً.
- التقى وزير الخارجية البشتي في مكتبه بالسفير الأمريكي نيوسوم خلال يومي ٨–٩ من أغسطس، السابقين على بدء المفاوضات بين الجانبين الليبي والأمريكي.[٦٦]
- في يوم الخميــس ١٠/ ٨/ ١٩٦٧ عقد الجانبــان الليبي والأمريكي أول جلســة[٦٧] محادثات بينهما حول مستقبل وضع قاعدة ويلس. وقد استمرت الجلسة مدة ساعتين من الحادية عشر صباحاً إلى الواحدة ظهراً. وتركزت هذه المحادثات حول:
  - لجنة المراقبين الليبيين المقترحة.
  - وضع القاعدة في حالة تجدد القتال بين العرب وإسرائيل، أو في حالة تعرض أية دولة عربية لعدوان عليها.
  - صيغة البيان المشترك.
- أصدرت الخارجية الليبية يوم ١٠/ ٨/ ١٩٦٧ بياناً صحفياً قامت وكالة الأنباء الليبية بتوزيعه، كما جرت إذاعته في نشرات الأخبار مســاء ذلــك اليوم. وقامت صحيفتا "**طرابلــس الغرب**" و"**الرائــد**" بنشره في عدديهما الصادرين يــوم ١١/ ٨/ ١٩٦٧. وقد تلخص البيــان في أن الجانبين عقدا الجولة الأولى من مباحثاتهما، وتبادلا خلالها وجهات النظر حول موضــوع الجلاء عن قاعدة ويلس، واتفقا على عقد جولة ثانية من المباحثات يــوم الخميــس ١٧/ ٨/ ١٩٦٧ حتى يتمكن الجانبــان من مراجعة حكومتيهما حول الموضوعات التي أثيرت خلال الجلسة الأولى.
- تواجد في طرابلس خلال الفترة ما بين ٨–١٠ من أغسطس ١٩٦٧ فريق من سلاح

٦٦ راجع البرقية السرية رقم (طرابلس/ 617) المؤرخة في ١٥/ ٨/ ١٩٦٧ التي بعث بها السفير نيوسوم حول ما دار خلال هذين اللقاءين.
٦٧ برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس/ 577) المؤرخة في ١٠/ ٨/ ١٩٦٧، والتقرير رقم (A-44) المؤرخ في ٢١/ ٨/ ١٩٦٧.

الطيران الأمريكي بقيادة العقيد فرانكو، وقام خلال إقامته بالتشاور مع المسؤولين في القاعدة وفي السفارة حول مستقبل القاعدة، ومختلف الاقتراحات المتعلقة بوضعها، وبتطوير الخدمات التي تقدمها (التلييب، تطوير البث التلفزيوني الموجه من القاعدة، التخلي عن مناطق إضافية منها، إقامة علاقات رسمية بين مستشفى القاعدة ووزارة الصحة ومؤسسة التأمين الاجتماعي، وتدريب الجيش..).

- نشرت صحيفة "**طرابلس الغرب**" (الرسمية) في عددها الصادر يوم ٨/ ١١/ ١٩٦٧ تعليقا حول المحادثات، بقلم عضو البرلمان الشيخ محمد الماعزي، امتدح فيه احترام حكومة البدري للالتزام الذي قطعته على نفسها، خلال خطاب العرش أمام البرلمان، بشأن القواعد. أما صحيفة "**الرائد**" فقد تعرضت لموضوع المحادثات بمقال تحت عنوان "أحداث مجيدة"، وختمته بفقرة عبرت من خلالها عن أملها في أن تسفر المشاورات التي يجريها الجانب الأمريكي مع حكومته عن إبرام اتفاق سريع على الجلاء بلا مماطلة.[٦٨]

- استقبل وزير الخارجية البشتي السفير نيوسوم مرتين في مكتبه خلال يومي ١١-١٥ من أغسطس ١٩٦٧. كما جرى استقبال نيوسوم من قبل رئيس الوزراء البدري في مكتبه يوم ١٥/ ٨/ ١٩٦٧.[٦٩]

- أرسلت السفارة ومكتب المعلومات الأمريكي برقية مشتركة إلى الخارجية الأمريكية مؤرخة في ١٦/ ٨/ ١٩٦٧ (رقم طرابلس/ ٦٧٣) تضمنت الخطوط العريضة التي ينبغي على وسائل الإعلام الأمريكية (بما في ذلك صوت أمريكا) أن تستهدي بها عند تناول موضوع المحادثات الليبية-الأمريكية حول قاعدة ويلس. وقد حذرت البرقية من تكرار ما وقعت فيه إذاعة لندن "**بي بي سي**" بعد المحادثات البريطانية الليبية.

- في يوم ١٦/ ٨/ ١٩٦٧ التقى السفير نيوسوم برئيس التشريفات الملكية فتحي الخوجة، حيث قام السفير بإعطاء المسؤول الليبي فكرة مفصلة عن سير المحادثات، كما عبر له عن انزعاجه بشأن اللغة المستخدمة من قبل الحكومة حول هذا الموضوع ("تصفية" و"إجلاء" القاعدة). كما أوضح السفير أن المحادثات سارت في جو ودي معاكس تماماً لما حدث خلال محادثات عام ١٩٦٤. وفي ختام اللقاء، طلب السفير

---

٦٨ برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس 619) المؤرخة في ١٢/ ٨/ ١٩٦٧.

٦٩ راجع برقية السفارة الأمريكية رقم (طرابلس/ 617) المؤرخة في ١٢/ ٨، وبرقيتها رقم (طرابلس (622) المؤرخة في ١٥/ ٨، وبرقية وزير الخارجية الأمريكي دين راسك إلى السفارة بطرابلس ذات الرقم (21580) والمؤرخة في ١٦/ ٨/ ١٩٦٧.

تحديــد مقابلة له مع الملك، مشــيراً في الوقت نفســه إلى أن الملك لو رغب في إعطاء توجيهاته للوزارة بتعديل موقفها فسوف يشكل ذلك عوناً كبيراً (لسير المحادثات في الاتجاه الذي ترغبه أمريكا).

- في ١٧/ ٨/ ١٩٦٧ بعث وزير الخارجية الأمريكي راســك برقية سرية إلى الســفارة بطرابلــس يبلغها بموجبها عدم ممانعة الوزارة تضمين البيان المشــترك، الذي يزمع إصداره بشــأن المحادثات الخاصــة بالقاعدة، فقرة تؤكد عدم اســتعمال القاعدة في الماضي ضد مصالح أي بلد عربي.[٧٠]
- في يوم ١٧/ ٨/ ١٩٦٧ نفســه انعقدت جولة المحادثــات الثانية بين الجانبين الليبي والأمريكي حول مســتقبل قاعدة ويلس. اســتمرت المحادثات[٧١] ســبع ساعات ونصف الساعة، صدر في نهايتها بيان مشترك بثته الإذاعة الليبية في نشرتها الإخبارية على تمام الساعة الحادية عشرة ليلاً.[٧٢] وكان أهمّ ما جاء في هذا البيان:

"لقــد اتفق الجانبان على اتخاذ الإجراءات التالية تمهيداً لوضع برنامج للانســحاب من قاعدة ويلس:

١- تشــكيل "لجنة ليبية" برئاســة الزعيم محمود الزنتوني وعضوية الرائد نصر الدين هامان والرائد طيار صالح الفرجاني.

٢- يكون مقر اللجنة بقاعدة ويلس، وتزوّد اللجنة بجهاز إداري مناسب. وتتعهد سلطات القاعدة بتســهيل مهمة اللجنة، وتزويدها بكل أشكال المســاعدة التي تستلزمها للقيام بواجباتها على أفضل الوجوه الممكنة.

٣- تتلخص مهام اللجنة في:

- القيــام بعملية جرد للمعدات والمواد والطائــرات الموجودة بالقاعدة، والخدمات التي تقدمها والنشاطات التي تقوم بها، وتقديم تقرير بنتائج عملها إلى الوفد الليبي المفاوض.
- مراقبة نشاط القاعدة خلال القيام بعملية الجرد والمحادثات التالية.
- في حــال حدوث حالــة طارئة تؤدي إلى تعريض ســلاح وأمن أيــة دولة عربية لعدوان خارجي، خلال القيام بعملية الجــرد (المراقبة) أو المحادثات التالية، فإن للجنة، بالتعاون مع سلطات القاعدة، أن تقوم بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها بين

---

٧٠ راجع برقيتي السفارة رقم (طرابلس/ 695) و(طرابلس/ 696) بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٦٧، وتقريرها المؤرخ في ٢٥/ ٨/ ١٩٦٧ الذي يحمل الرقم الإشاري (A-48).

٧١ المراجع السابقة نفسها.

٧٢ كان الوزير راســك قد بعث في ٣٠/ ٥/ ١٩٦٧ برقية رقم (طرابلس / 4058) إلى ســفارتي أمريكا في طرابلس والقاهرة يشير فيها إلى أن صوت أمريكا ســوف يبث بياناً للحكومة الأمريكية تؤكد فيه عدم وجود أســاس من الصحة لما تردّده الصحافة المصرية من مزاعم حول استخدام قاعدة ويلس في نقل معدات وذخيرة إلى إسرائيل. الملف المركزي.DEF - 15 Libya-USA.

الحكومتين والتي تشمل كفّ نشاطات القاعدة بالكامل إذا اقتضى الأمر ذلك. ويستثنى من ذلك العمليات المتعلقة بالإنقاذ والتموين.

٤. تعمل اللجنة "كجهاز ارتباط" بين السلطات الليبية والأمريكية خلال مدة عملها."

وقد لاحظت السفارة الأمريكية في برقية سرية أرسلتها بتاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٦٧ [٧٣] أن صحيفة "**الرائد**" الصادرة في ذلك اليوم قامت، كما كان متوقعا، في تقريرها الصحفي عن المحادثات التي جرت في اليوم السابق، بتحريف عبارة "انسحاب" الواردة في البيان المشترك، واستبدلتها بعبارتي "الجلاء" و"تصفية القاعدة". كما أوردت في التقرير الصحفي نفسه أنه في حال تعرض أي بلد عربي للعدوان فإن كافة النشاطات في القاعدة تتوقف تلقائيا. وتجاهلت الصحيفة دور الدولتين في مثل هذه الحالة كما ورد في البيان المشترك. كما لاحظت البرقية أن تقرير صحيفة "**الرائد**" يوحي بأن "لجنة المراقبين الليبيين" هي التي تتولى مهمة وضع جدول الانسحاب من القاعدة.

أما صحيفة "**طرابلس الغرب**" الرسمية، فقد خصصت افتتاحية صفحتها الأولى لموضوع المحادثات والبيان المشترك الصادر عنها، وقد وصفتها برقية السفارة بأنها موحلة (Muddy) ومشوشة.

كما لاحظت السفارة في برقيتها المذكورة أن صحيفة "**طرابلس الغرب**" حاولت تهدئة خواطر الليبيين عن طريق خلق الانطباع لديهم بأن المحادثات حققت تقدماً ملموساً من خلال الجهود التي بذلتها الحكومة، مؤكدة في الوقت نفسه على حسن العلاقات الليبية-الأمريكية، ومتجنبة رفع درجة الأمل بإمكان تحقيق نجاح ملموس في المستقبل القريب. أما صحيفة "**الرائد**"، فقد تعمدت ـ على النقيض من ذلك ـ الإبقاء على مشاعر الليبيين ملتهبة، وتشجيعهم على توقع جلاء أمريكي سريع، وإغلاق القاعدة فور وقوع أية حالة جديدة طارئة.

وقد علّق السفير البريطاني ساريل على المحادثات الليبية ـ الأمريكية، في تقريره السنوي الذي أعده بشأن وقائع وأحداث عام ١٩٦٧، بعبارات محدودة جاء فيها:

"وعلى نحو ما حصل مع بريطانيا، فقد اتفق رئيس الوزراء البدري مع الأمريكان على صيغة للمحادثات بشأن تسلم قاعدة ويلس، مكنت فعلياً الأمريكان من الاستمرار في استخدام القاعدة دون أية مضايقات، على الأقل حتى نهاية مدة الاتفاقية (الخاصة بتأجيرها) في عام ١٩٧١".

---

٧٣ رقم (طرابلس/ 720).

تنسيق أمريكي- بريطاني ومخاوف من انقلاب راديكالي

في اليوم التالي لشروع الحكومة البريطانية باستئناف مفاوضاتها مع الحكومة الليبية، بشأن إجلاء القوات والقواعد البريطانية عن ليبيا، عقدت المجموعة المعروفة باسم (SIG)[٧٤] Senior International Group في وزارة الخارجية الأمريكية اجتماعها التاسع عشر حول ليبيا بتاريخ ٢/ ٨/ ١٩٦٧. وقد توصلت هذه المجموعة في تقريرها السري الذي أعدته بالتاريخ نفسه إلى النتائج والتوصيات التالية:

"إن ما يشغلنا هو أن هذا البلد الضعيف البنيان، والذي لدينا فيه مصالح عسكرية ونفطية جوهرية Major Military and Oil Interests هو عرضة لأن يتم الاستيلاء عليه من قبل نظام راديكالي Radical Takeover خلال المرحلة التالية من الصراع في سبيل السيطرة على العالم العربي Next phase of the struggle for control of Arab World.[٧٥]

"ولقد استطعنا أن ننجو بأعجوبة في أعقاب الخامس من يونيو، عندما وجهت الجماهير الليبية المهانة جام غضبها على أمريكا وبريطانيا. وعلى امتداد ما يقارب الشهر، فقد الملك إدريس السيطرة الفعلية على الأوضاع في بلاده. لقد توقف ضخ النفط، كما تعطلت العمليات بقاعدة ويلس. وليبيا الآن هي هدف للافتراس من قبل مصر أو الجزائر، أو كليهما، ومن ورائهما الاتحاد السوفييتي باندفاعه للامتداد في الخارج. إن انقلاباً راديكالياً في ليبيا من شأنه أن يضعنا والبريطانيين أمام خيارات صعبة."

"ومن أجل ردع قيام أي انقلاب راديكالي في ليبيا، فإننا نقترح الإجراءات العاجلة التالية لتوكيد إصرار أمريكا وبريطانيا على البقاء في ليبيا. إنها لعبة حرجة Tight Game، وعلى إدريس من جانبه أن يبدو متصدياً لنا بالظاهر في حين أنه معنا في الخفاء. غير أننا نعتقد أن هذه الإجراءات سوف تكون بمثابة "الإشارات" "Signals" المناسبة في الوقت الحاضر لكل من عبد الناصر والسوفييت. وإننا نعمل، في الوقت نفسه، على إعداد توصيات لتخفيف قابلية المجتمع الليبي للسقوط فريسة (النوايا المصرية والسوفييتية) على المدى البعيد."

وتحت عنوان "**مناقشات**"، يورد التقرير:

"مصالحنا في ليبيا هي ذات أبعاد ثلاثة، قاعدة ويلس الجوية، والنفط، وموقع ليبيا الاستراتيجي.

---

٧٤ أفاد التقرير الأسبوعي السري المشترك الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٦/ ١٠/ ١٩٦٧ ويحمل الرقم الإشاري (A 102) بأن لجنة رقابة نشاط القاعدة شرعت في عملها في منتصف شهر سبتمبر ١٩٦٧. وقد توقع التقرير أن تنتهي اللجنة، مع منتصف ديسمبر من العام نفسه، من مهامها التمهيدية، وأن تقدّم تقريراً بذلك إلى الحكومة.

٧٥ لا يغيب عن القارئ أن هذا التقرير أعدّ قبل عامين فقط من وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

ونحن نحتاج إلى "ويلس" كقاعدة للتدريب على الرماية بالمدفعية للسلاح الجوي الأمريكي في أوروبا. وحتى الآن، لا توجد أمامنا أية تسهيلات بديلة في مكان آخر. والشركات الأمريكية لها استثمارات في النفط الليبي بلغت (١) بليون دولار. وكما تبين من الأزمة الحالية، فإن ليبيا هي العامل المرجح Swing Factor في المحافظة على استمرار تزويدات النفط الخام إلى أوروبا في حال إغلاق قناة السويس وتعطل أنابيب نقل البترول عبر شرقي المتوسط.

فإذا ما استولى الراديكاليون على ليبيا، فإن كامل الساحل الجنوبي للمتوسط تقريباً سيكون في أيد معادية، وسوف تقع تونس بين جارين عدوانيين، كما تتعرض المغرب لمزيد من العزلة، وسيحصل الاتحاد السوفييتي على المزيد من نقاط الإمداد لقوته البحرية والسياسية المتنامية في المتوسط."

أما الفقرة (٢) فهي تحت عنوان **"الملك متقدم في السن (٧٧ عاماً) ولكنه يبدو مصراً على البقاء في الحكم"**. وقد جاء فيها:

"خلال الشهر الماضي (يوليو)، تحرك رئيس وزراء ليبيا الجديد (عبد القادر البدري) بقوة من أجل السيطرة على الوضع، فقام باعتقال غلاة المحرضين، وتصدى لحملات الإعلام المصري، كما استأنف ضخ البترول. إن دور (الملك) إدريس أشبه ما يكون "بالدور الأبوي"، وهو يحظى باحترام واسع، غير أن شعبيته هي ما بين المواطنين الذين تزيد أعمارهم على الأربعين. وتتركز قوته بين رجال القبائل المقيمين في الدواخل، كما يعتمد على قوات الأمن المدربة بواسطة البريطانيين، كما يستمد جزءاً من قوته من صداقته مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[٧٦] إنه مرتبط مع بريطانيا بمعاهدة دفاع، وهو يعتبر قاعدة ويلس مظهراً ضرورياً على دعم أمريكا لنظامه. وتبرز نقاط ضعف الملك في المدن، وفي الولاء المشكوك به نحوه من قبل رجال القوات المسلحة والإدارة الحكومية، وفي الضغط الشعبي الذي يتعرض له (تحت تأثير الإذاعة المصرية) بسبب وجود قاعدة ويلس والقواعد البريطانية."

أما الفقرة (٣) من المناقشات فهي تحت عنوان **"من الممكن أن يقوي الدعم الأمريكي في المستقبل العاجل من عزيمة الملك، ومن قدرته على الاحتفاظ بسيطرته على الوضع"**. وجاء فيها:

"إن الملك إدريس يتطلع إلى إشارات من أمريكا وبريطانيا يفهم منها إصرارهما على البقاء، وسوف يتعزز موقفه إذا ما وجد هذه الإشارات. ويمكننا أن نخفف عنه بعض الضغوط بشأن قاعدة ويلس من خلال قبولنا بفكرة **"تلييب"** القاعدة تدريجياً. (لقد سبق لنا أن أعلنا أننا وافقنا على التفاوض من أجل الانسحاب من القاعدة، غير أننا، سرياً بالاتفاق مع الملك، ماضون في هذا الموضوع بتمهل، وبمقدورنا، بالتعاون مع البريطانيين، تقوية قوات الأمن الداخلي."

٧٦ ثبت فيما بعد أنها مجرد وهم.

أما الفقرة (٤) فهي تحت عنوان "**يجب أن نحافظ على بقاء بريطانيا في ليبيا، وبالواجهة إن كان هذا ممكناً**"، وجاء فيها:

"لقد اتفقت بريطانيا وليبيا على مواعيد لسحب القوات البريطانية البالغة نحو (٨٠٠) جندي والمتمركزة في بنغازي. وإن جدية هذا الاتفاق تتوقف على ما ينويان فعله بشأن قاعدة التدريب الجوي التي تستخدمها بريطانيا، والقوة العسكرية الملحقة بها في "العدم" قرب الحدود المصرية، وكذلك بشأن برنامج التدريب الخاص بالأمن العام. وبإشارة لليبيين والمصريين، فإننا نحبذ أن يقوم البريطانيون بتعزيز قدراتهم بشكل رمزي في "العدم".

وإذا كان البريطانيون مصرين على تخفيض تكاليف تواجدهم العسكري في ليبيا، فينبغي من جانبنا النظر في تغطية جزء من هذه التكاليف المالية (تقدر التكاليف التي تتكبدها بريطانيا في هذا الصدد بأقل من أربعة ملايين دولار). إن إحدى الطرق التي يمكن اللجوء إليها في هذا الشأن هي أن نتخلى من جانبنا لبريطانيا كي تصبح هي المورد الرئيسي للسلاح في ليبيا، شريطة أن تلتزم بالاستمرار في القيام بمسؤولياتها الرئيسية في ليبيا.[٧٧]

أما الفقرة (٥) فهي تحت عنوان "**غير أنه على المدى البعيد، لن تكون ليبيا آمنة إلا إذا استخدمت ثروتها من النفط في شغل "الأتراك الجدد"[٧٨] الساخطين، وبروليتاريا المدن، في تطوير البلاد**". وقد جاء فيها:

"نظرياً، هناك الكثير الذي يمكننا القيام به من أجل المساهمة بتزويد ليبيا بالخبراء والأفكار، ونحن عاكفون على إعداد مجموعة من المقترحات. غير أنه بسبب محدودية عدد الدول التي يسمح لنا، بموجب قانون المساعدات الخارجية، بتقديم مساعدات لها، ونظراً لأن ليبيا هي غير مؤهلة، بحكم غناها، للحصول على مساعدات منا عملاً بهذا القانون، فإنه ليس بمقدورنا إنفاق أقل المبالغ ضآلة لتغطية الزيادة المطلوبة وما يعود منها للخبراء الأمريكان العاملين في ليبيا.[٧٩] إن الوظائف التي كانت مشغولة في ليبيا من قبل خبراء أمريكيين أصبحت الآن في أيدي دول أخرى، وبالعادة من قبل دول شيوعية. وإن تأثير ذلك على مواقف وتصرفات الليبيين أصبح ظاهراً للعيان."

"لقد حاولنا أن نحصل على مبلغ (٢٠٠) ألف دولار كاعتماد خاص لتغطية الزيادة المطلوبة في مرتبات الخبراء العاملين في ليبيا، غير أن فرص تمرير الموافقة على هذا المبلغ ضمن بنود ميزانيات المساعدات الأجنبية ضئيلة جداً."

وبعد أن يشير التقرير إلى بدائل قانونية أخرى يمكن بواسطتها تدبير الحصول على هذا

٧٧ سيلاحظ القارئ أن الحكومة الليبية شرعت منذ عام ١٩٦٨ في عقد صفقات سلاح كبيرة مع بريطانيا. راجع حكومة عبد الحميد البكوش.

٧٨ "الأتراك الجدد" أو "الأتراك الشباب" تعبير يشار به إلى طبقة صغار الضباط في القوات المسلحة. راجع ما ورد هذا الخصوص في توصيات "لجنة دريبر - ١٩٥٩".

٧٩ درجت الحكومة الليبية على دفع مرتبات للخبراء الأجانب تقل كثيراً عمّا تدفعه لهم الدول الأخرى.

المبلغ، يدعو صراحة، في حال فشــل هذه المســاعي، إلى اللجوء إلى "القطاع الخاص"[٨٠] وإلى أية مصادر أخرى في الحكومة "يحقّ لنا الحصول على هذه الأموال منها". [٨١]

توصيات المجموعة

ثم تخلــص مجموعة SIG في تقريرها عن اجتماعها التاســع عشــر بشــأن ليبيا (يوم ٢/ ٨/ ١٩٦٧) إلى التوصيات التالية:

١- المضي في عمليــة بيع العشر طائــرات طــراز F-5 للحكومة الليبية، وتسـليمها لها في الفــترة ما بين يوليو- ديســمبر ١٩٦٨. وقد صدر قرار رئاسي بإجــازة عملية البيع في ١٠/ ٤/ ١٩٦٧، وتم التوقيع على التعاقد بالبيع في ١/ ٥/ ١٩٦٧.[٨٢]

إن هذه الطائرات سوف تشكل نواة سلاح الطيران الليبي. وسوف يجري وضع هذه الطائرات في قاعدة ويلس، ومن ثم فإنها ســتعتمد بشكل مباشر على التسهيلات الأمريكية في التدريب والخدمات.

ولقد طلب وزير الخارجية الليبي (أحمد البشــتي) من سفيرنا (نيوسوم) تأكيد أمريكا لنيتها بالمضي فــي إتمام عملية بيع الطائرات، منبهاً إلى أهميتها فــي نجاح المحادثات المتعلقة بالقاعدة.[٨٣]

إن التوقيت يشــكل معضلة كبــيرة، فالليبيون يلحون على التحــرك، وإذا كنا نرغب فعلاً في إرسال إشارات رادعة للسوفييت، ولعبد الناصر، فمن المهم أن نقوم باستعراض لدعمنا لليبيا بسرعة، وبشــكل واضح للعيان. وفضلاً عن ذلك، فإن بيع السلاح لليبيا سوف يسهل كثيراً عملية بيع السلاح لإسرائيل عندما يصبح ذلك ضرورياً (في القريب).

إننا نقــترح أن نعطي لوزير الخارجية (الليبــي) تأكيدات بأننا ماضــون في إنجاز عملية بيع طائرات F-5، مع التنبيه في الوقت ذاته إلى أننا لا نســتطيع الإشارة إلى قرار محدد أو معلن بهذا الخصوص إلا بعد إجازة مشروع قانون المساعدات (من قبل الكونجرس في أكتوبر ١٩٦٧)".

٢- يجري، بموجب برامج البيع والمســاعدات القائمة حالياً، استئناف تزويد ليبيا بمعدات اتصال، ووحــدات طاقة، وبكميات صغيرة من قطع غيــار الطائرات، وطائرة واحدة C-47 بما تقدر قيمته الإجمالية بمبلغ (٥٤٠) ألف دولار."

٣- يجري إخطار الليبيين، في وقت مناسب بأننا على استعداد، عند رغبتهم، بتزويدهم، لقاء مقابل نقدي، بمعدات وأسلحة مناسبة لقواتهم العسكرية، وكذلك بالقيام بتدريب هذه القوات حسب طلباتهم.

٨٠ على الأرجح شركات البترول العاملة في ليبيا.
٨١ يعني على الأرجح ها هنا بعض الأجهزة السرية، مثل وكالة المخابرات المركزية.
٨٢ خلال حكومة حسين مازق.
٨٣ كان مقرراً لهذه المحادثات أن تبدأ في طرابلس يوم ١٠/ ٨/ ١٩٦٧.

إن القصد من وراء هذه الخطوة هو إلى حد كبير إشارة معنوية.[٨٤] لقد درج الليبيون تقليدياً على شراء أسلحة من بريطانيا، وربما يقومون الآن بشراء كميات كبيرة من الأسلحة من فرنسا. وإننا نفضل أن تستمر بريطانيا هي المزود الرئيس للسلاح في ليبيا، شريطة أن تستمر بريطانيا في إبداء اهتمام حقيقي بليبيا. (من خلال استمرار وجودها العسكري فيها)."

٤- إخطار الليبيين باستعدادنا لتزويدهم ـ على أساس نقدي ـ بمعدات للأمن الداخلي، بما في ذلك طائرات خفيفة، وخبراء في المحافظة على الأمن العام بصفة مؤقتة. إن البريطانيين لديهم بليبيا في الوقت الحالي ثلاثة خبراء في الأمن الداخلي، ونحن ليس لدينا أي خبير. وعلينا في هذا المجال، أن نحاول إقناع البريطانيين ببذل المزيد، كما ينبغي أن يكون لدينا الاستعداد للقيام بدور مكمل لدورهم."



٨٤ وصورية شكلية في الوقت نفسه، فقد سبق أن اتفقوا مع البريطانيين على أن يتخلّوا لهم عن السوق الليبية بالنسبة لتزويدات السلاح.

لقاء أمريكي – بريطاني (محادثات بيومونت)

انتهى تقرير مجموعة (SIG).[٨٥] وفي ١٠/ ٨/ ١٩٦٧، وبينما كان الوفد الأمريكي برئاسة السفير نيوسوم قد شرع في الجولة الأولى من المحادثات مع نظيره الليبي في طرابلس حول مستقبل قاعدة ويلس، شهدت العاصمة الأمريكية جولة جديدة من المحادثات الأمريكية ـ البريطانية حول ليبيا، عقدت في مقر وزارة الخارجية بين وفد أمريكي برئاسة وكيل الخارجية المستر يوجين روستو، وضم الوفد آخرين من أبرزهم السفير جوزيف بالمر الذي كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، وبين وفد بريطاني برئاسة السفير لدى واشنطن السير باتريك دين، وكان من أبرز أعضائه السفير السير ريتشارد بيومونت[٨٦] Richard Beaumont (سفير بريطانيا يومذاك لدى العراق والمكلف بمهمة خاصة من قبل حكومته تتعلق بمشكلة الشرق الأوسط). وقد قدّم الجانب الأمريكي في مطلع المحادثات إلى نظيره البريطاني نسخة عن تقرير "مجموعة SIG"[٨٧] السالف الإشارة إليه، كما زود الجانب البريطاني بدوره نظيره الأمريكي بمذكرة تلخص وجهات نظره.

وقد تحدّث المستر روستو في مستهل المباحثات عن وجهة النظر الأمريكية وفقا للأسس نفسها التي وردت في نتائج أعمال وتوصيات مجموعة SIG في اجتماعها التاسع عشر حول ليبيا، وكان من أبرز ما ورد على لسانه:

"إن ليبيا تبدو مرشحة للاستيلاء عليها من قبل القوى العربية المتطرفة. وأخذاً في الاعتبار موقع ليبيا على البحر المتوسط، وجاذبية نفطها، أصبحت ليبيا عاملاً ذا أهمية قصوى في الإطار العام للمنطقة. وإذا كانت نظرية الدومينو[٨٨] Domino Theory قابلة للتطبيق في أي مكان، فهي

٨٥ نحسب أن هذا التقرير واضح الدلالة بشأن ما كانت تدبره أمريكا للنظام الملكي في الخفاء. راجع مبحث "السفير نيوسوم.. دعوة صريحة وخطيرة" من هذا الفصل، و"**انقلاب بقيادة مخبر**" للمؤلف.

٨٦ عُرفت هذه المحادثات باسم "محادثات بيومونت"!

٨٧ أرسلت الخارجية الأمريكية نسخة من تقرير "مجموعة SIG" بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٦٧ إلى مستشار الأمن القومي الأمريكي المستر والت روستو Walt W. Rostow (شغل هذا المنصب منذ منتصف عام ١٩٦٦، وهو يهودي شقيق المستر يوجين روستو). وكان مما جاء في الرسالة المرفقة بهذا التقرير "إن التقرير المرفق لا يؤثر على التوصيات المتضمنة في مذكرة ١٥/ ٨/ ١٩٦٧ الموجهة إلى الرئيس. إنه يقدّم خلفية مفيدة حول الجوانب غير العسكرية للحالة الليبية، والإشارات التي يجب علينا مراعاتها في سياستنا تجاه ليبيا." الرسالة موجودة بالملف المركزي POL. 1-1 Libya - US.

٨٨ نظرية سياسية – عسكرية إستراتيجية سيطرت على فهم العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بما يختص بالوضع في شرق وجنوب شرق آسيا، ومستمدّة من تشبيه مجموعة الدول المحايدة بقطع لعبة الدومينو المتجاورة، التي يؤدّي =

أصـــدق ما تكون هاهنا. فإن ذهبت ليبيا من الطريق، فإن تونس والمغرب تصبحان معرضتين لخطر اجتياح راديكالي، ومن ثم فإننا نشـــعر بأنه ينبغي علينـــا ـ بما يتعلق بليبيا ـ اتخاذ موقف قوي حاسم وواضح، وتأسيساً على ذلك فقد قدمنا توصياتنا للرئيس (جونسون) وتضمنت خطة عمل تشـــمل إرسال مجموعة من الإشـــارات الواضحة، والتي تعني أننا موجودون في ليبيا، وعازمون على البقاء فيها."

كما أشـــار روســـتو في كلمته إلى أن أمريكا هي بصدد اتخاذ إجراءات أخرى يتأكد من خلالها، على المدى البعيد، قابلية المجتمع الليبي والدولة الليبية للاستمرار،[89] وأضاف أنه في الأحوال جميعها فإن السياســـة التي توصي بها أمريكا تجاه ليبيا سوف تكون قوية ونشطة تهدف إلى أن تبرز للســـوفييت والمتطرفين العرب بأننا لسنا على استعداد للتخلي عن ليبيا. كما عبر المستر روستو عن أمله بأن تتخذ بريطانيا موقفاً قوياً وحاسماً مماثلاً لموقف أمريكا.

وكان مما جاء على لسان السفير البريطاني السير بيومونت:

"إن بريطانيا، بكل تأكيد، تشاطر أمريكا الرأي حول حساسية ليبيا..

وعلى الجانب العسكري، فإن سحب الوحدات العسكرية البريطانية من بنغازي بدا ضرورياً كوسيلة لمســـاعدة الحكومة الليبية في مواجهة بقية الدول العربية الأخرى قبيل انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العـــرب في الخرطوم. وقد بدا لنا هذا الإجراء معقـــولاً، ذلك أن الأحداث أثبتت أن هذه الوحدات (البريطانية) كانت غير ذات جدوى عســـكرياً خلال أحداث يونيو (١٩٦٧). ولا بد من الاعتراف بأنه يوجد داخل الحكومة البريطانية رغبة عامة، ولأســـباب مالية في الأغلب، لتقليص التزاماتنا في الخارج، ومن ثم اتجاه لتخفيض هذه الالتزامات متى ما حانـــت الفرصة. وفي حالة ليبيا، فإن الأمر لا يرجع إلى الاعتبارات المالية ـ التي هي صغيرة ـ بقدر ما يرجع إلى ما يفرضه استمرار وجودنا في ليبيا من الاحتفاظ بقدرات (عسكرية) كافية للوفاء بالتزاماتنا (نحو ليبيا) بموجب معاهدتنا معها."

ثم استدرك السفير بيومونت:

"ومـــع ذلك فإن بريطانيا تأمـــل أن يكون بمقدورهـــا الاحتفاظ بوجود قواتهـــا في "العدم" و"طبرق". إن أهمية "العدم" تتمثل في تسهيلات التدريب التي تتيحها لنا، أما أهميتها كقاعدة جوية فهي ثانوية."

كما أضاف معلقـــاً على فقرات وردت في المذكرة التي تقدم بها الجانب البريطاني إلى نظيره الأمريكي في مستهل المحادثات:

= ســـقوط قطعة منها إلى ســـقوط المجموعة بأكملها قطعة إثر قطعة. للمزيد راجع عبد الوهاب الكيالي "**موســـوعة السياسة**"، الجزء الثاني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٧٣١، ٧٣٢.

٨٩ لعل هذه العبارة تشير إلى انهماك الحكومة الأمريكية في الإعداد لتغيير النظام القائم في ليبيا. راجع كتاب "**انقلاب بقيادة مخبر**" للمؤلف.

"لقد ورد بالمذكرة أنه في حال إصرار الجانب الليبي على انسحاب القوات البريطانية من ليبيا، فإن بريطانيا لا تملك سوى الانصياع لتلك الرغبة. غير أنه، في ضوء ملاحظات المستر روستو، فـإن من رأيه أنه ينبغي على الحكومة البريطانية أن تعيـد النظر في موقفها، وأن عليها، في أقل تقدير، أن تتريث في الاستجابة لأية دعوة جديدة للانسحاب".

كما أكد المستـر روسـتو من جانبه اعتقاده بأن الملك والحكومة يرغبون في الحقيقة باستمرار بقاء القوات البريطانية والأمريكية في ليبيا،[٩٠] وأن الولايات المتحدة تتصرف وفقا لهذه الحقيقة، وبخاصة في ظل إحساسـها القوي بان التحالف بين القوى النشطة في منطقة المتوسط والشرق الأوسـط يتطلب من أمريكا وبريطانيا إرسال إشـارات إلى هذه القوى، بتصميمها على البقاء (في ليبيا).

عند هذه النقطة، تدخل السـفير بيومونت معبّراً عن اعتقاده بأن "**الحقوق العسـكرية**" (لأمريكا وبريطانيا) في المنطقـة تتعرض لعملية تآكل بطيء، وأن أقصى ما يمكن للدولتين أن تؤملانه هو تأخير هذا التآكل.

ثم أشـار السـفير بيومونت إلى أن الحكومة البريطانية تلقت من الحكومة الليبية طلباً كبيراً لتزويدها بمعدات للأمن الداخلي، تشـمل سيارات مصفحة ومدافع مضادة وطائرات مروحية، وأن بريطانيا تدرس حالياً إلى أي مدى يمكنها تلبية هذا الطلب.

وقد عبّر الجانبان البريطاني والأمريكي عـن اتفاق بينهما حول حاجة ليبيا إلى معدات إضافية، غير أن تنظيم وكفاءة أجهزة الأمن الداخلية هي أكثر أهمية من المعدات نفسها. وقد أدت هذه النقطة لإعطاء الجانبين أهمية كبيرة لموضوع الخبراء البريطانيين والأمريكيين في ليبيا. واقترح الجانب البريطاني مناقشـة موضوع الأمن الداخلي لليبيا على مستوى الخبراء من الدولتين.

وخلال المحادثات، استفسر المستر جوزيف بالمر (عضو الوفد الأمريكي) عما إذا كان في نية بريطانيا نقل كتيبة الاسـتطلاع المدرعة التي كانت متمركزة في بنغازي إلى طبرق.[٩١] وقد رد السفير بيومونت أن الموضوع ما يزال قيد الدراسة، كما أشار إلى أن الليبيين اقترحوا

٩٠ ربما تكشف هذه الوثيقة وغيرها بما لا يدع مجالاً للشك أن الملك كان يحبذ استمرار بقاء القوات البريطانية والأمريكية في ليبيا. ويظل موقفه هذا اجتهاداً سياسـياً من حقه أن يمارسه من أجل ما يراه، في تلك الظروف، من مصلحة بلاده واستقرارها وأمنها. وفضلاً عن ذلك، فإن المرء ليتساءل إن كان موقف الملك سيتخذ هذا المنحى لو أن جيرانه (في الشرق والغرب) أظهروا نحوه ونحو نظامه موقفاً مسالماً ومتعقلاً؟ لقد رأينا منذ مطلع التسـعينيات كيف أن عدداً من "الدول العربية" اضطرت إلى دعوة القوات الأمريكية إلى أراضيها من أجل حمايتها في مواجهة جارها الذي لا تطمئن لنواياه ولا ترتاح لسياسـاته، بل ذهبت إلى حد القيام بسداد فاتورة هذا الوجود العسكري الأجنبي.. إنها القصة نفسها والمأساة ذاتها..

٩١ لا يخفى على القارئ ما يدل عليه هذا الاستفسار من دقة الرصد الذي كانت تمارسه الأجهزة الأمريكية لكل التطورات الجارية يومذاك في ليبيا.

تسـليمهم معدات الكتيبة المذكورة، غير أن الحكومة البريطانية، لأسـباب عديدة، رفضت تسليم تلك المعدات.

ثم عاد المستر روسـتو إلى تأكيد أهمية محافظة أمريكا وبريطانيا على وضع قوي لهما في ليبيا، مؤكداً أن هذه الخطوة ليسـت من قبيل الدعـوة للمحافظة على وجود أصابه البلى والتآكل، ولكنها تعبير عن حاجة ضرورية ومستمرة في إطار الوضعية الحالية السائدة بمنطقة البحر المتوسـط. كما أضاف أن أمريـكا تؤمل ألا تأخذ الاعتبارات الماليـة وزناً كبيراً في قرارات بريطانيا، وأن أمريكا من جانبها تولي اهتماماً عاجلاً ودقيقاً لنمط المشـاكل القائمة في المنطقة الممتدة من إيران وحتى المغرب، مؤكداً:

"إننا نواجه تهديداً خطيراً لمصالحنا، وعلينا أن نتحرك بتصميم للدفاع عن هذه المصالح".[٩٢]

كما أضاف روستو:

"لقـد انزعجنا كثيراً لموقف دول أوروبا الغربية – عـدا بريطانيا – المتفرج خلال أزمة يونيو، وإننا حريصون على أن نرى جميع حلفائنا الغربيين يلعبون دورا أكثر إيجابية".[٩٣]

ودون أن يتوقف السـفير البريطاني دين عند ملاحظة المسـتر روسـتو الأخيرة، أبدى ملاحظة مفادها أن التجربة البريطانية (في الاسـتعمار) دلت على أنـه لا فائدة من محاولة الإبقاء على القواعد العسكرية في المناطق التي يغدو واضحاً أنها لم تعد راغبة في بقائها.

وقد عقب روستو من جانبه على هذه الملاحظة قائلاً:

"إنه لا يوجد لدينا شك في أن الملك يرغب ببقائنا."

ثم طرح الوفد البريطاني تساؤلاً على الوفد الأمريكي حول ما إذا كان "الالتزام الرئاسي" Presidential Commitment باسـتقلال ووحدة أراضي ودول الشرق الأوسط ينسحب على ليبيا أم لا؟[٩٤]

وقد رد الجانب الأمريكي على هذا التسـاؤل بالإيجاب. ثـم تناولت المحادثات بعد ذلك موضوع بيع السلاح لليبيا.

وفي هذا الصدد، تسـاءل السفير البريطاني السـير دين عن مدى استعداد أمريكا لتلبية احتياجات ليبيا من السلاح في ظل المشاكل التي تواجهها الإدارة مع الكونجرس. واعترف المستر روسو في رده أن هذا الموضوع حساس، غير أنه يمكن التوصل إلى كيفيةٍ يمكن عن طريقها تلبية احتياجات ليبيا الضرورية من السـلاح. وأضاف "إنه يسـعدنا أن نرى بريطانيا

٩٢ ما أشبه الليلة بالبارحة.

٩٣ مرة أخرى، ما أشبه الليلة بالبارحة.

٩٤ لا تخفى دلالة طرح هذا السؤال من قبل الجانب البريطاني، ولا نشك بأنه لم يأت من فراغ !

تبيع أسلحة لليبيا، وبالحقيقة، فإننا نشجع أن تســتجيب بريطانيا للطلبات الليبية (في مجال التسليح)."

ثم تناول البحث بين الجانبين "**التهديدات الجزائرية**" لليبيا. وتســاءل الســفير دين عما يتصوره الأمريكيون عن وجود تهديد جزائري محتمل لليبيا. وقد اتضح من البحث أنه يبدو للمحللين البريطانيين أن الجزائر قد تحاول الآن استغلال أي تصدع في بنيان النظام الليبي. وقد اتفق الجانبان على أن يبقى هذا الموضــوع، الآن على الأقل، احتمالاً نظرياً جديراً بأن يجري فحصه بتمعن من قبل الحكومتين.



استمرار تذمر ضباط الجيش

كان طبيعياً أن تترك حرب يونيو ١٩٦٧ آثاراً نفسية عنيفة في نفوس ضباط الجيش الليبي الذين كانوا يأملون أن يشاركوا فيها، وأن تؤدي تلك الآثار إلى ردود فعل عديدة.

كان من أبرز ردود الفعل التي وقعت في صفوف الضباط الليبيين، قيام ضابط الدروع بالكتيبة الثانية النقيب سليم الحجاجي في ١٤/ ٨/ ١٩٦٧ (قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية بالخرطوم) بالتحرك من "حامية البردي" برفقة خمسة من ضباط الصف صوب الحدود المصرية القريبة، مستعملين مدرعتين من طراز "فيرت" Ferret وأربع مدرعات من طراز "صلاح الدين" بهدف الانضمام إلى القوات المصرية المتواجدة على قناة السويس. وقد نجحت هذه المجموعة المتمردة في اجتياز الحدود إلى مصر. وقد ترتب على هذا الحادث قيام قيادة الجيش الليبي بسحب آمر الكتيبة الثانية العقيد سعد الدين بوشويرب، ونقل الكتيبة إلى ترهونة بغرب ليبيا، وقفل حامية البردى بالكامل،[٩٥] وإحداث بعض التنقلات العسكرية الأخرى خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧.

وقد ذهب سامي حكيم[٩٦] إلى القول بأن الحكومة الليبية طالبت خلال مؤتمر الخرطوم بتسليم هؤلاء الضباط (بما في ذلك المجموعة التي لجأت إلى مصر في ٧/ ٧/ ١٩٦٧) ومعداتهم، وقد وافقت مصر على تسليم المعدات دون الضباط والجنود.

وفي السادس من سبتمبر أصدرت محكمة عسكرية ليبية أمراً لهذه المجموعة العسكرية المتمردة، ولمجموعة الثلاثة عشر ضابطاً وضابط صف، التي كانت قد لجأت إلى مصر فور اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ (خلال حكومة حسين مازق) للمثول أمام المحكمة، غير أن جميع هؤلاء العسكريين المتمردين (التسعة عشر) لم يستجيبوا لهذا الأمر وبقوا لاجئين بمصر.

أما ردة الفعل البارزة الأخرى في صفوف ضباط القوات المسلحة فقد وقعت يوم ٨/ ١٠/ ١٩٦٧ عندما صدرت التعليمات إلى ضباط سلاح الجو الليبي بالعودة بطائراتهم

---

٩٥ بقي النقيب سليم الحجاجي في مصر حتى قيام انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، أمّا العقيد بوشويرب فقد استقال من الجيش بعد قرار سحبه مباشرة، وفتح مكتباً لتحرير العقود بطرابلس. وقد برز اسمه خلال الأيام الأولى لانقلاب سبتمبر كقائد للمجموعة الانقلابية مما أسهم في إيجاد قبول لها في الأوساط العسكرية والمدنية. وقد تم إبعاده خلال أسبوع واحد من قيام الانقلاب، وجرى تعيينه فيما بعد سفيراً للنظام الانقلابي في مصر.

٩٦ "**هذه ليبيا**"، مصدر سابق، ص ٢١٦.

العســكرية من مطار إدريس المدني (الذي انتقلت إليه فور انــدلاع حرب يونيو) إلى المقر المخصص لها في الســابق بقاعدة ويلــس الجوية. فقد انتهز النقيب طيار مفتاح الشــارف الفرجاني وزميله النقيب طيار فتحي بن طاهر هذه الفرصة وهربا بطائرتهما العسكرية (طراز T.33) الأمريكية الصنع ونزلا بها في الجزائر.

ويضيف ســامي حكيم[٩٧] بشــأن هذه الواقعة، لما وقفت الحكومة الليبية على تفاصيل هذه الواقعة فرضت رقابة شــديدة على الطيارين الليبييــن ومنعتهم من التدريب. ثم طلبت من الحكومة الجزائرية عن طريق ســفيرها في الجزائر "شــمس الدين عرابي" تسليم هذين الضابطين مع طائرتهما، ولكن السلطات الجزائرية رفضت هذا الطلب رفضاً باتاً.[٩٨]



٩٧ المصدر السابق، ص ٢١٧.

٩٨ تعلّق الرفض الجزائري بالطيارين دون الطائرة التي سلمت للحكومة الليبية. وقد عاد الطياران بمحض إرادتهما إلى ليبيا عام ١٩٦٨ حيث جرت محاكمتهما أمام محكمة عســكرية أصدرت أحكامها بسجنهما لمدّة ست ســنوات، مع السماح لهما بالبقاء ضمن سلاح الطيران (انظر الفصل التالي).

اهتمام بالأجهزة الأمنية

كان من النتائج الإيجابية التي ترتبت على الأحداث التي شهدتها ليبيا في أعقاب اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ تنامي الإحساس لدى الملك إدريس بالمخاطر الداخلية والخارجية التي تتهدد البلاد وأمنها.

ولم يأل سفيرا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا جهداً في تذكير الملك بهذه المخاطر، وعلى الأخص "المخاطر الداخلية" التي أصبحت في نظرهما تشكّل التهديد الأكبر للنظام. وعلى سبيل المثال، فقد أورد السفير الأمريكي نيوسوم في البرقية التي بعث بها إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٦٧، حول لقائه بالملك إدريس في قصر باب الزيتون بطبرق في اليوم السابق ما يلي:

> "اقترحت على الملك أنه ربما كان "الأمن الداخلي" هو المصدر الأكبر والأقرب للخطر والمشاكل. وقد عبرت للملك عن رغبتنا في تقديم يد المساعدة في هذا المجال، ملمحاً في الوقت ذاته إلى وجود ثغرات وأوجه قصور تنظيمية في الأجهزة الأمنية،[٩٩] مشيراً إلى أن رئيس الوزراء السابق حسين مازق قام بتفكيك جهاز أمن الدولة، ومنبهاً في الوقت نفسه إلى أن ليبيا ليس لديها في الوقت الحاضر جهاز أمن بمقدوره أن يقوم ـ على مستوى عموم الدولة ـ بجمع وتحليل وتوزيع المعلومات المتعلقة بالأشخاص والتنظيمات المناهضة والمخربة.[١٠٠] كما أفصحت للملك عن رأينا بأن الاتصال الشخصي القائم بين رئيسي الأجهزة الأمنية للإقليمين (طرابلس وبنغازي) ليس بكاف."

ووفقاً للبرقية ذاتها، فقد ردّ الملك إدريس على ملاحظات السفير نيوسوم السابقة بشأن وضع الأجهزة الأمنية الليبية يومذاك بالموافقة على صحة تلك الملاحظات، موضحاً أنه كان يبحث صبيحة ذلك اليوم بالذات المشاكل المتعلقة بالأجهزة الأمنية مع المختصين. كما بيّن أنه كان قد بحث هذا الأمر مع رئيس الوزراء (عبد القادر البدري) وأنه ـ أي الملك ـ مقتنع بضرورة عمل شيء ما في هذا الخصوص.

وقد عاد السفير نيوسوم إلى طرق الموضوع ذاته في تقرير آخر بعث به في ٧/ ٩/ ١٩٦٧

---

٩٩ الإشارة هنا إلى التعديل الذي أدخل في ٢٨/ ٩/ ١٩٦٥ على القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ (خلال حكومة حسين مازق) بشأن قوة الأمن. وقد حذف التعديل الإشارة إلى إدارة أمن الدولة. ولا ندري ما هي الدوافع الحقيقية التي حدت بالسيد مازق إلى إحداث ذلك التعديل.

١٠٠ ندعو القارئ لملاحظة أن هذه هي الحالة التي كانت عليها الأجهزة الأمنية في البلاد قبل نحو عامين فقط من وقوع الانقلاب، وأن السفير نيوسوم ومعاونيه من رجال الاستخبارات الأمريكية في ليبيا كانوا على علم تام بذلك، ومن ثم فليس مستبعداً أن يكونوا قد وظفوا هذا الأمر في خدمة ما كانوا يخططون له في الخفاء. راجع "**انقلاب بقيادة مخبر**".

حول لقائه بالملك إدريس يوم ٣٠/ ٨/ ١٩٦٧ وقد جاء فيه:

"لقد ذكر السفير (نيوسوم) للملك إدريس أنه سمع عن قصة فحواها أن البوليس في طرابلس كان يتابــع تحركات أحد العناصر الجزائريــة المخربة في ليبيا إلى أن غــادر طرابلس. وعندما جرى السؤال عن الجهة التي توجه إليها ذلك العنصر المخرب.. جاء الجواب من أحد ضباط الشرطــة في طرابلس بأنه توجــه إلى بنغازي، واعترف بأنه لم يجر إخطــار شرطة بنغازي بهذا الموضوع. وقد علّق الســفير على هذه القصة (أمام الملك) بأنها تصور كيف أن سلطات الأمن في طرابلس وبنغازي تتصرفان كما لو أنهما تابعتان لدولتين مختلفتين."

"كما استطرد السفير بأنه واثق من أنه كان يوجد جهاز للأمن على مستوى عموم الدولة الليبية أثناء وزارة محمود المنتصر (١٩٦٤-١٩٦٥)، وأن حسين مازق قام بالتخلي عن هذا الجهاز."[١٠١]

إدارة عامة لأمن الدولة

ورغم قصر عمر وزارة البدري، فقد شــهدت بداية محاولة جادة لإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية الداخلية، تمثلت في صدور مرســوم بقانون يقضي بإنشاء جهاز موحد لأمن الدولة يخضع لإشــراف وزارة الداخلية. وقد قبلت الحكومة عرضاً تقدمت به الحكومة البريطانية لإعارتها مستشاراً بريطانياً يساعدها في تأسيس هذا الجهاز وتفعيله.

لقد صدر مرسوم القانون المذكور في ٣٠/ ٨/ ١٩٦٧، ويقضي بتعديل أحكام المرسوم الملكي بقانون ١٨ لســنة ١٩٦٤ بشأن قوة الأمن (الذي كان قد صدر خلال حكومة محمود المنتصر الثانية، وجرى تعديله بمرســوم بقانون صادر فــي ٢٨/ ٩/ ١٩٦٥ خلال حكومة حسين مازق). وقد استحدث التعديل الجديد "**إدارة عامة لأمن الدولة**" ضمن إدارات وزارة الداخلية، كما نصّ المرسوم ذاته في مادته العاشرة الجديدة على أن "**تختص إدارة أمن الدولة بكافة المســائل المتعلقة بأمن الدولة**". وجاء بالمذكرة الإيضاحية التي أعدها وزير الداخلية لبيان دواعي ذلك التعديل وأهدافه:

"كان المرســوم الملكي بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن قوة الأمن قد نصّ على إنشاء إدارة عامة لشــؤون أمن الدولة، وقد مارست الإدارة العامة المشار إليها مسؤولياتها واختصاصاتها إلى أن صدر تعديل للمرســوم الملكي المشــار إليه في ٢٨ ســبتمبر ١٩٦٥، **فحذف الإشارة إلى إدارة أمــن الدولة**، مكتفياً بإنشــاء إدارتين فقط بقوة الأمن، هــي إدارة الجوازات وإقامة الأجانب، وإدارة المجرمين الدوليين والإحصاء، وعلى تخويل وزير الداخلية صلاحية إنشــاء إدارات أخرى إذا رأى ضرورة ذلك.

ونتيجة للتعديل المشار إليه، فقد قسمت إدارة أمن الدولة إلى ثلاث حكمداريات ألحقت كل واحدة منها بمدير عام قوة الأمن المختص.

١٠١ تكرار للاتهام نفسه الذي سلفت الإشارة إليه في برقية السفير نيوسوم المؤرخة في ٣١/ ٨/ ١٩٦٧.

وقــد تبين من التطبيق أن تقســيم إدارة أمن الدولة بين مختلف المديريــات العامة لقوة الأمن قد تكشــف عن ثغرات ومآخذ لا تتفق مع المصلحة والســلامة العامة. ومن أهم هذه المآخذ والثغــرات أنه أصبح في البلاد ثلاثة أجهزة منفصلة تمــام الانفصال رغم أنها تعمل في ميدان واحد، وليس ثمة ما يوحد أو ينسق بين إجراءاتها على نطاق المملكة.

لذلك فقد رُئي العودة بالوضع إلى ما كان عليه حتى تتحقق وحدة العمل في نطاق أمن الدولة حماية لمصلحة البلاد. كما رؤي استصدار المشروع بمرسوم وفقا للمادة ٦٤ من الدستور."

يصف السفير البريطاني ساريل، في التقرير السري الخاص[١٠٢] الذي أعده بشأن حكومة البــدري وإنجازاتها المــؤرخ في ٩/ ١١/ ١٩٦٧، ما قامت به تلك الــوزارة في هذا الصدد بالعبارات التالية:

"لقد أقــام البدري **جهازاً مركزياً لأمن الدولة** يكون مســؤولاً أمام وزارة الداخلية في عموم البلاد، كما رحب بالعرض الذي قدمته إليه الحكومة البريطانية بتزويده بمستشار بريطاني يتولى مهمة تأسيس وتفعيل هذا الجهاز."

كما أشار السفير ســاريل إلى الموضوع ذاته في التقرير السنوي السري الذي أعدّه عن أحداث وتطورات عام ١٩٦٧ (مؤرخ في ٥/ ١/ ١٩٦٨) في ليبيا، وقد وردت فيه الإشــارة التالية:

"إحدى النتائج الجانبية المرضية لأزمة يونيو، تمثلت في أن الملك إدريس أخذ يركز اهتمامه على الضعف الذي تتســم به الترتيبات الأمنية في مواجهة أعمال التخريب الداخلية والتهديدات الخارجية.

أما على صعيد الجبهة الداخلية، فقد جرى صدور مرســوم بتأســيس جهاز أمن لعموم البلاد عملنا، على امتداد عدة شهور، في ســبيل إعداده. وتواجه عملية تأسيس هذا الجهاز وتفعيله معارضة من أجهزة الشرطة."

---

١٠٢ الملف FCO 39/78.

مدى التزام أمريكا بالدفاع عن ليبيا؟

كان مــدى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفــاع عن ليبيا في مواجهة أي عدوان خارجي موضوع تساؤل طرحه الملك إدريس على سفراء أمريكا في بلاده أكثر من مرة. ولم تكتف الإدارة الأمريكية، في ردها على تســاؤل الملك هذا، بما جاء على لسان سفرائها عند مقابلتهم له، بل قام الرئيس الأمريكي ليندون جونســون بتوجيه رسالة سرية إلى الملك بهذا الخصوص مؤرخة في ١/ ٩/ ١٩٦٥[١٠٣] خلال حكومة حسين مازق. وفيما يلي ترجمة لنص الرسالة:[١٠٤]

"جلالة الملك..

إن الولايــات المتحدة الأمريكية تــدرك الضغوطات التي يواجهها أولئــك الذين يحاولون الحفاظ على علاقات تقليدية بين الدول العربية وأصدقائها في الغرب.

إننــي على علم بثبات موقف جلالتكم وموقف ليبيــا في هذا الظرف. نحن بدورنا حريصون على مســاعدة دول المنطقة للحفاظ على سيادتها وكرامتها واستتباب الأمن والسلام الذي دام فيها على مدى سنوات حرجة عديدة.

إننا نثمن بشــكل خاص علاقاتنا طويلة المــدى مع ليبيا، ونثمن صداقتهــا وتعاونها على مر الســنوات منذ اســتقلالها، وإننا نأمل وإياكم دوام الحرية والتقدم في ظل ثــروة ليبيا الطائلة وتقاليدها ودستورها.

بالانتباه إلى هــذه العلاقة الثمينة والأمل المشــترك، فإن الولايات المتحــدة تعير أهمية كبيرة لاستقلال ليبيا السياسي وسيادة أراضيها تحت حكم جلالتكم. بالطبع فإن خط الدفاع الأول بالنســبة لليبيا يتمثل في قواتها، ولقد أخبرنا حكومــة جلالتكم عن رغبتنا في التعاون مع ليبيا ومع أصدقاء آخرين لليبيا، بالاســتمرار في تقوية وتطوير قواتها. ستشكل موارد ليبيا المتنامية قاعدة لتقوية دفاعاتها.

بيد أن قوة الأمــة تكمن أيضاً في أصدقائها، وإنني أؤكد لكــم أن الولايات المتحدة لن تبقى مكتوفة الأيدي حيال أي اعتداء أو غزو ضد ليبيا لم يأت نتيجة لاستفزاز صدر عنها.

في حالة حدوث مثل هذا الاعتداء سنتشــاور في الحال مع الحكومة الليبية والحكومات المعنية

١٠٣ أية مفارقة ١/ ٩/ ١٩٦٥؟!

١٠٤ نقلاً عن "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط الدولة**"، مصدر سابق، ص ٣٤٨، ٥٢١.

الأخرى، حول الخطوات المناسبة اللازم اتخاذها حيال هذا الموقف، في إطار ما تمليه القرارات الدولية والإجراءات الدستورية من كل الأطراف المعنية.

بالطبع فإن وجود التسـهيلات العسكرية الصديقة في ليبيا سـوف تشكل رادعاً إضافياً لأي اعتداء من هذا النوع، وستضيف عاملاً مهماً لإمكانياتنا في تقديم العون في مثل تلك الظروف.

إنني أتطلع، يا جلالة الملك، إلى اسـتمرار علاقات قويـة وحميمة بين الولايات المتحدة وليبيا على مدى السنين المقبلة. "

"التوقيع . . ليندون جونسون"

وتكشف البرقية السرية التي بعث بها السفير نيوسوم إلى واشنطن بتاريخ ٣١/ ٨/ ١٩٦٧، إثر لقاء له في اليوم السابق مع الملك إدريس، في قصر باب الزيتون بطبرق، لم يحضره سوى السكرتير السياسي بالسفارة المستر روسكو سودارث الذي قام بمهمة الترجمة:

- أن الملك إدريس أثار مع السـفير نيوسوم أثناء لقائه به يوم ٣٠/ ٨/ ١٩٦٧ التساؤل نفسـه الذي سبق أن طرحه عليه في مناسبتين سابقتين،[١٠٥] والذي يتعلق بما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في حالة تعرض ليبيا لعدوان من قبل مصر أو الجزائر اللتين تتطلعان للاستيلاء على ليبيا.
- أشار السفير، في معرض ردّه على تساؤل الملك، إلى البرقية التي سبق للرئيس جونسون أن بعـث بها إليه في ١/ ٩/ ١٩٦٥، والتي أوضـح فيها أنه في حال تعرض ليبيا لأي عدوان، فإن الولايات المتحدة لن تكتفي بالتشـاور مع الحكومة الليبية فحسب، بل ستتشاور مع أصدقاء آخرين، وعلى الأخص بريطانيا التي تلزمها معاهدتها مع ليبيا بالدفاع عنها [عند وقوع عدوان خارجي].
- عبر السفير للملك عن الصعوبة التي تواجهها الولايات المتحدة في تحديد التزام معين لحكومتها بهذا الصدد في ظل غياب حالة واقعية [حالة عدوان فعلية؟!]. كما شـدّد السفير على العراقيل الدسـتورية التي تحد من صلاحيات الرئيس الأمريكي في هذا المجال، مشـيراً في الوقت ذاته إلى أن رسـالة الرئيس جونسون والوجود العسكري الأمريكي (في ليبيا) يعبران بوضوح عن مصالح أمريكا واهتماماتها.
- تسـاءل الملك أثناء اللقاء عـما إذا كانت الولايات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا قد أعدتا خططا مشـتركة لاسـتخدامها في حال تعرض ليبيا للعدوان. وقد رد السفير بالقول إن أمريكا وبريطانيا تتشـاوران عن كثب وباستمرار حول القضايا السياسية والعسـكرية، وهما على دراية تامة بإمكانات وقدرات كل منهما. غير أن ما يمكن أن

---

١٠٥ منذ وصول المستر نيوسوم وتقديمه أوراق اعتماده في ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥.

تقوم به كل منهما على وجه التفصيل [إذا تعرضت ليبيا لعدوان] ســوف يعتمد على الظروف المحيطة.

- ألمح السفير نيوســوم للملك إدريس، بعد ذلك، بأن قليلين فقط هم الذين يرون أن الجيش المصري يشكل في ذلك الوقت تهديداً لليبيا.

وختم نيوســوم هذه البرقية إلى الخارجية الأمريكية، بشــأن مقابلته مع الملك إدريس، بذكر أنه ينوي إبلاغ الســفير البريطاني في ليبيا المســتر ســاريل بمضمون ما جرى في تلك المقابلة.[١٠٦]

وفي ٦/ ٩/ ١٩٦٧ أعد مدير إدارة المعلومــات والبحوث بوزارة الخارجية الأمريكية المســتر جورج ديني George C. Denny Jr. مذكرة أمنيــة تحمل الرقم (718) لاطلاع وزير الخارجيــة الأمريكي بعنوان "**ليبيا: صعوبات جديدة مع عبد الناصر**"، جاء فيها تحت عنوان جانبي:

"**أصابع الاتهام تتجه نحو القاهرة:**

يبدو أن الحكومة الليبية تعتزم إلقاء اللوم على عبد الناصر بشــأن الاضطرابات الداخلية التي هزت النظام خلال شهري يونيو ويوليو (١٩٦٧). وقد شجع رئيس الوزراء البدري مؤخراً على نشر عدد من المقالات التي تشجب المؤامرة الخارجية التي تحاك ضد ليبيا. وتكاد الصحف لا تخفي ذكر اسم مصر صراحة.

وســوف تقدّم الحكومة خلال الأســابيع القادمة إلى المحاكمة نحو مائة شخص من النشطاء السياســيين والقيادات العمالية، المتهمــين من قبلها بتنظيم الإضرابــات العامة والمظاهرات فور انــدلاع الحرب الإسرائيلية العربية في يونيو. وقد قامت أجهــزة الأمن بإعداد "ملفاتها" بعناية. ومن المحتمل أن تقدم هذه الأجهــزة أدلة دامغة بأن هؤلاء المحرضين قد تم تدريبهم وتسليحهم من قبل القاهرة، وأن موظفي السفارة (المصرية) في ليبيا هم الذين حركوا ووجهوا الإضرابات بغاية نهائية تهدف إلى الإطاحة بالنظام."

وتحت عنوان جانبي آخر "هدوء الوضع الداخلي الآن" كتب معدّ هذه المذكرة الأمنية:

"اســتعاد النظام الليبي توازنه بعد أن كان قد اقترب من حافة الانهيار والفوضى الشاملة التي ورثها رئيس الوزراء البدري في بدايات شــهر يوليو (١٩٦٧). لقد أنهى البدري سلسلة من الإضرابات العامة التي كانت ستشل البلاد، كما استعاد سيطرة الحكومة على المدن، كما فرض عملياً حل "المؤتمر الشــعبي" الذي شــكل تحالفاً غير قانوني ضم معارضي النظام من الزعماء السياســيين والعماليين، وهدد بتقويض الحكومة. وقد سارعت الطبقة الوسطى من السكان،

١٠٦ لم تنقطع المشاورات وإجراءات التنســيق بين أمريكا وبريطانيا حول ليبيا. راجع على سبيل المثال "مذكرة المحادثات" التي جرت بمكتب وكيل الخارجية الأمريكي روستو والسفير البريطاني في واشنطن يوم ١٠/ ٧/ ١٩٦٧. الملف المركزي POL Arab-Isr.27.

بعد تردد، إلى نجدة النظام. ويبدو أن الملك إدريس، الذي أدى تدخله الحاسم إلى إيقاف المد المعادي للنظام، قد شعر بالطمأنينة والأمان إلى درجة جعلته يقرر قضاء إجازة في تركيا تمتد نحو شهر."[١٠٧]

وتحت عنوان جانبي ثالث "**إدريس مقتنع بتآمر مصر**" أوردت المذكرة الأمنية:

"كانت نجاة النظام البالغة المشقة (من أزمة يونيو) درساً هاماً للملك إدريس. وبات مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بأن مصر - وربما الجزائر أيضاً - تعتزم الإطاحة بالنظام الملكي في ليبيا وإقامة نظام قومي التوجه، اشتراكي متطرف، بديلاً له. وعلى الرغم من أن الملك يعتمد على مساعدة كل من أمريكا وبريطانيا للتصدي لأي عدوان خارجي، فإنه يدرك أن نظامه أصبح أكثر عرضة للتهديد من قبل أعمال التخريب الداخلي، ومن ثم فإن عليه أن يزيد من درجة اعتماده على قدراته الداخلية (الذاتية) لمواجهة هذا النوع من التهديدات."

وتمضي "المذكرة الأمنية":

"إن الملك قلق، على وجه الخصوص، حول **وضع الجيش الليبي**، من حيث أن روحه المعنوية قد تدنت كثيرا، فضلاً عن أنه لا يضمن ولاءه نحوه. ويبدو أن الملك قد وافق أخيراً[١٠٨] - وبعد سنوات من الرفض - على تقوية الجيش بشكل معتبر، إلا أنه يرغب، كخطوة أولى في هذا الاتجاه، بأن يبعد عن الجيش كافة العناصر المعروفة بولائها لمصر. ومن المحتمل أن تؤدي المحاكمات المزمعة، وما تكشف عنه الاعترافات بوجود تدخل مصري، إلى تمهيد الطرق للقيام بالمهمة الصعبة المتمثلة في "**تنظيف النظام سياسياً**."

وتحت عنوان جانبي أخير "**كيف سيكون رد فعل عبد الناصر؟**" تتوقع المذكرة:

"إن عبد الناصر سوف يكون غير ميال إلى حدّ ما لأن يقوم برد فعل عنيف تجاه أية اتهامات ليبية له بالتدخل في شؤون ليبيا الداخلية. وبسبب عزمه على ترميم علاقاته مع النظم العربية المعتدلة، ومع الملك فيصل على وجه الخصوص، فإنه من غير المتوقع أن يدخل عبد الناصر في خصام علني مع الملك إدريس.

وفوق ذلك فإن عبد الناصر غارق في مشاكله السياسية والاقتصادية الداخلية، وهو يعول على المساعدات الليبية التي أعلن عنها مؤخراً في قمة الخرطوم (أغسطس/ سبتمبر ١٩٦٧) لمساعدته في الخروج من مشاكل مصر الاقتصادية الداخلية."

وتمضي المذكرة:

"غير أن عبد الناصر قد يجد نفسه مضطراً للقيام برد فعل عنيف إذا ما أدّت المحاكمات (المزمع

---

١٠٧ بدأ الملك إدريس رحلته إلى تركيا بغرض الاستجمام والاستشفاء في ٢/ ٩/ ١٩٦٧.

١٠٨ من المهم معرفة كيف تشكلت "القناعة الجديدة" لدى الملك إدريس حول ضرورة تسليح الجيش الليبي، وعن طريق من، أو أية جهة أو جهات؟

إجراؤهـــا) إلى قيام حملة ضد نظامه يكون لها أصداء ســـلبية في عواصـــم العالم العربي، أو إذا سببت له مشاكل كبيرة داخل مصر نفسها."

وتضيف المذكرة:

"مـــن المحتمل أن عبد الناصر يدرك، وربّما أكثر من الملك إدريس، درجة الهشاشـــة التي بلغها النظام السياسي في ليبيا. كما أنه يدرك أن حرص الملك إدريس على الاحتفاظ بالقواعد الأمريكية والبريطانية في بلاده، وأخذاً بالاعتبار المشاعر القومية التي طغت خلال أحداث الأزمة (حرب يونيو)، لا يزود نظامه الملكي بأية منعة. وفيما يتعلق بهذه المسالة وحدها (رغبة الملك بالاحتفاظ بالقواعد الأجنبية)، فإن عبد الناصر يعلم أنه يملك القدرة ـ فيما لو رغب باســـتعمالها ـ على أن يثير بسببها القلاقل والاضطرابات من جديد لدرجة قد تؤدي لإنهاء النظام الملكي."

وقد عاد الســـفير نيوســـوم للكلام عما دار بينه وبين الملك إدريس، خلال لقائه به في طبرق يوم ٣٠/ ٨/ ١٩٦٧، في تقرير ســـري آخر مؤرخ في ٧/ ٩/ ١٩٦٧، كان مما ورد فيه بهذا الصدد:

"أن الملك ذكر للســـفير أن أمريكا تعلم بأن ليبيا مهددة من قبـــل مصر في الشرق والجزائر في الغرب، وأن بن بيللا وعبد الناصر اتفقا على تقســـيم ليبيـــا ثم التحول بعد ذلك نحو المغرب والســـودان من أجل تحقيق أحلامهما التوســـعية.. وأن الاتحاد الســـوفييتي يقف خلف مصر والجزائر (وبخاصة بومدين)".

"أن الســـفير ذكر للملك، في معرض إشـــارته لرســـالة الرئيس جونســـون التي بعث بها إليه في ١/ ٩/ ١٩٦٥، أن الرئيـــس لم يكن بمقدوره أن يكون أكثر صراحـــة ومباشرة (في التعبير عن مدى اســـتعداد الولايات المتحدة الأمريكية والتزامهـــا بالدفاع عن ليبيا في حال تعرضها للعدوان الخارجي) لأســـباب دستورية، لأنه لا يســـتطيع أن يتمادى في ذلك دون التشاور مع الكونجرس."

"وردّ الملك في هذا الصدد بأن الســـفير الأمريكي الأول (الســـابق) قد أكد له أن أمريكا على استعداد لأن تذهب في مسألة الدفاع عن ليبيا إلى أبعد مما ورد في رسالة الرئيس جونسون."[١٠٩]

ثم أورد السفير نيوسوم في تقريره المذكور عن لقائه بالملك إدريس في ٣٠/ ٨/ ١٩٦٧ أنه ســـأل الملك عما إذا كان قد أطلع أيا من رؤساء حكوماته على محتويات رسالة الرئيس جونســـون، وأن ردّ الملك على ذلك كان أنه لم يفعـــل لأن "الوزراء يجيئون ويذهبون"، في إشارة لاحتفاظه بموضوع الرسالة لنفسه.[١١٠]

١٠٩ من الواضح أن الملك كان متوجسا من موقف أمريكا إزاء الدفاع عن نظامه وغير واثق فعلاً به.

١١٠ قد يأخذ بعضهم على الملك إدريس احتفاظه بمثل هذا الموضوع سراً، وقد يعتبرونه مظهر خلل في أداء الملك وعلاقته برؤســـاء حكوماته، غير أنه لا ينبغي إغفال أن الرؤساء والملوك كافة يحتفظون لأنفسهم بكثير من الأسرار الهامة المتعلقة بدولهم وأمنها ولا يطلعون عليها حتى أقرب المقربين لديهم.

المشاركة في قمة الخرطوم العربية

تصادفت حقبة وزارة عبد القادر البدري مع انعقـــاد عدد من الملتقيات العربية التي لم تتردد ليبيا بالمشاركة في أعمالها. فقد شاركت الوفود الرسمية الليبية في:

- مؤتمـــر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في الخرطـــوم منذ يوم ٢/ ٨/ ١٩٦٧(في إطار التحضير للقمة العربية بها).
- مؤتمـــر وزراء الماليـــة والاقتصاد والبترول العـــرب الذي انعقد في بغـــداد منذ يوم ١٥/ ٨/ ١٩٦٧.
- استقبل الملك إدريس العاهل الأردني حســـين الذي قام يوم ١٩/ ٨/ ١٩٦٧ بزيارة لليبيا دامت أربعاً وعشرين ساعة.
- مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي انعقد ثانية في الخرطوم منذ يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ قبيل انعقاد القمة العربية وتمهيداً لها.
- مؤتمر وزراء الإعلام العرب الذي انعقد في تونس[١١١] منذ يوم ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧.
- مؤتمر مجلس التنمية العربية الذي انعقد في الجزائر منذ يوم ١٠/ ١٠/ ١٩٦٧.

غير أن أهم مشاركة قامت بها ليبيا في المجال العربي تمثلت في حضورها لمؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الخرطوم ما بين ٢٩ أغســـطس والأول من سبتمبر ١٩٦٧، بوفد كان على رأسه ولي العهد الأمير الحسن الرضا السنوسي.[١١٢]

وقد رحبت صحيفة "**الرائد**" (مســـتقلة) في افتتاحيـــة عددها الصادر يوم ٢/ ٩/ ١٩٦٧ بالكلمة التي ألقاها ولي العهد في مؤتمر الخرطوم، ووصفتها بأنها "موضوعية"، كما أشارت الصحيفة إلى أن ولي العهد أعلن في كلمته عن التزام ليبيا بالعمل على تحقيق التضامن العربي من أجل إزالة كافة آثار العدوان. وأضافت الافتتاحية أن ليبيا أصبحت تتبوأ مكانة مرموقة بين أشقائها العرب بسبب الدور الحيوي الذي بدأت تلعبه في إطار التضامن العربي.[١١٣]

وفضلاً عن ذلك، فقد شاركت وفود الحكومة خلال هذه الفترة في أعمال:

---

١١١ ترأس خليفة التليسي وزير الإعلام والثقافة الوفد الليبي لهذا المؤتمر.

١١٢ رغم عدم مشـــاركة الملك إدريس في أعمال هذه القمة العربية الخطيرة، فإن الشـــارع الليبي لم يتحرك احتجاجاً على هذا الأمر كما حدث في مطلع عام ١٩٦٤ خلال القمة العربية الأولى التي انعقدت في القاهرة، واعتذر الملك عن المشاركة فيها لأسباب صحية، وبعث إليها بوفد ضم ولي العهد ورؤساء مجلس الوزراء والنواب والشيوخ.

١١٣ راجع برقية السفارة الأمريكية المؤرخة في ٢/ ٩/ ١٩٦٧ ذات الرقم (طرابلس 931)، الملف المركزي PPB 9 Libya.

- مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد بكينشاســـا منذ ١١/ ٩/ ١٩٦٧ (وكان الوفد الليبي برئاسة وزير الخارجية أحمد البشتي).
- ومؤتمر الدول الإســـلامية في عمان بالأردن منذ ١٤/ ٩/ ١٩٦٧ (ترأس الوفد الليبي الشيخ عبد الحميد عطية الديباني شيخ الجامعة الإسلامية).
- ومؤتمر دول الأوبيك في روما بإيطاليا منذ ١٦/ ٩/ ١٩٦٧ (وقد ترأس الوفد الليبي وزير البترول خليفة موسى).



دعم دول المواجهة العربية

مر بنا كيف أن ليبيا شرعت، وقبل أن تندلع حرب يونيو، في تقديم الدعم المالي لمصر، فقد قامت حكومة حسين مازق، بناء على أوامر الملك، بتقديم مبلغ (٢٠) مليون دولار لها على دفعتين.[١١٤]

ومن ثم، فلم يكن غريباً أن تتعهد ليبيا، خلال مشاركتها في قمة الخرطوم (أغسطس ـ سبتمبر ١٩٦٧)، بتقديم مبلغ (٣٠) مليون جنيه ليبي سنوياً لكل من مصر والأردن على دفعات كل ثلاثة أشهر.

وفي الثاني من سبتمبر ١٩٦٧، أعلن رئيس الوزراء البدري أن الملك أصدر أوامره إلى الحكومة بالالتزام بمقررات القمة العربية وتنفيذ ما تعهدت به ليبيا من دعم مادي وسياسي للنضال العربي.[١١٥] وفي يوم ٣/ ٩/ ١٩٦٧ عقد مجلس الوزراء الليبي اجتماعاً بمدينة البيضاء قرر خلاله إبلاغ الحكومات العربية بالتزام الحكومة الليبية بما تعهدت به من تقديم دعم مادي إلى الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية.[١١٦]

وفي ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٧ قامت وزارة المالية بسداد القسط الأول من التزاماتها، فقامت بتحويل مبلغ (٣,٥) مليون دولار إلى مصر، و(٢,٢) مليون دولار إلى الأردن.

ومن جهة أخرى، فقد نشرت صحيفة "**الحياة**" البيروتية في عددها الصادر يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٦٧ خبراً مفاده أن إجمالي مساهمات وتبرعات "القطاع الخاص" في ليبيا لدعم المجهود الحربي العربي قد بلغ حتى يومذاك نحو (١٥) مليون دولار.

---

١١٤ جرت تغطية هذا المبلغ عن طريق اعتماد جديد بمبلغ (١٥) مليون جنيه ليبي أضيف إلى اعتمادات الميزانية العامة للدولة لسنة ٦٥/ ١٩٦٦. تحت بند "القيادة العربية المشتركة" أعلن عنه في ٨/ ١٠/ ١٩٦٥ وقد أشار إلى هذا الموضوع محمد حسنين هيكل في كتابه "**الطريق إلى رمضان**"، وكذلك مجلة "**روز اليوسف**" المصرية في عددها الصادر يوم ٢/ ٩/ ١٩٧٦.

١١٥ مجلة "**ليبيا الحديثة**" (حكومية)، (العدد ٢، السنة السادسة، ١٠/ ٩/ ١٩٦٧). وقد تلقى الملك إدريس يوم ٦/ ٩/ ١٩٦٧ برقية من شيخ الأزهر الشيخ حسن مأمون يشكره فيها على موقف ليبيا المجيد خلال مؤتمر القمة العربية الرابع بالخرطوم.

١١٦ المصدر السابق.

وضع ولي العهد وبعض آرائه

سلفت الإشـــارة إلى أن موقف رئيس الوزراء السابق حســين مازق هو الذي أدى إلى إجهاض محاولة الملك إعلان النظام الجمهوري في ليبيا خلال الفترة ما بين نوفمبر ١٩٦٥ وفبرايــر ١٩٦٦. ومع ذلك فقد رأينا كيف أن ولي العهد الأمير الحســن الرضا (المســتفيد الأول من فشل هذا المشروع) أظهر حماساً لاستبدال مازق في أواخر يونيو ١٩٦٧، فقد قام بثلاث زيارات لطبرق يومذاك من أجل هذه الغاية.

وتكشف رسالة سرية بعث بها الســفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل[١١٧] أن عائلتين من عائلات طرابلس النافذة، عائلة البشــتي وعائلة المنتصــر، عبّرتا عن توجّه جديد لديهما مساند لوضع ولي العهد، فقد جاء في الرسالة:

"خــلال الحوار الذي جــرى بيني وبين وزير الخارجية أحمد البشــتي، والــذي تناول عدّة قضايا، تعرضنا لموضوع ولي العهد ومشــكلة ولاية العهد، فأنا على علم بأن أحمد البشــتي، وعائلة البشــتي كلها، أصبحــوا منذ أزمة فبراير ١٩٦٦ أكثر قربــاً من ولي العهد على وجه الخصوص. وقد ناقشنا المصاعب التي يواجهها ولي العهد، وأبلغني أحمد البشتي أنه حرص في الفترة الأخيرة على إطلاع ولي العهد على التطورات الجارية، ســواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وقد عبّرت للبشــتي عن استحساني لهذه الخطوة واعتبارها ذات أهمية قصوى للمستقبل."[١١٨]

أما فيمــا يتعلق بموقف عائلة المنتصر الجديد من ولي العهد، فقد أشــار إليه الســفير ساريل في الرسالة نفسها بالعبارات التالية:

"لقد أبلغت البشتي بأنني فهمت، من خلال حوارات مع "عدد من أعضاء أسرة المنتصر"، أنه جرى إقناع محمود المنتصر بالتوقف عن معارضته لتولي ولي العهد الملك، وذلك على أساس أن "آل المنتصر محتاجون للسنوســيين لحكم ليبيا"، وأن خلافة ولي العهد للملك إدريس هي آمن سبيل لتحقيق هذه الغاية."

واستطرد السفير البريطاني ساريل في رسالته قائلاً:

---

١١٧ الرسالة مؤرخة في ٣١/ ٧/ ١٩٦٧ بالملف FCO 39/124.

١١٨ أفادت رســالة، بعث بها المســتر ويليام روجر تومكيس W. R. Tomkys من السفارة البريطانية في بنغاري بتاريخ ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ (رقم 67/2/1011) إلى المستر مونرو A. G. Munro بالسفارة في طرابلس، أن الملك هو الذي أمر البشتي بإطلاع ولي العهد على كافة التطورات في القضايا الخارجية، بعد أن تقرر أن يترأس وفد ليبيا إلى قمة الخرطوم.

"ومن الواضح أن البشــتي لم يكن على علم بهذا التطور، كما أنه أبدى ترحيبه الحار به، غير أنه تســاءل عما إذا كان محمود المنتصر قد تخلى عن اهتمامه بمن وصفهم "شباب العائلة السنوسية النابهين". وكان ذلك إشــارة من البشــتي إلى ما تردد حول نوايا محمــود المنتصر تزويج أحد أنجاله أو بناته من "ســليمة" أو "عمر" ابنة وابن الملك والملكة بالتبني. وقد أجبت البشتي أنه وفقاً لفهمي، فإن آل المنتصر توصلوا إلى هذه النتيجة على أســاس أن أي حل آخر يستبعد ولي العهد سوف يكون صعباً جداً في الوقت المتاح."

ومن الواضح أن مشاركة ولي العهد في أعمال مؤتمر القمة العربية بالخرطوم قد رفعت مــن روحه المعنوية. وما أن عاد ولي العهد من تلك المشــاركة حتى وجد مرســوماً ملكياً فــي انتظاره يقضي بتعيينــه نائباً عن الملك أثناء فترة غياب الأخير عــن ليبيا، والتي تبدأ من الثاني من سبتمبر ١٩٦٧ إلى حين عودته إلى أرض الوطن.[١١٩] كما قضى المرسوم بأن يقوم نائب الملك بالواجبات، ويمارس الحقوق والســلطات الملكية المتعلقة بالشؤون الداخلية والخارجية للبلاد.

وفي ٢٦/ ٩/ ١٩٦٧، اســتقبل نائب الملك (ولي العهد) الأمير الحسن الرضا السفير البريطاني ســاريل في طبرق. وقد بعث السفير البريطاني بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٦٧ تقريراً سرياً إلى وزارة الخارجية البريطانية أورد فيه ملاحظاته وانطباعاته ومضمون ما دار في ذلك اللقاء المثير.[١٢٠]

يقول السفير في تقريره:

"لقد وجد الســفير ولي العهد على اطلاع بأوضاع الدولة بشــكل أوسع مما وجده عليه في أي لقاء ســابق معه. وكان ولي العهد مسترسلاً وعلى ســجيته، كما بدا واثقاً من نفسه. وقد تكلم على امتداد اللقاء مســتخدماً صيغة الجمع "Our Policy"، وحينما اختلفت وجهات نظره عن وجهات نظر الملك عبر عن ذلك بكل وضوح ودون تردد أو ادعاء غير ملائم."

"أدت بنا مقدمات الحديث إلى التعرض لموضوع "البيضاء" ومشــاكل النظام القبلي. وقد عبر ولي العهد عن رأيه بأن يجري تطوير البيضاء كي تصبح "مدينة جامعية"، وأن ليس بمقدورها أن تكون فعلياً عاصمة للبلاد."

"وفيما اعترف بأن الملكية القبلية للأراضي في البيضاء تشــكل إحدى العقبات في سبيل تطوير المدينة، إلا أن المشــكلة الأكبر تتمثل بين الجماعات من أصحاب الثــروة والنفوذ، بمن فيهم حســين مازق وبقية أفراد قبيلة البراعصة بمنطقة البيضاء، من جهة، وبين الغالبية التي تعاني العوز، من جهة أخرى، والتي تقيم بمعظمها في أكواخ من الصفيح. وقد قامت هذه المشــكلة

---

١١٩ عاد الملك من رحلته التي قضاها في تركيا للاستجمام والاستشفاء يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٦٧.

١٢٠ التقرير بالملف FCO39/124.

بسبب عاطفة الملك نحو أعضاء هذه الجماعات التي خدمته عائلاتها بولاء، وبسبب النفوذ القبلي المسيطر على الحكومة، والذي ترسخ في برقة خلال الحقبة الطويلة التي شغل فيها حسين مازق منصب الوالي."

كما نسب السفير البريطاني ساريل إلى ولي العهد قوله:

"إن الحالة في ليبيا تغيرت مع اكتشاف البترول، وأصبحت العلاقة الخاصة بين الملك والبراعصة مصدر ندم. ومن الأمور ذات الأهمية الأولى ضرورة تحسين وضع الإنسان الليبي العادي. وفي الوقت الحالي، توجد مخاطر بأن تتكرر في ليبيا الحالة التي كانت سائدة في مصر أيام الملك، حين كانت الفروق شاسعة بين مختلف طبقات الشعب المصري."

"وفيما استفاد **الطرابلسيون** مادياً من الاحتلال الإيطالي، بقيت **برقة** متخلفة، وهناك حاجة ملحة لتحسين الزراعة."

ومضى السفير في رسالته قائلاً:

"ولتحقيق ذلك (تحسين الأوضاع الزراعية) تطلع ولي العهد إلى تنفيذ تشريع غير واقعي (من وجهة نظر السفير) يفرض العودة إلى الأرض (الزراعة)."

ثم ذكر السفير ساريل في رسالته عن لقائه بولي العهد بطبرق يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٦٧ أن الأخير عبر عن أسفه الشديد للأحداث التي وقعت في ليبيا في الخامس من يونيو، والتي كانت بفعل غوغاء جرى تحريكهم من الخارج، وأن سياسته تقوم على أساس التمسك الشديد بالمحافظة على الصداقة، وعلى القوات البريطانية والأمريكية.

وعندما ألمح السفير ساريل إلى دور السفير المصري في طرابلس خلال تلك الأحداث، عقّب ولي العهد بقوله إن وزير الخارجية الليبي طلب خلال مؤتمر الخرطوم سحب ذلك السفير، وقد رد نظيره المصري مطالباً بتقديم بيان مكتوب من الاتهامات الموجهة ضد سفيره، غير أن ولي العهد رفض الاستجابة لطلب الوزير المصري. واعترف الأخير بوجود مأزق حاليا حول هذا الموضوع. إلا أنه يتوقع أن تقوم الحكومة بالإصرار على سحب السفير المصري بعد عودة الملك من رحلته في تركيا.

كما نسب السفير إلى ولي العهد قوله بأن مؤتمر الخرطوم كشف له عن التعاطف مع الجانب المصري لدى كل من مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة وهبي البوري والسفير الليبي لدى مصر عبد السلام بسيكري. وعندما استفسر السفير ساريل عما إذا كانت أية محادثات حول إعادة فتح قناة السويس قد جرت في مؤتمر الخرطوم، رد ولي العهد بأن عبد الناصر أعلن خلال المؤتمر أن القناة لن يعاد فتحها إلا بعد دحر الإسرائيليين من شرقي القناة بالقوة. وقد تشكك ولي العهد من جدية هذا الإعلان، وأضاف أن عبد

الناصر ووجه خلال المؤتمر بالخيار ما بين قبول السـلام مع إسرائيل، وهو ما يعني قيام ثورة في مصر، وبين اسـترضاء الدول العربية الأخرى من أجـل تمكين مصر من إعادة بناء نفسـها اقتصادياً وعسـكرياً. وقد اختار عبد الناصر الخيار الثاني. وعلى الرغم من أن الدعايـة المصرية المنطلقة من إذاعتها قد توقفت حاليا، فإنه ما من شـك في أن مصر سوف تستأنف حملاتها الإعلامية حالما تشعر بأنها لم تعد بحاجة إلى مساهمات العرب الحاشدة.

واسترسل السفير في رسالته ناسباً إلى ولي العهد قوله بأن الحديث عن طرد الإسرائيليين مـن تل أبيب هو هراء لا معنى له. ربمـا كان ذلك ممكناً في عام ١٩٤٨، أما الآن فذلك غير ممكن، وعلى العرب أن يعترفوا بوجود إسـرائيل وأن يسعوا إلى إقامة دولة فلسطينية خارج حدود إسرائيل، إما مستقلة، أو كجزء من الأردن.

وأضاف ولي العهد ـ وفقاً لرسـالة السـفير البريطاني ـ إنه كاد يجري قبول "خطة تيتو" خـلال مؤتمر الخرطـوم. لقد نادت تونس بإلحـاح بقبول هذه الخطـة، وأظهرت كل من مصر والأردن ميلاً نحوها، ولم يكن ضدها سـوى أحمد الشـقيري (رئيس منظمة التحرير الفلسـطينية). ولقد عبر ولي العهد عن أمله بأن يتم قبول الخطة المذكورة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما عبر عن اعتقاده بأن طلب إسـرائيل لمحادثات مباشرة مع العرب هو طبيعي ومقبول.[١٢١]

ويقول السفير سـاريل في رسـالته أن ولي العهد عبّر، بعد تناول وجبة الغداء، عن أنه يرغب في مناقشة مشاكل ليبيا الداخلية معه. وقد نسب السفير إلى ولي العهد جملة من الآراء فـي هذا الصدد، كان من بينها أنه ينبغي "**تطهير الجيش**" من العناصر غير الموالية، بمن فيهم العقيد عبد العزيز الشـلحي والعقيد عون أرحومة. وأنه إذا لم يجر إبعاد العقيد الشلحي عن الجيش، فمن المرجح أن يقوم بانقلاب عسكري فور وفاة الملك.

كما أضاف ولي العهد أن استقالة العقيد الشلحي قد قُدّمت للملك، غير أن رأي الملك بهذا الموضوع، قبل سـفره إلى تركيا،[١٢٢] يتلخص بأنه لن يقبل تلك الاستقالة ما لم يقبل في الوقت نفسه اسـتقالة رئيس أركان الجيش اللواء نوري الصديق.[١٢٣] وقد عبّر ولي العهد عن قناعته بضرورة بقاء اللواء نوري في الجيش، وأمله بأن يقتنع الملك بهذا الأمر.

وفي فقرة ختامية، نسـب السفير ساريل إلى ولي العهد أنه تحدث باستحسان شديد عن

---

١٢١ كان مـن المفروض أن تحرص الولايات المتحدة على أن يتولى شـخص يمثل هذه الأفكار الحكم في ليبيا بأي ثمن وبأسرع وقت، لكن من الواضح أن أمريكا كان لها برنامج خاص بليبيا. راجع "**انقلاب بقيادة مخبر**".

١٢٢ رافق العقيد الشلحي الملك أثناء رحلة الاستشفاء والاستجمام بتركيا التي امتدّت قرابة شهر.

١٢٣ كانت ميول اللواء نوري الصديق معروفة بتصديها لنفوذ العقيدين الشلحي وأرحومة المتزايد في الجيش.

"**الإجراءات الصارمة**" التـــي اتخذها عبد القادر البدري، كما أضاف أنه ـ أي ولي العهد ـ لا يثق بزملاء البدري في الوزارة، ومع ذلك، فقد كان مســـيطراً على الوضع بالكامل. لقد كان النظام معلقاً بقشة أثناء شهر يونيو، وقد أمكن تحقيق الكثير منذ ذلك الوقت وهو ما ينبغي أن يكتمل بإتمام عملية "**تطهير الجيش**" إذا أريد ذلك.



اهتمام بالقوات المسلحة (تطهير الجيش وتقويته)

ظل الملك إدريس يرفض، على امتداد عدة سنوات، فكرة تقوية الجيش الليبي بشكل يجعله يتفوق على قوات الأمن (بما فيها قوة دفاع برقة)، عدداً وقوة وعتاداً، بسبب أوضاع ليبيا المالية السيئة من جهة، ولعدم ثقته من جهة أخرى في ولاء الجيش وضباطه له، وتخوفه من أن يغريهم ذلك بالقيام بانقلاب عسكري أسوة بما حدث في عدد من الدول العربية (سوريا، مصر، السودان، العراق، اليمن). وقد ظلت هذه القناعة تلازم الملك حتى بعد اكتشاف البترول وتدفق العائدات المالية الكافية لتوفير الكميات المطلوبة من السلاح والعتاد. وذهب الملك في هذا الشأن إلى حد إلغاء "**صفقة دبابات أمريكية**" كانت قد وصلت ميناء بنغازي عام ١٩٦٤ خلال حكومة محمود المنتصر الثانية.

غير أن الثروة البترولية ذاتها جلبت معها هواجس المحافظة عليها من الأطماع الخارجية. ومع تنامي المخاوف لدى الملك وكبار المسؤولين حول وجود نوايا مصرية-جزائرية تستهدف الإطاحة بالنظام وتقاسم ثروات ليبيا، ومع تصاعد المناداة، محلياً وعربياً، بضرورة إجلاء القواعد والقوات البريطانية والأمريكية التي ظل النظام الليبي يعتمد على مساعدتها له في حال تعرضه لعدوان خارجي، لم يعد أمام الملك من خيار سوى تغيير قناعاته بشأن تقوية الجيش الليبي وتسليحه.[١٢٤]

لقد مر بنا كيف أن الملك إدريس، خلال استقباله السفير الأمريكي نيوسوم ووفد من العسكريين الأمريكيين بطبرق يوم ١٦/ ٢/ ١٩٦٧[١٢٥] (خلال حكومة مازق)، قد عبّر لهم عن استمرار حاجة ليبيا للمزيد من الأموال، لتوظيفها من أجل التنمية، ومن أجل الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات المصرية الجزائرية. كما عبّر لهم، بشكل صريح، عن رغبة ليبيا في بناء سلاح جوي قوي، مؤملاً أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتزويد ليبيا باحتياجاتها، وهي بالمقابل سوف تكون مستعدة لدفع ثمنها.[١٢٦]

وخلال مقابلة ثانية للسفير نيوسوم مع الملك إدريس بالبيضاء يوم ١٧/ ٥/ ١٩٦٧، أبلغ

---

١٢٤ من الأهمية بمكان معرفة دور مختلف الأطراف الليبية وغير الليبية في تغيير قناعات الملك إدريس حول هذا الموضوع.

١٢٥ راجع فصل "حكومة حسين مازق" من هذا الكتاب.

١٢٦ يتبين من مطالعة التقرير السري رقم (A-519) المؤرخ في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٧ الذي بعث به السفير نيوسوم بشأن هذه المقابلة أن الملك كان يتحدّث عن طائرات مزودة بنظام صاروخي.

السـفير الملك بأنه تم الاتفاق مع الحكومة الليبية على تسليمها (١٠) طائرات مقاتلة حديثة خـلال عام ١٩٦٨، وأن الحكومة الأمريكية تعهدت بتدريب الأطقم اللازمة لهذه الطائرات والقيام بصيانتها.[١٢٧]

كما تضمن التقرير السـري، الذي أعده السفير البريطاني سـاريل عن وقائع وأحداث عام ١٩٦٧ في ليبيا، إشـارة إلى الطريقة التي تكونت بها قناعة الملك حول "منظومة الدفاع الجوي" جاء فيها:[١٢٨]

"وفيما يتعلق بمواجهة الأخطار الخارجية (التي تتهدد ليبيا)، فقد أعجب الملك إدريس بفاعلية الإجراءات المضادة للطائرات التي استخدمتها الحكومة السعودية في "منطقة نجران"، وأصدر تعليمات بإجراء دراسة عاجلة للمقترحات التي تقدمت بها الشركة البريطانية للطيران British Aircraft Corporation بشأن بناء "منظومة دفاع جوي" تعتمد استخدام صواريخ أرض ـ جو موجهة."

غير أن التحول نحو تنفيذ فكرة "**تسليح الجيش وتقويته**" ظلت تصطدم بمخاوف الملك وبعض كبار المسؤولين حول وجود أعداد من **ضباط الجيش الليبي لا تكنّ أي ولاء للنظام**، وهي المخاوف التي تعززت منذ أزمة يونيو ١٩٦٧ بهروب عدد من الضباط وضباط الصف إلى مصر وآخرين من سلاح الطيران إلى الجزائر.[١٢٩]

كذلك فإنه لم يعد هناك مندوحة، مع بقاء القناعة الأساسية لدى الملك وكبار المسؤولين بضرورة تقوية الجيش، من التوجه في الوقت ذاته إلى التفكير نحو **إبعاد العناصر غير الموالية للنظام عن الجيش.**[١٣٠]

لقد مرت عدة إشـارات في مباحث سـابقة من هذا الفصل إلى حماسة كل من الملك وولي العهـد لهذه الفكرة، ويبدو أن عبد القادر البدري كان من أشـد المتحمسـين لفكرة "**تطهير الجيش**"، وكان على اسـتعداد للذهاب شـوطاً بعيداً في تنفيذهـا، فقد كان يعتبرها شرطاً أساسياً لتنفيذ فكرة تعزيز الجيش وتقويته، التي كانت بدورها تحظى بتأييده وحماسه لتنفيذها، وكان يؤمن في الوقت ذاته بضرورة أن يتم تسـليح الجيش وتقويته كخطوة لاحقة لتقوية وتسليح قوات الأمن في طرابلس وفزان وبرقة.

وإثر عودة الملك من رحلته الاستشفائية إلى تركيا، استقبل السفير البريطاني ساريل في

١٢٧ راجع التقرير السري السـابق بهذا الخصوص ١٩٦٧. راجع أيضاً ما ورد بشـأن هذه الطائرات تحت مبحث "اسـتئناف المفاوضات مع أمريكا حول قاعدة ويلس" من هذا الفصل.

١٢٨ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

١٢٩ راجع مبحث "استمرار تذمر ضباط الجيش".

١٣٠ أورد محمد عثمان الصيد (رئيس وزراء ليبيا الأسـبق) في مذكراته أن الملك فكر في حل الجيش في أعقاب المحاولة الانقلابية التي أعلن عن اكتشافها في مطلع عام ١٩٦٢، مرجع سابق، ص ٢٣٨-٢٤٠.

طبرق يوم ٥/ ١٠/ ١٩٦٧، وكان مما نقله السفير في تقريره الذي أعدّه بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٦٧ حول ذلك اللقاء:[١٣١]

"لقد أثار السفير موضوع "**مشروع الدفاع الجوي**" وشرح للملك أهميته كرادع في مواجهة أي عدوان من الشرق أو الغرب. وبـدا الملك متقبلاً للفكرة، ورحّب على الخصوص بحقيقة **أن منظومة الدفاع الجوي غير قابلة بطبيعتها للاستعمال لأية أغراض عدوانية أو ثورية**. كما رحب بضرورة أن تقوم الحكومة باتخاذ قرار سريع حول المشروع. "

"وعندما أشـار السـفير إلى إصرار رئيس الوزراء البدري على ضرورة **تطهير** الجيش، وربطه لعملية التطهير هذه بإعادة تجهيز الجيش، علق الملك إدريس بأنه لم يتمكن منذ عودته من رؤية رئيس الوزراء سوى مرة واحدة، فلم يتمكن من ثم من الاطلاع على ما حققه من تقدم في هذا الاتجاه."

وأضاف السفير ساريل:

"لقد عبّر الملك عن توقعه بأن تقوم البعثة العسكرية البريطانية بالمساعدة في تمييز العناصر غير الموالية وغير الكفؤة. غير أن السـفير أجاب بأن البعثة لن تكون قادرة على الحكم على درجة ولاء الليبيين، وقد وافق الملك السفير على رأيه."

وعن مخاوف الملك من مصر والجزائر، أورد السفير في تقريره:

"لقد قال الملك إنه يعتبر عبد الناصر مستأسـداً ولا سبيل لتعديل موقفه. إنه مشغول بالكامل بمشـاكله الداخلية في الوقت الحاضر، غير أنه سوف يستأنف إثارة المشاكل بمجرد أن يتسنى له ذلك، ومن ثم فإن ليبيا ينبغي أن تكون مسـتعدة عسـكرياً. والجزائر هي الأخرى تشكل تهديداً لليبيا رغم أنه يعتبر ذلك بعيد الاحتمال بعض الشيء."

ويضيف السـفير في فقرة أخيرة من تقريره أنه يبدو واضحاً أن اتخاذ قرارات بشأن عدد من القضايا المهمة، وفـي مقدمتها تطهير الجيش، ووضع العقيد عبد العزيز الشـلحي في الجيش، ومشتريات السلاح، لم يجر بعد.

وبعد اسـتقالة حكومة البدري، أعد السفير سـاريل عنها تقريراً سرياً[١٣٢] مطولًا بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٧، خصّص فيه لهذا الموضوع عدة فقرات جاء فيها:

"ظـل رئيس الحكومة البدري يعبّر عن أمله بأن نؤكد له اسـتمرار التزام بريطانيا بالدفاع عن ليبيا، وألا يطرأ أي تغيير على هذا الالتزام. كما رغب في أن نساعده في بناء قوة دفاع برقة، وفي

١٣١ التقرير موجه إلى المستر سبيرس D. J. Spears بإدارة الشمال وشرق إفريقيا بالخارجية البريطانية بالملف FCO 39/120.
١٣٢ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

مرحلة تالية بناء الجيش الليبي، الذي ينبغي عليه في النهاية (وفقاً لوجهة نظر البدري) أن يتولى مهمة الدفاع عن أمن البلاد."

ويعلق السفير البريطاني قائلاً:

"ومن وجهة نظر برقاوية، وربما من وجهة نظر الملك إدريس أيضاً، فإن قوة دفاع برقة كانت على الدوام عامل توازن مع قوة الجيش المشكوك في ولائه."

ويمضي السفير ساريل في تقريره:

"شرع البدري، وبشكل أكثر وضوحاً وصراحة من أي من سابقيه، في تحويل القوات المسلحة إلى "**جيش نظامي**" بكل معنى الكلمة، على أن يتولى في البداية مهمة حماية حدود ليبيا، إلى أن تأتي المرحلة التي يمكن فيها الثقة بولائه."

"ومن أجل تحقيق هذه الغاية، فقد بادر إلى طرح **برنامج واسع لتجهيز قوات الأمن**."

"أما فيما يتعلق بالجيش، فقد شرع باتخاذ الترتيبات "**لتطهيره**" من العناصر التي يشك في ولائها، على أن يلحق هذه الخطوة خطوة تعزيز الجيش وتسليحه على نطاق أوسع من قوات الأمن خلال فترة تمتد إلى نحو أربع أو خمس سنوات."

ثم يضيف السفير في تقريره بشأن هذا الموضوع:

"كانت قضية "**تطهير الجيش**" مسألة أساسية بالنسبة لرئيس الوزراء البدري، وقد كان معروفاً بأنه رجل عاطفي وعنيف، يكنّ أحقاداً شديدة، وصاحب خصومات. لقد اعتبر البدري الخصومة الشخصية معه مساوية لعدم الولاء لليبيا. لقد أدى هذا الموقف، مقروناً بضيق أفق تفكيره بحكم خلفيته التعليمية، إلى أنه، رغم اتباعه سياسة قوية ومعقولة في مجال تجهيز وتدريب وتسليح القوات المسلحة، أربك في الوقت ذاته نفسه والآخرين معه بالانغماس في عملية ثأرية ضدّ نفوذ آل الشلحي، المتمثل في الجيش، بشخص مدير التدريب العقيد عبد العزيز الشلحي، وضدّ منافسيه في مجال التجارة والأعمال، وضدّ نفوذ قبيلة البراعصة لدى الملك."

ويقول السفير البريطاني، في تقريره السري السنوي عن أحداث ووقائع عام ١٩٦٧،[١٣٣] حول هذا الموضوع:

"وكإجراء إضافي آخر في مجال الدفاع، ومن أجل خلق قوة موازية لقوة الجيش، فقد قامت حكومة البدري بطلب توريد كميات كبيرة ومتنوعة من العتاد لقوات الأمن في كل من طرابلس وفزان وبرقة، اشتملت على (٢٧٠) سيارة مدرعة[١٣٤] لتضاف إلى السيارات المدرعة التي تحتفظ بها قوة دفاع برقة بشكل سري، فضلاً عن كميات من صواريخ أرض ـ أرض من نوع Vigilant."

١٣٣ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

١٣٤ استلمت قوات الأمن بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٦٧ خمس طائرات هليكوبتر كنواة لهذه الوحدة الجديدة التابعة لقوات الأمن.

"كان البدري يخطط في الوقت نفسه لشراء كميات كبيرة من العتاد والتجهيزات للجيش، غير أنـــه كان يصر على أن تأتي هذه الخطوة بعد خطوة تجهيز قـــوات الأمن، وألا تتم إلا بعد إبعاد كافة "العناصر غير الموالية للنظام من الجيش."

ثم يســـلط السـفير ســـاريل في تقريره الضوء على النهج الذي اتبعـــه البدري في تنفيذ خطته[١٣٥] الرامية إلى تنظيف الجيش من العناصر غير الموالية بقوله:

"تركزت شـــكوك البدري في قضية "**عدم الولاء**" في البدء عـــلى الضباط المعروفين بصلاتهم بمـــصر، رغم أنه لم يثبت في كثير مـــن الحالات عدم ولاء هؤلاء للنظـــام. وقد أخذت قائمة المشـــكوك بولائهم تتســـع تدريجياً، حتى بات الخط الفاصل ما بين الضبـــاط الذين يكن لهم البدري خصومة شخصية أو قبلية وأولئك الذين يحملون، على الأقل، ولاءً مزدوجاً للدولة، هشاً ومشوشاً للغاية."

١٣٥ كما مر بنا، فإن هذه الفكرة كانت تحظى من حيث المبدأ بتأييد الملك وولي العهد معاً، بل لعها كانت في البدء فكرة الملك نفسه.

أسباب استمرار المشاعر المعادية لأمريكا

مع انتهاء القمة العربية الرابعة بالخرطوم، بعث السفير نيوسوم بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٦٧ برقية سرية مطولة[١٣٦] حاول خلالها أن ينبّه إلى استمرار المشاعر العدائية للسياسة الأمريكية حتى بين الشخصيات الليبية المعروفة ـ في السابق ـ بصداقتها للسفارة، وأسباب تلك المشاعر.

يقول السفير الأمريكي في برقيته:

"في الوقت الذي أخذت تبرز فيه علامات تشير إلى عودة العلاقات الأمريكية ـ الليبية إلى طبيعتها، وأصبحت **قطاعات واسعة** من الشعب الليبي ترفض تصديق فكرة تورط الولايات المتحدة في حرب يونيو، **فإن شعوراً قوياً ما يزال سائداً في أوساط الليبيين ضد الولايات المتحدة وسياستها في الشرق الأدنى**. وبقي موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي يلقي بظلاله على كافة القضايا والمشاكل الأخرى، كما ظل هاجساً يحول بين حكومة البدري المعتدلة وبين تبني العودة الكاملة للعلاقات الطبيعية مع أمريكا."

"وعلى امتداد الأسابيع الماضية، حاولت السفارة، من خلال حوارات أجرتها مع أصدقاء ليبيين[١٣٧] وآخرين معروفين بتشككهم، أن تتعرف إلى الأسباب التي تكمن وراء المشاعر المعادية لأمريكا، والتي تبين لنا أنها ليست راجعة لاستمرار حملات الدعاية المناوئة للولايات المتحدة من قبل الدول المتطرفة."

"هناك مسألتان أساسيتان برزتا من خلال الإجابات التي تلقتها السفارة.. تتمثل أولاهما في موقف الولايات المتحدة الأمريكية أثناء اجتماعات الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩ يونيو ـ ٢١ يوليو ١٩٦٧)، وثانيتهما في عدم إبداء الحكومة الأمريكية لأية رغبة بتقديم مبادرة تهدف لإيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، وهو ما يفسرونه كتعبير عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استمرار الوضع الراهن بما ينطوي عليه من مكاسب لإسرائيل."

ثم يضرب السفير في برقيته أمثلة على ذلك قائلاً:

---

١٣٦ رقم (طرابلس / 925). الملف المركزي POL Libya - US. وهي تقع في خمس صفحات.

١٣٧ أشار التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة (رقم A-106) المؤرخ في ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٧ إلى أن عدد الليبيين الذي سجلوا بمدرسة اللغة الإنجليزية التي يديرها مركز المعلومات الأمريكي بلغ نحو (٣٦٠) شخصاً، وأنه جرى رفض تسجيل المزيد بسبب عدم وجود صالات كافية لاستيعابهم. وقد أشار التقرير إلى أن هذا العدد لا سابق له قبلاً كما اعتبره مؤشراً هاماً ومشجعاً بعد الأحداث التي شهدتها البلاد منذ اندلاع حرب يونيو واستهدفت الرعايا الأمريكيين والسفارة الأمريكية والمكاتب التابعة لها. الملف POL 2-1 Libya.

"لقد عبّر لي وزير التعليم (يقصد الأستاذ مصطفى بعيو الذي وصفه بأنه صديق وتلقى تعليمه في أمريكا) عن وجهة نظره في هذا الموضوع بقوله: أستطيع أن أدافع عن سياسة أمريكا قبل الحرب.. وأستطيع حتى أن أدافع عن تصرفاتكم خلال الحرب.. ولكن ليس بمقدوري أن أفهم أو أن أدافع عن موقفكم أثناء اجتماعات هيئة الأمم المتحدة."

"وعندما طلبت منه شرح ما يقصده، أشار، كما فعل غيره، إلى تصويت الولايات المتحدة ضد مشروع القرار الذي تقدمت به باكستان حول "القدس"، كما أشار إلى الانطباع العام السائد بأن أمريكا لا تبالي بمشاعر العرب وأمانيهم، وأنها لا تريد من اجتماع الأمم المتحدة أن يحقق أي شيء."

كما أشار السفير في برقيته إلى نموذج آخر، تمثل في إحدى الشخصيات الليبية التي تلقت تعليمها في أمريكا وعادت لتوها من المشاركة في اجتماعات "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" بجنيف، والذي عبّر عن وجهة نظره قائلا: "إنه يتمنى، من أجل العلاقات بين أمريكا وليبيا، أن تكف الوفود الأمريكية عن الإحساس بضرورة أن تقوم بشرح وتأييد تدخلات إسرائيل على الدوام، وفي كافة القضايا الجوهرية".

وبعد أن يشير السفير إلى الجهود التي تبذلها السفارة في ليبيا من أجل توضيح وجهة النظر الأمريكية، والأسباب التي تكمن وراء مواقفها، يعترف بأنه رغم ذلك، فإن النجاح الذي تحقق في هذا الصدد محدود، وبخاصة في ظل انحياز وسائل الإعلام ضد أمريكا وسياستها، كما يشير إلى أن الأمر يحتاج إلى "تعليم" و"إقناع".

ثم يضيف السفير في فقرة جديدة من برقيته قائلاً:

"بينما تقدر السفارة كل التقدير الأسباب الكامنة وراء موقفنا خلال الاجتماع الاستثنائي للجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنطق الذي يدعوها إلى ترك بعض الإجراءات المتعلقة بالسلام لدول المنطقة ذاتها، إلا أن **موقف أمريكا الانعزالي** يخلق مشاكل لحكام ليبيا الحاليين، ذلك أنهم يشعرون بأنهم لا يستطيعون تبرير مواقفهم الموالية للغرب إلا من خلال الإشارة إلى موقف الغرب المؤيد لهم في قضية ذات أهمية قصوى في الوقت الحاضر، وهي قضية احتلال إسرائيل للأراضي العربية. ففي عام ١٩٥٧، وعلى الرغم من الاختلاف بين أمريكا والعرب حول خليج العقبة، فإن الولايات المتحدة ارتبطت بالمبادرة التي أدت إلى الانسحاب الإسرائيلي."[١٣٨]

ويتساءل السفير في برقيته بنوع من الاستنكار:

"أما الآن، وبترك أمريكا المبادرة لأطراف أخرى كيوغسلافيا،[١٣٩] فهل نعرض أنفسنا نحن ـ على المدى البعيد ـ لمخاطرة أن تبدو دول أوروبا الشرقية كأنها على الدوام هي الدول

---

١٣٨ الإشارة هنا إلى موقف إدارة الرئيس أيزنهاور التي أدّت إلى انسحاب إسرائيل من سيناء بعد أن احتلت جزءاً منها عام ١٩٥٦.

١٣٩ وردت الإشارة إلى مبادرة "تيتو" في مبحث "المشاركة في قمة الخرطوم العربية" من هذا الفصل.

الوحيدة المهتمة بإنهاء الوضع الحالي (المتمثل في احتلال الأراضي العربية) بشكل حقيقي؟! وإن أصدقاءنا في ليبيا ليرون أن موقف أمريكا الحالي لا يستفيد منه سوى المتطرفين والاتحاد السوفييتي وإسرائيل."

ويضيف نيوسوم:

"إن الأسابيع القليلة القادمة (وعلى الأخص أثناء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة) سوف تشكل ظرفاً حرجاً في العلاقات العربية ـ الأمريكية. وقليلون هم أولئك الذين يتوقعون أية نتائج إيجابية يمكن أن تسفر عنها القمة. وإننا (في السفارة) نشك أن في إمكاننا تجنب الدخول في مجادلات حول قضية الشرق الأدنى التي ينتظر أن تطرح ـ في غياب أية مبادرة جديدة ـ خلال اجتماعات الجمعية العامة العادية."

ثم يقول السفير في لهجة تحذيرية:

"قد لا يكون من خيار، في الوقت الراهن، أمام دولة معتدلة كليبيا ـ بسبب مصالحها الجوهرية ـ سوى السعي للمحافظة على علاقتها مع أمريكا، وتحسين هذه العلاقة أياً كان موقفنا من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. غير أنه، من منظور ليبي، لا يمكن اعتبار ارتباط مصالحهم معنا أمراً مفروغاً منه في غياب جهد متواصل من جانبنا لإقناع العرب بشكل عام بحيادنا، وبرغبتنا في تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية، وباعترافنا بحقوق العرب ومصالحهم المشروعة."

ثم يضيف:

"وبرأي السفارة، فإن المبادئ التي تضمنها خطاب الرئيس جونسون يوم ١٩/ ٦/ ١٩٦٧[١٤٠] تضمنت إطاراً أساسياً لتحقيق ذلك، ونقترح على وجه الخصوص:

١- تأكيد وتكرار أن المبادئ الخمسة التي وردت بالخطاب مؤسسة على الموقف التقليدي لأمريكا، والذي يتصف بالحياد في هذا النزاع، مشيرين إلى أن حق الدول في العيش بسلام ينطبق على العرب كما ينطبق على الإسرائيليين، وأن أمريكا منزعجة من استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية الذي يهدد استقرار الأردن، وهي الدولة الصديقة التي ظلت أمريكا معنية ـ بشكل مباشر ـ بتطورها الاقتصادي، كما ينبغي علينا أن نعيد تأكيد ما أورده الرئيس جونسون في خطابه من أنه لا يجوز السماح لأية دولة أن يعميها انتصارها العسكري عن احترام حقوق ومصالح جيرانها.[١٤١]

١٤٠ شملت هذه المبادئ: ضرورة احترام حق كل دولة في المنطقة بالوجود، إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين، احترام حرية الملاحة البريئة في الممرات الدولية لكل الدول، والحدّ من سباق التسلح في المنطقة، واحترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدول المنطقة. يراجع، للمزيد حول مشروع جونسون، "**السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣** " لهالة أبو بكر سعودي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)، ص ٢١٣-٢١٨. و"**العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية**" لأمين مصطفى من (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٣)، ص ٢٣٦، ٢٣٧.

١٤١ تُرى ما بمقدور المستر نيوسوم وأمثاله أن يقولون الآن بشأن موقف حكومتهم في مواجهة إسرائيل وغطرستها وتجاهلها المطلق لحقوق ومصالح جيراها، وفي مقدّمتهم الشعب الفلسطيني؟!

٢- الإفصاح عن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد، وفي حال رغبة الأطراف المعنية بالصراع، التقدم بمبادرة تحدد الوسائل المناسبة لتنفيذ المبادئ الخمسة. وفيما تقدّر السفارة الأسباب التي تدعو وزارة الخارجية (الأمريكية) إلى تجنب أن تبدو مرتبطة بتفاصيل معينة، فإن أية إشارات من جانب الحكومة الأمريكية، من وجهة نظر موقفنا في ليبيا، تعبر عن استعدادها لبذل المزيد من الجهود في البحث عن حلول للنزاع، سوف تساعد في طرد الفكرة السائدة هنا (في ليبيا) بأننا نؤيد استمرار الوضع الحالي كأمر واقع، بما في ذلك استمرار احتلال سيناء وغزة والضفة الغربية (على الرغم من أن مبادئ الرئيس الخمسة تقطع بأن هذا الأمر ليس صحيحاً). ومن واجبنا، بالنسبة لقضية على هذه الدرجة من التعقيد، أن نبدو ـ على أقل تقدير ـ مستعدين لأن نطرح مختلف الطرق البديلة التي يمكن أن يشرع عن طريقها في تنفيذ هذه المبادئ، وأن نبحث مع الدول العربية أياً من هذه المبادئ التي تعتبرها أكثر ملاءمة للبدء بها في المباحثات، ذلك أن عرضنا الحالي للمبادئ الخمسة يبدو، ولسوء الحظ، أمام الليبيين كما لو أنه من قبيل العروض غير القابلة للنقاش "Take it or leave it basis".

٣- التعبير بوضوح عن موقفنا التقليدي الداعم لفكرة "تدويل القدس".

٤- ينبغي النظر إلى موقفنا بالنسبة لبعض المقترحات الجوهرية، ليس فقط من زاوية انعكاساتها القانونية المباشرة، ولكن أيضاً من زاوية تفسيرها وفهمها وردود الفعل التي تجلبها خارج اجتماعات هيئة الأمم المتحدة، ومجمل تأثيرها على مصالحنا. وبناء على ذلك، فقد تكون هناك بعض القضايا التي يفضل أن تصوت الولايات المتحدة بالتأييد لها، لا أن تمتنع عن التصويت عنها، حتى وإن كنا قد عبرنا عند مناقشتها عن تحفظات بشأنها. ولا يوجد موقف لنا، جرى سوء فهمه وتأويله لغير صالحنا في ليبيا، مثلما حدث مع قرارنا بالامتناع عن التصويت بشأن القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة حول القدس".[١٤٢]

١٤٢ لا نشك في أن ما جاء في برقية السفير نيوسوم لا يعود فقط إلى قناعاته القوية حول الموضوع، ولكن أيضاً بسبب الضغوط (الرسمية والشعبية) التي كان يحس بها يومذاك من خلال عمله كسفير لبلاده في ليبيا. تُرى كم عدد السفراء الأمريكان الذين يحسون هذه الأيام بـ"الضغوط" ذاتها في الدول التي يمثلون بلادهم فيها، في ظل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية والمسجد الأقصى على أيدي الإسرائيليين؟

وقائع وتطورات أخرى

على الرغم من قصر عمر وزارة عبد القادر البدري، وانشغالها بشكل أساسي بالقضايا المتعلقة بأمن البلاد،[١٤٣] وبإعادتها إلى أوضاعها الطبيعية، فقد شهدت فترتها عدداً من الوقائع والتطورات الأخرى، كما تمكنت من تحقيق عدد من الإنجازات[١٤٤] في مجالات الإدارة والتنمية وشؤون البترول وغيرها.[١٤٥] من ذلك:

- صدر في ٢٧/ ٧/ ١٩٦٧ المرسوم الملكي بقانون في شأن تنظيم أعمال الوكالات التجارية. كما أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٤/ ١٠/ ١٩٦٧ قراراً باللائحة التنفيذية للقانون المذكور.
- وفي ٢٧/ ٨/ ١٩٦٧ التحق الخبير الاقتصادي الهولندي البروفيسور بوز Bose بعمله كمستشار بوزارة التخطيط والتنمية، وقد كلف بدراسة ومراجعة مشروع الخطة الخمسية الثانية (٦٩/ ١٩٧٤) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحت برنامج المساعدة الفنية الذي تقدمه الأمم المتحدة لليبيا، جرى خلال شهر سبتمبر تعيين خبير اقتصادي سوفيتي للعمل بالوزارة نفسها.
- وفي ١/ ٩/ ١٩٦٧ صدر مرسوم ملكي بقانون في شأن الإدارة المحلية.[١٤٦]
- وفي ٩/ ١٢/ ١٩٦٧ ترأس خليل البناني محافظ بنك ليبيا الوفد الليبي المشارك في اجتماعات صندوق النقد الدولي.
- وفي ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٧ صدر مرسوم ملكي بشأن النظام المالي للدولة.[١٤٧]
- وشهد شهر أكتوبر تواصل جهود الحكومة من أجل تلييب المصارف التجارية الأجنبية العاملة في ليبيا، وهي بنك باركليز (بريطانيا) وبنك روما (إيطالي) والبنك العربي المحدود (أردني). وكان علي جمعة المزوغي نائب محافظ بنك ليبيا هو الشخصية المحركة لهذه الجهود.

١٤٣ جرى في ٢٧/ ٧/ ١٩٦٧ رفع حالة الطوارئ التي كانت قد أعلنت فور اندلاع حرب يونيو١٩٦٧.
١٤٤ كان بعضها قيد النظر والإعداد منذ حقبة وزارة حسين مازق.
١٤٥ وصفه المستر ساريل في أحد تقاريره بأنه "من جوانب عديدة إصلاحي ذو إمكانات كبيرة."
١٤٦ نشر في "**الجريدة الرسمية**" (عدد ٣٩، السنة الخامسة، ٣/ ٩/ ١٩٦٧).
١٤٧ نشر في "**الجريدة الرسمية**" (العدد ٤٤، السنة الخامسة، ٨/ ١١/ ١٩٦٧).

- شرعت الحكومة في اتخاذ مبادرة لدراســة ومعالجة حالة العجز المالي بالميزانية، الذي تواصل على امتداد الثماني سنوات السابقة، والذي بلغ نحو (١٠٠) مليون جنيه.
- شرعت الحكومة في مجال الإســكان في اتخاذ خطوات عاجلة من أجل توزيع وتمليك عدد من المساكن الشــعبية التي تم بناؤها منذ عدة أشهر ولم يجر توزيعها، كما قامت بخطوات مماثلة من أجل معالجة علاوة السكن وتوفير المساكن للموظفين الحكوميين.
- ومما يذكــره بعضهم لهذه الوزارة، بدايــة الاهتمام بفكرة "**الشــخصية الليبية**"، فقد وردت الإشــارة إليها بشــكل واضح أثناء اللقاء الذي تم بــين وزير العدل ووزير الخارجيــة بالنيابة عبد الحميد البكوش (الذي أكد أنه يتكلم باســم رئيس الوزراء) وبين السفير الأمريكي نيوسوم يوم ٧/ ٨/ ١٩٦٧.[١٤٨] كما وردت إشارة أخرى إليها خلال الحديث الذي جرى بين الملك إدريس والسفير البريطاني يوم ٥/ ١/ ١٩٦٧، وتناول موضوع تدريس مادة "التربية الوطنية" في المدارس، والاهتمام بتوجيه وتعبئة الطلاب سياســياً.[١٤٩] ولعل الاحتفال بذكرى استشــهاد عمر المختار لأول مرة في ١٦/ ٩/ ١٩٦٧ كان مؤشراً هاماً في هذا الاتجاه.

١٤٨ راجع مبحث "استئناف المفاوضات مع أمريكا حول قاعدة ويلس" من هذا الفصل.

١٤٩ تقرير السفارة البريطانية المؤرخ في ٧/ ١٠/ ١٩٦٧. الملف FCO39/124.

خطوات في مجال البترول

شهدت حقبة هذه الوزارة، في مجال شؤون البترول فضلاً عما سلفت الإشارة إليه،[150] التطورات والوقائع التالية:

- أبلغت وزارة شؤون البترول خلال شهر يوليو ١٩٦٧ شركات البترول العاملة في ليبيا عن رغبتها بأن تنفذ هذه الشركات ثمانية مشروعات من أجل تطوير صناعة البترول في ليبيا، وتشمل هذه المشروعات:

١- إقامة دورات تدريبية من أجل تأهيل العمال والموظفين العاملين في كافة المجالات المتعلقة بالبترول.

٢- إنشاء مصنع لإنتاج "الأمونيا" بالاتفاق مع شركة أوكسيدنتال الأمريكية.

٣- تطوير "واحة الكفرة" عمرانياً وزراعياً حسب اتفاق مبرم مع شركة أوكسيدنتال.

٤- مدّ خط أنابيب للبترول الخام في المنطقة الغربية من البلاد.

٥- تخطيط وتطوير "ميناء البريقة" بما يتناسب وأهميته.

٦- إنشاء عدد من الهيئات والشركات الليبية العاملة في مجال البترول.

كما طالبت الوزارة الشركات التي منحت امتيازات بترولية جديدة (فبراير ١٩٦٦) بتنفيذ عدد من المشروعات التي شملت بناء مصافٍ للبترول وصناعات بتروكيماوية وبرامج تدريبية وذلك فور اكتشافها للبترول.

- وجه وزير شؤون البترول خليفة موسى في ١/ ٨/ ١٩٦٧ رسالة إلى الشركات المنتجة للبترول في ليبيا، طالباً منها أن تقدّم خلال الأسبوع الذي بدأ مع ١٤/ ٨/ ١٩٦٧ مقترحاتها بشأن الزيادة المقترحة في أسعارها المعلنة للبترول الليبي، في ضوء زيادة الطلب على البترول عالمياً، وأهمية قرب البترول الليبي من الأسواق الأوروبية بعد إغلاق قناة السويس، وارتفاع أسعار الشحن والنقل.

- في يوم ١٤/ ٨/ ١٩٦٧ بدأت جولة جديدة من المباحثات بين "لجنة أسعار البترول" الحكومية وبين الشركات المنتجة للبترول في ليبيا. وقد انتهت المباحثات يوم

[150] راجع مبحثي "قرار استئناف تصدير البترول" و"تقرير أمريكي عن الآثار الاقتصادية للحرب" من هذا الفصل.

٢٠/ ٨/ ١٩٦٧، وقامت اللجنــة برفع تقرير عن نتائج هذه المباحثات وتوصياتها إلى وزير شؤون البترول.

- بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٦٧ أيد مؤتمر الأوبيــك المنعقد بروما مطالب كل من المملكة الليبية والعراق بشأن زيادة أسعار نفطهما الخام.

- في ٢٩/ ٩/ ١٩٦٧ قام وزير البترول الســعودي أحمد زكي يماني بزيارة لليبيا، وقد أشــاد الوزير بسياسة ليبيا في مجال تسعير نفطها الخام. من جهة أخرى، فقد شارك وزيــر البترول الليبي خليفة موســى في اجتماعات الهيئة الاستشــارية المنبثقة عن منظمة الأوبيك المنعقدة بالطائف في الفترة من ٤ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٦٧.

- عقد الوزير خليفة موسى يوم ٤/ ١٠/ ١٩٦٧ (قبيل مغادرته إلى المملكة السعودية) اجتماعاً مع ممثلي الشركات الرئيسية المنتجة، بشأن سياسة تسعير البترول التي جرى اتخاذها خلال مؤتمر روما.

- تقدمت شركتا إســو وأويسيس خلال شهر أكتوبر بعرض لحل مشكلة زيادة سعر البترول الخام الليبي الذي تطالب به الحكومة الليبية، من شــأنه أن يؤدي إلى زيادة في ســعر البرميل من النفط الخام تعادل سبعة سنتات، وإلى زيادة عائدات البترول الليبي الســنوية بنحو (٥٥) مليون دولار، على أساس معدل الإنتاج الحالي البالغ (٢) مليون برميــل يومياً. وقد رد وزيــر البترول الليبي خليفة موســى بأن هذا العرض غير مرض للحكومة الليبية، وأن عــلى الشركات أن تقدم عرضاً جديداً من شأنه أن يؤدي إلى زيادة عائدات الحكومة بما يفوق هذا المعدل.[١٥١]

١٥١ التقرير الأســبوعي السري المشترك للسفارة الأمريكية المؤرخ في ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٧، ويحمل الرقم الإشاري A-106. الملف المركزي 2-1 POL.

نهاية حكومة البدري

على الرغم من الجهود التي بذلها عبد القادر البدري منذ توليه رئاسة الوزارة في مطلع شهر يوليو ١٩٦٧، فقد اتهم بالمحسوبية والمحاباة لأبناء قبيلته والمقربين منه في كل خطوة من "الخطوات الإصلاحية" التي قام بها. ويضرب متهموه بتلك الأمور عدة أمثلة على ذلك، من بينها تعيينه لأحد أبناء قبيلته (الزعيم عبد الونيس العبار) مديراً لجهاز الأمن في بنغازي، على الرغم من أنه لم يكن يملك الخبرة التي تؤهله لتولي ذلك المنصب.

ما هي المحصلة لسياسات البدري وحكومته ؟!

لقد نقل دي كاندول إلى المستر ويكفيلد مسؤول السفارة البريطانية في بنغازي يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٦٧ أن الملك إدريس مرتاح جداً لأداء رئيس الوزراء البدري. [١٥٢]

كما عبر الملك إدريس للسفير البريطاني ساريل، أثناء استقباله له يوم ٥/ ١٠/ ١٩٦٧ بعد عودته من تركيا، عن إعجابه برئيس الوزراء البدري، وأنه يعتبر أداءه جيداً، ويكبر فيه صفتي الولاء والقوة.

ولم يختلف رأي ولي العهد في رئيس الوزراء البدري عن رأي الملك، فقد مر بنا كيف أنه تحدث بحماس، عند استقباله للسفير البريطاني ساريل في طبرق يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٦٧ (خلال رحلة الملك لتركيا)، عن "الإجراءات الحازمة" التي اتخذها البدري منذ توليه رئاسة الوزارة. [١٥٣]

غير أنه ليس من شك في أن رئيس الوزراء البدري ـ بسبب المحاكمات والاعتقالات والإجراءات الأمنية الصارمة التي جرت في عهده ـ كان مكروهاً في أوساط المثقفين وأصحاب التوجهات الحزبية والفكرية والنخب الجديدة والقيادات العمالية وفي بعض أوساط الجيش، وبخاصة من قبل العقيد عبد العزيز الشلحي والعناصر المحسوبة بالتبعية له.

أما بالنسبة لعموم الليبيين، فقد أورد السفير البريطاني ساريل في تقريره السري السنوي الذي أعده بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٧ عن حكومة البدري وعن وقائع وأحداث عام ١٩٦٧:

"لقد كانت النتيجة النهائية (لسياسات البدري) غير متوقعة، فقد أسفرت عن إعجاب به

١٥٢ راجع رسالة المستر ويكفيلد إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٦٧. الملف FCO 39/124.

١٥٣ راجع الرسالة السرية المرسلة من السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٦٧ بالملف السابق. راجع مبحث "وضع ولي العهد وبعض آرائه" من هذا الفصل.

مشـــوب بالحنق عليه في كل من طرابلس وبنغازي بســـبب حكومته الصارمة. وفي برقة، التي اعتمد البدري بشـــكل كبير على قبائلها، أدّت محاباته لبعض قبائلها على حساب قبائل أخرى فيها إلى ظهور انقســـامات عميقة ومريـــرة بينها. ولقد تزايدت الانقســـامات والخصومات الداخليـــة إلى درجة أفقـــدت الحكومة القدرة على أن تبصر طريقها، وجعلت البدري نفســـه تستحوذ عليه فكرة أن يفرض على الملك الاختيار بين آل الشلحي وقبيلة البراعصة من جهة، وبينه من جهة أخرى."

ولكن لماذا وكيف سقطت حكومة البدري؟

وفقاً لظاهر الوقائع المعروفة والمتداولة، فقد جرى ســـقوط البدري بســـبب واقعة قد يصفها بعضهم بالتافهة وبأنها غير ذات أهمية سياســـية، تتمثل في أن رئيس الوزراء قرر عدم تجديد جوازات الســـفر الدبلوماســـية الممنوحة لأشخاص لا يســـتحقون حملها بموجب القانـــون، وكان من بين هؤلاء أفراد عائلة الشـــلحي. ويبدو أن أحـــد هؤلاء كان بحاجة إلى تجديد جواز ســـفره الدبلوماسي، فاحتج لدى الملك ضد أوامر رئيس الوزراء. وأمام تدخل الملك وطلبه من البدري إصدار أوامره بتجديد الجواز، لم يجد الأخير بداً من تقديم استقالته التي لم يتـــردد الملك في قبولها يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٧ وتكليف عبد الحميد البكوش (الذي كان يشغل منصب وزير العدل في وزارة البدري) بتأليف الوزارة الجديدة.[١٥٤]

يورد الســـفير البريطاني ساريل في تقريره الذي أعده عن حكومة البدري في هذا الشأن متكهناً:

"ربما كان البدري قد قرر، في أعقاب عودة الملك من رحلته إلى تركيا،[١٥٥] أن يطلب منه الموافقة على إدخال تعديـــل في وزارته يتم بموجبه إخراج الوزراء المناوئـــين له.. وإذ كان البدري لا يملك الحكمة الكافيـــة إلى درجة تجعله يتصور أن بمقدوره أن يفرض على الملك أن يختار بينه وبين مناوئيه، فمعنى ذلك أن نهايته أصبحت وشيكة..."

"لقد تردد كثيراً أن البدري جرى تعيينه فقـــط من أجل القيام "**بمهام قذرة**"، وبمجرد أن أتم إنجازها جرى استبداله بآخر من طرابلس، **كما كان مقرراً منذ البداية**. غير أن البدري، عندما جرى إبعاده، كان بصدد تنفيذ **عدد من السياســـات المهمة للنظام**، وعلى الأخص تلك المتعلقة بالجيش وقوة دفاع برقة.. وعلينا الانتظار لنرى ما إذا كان التغيير الذي حصل سوف يؤثر على هذه السياسات."

ويضيف السفير البريطاني ساريل في ختام التقرير ذاته:

"من أغلب الوجـــوه والاعتبارات، فإن التعامل مع البكوش (رئيـــس الوزراء الجديد)، ذي

---

١٥٤ راجع التقرير السري الذي أعدّه السفير البريطاني بشأن وزارة البدري بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٦٧.

١٥٥ عاد الملك من رحلته الاستشفائية إلى تركيا يوم ٣٠/ ٩/ ١٩٦٧ بعد أن أمضى فيها (٢٦) يوماً.

الميول الغربيــة "Westernized"، الذكي الودود والذي يتقن الحديث، هو أســهل بكثير من التعامــل مع رجل الغابة الفظ الاعتباطي الانحيــازي ذي المزاج السيء.. ومع ذلك فإن ليبيا والمصالح البريطانية فيها مدينة كثيراً لعبد القادر البدري لقيامه بشجاعة بإعادة الاستقرار إلى البلاد في أعقاب أحداث يونيو."

كما أورد في التقرير الســري ذاته الذي أعده السفير عن أحداث ووقائع عام ١٩٦٧ في ليبيا بشأن نهاية حكومة البدري ما يلي:

"في النهايــة، فإنه بدا واضحاً أن شــدة البدري وغلظته، التي كانــت ذات قيمة ومطلوبة في البداية، جعلته فيما بعد، مع ما رافقها من غياب القدرة لديه على حسن تقدير الأمور، شخصاً غير مناسب لترأس الحكومة في أوقات وأوضاع عادية.. لقد استقال البدري في النهاية بسبب موضوع تافه يتعلق بجوازات ســفر دبلوماســية لأفراد عائلة الشــلحي الذين كثيراً ما عبر البــدري عن عدم ثقته بهــم، والذين كانوا يحظون برعاية خاصة لهم مــن قبل الملك وفاء منه لوالدهم.. ورغم ذلك فقد كانت البلاد في نهاية حقبة وزارته قد قطعت شوطاً كبيراً في طريق عودتها إلى أوضاعها الطبيعية."

ولا تخرج شهادات معاصري تلك الحقبة، بشأن نهاية حكومة عبد القادر البدري، عما ورد في تقرير السفير البريطاني المذكور. فقد جاء في **"ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة"**:[١٥٦]

"يبدو أن أكثر الشكاوي ومساعي آل الشلحي الحثيثة لدى الملك قد تزامنت مع تململ شعبي من حزم البدري تجاه الحركات الشــعبية. شــعر الملك أن البدري الذي أنهى مهمته الخطيرة بنجاح تام، وأصبح، بعد إعادته الأمن والاستقرار إلى البلد، مدعاة لنزاع مع آل الشلحي ذوي الحظوة عند الملك، ومصدر قلق وشــكاوى متعبة، فقبل الملك استقالته، وأوكل لوزير العدل عبد الحميد البكوش تشكيل حكومة جديدة يوم ٢٥ أكتوبر عام ١٩٦٧."

أما بشير السني المنتصر فيقول في مذكراته[١٥٧] عن نهاية حكومة البدري:

"رفض (البدري) تجديد جوازات السفر الدبلوماسية لأرملة السيد إبراهيم الشلحي وبناتها، وكنّ جميعهن يحظين بنفوذ ورعاية خاصة من طرف الملك، وقد وجد الملك في تصرف الســيد عبــد القادر البدري عدم اللياقة لســوء معاملة ناظر خاصته الســابق وصديق عمره إبراهيم الشــلحي. ورغم أن الملك لم يعلــن، كعادته، عن معارضته للإجــراءات التي اتخذها رئيس وزرائه، فإنه شعر بتزايد الشكوى ضد السيد البدري من بعض القبائل أيضاً، ويقال إن الملك طلب منه تقديم اســتقالته، بينما يقول بعضهم إن السيد البدري عندما شعر بعدم رضا الملك ســارع إلى تقديم استقالته بعد فترة لا تزيد عن أربعة أشــهر قضاها في الحكم، ومهد الطريق للأستاذ عبد الحميد البكوش لتولي وزارة جديدة."

١٥٦ مصدر سابق، ص ٣٥٢.
١٥٧ مصدر سابق، ص ٢٥٢، ٢٥٣.

وهكــذا انتهت حكومة عبد القادر البدري، أقصــر وزارات الحقبة النفطية عمراً.. وإن المرء لا يملك أن يمنع عن نفسه التساؤل:

- ترى لو تمكنت حكومة البــدري من البقاء في الحكم مزيداً من الوقت، هل كان هذا سيسمح لها بتنفيذ مشروعها الذي يهدف إلى "تنظيف وتطهير" الجيش؟
- ثم لو قدّر لحكومته أن تتمكن من تنفيــذ مشروعها المتعلق بتطهير الجيش وتنظيفه، هل كان من شــأن ذلك أن يغــير من قدر ليبيا وأن يقطــع الطريق على قيام انقلاب سبتمبر المشؤوم؟



حكومة عبد الحميد البكوش

(٢٥ أكتوبر ١٩٦٧ – ٤ سبتمبر ١٩٦٨)



مباحث الفصل

- التكليف.. وملابساته
  - تشكيلة الوزارة
- ردود فعل.. وانطباعات مبكرة
- وزير إعلام جديد.. وسياسة إعلامية مختلفة
- مشروع الإصلاح (الإداري والمالي والسياسي)
  - الموقف من الملكية
- الشخصية الليبية
- تدريس اللغة الإنجليزية
- توجهات تحديثية ليبرالية
  - رصد أمريكي للتغيير الاجتماعي (نموذج)
- تخفيض قيمة الإسترليني
- العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية
  - السفير فتحي العابدية
- الموقف من قاعدة "ويلس" الأمريكية
- أهداف أمريكا في ليبيا لعام ١٩٦٨
- زيارة رسمية إلى فرنسا
- اهتمامات بترولية
- في مجال القوات المسلحة
- صفقة السلاح مع بريطانيا
- على صعيد العلاقات العربية
  - دعم القضية الفلسطينية
- وقائع وتطورات أخرى
- جولات واسعة للملك
- وضع ولي العهد
- الحركة الطلابية
- الموقف من القوى المعارضة والجديدة
- محاكمة "القوميين العرب"

- شعبية البكوش وخصوماته
  - موقف العائلات الكبيرة
- رحيل دي كاندول
- استقالة حكومة البكوش
  - الوقائع والملابسات
  - أصداء الاستقالة
  - تساؤل وتأويل

التكليف وملابساته

عندما كلف الملك إدريس عبد الحميد البكوش بتشـــكيل الوزارة في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٧ خلفاً لعبد القادر البدري، لم يكن البكوش قد تجاوز الثلاث والثلاثين سنة من العمر.

يقول عبد الحميد البكوش عن خلفيته وظروف نشأته:[١]

"أذكر وأنا صغير افتقار ليبيا إلى كل المقومات. فبعد احتلالها من قبل الإنجليز والفرنســيين، إثر انتصار الحلفاء على المحور العام ١٩٤٣، كانت البلاد لا تملك أية مقومات. وقد شاهدت الناس يموتون جوعاً عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ إثر سنوات متتالية من الجفاف، وكنا نعيش على معونة قمح أمريكية، ولا أنسى خروج سكان مدينة طرابلس في احتفال لتحية الباخرة المصرية التي أحضرت شحنة من الرز هدية."

ثم يقول:

"كنت طالباً في المدرســة الابتدائية قبل الاســتقلال، وشــاركت عــام ١٩٤٨ في المظاهرات الصاخبة التي كانت تطالب بالاستقلال. وفي عام ١٩٥٤ ذهبت ضمن بعثة دراسية إلى جامعة القاهرة حيث حصلت على ليسانس القانون ودبلوم في القانون الدولي (عام ١٩٥٩)، وعدت لأعمل قاضياً ثم محامياً، ثم عضواً في مجلس النواب (١٩٦٤)".

ثم يصف في المقال ذاته كيف وصل إلى رئاسة مجلس الوزراء قائلاً:

"كنت في عام ١٩٦١ شرعت في العمل بالمحاماة، وأســتعد للترشيح لعضوية مجلس النواب، عندما اســتدعاني، عن طريق صديق مســؤول، المرحوم البوصيري الشــلحي ناظر الخاصة (الملكية) والمكلف برعاية الزوايا السنوســية، وأخبرني أن الملك يفكر في وضع قانون لتنظيم الزوايا وإعادة نشــاطها. وخلال إعــدادي لمشروع القانون بدأت أقابل الملك، الذي لم يشــأ أن يلجأ في هذا الشــأن إلى مستشــارين قانونيين غير ليبيين، وهكذا نشأت صلة قمت خلالها بتقديم المشــورة القانونية في أمور كثيرة،[٢] حتى أشركني المرحوم محمود المنتصر العام ١٩٦٤ في وزارته (الثانية) وزيراً للعدل، ومنها اســتمرت صلتي بالملــك، واقتربت منه كثيراً إلى أن كلفني برئاسة الوزارة."

١ انظر المقال الذي نشره البكوش في مجلة "**الوســط**" اللندنية (العدد ١٩٤، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥)، بعنوان "نصف الحقيقة كذبة كاملة.. وليبيا عرفت أصحاب الملايين بعد انقلاب الفاتح " ردّاً على حلقات "عبد المنعم الهوني يتذكر.." التي سبق نشرها في المجلة نفسها.

٢ أشار البكوش في موضع آخر من المقالة المذكورة إلى أنه اجتمع، أثناء عمله مستشاراً لبنك ليبيا المركزي، إلى رئيس الوزراء آنذاك (١٩٦٣-١٩٦٤) محي الدين فكيني بغرض الاشتراك في إعداد الخطة الخمسية الأولى للتنمية.

وقــد أورد تقرير ســـري للمخابرات المصريــة (يناير ١٩٦٦)[٣] بشــأن البكوش خلال فترة دراســته بجامعــة القاهرة، أنه كانت له اتصــالات **"بعناصر شــيوعية"**. وقد ألقى أحد زملاء البكوش، الذين عاصروه خلال تلــك المرحلة بالقاهرة، المزيد من الضوء حول هذا الموضوع، مشككاً في ارتباط البكوش حزبياً بالشيوعيين بقوله:

"إنه لا يعتقد أن البكوش كان شــيوعياً. ربما كان قد عبّر عن بعض الأفكار الشــيوعية عندما كنا طلبة ســوياً. في تلك الفترة كان متعاطفاً مع الشــيوعيين، إن لم يكــن أكثر من ذلك، غير أن البكــوش ذو نزعة فردية، ومعنــيّ بذاته كلياً، الأمر الذي يحول بينــه وبين الانتماء إلى أية أيديولوجية".[٤]

وتجدر الإشارة إلى أن عبد الحميد البكوش عمل، من خلال مكتبه للمحاماة، مستشاراً قانونياً لشــركة البترول البريطانية بريتش بتروليوم في ليبيــا، الأمر الذي أدى إلى قيام علاقة وطيدة بينه وبين المســتر دي كاندول (رئيس الإدارة البريطانية في برقة ســابقاً)، الذي كان يعمل مستشــاراً بالشــركة نفســها، وهو المعروف بعلاقته الحميمة مع الملك. ولعل هذه الحقيقة هي التي جعلت سامي حكيم يقول:[٥]

"عُرف عنه [البكوش] أنه على صلة وثيقة بدي كاندول رئيس الإدارة البريطانية في برقة سابقاً، والذي يعمل الآن في إحدى الشركات الإنجليزية التي شغل فيها البكوش منصب المستشار، وكان من نتيجة ذلك أن توطدت الصداقة مع الســفير البريطاني الذي طالما اجتمع به في منزله بمعدل ثلاث مرات كل أسبوع."[٦]

وكما أشار البكوش في مقالته، فقد كان دخوله الوزارة لأول مرة في يناير ١٩٦٤، عندما اختاره محمود المنتصر[٧] وزيراً للعدل في وزارته الثانية، التي شكلها في أعقاب استقالة محي الدين فكيني. وقد تخلى البكوش عن منصبه الوزاري ليترشح، وليفوز، بعضوية البرلمان في انتخابــات أكتوبر ١٩٦٤.[٨] ثم عاد البكوش ليتولى منصب وزير العدل من جديد في الوزارة التي شــكلها حسين مازق في ٢٠/ ٣/ ١٩٦٥، ثم في الوزارة التي شكلها عبد القادر البدري في ١/ ٧/ ١٩٦٧.

---

٣ التقرير بعنوان **"دراســة عن الأوضاع في ليبيا"**، وقد صدر في يناير ١٩٦٦ عن المخابرات العامــة – هيئة المعلومات والتقديرات، ويحمل الرقم (107)، ص ٢٣.

٤ مقابلة جرت يوم ٦/ ٥/ ١٩٧٨ بين موظف بالسفارة الأمريكية في طرابلس وبين علي عبد الله وريث. انظر التقرير السري رقم (A-391) المؤرخ في ١٧/ ٦/ ١٩٦٨. الملف المركزي POL. - Libya 6.

٥ **"هذه ليبيا"**، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

٦ مصدر ســابق، وقد أشار تقرير سري بعثت به السفارة البريطانية بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٦٧ (رقم VG 18/3، الملف FCO39/1246060) إلى ظهور منشــورات سرية في تلك الفترة معادية لبريطانيا ولشركة بريتش بتروليوم وللبكوش، كما أنها ألمحت إلى دور المستر دي كاندول في اختيار البكوش رئيساً للوزراء.

٧ أشار تقرير المخابرات المصرية السالف الإشارة إليه أن البكوش كان محامياً لأعمال محمود المنتصر، مصدر سابق، ص ٢٣.

٨ ســلفت الإشــارة إلى أنّ الملك أمر بحل البرلمان وإلغاء نتيجة تلك الانتخابات في ١٣/ ٢/ ١٩٦٥ بسبب التزويرات الواسعة التي وقعت فيها.

وقد تألق نجــم عبد الحميد البكوش خــلال حكومة البدري،[9] وتولــى أكثر من مرة، بالإضافة إلى منصبه كوزير للعدل، مهام وزير الخارجية بالنيابة عن أحمد البشتي عند غياب الأخير خارج البلاد. كما توطدت علاقته برئيس الوزراء البدري للدرجة التي رشّــحه معها الأخير لتولي منصب نائب رئيس الوزراء في التعديــل الذي كان يزمع إدخاله على وزارته، عندما قابل الملك لآخر مرة قبل إعلان استقالة وزارته المفاجئة في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٧.

يقول البكوش في مقالة مجلة "**الوسط**" الآنفة الذكر:

"أحسب أني من جيل الطليعة الذي شرع في صنع ليبيا العصرية."

وفي الواقع، فإن تعيين البكوش كرئيس للوزراء كان "**خطوة عملاقة**"[10] بالنســبة للنظام الملكي. فهو لم يكن منتمياً، بحكم ســنه وتعليمه وأسلوب تفكيره، إلى "الحرس القديم"، كما لم يكن منتمياً، بخلفيته الأسرية والقبلية، إلى إحدى أسر طرابلس الكبيرة، وما استند إلى عصبية قبلية، ولا قام بتمثيل واحدة منها.

وقد وصف الســفير البريطاني في ليبيا المستر ساريل عبد الحميد البكوش، في التقرير الذي أعدّه في ٩/ ١١/ ١٩٦٧،[11] بالنعوت الآتية:

"غربي الميول Westernized، ودود Friendly، ذكي، وفصيح اللسان Highly articulate."

كما وصفه في تقرير آخر بأنه:

"ينتمي إلى جيل الشباب الغاضب سابقاً Former Angry Young Men."

ويضيف بشير الســني المنتصر في مذكراته[12] (كان وزيراً لشــؤون الرئاسة في حكومة البكوش) إلى ملابسات التكليف وخلفياته ما يلي:

"كان عبــد الحميد البكوش وجهــاً جديداً لمثل هذا المنصب [رئيس الــوزراء]، فلم يكن من جيل الساســة القدامى أو من كبار الموظفين المعروفين، كما لم يكن من رجال القبائل البارزين. وكان قــد تولى الوزارة لأول مرة في عهد محمود المنتصر كوزير للعدل، وقد أثار تعيينه في ذلك الوقــت لغطاً وتكهنات وتعليقات. وقــد كان قبل تعيينه وزيراً محامياً ناجحاً، وكان الســيد محمود المنتصر قد عرفه كمحام سبق وأن تعامل معه. وقد انتقد الكثيرون السيد محمود المنتصر عــلى تعيينه وزيراً لأنه كان صغير الســن وغير معروف لدى معظــم الليبيين، كما أنه تردد في

٩ ورد على لسان المســتر دي كاندول، خلال لقائه الأخير بالمستر ويكفيلد مسؤول الســفارة البريطانية في بنغازي يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٦٧، أن البكوش أخذ يحظى بالمزيد من البروز الســياسي مؤخراً وأصبح من يتردّدون كثــيراً على الملك. التقرير السري المؤرخ في ٢٥/ ٨/ ١٩٦٧ بالملف FCO39/124.

١٠ وردت هذه العبارة على لسان علي وريث، أحد زعماء المعارضة الفكرية Intellectual Opposition للنظام الملكي خلال مقابلته مع أحد موظفي السفارة الأمريكية يوم ٦/ ٥/ ١٩٦٨. سلفت الإشارة إلى هذه المقابلة.

١١ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير، وهو يتعلق بحكومة عبد القادر البدري.

١٢ مصدر سابق، ص ٢٥٧-٢٥٩.

قبول الوزارة، وقدم استقالته عدة مرات. وقد خرج البكوش من وزارة محمود المنتصر الثانية وعاد إليها من جديد، وقد أفاده ذلك، فرجع بنشاط ملحوظ، وتكرر خروجه من الوزارة في عهد حسين مازق، ثم رجع وزيراً للعدل.. وقد بلغ عبد الحميد البكوش إلى قمة نفوذه في وزارة عبد القادر البدري، حيث كان أقرب الوزراء إليه، وجليسه الدائم، ومستشاره في العمل اليومي، وكان الملك يعرف هذا.."

"وكان عبد القادر البدري يرغب في ترشيح عبد الحميد البكوش للملك ليكون خلفه لتولي رئاسة الحكومة..."

ثم يضيف في فقرة أخرى:

"كما أشيع أن المستر إيرك دي كاندول مستشار شركة بريتش بتروليوم للبترول هو الذي أوصى به [البكوش] لدى الملك لتعيينه.

ويضيف مستطرداً:

"والمستر دي كاندول كان المفوض المقيم للحكومة البريطانية في برقة في عهد الإدارة العسكرية البريطانية، وصديقاً مقرباً للملك، وكانت الحكومة البريطانية تعتمد عليه في جس نبض الملك وأخذ رأيه في أمور الدولة وسياسة حكوماته المتتالية، وكذلك نقل النصائح والتوجيهات إليه عن طريق غير مباشر، بدلاً من تقديمها عن الطريق الرسمي بواسطة السفير البريطاني، الذي قد يعتبر تدخلاً في شؤون ليبيا الداخلية".

تشكيلة الوزارة

كما كان عبد الحميد البكوش، بحكم سنه وتعليمه وثقافته، ينتمي إلى **"جيل الشباب الغاضب"**، فقد كان أعضاء وزارته بمعظمهم من النوع ذاته والانتماء نفسه.

لقد اقتصرت التشكيلة الأولى لوزارة البكوش، التي أعلن عنها في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٧، على إدخال تعديل طفيف للتركيبة الوزارية التي كانت تحت رئاسة البدري. وتمثل هذا التعديل في:

- استبعاد وزير المواصلات علي الساحلي واستبداله بالهادي القعود.
- استبعاد وزير الإعلام والثقافة خليفة التليسي واستبداله بأحمد الصالحين الهوني الذي دخل الوزارة للمرة الأولى،[١٣] وكان يشغل منصب وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الأوقاف والحج.
- استبعاد وزير الصناعة محمد المنصوري واستبداله بطارق الباروني (وكلاهما من قبائل الأمازيغ/ البربر).[١٤]

---

١٣ انظر مبحث "وزير إعلام جديد .. وسياسة إعلامية مختلفة" من هذا الفصل.

١٤ درج النظام الملكي على إدخال أحد رجال الأمازيغ في كل وزارة تشكلت منذ الاستقلال. وكان من هؤلاء إبراهيم بن شعبان ومحمد المنصوري وعمر الباروني وطارق الباروني. وكان من الوزارات التي شغلوها: الدفاع، والداخلية، والتعليم، والصناعة. وتولى أحدهم (إبراهيم بن شعبان) منصب نائب رئيس الوزراء بالوكالة (حكومة محمود المنتصر الثانية).

- استبعاد وزير الدفاع يوسف ياسين[١٥] واستبداله بحامد العبيدي.

غير أنه لم يمض وقت طويل حتى قام البكوش في ٤/ ١/ ١٩٦٨ بإدخال تعديل واسع على حكومته، كان من أبرز معالمه:

- إخراج أحمد البشتي من الوزارة، بعد أن ظل يشغل منصب وزير الخارجية منذ حكومة حسين مازق (١٩٦٥)، وتكليف ونيس القذافي بمهام وزير الخارجية بدلاً من التخطيط والتنمية.
- إسناد وزارة التخطيط والتنمية للدكتور علي أحمد عتيقة الذي دخل الوزارة لأول مرة.[١٦]
- استبعاد سالم لطفي القاضي من الوزارة واستبداله في منصب وزير المالية بالهادي القعود الذي كان يشغل منصب وزير المواصلات في التشكيلة السابقة.
- تكليف المهندس عمر بن عامر (من جيل الشباب) بتولي وزارة المواصلات بدلاً من وزارة الاقتصاد والتجارة.
- إدخال وزيرين جديدين من جيل الشباب هما أحمد نجم (وزارة الاقتصاد والتجارة) والمهندس أنور ساسي (وزارة الإسكان).
- استحداث وزارتين جديدتين، الأولى هي وزارة الدولة للشؤون الخارجية، وكلف بها شمس الدين عرابي، والثانية وزارة السياحة، وكلف بها معتوق آدم الرقعي. والوزيران هما من جيل الشباب، وقد دخلا الوزارة لأول مرة.

واحتفظ بقية الوزراء بمناصبهم السابقة، وهم:

حامد العبيدي	وزيراً للدفاع
أحمد عون سوف	وزيراً للداخلية
حامد بوسريويل	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
المهدي بوزو	وزيراً للشؤون البرلمانية
عمر جعودة	وزيراً الصحة
أحمد صويدق	وزيراً للشباب والرياضة

١٥ كان يوسف ياسين قد أنهى (خلال حكومة البدري في ٢/ ٧/ ١٩٦٧) زيارة رسمية لفرنسا دامت أسبوعين، زار خلالها مصانع الطائرات الفرنسية وعدداً من المصانع والمعارض في فرنسا.

١٦ شغل علي أحمد عتيقة عدة مناصب، من بينها: وكيل وزارة التخطيط والتنمية، ومدير الإدارة الاقتصادية بمصرف ليبيا المركزي، وعضو المجلس الأعلى لشؤون البترول، وممثل ليبيا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وهو من الوزراء الشباب، وقد برز دوره خلال حكومة البكوش والحكومة التي تلتها.

خليفة موسى	وزيراً لشؤون البترول
مصطفى بعيو	وزيراً للتربية والتعليم
علي الميلودي	وزيراً للشؤون البلدية
حسين الغناي	وزيراً للدولة لشؤون الخدمة المدنية
أحمد الصالحين الهوني	وزيراً للإعلام والثقافة
عبد الكريم لياس	وزيراً للزراعة والثروة الحيوانية
المهندس فتحي جعودة	وزيراً للأشغال العامة
بشير السني المنتصر	وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة
طارق الباروني	وزيراً للصناعة

وقد لوحظ بشأن تركيبة هذه الوزارة:

- أن (١٧) وزيراً من أعضائها هم من جيل الشـــباب وحملة الشهادات الجامعية، وهي أعلى نسبة تواجدت في أية وزارة سابقة.
- أن (ستة) فقط من أعضائها هم ممن يمكن أن يوصفوا بالانتماء إلى "الحرس القديم".
- أنه بالنســـبة للوزراء من برقة (عشرة وزراء)، فعلى الرغم من انتماء بعضهم لعدد من قبائلها الكبيرة (العبيدات، العواقير، المغاربة)، فهم جميعاً من ســـكان المدن، بنغازي ودرنة.

ردود فعل.. وانطباعات مبكرة

تباينت ردود الفعل لتولي عبد الحميد البكوش رئاسة الوزراء في مختلف أنحاء ليبيا، وبين مختلف أجيالها وتوجهاتهم. ويسجل بشير السني المنتصر هذا التباين في مذكراته على النحو التالي:[١٧]

"كان تعيين عبد الحميد البكوش رئيساً للحكومة مفاجأة أخرى للجميع، واستقبل تعيينه من قبل جميع الأوساط بردود فعل مختلفة. فساسة الجيل القدامى اعتبروا تعيينه تحدياً لهم من الملك الذي خدموه بإخلاص، ومنافساً يهدد مصالحهم ومكانتهم. كما اعتبره زعماء القبائل في برقة خطراً كبيراً على مصالحهم ونفوذهم، فهو غير معروف لديهم، ولن يجدوا منه تفهماً لمطالبهم ومطالب قبائلهم الكثيرة كما تعودوا من رؤساء الحكومات القدامى، وخاصة من كان منهم من برقة، وقد جاهر البعض منهم بعدم رضاهم، بحجة أن القبائل لم تمثل تمثيلاً عادلاً في الوزارة. كما أنه لم يكن معروفاً في بنغازي، رغم أنه كان وزيراً سابقاً للعدل، لكنه ليس له تاريخ سياسي معروف، واستقبل من سكانها ببرود.

أما أفراد الشعب في طرابلس فقد استبشروا به خيراً، فلأول مرة في تاريخ البلاد تطل عليهم حكومة بوجوه شباب معروفين بتخصصهم في مجالات عملهم، رغم أنهم ليسوا من الوجوه الوطنية المعروفة لديهم بنضالها الوطني. وكان عبد الحميد البكوش معروفاً بين الشباب المتعلم بأنه ماركسي التفكير في سنوات دراسته في القاهرة، وكان له أعداء كثيرون من أنصار القوميين والبعثيين، ولكنه تغيَر عندما دخل الحياة العملية وأصبح محامياً ناجحاً ثم سياسياً بارزا، مما جعله يغير أفكاره ويصبح رأسمالياً. أما رجال الصحافة والمثقفون فقد استقبلوا حكومته بترحيب، فهو من جيلهم ويمثل تفكيراً متجانساً وطموحات واحدة."

ويصف بشير السني المنتصر انطباعاً خاصاً من جانبه:[١٨]

"والآراء في عبد الحميد البكوش متضاربة، فالبعض يرى في شخصيته ناجحاً، وعنصراً ممتازاً قادراً على تقديم أفضل الخدمات للبلاد، بينما يرى نفر من رفاقه في الدراسة ومن الشباب المتعلم أنه شخص لا يُؤمن جانبه، ويكنّ بغضاً لبعض رفاقه في الدراسة لأسباب مذهبية وسياسية، وكان ضد البعثيين والقوميين، حسب ما علمت منهم، وقد يكون ذلك كونه ماركسياً أثناء الدراسة، إلا أنه، كما ذكرت، غيّر أفكاره بعد تخرجه، وأصبح رأسمالياً وغربي الانتماء، سياسياً

١٧ مصدر سابق، ص ٢٥٨، ٢٥٩.

١٨ المصدر السابق، ص ٢٥٩، ٢٦٠. كان بشير السني المنتصر قد تعرف على عبد الحميد البكوش أثناء سنوات الدراسة في القاهرة، كما تعامل معه عن قرب خلال حكومات محمود المنتصر الثانية وحسين مازق وعبد القادر البدري عندما كان بشير السني المنتصر وكيلاً لوزارة شؤون رئاسة الوزراء وكان البكوش وزيراً للعدل.

ومذهبياً. كما كان يتميز بمهارات شـخصية ومهنية قوية، طليق اللسـان، كاتباً ماهراً، وعليماً بشؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومثقفاً ملماً بما يجري في العالم، ولكن كانت تنقصه الخبرة في مجالات العلاقات الإنسانية والدبلوماسية في أول حياته السياسية."

ولا يخفـى أن بعض المثقفين وأصحاب الانتمـاءات الحزبية أبدوا مخاوفهم المبكرة مـن البكوش، بحكم أنه كان وزيـراً للعدل في حكومات محمود المنتصر وحسـين مازق وعبد القادر البـدري عندما وقعت بعض التجاوزات القانونيـة بحق بعض الصحف وعدد مـن المعتقلين في حوادث تفجير آبار البترول (يوليو ١٩٦٥) والحوادث التي أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧.

ترحيب بريطاني بالبكوش

لم تتخلف الدوائر الدبلوماسـية الأجنبية في ليبيا، وبخاصة سفارتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، عن المشـاركة في هذا التفاؤل بمجيء البكوش. وعلى سـبيل المثال، فقد ورد بالتقرير السـنوي السري، الذي أعدّه السفير البريطاني ساريل بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٦٨ عن وقائع وتطورات أحداث عام ١٩٦٧ في ليبيا، ما يلي:[١٩]

"لقد جاء البكوش إلى رئاسة الوزارة بعد أن كانت أسوأ آثار حرب يونيو (في ليبيا) قد أزيلت بواسـطة (حكومة) البدري. كما جـاء البكوش باندفاع كواحد من "**الشـباب الغاضبين**" في الماضي، وبدا أنه على غير استعداد للتسـاهل مع مثيري الغوغاء الذين كان يعرفهم جيداً منذ أيام الدراسـة. كما كان مصمماً، بالدرجة نفسها، على الاستجابة لمطالب هؤلاء العادلة، وعلى ردم الفجـوة القائمة بين الحكومة وبين أعداد من الشـباب المتعلم الصاعد، من خلال إقامة علاقات عامة أفضل معهم."

"إن البكوش شـخصية واعدة على أكثر من صعيد. لقد ميَّز نفسـه حتى الآن كأول شخصية سياسـية عازمة وقادرة على استعمال الصحافة والإذاعة لشرح سياساته وكسب تأييد الشعب له. لقد أصدر تعليماته بأن تقوم الوزارات بتخصيص ساعة أسبوعياً للإجابة عن استفسارات المواطنين حول سياسـة الحكومة. وأظهر حتى الآن ما يـدل على عزمه على بذل جهد مخلص من أجل الحد من الفسـاد والتجاوزات في الأداء الحكومي. كما أنه ينتوي إجراء تخفيض كبير في جهـاز الخدمة المدنية (موظفي الجهاز الحكومي)، وأن يحيل على المعاش الموظفين العاطلين الذين يتقاضون معاشات غير مناسبة، وإعطاءهم حريتهم للتفرغ لأعمالهم الخاصة، وتنظيف مكاتب الحكومة، بالتالي، من "شرّاب القهوة"."

ويمضي المستر ساريل في تقريره:

١٩ كان البكوش قد أمضى يومذاك نحو شهرين في الوزارة. سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.

"إن حكومة البكوش، أكثر من أية حكومة أخرى منذ حكومة فكيني عام ١٩٦٣، تبعث على الأمل في تمكن الحكومة الليبية من أن تنال تأييداً شعبياً حقيقياً، وأن ترفع من مستوى الكفاءة والأمانة لدى الإدارة الحكومية."

"ومع ذلك، فإن البراعة السياسية للبكوش، والتي لا يستهان بقدرها، هي الآن محل اختبار. لقد سعى كطرابلسي، منذ البداية وبحكمة، لاسترضاء المصالح البرقاوية من خلال اتباع سياسة منح المزايا والعطايا المادية، كما حرص في الوقت نفسه على عدم التساهل فيما يتعلق باستقلاليته السياسية. وهذه السياسة تبدو مقبولة لدى البرقاويين، غير أن مصالح "المنتصر" و"الشلحي" تنكر عليه تجاهله الاعتراف بمكانتهما كقوة من وراء العرش. وقد شرعت هذه الجهات في ترديد الإشاعات عن قرب سقوط حكومة البكوش."[٢٠]

ويستطرد السفير البريطاني في تقريره معبّراً عن تفاؤله بالنسبة لمستقبل المصالح البريطانية في ظل حكومة البكوش:

"من منظور ليبي وبريطاني، توجد أقوى الأسباب التي تدعونا لأن نتمنى للبكوش البقاء والنجاح. فهو يشاطر الملك بالكامل مشاعره نحو بريطانيا، وهو على النقيض من سلفه البدري، الذي لم يكن يقوى على اتخاذ قرار دون أخذ المشورة،[٢١] فالبكوش لا يتردّد في الاستجابة لأي طلب معقول من جانبنا بسرعة وإنصاف."

ثم يضيف

" وإذا ما استرجعنا الأحداث، يبدو لنا أن أزمة يونيو لم تعكّر سوى سطح العلاقات الليبية-البريطانية دون جوهرها. فمع نهاية عام ١٩٦٧، كانت الحكومة تتقدم إلينا بطلبات من أجل الحصول على المشورة والتدريب وتزويدها بالخبراء، أكثر من أي وقت مضى. كما أن نفوذنا قد تعزز بالموقف الذي اتخذناه في مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط. ثم إن الثقة بالمستشارين البريطانيين هي في اطراد، وأعدادهم في تزايد. وقد بلغ عدد المدرسين البريطانيين العاملين في ليبيا نحو مائة (١٠٠) مدرس، وهناك طلب على المزيد منهم. كما بلغت قيمة عقود توريد السلاح من بريطانيا رقماً غير مسبوق قبلاً، وهو (١٥) مليون جنيه إسترليني، مع وجود توقعات بالمزيد من هذه العقود. وتقترب الصادرات البريطانية إلى ليبيا من معدلها في عام ١٩٦٥. كما أن تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني في أواخر عام ١٩٦٧ (١٨/ ١١/ ١٩٦٧)، جرى قبوله فلسفياً من قبل الليبيين،[٢٢] ويبدو أنه لن يؤثر على حجم الصادرات البريطانية إلى ليبيا، فقد جرى بالفعل زيادة أثمان هذه الصادرات بمعدل ١٦ ٪. ورغم أن النشاط التجاري في ليبيا ما يزال يعاني من هجرة اليهود (في أعقاب أحداث يونيو ١٩٦٧)، وعلى الرغم من عودة بعض اليهود إلى ليبيا، وعلى الرغم من أن "النزعة الوطنية" [لدى الليبيين] تضع العديد

٢٠ لاحظ أنه لم يكن قد مضى على وصول البكوش إلى رئاسة الوزارة أكثر من شهرين اثنين.
٢١ لا شك أن هذه الصفة تُعدّ ميزة لدى البدري وليس منقصة كما يوحي بذلك هذا التقرير.
٢٢ انظر مبحث "تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني" بهذا الفصل.

من العشـرات أمام التجار ورجال الأعمال الأجانب، وبخاصــة فيما يتعلق بملكية الوكالات التجارية، رغم ذلك كله فإن الســوق الليبية أمام البضائع والخدمات البريطانية (كالخدمات الاستشارية) ممتازة. فالليبيون يميلون إلينا ويطلبون المزيد..."

ثم يبدي المستر ساريل بعض المخاوف فيقول:

"يبدو أنه من المبكر القول بأن ليبيا استردت عافيتها بالكامل في أعقاب أزمة يونيو، إذ لا يبدو أن روح "**العــداء للأجانــب**" التي اجتاحت البلاد قد اختفت كليــة، ولا تزال حالة القوات المســلحة كذلك غير باعثة على الرضى، إلا أنها لا تشــكل، بوضعها غير المنظم والمشتت، أي تهديــد في الوقت الحاضر. ورغم أن رئيس الوزراء لا يظهر حالياً في وضع آمن في مركزه، فإن الأمل يتزايد ويعم بأن يقوم بالإصلاحات التي تحتاجها البلاد بإلحاح من أجل استقرار الدولة ورفاهيتها."

وزير إعلام جديد
وسياسة إعلامية مختلفة

عند تشكيله للوزارة في ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٧ أبقى عبد الحميد البكوش على خليفة التليسي وزيراً للإعلام والثقافة.[٢٣] غير أنه سـرعان ما استبدل التليسي،[٢٤] في أول تعديل محدود قام بإدخاله على وزارته في ٤/ ١/ ١٩٦٨، بأحمد الصالحين الهوني خلفاً له.

لـم يكن الهوني غريبـاً بالكامل عن وزارة الإعلام والثقافة،[٢٥] فقد سـبق لمحي الدين فكيني أن عينه في ديسمبر ١٩٦٣ وكيلاً لوزارة الأنباء والإرشاد (كما كانت تعرف يومذاك). وقد تم التعيين دون استشـارة وزيرها يومذاك عبد اللطيف الشويرف الذي يبدو أنه لم يكن موضع ثقة بالغة من فكيني، إلا أن الهوني سـرعان ما فقد منصبه بسقوط حكومة فكيني في يناير ١٩٦٤. ورغم قصر الفترة التي شـغل فيها هذا المنصب، فقد استطاع الهوني من خلال نشاطه وحماسه أن يترك بصمات ظاهرة على وزارة الأنباء والإرشاد.

خلال حكومة محمود المنتصر الثانية (التي خلفت حكومة فكيني)، جرى إبعاد الهوني مـن منصب وكيل وزارة الإعـلام[٢٦] إلى منصب وكيل وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية لشـؤون الأوقاف العامة. وكالعادة، فقد ترك، من خلال ديناميته ونشاطه، بصماته على هذا المنصب الجديد الذي أتاح له أن يكون "**أميراً لبعثة الحج**" لعدّة سـنوات. كما اسـتطاع أن يسـحب نشاطه إلى إدارات أخرى في الوزارة ذاتها، مستغلاً أحياناً غياب الوكيل المختص، ومعتمداً على الثقة التي يحظى بها من وزير العمل والشؤون الاجتماعية يومذاك أبو بكر نعامة. ومن الأمثلة البـارزة في هذا الصدد، الدور الذي لعبه في السـيطرة على نقابات العمال في أعقاب أزمة صيف ١٩٦٧.

كان الهوني، بحكم خلفيته الأسـرية والتعليمية، محسوباً على "**السنوسية**"، ونشر عنها عدّة مقالات قام مـن خلالها بالتعبير عن دورها العظيم فـي الماضي. كما عرف عنه تبرمه وشكوكه بالعناصر الحزبية (حركة القوميين العرب) التي كانت قد تغلغلت في قيادة الحركة

٢٣ شغل التليسي هذا المنصب في وزارات محمود المنتصر الثانية وحسين مازق وعبد القادر البدري.

٢٤ عين التليسي في ٢٩/ ٤/ ١٩٦٨ سفيراً فوق العادة ومفوضاً للمملكة الليبية لدى المملكة المغربية.

٢٥ كان الهوني يشغل وظيفة مغمورة قبل ذلك في وزارة الأنباء والإرشاد.

٢٦ عُرف عن الهوني انتقاده العلني لبعض رموز النظام يومذاك، كمحمود المنتصر والشـيخ منصور المحجوب (رئيس المحكمة العليا) ومحمد عثمان الصيد، كما كان من جهة أخرى على صلة طيبة بولي العهد والعديد من المسؤولين.

العمالية (نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول) ورفضه التعامل معهم، بل اشتهر عنه طرده لهم من مكتبه في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ولقد عبّرت السفارة الأمريكية في ليبيا، في أكثر من تقرير سري من تقاريرها، عن غبطتها وترحيبها بتعيين الهوني في منصب وزير الإعلام والثقافة، وفضلت التعامل معه على التعامل مع سلفه خليفة التليسي. كما أوردت السفارة في هذه التقارير أن الهوني كان على علاقة وطيدة ومتواصلة مع عدد من موظفي السفارة في طرابلس.[٢٧]

لقد كان رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش حريصاً على بناء صلة قوية بينه وبين المواطنين، ووجد في أحمد الصالحين الهوني الشخص المناسب[٢٨] الذي تمكن ـ خلال أمد قصير ـ من تطويع وسائل الإعلام الرسمية (على الأقل) لخدمة هذه الغاية.

أورد تقرير للسفارة الأمريكية بهذا الصدد:[٢٩]

"إذا كان هناك من مجال وحيد، يمكن القول بشأنه أن حكومة البكوش ناقضت سياسات سالفاتها، فهو ذاك الاهتمام الذي أولته لتقوية برنامجها الإعلامي. لقد تعلمت من درس الشلل الذي لحق بقدرة أجهزة الحكومة [حكومة حسين مازق] وعجزها عن توجيه وإرشاد المواطنين خلال حرب يونيو، فأقبلت الحكومة الحالية بهمة على شرح سياسات الحكومة ومواقفها، وعلى إعداد الرأي العام مبكراً حول أي تعديل تنوي إدخاله على سياساتها. وعلى النقيض من الحكومات السابقة، فقد سعت حكومة البكوش للتحدث عما كانت تحاول القيام به، ولتنقل إحساساً لدى المواطنين بالتحرك نحو الأمام. لقد قامت بإبعاد معظم موظفي الوزارة الذين ارتكبوا مخالفات فاضحة خلال يونيو الماضي (١٩٦٧)، كما قامت بطرد عدد من المحررين العرب (العاملين بالوزارة والصحافة) الذين كانت تشك بوجود توجهات يسارية لديهم. وبطريقة لا تثير موظفي الوزارة، لم يترك الوزير (الهوني) شكاً لديهم بأن الحكومة لن تصبر على أي خروج عما أصدرته من توجيهات واضحة جداً."

ومن الخطوات التي قامت بها وزارة الإعلام والثقافة منذ استلام الهوني لها:

- السماح بالمزيد من الصحف والمجلات (الرسمية والخاصة) بالظهور، فقد بلغ عدد ما صدر خلال هذه الفترة (٣٥) مطبوعة، منها (٢٠) صحيفة يومية و(١٥) مجلة، وبلغ عدد الصحف اليومية التي سمح لها بالصدور باللغة الإنجليزية خلال هذه الفترة خمس صحف.

---

٢٧ انظر على سبيل المثال التقرير رقم A-119 المؤرخ في ٢٧/ ١٠/ ١٩٦٧، الملف POL. 15-1 Libya، والتقرير A-139 المؤرخ في ١١/ ١١/ ١٩٦٧، والملف POL. 2-1 Libya.

٢٨ من المهم أن يعرف كيف وقع اختيار البكوش على أحمد الصالحين الهوني لشغل هذا المنصب؟! سوف يستمر الهوني في منصبه خلال حكومة ونيس القذافي، وسوف يلعب دوراً مهماً في إيصال "منشور سري" الى الملك أثناء وجوده في اليونان للاستشفاء، وهو ما جعل الملك يتخذ قراراً بالغ الأهمية بسبب ما تضمنه ذلك المنشور من سباب وتهجم موجه ضد الملك. المجلد السادس "**حكومة ونيس القذافي**" (تحت الإعداد).

٢٩ مؤرخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري A-15.

- قامت الوزارة في ١/ ١٢/ ١٩٦٧ بتغيير أسماء صحف "**برقة الجديدة**" و"**طرابلس الغرب**" و"**فزان**" الحكومية إلى "**الأمة**" و"**العلم**" و"**البلاد**" على التوالي.
- تم زيادة عدد ساعات البث الإذاعي وتقويته.
- زادت الوزارة من حجم مساعداتها المالية للصحف الليبية (من خلال الإعلانات السخيّة، والاشتراكات، وشراء كميات كبيرة من الصحف)، كما حاولت الوزارة في الوقت نفسه إقناع رجال الصحافة برغبة الحكومة في تنفيذ برامج توعية سياسية وإرشاد عام تستحق منها مساهمة تطوعية.
- قامت الوزارة في ١٢/ ١/ ١٩٦٨ بتعيين أربعة ملحقين صحفيين، هم سعيد الختالي وأحمد عاشوراكس وفخري الراعي والصديق شلاك بسفارات ليبيا في كل من واشنطن ولندن والرباط وتونس على التوالي، كما افتتحت مركزاً إعلامياً وثقافياً جديداً في نيويورك.
- تركزت الرقابة، التي تمارسها الوزارة، على المواضيع المتعلقة بالشؤون الداخلية، فيما ترك للصحف هامش كبير من الحرية في التعامل مع القضايا العربية والدولية (فلسطين، فيتنام ...). واقتصرت الوزارة على إصدار توجيهات محددة في بعض الأحيان، وحول بعض الموضوعات، ثم المحاسبة على أية تجاوزات.
- مارست الوزارة رقابة على الصحف الأجنبية والعربية التي تصل إلى ليبيا، وبخاصة تلك التي تحمل مقالات وأخباراً من شأنها أن تثير القلاقل والاضطرابات الداخلية. وعلى سبيل المثال، فقد صادرت الوزارة جميع أعداد صحيفة "**الأهرام**" القاهرية التي نشرت خبراً (يبدو أنه كان مغلوطاً) حول انطلاق طائرات أمريكية من قاعدة ويلس للمشاركة في مهمة البحث عن غواصة إسرائيلية مفقودة. كما قام وزير الإعلام بالتدخل شخصياً في صياغة افتتاحيات بعض الصحف المحلية وحذف بعض العبارات التي انطوت عليها. (كانت تلك الافتتاحيات في ذكرى الخامس من يونيو وحول قيام مظاهرات بتلك المناسبة في عدد من العواصم العربية، وذلك تحاشياً لقيام مظاهرات مماثلة لها في ليبيا).
- ترتب على ذلك كله أن تضاعفت اعتمادات ميزانية الإعلام والثقافة خلال السنة المالية ٦٨/ ١٩٦٩، فقد بلغ إجمالي اعتمادات وزارة الإعلام والثقافة عن ذلك العام[٣٠] (٤,٣٨٤,٩٠٠) جنيه ليبي، بالمقارنة مع مبلغ (٢) مليون جنيه للعام المالي ٦٦/ ١٩٦٧ ومبلغ (٢,٤١٧,٠٠٠) جنيه للعام المالي ٦٧/ ١٩٦٨.

٣٠ بموجب القانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٨ بالميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٨/ ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ٣/ ٣/ ١٩٦٨.

- وقد خصص التقرير الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٦٨ تحت عنوان "**رئيس الوزراء البكوش والمعارضة الراديكالية**"[٣١] عدداً من الفقرات حول الكيفية التي تعامل بها البكوش ووزير إعلامه الهوني مع الصحافة الليبية، جاء فيها:

"وقد حدث الشيء نفسه مع العناصر البارزة في "**الصحافة الراديكالية**"، فبدلاً من محاولة إعاقتها وخنق أصواتها، فقد جرى تشجيعها بل مساعدتها على إصدار صحف جديدة، وتوسيع وتطوير تغطيتها القائمة حالياً. ومن الأمثلة في هذا الصدد، قيام الحكومة بتعيين رئيس تحرير صحيفة "**الرائد**" عبد القادر بوهروس عضواً في مجلس إدارة المؤسسة الليبية العامة للبترول."[٣٢]

كما جاء في إحدى تلك الفقرات أن وزير الإعلام والثقافة تبنى دعم فكرة تأسيس صحيفة راديكالية معارضة هي صحيفة "**اليوم**" بإشراف رئيس موال للحكومة.

وبسبب هامش الحرية الواسع الذي سمح به للصحافة الليبية في مجال القضايا القومية والعربية، فقد واصلت بعض الصحف الليبية المستقلة مواقفها إزاء القضايا القومية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، وبشجب سياسة الولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل، وسياستها أيضاً في فيتنام. وقد دعت صحيفة "**الرائد**" المستقلة في افتتاحية عددها الصادر يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٦٧ الدول العربية إلى قطع علاقتها مع "الصين الوطنية" وإلى الاعتراف بـ"الصين الشعبية"، كما قامت الصحف الليبية قبيل ذلك بالإشادة بالخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي ديجول يوم ٢٧/ ١١/ ١٩٦٧ وحمل فيه إسرائيل مسؤولية قيام حرب يونيو ١٩٦٧ ودعاها فيه إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في تلك الحرب.

ومن الوقائع اللافتة للنظر بالنسبة لمواقف الصحافة الوطنية المستقلة خلال هذه الفترة، أن صحيفة "**الرائد**" دعت في افتتاحية[٣٣] عددها الصادر يوم ١٣/ ١٢/ ١٩٦٧ إلى أن تهتم الدول العربية كثيراً بعلاقتها بالغرب، والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، إذ إن العداء المستمر الذي يظهره العرب نحو هذا الجزء الهام من العالم لا يبدو أنه مفيد لهم على الإطلاق. وإذا قام العرب بالتهديد بضرب مصالح الغرب في هذه المنطقة، فإن هذا يعني أن الغرب سوف يسحب كافة استثماراته الصناعية في العالم العربي.[٣٤]

---

٣١ يحمل الرقم الإشاري A-415.

٣٢ صدر القرار في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٨.

٣٣ يعتقد أن الافتتاحية هي من إعداد عبد القادر بوهروس الذي جرى تعيينه في ٢٨/ ٣/ ١٩٦٨ عضواً بمجلس إدارة المؤسسة الليبية العامة للبترول.

٣٤ علّق تقرير سري أمريكي (رقم A-196، مؤرخ في ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٧) حول هذه الافتتاحية بأن هذه هي المرة الأولى في ذاكرة رجال السفارة الأمريكية، منذ حرب يونيو، التي تشير فيها صحيفة ليبية إلى حاجة العرب لتجنب مواقف معادية وغير ودّية ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية.

ويصف التقرير الأمريكي ذاته ما قامت بــه حكومة البكوش ووزير إعلامها الهوني في مجال الثقافة:

"ويمكن القول بأنه، في هذه الأيام، بمقدور أي شـــخص يتعاطـى الكتابة أو الخطابة أن يجد الفرصة ســانحة أمامه لنـشر كتاباته في إحدى المطبوعات الحكوميــة الثقافية أو الرياضية أو الأدبية أو النقابية، أو يجد نفســه مدعواً لإلقاء محاضرة عامة، إما في أحد النوادي الرياضية أو في جمعية الفكر بطرابلس."

"وتقوم وزارة الإعلام والثقافة بتنظيم إلقاء محاضرات عامة يدعى للمشــاركة بها محاضرون ومفكرون بارزون من الخارج، من أمثال الدكتور نقولا زيادة من الجامعة الأمريكية ببيروت، ومحاضرون ليبيون على الســواء. كما جرى تشــكيل لجــان ومجالس عليــا للإذاعة والفنون والتوعيــة، ضمت من بين أعضاء مجالس إدارتها عدداً مــن العناصر الراديكالية. ولأول مرة تقوم هذه الهيئات بالاجتماع بانتظام، كما يجري تنفيذ برامجها."

وكان مــن أبرز اللجــان العليا، التي جرى تشــكيلها بقرار من وزير الإعــلام والثقافة أحمــد الصالحين الهوني، "**اللجنــة العليا لرعاية الآداب والفنون**"، وقد وضع على رأســها علي مصطفى المصراتي خلفاً لعبد اللطيف الشــويرف (وزير الأنباء والإرشــاد الســابق) الذي احتفظ بعضويته في التشــكيل الجديد. وقد أصدر مجلس الــوزراء قراراً بتخصيص مقر النادي الإيطالي ســابقاً، الكائن بشارع أدريان بلت بطرابلس، مقراً للجنة الجديدة. وقد شــرعت اللجنة في تنفيذ برامج ثقافية جديدة تضم معارض "**للكتــاب الليبي**" و"**للصحافة الليبية**" ومعارض ثقافية ليبية بمدن المغرب، ومؤتمــرات للكتّاب الليبيين وكتّاب المغرب العربي. وقد بثت هذه الفعاليات روحاً جديدة من الحماس والنشاط في الجو الأدبي الليبي.

مشروع الإصلاح
(الإداري والمالي والسياسي)

أشار عبد الحميد البكوش، في مقالته التي نشرها بمجلة "**الوسط**"[٣٥] اللندنية، إلى أنه كان لديه مشروع للإصلاح السياسي وللنهضة السياسية في ليبيا، بل يذهب إلى القول بأن الخلاف بينه وبين الملك إدريس حول هذا الموضوع هو الذي أدى به إلى الخروج من رئاسة الوزارة.

يقول البكوش في تلك المقالة:

"وأذكر أنه كان لدي مشروع ليبي قومي كبير، يبدأ بإعادة تنظيم السلطة، واقترحت على الملك إدريس أن يصبح رئيساً للجمهورية مع اختيار نائب له بالانتخاب، وتقسيم البلاد إلى خمس محافظات ينتخب فيها المحافظ ومجلس المحافظة مع إعادة تشكيل كل السلطة، وإعادة النظر في التعليم والاقتصاد وكل شيء. كنت أشعر أن الوقت قد حان للشروع في مرحلة جديدة بعد مرحلة الاستقلال التأسيسية."

ثم يضيف:

"رفض الملك الراحل المشروع، وخرجت من رئاسة الوزارة تمهيداً لمحاولة عرضه من خارج السلطة."

ثم يقول في موضع آخر من المقالة ذاتها:

"فبعد خلاف مع المرحوم الملك إدريس حول مشروع للنهضة السياسية الليبية، دفعت بي الأحداث إلى قبول منصب سفير لبلادي في فرنسا، ولم أتوقف مع آخرين عن بذل الجهد، وانتظار الظروف المناسبة لإقناع الملك المرحوم بالعودة إلى تنفيذ المشروع الذي كنت أراه بالغ العظمة."

ويؤكد البكوش أن المشروع لم يكن من صنعه وحده، فيقول:

"كان معي زملاء مشاركون مدنيون وعسكريون، ولم يكن في مشروعنا استيلاء على السلطة بالقوة."

"كنا نحن، جيل المثقفين، نتمسك بمشروعنا القومي للإصلاح، آملين أن يتم في ظل الملك مع استمرار الشرعية من دون الدخول في دوامة الانقلابات."

ثم يقول في موضع آخر:

---

٣٥ سلفت الإشارة إلى هذه المقالة.

"لو قيض الله لمشروعنا القومــي النجاح، ولم يجهض، لتواصلت الشرعية، وتطورت (البلاد) إلى ما لا يحلم به قطر عربي."

ولا شك بأن عبد الحميد البكوش، من خلال خطبه وأفكاره التي عبّر عنها، ومن خلال السياســات والخطوات التي أمكنه إنجازها أثناء فترة وزارته القصيرة عمراً (عشــرة أشهر)، يأتي ضمن رؤســاء الوزارات الإصلاحيين الذين شهدتهم حقبة العهد الملكي. كذلك، فإنه ما من شك بأن حكومته استطاعت أن تنجز العديد من الخطوات الإصلاحية في المجالات الإدارية والمالية والسياسية.

جاء في تقرير سري بعث به الســفير الأمريكي نيوسوم، بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٦٨،[٣٦] تحت عنوان "**تقييم لحكومة البكوش بعد ثمانية أشهر في الحكم**":

"لقد أعطى رئيس الوزراء البكوش ورفاقه من الوزراء الشباب الأكفاء سمة جديدة للحكومة الليبية. فقد حلت وجوه جديــدة محل الوجوه القديمة المنهكة التي دأبت على العودة للظهور في مركز تلو الآخر فيما يشبه لعبة الكراسي الموسيقية.[٣٧] وعلى الرغم من استمرار وجود بعض الوجوه القديمة في الوزارة، فإن أســاليب حديثة في مجالات التعليم والتدريب الفني أخذت تحل محل الصيــغ "القرآنية" الانعزالية المتعصبة المحافظة.[٣٨] كما أن هناك مؤسســات متطورة وإجراءات عصرية حلت محل الأساليب والمؤسسات العتيقة."

"لقــد زود رئيس الوزراء البكوش وفريقه ليبيا بقيادة عامة نشــطة عــلى الصعيدين الداخلي والخارجي. لقد بذلوا محاولة جادة من أجل تحقيق حوار متبادل بين الحكومة والمواطنين، فقد ظهرت الحاجة الماســة لمثل هذا الحوار ما بين الحكام والمحكومين في أعقاب أزمة حرب يونيو ١٩٦٧".

ثم يورد التقرير الخطوات التالية في سياق سرد وتعداد البرامج والسياسات الإصلاحية التي قامت بها حكومة عبد الحميد البكوش:

- برنامج توعية عام يهدف إلى إعلام الجمهور بسياسات الحكومة وشرحها لهم وكسب تأييدهم لها.
- حث الملك إدريس على القيام بعدد من الزيارات الشــخصية الناجحة لعدد من مدن إقليمي طرابلس وبرقة.
- قيام البكوش شــخصياً، عبر مقابلات إذاعية وصحفية، وبأســلوب ناجح، بشرح أهداف الحكومة وسياساتها.

---

٣٦ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-414). الملف المركزي POL. 15 – Libya.

٣٧ ألا يعلم الســفير أنه لم تكن في البلاد وجوه أخرى غيرها؟! وماذا يتوقع من النظام أن يفعل بهذه الوجوه القديمة؟ هل يتوقع أن يســتغني عنها دفعة واحدة ومنذ البداية؟!

٣٨ أي افتراء وأية أحقاد دفينة هذه؟!

- تحقيق تلاحم بين الحكومة وبين شرائح مهمة من المجتمع الليبي.
- قيام البكوش بعدد من الزيارات الناجحة للجامعة وكلياتها، وكلية الشرطة، والكلية العسكرية، والتحدث مع المسؤولين والدارسين بهذه المؤسسات.
- الاجتماع برجال الاختصاص والتكنوقراط في عدد من الوزارات، وترؤس اجتماعات ضمت مسؤولين عن تنفيذ سياسات الحكومة في الخارج والداخل (رؤساء البعثات الدبلوماسية في الدول العربية، المحافظين، ومفتشي الجمارك، والمهاجرة).

كما يضيف تقرير السفير نيوسوم إلى هذه القائمة من الإنجازات:

- نجاح الحكومة، ولو مؤقتاً، في إسكات، وفي كسب، أعداد من قوى المعارضة إلى جانبها.[٣٩]
- تأجيل طرح مشروع الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إعطائها المزيد من البحث والدراسة، وإتاحة الفرصة لإتمام تنفيذ عدد من المشروعات المدرجة بالخطة الأولى.

كما يشير التقرير الآنف الذكر إلى أن دورة انعقاد البرلمان الليبي خلال ربيع عام ١٩٦٨ كانت من أنشط دورات البرلمان وأكثرها إنتاجية على الإطلاق.[٤٠] ويشير إلى جملة من الخطوات التي اتخذتها حكومة البكوش في اتجاه تحديث الدولة الليبية "Modernization of Libya" منها:

- تحديث مؤسسات الدولة وإجراءات عملها.
- السعي لتطبيق قانون النظام المالي الذي جرى إصداره خلال حكومة البدري (كان البكوش أحد العناصر المهمة في إعداد هذا القانون)، بهدف استحداث رقابة صارمة على الإنفاق الحكومي، والشروع بإعداد اللائحة التنفيذية لذلك القانون.[٤١]
- إدخال تعديلات جوهرية على برنامج تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الإعدادية والثانوية، تمهيداً لأن تصبح اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس الرئيسية في المستوى الثانوي وما فوق.[٤٢]
- استحداث قانون متكامل وموحد لضرائب الدخل على الأفراد والشركات (القانون

---

٣٩ للمزيد حول هذه النقطة، انظر مبحثي "وزير إعلام جديد .. وسياسة إعلامية مختلفة" و"في مجال القوات المسلحة"، ومبحثي "الموقف من القوى المعارضة والجديدة" و"محاكمة القوميين العرب" من هذا الفصل.

٤٠ ورد بأحد التقارير الأخرى أن حكومة البكوش أصدرت خلال الفترة ما بين ١/ ١/ ١٩٦٨ و٣١/ ٧/ ١٩٦٨ وحدها (٣٦) قانوناً، وهو ما يساوي تقريباً إنجاز ثلاث سنوات من القوانين والتشريعات خلال الحكومات السابقة.

٤١ استعانت الحكومة في إعداد هذه اللائحة بالخبير المالي والاقتصادي البريطاني المستر سيسل بيت هارديكر الذي استأنفت حكومة المنتصر الثانية الاستعانة بخدماته بموجب تعاقد سنوي جرى تجديده خلال حكومات مازق والبكوش وونيس القذافي.

٤٢ انظر مبحث "توجّهات تحديثية ليبرالية" ومبحث "تدريس اللغة الإنجليزية" من هذا الفصل.

رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨)، وقد استحدث هذا القانون نظام "**الضرائب التصاعدية**". وصرّح البكوش أن الهدف الأساسي من وراء إصدار هذا القانون ليس هو زيادة إيرادات الدولة من الضرائب أو محاربة التضخم، إنما يهدف هذا القانون إلى خلق الإحساس بالمسؤولية نحو المجتمع لدى الفئات الثرية والميسورة الحال.[٤٣]

- طرح فكرة "**الشخصية الليبية**"، ودعوة المثقفين إلى إثراء الحوار حولها، والشروع في وضع البرامج وتشكيل اللجان للاهتمام بها.[٤٤]
- الاهتمام بالنوادي الرياضية والشباب.
- الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية، وإنشاء "**جمعية البر**".

أما في مجال الإصلاح الإداري، فقد قامت حكومة البكوش بالعديد من الخطوات، كان أبرزها:

- ○ إعادة النظر في نظام التقاعد (بمساعدة عدد من الخبراء البريطانيين المتخصصين) بهدف تخليص الجهاز الحكومي من كافة العناصر الزائدة عن حاجته بإحالتها على المعاش.
- ○ الاستعانة بلجنة الخدمة المدنية وبعثة المساعدة الفنية التابعة للأمم المتحدة في إعداد برنامج طويل الأمد يهدف إلى تحديد احتياجات كل وزارة من الكادر الوظيفي، ويكون من ثم بمقدور الحكومة أن تقرر على أسس علمية العناصر الوظيفية التي تحتاجها، وتلك التي ينبغي إما نقلها إلى وظائف أخرى أو إحالتها للتقاعد.[٤٥]
- ○ إدخال تعديلات واسعة على هيكل وزارة الخارجية وعناصرها بما يتناسب مع مسؤولياتها الجديدة.
- ○ استحداث نظام علاوة السكن التي تدفع إلى جميع موظفي الحكومة على أساس درجاتهم الوظيفية، كبديل للنظام الذي كان معمولاً به في السابق والذي تلتزم الحكومة بموجبه باستئجار مساكن لفئات محدودة من هؤلاء الموظفين.[٤٦]
- ○ تعزيز وتوسيع صلاحيات المحافظين في وحدات الحكم المحلي (المحافظات)،

٤٣ أغضب هذا القانون كبار الملاك والتجار وبعض المسؤولين القدامى، واتهم البكوش بالشيوعية بسببه. انظر بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

٤٤ انظر مبحث "الشخصية الليبية" من هذا الفصل.

٤٥ أشار علي أحمد عتيقة، الذي كان يشغل منصب وزير التخطيط والتنمية، إلى هذه المحاولة في كتابه "**أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩**" بعبارة جاء فيها: "لقد كانت إحدى المحاولات الجادّة في هذا السبيل سنة ١٩٦٨ حيث تقرر إعادة توزيع عمال الحكومة بشكل يخدم الإنتاج ويحافظ على العدالة الاجتماعية، ولكن لم تثمر هذه المحاولة بسبب تغير الحكومة بعد أشهر قليلة من اتخاذ ذلك القرار الهام." مصدر سابق، ص ١٢٣.

٤٦ أورد بشير السني المنتصر أن وزير المالية سالم لطفي القاضي استقال من منصبه احتجاجاً على القرار، بحجة أن غالبية الموظفين لهم بيوتهم الخاصة ولم يطالبوا بهذه العلاوة. مصدر سابق، ص ٢٧٢.

واســتحداث بلديات جديدة وفقاً للتغيرات الديموغرافية المستمرة، وبهدف جعل المواطنين على اتصال مباشر مع برامج الحكومة وسياساتها.

وفضلاً عن "الخطــوات الإصلاحية" التي قامت بها حكومــة البكوش في المجالات الإدارية والمالية، فقد أكدت التقارير الســرية الأمريكية والبريطانية ما أشار إليه عبد الحميد البكوش في مقالته بأنه كان يعتزم إدخال إصلاحات على النظام السياسي في البلاد.

فقد قال الســفير الأمريكي نيوســوم في تقرير قصير،[٤٧] بعث به يوم ٢٨/ ٢/ ١٩٦٨عن لقاء جرى بينه وبين رئيس الوزراء البكوش بالبيضاء يوم ٢٣/ ٢/ ١٩٦٨:

"لقد تكلم معي البكوش صراحة عن مشــاكل التنظيم السياسي في ليبيا، مع إشارة خاصة إلى الانتخابات البرلمانية المزمعة في ربيع عام ١٩٦٩."

"قال لي البكوش إنه يتعين على رئيس الوزراء في ليبيا أن يركض على طول البلاد وعرضها من أجل ضمان تأثير شخصي واسع له، وبسبب غياب التنظيم السياسي، فإن على كل رئيس وزراء جديد أن يبدأ عملية الركض فور اســتلامه لوظيفته. إن المشكلة ضخمة، مما يدعوني في بعض الأحيان إلى التفكير بمغــادرة مكتبي وترك كل شيء ورائي، إذ إن معظم الناس مشــغولون بقضايا صغيرة. إنني باق هنا فقط لأنني أشــعر بأنه يتوجب علي فعل ما بوسعي من أجل خير بلدي."

"وأضاف البكوش: مثالياً، ينبغي أن يكون في البلاد صورة من صور التنظيم السياسي لتحقيق هدفــين، أولهما إقامة قنوات اتصال أفضل بالناس، وثانيهما إقامة إطار أفضل لعمل الحكومة. إن ليبيا ينبغي أن تستمر كمملكة دستورية، غير أن هذه الملكية ينبغي أن تتدعم بتنظيم أفضل."

"وأضــاف البكوش: إنه مــن المهم أيضاً المحافظــة على الإطار الديمقراطــي كحد أدنى.[٤٨] وإن الملك لا يعير للأســف اهتماماً لهذا الأمر، كما أنه يبــدو محافظاً متى تعلق الأمر بمثل هذه المستحدثات. وقد ناقش البكوش هذه المشكلة معه مؤخراً دون أن يتوصل إلى نتيجة."

ويستطرد السفير نيوسوم في تقريره:

"وقال البكوش: إن المشــكلة ســوف تظهر بشــكل حاد في العام القــادم عندما يحين موعد الانتخابات البرلمانية. وفي ظل غياب تنظيم ســياسي ما، فإن الحكومة ســوف تجد نفسها أمام خياريــن أحلاهما مرّ، فهي إما أن تتدخل بشــكل مباشر في اختيار المرشــحين، وإما أن تترك المجال مفتوحاً أمام العناصر الفاسدة والمتطرفة."

"وقد شرح البكوش ما يعنيه بعبارته الأخيرة بقوله: إنه في غياب مصادقة Endorsement من الحكومة على المرشحين، فإن المرشــحين الذين سوف يفوزون إما أن يكونوا من النوع القادر

---

٤٧ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-275) وموجود بالملف المركزي POL. 2 – Libya.

٤٨ At least the skeleton of democracy.

عـلى شراء أصوات الناخبين، أو النوع القادر على اسـتمالة عواطفهم، ولا يمكن التعامل مع برلمان من نوع كهذا، لا يحمل أي التزام نحو الحكومة، وهم يريدون كل يوم حكومة جديدة".

وأضاف السفير في خاتمة تقريره عن لقائه برئيس الوزراء البكوش:

"أحد الاحتمالات التي يفكر فيها البكوش بما يختص بهذا الشأن، هو تشكيل "**لجنة عليا**" تمثل كافة العناصر الوطنية المسـؤولة، وتتولى مهمة اختيار المرشحين لمجلس النواب. وللأسف، فإن الملك لم يوافق بعد على هذه الفكرة، وحتـى لو وافق عليها، فإن الديباني،[٤٩] الذي يحتمل أن يختـاره الملك لـترؤس مثل هذه اللجنة، لـن يكون بمقدوره أن يضفـي على هذه اللجنة "**الإجمـاع الوطني**" الذي يتصوره لها. ثم أضاف البكوش بحزن: يبدو أنه يتحتم علينا، عندما يحين موعد الانتخابات الجديدة، أن نلجأ إلى الأساليب الحكومية المعتادة للتدخل فيها بأقصى درجة ممكنة من التعقل والتكتم."

ويظهـر أن هذه الأفكار، المتعلقة بإصلاح النظام السياسـي في ليبيا وإدخال تعديلات تنظيمية عليه، ظلت تشغل رئيس الوزراء البكوش حتى الأشهر الأخيرة من عمر حكومته. فقد التقى في أواخر شهر أغسطس ١٩٦٨ بالمسـتر ويكفيلد، القائم بأعمال السفارة البريطانية، وكان هذا الموضوع من بين المواضيع التي تطرق إليها في حديثه معه.

يقول المسـتر ويكفيلد، في تقريره السري المؤرخ في ٢٩/ ٨/ ١٩٦٨، بشأن ما دار في ذاك اللقاء الذي استمر نحو نصف ساعة:[٥٠]

"... ثم قال البكوش بضجر إنه ظل مشـغولاً بمعركة مسـتمرة، فعملية التنسيق بين مختلف سياسـات الحكومة تعتمد على رئيس الوزراء، وهي مهمة ثقيلة بالنسـبة لشخص واحد. ثم تحول بعد ذلك للحديث حول حاجة رئيس الوزراء إلى "حزب" يتولى تمهيد الأرضية لسياساته ثم يتولى بعد ذلك مساعدته في تنفيذها ومتابعتها."

ثـم يقول ويكفيلد إنه طلب من رئيس الوزراء البكـوش تقديم المزيد من التوضيحات حول طبيعة هذا الحزب، ويستطرد:

"وكـما توقعت، فقد كان البكـوش ضد فكرة أن تتأسـس على الفور حكومة تتشـكل من الأغلبية البرلمانية، لأنه يعتقد أن مثل هذه الحكومة سوف تؤدي، في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، إلى شـلل أعمال الحكومة، وإلى الرشـوة وبقية الشرور الأخرى. إنه من غير المتوقع أن يصدر الملك فجأة مرسوماً يأمر فيه بإقامة أحزاب سياسية، وأن ينجم عن ذلك قيام ديمقراطية صحيحة. ومن جهة أخرى، سـيكون غير مجد **إقامة حزب حكومي** من القمة إلى القاعـدة، كما حدث في مصر وفي بعض البلـدان الأخرى. إن ما عمله بورقيبة هو أفضل.

٤٩ الإشارة هنا إلى الشيخ عبد الحميد عطية الديباني رئيس جامعة محمد بن علي السنوسي الإسلامية.
٥٠ التقرير بالملف FCO39/124.

وأضاف البكوش، معبّراً عن وجهة نظره، أن الحزب ينبغي أن ينمو بشكل طبيعي، كما ينبغي أن تكون له جذور حقيقية بين المواطنين، ولهذا السـبب فإنه كان حريصاً على الزج بالشـباب للاهتمام بشؤون بلادهم حتى يمكنهم أن يترعرعوا وهم يحملون آراء ناضجة حول الشؤون العامة، وأنه توجد في أوساط نوادي الشباب والرياضة ومؤسسات الخدمة الاجتماعية فرصة عملية لنمو رأي عام واع."

ولم ينس السـفير نيوسـوم، في التقرير الذي أعدّه في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٨[٥١] في أعقاب سقوط حكومة البكوش، أن يضمنه إشارة إلى هذا الموضوع جاء فيها:

"قام البكوش ورفاقه في الوزارة، مـن ذوي الرؤية العصرية، باتخاذ الخطوات التمهيدية نحو **تطور سـياسي مبرمج** للبلاد. فقد شرع أعضاء الوزارة صراحـة، للمرة الأولى في تاريخ ليبيا تقريباً، بمناقشـة أي نوع من الحكومة يريدون لليبيا مستقبلاً، بعد نحو عشر سنوات أو خمس عشرة سـنة، وكيف يمكن لهذا الهدف على وجه الخصـوص أن يتحقق؟ غير أن الحكومة قد وجدت، في مواجهة التقاليد المحافظة في ليبيا، ومعارضة الملك لأي نشـاط سياسي منظم، أن فرصها للمناورة حول هذا الموضوع محدودة جداً."

الموقف من الملكية

يفهم من مقالة عبد الحميد البكوش، التي نشرها بمجلة "**الوسط**" اللندنية عام ١٩٩٥،[٥٢] أن مشروع الإصلاح السياسـي الذي طرحه على الملك إدريس تضمن فكرة **إلغاء الملكية واستبدالها بنظام جمهوري في ليبيا**.

وليس مستبعداً أن يكون عبد الحميد البكوش جمهوري النزعة، فذاك هو الأكثر انسجاماً مع شخصيته وأفكاره، غير أن مطالعة الوثائق البريطانية والأمريكية وما نقل عنه فيها من آراء بهذا الخصوص، تؤكد على إيمانه وتمسـكه بالملكية والنظام الملكي حتى بعد تركه لرئاسة الوزارة، وهو ما لا يعني بالضرورة أنه لم تكن له عليه بعض المآخذ.

ففي أعقاب اسـتقالة البكوش يوم ٤/ ٩/ ١٩٦٨ التقى بالسـفير الأمريكي نيوسوم يوم ١/ ١٠/ ١٩٦٨، وقـد قام الأخير بإرسـال تقريـر[٥٣] عما دار في ذلك اللقـاء تحت عنوان "البكوش يتحدّث عن أيامه الأخيرة كرئيس للوزراء"، كان مما جاء فيه بهذا الخصوص:

"قال البكوش إنه يغادر منصب رئيس الـوزراء وهو أكثر إيماناً بضرورة بقاء الملكية من أجل المحافظة على اسـتقرار ليبيا ووحدتها، وبأن الليبيين لا يسـتطيعون العمل سـوياً.. وأن ولي العهد، إن لم يرق للمسـتوى الذي تتطلبه هذه المناسـبة، ولم يشرع في إظهار رغبته واستعداده

٥١ التقرير رقم (A-563). الملف المركزي POL. 15 – Libya.

٥٢ مصدر سابق.

٥٣ التقرير (٧ صفحات) مؤرخ في ١١/ ١٠/ ١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري (A-593). الملف المركزي Libya– 15.POL.

(للحكم) في القريب، فالواجب البحث عن بديل له. وعلى العموم فإن البدائل هنا هزيلة.. ولا يوجد في الحقيقة بدائل لولي العهد."

وتفيد "مذكرة محادثة"،[٥٤] جرت بين عبد الحميد البكوش (بعد تركه لمنصب رئيس الوزراء) وبين السفير الأمريكي نيوسوم يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٨، أن الأول التقى بعد استقالته بالملك إدريس يوم ١٩/ ١٠/ ١٩٦٨ لمدة ثلاث ساعات تقريباً، وكان هدف البكوش الرئيس خلال هذا اللقاء أن يقنع الملك بضرورة القيام ببعض التعديلات الدستورية التي تؤدي إلى سماح الملك بأن يفوض ولي العهد في أداء بعض الصلاحيات مع وجود الملك في البلاد (لا أثناء غيابه كما جرت العادة).[٥٥]



٥٤ المذكرة مؤرخة في ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٨ وموجودة بالملف المركزي POL. 15-1 Libya.

٥٥ ليس الهدف من هذا المبحث التشكيك بمصداقية البكوش، فنحن نميل إلى تصديق أنه قام فعلاً ـ كما ورد في مقالته ـ بالاقتراح على الملك إدريس بتغيير النظام الملكي واستبداله بآخر جمهوري، ولم يعرف عن الملك أصلاً أنه كان يضيق بهذه الفكرة. ولكن الذي يعنينا هنا هو أن البكوش لو كان مقتنعاً يومذاك بهذه الفكرة لما حاول إخفاءها عن السفير الأمريكي وحرص على إعطائه انطباعاً مناقضاً؟ هل يرجع السبب لرغبة البكوش بأن يطرد من رأس السفير الأمريكي ما يحتمل أنه بلغه عن تورطه مع آخرين (العقيد عبد العزيز الشلحي...) بالإعداد لانقلاب يؤدّي إلى إقامة نظام جمهوري في ليبيا؟! هذا مجرد تكهن.

"الشخصية الليبية"[٥٦]

ينســب بعضهم فكرة "الشــخصية الليبية" إلى عبد القادر البــدري كتعبير عفوي ورد على لســانه أثناء أحد اجتماعات مجلس الوزراء، عندما كان رئيساً له في الفترة التي أعقبت أحداث يونيو ١٩٦٧ وكادت أن تطيح بالنظام، لما ســيطر خلالها على المواطنين من شعور بالانحياز الكامل للقضايا القومية وإهدار كلــي للمصلحة والاعتبارات الليبية، فجاء تعبيره عن "الشخصية الليبية" كمحاولة لتنبيه أذهان سامعيه إلى ضرورة الاهتمام بمصلحة ليبيا إلى جانب المصلحة القومية، أو للاهتمام بمصلحة ليبيا أولاً، أو للنظر إلى المصلحة القومية من خلال المصلحة الوطنية، إلى غير ذلك من المضامين في طيات ذلك التعبير.

غيــر أن مطالعة في الوثائق الســرية للســفارة الأمريكية خلال عــام ١٩٦٦ تضع بين يدي القارئ تقريراً أرسله السفير الأمريكي نيوســوم بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٦٦ بعنوان "**الصراع بين الأجيال فــي ليبيا - بذور النزاع**"،[٥٧] وتحدّث في الجزء الأول منه عن مظاهر وأســباب الصراع بين الأجيال في ليبيا، وقد أرجعها إلى ثلاثة أسباب، كان من بينها ما أطلق عليه "نمو الإحساس بالشخصية والوطنية الليبية":

> "هناك ســبب آخر للتضارب بين الأجيال يتمثــل في تصاعد "القوميــة الليبية" أو ما يمكن وصفه، بطريقة أفضل، بتطور شخصية ليبية غير مترابطة."

ففي اعتقادنا أن هذه هي المرة الأولى التي جرى فيها اســتخدام هذا التعبير "**الشخصية الليبيــة**" في التقارير الأمريكية كمرادف "**للقومية الليبية**"، كما أن هذه هي المرة الأولى أيضاً التي يشــار فيها بهذه التقارير إلى هذا المصطلح الأخير بنوع من الإيجابية، إذ درجت العادة على الإشــارة إليها بعبارات ناقدة لاذعة مثل "**الوطنية الليبيــة المتطرفة**" أو "**الوطنية الضيقة الأفق**" أو "**كراهية الأجنبي**" أو "**النفور من الأجنبي**".

وأياً كانت بدايات هذا المصطلح "الشــخصية الليبية" وجــذوره، فمن المؤكد أنه لم يجر طرحه وتداوله بشــكل واضح وصريح ومتكرر إلا خــلال حقبة حكومة عبد الحميد البكوش.

---

٥٦ انظر ما ورد حول هذا الموضوع في "**ليبيا: انبعاث أمة وســقوط دولة**"، مصدر ســابق، ص ٣٥٥، ومذكرات بشير السني المنتصر، مصدر سابق، ص ١٧٣، ١٧٤.

٥٧ انظــر ما ورد حول هذا التقرير في فصل "حكومة حســين مازق"، والتقرير يحمل الرقم الإشــاري (A-60) بالملف المركزي رقم POL. 2-Libya.

وتفيد الوقائع الخاصة بهذه الفترة أن حكومة البكوش شكلت في ربيع عام ١٩٦٨ لجنة برئاسة وزير التعليم والتربية مصطفى بعيو، وكان من بين أعضائها وزير الإعلام والثقافة أحمد الصالحين الهوني، أطلق عليها اسم "**لجنة التوعية الوطنية**" National Awakening Committee"[٥٨] وتحدّدت مهمتها في إشعال شرارة الحماس الوطني، وجعل الليبيين على وعي بشخصيتهم الوطنية. وعلى الرغم من أن هذه اللجنة لم تجتمع سوى مرة واحدة، فإن وزير الإعلام والثقافة - في نطاق اختصاص وزارته - سارع في تشكيل لجنة برئاسة مساعد وكيل الوزارة مصطفى بن شعبان خدمة للغاية نفسها. وقد نظمت اللجنة الأخيرة بمدينة "مصراته" يوم ١٤/ ٧/ ١٩٦٨ ملتقى حوار شعبي، على غرار ما كان يجري قديماً في المدن الإغريقية، شارك فيه، إلى جانب الهوني وزير الإعلام والثقافة، كل من وزير الدولة لشؤون الرئاسة بشير السني المنتصر، ومحافظ مصراته جمعة إبراهيم، وعدد غفير من أهالي المدينة.

ومن جهة أخرى، فقد شجعت الحكومة عدداً من المثقفين الليبيين الذين عرفوا بمعارضتهم لها (من أمثال علي مصطفى المصراتي، وإبراهيم بشير الغويل، وعلي عبد الله وريث) على إلقاء محاضرات عامة لإثراء الحوار العام حول موضوع "الشخصية الليبية" في مقرات جمعية الفكر وبعض النوادي الرياضية بطرابلس.[٥٩] وقد عبّر الحاضرون في معظم الحالات عن وجهات نظر مخالفة لوجهة نظر رئيس الوزراء البكوش.

وقد وردت عدّة إشارات إلى موضوع "الشخصية الليبية" في التقارير السرية الصادرة عن السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا خلال هذه الفترة. من ذلك ما جاء بالتقرير السري الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٦٨:[٦٠]

"لأول مرة، منذ استقلال ليبيا، تسعى إحدى حكوماتها بوعي لوضع فكرة متكاملة للأمة الليبيّة التي ينبغي على الليبيين أن يحملوا الولاء لها.

"إن جيلاً كاملاً من الليبيين قد ترعرع منذ الاستقلال دون أن يحمل هذا التصور، وهذا يفسر بدوره انتشار الأفكار المتعلقة بـ"الأمة العربية" و"القومية العربية" بين الشباب الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً."

"لقد سعت حكومة البكوش بطريقة منظمة، ودون محاولة منها لهدم انتماء ليبيا القومي، لأن تقنع الليبيين أن "ليبيا" هي ذات كيان متميّز ومستقل، وأن ليبيا لها مصالحها الوطنية الخاصة

---

٥٨ التقرير السري للسفارة الأمريكية رقم (A-441) المؤرخ في ٢٢/ ٧/ ١٩٦٨. الملف INF. 1-Libya.

٥٩ أشار تقرير للسفارة الأمريكية، يحمل الرقم (A-377) ومؤرخ في ٣/ ٦/ ١٩٦٨ (الملف CUL 12- Libya) إلى أن علي وريث ألقى ثلاث محاضرات حول الموضوع، كانت إحداها بمقر نادي بالخير الرياضي بطرابلس يوم ٢٦/ ٥/ ١٩٦٨ وحضرها نحو (١٠٠) شخص معظمهم من الشباب. كما أشار تقرير آخر (رقم A-415 مؤرخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٨) إلى أن وريث نشر في عدد صحيفة "**الرائد**" (خاصة الصادر يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٦٨ مقالاً حول الشخصية الليبية والسياسة العربية.

٦٠ رقم (A-414).

التي تفصلها عن بقيّة أصدقائها وجيرانها، وأن هناك "شـــخصية ليبية" حقيقيّة ومتميّزة، وأن ليبيا ككيان وطني جديرة بولاء مواطنيها نحوها وبتقديم أحسن الجهود لها."

ويمضي التقرير ذاته:

"وفيـــما حاول البكوش، عن وعـــي منه، وتحقيقاً لأهداف سياســية عاجلة، أن يصرف أنظار الليبيين عن "قضايا المــشرق العربي العقيمة"، وأن يجعلهم يركـــزون اهتماماتهم على القضايا الحيوية المتعلقة بتطوير بلادهم، يبدو أنه على معرفة بضرورة ترسيخ الإحساس بفكرة "**الأمة الليبية**" بين الليبيين قبل توقع تحقيق أي تقدم سياسي على الصعيد الداخلي."

"وإدراكاً من البكوش للرفض الذي تلقاه فكرته القائلة (لكي تكون عربياً جيداً ينبغي أولاً أن تكون ليبياً جيداً) في أوســـاط النشطاء من القوميين العرب، وبسبب إدراكه أن تحولاً جوهرياً في الولاء السياسي من هذا النوع لا بد أن يكون بطيئاً جداً، فقد قام البكوش ببذل مجهود كبير بنفسه، وعن طريق وزارة الإعلام والثقافة، ليوضح بجلاء أن ليبيا على إدراك تام بمسؤوليتها كدولة عربية، وأنها مضطلعة بكامل نصيبها من الأعباء السياســية والمالية، وأنها تلعب دوراً مهماً على الصعيدين العربي والعالمي."

ثم يورد التقرير ذاته في موضع آخر منه:

"إن جهود البكوش لبناء "**وعي وطني**"، من خلال التأكيد على وجود "شخصية ليبية" مستقلة عـــلى الصعيد الداخلي، والدفع عـــلى الصعيد العالمي بليبيا إلى ما يتجـــاوز حدودها، أدت إلى وجود عدم ارتياح نحوها في أوساط الشـــباب وأوساط النظام على السواء. إن الإصرار على أن ليبيا، رغم أنها بلد عربي، تظل "أمة"[٦١] متميزة ومســتقلة، أزعج غلاة القوميين العرب. إن الجهود التي بذلها البكوش من أجل احتضان فكرة "**القومية الليبية**"، كتفريع عن فكرة القومية العربية الســائدة في المنطقة، قوبلت، دون شـــك، بعداء من قبل مصر. غير أن الاضطرابات الداخلية التي تشـــهدها مصر من جهة، والدعم المالي الذي تتلقاه من ليبيا، هما اللذان دفعاها إلى عدم الإفصاح عن عدائها لفكرة القومية والشخصية الليبية."

وفي تقريـــر آخر أعدته الســـفارة الأمريكية بتاريـــخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٨ وقيمت فيه دور حكومـــة البكوش التي كانت قد اســـتقالت فـــي ٤/ ٩/ ١٩٦٨، خصصـــت فقرة لموضوع "الشخصية الليبية" جاء فيها:[٦٢]

"إن الأثـــر الذي تركتـــه حكومة البكوش في مجال الأفـــكار ربّما كان كبـــيراً وعظيماً بالدرجة نفسها التي خلقتها إنجازاتها الملموســـة في مجالات التشريع وإعادة تنظيم الحكومة.. وخلال عشرة أشـــهر، نجح البكوش وحكومته في خلق فلسفة جديدة حول دور ومسؤوليات الأمة

---

٦١ هذه ترجمة لمصطلح Nation ولعل الأقرب في هذا السياق ترجمة هذا المصطلح بـ (شعب).

٦٢ التقرير رقم A-563.

والحكومة والمواطنين. لقد شرعت حكومة البكوش، بوعي منها، في خلق فكرة "الأمة الليبية" التي يجــد الليبيون فيها مصدراً لاعتزازهــم وافتخارهم، كما يدينون بالــولاء لها. لقد عمل البكوش جاهداً لإقناع مواطنيه بأن ليبيا، على الرغم من أنها بلد عربي، فإنها تمتلك شــخصية متميزة وحقيقية خاصة بها."

أما الســفارة البريطانية، فقد أشــارت، في التقرير الذي أعدّتــه بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٦٨ بعنوان "**ســقوط عبد الحميد البكوش**"،[٦٣] إلى موضوع "الشــخصية الليبية" باقتضاب، في ســياق اســتعراضها للمعارضة التي واجهتها جهود البكوش الإصلاحية من قبل من أطلق عليهم التقرير "الحرس القديم":

"إن الصعوبات الأساســية التي تواجه أي رئيس وزراء إصلاحي في ليبيا، تأتي أولاً من ندرة العناصر المتعلمة في البلاد، وتأتي ثانياً من "الحرس القديم" الذي يتمثل في طبقة من كبار السن المتخندقــين الذين ينظرون إلى الحكومة، بمزاياها ومنحها، على أنها حق خالص لهم. لقد كان متوقعاً من هــذه الفئة الأخيرة أن تتصدّى لمعارضة البكوش منــذ البداية. لقد كان البكوش صغير السن جداً (بالنسبة لهم)، كما أن حماسه الشديد للإصلاح، وبخاصة فيما يتعلق بالرقابة على الإنفاق الحكومي، قد شكل تهديداً كبيراً لمصالحهم."

"وإن أهداف البكوش، المتمثلة في إبراز "الشــخصية الليبيــة" واحترام المصالح الليبية بمنأى عن توجيهات القاهرة، ربما حظيت بتعاطف هذه الفئة، غير أنهم وجدوا صعوبة في فهم آرائه وأقواله حول هذا الموضوع، كما أنهم لم يقبلوا بالوسائل التي اعتمدها لتحقيق ذلك."

ومما لا شك فيه أن فكرة "**الشخصية الليبية**" تنطوي على كثير من المضامين والمفاهيم الوجيهــة والهامة، والتي كانت ليبيا بأمس الحاجة إلى تبنيها وإلى ترســيخها منذ ســنوات اســتقلالها المبكرة، ليس فقط فــي مواجهة "**الغير**" و"**الآخر**"، ولكــن أيضاً من أجل تأكيد وتجذير الأفكار الأساســية حول "**هوية الشــعب الليبي الواحد**" و"**الدولــة الليبية الواحدة**" و"**الوحدة الوطنية**" و"**الأماني الوطنية المشتركة**" و"**الولاء والانتماء الوطني**" التي لم يعرفها الشعب الليبي بأقاليمه الثلاثة قبل الاستقلال، إذ ســادت بين أبنائه في هذه الأقاليم، لقرون وعقود عديدة، الانتمــاءات والارتباطات العائليــة والقبلية والجهويــة الضيقة، وصاغت رؤاهم، وتحكمت في مشــاعرهم. ونحسب أنه من بين الأســباب والعوامل التي أدت إلى إهمال وإغفال هذه المسألة خلال السنوات السابقة كلها:

١- حال الفقــر والحاجة التي كانت عليه ليبيا إلى حين اكتشــاف البــترول فيها عام ١٩٥٩، وهي الحال التي ظلت تهدد الكيان السياسي الليبي كله بالزوال.

٢- ســيطرة وغلبة الدعوة القومية عبر وســائل الإعلام العربية المسموعة والمقروءة،

---

٦٣ التقرير بالملف FCO39/79.

وعبر المدرسين العرب، بمختلف توجهاتهم القومية والإسلامية، الذين انتشروا في مدارس مختلف المدن الليبية بمستوياتها كافة، فضلاً عن حالة الانبهار بزعامة عبد الناصر.

٣- موقف مختلف القوى والنخب المثقفة والمسيّسة من هذه القضية، والذي تراوح ما بين الترفع عنها، والاستخفاف بها، والتنظير لتسفيهها، والربط بين الاهتمام بها وخدمة النظام السياسي القائم الذي كانوا يناصبونه جميعاً العداء بدرجات متفاوتة.

٤- ترسخ الانتماءات والولاءات القبلية والعائلية والجهوية في المجتمع الليبي ووجل النظام السياسي وحساسيته من هذه التوجهات.

٥- عدم وجود شخصية سياسية، من بين رؤساء الوزراء المبكرين، امتلكت الرؤية الناضجة، والمقدرة الفكرية والثقافية التي تمكنها من طرح هذا الموضوع وتبنيه والدعوة له.

غير أنه، على الرغم من بعض المضامين الصحيحة والضرورية التي انطوت عليها فكرة "الشخصية الليبيّة"، فإن السياق الزمني والظرف التاريخي اللذين جاء فيهما طرح هذه الفكرة (في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧)، وما عرف عن عبد الحميد البكوش (من خلال خطبه وأقواله، وبعض سياساته وممارساته، وبواسطة زملائه خلال سنوات الدراسة) من توجهات "**مغالية في التحرّر والليبرالية**"، وانبراء وزير الإعلام والثقافة أحمد الصالحين الهوني بتبني الفكرة والترويج لها بأسلوب رخيص ومبالغ فيه وممجوج ليبيّاً، ذلك كله أدى إلى قيام نفور بين أعداد كبيرة من الليبيين وبين هذه الفكرة، كما جعل كثيرين منهم، وفي مقدمتهم الشباب، يتوجسون خيفة منها، وينظرون إليها بريبة، ولا يتجاوبون معها بحماس.

ملاحظة أخيرة يجدر تسجيلها حول موضوع "**الشخصية الليبية**"، وهي تتعلق بموقف السفارتين البريطانية والأمريكية منه. فكما سبق وألمحنا، فإن تقارير هاتين السفارتين ظلت على امتداد عدة سنوات، منذ استقلال البلاد، تضيق بما كانت تطلق عليه "**روح التلييب**" و"**ليبيا لليبيين**" و"**كراهية الأجنبي**" و"**الوطنية الليبية الضيقة الأفق**" و"**الوطنية الليبية المتطرفة**" و"**الاعتداد الوطني**" و"**الشعور بالسيادة الوطنية**"، وظلت توجه على الدوام إليها انتقادات لاذعة حانقة. غير أن هذه التقارير ـ كما مر بنا في المقتطفات الآنفة - تحولت إلى الترحيب بفكرة "**الشخصية الليبية**" و"**القومية الليبية**" وتيار "**ليبيا أولاً**" وإلى إطرائها.. وهذا الاختلاف في موقف السفارتين من الحالتين أمر له دلالته بلا ريب، وهو يكمن، باعتقادنا، في أنهما قد نظرتا إلى هذه الشعارات على أنها موجهة بشكل أساس ضدّهم وضد الأجنبي

غير الليبي، ومن ثم فقد عارضوها وضاقوا بها (رغم أنها شـــملت أحياناً بعض العرب)، أما فكرة "**الشخصية الليبية**" فقد رحبوا بها ترحيباً كاملاً دون تحفظ، لأنها بنظرهم كانت موجهة بصفة أساسية ضد "**العرب**" و"**العروبة**" و"**الأمة العربية**" و"**القومية العربية**" وهو ما يصب في خانة مصلحة الأجنبي ومصالح الدول الأجنبية.



تدريس اللغة الانجليزية

تشـــير الوقائع المتعلقة بحقبة البكوش أن الســـفارة الأمريكية فـــي ليبيا تلقّت، خلال النصف الأول من شهر يناير ١٩٦٨، طلباً رسمياً من وزارة التربية والتعليم لتزويدها بثلاثمائة عنصر من عناصر "**كتائب السلام**" الأمريكية بغرض مساعدتها في تنفيذ برنامج تدريس اللغة الإنجليزيـــة الذي تزمع إدخاله في نظامها التعليمي، كما طلبت الوزارة من هذه الســـفارة أن تزودها بردها حول هذا الموضوع قبل منتصف شهر فبراير ١٩٦٨. [٦٤]

وفـــي ١٩/ ٢/ ١٩٦٨ أصدر مصطفى بعيو، وزير التعليم والتربية، قراراً بتشـــكيل لجنة فنية أنـــاط بها مهمة مراجعة النظام التعليمي في ليبيا، وتقديـــم التوصيات لمعالجة الثغرات والمثالب التي تعرقل انطلاقته.

ولـم تمض بضعة أشهر على تشكيل هذه اللجنة حتى أصدر مجلس الوزراء قراراً يقضي بإدخال تعديلات جوهرية علـــى برنامج تدريس اللغة الإنجليزية فـــي المدارس الإعدادية والثانوية، تمهيداً لأن تصبح اللغة الإنجليزية لغة تدريس المواد العلمية في المدارس الثانوية فما فوق.

وبقدر ما لقي هذا القرار ترحيباً من بعض الأوساط التعليمية، باعتبار أن الاهتمام بطرق تدريس اللغات الأجنبية، وبخاصة الإنجليزية، يشكل أحد المفاتيح الهامة لأية نهضة تعليمية، فإن المبالغة في هذا الاهتمام، والأســـلوب الذي اســـتخدم في اتخاذ القرارات المتعلقة به، أثار مخاوف الكثيرين من النخب المثقفة ذات التوجهات القومية والإســـلامية، ومن غالبية العناصر المماثلة في المجتمع الليبي، والتي **رأت في هذه الخطوة خطراً كبيراً على مســـتقبل اللغة العربية، وبالتالي على الثقافة العربية والإسلامية في ليبيا.**

ويمثل ما ورد على لسان علي عبد الله وريث حول هذا الموضوع، خلال المقابلة التي جرت بينه وبين موظفين من موظفي الســـفارة الأمريكية في طرابلس يوم ٢٨/ ٨/ ١٩٦٨، [٦٥] عينة لما كان يدور على لسان تلك النخب حول هذا الموضوع.

ورد في التقرير، الذي أعده موظفا السفارة الأمريكية عن مقابلتهما مع علي وريث بشأن هذه الخطوة التي أقدمت عليها حكومة البكوش:

---

٦٤ انظر التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاص بالفترة من ٥ إلى ١٨ يناير ١٩٦٨ المؤرخ في ١٩/ ١/ ١٩٦٨ والذي يحمل الرقم الإشاري (A-220).

٦٥ انظر التقرير السري للسفارة الأمريكية ذي الرقم (A-497) المؤرخ في ٦/ ٩/ ١٩٦٨. الملف POL. 15-1 Libya.

"لقد تطوّع وريث بالحديث حول موضوع اعتبره موضع اهتمام واختلاف بالغ في الأوساط الليبية، يتمثل في القرار الذي اتخذته الحكومة بتدريس المواد العلمية في المدارس الثانوية باللغة الإنجليزية وحدها. وقد عبّر وريث عن معارضته القوية لهذا القرار لسببين: أولهما، الأسلوب الذي تمّ به اتخاذ هذا القرار، وثانيهما، النتائج التي سوف تترتب في المدى البعيد على هذا القرار بالنسبة لدور اللغة العربية في الثقافة الليبية."

"وقد توقع وريث أن تثير هذه الخطوة انتقادات واسعة لحكومة البكوش، أكثر من أيّة خطوة أخرى اتخذتها في الماضي، مثل صفقة الصواريخ مع بريطانيا، أو تأجيل الخطة الخمسية الثانية لأجل غير محدود."

وأضاف التقرير:

"لقد أشار وريث إلى أنه تحدّث مع البكوش مباشرة حول هذه الخطوة، وكيف أنها أثارت معارضة شاملة لها من كل الأشخاص الذين تحدّث معهم حولها. وذكر وريث أن البكوش رد ضاحكاً، وأسقط الحديث حول الموضوع بملاحظة جاء فيها أن الحكومة أقدمت على اتخاذ الخطوة لاعتقادها بأنها ضرورية، ومن حق وريث، إذا رغب، أن يكون له رأي مخالف حولها."

ثم أضاف التقرير:

"لقد تحدّث وريث باستفاضة عن الأسلوب الديكتاتوري الذي تمّ به فرض هذا القرار. وقد ادّعى وريث أنه حتى المسؤولين على مستوى الوكلاء وكبار الموظفين في وزارة التعليم لم يعلموا بقرار الحكومة هذا إلا بعد إعلانه. وقد نسب وريث هذا القرار إلى رئيس الوزراء البكوش ووزير التخطيط علي عتيقة، ولم يكن على يقين مما إذا كان وزير التعليم هو أيضاً وراء هذا القرار. أما بقية الوزراء، فلم يجر أخذ رأيهم حوله، فضلاً عن أنهم يعارضونه."

ويواصل التقرير:

"تمّ وصف وريث للخطوة التي اتخذها البكوش بأنها اعتباطية وديكتاتورية، وبأنها، رغم ما قد يكون لها من فوائد، سوف تؤلب بالتأكيد الكثيرين ضدّها نظراً للكيفية التي تم بها اتخاذها وإعلانها."

"إن رفضه لهذا القرار ينبع من قناعته بأنه سيؤدي في المدى البعيد إلى موت اللغة العربية في ليبيا. وإذا ما كان الحكام الحاليون يعتقدون بأن المحافظة على اللغة العربية أمر غير مهم، فإن قرارهم يكون في هذه الحالة مفهوماً."

"كما عبّر عن اعتقاده بأن البدء بتدريس المواد العلمية على المستوى الثانوي باللغة الإنجليزية هو بمثابة الدعوة لاختفاء اللغة العربية من بين الأجيال القادمة."

"كما عبّر في نهاية المقابلة عن تأكيد معارضته، لتنامي الميل بالاعتقاد لدى البكوش بأن أفكاره غير قابلة للخطأ، ومن ثم فهي جديرة بأن تفرض على الآخرين دون مناقشة."

توجّهات تحديثية ليبرالية

كان لعبد الحميد البكوش الكثير من التوجّهات والآراء التحديثية و"**الليبرالية التحررية**" في المجـــال الاجتماعي، التي لم يكتــف بالتعبير عنها، والدعوة إلى الحـــوار العام حولها وتبنيها، ولكن ســـعى أيضاً إلى فرضها من خلال موقعه كرئيس للوزراء. من هذه التوجهات والآراء:

- القيـــام في مجال التعليم بمحاولة توســـيع برنامج **تدريس اللغـــة الإنجليزية**، والبدء بتدريس هذه اللغة منذ المســـتوى الابتدائي، أملاً بأن تصبح لغة التدريس الأساسية للمواد العلمية في المدارس الثانوية.[٦٦]
- دعا البكوش في مناسبات عديدة[٦٧] إلى ما أســـماه "**تحرير المرأة**"، وضرورة مشاركتها الفعالة في الحيـــاة العامة، وكجزء من القوة العاملة فيهـــا. (وقامت حكومته خلال صيف عام ١٩٦٨ بافتتاح معســـكرين للعمـــل التطوعي للفتيات، إلى جانب عشرة معسكرات أخرى خاصة بالشباب).
- إعداد **مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية**[٦٨] (المدنية) تضمن بعض المفاهيم غير المألوفة، وغير المقبولة من قبل عدد كبير من علماء الشريعة في البلاد.[٦٩]
- دعا البكوش إلى تبني فلســـفة جديدة متســـامحة في مجال "نظام العقوبات"، **كما أولى اهتمامـــاً خاصاً بالمركز القومـــي للتشريح والبحث الجنائي**،[٧٠] الـــذي كان قد صدر بتأسيســـه قرار خلال حكومة محمود المنتصر الثانيـــة (١٩٦٤) عندما كان البكوش يشـــغل منصب وزير العدل، كما تحدثت الصحافة الليبية عن أن الحكومة هي بصدد إعداد تشريع جنائي جديد.

وقد أشارت تقارير السفارة الأمريكية إلى بعض "تصرفات" البكوش التي تجسد النزعة

---

٦٦ انظر مبحث "تدريس اللغة الإنجليزية" من هذا الفصل.

٦٧ كان من بينها الخطاب الذي ألقاه بمناسبة عيد الجيش في ٩/ ٨/ ١٩٦٨.

٦٨ انظر التقرير المشترك للسفارة الأمريكية رقم (A-527) المؤرخ في ٤/ ١٠/ ١٩٦٨. الملف E. 2-2 Libya.

٦٩ انظر التقرير رقم (A-1) المؤرخ في ١٧/ ٣/ ١٩٦٩ بعنوان "المؤسسة الإسلامية في ليبيا: قوة أم أثر من الماضي؟" الملف SOC. 14-4 Libya.

٧٠ وضع على رأس هذا المركز ضابط الشرطة العقيد محمد بن عثمان. وقد وصف المركز من قبل البكوش بأنه الأول من نوعه في إفريقيا والعالم العربي.

الليبراليـــة والتحديثية لديه. من ذلك ما ورد في التقرير الســـري[٧١] المؤرخ في ٧/ ٢/ ١٩٦٨ والذي يحمل عنوان "**غطاء رأس الرجال: رمز للإصلاح في ليبيا**"، فقد جاء فيه:

"... رئيس وزراء ليبيا الشـــاب البكوش أدخل موضوع "**اللباس**" في ساحة الجدل السياسي، عندما ظهر في أول مناسبة له أمام البرلمان لإلقاء خطاب العرش خلال شهر نوفمبر (١٩٦٧) مرتدياً بدلة رمادية بدلاً من ذات اللون الداكن، مما أثار الهمس بين التقليديين."

"لقد اختفى الهمس ليعود مرة ثانية بشـــكل أشد قسوة خلال حفل الاستقبال الذي أقيم على شرف الرئيس التركي الزائر يوم ٢٧/ ١/ ١٩٦٨، فقد جلس البكوش إلى جانب الملك عاري الرأس، وكان الليبي الوحيد غير المعتمر بطاقية للرأس."[٧٢]

ويستطرد السفير نيوسوم في تقريره قائلاً:

"من تقاليد الملك غطاء الرأس، إما طربوشـــاً أو طاقيـــة أصغر منه، وكان تحدي البكوش لهذا التقليد واضحاً، وقد قال لي وزير ليبي، كان يجلس أثناء حفل الاستقبال إلى جواري، بأسلوب ساخر: (أعتقد أننا شرعنا في تغيير تقاليدنا القديمة)... وقد عرفت ما يعنيه."

ثم علق السفير نيوسوم على سلوك البكوش بقوله:

"لقد بـــدا لي أن هذه مواجهة لم تكـــن بضرورية من قبل رئيس الوزراء الشـــاب مع العناصر التقليدية. لقد ســـأل السفير البريطاني (ساريل) البكوش حول هذا الموضوع فرد عليه بالقول إنه رأى نفســـه ســـخيفاً Silly وهو يرتدي الطاقية الصغيرة، والطاقية الأخرى عنده هي من فراء. وأضاف البكوش أنه تصوّر أن عدم ارتياحه سوف يظهر بشكل لافت للنظر عند تناوله الطعام مرتدياً تلك الطاقية، وأنه استأذن، رغم ذلك، الملك في عدم ارتدائها، وقد أذن له الملك بذلـــك قائلاً إن كبير التشريفات الملكية فتحي الخوجة هو الذي يصر على الناس بطلب ارتداء الطاقية في حضوره."

ثم يضيف نيوسوم في تقريره:

"وفي حفل الاستقبال الذي أقامه الرئيس التركي على شرف الملك إدريس ظهر البكوش دون طاقية، وكذلك فعل ستة آخرون من وزرائه."

ومما يؤكد هذه التوجهات لدى البكوش ما ورد على لسانه خلال الاجتماع الذي جرى بينه وبين الســـفير نيوســـوم في ١/ ١٠/ ١٩٦٨ بعد تقديمه لاستقالته، حيث تطرق الحديث بينهما إلى ولي العهد. وكان من بين ما نسب إلى البكوش في تلك المقابلة قوله "**إن على ولي العهد أن يغير ملابسه، وأن يظهر بمظهر الرجل العصري.**"

٧١ رقم A-241.

٧٢ هل كان من قبيل المصادفة أن يختار البكوش زيارة الرئيس التركي لتكون المناسبة التي يقرر خلالها الامتناع عن لباس غطاء الرأس؟ فمن المعروف تاريخياً أن كمال أتاتورك هو الذي دعا الأتراك لاستبدال الطربوش بالقبعة الأوروبية. ويلاحظ أن البكوش قد ظهر في مناسبات عديدة مع الملك فيما بعد مرتدياً الطاقية (الشنة الليبية).

وتجدر الإشــارة إلى أنه، فيما رحبت شــرائح معينة من الشــعب الليبي بهذه الأفكار والآراء التي دعا إليها البكوش، فقد عارضتها قطاعات أخرى واســعة من الليبيين، سواء من الفئات التقليدية المحافظة من العلماء والشيوخ، أو سواهم، ورأت فيها خروجاً على تقاليد المجتمع واصطداماً ببعض تعاليم الإســلام. كما رأت فيها قوى أخرى من الشباب من ذوي الميول الإسلامية والقومية دعوة للتغريب ولتمزيق الأمة، ومحاربة الفكرة القومية، وصورة من صور التبعية الثقافية للغرب.

وقد أشار تقرير أعدّته السفارة الأمريكية ومؤرخ في ١٧/ ٣/ ١٩٦٩[٧٣] إلى أن المؤسسة الدينية في ليبيا (ممثلة في شيخ الجامعة الإسلامية ومجلس العلماء والمفتي وأئمة المساجد) اختلفــت مع توجهــات البكوش فيما يتعلق بنظام التعليم، ســواء في المــدارس الدينية أو المدارس الأخرى، وكذلك حول قانون الأحوال الشخصية.

---

٧٣ سبق وأن أشرنا إلى هذا التقرير، وهو بعنوان "المؤسسة الإسلامية في ليبيا: قوة أم أثر من الماضي؟
Libyan Islamic Establishment: Power or Vestige?.

رصد أمريكي للتغير الاجتماعي (نموذج)

بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٦٨ أعد القائم بأعمال السفارة الأمريكية في طرابلس المستر كانينغهام J. E Cunningham تقريراً حول حفل زواج ليبي جرى في مدينة طرابلس، وبعث به إلى وزارة الخارجية الأمريكية، تحت عنوان "**أول حفل زواج ليبي عصري: علامة اجتماعية فارقة**". وقد جاء في ذلك التقرير:[٧٤]

"في تحوّل يحمل طابع التحدي لأكثر تقاليد طرابلس قدسية، أقام (ب. و)، المدير الشاب لإحدى الهيئات الحكومية حفل زفاف عصرياً لتكون المرة الأولى في تاريخ ليبيا التي يشارك فيها عريس ليبي مع عروسه في حفل استقبال واحد بمناسبة زواجهما. (المعتاد في التقاليد الإسلامية الليبية أن يشارك العريس في حفل خاص بالرجال، بينما تشارك العروس في حفل آخر يخص النساء)."

"يقرّ (ب. و) أن هذه الخطوة أثارت عدداً غير قليل من علامات التعجب والدهشة والاستفهام. فمما لا شك فيه أن الإقدام على خطوة كهذه كان يتطلب قدراً كبيراً من الشجاعة من جانب العريس والعروس على السواء. وعلى الرغم من تصميمه على استقبال أصدقائه بمصاحبة زوجته، فإنه أذعن للتقاليد المحلية حين أقام في وقت سابق من نفس اليوم الحفل المعتاد الذي لا يشارك فيه إلا الرجال بمناسبة توقيع عقد الزواج (حفل عقد القران) بحضور لفيف من كبار الشخصيات والأعيان ومشاهير المجتمع. وكان حفل الاستقبال المختلط الذي شارك فيه العريس والعروس أصغر من حيث عدد الحضور، ربما لأنه اشترط حضور المدعو مع زوجته. ومن الواضح أن هذا الشرط كان صعباً جداً بالنسبة لمعظم الليبيين. لذلك، لم يحضر الحفل المختلط إلا الأجانب وأعضاء أسرتي العروسين وعدد محدود من الأصدقاء غير المتزوجين. ارتدت العروس فستان زفاف على الطراز الغربي، كما اشتمل الحفل على تورتة زفاف وتقديم الشمبانيا. وقد تفادى العروسان سلسلة الاحتفالات التي تستمر لسبعة أيام، وقضيا بدلاً من ذلك شهر العسل في إيطاليا واليونان وتركيا.

وكان قرار عدم الالتزام بالتقاليد الليبية سهلاً لعدة أسباب. أولها أن والد العروس كان متوفى، لتنتقل مسؤولية إدارة شؤون العائلة إلى أحد أشقاء العروس الذي كان ينتمي إلى الجيل التقني الحديث. وثانيها أن أحد أشقاء العريس كان قد أقام في السابق حفلاً مماثلاً مع زوجته التركية. وثالث هذه الأسباب هو أن (ب. و) كان قد حقق درجة كبيرة من التميز المهني، وكان قد وصل إلى مرتبة عالية في السلم الوظيفي تحصّنه من انتقام المحافظين. أما السبب الرابع فهو

٧٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري A-457, 5OC 4-1 LIBYA وقد حذفنا منه أسماء الشخصيات الليبية الواردة به.

حقيقة أن عائلتي العروسين كان لهما اتصال مع الثقافة الغربية أكثر من الأسر الليبية العادية. فقد حصل (ب. و) على درجة الماجستير من إحدى الجامعات الأمريكية، كما أن شقيق زوجته حصل على درجة البكالوريوس والدكتوراه من أمريكا، علاوة على أنه كان متزوجاً من فتاة أمريكية لعدة سنوات، ومما لا شك فيه أن هذه الفتاة الأمريكية كان لها تأثير كبير على شقيقة زوجها أي العروس. كان (ب. و) يعلم تماماً أنه وزوجته يفعلان شيئاً فريداً في حفل زواجهما، وقال إنه يأمل أن يحذو الشباب الليبي حذوه من الآن فصاعداً."

وقد ذيل المستر كانينغهام (الذي يبدو أنه كان حاضراً حفل الزواج) تقريره بتعليق جاء فيه:

"إن تجاهل طقوس الزواج الراسخة في طرابلس يمس عصب التقاليد المحلية. وقد حاول العديد من الكتب وصف هذه الطقوس، وتقييم المغزى الاجتماعي لمؤسسة الزواج الليبية. وتعد حفلات الزفاف من أهم الفعاليات الاجتماعية في حياة العائلات الكبيرة وقادة المجتمع في ليبيا، ففيها تجتمع العائلات ويتم تشكيل التحالفات أو تعزيزها، ويتم إنفاق مبالغ طائلة خلال هذه الاحتفالات... إن حفل زفاف (ب. و) يمثل تحدياً قوياً للتقاليد السائدة في ليبيا، كما أنه يوضح السرعة الهائلة للتغير الذي يشهده المجتمع الليبي، وأثر الحياة العصرية على التقاليد الاجتماعية التي كانت تتميز بها العائلات الكبيرة في المجتمع."

تخفيض قيمة الإسترليني

أعلنت حكومـة العمال في بريطانيا، يـوم ١٨/ ١١/ ١٩٦٧، عن تخفيض قيمة الجنيه الإسـترليني بمعدل ١٤,٣٪ للقضاء على عجز ميزان المدفوعـات البريطاني الذي بلغت قيمته المتراكمة منذ عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٦٧ نحو (١٥٠٠) مليون جنيه إسترليني.[٧٥]

كانت ليبيا يومذاك موجودة في "منطقة الإسترليني". ورغم أنه قد جرت العادة بأنه حين تنخفض قيمة النقد المسـيطر في "منطقة نقدية" ما، فلا بد أن تلحق به النقود الأخرى التابعة (وهو ما جرى في المرات السـابقة، وفي هذه المرة أيضاً عندما خفضت الحكومة البريطانية من قيمة نقدها) إلا أن الحكومة الليبية، اسـتناداً إلى وضعها الاقتصادي، قررت - مثل عدد آخر من الدول الموجودة في منطقة الإسترليني - عدم تخفيض قيمة عملتها.

وقد قام وزير المالية سالم لطفي القاضي يوم ١٩/ ١١/ ١٩٦٧ بإلقاء بيان جاء فيه:

"لقد قررت الحكومة البريطانية في ١٨/ ١١/ ١٩٦٧ تخفيض قيمة الجنيه الإسـترليني بنسـبة ١٤,٣٪. وإن الحكومـة الليبية تعلـن عن نيتها بعدم خفض قيمة الجنيـه الليبي، وهو ما لا يؤثر في عضويتها في منطقة الإسـترليني. إن قيمة الجنيه الليبي سـوف تظل كما هي مسـاوية (٢,٤٨٨٢٤) جرام من الذهب الخالص وفقاً للمادة (٢٦) من قانون البنوك رقم (٤) لسـنة ١٩٦٣.

كما ترغب الحكومة الليبية أن تعلن بوضوح أن تخفيض الإسـترليني سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة الجنيه الليبي في مواجهته بنسبة ١٤,٣٪".[٧٦]

وتجدر الإشـارة إلى أنـه، على الرغم مـن أن ليبيا كانت في منطقة الإسـترليني، فإن الحكومـة لجأت منذ عام ١٩٦٣ إلى تعديل النص الـذي كان موجوداً في قانون بنك ليبيا، والذي كان يوجب أن يشـكل الجنيه الإسترليني ما لا يقل عن ٧٥٪ من غطاء العملة الليبية،

٧٥ كانت حكومة العمال قد سـعت قبل اللجوء إلى هذه الخطوة إلى انتهاج عدّة خطوات لمعالجة الوضع السيء لميزان المدفوعات، وللاقتصاد البريطاني بصفة عامة، كان من بينها الاقتراض من الخارج، إذ اقترضت الحكومة البريطانية من المصارف المركزية عام ١٩٦٤ ثلاثة مليارات دولار، كما اقترضت من صندوق النقد الدولي عام ١٩٦٥ (٥٠٠) مليون جنيه إسترليني، إلى جانب قروض أخرى. وقد اعتبرت بريطانيا، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، من أهم المقترضين من صندوق النقد الدولي. وأصبح البريطانيون يقولون عن أنفسهم إن بريطانيا باتـت تعيش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الاقتراض من الخارج. وبالفعل، فقد بلغت بريطانيا يومذاك حدّاً من الإشـباع بالنسـبة لطاقـة الاقتراض، إلى درجة أن البنك المركزي الفرنسي رفض في عام ١٩٦٧ الاشـتراك بالقرض الـذي طلبته حكومة العمال البريطانية (٣-٥ مليارات دولار) لكي لا تخفض قيمة النقد البريطاني. انظر هاشم حيدر "**تخفيض قيمة النقد البريطاني وتأثيره على الاقتصاد الليبي**" (بنغازي، مركز الأبحاث الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة الليبية، ١٩٦٨).

٧٦ استمع مجلس الوزراء خلال اجتماعه المنعقد يوم ٢٣/ ١١/ ١٩٦٨ إلى بيان وزير المالية حول هذا الموضوع نفسه.

واستبدلته بنص آخر يسمح بإمكانية تغطية العملة الليبية بالذهب في حدود ٢٥٪ من مجموع العملة المصدرة، كما يســمح بتغطية الثلاثة أرباع الباقية (٧٥٪) بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، وليس الإســترليني وحده. وقد اعتبر هذا التعديل تحريراً للعملة الوطنية، وسمح للدولة وللبنك المركزي بالتصرف في تنويع واستثمار احتياطيات البلاد بشكل يحقق الربح، ويضمن السيولة والحماية ضد تقلبات قيمة العملة الأجنبية الواحدة مثل الجنيه الإسترليني، وهو ما ظهر جلياً "عندما انخفضت قيمة الجنيه الإســترليني بحوالي ١٥٪ ســنة ١٩٦٧ فلم تخســر البلاد إلا حوالي (٤) ملايين جنيه، بينما كان يمكن أن تخسر أضعاف هذا المبلغ لو أنها كانت مرتبطة بنظام تغطية العملة السابق".[٧٧]



٧٧ عتيقة، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

في أواخر شـــهر نوفمبر ١٩٦٧، أعدت السفارة الأمريكية تقريراً مطولاً (١٠ صفحات) بعنوان "**وضع الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا بعد أربعة أشــهر من أزمة الشرق الأوسط ـ إعادة الاتصالات مع الليبيين**".[٧٨] وقد ورد في صدارة هذا التقرير وصف للحالة التي كان عليها وضع الولايات المتحدة فور اندلاع الأزمة:

"في غضون ســاعات من انــدلاع الحرب بــين العــرب والإسرائيليين، يمكــن القول بأن الاتصالات جميعها، بين الأسرة الأمريكية الرسمية [السفارة وتوابعها] في ليبيا وبين المجتمع الليبي الرسمي والشــعبي، انفضت كلية، وغدت أمريكا ـ المدانة في نظر الغالبية من الشعب الليبي بناء على "الأدلة" المفبركة بشــأن دخولها الحرب الساخنة إلى جانب عدوهم إسرائيل ـ موصوفة بأنها عدوة، وفي حالة حرب معهم. كما أصبح يُنظر إلى مواطنيها ـ على نطاق واســع ـ بأنهم في حكــم الأجانب الأعداء. وبين يوم وليلة، أصبح الأمريكيون يقابلون في كل مكان تقريباً بأســاليب غير ودية اتخذت في بعض الأحيان شــكل العداء السافر، وفي أوقات أخرى صورة العنف المادي."

"وبتأثير البرامج المهيّجة من إذاعة القاهرة، وبتشــجيع من الافتتاحيات ذات الدويّ المعادي للولايات المتحدة في الصحف المحلية، قامت أعداد كبيرة من رجال الأعمال وأصحاب المهن والصحفيين والطلاب والعســكريين وموظفي الحكومة والأفراد العاديين في شتى الوظائف والحرف، بقطع كافة اتصالاتهم بأعضاء المجتمع الأمريكي الرســمي (الســفارة وتوابعها). وباســتثناء عدد قليل جداً، فالليبيون الذين كنا نعدهــم "**أصدقاء جيدين**" للولايات المتحدة وللســفارة، وكانوا على علاقة شــخصية فردية مع عدد من أعضاء السفارة، قطعوا علاقاتهم كافة بنا. وباســتثناء العلاقات على المستويات العليا في الحكومة، **فقد ظلت السفارة الأمريكية معزولة مادياً ونفسياً**. وســمحت الحكومة الليبية، على المســتوى الوزاري وحده، بأن تبقى أبوابها لنا مفتوحة. ومــن هذه النقطة بدأت عملية إعادة بنــاء العلاقة بين الولايات المتحدة والمجتمع الليبي."

وبعد أن يســتعرض التقرير الجهود المتواصلة والمضنية التي بذلتها السفارة الأمريكية وموظفوهــا في مجــال رأب الصدع في العلاقة بينها وبين مختلف شــرائح ومؤسســات

٧٨ التقرير مؤرخ في ٢٤/ ١١/ ١٩٦٧ ويحمل الرقم الإشاري (A-154) وعنوان: U.S. Position. in Libya Four Months After the Middle East Crisis: The Re-establishment of Relations with the Libyan Community.
انظر الملف POL. 17 Libya-US.

المجتمع الليبـي والحكومة، يخصص فقرات منه للدور الذي تقوم به حكومة البكوش في هذا الصدد:

"عـلى الرغم من الاضطرار إلى إلغاء الزيارة التي كان مقـرراً أن تقوم بها المدمرة الأمريكية USS Jonas Ingram لميناء طبرق،[79] فإن رئيس الوزراء الجديد وحكومته قد أكدوا بشـكل واضح جداً رغبتهم في اسـتئناف العلاقـة الحميمة والقوية مع الولايـات المتحدة، والتي كانت قائمة قبل يونيو، واستئناف السياسة العامة للحكومات الليبية السابقة تجاه أصدقائها المقربين."

"وفي الواقـع، فإن رئيس الـوزراء البكوش وحكومته الجديدة قاموا بسلسـلة من الخطوات الإيجابيـة في اتجاه إحياء عدد من البرامج المعينة التي كانـت الحكومتان الليبية والأمريكية قد شرعتا في وضعها موضع التنفيذ أو كانت قيد النظر من قبلهما."

"وقد أكد رئيس الوزراء للسـفير [نيوسـوم]، حتى قبل أن يقوم الأول بأداء اليمين القانوني، رغبته في استئناف تنفيذ البرنامج الذي تم الاتفاق عليه مع حكومة البدري بشأن معالجة قضية القاعدة. كما أشـار فيما بعد إلى نيّة حكومته للمضيّ قدماً في تنفيـذ صفقة شراء طائرات F-5 (العسكرية النفاثة) وتوسيع سـلاح الطيران الليبي في إطار برنامج أكبر يمكّن ليبيا في المدى البعيد من الدفاع عن نفسها."[80]

"وقد تمكن، فيما بعد، كل من السـفير ورئيس الهيئة الاستشارية العسكرية الأمريكية في ليبيا (MAAG) من عقد اجتماع مشـترك مع كل من رئيس الوزراء البكوش ووزير الدفاع (حامد العبيدي) ورئيس أركان الجيش الليبي (اللواء نـوري الصديق) حول تنفيذ برنامج طائرات F-5."

وأضاف التقرير:

"كما أخبر البكوش السـفير عن رغبته في إحياء الاقتراح المتعلق باسـتخدام الدفعة السـنوية الخاصـة بقاعدة ويلس (الإيجار) في سـداد قيمـة أجهزة ومعدات لجهـاز الأمن. كما طلب مسـاعدة الحكومة الأمريكية في تمكين قوات الأمن الوطني من الحصول على طائرة حراسـة خاصة."

"وقد عبّر وزير الإعلام والثقافة الجديد [أحمد الصالحين الهوني] عن رغبة حقيقية جداً في إقامة علاقـة عمل قوية سرية مع مركز المعلومات الأمريكي والسـفارة الأمريكية. وقد طلب على

---

٧٩ أورد تقرير السـفارة الأمريكية المشترك رقم (A-139) المؤرخ في ١١/ ١١/ ١٩٦٧ أنه جرى إلغاء تلك الزيارة بناء على اقتراح من السفير الأمريكي نيوسوم، بعد أن أبلغه رئيس الوزراء البكوش أن زيارة تلك المدمرة سوف تكون محرجة لحكومته. الملف POL. 2-1 Libya.

٨٠ أورد تقرير السـفارة الأمريكية المشـترك رقم (A-155) المؤرخ في ٢٤/ ١١/ ١٩٦٧ أنّ رئيس الوزراء البكوش أبلغ السفير نيوسوم يوم ١٢/ ١١/ ١٩٦٧عـزم حكومته على المضي في إبرام صفقة شراء الطائرات المقاتلـة F-5 من الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت حكومة حسين مازق قد عبّرت رسمياً للحكومة الأمريكية خلال شهر مايو ١٩٦٥ عن نيتها في شراء عشر من هذه الطائرات على أن يتم تسليمها خلال عام ١٩٦٨.

وجه التحديد مساعدة المركز له على امتداد المنطقة (العربية) للتعرف على شخصيات معتدلة سياسياً تتحدث اللغة العربية، مؤهلة في مجالات الإذاعة والتلفزيون والإعلام، لتحلّ محل جهاز وزارة الإعلام الحالي ذي التوجه القومي."

كما أشار التقرير إلى أن وزير الصحة (عمر جعودة) طلب يوم ١٦/ ١١/ ١٩٦٧ مساعدة السفارة الأمريكية في الحصول على عناصر طبية مؤهلة لتوظيفها في المرافق الطبية، وعلى فنيين أمريكان لمساعدة وزارته في وضع برامج تدريبية في المجال الطبي.

وأضاف التقرير:

"يبدو أن التغيّر في الموقف الذي صاحب تغيير الحكومة قد أثّر في موقف الناس كذلك. فالاستجابة الواسعة وغير المتوقعة للدعوات التي وجهها السفير نيوسوم ورئيس الهيئة الاستشارية العسكرية الأمريكية في ليبيا خلال الأسبوع الثاني من نوفمبر (١٩٦٧) لحضور حفلات استقبال قائد الجناح العسكري الجديد في قاعدة ويلس، وبعض الشخصيات الجديدة في الهيئة العسكرية، تعكس بدورها ـ وعلى مستوى أدنى ـ قرار الحكومة الجديدة بأن تنظر إلى الأمام وليس إلى الخلف. وقد حضر إلى منزل السفير من ضباط سلاح الطيران الليبي لزيارة قائد الجناح الجديد، عدد لم يسبق له أن اجتمع في أي منزل أمريكي على امتداد السنوات الثلاث الماضية."[٨١]

وتحت عنوان "**مشاكل المستقبل**"، أورد التقرير:

"لقد خلّفت أزمة يونيو ١٩٦٧ "شرخاً نفسياً" سوف يحتاج إلى سنوات عديدة قبل أن يتم إصلاحه أو التغلب عليه. وإن الاعتقاد بأن الطيارين الأمريكيين والطائرات الأمريكية شاركت في القتال إلى جانب الإسرائيليين ضد العرب أصبح عملياً جزءاً من الفولكلور العربي. وإن نسبة قليلة من الليبيين سوف تظل لسنوات كثيرة قادمة على اعتقادها بأن الطائرات الأمريكية انطلقت من قاعدة ويلس لضرب مصر والأردن، بصرف النظر عن الأدلة التي تقدّم إليها بعدم صحة هذا الاعتقاد. وإن الانحياز ضد الولايات المتحدة الضارب الجذور في الصحافة الليبية سوف يستمر في إفساد محاولاتنا لإشاعة تفهم أفضل للسياسة الأمريكية."

ثم يستطرد التقرير في محاولة حاقدة ومتجنّية منه لتفسير موقف الليبيين في العبارات التالية:

"على الرغم من هذه القناعات الشخصية القوية لدى الليبيين، فقد استطاعوا عبر السنين – بحكم أنهم تقليدياً قد عجزوا عن دحر الغزاة الأجانب لبلادهم، وأجبروا على التسليم للهيمنة السياسية والفكرية الأجنبية – تطوير استعدادهم للتعايش مع القوى الجديدة الغازية، التي رسمت لهم بموضوعية(؟!) الحدود التي يتحركون في داخلها. وسواء أكان هذا الموقف (من

٨١ لعل في هذا إشارة كافية لدرجة الانفتاح الذي كان للسفارة الأمريكية وللهيئة العسكرية الأمريكية على ضباط الجيش الليبي والاحتكاك بهم.

قبل الليبيين) يعــبّر عن واقعية، أو عن مجرد رغبة في البقاء، فقد تعلموا كيف يظهرون بمظهر الصديق، وكيف يتعاملون بهدوء ويسر مع ممثلي القوى السياســية والاقتصادية والعســكرية التي يمكنها أن تؤثر في أرضهم وفيهم شــخصياً. وفي الوقت الحاضر، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا هما القوى التي ينبغي عليهم أن يتعايشوا مع نفوذها."

"وهكذا، فالقيادة الليبية مســتعدة أن تقبل على مضض (ومهــما بلغت درجة كرهها لذلك) اســتمرار وجود الإنشــاءات والقوات العســكرية البريطانية والأمريكية، واستمرار الهيمنة الأجنبية على صناعتها البترولية، في الوقت الذي تســعى فيه جاهدة لاكتشاف السبل كافة من أجل استغلال هذه العلاقة وتوظيفها لمصلحة ليبيا."[٨٢]

ثم يتســاءل التقرير في نهايته عن إمكان تكرر وقوع أحداث صيف عام ١٩٦٧، ويجيب بأن هناك جملة من الاســتنتاجات المؤكدة يمكن التوصل إليها بشأن أساسيات الوضع في ليبيا، يوردها على النحو التالي:

١- "إن العنــف والمظاهرات التي وقعت خلال شــهر يونيو كانت نتــاج تضافر جملة من العوامل، تمثلت في تراكم شــحنات مــن الانفعال العاطفي في العــالم العربي على مدار الأســبوعين السابقين لتلك الأحداث، مع توقعات انتصار عربي، وكراهية محلية لليهود الليبيين، وحساســيات جهويــة [بين مختلف أقاليــم ليبيا]، وتعبئــة متواصلة من قبل الصحافة المحلية والإذاعة بشــأن من يكون العدو في حال وقــوع هجوم إسرائيلي. إن مثل هذه الاضطرابات يمكن أن تتكرر مرة أخرى، على الرغم من تضاؤل احتمال تكرر اجتماع والتقاء مثل هذه الظروف والعوامل.

٢- لقد اتخذت الحكومة [الليبية] الخطوات التي تحول مستقبلاً دون تكرر الانهيار الذي حدث للأمن العام، إلا أن الحالة ما تزال هشة. ولحسن الحظ، فإن أحداث الصيف الماضي لم تؤد في أي وقــت من الأوقات إلى وقوع مصادمات مباشرة بين الشرطة والمواطنين، ولو وقع مثل هذا الأمر لاستتبع إطلاق النار بواسطة قوات الأمن على المواطنين، ولما كان بمقدور أحد أن يعرف النتيجة التي كانت ستترتب على مثل هذا الصدام.[٨٣]

٣- لقد أكدت تلك الأزمــة [الأحداث وتداعياتها] الطبيعة العربية لليبيا، ونزوع شــعبها للارتباط بالمشرق العربي، ومن المشــكوك فيه أن يكون بمقدور الحكومة [الليبية] إعادة توجيه هذا النزوع بشكل كلي.

٤- لقد جرى إنقاذ الوضع الســياسي بشــكل أســاسي من خلال القوة الشخصية للملك

---

٨٢ ما العيب وما الضرر في ذلك؟ أليس هذا مســلك دول وشعوب العالم كلها التي يشبه وضعها هذا الوضع لليبيا؟ وما هي السبل الأخرى المتاحة والممكنة التي بمقدور القيادة الليبية أن تســلكها؟ لا يخفى أن معدي هذا التقرير يحاولون تجريد القيادة الليبية والشعب الليبي من كل قيمة أخلاقية وسياسية ووطنية!

٨٣ ألا يرجع الفضل في عدم وقوع ذلك الصدام إلى حكمة وبعد نظر رئيس الوزراء يومذاك حســين مازق؟ ألم يكن هذا عين ما فعله؟! ومع ذلك، فإن تقارير السفارتين الأمريكية والبريطانية لم تكف عن اتهام حسين مازق بالتقصير وبالجبن وبالتواطؤ مع عبد الناصر بسبب ذلك الموقف! انظر فصل "حكومة حسين مازق".

إدريــس. لقد أدّى إسراعــه في اتخاذ قرار عاجل (على غير المعتــاد منه) إلى تجنب الحالة الســيئة التي كان يمكن للمصالــح الغربية على الأقل أن تــتردّى إليها. وإن بقاء الملك إدريس في المشهد السياسي [الليبي] يظل، بشكل خطير، عاملاً هاماً لهذه المصالح."

السفير فتحي العابدية

شغل الســفير فتحي علي العابدية منصب سفير لدى واشــنطن منذ عام ١٩٦٣ (خلفاً لمحي الدين فكيني). وتنقل البرقيات المتبادلة بين الخارجية الأمريكية وسفارتها في ليبيا أن الســفير العابدية أورد عبارات قوية ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء نقاشــها لمشــكلة الشرق الأوسط في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧. وقد نقل الســفير الأمريكي في ليبيا المستر نيوسوم إلى وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي استياء الخارجية الأمريكية من العبارات التي وردت على لسان العابدية بحق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وعبّر البشتي من جانبه عن استنكاره لما ورد على لســان العابدية، وتوعّد بنقله من منصبه في واشنطن. وقام نيوسوم من جانبه بإبلاغ واشنطن برد فعل البشتي، الأمر الذي حدا بوزير الخارجية المستر دين راسك لأن يبعث ببرقية[٨٤] إلى سفيره نيوســوم ينصحه فيها بتهدئة الأمور، واللجوء إلى أسلوب مغاير لما اقترحه البشتي. وقد جاء في تلك البرقية:

"بالإشــارة إلى برقية الســفارة رقم ١٨٨٢، ففــي الوقت الذي تظل فيــه الملاحظات الحادة التي أبداها الســفير العابديــة أمام الأمم المتحــدة مدعاة بكل تأكيد للأســف، وفي الوقت الذي نشاطركم فيه مخاوفكم من أن تجدوا أنفســكم متورطين في اتخاذ قرار من قبل الحكومة الليبية يتعلق بمستقبل الســفير العابدية [كما يتوعّد البشتي]، فإنّنا نعتقد أن ليس من الحكمة أن تســتخدم الحكومة الليبية ما صدر عن الســفير العابدية أمام الأمم المتحدة سبباً من وراء إبعاده. فالعابدية بكل تأكيد، لديه مشاعر شــخصية قوية حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واتخاذ موقف علني قوي مؤيد للجانب العربي أمر لا يستطيع مقاومته، ونحن في الوقت ذاته في واشــنطن، وكما تعلمون من تجربتكم الخاصة، قد حافظنــا معه على علاقة، ليس صحيحة فحسب، بل ودية أيضاً. وكثيراً ما عبر السفير العابدية في اللقاءات الخاصة عن درجة عالية من الواقعية حول وجود إسرائيل، كما بدا دوماً بأنه يحمل ولاء شديداً للملك إدريس. فإذا ما عزا [العابدية] نقله من واشــنطن إلى اعتراضنا [على موقفه]، وهو ما سيفعله فعلاً إن تم الآن هذا النقل، فإن هذا ســيجعله يغادر واشنطن حاملاً معه الكثير من المرارة ضدّ الولايات المتحدة، وإذا ما عاد إلى ليبيا فإن نفوذه ومواقفه تجاهنا قد لا تكون عاملاً مساعداً لنا."

ويخلص الوزير راسك في برقيته إلى القول:

٨٤ البرقية تحمل الرقم الإشاري (856 92) ومؤرخة في ٢/ ١/ ١٩٦٨. الملف POL. 17 Libya-US.

"وإننا نترك لكم تقدير الفرصة المناسبة وصرف نظر الوزير البشتي عن معاقبة السفير العابدية بأية طريقة ترتد ســلباً على مصلحة الولايات المتحدة. على أننا نأمــل ألا ترددوا باتخاذ هذه الخطوة إذا رأيتم أن هناك نتائج سيئة سوف تترتب على قيام البشتي بمعاقبة العابدية."

ثم يختم برقيته بعبارة جاء فيها:

"وبالمناســبة، فإنه يبدو لنــا أن الطريقة الأكثر فاعلية لتأديب الســفير العابدية هي من خلال إشعار الحكومة (الليبية) له بأن الملك غير سعيد بما ارتجله من كلام."

الموقف من قاعدة "ويلس" الأمريكية

تتضمن الوقائع الخاصة بحقبة حكومة عبد الحميد البكوش، فيما يتعلق بالموقف من "قاعدة ويلس":

- قيام الحكومة بالإعلان، في بيانها الذي أصدرته في أعقاب أول اجتماع لها يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٧، عن عزمها على إنهاء القواعد الأجنبية في الأراضي الليبية.
- إعلان رئيس الحكومة، في أول خطاب ألقاه أمام البرلمان الليبي بالبيضاء يوم ٢٠/ ١١/ ١٩٦٧، أن حكومته تؤكد عزمها على مواصلة مفاوضاتها من أجل تصفية القواعد الأجنبية، كما أكد للمجلس نجاح حكومته في هذا المسعى، وربط ذلك ـ لأول مرة ـ برغبة الحكومة في بناء قوة دفاعية ليبية رادعة لتحل محل تلك القواعد. وقد استقبل الخطاب بتصفيق مدوٍّ من قبل أعضاء البرلمان.[٨٥]

وقد تناول تقرير للسفارة الأمريكية[٨٦] ومؤرخ في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٧، الموقف المبكر لحكومة البكوش من قضية "قاعدة ويلس" فجاء فيه:

"تأسيساً على تصريحات الحكومة الليبية الرسمية والعامة، المتراكمة على امتداد الشهرين الماضيين، أصبح واضحاً أن الحكومة بذلت جهوداً واعية من أجل إعادة صياغة خطابها العام بشأن سحب الإنشاءات العسكرية البريطانية والأمريكية في اتجاه الربط المباشر بين السحب النهائي لهذه الإنشاءات وعملية بناء قدرات ليبيا الدفاعية."

لقد حدث أول تحوّل أساسي في موقف الحكومة خلال البيان الذي أصدرته يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٧، وقد جاء فيه:

"يسعد الحكومة أن تؤكد أن المفاوضات مع الجانبين البريطاني والأمريكي من أجل إنهاء القواعد الأجنبية متواصلة، وأن الخطوات التي تم تغطيتها حققت تقدماً كبيراً نحو إتمام المراحل الضرورية الباقية من أجل تحقيق ذلك الهدف، وبناء قدرات دفاعية ليبية'."

ويمضي التقرير الأمريكي:

٨٥ انظر برقية السفارة الأمريكية رقم (B/177) المؤرخة في ٢٠/ ١١/ ١٩٦٧، الملف DEF. 15-Libya.

٨٦ يحمل الرقم الإشاري (A-193)، موجود بالملف DEF. 15-Libya وعنوانه "تطابق في الموقف المعلن والخاص للحكومة الليبية حول سحب قاعدة ويلس الجوية".
Concordance of Government of Libya Public and Private Positions Regarding Withdrawal of Wheels Air Force Base.

"وكما أبلغنا رئيس الوزراء (البكوش) السفير الأمريكي (نيوسوم) قبل يوم من إعلان بيان الحكومة المذكور، فإن الحكومة تهدف إلى تحويل الاهتمام بمشكلة القاعدة إلى الاهتمام بقضية استبدالها بقوات ليبية تتولى الدفاع عن ليبيا. هذا بالإضافة إلى ترديد العبارات التقليدية السابقة بشأن "الانسحاب"."

وبعد أن أكد التقرير أن البكوش اتخذ موقفاً مماثلاً لموقفه الحالي من القاعدة خلال محادثة له مع السفير نيوسوم يوم ٥/ ١٠/ ١٩٦٧ عندما كان وزيراً للعدل ووزيراً للخارجية بالنيابة في حكومة البدري، أضاف:

"وقد جرى الإفصاح عن سياسة الحكومة بصورةٍ أوضح خلال خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الوزراء البكوش أمام البرلمان يوم ٢٠/ ١١/ ١٩٦٧، إذ ورد في ذلك الخطاب:

'إن حكومتي تؤكد أنها مستمرة في مفاوضاتها من أجل تصفية القواعد العسكرية الأجنبية. وأؤكد لمجلسكم الموقر نجاح حكومتي في هذا السبيل، وبمشيئة الله فإننا نأمل أن نقوم خلال أقصر وقت ممكن ببناء القوة العسكرية التي تتولى الدفاع عن ليبيا، والتي نرى ضرورتها لتحل محل القوات غير الليبية'."

ويعلق التقرير على ما جاء في ذلك الخطاب بعبارات جاء فيها:

"لقد ربط الخطاب بين انسحاب القوات الأجنبية وبين عملية "**التلييب**" النهائية للقواعد الأجنبية بشكل أوضح مما ورد في أي بيان عام سابق للحكومة الليبية. إن هذا البيان، الذي ما يزال يستخدم عبارات "**إجلاء**" أو "**تصفية**" القواعد،[87] ربّما لا يبدو أنه يحمل تغييراً يدعو إلى الإعجاب به، إلا أنه مع ذلك، وبالنظر إلى "**الخطاب المزدوج**" الذي يسود السياسة الليبية، فإن هذه العبارات تؤشر بوضوح إلى أن الحكومة لا تنوي المطالبة بالجلاء السريع لهذه القواعد. ونحن نعتقد أن بقية الليبيين قرأوا الشيء نفسه في بيان الحكومة، وفي هذا تكمن أهميته."

ثم يتناول التقرير الإشارة إلى ما دار بين السفير نيوسوم وبين وزير الخارجية الليبي أحمد البشتي يوم ١٩/ ١١/ ١٩٦٧ حول لقاء الأخير خلال الأيام القليلة الماضية مع السفير السوفييتي في ليبيا:

"لقد أبلغ وزير الخارجية البشتي السفير (نيوسوم) يوم ١٩/ ١١/ ١٩٦٧ أن السفير السوفييتي استفسر منه عن وضع المفاوضات بشأن القواعد، وأن الدكتور البشتي أجابه بأن الحكومة الليبية لا تشجع رحيل القواعد إلا بعد أن يكون لدى ليبيا القدرة على الاستفادة منها لأغراضها الدفاعية. وقد أشار وزير الخارجية في هذا السياق إلى تجربة ليبيا في السابق عندما أصرت على رحيل القوات الفرنسية (من فزان) دون اتخاذ الترتيبات لصيانة مهابط الطائرات

٨٧ انظر ما ورد حول هذا الموضوع خلال المفاوضات بين حكومة البدري والجانب الأمريكي.

التي كان الفرنسيون قد بنوها في المنطقة. لقد كانت النتيجة أنه لما أرادت (الحكومة الليبية) استخدام تلك المهابط لم تتمكن من ذلك لأنها كانت في حالة سيئة."

وقد علق نيوسوم في تقريره على موقف الحكومة الليبية هذا بقوله:

"لقد اتخذت الحكومة الليبية خطوة جديرة بالإكبار عندما جعلت موقفها المعلن (بشأن القاعدة) في حالة قريبة من التطابق مع موقفها الذي ظلت تردده سراً على مسامع السفير (الأمريكي) طوال مدة المفاوضات، وهو الموقف المتمثل في أنها لا ترغب في الإلحاح على طلب انسحاب القوات الأمريكية من القاعدة. إن هذا الموقف تم، دون شك، بناءً على تعليمات صريحة من الملك الذي يرغب في استبقاء القواعد، كما أنه يعبّر في الوقت نفسه عن إحساس الحكومة الحالية بأن استبقاء القواعد لبعض الوقت هو في مصلحة ليبيا. كما أن قطاعاً لا بأس به من الرأي العام الليبي على استعداد هو الآخر لقبول هذا الأمر. وقد بدأ يظهر، على وجه الخصوص، وبشكل واضح أثناء الشروع في المفاوضات بشأن القواعد خلال شهر أغسطس ١٩٦٧ (حكومة البدري)، خطورة أن يؤدي موقف الحكومة إلى خلق توقعات لدى الرأي العام الليبي (بشأن إنهاء القواعد) ليس لدى الحكومة النيّة لتحقيقها."

"ومهما يكن من أمر، فإن السفارة تعتقد أن السياسة المعلنة للحكومة الحالية هي ذات مزايا بالنسبة للحكومة الأمريكية، لأنها تنقل التركيز بعيداً عن موضوع إجلاء وسحب القاعدة، وتربط ذلك بعدة برامج، أبرزها برنامج تزويد ليبيا بطائرات F-5 التي سوف تستلزم بقاء القوات الأمريكية في القاعدة لعدّة سنوات قادمة."

ثم يحذر التقرير، في فقراته الختامية، الإدارة الأمريكية بعبارات جاء فيها:

"هناك كلمتا تحذير يستدعيهما هذا المقام. فنحن (الولايات المتحدة الأمريكية) لسنا في وضع يسمح لنا، مهما كانت الظروف، بأن نكون في حالة استرخاء بشأن موضوع القاعدة."

"أولاً، إن نجاح النهج الحالي ـ القائم على توجيه التركيز إلى فكرة "الاستبدال" بدلاً من "الانسحاب" ـ يتوقف إلى حد كبير على بقاء الملك، واستمرار الحكومة الحالية أو على الأقل عناصرها الرئيسية (رئيس الوزراء البكوش ووزير الخارجية البشتي) في السلطة. فلو حدث أن ظهر لاعبون جدد على الجانب الليبي، أو تجددت الضغوط السياسية ضد القواعد الأجنبية، يصبح في غير مقدورنا التأكد من النتائج التي تترتب على ذلك."

"ثانياً، إن جزءاً كبيراً من نجاح المعادلة الحالية يتوقف على إحراز تقدم في برنامج طائرات – F-5 لذي أخذ يظهر للعيان في الوقت الحالي. لقد استثمرت الحكومة جزءاً كبيراً من العائدات التي حصلت عليها حديثاً، فضلاً عن سمعتها الوطنية، في برنامج تزويد سلاح الطيران (الليبي) بطائرات عسكرية نفاثة من الولايات المتحدة، فإذا ما تعرض هذا البرنامج لمشاكل كبيرة فإنه سوف يؤثر بشكل سلبي على مصالح أمريكا المتمثلة في الاحتفاظ بقاعدة ويلس الجوية. ومن ثم فإن من الأمور البالغة الأهمية أن يحظى هذا البرنامج (طائرات F-5) من

تفكيرنا بالاهتمام نفسه المرتبط باستمرار وجودنا في القاعدة، مثلما فعلت الحكومة (الليبية) مؤخراً عندما ربطت – بطريقة استنتاجية – بين الموضوعين في بياناتها المعلنة."

ويختم السفير نيوسوم تقريره، الذي حرر مسودته بنفسه، بعبارة جاء فيها:

"لقد أقدمت القيادة الليبية حالياً على اتخاذ خطوة إيجابية (مواتية) لتخفيف الضغوط علينا وعليها فيما يتعلق بتصفية القواعد الأجنبية. إلى متى تبقى هذه الضغوط هامدة؟ أمر يتوقف على مدى النجاح السياسي الذي تحققه هذه القيادة في مجالات أخرى، كما يتوقف على صحة الملك إدريس، وعلى غياب اشتباكات (عسكرية) خطيرة في الشرق الأدنى، وكذلك على مقدرتنا الخاصة في تنفيذ التزاماتنا التي تعهدنا لسلاح الطيران الليبي بها."

وقد عاد السفير نيوسوم إلى تطورات موضوع قاعدة ويلس في التقرير الذي أعدّه بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٦٨ تحت عنوان "**تقييم حكومة البكوش: بعد ثمانية أشهر من الحكم**"،[٨٨] وجاء في الصفحة السابعة منه:

"اضطلعت حكومة البكوش بمراجعة أساسية للترتيبات الخاصة بأمن البلاد وسياساتها الدفاعية. لقد قام رئيس الوزراء، بشكل علني، بمراجعة سياسات الحكومات الثلاث السابقة (المنتصر ومازق والبدري) المتعلقة بالقواعد الأجنبية، وقد وضع جانباً المعادلة التي كانت تلقى قبولاً شعبياً، والداعية إلى تصفية وإجلاء القواعد، وعبّر علناً أن القوات العسكرية الأجنبية سوف تبقى إلى أن تصبح ليبيا قادرة على الدفاع عن نفسها."

أما التقرير[٨٩] الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٧، بعد نحو شهرين من استقالة عبد الحميد البكوش من رئاسة الوزارة، فقد ورد به في هذا الشأن:

"لقد أوجد البكوش، على سبيل المثال، تطابقاً بين ما كانت الحكومة تردده في الجلسات المغلقة وبين ذاك الذي كانت تعلنه على الملأ فيما يتعلق بسياساتها إزاء القواعد الأجنبية. فلأول مرة جعلت الحكومة الأمر واضحاً في أن بقاء القوات الأجنبية هو في مصلحة ليبيا، وأن هذه القوات سوف تبقى إلى الوقت الذي تصبح فيه ليبيا قادرة على الدفاع عن نفسها."

---

٨٨ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-414). الملف POL. 15-Libya.

٨٩ التقرير يتكون من (١٤ صفحة) يحمل الرقم الإشاري (A-563) الملف POL 15- Libya.

أهداف أمريكا في ليبيا لعام ١٩٦٨

جرياً على عادة السـفارة الأمريكية في بداية كل عام جديد، بإعداد تقرير لتقييم سياسة الولايات المتحدة في ليبيا عن العام السابق، وتحديد ملامح سياستها في العام الجديد، فقد قامت هذه السـفارة في ٢/ ٢/ ١٩٦٨ بإعداد تقرير شـامل (١٣ صفحة) تناولت فيه تقييم سياسة الولايات المتحدة خلال عام ١٩٦٧ وبيان أهداف هذه السياسة خلال العام ١٩٦٨. وقد جاء في الملخص الذي وضع في صدر ذلك التقرير:[٩٠]

"اسـتطاعت ليبيا أن تنجو من القلاقل والمعارضة الشـعبية التـي وقعت خلال وفي أعقاب الحـرب العربية الإسرائيلية، **ولا يبدو أن هناك عطباً غـير قابل للإصلاح قد أصاب المصالح الأساسية لأمريكا في ليبيا**."

"إن حكومة البكوش الجديدة تتحرك بتصميم، وبمساعدة أمريكية وبريطانية، من أجل تقوية آلتها الإعلامية، وجهاز أمنها الداخلي، اللذين ظهر عجزهما خلال تلك الأزمة."

وفضلاً عن ذلك، فمن خلال التأكيد على سياسـة **"ليبيا أولاً"** الوطنية، فإن حكومة البكوش تدّعي بأنها تنتهج ـ في جوهرها ـ سياسـة تقـوم على التعاون الوثيق مـع أمريكا وبريطانيا، وترفض الاستجابة لإيماءات المتطرفين العرب الداعية إلى ضرب المصالح الغربية في ليبيا."

"إن أهداف السياسـة الأمريكية لعام ١٩٦٨ لا تختلف كثيراً عـن تلك الخاصة بعام ١٩٦٧ كما جرى تحديدها في تقرير السـفارة[٩١] المؤرخ في ١/ ٢/ ١٩٦٧، ويظل واضحاً بجلاء أن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تسـتمر في مساندة استقلال ليبيا بالأساليب المناسبة، وأن تقوم على وجه الخصوص، في ظل القلاقل الداخلية التي شهدتها ليبيا منذ يونيو ١٩٦٧، بتشجيع تطوير اسـتقرارها السياسي، وتقوية أمنها الداخلي، واسـتمرار تقدّمها الاقتصادي والاجتماعي، واحتواء تغلغل النفوذ السوفييتي إليها."

"وبسـبب تأكيد الرئيس (الأمريكي جونسون) على ضرورة حل مشـكلة ميزان المدفوعات الأمريكي في عام ١٩٦٨، فإن الحصول على حصة أكبر من سـوق الواردات الليبية للمنتجات الأمريكية سوف يلقى المزيد من الاهتمام من قبل السفارة خلال العام القادم (١٩٦٨). وفضلاً عن ذلك، فإن السفارة سوف تسعى لتشجيع الحكومة الليبية على استثمار جزء أكبر من **عائداتها البترولية** في استثمارات طويلة الأجل بالدولار في الولايات المتحدة، وعلى الاستمرار في سياستها التي تسمح لشركات البترول الأمريكية **بتحويل أرباحها إلى الولايات المتحدة الأمريكية**."

٩٠ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-234) بالملف POL, 1Libya-US.

٩١ رقم (A-331).

ثم عدّد التقرير **أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا** خلال عام ١٩٦٨ على النحو التالي:

١- المحافظة على **ليبيا مستقلة ومعتدلة ومستقرة سياسياً**، ومتعاطفة بشكل عام مع سياسات الولايات المتحدة الإقليمية والدولية مع احتواء النفوذ السوفييتي فيها.

٢- تشجيع سياسات وقرارات الحكومة الليبية التي تخدم **ميزان المدفوعات الأمريكي**، بما في ذلك المحافظة على **الاستثمارات الأمريكية** الحالية في ليبيا، وترويج الصادرات الأمريكية في الأسواق الليبية مع تشجيع السياسات المالية والاستثمارية الليبية التي تخدم المصالح الأمريكية.

٣- تحسين مستوى فهم الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها وبرامجها وجاليتها في ليبيا، بما في ذلك على وجه الخصوص **تفهم أهداف السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا والعالم العربي**، وبقية القضايا الأخرى مثل فيتنام.

٤- المحافظة على **مصالح أمريكا الأمنية في ليبيا**، بما في ذلك على وجه الخصوص المنشآت العسكرية الأمريكية.

٥- **تطوير علاقات فعالة وذات نفع مشترك مع القوات المسلحة وقوات الأمن**.[٩٢]

٦- تشجيع السياسات الليبية التي تعزز استقرار ليبيا وتقدّمها، من خلال **الاستخدام الأكثر فاعلية للثروات الطبيعية في إطار نظام الاقتصاد الحر**.

وبعد أن يؤكد التقرير أن السفارة لا تعتقد أن استقرار الدولة الليبية يواجه خطراً جدياً حتى بعد وقوع اضطرابات صيف عام ١٩٦٧ The Embassy does not believe Libyan stability is in serious danger even after the uprising of the summer.

يعود التقرير إلى **تحديد المجالات التي يحتمل أن تكون مصدراً للمشاكل خلال عام ١٩٦٨** بالآتي:

١- خلافة الملك وفشل ولي العهد في تطوير قدراته.

٢- التغيير السياسي الذي يمر به المجتمع الليبي وصراع الأجيال داخله.

٣- الصراع العربي-الإسرائيلي بانعكاساته على مواقف الليبيين والحكومة الليبية.

٤- العمليات التخريبية من الخارج (مصر والجزائر).

٥- موقف الليبيين تجاه القضايا الدولية.

---

٩٢ ترى ما النفع المشترك المقصود هاهنا؟

٦- توقعات الحكومة الليبية من أمريكا في مجال الأمن.

٧- المنافسة التجارية على سوق الواردات الليبية.

وقد أورد هذا التقرير بالنسبة "**لتوقعات الحكومة الليبية من الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأمن**" البند (٦) أعلاها ما ترجمته:

"لقد خصصت حكومة البكوش للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا دوراً مبدئياً في مجالات الدفاع والأمن العام والإعلام. إن الحكومة الليبية تعوّل بثقل على مساعدتنا لها من أجل البلوغ بهذه القطاعات إلى المستوى الذي تطمئن فيه إلى استقرار البلاد في مواجهة أي عدوان خارجي أو دعاية موجهة من مصر أو عمليات تخريب داخلي[٩٣] رغم عدم وجود التزام رسمي من جانبنا في هذا الخصوص."

"إن موقف الحكومة الليبية ضروري لضمان استمرار وجودنا في قاعدة ويلس. ورغم هذا فإن ذلك سوف يشكل مشاكل جدية لنا إذا ما طلبت منا القيام بتقديم مساعدة مباشرة لها ضد عدوان خارجي او تخريبي داخلي."

"**إن الليبيين يتطلعون نحو البريطانيين، ونحو الولايات المتحدة الأمريكية بتزايد، لتقديم الحماية العسكرية لهم في مواجهة أي عدوان عسكري**. وفي حين أن بريطانيا ترتبط بمعاهدة مع ليبيا، فإنه لا يوجد مع الولايات المتحدة مثل هذه المعاهدة. ومع ذلك، فهناك عدّة عوامل تدفع الليبيين تدريجياً في اتجاه التطلع إلى مساعدة من الأمريكيين أكبر من تلك التي يتوقعونها من البريطانيين، ومن بين هذه العوامل، حصة أمريكا العالية في صناعة النفط الليبي، بمقابل حصة البريطانيين الصغيرة نسبياً، والضغوط المتواصلة على الإسترليني، والتخفيض الذي حصل للوجود العسكري البريطاني في ليبيا، فضلاً عن التخفيض العام الذي جرى للالتزامات البريطانية في الخارج."

ثم عدّد التقرير تحت عنوان جانبي آخر ما وصفه "**بعناصر قوة أمريكا في ليبيا**" U.S. Assets على النحو التالي:

- النفوذ لدى الملك	Influence with King
- حرية الاتصال بالمسؤولين الليبيين	Access to Officials
- المخاوف الليبية من الجزائر ومصر	Libyan Fears of Algeria and Egypt
- الاستثمارات البترولية	Petroleum Investments
- حرية الاتصال بوسائل الإعلام الليبية	Access to Information Media

٩٣ يلاحظ أن هذا قد تم قبل نحو عام فقط من وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، أي أن التحضيرات الأساسية للانقلاب قد تمت تحت نظر وسمع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحت العنصر الأول "**النفوذ لدى الملك**" أورد التقرير:

"يتمتع السفير بدرجة جيدة من حرية الاتصال بالملك إدريس. وفيما يحتفظ الملك لنفسه بمشاوراته الخاصة، فإنه، وفي حدود معينة، يبدو على استعداد للنصيحة (من السفير) التي يأخذها في اعتباره بعناية عند اتخاذه لقراراته. ونحن نعتقد أن السفير ربّما كان ذا تأثير على الملك بشأن قراره بالبقاء في مقره بطرابلس لبضعة أسابيع بعد الحالة غير الطبيعية التي شهدتها تلك المدينة خلال الصيف (١٩٦٧).[٩٤] وفضلاً عن ذلك، فإن احتجاجات السفيرين البريطاني والأمريكي خلال شهر يوليو (١٩٦٧) بشأن الحالة الداخلية غير المستقرة ربما تكون هي التي حفزت الملك على إسقاط رئيس الوزراء حسين مازق".[٩٥]

أما فيما يتعلق بالعنصر الثاني "**حرية الصلة بالمسؤولين**"، فقد أورد التقرير:

"لقد أمكن المحافظة على درجة جيدة من حرية الاتصال بالملك إدريس ووزير الخارجية [أحمد البشتي] عن طريق السفير نيوسوم، وكذلك برئيس الوزراء البكوش الذي قامت الصلة به قبل تعيينه في منصبه الأخير (رئيس الوزراء). وتعتقد السفارة بأن هذه الصلة كانت مهمة على وجه الخصوص خلال أحداث أزمة يونيو، إذ أمكن عن طريقها تقديم وجهات النظر الأمريكية الصحيحة إلى الحكومة الليبية، وأمكن بذلك مجابهة جهود المتطرفين العرب ضد المصالح الأمريكية."

"كما استطاعت السفارة أن تحافظ على علاقات جيدة ومباشرة بكبار المسؤولين في الحكومة بمدينة البيضاء عن طريق الموظف المسؤول بمكتب السفارة بالبيضاء، وكذلك عن طريق الزيارات المتكررة للسفير إلى تلك المدينة. وستتابع السفارة جهودها خلال السنة القادمة (١٩٦٨) من أجل المحافظة على هذه الصلات وتمتينها."

أما بالنسبة للعنصر الثالث من عناصر القوة لأمريكا في ليبيا، والذي أطلق عليه التقرير "**المخاوف الليبية من الجزائر ومصر**"،[٩٦] فقد ورد بشأنه:

"إن الحكومة الليبية تنظر إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كحلفاء رئيسيين في مواجهة أي عدوان من النظامين المتطرفين الاشتراكيين في مصر والجزائر. وبقدر ما حققت ليبيا من رفاهية بسبب الاكتشافات النفطية، ازدادت مخاوفها من المخططات الجزائرية والمصرية تجاه ثروتها. لقد وافقت الولايات المتحدة على التشاور مع الحكومة الليبية في حال قيام تهديدات لأمنها."

"ومن ثم، فإنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تلتزم بأي تعهد رسمي لليبيا بالدفاع

---

٩٤ راجع مبحث "جولات واسعة للملك".

٩٥ اعتراف متأخر ومتواضع بشأن دور السفير نيوسوم ونظيره البريطاني ساريل في إسقاط حكومة حسين مازق. راجع مبحث "استقالة حسين مازق" من فصل "حكومة حسين مازق".

٩٦ نعم هكذا وردت للأسف في هذا التقرير.. فخصومات العرب ومخاوفهم بعضهم من بعض هي دوماً مصدر قوة لغيرهم من أعدائهم أو المتظاهرين لهم بالصداقة.

عنها، فإن تعبير أمريكا الرسـمي عن مصلحتها في استقلال ليبيا، ووجود القوات العسكرية الأمريكية في ليبيا، ينظر إليهما من قبل الملك والآخرين على أنهما عاملان هامان لأمن ليبيا."

أما فيما يتعلق ببند "**الاستثمارات النفطية**" فقد أورد تقرير السفارة الأمريكية أن ميزان المدفوعات الأمريكي لعام ١٩٦٦ أظهر لصالحه مبلغاً صافياً قدره (٢٧٣) مليون دولار أمريكي ناجمة عن الاستثمارات في صناعة النفط الليبي. وقد علق التقرير على ذلك بعبارات جاء فيها:

"بقدر ما تستمر أهمية الولايات المتحدة للاقتصاد والتنمية في ليبيا ـ كما هي الحال الآن، وبدرجة أساسية من خلال نشاط شركات البترول الأمريكية ـ فإن المسؤولين الليبيين سوف يسعون لتفهم أمريكا وأهدافها.. من الممكن أن يقع بعض سوء الفهم أو التوتر في العلاقات حول بعض القضايا المحددة بين الحين والآخر، غير أنه طالما بقيت أمريكا وثيقة الصلة برفاهية ليبيا، فإن مصالحنا المشتركة سوف تجعلنا نتجاوز كافة التوترات في هذه العلاقة، عدا تلك الصعبة منها."

"ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من استمرار وجود الخصومات والشكوك الجهوية (بين برقة وطرابلس وفزان)، فإن الطفرة النفطية قضت تدريجياً على التوجهات الإقليمية، ابتداء من تحسن وسائل النقل والاتصال، والتفاعل والتبادل بين مناطق ليبيا المتباعدة وثم من خلال خلق مصلحة شخصية محلية في برامج الرفاهية العامة، الأمر الذي لا يتيح لأية توجهات أو مقترحات تهدف إلى زعزعة الوضع القائم للانتشار والترعرع بسهولة."

أما تحت عنوان "**حرية الاتصال بوسائل الإعلام المحلية**"، فقد أشار التقرير إلى نجاح مكتب المعلومات الأمريكي في ليبيا USIS في إقامة علاقة عمل حميمة مع وزير الإعلام والثقافة الجديد (أحمد الصالحين الهوني). كما أشاد بالنجاح الذي حققه المكتب في مجال الاتصال بالليبيين ومحاولة التأثير فيهم من خلال مجلة "**المعرفة**" التي يصدرها المكتب (على مدى الثلاث عشرة سنة الماضية) والعرض السينمائي والبرنامج التلفزيوني الذي يجري بثه من قاعدة ويلس. كما أشار هذا التقرير إلى نجاح برنامج البعثات والمنح الدراسية الخاصة[٩٧] في التأثير على عدد من الشخصيات الليبية المهمة.

تحوّل التقرير بعد ذلك إلى تناول المقترحات المتعلقة بمحاور تحرك السفارة من أجل خدمة أهداف السياسة الأمريكية في ليبيا خلال عام ١٩٦٨، والتي شملت:

(أ) التحرك السياسي

٩٧ غادر في نهاية شهر ديسمبر ١٩٦٧ (٥٨) طالباً ليبياً للدراسة في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية على حساب وزارة التعليم والتربية في مجالات الهندسة المدنية وطب الأسنان والصحافة والدراسات الاجتماعية والهندسة البترولية. وقد تضاعف عدد الطلاب الليبيين المبعوثين للدراسة في أمريكا عن العام الذي سبقه. التقرير نصف الشهري المشترك للسفارة الأمريكية رقم (A-195) المؤرخ في ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٧. الملف E. 2-2 Libya.

(ب) التنمية في ليبيا

(ج) الدفاع وقاعدة ويلس

(د) حماية مصالح أمريكا ومواطنيها في ليبيا

(هـ) البترول

(و) الأمن العام الليبي

(ز) ميزان المدفوعات الأمريكي

(ح) الإعلام

وقد أورد التقرير بشأن **التحرك السياسي** ما ترجمته:

"إن مصالح أمريكا في ليبيا تتمثل بشكل ملموس في وجود قاعدة ويلس الجوية، وفي استثمارات شركات البترول الأمريكية فيها، والتي بلغت نحو بليون دولار أمريكي (وهي بذلك تشكل ثاني أكبر استثمارات خاصة في القارة الإفريقية بعد اتحاد جنوب إفريقيا). ويشير المسؤولون الليبيون إلى هذه الحقائق على الدوام كدليل على رهان الحكومة الأمريكية على استقلال ليبيا من جيرانها المفترسين Predatory والذين هم أقل تعاطفاً مع المصالح الأمريكية. وقد كنا ميالين دوماً، خلال حواراتنا مع المسؤولين الليبيين، لأن نترك هذه الحقائق تتكلم عن نفسها، وأن نؤكد على صداقتنا التقليدية مع ليبيا، ودعمنا المتواصل للجهود التي تبذلها من أجل تحقيق شخصيتها الوطنية، المبنية على وحدة طرابلس وبرقة وفزان."

ثم يضيف التقرير حول الموضوع ذاته:

"إنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تتم عملية التحول في ليبيا من المجتمع التقليدي الذي يقوده **جيل القدامى** إلى **مجتمع أكثر حداثة، مقبول من أجيال الشباب** دون قلاقل أو اضطرابات كبيرة تهدد مصالح أمريكا.. وفي تقديرنا، فإن أفضل خيار بالنسبة إلينا يتمثل في تشجيع جهود الحكومة ـ التي جرى التعبير عنها على لسان رئيس الوزراء البكوش ـ لسد الفجوة القائمة بين الحكومة والشعب، وبين مختلف الأجيال، من خلال تعزيز الإعلام الحكومي وبقية البرامج الموجهة إلى المواطنين، وتعيين الشباب المؤهل في المناصب ذات المسؤولية، وضمان أن يستفيد الليبيون من دخل بلادهم المتزايد."[٩٨]

كما يضيف التقرير تحت هذا المحور ذاته:

"في مخططات السفارة أن تقوم **بتوسيع تغطيتها لتشمل بحذر فئات العمر تحت (٣٥) عاماً**، كما ستحاول، كلما كان ذلك ممكناً، التأثير والاستمرار **في مراقبة نشاطات العناصر الجديدة** التي

٩٨ هذا برنامج حكومة وليس برنامج سفارة. وفضلاً عن ذلك فإن جميع هذه الأهداف تبقى سليمة وقائمة ما لم تصطدم بمصالح أمريكا في ليبيا (قاعدة ويلس، البترول، ميزان المدفوعات)، أما إذا اصطدمت بها فإن هذه الأهداف النبيلة البرّاقة جميعها تفقد كل قيمة وكل أهمية لها في نظر أمريكا ودبلوماسييها.

ظهرت في دائرة الضوء خلال أحداث يونيو. إننا نعتزم أن نبقى يقظين **للتغيرات التي تطرأ على المواقف السياسية** مع استمرار الطفرة النفطية في تغيير المجتمع الليبي."

"إن السفارة مهتمة بأن تطور ليبيا علاقات أمتن مع دول المغرب العربي المعتدلة. ومن العوامل المشجعة في هذا المضمار المؤشرات القريبة المتعلقة بقيام كل من ليبيا وتونس بالنظر إلى علاقاتهما الثنائية بشكل أكثر جدية. لقد كانت اللامبالاة من جانب كل من تونس وليبيا تجاه تمتين العلاقة بينهما داعية للاستغراب وخيبة الأمل لدى الباحثين في العلاقات الخارجية الليبية. وإن التعاون بين البلدين في مجالات الأمن والعمل والإعلام قد يقرب الفجوة القائمة بينهما."

"ومن أجل المحافظة على مصالحنا الأمنية، فإننا نعتقد أن الزيارات، الموقتة توقيتاً جيداً، التي تقوم بها قطع من البحرية الأمريكية للموانئ الليبية، سوف تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. وسوف تستمر السفارة في قياس مدى الرغبة في القيام بهذه الزيارات وفقاً للظروف السائدة في حينها."

وتحت عنوان "**الدفاع عن قاعدة ويلس**"، أورد التقرير:

"وخلال السنة التالية (١٩٦٨)، فإن على الحكومة الأمريكية تخصيص قدر كبير من الوقت للبرامج التي تهدف إلى مساعدة الحكومة الليبية في تحسين أوضاع أمنها الداخلي والخارجي. ويتمثل أهم برنامج في صفقة بيع طائرات F-5 النفاثة المقاتلة التي ووفق على بيعها لسلاح الجو الليبي بمبلغ (٤٢) مليون دولار (ينتظر تسليم عشر طائرات خلال عام ١٩٦٨) والبرامج المكملة لها مثل المساعدة الفنية، والإنشاءات، والتدريب، التي سوف يتم معظمها في الأجزاء المخصصة لسلاح الجو الملكي الليبي بالقاعدة."

"وقد سلمت الحكومة الليبية رسالة إلى الحكومة البريطانية عبرت فيها عن نيتها في اقتناء شبكة صواريخ أرض- جو من نوع ثندربيرد Thunderbird، وإن ليبيا، في ضوء ذلك، في طريقها لأن يصبح لديها قدرات ـ بصرف النظر عن محدوديتها ـ للتصدي لأي عدوان خارجي."

وقد أكد التقرير:

"إن برنامج طائرات F-5 هو عظيم الأهمية، ليس فقط من ناحية تعزيزه لقدرات ليبيا للدفاع عن استقلالها، ولكن أيضاً لأهميته فيما يتعلق بآلية "التلييب" التدريجي لقاعدة ويلس الجوية. لقد خفّت الضغوط حول موضوع القاعدة في الوقت الراهن، إلا أنه، في حال بروز هذه الضغوط مرة أخرى، فإننا نأمل أن تؤدي هذه المعادلة (التلييب) إلى **تخفيف الضغط الشعبي** الذي يطالب بسحب القوات الأمريكية. كما أن برنامج طائرات F-5 سوف يقدّم المبرر لضرورة بقاء هذه القوات لأهمية دورها العملياتي Operational لسلاح الجو الليبي، ومن ثم فسوف يضمن ذلك على الأقل استمرار بقائنا في ويلس على امتداد السنوات اللازمة لتنفيذ برنامج طائرات F-5. وفضلاً عن ذلك، فإن استمرار "لجنة المراقبة الليبية"[٩٩] بقاعدة ويلس هو ضروري جداً لهذه الاستراتيجية".

٩٩ التي تم الاتفاق عليها أثناء المفاوضات التي جرت في أغسطس ١٩٦٧ إبان حكومة عبد القادر البدري.

أما فيما يتعلق بدور السفارة في خدمة "**ميزان المدفوعات الأمريكي**" في المجال المالي، فقد أورد التقرير:

"إن بنـــك ليبيا يملك ما يربو عن (١٥٠) مليون جنيه ليبي (ما يوازي ٤٢٠ مليون دولار أمريكي) في شكل ســبائك ذهبية وعملات أجنبية، منها (١٢٠) مليون جنيه (ما يوازي ٣٣٥ مليون دولار أمريكي) بالإســترليني والدولار، وهــذا يترك مبلغاً كبيراً (نحو ٣٠ مليون جنيه)[١٠٠] ذهباً وعملات أجنبية أخرى. وكلما ســنحت الفرصة المناســبة، سوف تحاول الســفارة أن تبين للموظفين الليبيين المسؤولين عن الاســتثمارات الخارجية مزايا تحويل الأرصدة، التــي لا توجد حاجة إليها لتمويل العمليات الجارية، إلى اســتثمارات متوسطة الأجل بالدولار (بالطبع لن تقوم في الوقت الحاضر بأيّة خطوات تنعكس سلباً على مستوى الاســتثمارات الليبية بالإسترليني).[١٠١] إن معظم الاســتثمارات الليبية التي بالدولار هــي من النوع القصير الأجل جداً (قروض تحت الطلب وحســابات إيداع)، ونحن نأمل أن نقنع الليبيين بتحويل جزء من هذه الأرصدة إلى استثمارات طويلة الأجل، ونجعلها مــن ثم أقل تقلباً، ويمكننــا بالتالي أن ندخل عنصر اســتقرار أكبر على ميزان المدفوعات الأمريكي."

كما أشار التقرير بعد ذلك إلى **المعاملات المتعلقة بميزانية الحكومة** الليبية خلال العام ١٩٦٧ وكيف أنها كانت قريبة من **حالة الفوضى** بســبب الطلبــات المفاجئة للخزانة بتوفير أموال لم يسبق التخطيط لها في الميزانية العامة، وذات طبيعة طارئة متنوعة. كما أكد التقرير أن انتظام معاملات الميزانية العامة من شــأنه أن يؤدي إلى اســتقرار الحكومة داخلياً. كما أن من شــأنه أن يجنب الحكومة الليبية الاضطرار إلى تسييل استثماراتها بالعملات الأجنبية (الدولار والإسترليني) كما حدث خلال الأشهر الأخيرة.[١٠٢]

ومما ورد في هذا التقرير بشــأن برنامج تحرّك الســفارة خلال العام ١٩٦٨ في **المجال الإعلامي**:

"إن الحكومة الليبية الجديدة (حكومة البكوش) راهنت بســمعتها على تســويق اعتدال ليبيا لدى الرأي العام الليبي في مواجهة منافســة قوية مــن المتطرفين العرب. وقد طلبت الحكومة الليبيــة حالياً من الســفارة (الأمريكية) وضع خبرتها الإعلامية ودرايتها بالشرق الأوســط تحت تصرفها لإنجاز هذه المهمة، وخلال الأشــهر القادمة ســوف تتطلع الحكومة الليبية إلى السفارة منتظرة نتائج من جانبنا. ومن ثم فإن من الأمور ذات الأهمية القصوى أن تقوم وكالة المعلومات الأمريكية U.S. Information Agency ووزارة الخارجية بتزويد الســفارة وهيئة

١٠٠ يلاحظ أنّ التقرير يتحدّث عن مبلغ (٣٠) مليون جنيه ليبي ومدى أهميتها لميزان المدفوعات الأمريكي يومذاك.

١٠١ كان ميــزان المدفوعات البريطاني هو الآخر يعاني من عجز كبير، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية لتخفيض قيمة عملتها في ١٨ نوفمبر ١٩٦٧.

١٠٢ وهو الأمر الأهم من وجهة النظر الأمريكية. راجع مبحث "على صعيد العلاقات العربية" من هذا الفصل.

خدمات المعلومات الأمريكيــة في ليبيا USIS بالدعم العملياتي Operational Support الذي يمكنهما من إنجاز دورهما الاستشاري/ العملياتي (في ليبيا)".[١٠٣]

وفي فقرة ختامية تحت عنوان "**الأمن العام**" أورد التقرير:

"لقد شـددت السـفارة التأكيد للحكومة الليبية حول حاجتها لتعزيز قدراتها في مجال الأمن الداخلي الذي ظهرت الحاجة إليه بجلاء خلال أحداث يونيو. وبقيامنا من جانبنا بهذا الأمر، فإننا نسهم بشـكل مساو في المحافظة على استقلال ليبيا، وفي بناء جهاز الأمن الداخلي اللازم للسماح بتطوير مؤسسات سياسية وطنية مقبولة شعبياً."

"لقد قبلت الحكومة الليبية عرضنا بأن نبيع لها معدات وأجهزة للأمن الداخلي،[١٠٤] بما في ذلك طائرة خفيفة، مسـتخدمين لتغطية ذلك مالياً المليون دولار التي نقوم بدفعها سـنوياً مقابل تأجـير القاعدة، وبأن نقوم بتزويد الحكومة بمستشـار أمريكي مؤهل في شـؤون الأمن[١٠٥] يقوم بزيارة لليبيا للتشـاور حول هذه المسائل. كذلك فإننا نقوم بمساعدة الحكومة الليبية من خلال التدريب وبرامج الاتصال Liaison Program لتعزيز إمكانات "جهاز أمن الدولة"[١٠٦] في التعامـل مع أعمال التخريب. كما تقوم السـفارة بطريقة سرية بتشـجيع شركات البترول الأمريكية على توسـيع برامجها الأمنية الخاصة وحثها على إقامة علاقات مسـتمرة مع قوات الأمن الليبية".[١٠٧]

١٠٣ يلاحظ أن المسـتر دونالد سـنوك أحد كبار موظفي وكالة USIS قد عاد منذ عام ١٩٦٦ إلى العمـل في ليبيا تحت غطاء مدير العلاقات العامة بشركة إسو للبترول، كما يلاحظ أيضاً أن السفير الأمريكي في ليبيا ديفيد نيو سوم قضى شطراً من حياته الوظيفية في وكالة المعلومات الأمريكية المذكورة.

١٠٤ يقصد عادةً بهذه الأجهزة والمعدات أجهزة تنصّت ومراقبة وتجسس.. إلخ التي اشتهرت أمريكا بتوريدها للأجهزة الأمنية في المنطقة.

١٠٥ من الأهمية بمـكان معرفة هذه الشـخصية الأمريكية، وتاريخ وصولها إلى ليبيـا، ومدة مكوثها فيها والخدمات التـي قدّمتها، وكذلك الشخصيات الليبية (السياسية والأمنية والعسكرية) التي كانت على اتصال بها.

١٠٦ هذا هو الجهاز الذي كان الضابط/ المخبر معمر القذافي يتبعه، كما أوضحنا في "**انقلاب بقيادة مخبر**".

١٠٧ ليس من المستبعد أن تكون تحركات المستر سنوك واتصالاته بضباط الأمن قد تمت تحت هذا الغطاء.

زيارة رسمية إلى فرنسا

في الفترة ما بيـــن الثاني والخامس من إبريل ١٩٦٨، قام عبـــد الحميد البكوش بزيارة رسمية لفرنســـا أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الفرنســـيين، وانتهت بالاتفاق على مجموعة من المبادئ الأساســـية "برتوكول" لعقد مشـــاركة في مجال البترول جرى التوقيع عليه من كل من رئيس الوزراء البكوش والرئيس الفرنســـي شـــارل ديغول. وقد نصت تلك المبادئ على توقيع عقد مشـــاركة بين "المؤسســـة الليبية العامة للبترول"[١٠٨] ومجموعة من الشركات الفرنسية الحكومية "إيراب ERAP" و"سبنا "SPNA".

وفي ٢٨/ ٣/ ١٩٦٨ كان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً بالموافقة على منح عقود امتياز بترولية إلى شـــركتي "أكيتين ليبيا" و"إيراب" الفرنسيتين لاستغلال بعض القطع في المناطق الغربية من ليبيا (القســـم البترولي الأول). وقد أشـــار القرار في ديباجته إلى توصية مجلس البترول الأعلى في يناير ١٩٦٦، وإلى أن هذه القطع ســـبق أن عرضت للاســـتغلال أكثر من مرة دون أن يتقدّم إليها أحد. كما أشار قرار مجلس الوزراء إلى عرض سابق لهاتين الشركتين تقدمتا به في ١٣/ ٦/ ١٩٦٧ لاستغلال بعض من هذه القطع.

وبناء علـــى قرار مجلس الوزراء المذكور، قامت وزارة شـــؤون البتـــرول بالتوقيع في ٣٠/ ٤/ ١٩٦٨ علـــى عقـــد الامتياز البترولي رقـــم (١٣٧)[١٠٩] مع الشـــركتين المذكورتين بمســـاحة (٦٨٤٦) كيلو متراً. ورغم الإشارات التي وردت في ديباجة القرار المذكور بشأن هذا الامتياز، فقد اعتبر بعضهم الأســـلوب الذي منح به هذا الامتياز مخالفاً لقانون البترول الليبي لســـنة ١٩٥٥ (وتعديلاته) لأنه تم بأسلوب "الاتفاق المباشـــر"، في حين أن القانون يوجب دعوة الشـــركات المتنافســـة لتقديم عروضها بشـــأن الامتياز المطروح حتى تتمكن الحكومة من اختيار أفضل العروض.[١١٠]

ومن جهة أخـــرى، أصدر مجلس الـــوزراء في ١٦/ ٤/ ١٩٦٨ قـــراره بالموافقة على تخصيص مناطق بترولية للمؤسسة الليبية العامة للبترول (التي كانت قد تأسست قبل يومين مـــن ذلك التاريخ أي في ١٤/ ٤/ ١٩٦٨)، وكذلك بالموافقة على أن تســـتغل هذه المناطق بطريق المشـــاركة مع مجموعة الشركات الفرنســـية. وبموجب هذا القرار، قامت المؤسسة

١٠٨ يلاحظ أن المؤسسة الليبية العامة للبترول لم يتم إنشاؤها إلا في ١٤/ ٤/ ١٩٦٨ أي بعد إبرام ذلك البروتوكول.

١٠٩ هذا هو آخر عقد امتياز في تاريخ صناعة النفط الليبي خلال العهد الملكي.

١١٠ انظر غانم "**النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣-١٩٧٠**"، مصدر سابق، ص ٢٧٩-٢٩٠.

بالتوقيع على عقد مشـــاركة مع شـــركتي "إيراب" و"سبنا" الفرنســـيتين اللتين اختارتا شركة "أكيتين ليبيا" Aqitaine كشركة عاملة.

وفي ٢٦/ ٤/ ١٩٦٨ أعلنت وزارة شـؤون البترول عن تفاصيل الاتفاق الذي أبرم بين الحكومتين الفرنسية والليبية، وقد تضمنت الاتفاقية السماح لشركتين فرنسيتين هما ERAP و SPNA بالدخول في عقد مشاركة مع المؤسسة الليبية العامة للبترول لمدة خمسة وعشرين عامـــاً في مجال التنقيب عن البترول في ليبيا. وقد طولبت الشـــركتان، بموجب هذا الاتفاق الذي غطى (٢٩,٨٥٠) كلم مربع، بإنفاق نحو (٢٢,٥) مليون دولار أمريكي خلال العشر ســنوات الأولى، واحتفظت الحكومة الليبية بحقها في إلغاء الاتفاقية في حال لم يعثر على البترول. وقد لوحظ أن إجمالي النفقات التي اشـــترطتها هذه الاتفاقية يتجاوز عشرين ضعفاً المبالغ التي يصر عليها قانون البترول الليبي.[١١١]

وقد أثارت الاتفاقات التي أبرمتها حكومة البكوش مع الحكومة والشـــركات الفرنسية انتقادات في أوســـاط الليبيين، كما ترددت هذه الانتقادات في عدد من التقارير السرية التي أعدتها السفارتان الأمريكية والبريطانية خلال هذه الفترة.

ففي التقرير[١١٢] الذي أعدته الســـفارة الأمريكية عـــن المقابلة التي جرت بين علي وريث (أحـــد عناصر المعارضة الوطنية والراديكالية) وبين المســـتر إدوارد كين Edward Kane يوم ٦/ ٥/ ١٩٦٨، نسب إلى وريث أنه عبّر عن انتقاد شديد للاتفاقية التي أبرمتها حكومة البكوش مع فرنســـا في مجال التنقيب عن البترول في ليبيا، وأنه أشار إلى وجود شائعات حول وجود رشاوى كبيرة وراء هذه الصفقة، وأن ذلك، إن صحت هذه الشائعات، أمر سيء للغاية.

كما نســـب التقرير إلى علي وريث اعتقاده بأن المصالـــح المالية الأوروبية والأمريكية كانت وراء الشركات الفرنســـية التي أبرمت هذه الاتفاقية، ومن ثم فإن هذه الاتفاقية لا تدل على وجود تغيير حقيقي عن الاتفاقات البترولية الســـابقة. كما نسب إليه قوله بأنه ليس ضد التعامل مع الفرنســـيين "الذين هم أصدقاء للعرب"، غير أنه يعترض على الأســـلوب الذي تمت به معالجة هذا الموضوع، فالاتفاقية أبرمت بســـرعة كبيرة، ودون التشاور حولها داخل الحكومة. ثم إنه تســـاءل كيف يمكن إبرام هذه الاتفاقية دون موافقة مجلس الوزراء عليها؟ مضيفاً أن هذا أســـلوب ديكتاتوري، ويوحي بوجود مصلحة مالية كبيرة خاصة للبكوش في هذه الصفقة. كما عبّر وريث، حسب التقرير نفسه، عن رأيه بأن هذه الاتفاقية تشكل من قبل البكوش خطوة موجهة ضد الجزائر، لأن صادرات البترول الليبي سوف تؤثر على صادرات البترول الجزائري إلى فرنسا.

١١١ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر غانم، مصدر سابق، ص ٢٨٢.
١١٢ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير في أكثر من مبحث في هذا الفصل.

أما في التقرير الذي أعده السفير الأمريكي نيوسوم بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٦٨ تحت عنوان "**تقييم لحكومة البكوش بعد ثمانية أشهر في الحكم**"،[١١٣] فقد وردت بشأن هذه الصفقة مع فرنسا الإشارات التالية:

".. وزراء سابقون، وموظفون كبار، وعناصر تقليدية محافظة مع بعض كبار رجال الأعمال الليبيين، أخذوا مؤخراً، وبشكل علني، يوجهون اتهامات لحكومة البكوش بأنها لم تكن كفؤة في إدارتها للمفاوضات مع الفرنسيين. ويؤكد منتقدو الحكومة بأنها منحت الفرنسيين مناطق واسعة وجيدة للتنقيب عن النفط فيها، كما أنهم يعبرون عن شكواهم من قيام الحكومة بالتخلي عن شركائها النفطيين التقليديين من أجل الدخول في تجربة مع الفرنسيين الذين لم يجر اختبارهم في السابق. كما أن هناك آخرين يعتقدون بأن "عقود المشاركة" التي أبرمت مع الشركات الفرنسية بمزايا كبيرة لليبيا كان من الممكن إبرامها مع شركات إيطالية وإسبانية وأمريكية."

وأضاف التقرير:

"هناك إشاعات تتردد على نطاق واسع، متهمة الأطراف (الليبية) الأساسية المشاركة في المفاوضات مع الفرنسيين بقبض رشاوى كبيرة من أجل إبرام الاتفاق مع شركتي إيراب وسبنا."

كما ورد في موضع آخر من التقرير:

"من أجل أن تحقق حكومة البكوش إنجازاً سياسياً، يبدو أنها اندفعت نحو إبرام صفقة البترول مع فرنسا دون دراسة كافية، وقبل أن تتمكن من الإحاطة بكافة التعقيدات المتعلقة بهذا الموضوع. لقد بدأ يتضح، بسبب هذه الحقيقة، أن المفاوضين الليبيين لم يحصلوا على الأسعار العالية التي مُنحت للمناطق البترولية في المرة الأولى، والتي كان بمقدورهم أن يحصلوا عليها لو أنهم قاموا بالضغط على الفرنسيين بصورةٍ أقوى، أو أن تفاوضهم معهم جرى بطريقة أكفأ،[١١٤] على الرغم من أن القيمة الحقيقة للاتفاقية الفرنسية سوف تتوقف ـ في التحليل النهائي ـ على السعر الفعلي الذي سيباع النفط به، وهو ما لا يمكن تحديده إلا بعد اكتشاف البترول فعلاً".

وقد تناول مصطفى بن حليم هذه الزيارة على النحو التالي:[١١٥]

"وقبل زياراته العربية، قام البكوش، مصحوباً بعدد من زملائه، بزيارة فرنسا (٢-٥ إبريل ١٩٦٨) واجتمع بالجنرال ديغول ورئيس الوزراء (كوف دي مورفيل) اجتماعات هامة عقد بموجبها مع الحكومة الفرنسية اتفاقات ممتازة في مجالات البترول، بين مؤسسة البترول الوطنية وشركات فرنسية لأعمال مشتركة للتنقيب عن النفط."

---

١١٣ التقرير يحمل الرقم (A-414)، وقد سلفت الإشارة إليه في عدد من المباحث الأخرى من هذا الفصل.
١١٤ تُرى هل كانت السفارة الأمريكية لتقول الشيء نفسه لو أنّ الشركات المعنية كانت أمريكية لا فرنسية؟!
١١٥ "**ليبيا: انبعاث أمة وسقوط دولة**"، مصدر سابق، ص ٣٥٨، ٣٥٩.

"كما عقد اتفاقاً ثقافياً يشتمل على إنشاء مشترك لمدرستين فرنسيتين (ليسيه) ومعاهد لتعليم اللغة الفرنسية حتى المستوى الثانوي.

وفي المجال الصحي، اقترحت فرنسا تصميم وإنشاء وتجهيز بالبناء والمعدات، لمستشفيين رئيسيين. وفي الإذاعة المرئية، عرضت فرنسا تقديم خدمات على نفقتها، وأربعين فنياً لإدارة وصيانة الإذاعة المرئية الليبية، كما عرضت على الحكومة الليبية التفاوض لأجل بناء وتجهيز المرحلة الثانية لمحطة الإذاعة المرئية الليبية. وعرضت الحكومة الفرنسية أيضاً إمكانية بيع ليبيا ما تحتاج إليه من أسلحة ودبابات ومدرعات وطائرات الميراج، وطبعاً تلقت حكومة البكوش هذه العروض بوعد دراستها."

وخلص بن حليم إلى القول:

"أدت زيارة البكوش لفرنسا إلى نتائج سياسية وتجارية وثقافية عظيمة، بدرجة أزعجت الحكومة الأمريكية خشية أن يكون تنامي نفوذ فرنسا في ليبيا على حساب علاقاتها مع الحكومة الليبية."[١١٦]



١١٦ ألمح بن حليم في هذا الخصوص إلى التقرير رقم (523) المؤرخ ٢١/ ٤/ ١٩٦٨ من الوثائق السرية للخارجية الأمريكية (الموجودة تحت الملحق رقم ١٣ بكتاب بن حليم).

اهتمامات بترولية

لم يقتصر ما قامت به حكومة البكــوش في مجال البترول على الاتفاقيات التي أبرمتها مع الحكومة والشركات الفرنســية للتنقيب عن البترول في ليبيا،[117] بل حفلت حقبتها أيضاً بعدد من الخطوات المهمة الأخرى.

(أ) إنشاء المؤسسة الليبية العامة للبترول

ترجع فكرة إنشــاء مؤسســة ليبية عامة للبترول لفتــرة وزارة محمــود المنتصر الثانية (١٩٦٤ـ١٩٦٥). غير أن هذه الفكرة ظلت قيد البحث والدراسة خلال السنوات التالية، ولم يتهيأ إخراجها إلى الوجود إلا خلال حكومة البكوش. فقد صدر بإنشائها القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٨ بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٦٨،[118] وحدّدت المادة (٢) من قانون المؤسسة هدفها كما يلي:

> "تقوم هذه المؤسســة بدعــم الاقتصاد الليبــي عن طريق تنميــة الثروة البترولــة وإدارتها واستثمارها في مراحلها المختلفة، وإنشاء صناعات بترولية وطنية، وتوزيع المنتجات البترولية المحلية والمســتوردة، والاشــتراك مع الجهات المختصة في تخطيط وتنفيذ السياســة البترولية العامة للدولة، وفي تحديد أســعار البترول الخام والمواد البترولية، وفي المحافظة على مســتوى هذه الأسعار."

كما أعطت المادة (٣) من القانون المذكور للمؤسســة الحق في استغلال المناطق التي تخصص لها، إما بنفســها، أو عن طريق المشاركة مع الغير، ويكون تخصيص هذه المناطق بقرار من مجلس الوزراء.

كمــا نصت المــادة (٦) من هــذا القانــون على أن للمؤسســة أن تعمل فــي صناعة البترول بالمملكــة الليبية أو في خارجها وفي أي مرحلة من مراحــل هذه الصناعة، بما في ذلك الاستكشــاف والبحث والتنقيب عن البتــرول والغاز الطبيعــي، وغيرهما من المواد الهيدروكربونية، وإنتاج وتصفية ونقل وتخزيــن المواد المذكورة وأي من منتجاتها الفرعية ... وكذلك الاتجار فيها وتوزيعها وبيعها وتصديرها.

وفي ١٨/ ٤/ ١٩٦٨ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل مجلس إدارة المؤسسة الوليدة

---

١١٧ انظر مبحث "زيارة رسمية لفرنسا" من هذا الفصل.

١١٨ كان مشروع قانون إنشاء هذه المؤسسة قد قدّم إلى مجلس الوزراء في ١٩/ ١١/ ١٩٦٧ من أجل مناقشته وإقراره.

لمدة أربع سنوات على الوجه التالي:

محمد الجروشي	رئيساً
وكيل وزارة شؤون البترول (يختاره وزير شؤون البترول)	عضواً
حسن عبد الحفيظ الجهاني (مدير الإدارة الاقتصادية والتجارية بالمؤسسة)	عضواً
شكري غانم (مدير إدارة التسويق والتوزيع بالمؤسسة)	عضواً
مصطفى الكيخيا (مدير إدارة الاستكشاف والإنتاج بالمؤسسة)	عضواً
عبد الرحمن بونخيلة	عضواً
أحمد بن سعود[١١٩]	عضواً
إبراهيم بشير الغويل	عضواً
عبد القادر بوهروس	عضواً

وجاء إنشاء هذه المؤسسة على غرار ما حدث في عدد من الدول المنتجة للبترول التي أقدمت على إنشاء شركات بترول وطنية.[١٢٠]

وعند افتتاح أول جلسة لمجلس إدارة المؤسسة يوم ٢٢/ ٥/ ١٩٦٨، تحدّث رئيس الوزراء البكوش عن نية الحكومة في عدم منح أي عقد امتياز نفطي مستقبلاً، واللجوء إلى ترتيبات جديدة في التعاقد مع الشركات.[١٢١] (وكان وزير شؤون البترول الليبي خليفة موسى قد صرح في لقاء بينه وبين السفير الأمريكي نيوسوم يوم ٢١/ ١٢/ ١٩٦٧ أن أيام منح امتيازات نفطية كبيرة للشركات قد ولّت. وعلى الرغم من احتمال وقوع استثناءات لهذا الموضوع، فإن الحكومة تعتزم الاحتفاظ بالمناطق النفطية الجيدة الباقية لاستغلالها من قبل المؤسسة البترولية العامة التي تزمع الحكومة أن يتم الاستغلال من خلال "عقود مشاركة" تدخل فيها هذه المؤسسة مع شركات أخرى).[١٢٢]

وقد تمثلت باكورة نشاط المؤسسة الليبية العامة في مواصلة المفاوضات مع الشركات الفرنسية لوضع تفاصيل عقد "المشاركة" معها[١٢٣] الذي أبرم يوم ٢٨/ ٧/ ١٩٦٨.

١١٩ يلاحظ أن تعيين الأعضاء الثلاثة الأخيرين (أحمد بن سعود، إبراهيم بشير الغويل، وعبد القادر بوهروس) في مجلس إدارة هذه المؤسسة قد جاء في إطار محاولات الحكومة استرضاء بعض العناصر الوطنية المعارضة وكسبها إلى جانبها.

١٢٠ من ذلك الشركة الوطنية الإيرانية للبترول (١٩٥١)، والشركة الوطنية الفنزويلية للبترول (١٩٦٠)، وشركة البترول الكويتية الوطنية (١٩٦٠)، وشركة بترومين في السعودية (١٩٦٢)، وسونا طراك في الجزائر (١٩٦٣)، وشركة النفط الوطنية العراقية عام (١٩٦٤). غانم، مصدر سابق، ص (٢٧٩).

١٢١ بالفعل لم يجر منح أي عقد امتياز نفطي جديد منذ ذلك التاريخ. غانم، مصدر سابق، ص ٢٨٣-٢٨٤.
انظر التقرير الأسبوعي المشترك الذي تعدّه السفارة الأمريكية رقم (A-295) المؤرخ في ٥/ ١/ ١٩٦٨، الملف POL Libya 2-1.

١٢٢ انظر أيضاً تقرير السفارة نفسها رقم (A-382) المؤرخ في ٧/ ٨/ ١٩٦٨ والمتضمن لما دار خلال اجتماع بين السفير نيوسوم ووزير شؤون البترول خليفة موسى يوم ١٩٦٨/ ٥/ ٣٠.

١٢٣ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر مبحث "زيارة رسمية لفرنسا" من هذا الفصل، وغانم، مصدر سابق، ص ٢٨٢.

(ب) تعجيل دفع مستحقات الحكومة

في ٨/ ٧/ ١٩٦٨ دعا وزير شؤون البترول خليفة موسى شركات البترول العاملة في ليبيا إلى تعديل وتعجيل مواعيد استحقاق دفع الأتاوة والضرائب المستحقة عليها إلى الخزانة الليبية. وقد تم الاتفاق فعلاً بين الحكومة وهذه الشركات حول هذا الموضوع مع بداية أكتوبر ١٩٦٨[١٢٤] بحيث يتم دفع الإتاوة وضرائب الدخل عن كل ربع سنة خلال ثلاثين يوماً من انتهائه، بعد أن كانت الإتاوة تستحق كل ثلاثة أشهر، وتدفع خلال الستين يوماً التالية. أما ضرائب الدخل فكانت تستحق كل سنة. وتدفع خلال الأربعة أشهر التالية لتلك السنة،[١٢٥] على أن يبدأ تطبيق الاتفاق على مراحل خلال ثلاث سنوات تالية تبدأ مع بداية عام ١٩٦٩. وقد جرى الإعلان عن هذا الاتفاق في ١٩/ ١٠/ ١٩٦٨ (خلال حكومة ونيس القذافي)، وحقق هذا التعديل زيادة سنوية في دخل الحكومة من البترول تقارب نحو (١٢) مليون جنيه كانت الشركات تستفيد بها على حساب الحكومة."[١٢٦]

(ج) التصدي لشركة "شاباكوا"

شركه "شاباكوا أويل كوربوريشن " "Chapaqua Oil Corporation" هي شركة أمريكية معروفة بصلاتها التجارية مع لطفية الشلحي (إحدى شقيقات العقيد عبد العزيز الشلحي وزوجة محمد عبد السلام الغماري) عبر وسيط يوناني يدعى لورينزو ميفالوبولس Lorenzo Mefalopolos مقيم في طرابلس.[١٢٧] ورغم عدم وجود خبرة سابقة للشركة في الأعمال البترولية، وعدم تمتعها بالكفاءة المالية والفنية، فقد سعت، عبر نفوذ لطفية الشلحي، إلى الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا خلال فترة حكومة عبد الحميد البكوش، وكادت تدخلات لطفية الشلحي[١٢٨] أن تؤدي إلى استقالة البكوش في منتصف شهر أغسطس ١٩٦٨.

لقد كشف البكوش عن هذه الواقعة خلال المقابلة التي جرت بينه وبين السفير الأمريكي نيوسوم يوم ١/ ١٠/ ١٩٦٨، بعد تركه لرئاسة الوزارة:[١٢٩]

"إن البكوش كاد أن يستقيل في منتصف أغسطس بسبب موضوع يتعلق بمحاولة مجموعة

---

١٢٤ خلال حكومة ونيس القذافي.

١٢٥ غانم، مصدر سابق، ص ٢٧٧.

١٢٦ للمزيد حول هذا الموضوع انظر Frank C. Waddams، مصدر سابق، ص ١٦٩-١٧٢.

١٢٧ انظر تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-140) المؤرخ في ٢/ ٦/ ١٩٦٩ والذي يحمل عنوان "عائلة الشلحي ونفوذها".

١٢٨ كان إصرار لطفية الشلحي على اقتناء جواز سفر دبلوماسي لها، بالمخالفة للقوانين واللوائح، السبب المباشر في سقوط حكومة عبد القادر البدري. انظر فصل "حكومة عبد القادر البدري".

١٢٩ انظر التقرير السري الذي بعث به السفير نيوسوم عن تلك المقابلة، ذا الرقم (A-533) المؤرخ في ١١/ ١٠/ ١٩٦٨، بعنوان "رواية البكوش لأيامه الأخيرة كرئيس للوزراء".

شركات أمريكية باسم " شاباكوا أويل كوربوريشن " الحصول على امتياز نفطي. وقد حرصت الشركة على أن تستميل انتباه الملك من خلال إبداء استعدادها لأن تقوم ببناء طريق إلى واحة الكفرة[١٣٠] مجاناً. وقد طلب ممثلون لهذه الشركة مقابلة رئيس الوزراء البكوش الذي أحالهم على علي عتيقة، وكان يشغل منصب وزير شؤون البترول بالنيابة. وعندما تبين أن الشركة ترغب في الحصول على منطقة نفطية سبق تخصيصها لعقد المشاركة بين المؤسسة الليبية العامة والشركات الفرنسية، أبلغ الوزير عتيقه ممثلي الشركة الأمريكية بأن طلبها سوف ينظر فيه في العام التالي خلال مناقصة مفتوحة. بعد يوم أو يومين، تلقى البكوش مكالمة هاتفية من سكرتير الملك الخاص إدريس بوسيف الذي أبلغه بأن الملك غاضب عليه بشأن الإجراء الذي اتخذه في موضوع شركة شاباكوا. قام البكوش إثر ذلك بإرسال مذكرة إلى الملك أوضح له فيها أن المنطقة البترولية التي ترغب الشركة في الحصول على امتياز للتنقيب فيها سبق تخصيصها قبل شهرين على الأقل من تاريخ تقديم هذه الشركة لطلبها، وقد أشار البكوش في المذكرة نفسها إلى أنه على استعداد، إن كان الملك لا يثق بحكومته بشأن مثل هذه المسائل، لوضع استقالته تحت تصرفه. وقد استدعى الملك رئيس وزرائه البكوش، إثر استلامه لمذكرة الأخير، وأبلغه قبوله بالموقف الذي اتخذه في موضوع هذه الشركة، كما أمر بإرسال ملفات هذا الموضوع إليه تعبيراً عن نفض يديه منه، ومن ثم فقد أغلق الموضوع."[١٣١]

(د) خطوات أخرى

من الخطوات المهمة الأخرى التي اتخذتها حكومة البكوش في مجال البترول:

- أبلغت الحكومة شركات البترول خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ رفضها السماح لها باستقطاع مصروفات ترحيل العاملين بها وعائلاتهم عن ليبيا في أعقاب يونيو ١٩٦٧، ورفضت اعتبار هذه المصروفات "أعباء تشغيل" يمكن استقطاعها من العائدات.[١٣٢]
- أعلن وزير شؤون البترول في ١٢/ ١١/ ١٩٦٧ أن جميع الشركات البترولية العاملة في ليبيا قد قبلت بإلغاء خصم ٥,٦٪ الذي كان مسموحاً للشركات باستقطاعه من السعر المعلن للبترول الليبي. وقد أعلن الوزير أن الإلغاء سوف يصبح ساري المفعول اعتباراً من ١/ ١/ ١٩٦٧ (تاريخ استئناف ضخ البترول الليبي)، وأن هذه الخطوة سوف تؤدي إلى زيادة في عائدات الحكومة من البرميل الواحد بنحو ٥,٨٪

١٣٠ لعبت هذه الواحة دوراً هاماً في تاريخ الحركة السنوسية والجهاد الليبي ضد الطليان.

١٣١ قد يأخذ بعضهم على الملك تدخله ابتداءً في مثل هذا الموضوع، وقد يكون هذا المأخذ في محله، غير أنه ينبغي أن يذكر له أن هذا التدخل كان بمسعى من أطراف أخرى تظل هي المسؤولة، إذ هي صاحبة المصلحة، وهي التي استغلت عاطفة الملك الأبوية نحوها، كما ينبغي أن يذكر للملك الحصافة والحكمة والتوازن التي عالج بها هذا الموضوع. ولو حدث أن جرؤ رئيس وزراء في أي بلد عربي آخر على رفض طلب لرئيس الدولة لأصبح مصيره معروفاً.. هذا إن جرؤ على ذلك.

١٣٢ انظر تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-142) المؤرخ في ١٥/ ١١/ ١٩٦٧ والمتضمن محضراً للاجتماع الذي دار بين وزير شؤون البترول خليفة موسى والسفير نيوسوم بمكتب الأول يوم ٨/ ١١/ ١٩٦٧.

وإلى زيادة في إجمالي عائدات الدولة النفطية سنوياً بنحو (٦٥) مليون دولار.

- في مطلع شـــهر نوفمبر ١٩٦٧ طالب بنك ليبيا المركزي شركات البترول أن تودع في المصارف التجارية المحلية المبالغ المالية اللازمة لعملياتها في ليبيا للســـنة التالية. وقد أســـس البنك هذا الطلب بناء على المادة (١١) من عقود الامتياز المبرمة التي يتفاوت تفسير البنك والشركات لها.[١٣٣]
- قامت وزارة شـــؤون البترول في نهاية عام ١٩٦٧ بمطالبة الشركات التي كانت قد منحت امتيازات بترولية في فبراير ١٩٦٦ بضرورة تقديم بيان مفصل عن نشاطها، وتوضيح لمخططاتها المســـتقبلية في ميدان الاستكشـــاف والتنقيـــب. وقد بررت الحكومة خطوتها هذه برغبتها في الحيلولة دون احتكار الشركات الكبيرة لعمليات البـــترول في البلاد، وبرغبتها أيضاً في الانتهاء مـــن عمليات البحث والتنقيب عن البترول.
- أبلغت وزارة شؤون البترول خلال شهر إبريل ١٩٦٨ تعليماتها إلى شركات البترول، مطالبة إياها بضرورة اســـتخدام أحدث الأســـاليب العلمية في تنقيبها عن البترول، وهي الأســـاليب التي تكفل العزل بين طبقات البترول الخام والغاز الطبيعي والمياه. ولم تكتـــف الحكومة بمجرد إصـــدار هذه التعليمات، بل قامـــت فعلاً بتعيين خبراء اختصاصيين مهمتهـــم التفتيش على شركات البترول بشـــأن التزامهـــا بتنفيذ هذه التعليمات.
- افتتـــح الملك إدريس رســـمياً في ٢٦/ ٤/ ١٩٦٨ ميناء الزويتينـــة البترولي[١٣٤] التابع لشركة أوكســـيدنتال الأمريكية التـــي كانت قد شرعت خلال شـــهر يناير ١٩٦٨ بتصدير البترول من حقوله الواقعة في الامتيازات التابعة لها.
- قامت الحكومة في ٢/ ٥/ ١٩٦٨ بإلغاء ســـتة من عقود الامتياز البترولية التي سبق منحها إلى عدد من الشركات الصغيرة (المســـتقلة) خلال شهر فبراير ١٩٦٦ بحجة فشلها في القيام بالحدّ الأدنى من التزاماتها التعاقدية،[١٣٥] وهذه الشركات هي:

---

١٣٣ راجع تقارير السفارة الأمريكية حول هذا الموضوع ذات الأرقام (A-125) و(A-131) المؤرخة في ٣، ٨/ ١١/ ١٩٦٧ على التوالي.

١٣٤ بافتتـــاح هذا الميناء، بلغ عدد الموانئ البترولية في ليبيا خمســـة مـــواني هي، البريقة (١٩٦١) والســـدرة (١٩٦٢) ورأس لانوف (١٩٦٤) والحريقـــة (١٩٦٧) والزويتينة (١٩٦٨). وقد رأى بعض الباحثين أنـــه كان من الممكن، ومن الأجدى اقتصادياً، أن يقتصد في إقامة هذه الموانئ، إلا أن رغبة الشركات البترولية بأن يكون لها موانئ مســـتقلة، وآمالها بمســـتقبل نفطي كبير للبلاد، وتســـاهل الحكومة المبالغ فيه أحياناً، أدّى إلى قيام مواني نفطية غير ضرورية، وكلف ذلك أموالاً لم يكن هناك مبرر لإنفاقها، واستوجب إيجاد أجهزة إدارية وفنية لمراقبة الموانئ والتصدير كان بالإمكان اختصارها. غانم، مصدر سابق، ص ٣٢٧، ٣٢٨.

١٣٥ انظـــر مـــا ورد حول هذا الموضـــوع أثناء لقاءات الســـفير الأمريكي نيوســـوم مع وزير شـــؤون البترول خليفة موســـى يومي ٣٠/ ٥، و٨/ ٧/ ١٩٦٨ في التقارير الأمريكية ذات الأرقام (A-382) و(A-422) على التوالي.

اسم الشركة	رقم الامتياز	المساحة بالكيلومتر المربع
شركة ميركوري بتروليام	١١٢	٢٦٤٦
شركة ليون بتروليام كومباني	١١٣	٢٦٦١
شركة ليبيا ديزرت أويل	١٢٧	٥١١٧
شركة ليبيا تكساس للبترول والتكرير	١٢٨-١٢٩-١٣٠	٩٠٢٨

- أعلنت شركة إسو ليبيا في منتصف شهر يونيو ١٩٦٨ عن منح شركة Ralph .M. Parsons Co عقداً تلتزم الأخيرة بموجبه ببناء مصنع الكبريت Sulfur في ليبيا، على أن يتم بناؤه قبل نوفمبر١٩٦٩، وأن يقوم المصنع باسترداد (٤٥,٠٠٠) طن سنوياً من الكبريت الناتج عن مصنع تسييل الغاز في مرسى البريقة.
- أنهى عبد الحميد البكوش يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٦٨ زيارة رسمية لإسبانيا[١٣٦] وقّع في ختامها بياناً مشتركاً مع الرئيس الإسباني فرانكو. وقد أعلن البيان أن المحادثات بين الجانب الليبي والإسباني سوف تستأنف قريباً من أجل إبرام اتفاقية شاملة للتعاون الاقتصادي والفني. ومن المعروف أن إسبانيا سوف تصبح في القريب مستورداً رئيسياً للغاز المسيل من مصنع تسييل الغاز بمرسى البريقة التابع لشركة إسو.
- أعلن رئيس الوزراء البكوش خلال شهر يونيو ١٩٦٨ أن بقية الامتيازات البترولية في ليبيا سوف يجري استغلالها من قبل المؤسسة العامة للبترول، كما أعلنت الحكومة عن:
  - احترامها لكافة العقود القائمة بينها وبين الشركات البترولية جميعها.
  - دعوة هذه الشركات لتكثيف نشاطها مع استعداد الحكومة للتعاون معها إلى أبعد مدى من أجل تطوير الاقتصاد الوطني.
  - حرصها على التعامل مع الشركات كلها دون تمييز على أساس جنسياتها.
- في يوم ٨/ ٧/ ١٩٦٨ استقبل وزير شؤون البترول خليفة موسى في مكتبه مدير إدارة شؤون شمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية المستر جون روث Rooth John وكان برفقة الضيف الأمريكي كل من السفير ديفيد نيوسوم وموظف السفارة فيليب رزق Philip Rizk.[١٣٧]

١٣٦ قام وزير التجارة الإسباني بزيارة لليبيا استمرت ثلاثة أيام بدءاً من يوم ١٩/ ٢/ ١٩٦٨.
١٣٧ انظر التقرير رقم (A-422) المؤرخ في ١٥/ ٧/ ١٩٦٨ حول ما دار في ذلك الاجتماع الملف PET 1- LIBYA.

في مجال القوات المسلحة

سلفت الإشارة إلى أنه قد ظهرت خلال حكومة عبد القادر البدري فكرة تدعو إلى ضرورة "**تطهير الجيش**" من العناصر المشكوك بولائها للنظام الملكي قبل الإقدام على تسليحه. ويبدو أن هذه الفكرة كانت تدور في أوساط محدودة، لا تتجاوز الملك وبعض مستشاريه وولي العهد ورئيس الوزراء البدري. وكما مر بنا في الفصل السابق، فقد كان البدري حريصاً على أن تشمل عملية التطهير العقيد عبد العزيز الشلحي والعناصر العسكرية المقربة منه، من أمثال العقيد عون أرحومة، في حين كان الملك متمسكاً ببقاء العقيد الشلحي، ويشترط لإبعاده[١٣٨] أن يبعد رئيس أركان الجيش آنذاك اللواء نوري الصديق في الوقت نفسه.

ومن الواضح أن البدري اضطر لتقديم استقالته[١٣٩] من رئاسة الوزارة قبل أن يشرع بوضع تصوراته، بما يخص بـ"عملية التطهير"، موضع التنفيذ بعد الاتفاق حولها مع الملك، ومن ثمّ فقد كان هذا "الملف" ما يزال مفتوحاً عندما جاء عبد الحميد البكوش إلى رئاسة الوزارة.

يقول عبد الحميد البكوش، في مقاله الذي نشره بمجلة "**الوسط**"،[١٤٠] في إشارة عارضة منه لهذا الموضوع:

> "كان المجتمع الليبي متسامحاً، وكان الملك إدريس أكثر تسامحاً، فهو لم يدرك نوع الأجيال الجديدة وتطلعاتها وصراعاتها، فأحسن الظن بالجميع. وأذكر أني حضرت لقاء معه دار فيه حديث عن تنظيم الجيش الليبي، وإعادة تشكيل الحرس الوطني (قوات الأمن) بسبب ما كان يوجد في الجيش من مجموعات تتصارع وتنذر بالخطر، فكان ردّ الملك قاطعاً (أنتم لا تعرفون ما عاناه آباؤكم من تعثر وذل، وهؤلاء الضباط والجنود أبناؤنا، ولا أقبل بفصل واحد منهم إلا إذا ثبتت عليه تهمة توجب الفصل. أما التصفية فلا أقبلها)."

ثم يقول البكوش في موضع آخر من مقالته حول الموضوع ذاته:

> "كانت هناك فئات متعددة داخل الجيش، رفض الملك ـ كما ذكرت ـ إخراجها إلا بدليل، وعلى أساس فردي."

---

١٣٨ يبدو أن العقيد الشلحي قد علم بنية رئيس الوزراء البدري هذه فقام بتقديم استقالته للملك.

١٣٩ هناك من يعتقد أن السبب الرئيسي وراء اضطرار البدري لتقديم استقالته هو إصراره على إبعاد العقيد الشلحي وجماعته من الجيش، وليس موضوع جوازات السفر الدبلوماسية لعائلة الشلحي، كما تردّد.

١٤٠ مصدر سابق.

إذن، ووفقـــاً لما أورده البكوش في مقالته، فقد كان الملك إدريس هو الذي وضع نهاية لفكرة "**تصفية الجيش**" و"**تطهيره**" من العناصر المشكوك بولائها للنظام الملكي.

ويبدو أن ولي العهد الأمير الحســـن الرضا كان من المتحمســـين لفكرة تطهير الجيش، ويعتبر أن هذه الخطوة شـــرط ضـــروري لتقوية الجيش الذي، حســـبما يعتقد، يضم خمس مجموعات حزبية، وهو بالتالي يشك بولائه الكامل للنظام. وقد نقل عنه السفير نيوسوم، في تقرير بعث به إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢٤/ ٧/ ١٩٦٨:

".. أنـــه يعتقد أن الحكومة قد أخطأت عندما فشـــلت في تطهير الجيش. كان من الواجب على الحكومة أن تطرد منه جميع العناصر غير الموالية، وأن تبقي فقط على الموالية منها."

كما نسب إليه قوله:

"إنه لأمر معروف أن عدداً من الضباط هم **على صلة بالسفارات الأجنبية**[١٤١]... وأن عدداً من هؤلاء الضباط تلقوا تدريبهم في أماكن مشـــبوهة كالعـــراق .. وأن هناك **خططاً** مرتبطة بهذه التحركات كافة **تهدف إلى القيام بانقلاب عسكري في ليبيا**."

وبعيداً عن مخاوف ولي العهد وهواجسه، فمن الواضح أن عملية "التطهير" و"التصفية" المزمعة قـــد أوقفت. وفي الواقع، فإن مكاســـب العقيد عبد العزيز الشـــلحي والمجموعة المحسوبة عليه لم تقتصر على مجرد تجنب عملية التصفية المذكورة، والتخلص من بعض الشخصيات السياســـية المناوئة لهم (مثل عبد القادر البدري)، بل جاوزتها ليصبحوا لاحقاً محل عملية استرضاء واسعة ومتواصلة من قبل حكومة البكوش وتلك التي تلتها.[١٤٢]

يقول السفير الأمريكي نيوسوم[١٤٣] عن عملية استرضاء العقيد الشلحي والعقيد أرحومة.

"عـــلى الرغم من عدم وجود أية أدلة على تورط الشـــلحي وأرحومـــة في مناوأة النظام خلال الصيف (١٩٦٧)، إلا أن تأييد الشـــلحي المســـتمر لفكرة إعلان الجمهورية في ليبيا بعد وفاة الملـــك إدريس، ووضعه القـــوي داخل الجيش، ومكانته القريبة مـــن الملك، جعلته وصديقه الحميـــم أرحومة هدفـــين طبيعيين للخوف منهما والشـــك فيهما. وهو ما عـــبّر عنه على وجه الخصوص ١٩٦٧ كل من ولي العهد ورئيس الوزراء (الســـابق) البدري. فخلال أيام الصيف المضطربة، بدا أن رئيس الوزراء البدري ووزير دفاعه بوســـيف ياســـين[١٤٤] مهتمأن بمســـألة

١٤١ لاحظ أن هذه الأقوال المنسوبة لولي العهد جاءت قبل عام تقريباً من وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

١٤٢ ما من شك بأن هذه العملية تمت بعلم الملك وباستحسان منه. والمطلوب من الباحثين والمعنيين كشف المزيد عن جوانب هذا الموضوع، إذ قد تكون هذه العملية من أهم الأسباب التي عجلت بنهاية النظام الملكي.

١٤٣ انظـــر التقرير رقم (A-415) المؤرخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٨، الملـــف POL. 15-1 Libya، بعنوان "زيارة جديدة للخامس من يونيو. حكومة البكوش والمعارضة الراديكالية". ويقع التقرير في عشر صفحات مضافاً إليها ملاحق في خمس صفحات أخرى.

١٤٤ زعم محمد عثمان الصيد في مذكراته أن الملك إدريس أبلغه بأنه علم من بوسيف ياسين في عام ١٩٦١ أن ابن عمّه اللواء السنوسي لطيوش، الذي كان يشـــغل منصب رئيس أركان الجيش يومذاك، كان يخطط لانقلاب عسكري، ومن ثم ، فقد قام الملك بإقالته من منصبه. مصدر سابق، ص ٢٣٠، ٢٣١.

"تطهير الجيش"، وبدلاً من أن ينفذا تلك المهمة فإن الاثنين فقدا منصبيهما فيما احتفظ الشلحي وأرحومة بموقعيهما في الجيش."

"ومنذ ذلك الوقت، بذلت حكومة البكوش محاولة مخططة ومنظمة من أجل استرضاء الشلحي وأرحومة، فقد جرى تعيين والد أرحومة وصهره[١٤٥] عضوين في مجلس الشيوخ في شهر مارس (١٩٦٨)، كما استمر عبد العزيز الشلحي في وضعه المقرب من الملك كما لو أنه ابنه بالتبني."[١٤٦]

وأضاف نيوسوم في تقريره:

"والأهم من ذلك أن الشلحي وأرحومة كانا عضوي الجيش الليبي الرئيسين في صفقة الدفاع الجوي التي أبرمت مع بريطانيا في مايو ١٩٦٨ وبلغت قيمتها نحو (٤٢٠) مليون دولار. وقد تردد على نطاق واسع أن الشلحي قبض رشوة في هذه الصفقة بلغت مليون جنيه إسترليني. ويبدو الشلحي وأرحومة منهمكين في الوقت الحاضر كلية بموضوع منظومة الصواريخ."

ومن الواضح أن محاولة استرضاء العقيدين الشلحي وأرحومة قد جاءت في إطار عملية استرضاء ومصالحة مع كافة العناصر الشابة المعروفة بتطرفها في الجيش الليبي،[١٤٧] وفي إطار سياسة انتهجتها حكومة البكوش، وقام المستر نيوسوم بالتعبير عنها في تقريره[١٤٨] بشأن المعارضة الراديكالية في ليبيا، فوصفها بسياسة "استرض العسكريين وأشغلهم" Placate and Occupy the Military وذكر بشأنها:

"على الرغم من صور الرفض التي برزت في أعقاب يونيو، وبعض حالات الهروب وإساءة الأداء في أوساط العسكريين، فإن الحكومة لم تقم بالتعامل معهم بقسوة. وعلى عكس ما فعلت مع المعارضين المدنيين، فإن تطبيق العدالة بالنسبة للمخالفين العسكريين اتخذ منحى آخر واتسم بالهدوء والحذر. فمحاكمة الطيارين اللذين هربا إلى الجزائر بطائرتهما العسكرية[١٤٩] تمت في إطار كبير من السرية. كما لم يجر تغطية جهود الحكومة التي اتسمت بالفتور واللامبالاة من أجل المطالبة بعودة العسكريين الهاربين إلى مصر خلال الصيف الماضي. وهناك ضابط ارتكب جريمة خلال اضطرابات شهر يونيو لم يقدّم إلى المحاكمة إطلاقاً.[١٥٠] ومن ناحية أخرى، فإنه لم يجر تنفيذ عملية "تطهير الجيش" Purge التي تم الحديث عنها خلال شهر سبتمبر (١٩٦٧) (خلال حكومة البدري). ومن المرجح أن حكومة البكوش كانت عازفة

---

١٤٥ صهر العقيد أرحومة هو محمد عبد السلام الغماري الذي هو زوج أخت العقيد عبد العزيز الشلحي (لطفية إبراهيم الشلحي).

١٤٦ صاحب العقيد عبد العزيز الشلحي الملك إدريس في كافة زياراته التي قام بها لعدد من المدن الليبية خلال فترة حكومة البكوش.

١٤٧ لا شك أن حظ العقيدين الشلحي وأرحومة من جهود الاسترضاء كان هو الأكبر والأبرز، ولعلهما كانا المستفيدين أساساً من عملية الاسترضاء هذه، بل لا نستبعد أن تكون السياسة العامة التي انتهجتها حكومة البكوش إزاء عناصر الجيش المتطرفة قد تم تطبيقها باقتراح منهما.

١٤٨ التقرير السالف الذكر رقم (A-415).

١٤٩ رجع الطياران (مفتاح الفرجاني وفتحي بن طاهر) بمحض إرادتهما في منتصف شهر ديسمبر ١٩٦٧.

١٥٠ لعل الإشارة هنا للضابط مصطفى القريتلي الذي قام بقتل كامل أفراد أسرتين يهوديتين في طرابلس خلال شهر يونيو ١٩٦٧.

عن اتخاذ هذه الخطوات لخوفها من إثارة الجيش، وربما أيضاً لعدم رغبتها في إثارة الرأي العام من خلال محاكمتها لأشخاص لمخالفات لا تتعلق في معظم الحالات بعدم الولاء لليبيا، وإنما ترجع إلى حماس وطني زائد في مناصرة القضية العربية خلال الأزمة المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي. ولعل الحكومة أدركت، بعد أن هدأت الانفعالات، أن العسكريين لم يكونوا مخرّبين، وأن عملية **التطهير** Cleansing سوف تؤدي إلى أضرار أكثر مما تُحقق من فوائد."

يقول نيوسوم في التقرير نفسه:

"لقد بذلت حكومة البكوش خلال الأشهر الأخيرة جهوداً مماثلة لمصالحة واسترضاء العناصر الشابة المتطرفة في القوات المسلحة. وينبغي التذكر في هذا الصدد أن حكومة البدري كانت تتحرك بإصرار، خلال شهر سبتمبر (١٩٦٧)، باتجاه إبعاد العديد من الضباط الذين كان سلوكهم وموقفهم موضع اشتباه خلال أزمة صيف ١٩٦٧. وفي الحقيقة، فإن هذا الإبعاد لم يتم، ومن المفيد ملاحظة التسامح مع بعض هؤلاء الضباط."

ثم يتناول التقرير ما حدث للمقدم طيار الهادي سالم الحسومي قائد سلاح الطيران الليبي، والرائد طيار محمد عبد السلام شنيب[١٥١] مسؤول العمليات في السلاح نفسه، اللذين قاما خلال الأيام الأولى لاندلاع حرب يونيو، ودون إذن من السلطات الأعلى رتبة، بتحريك طائرات وضباط سلاح الطيران الليبي من مقرها بقاعدة ويلس. فيقول:

"لقد شاع بشكل واسع خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧ أن الضابطين الحسومي وشنيب سيفقدان منصبيهما، غير أن هذا لم يحدث. وبدلاً من ذلك، فإنهما بقيا في سلاح الطيران خلال المراحل التمهيدية المتعلقة بتطوير هذا السلاح، والمتمثلة بتزويده بدفعة من طائرات F5 النفاثة المقاتلة (الأمريكية الصنع). وفي تطور جديد، قامت الحكومة بإرسال الضابطين (المذكورين) في دورتي أركان، الأول بتركيا، والثاني بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن المحتمل أن يكون إرسال هذين الضابطين لهاتين الدورتين خطوة ذكية استهدفت إبعادهما عن سلاح الطيران خلال هذه المرحلة التي سيبدأ فيها تنفيذ برنامج طائرات F -5."

ويضيف التقرير الأمريكي:

"أما بالنسبة للعسكريين الليبيين التسعة عشر الذين لجأوا إلى مصر بمدرعاتهم وأسلحتهم (خلال يونيو وأغسطس ١٩٦٧)،[١٥٢] فرغم ما تردّد من أن الحكومة تنوي إنزال عقوبة الإعدام بهم، فإن رئيس الوزراء البكوش أكد لنائب الرئيس المصري حسين الشافعي، أثناء لقائه به في ديسمبر (١٩٦٧)،[١٥٣] أن الحكومة الليبية لا تعتزم محاكمة أي من هؤلاء العسكريين سوى

١٥١ أورد التقرير ذاته، بشأن الرائد شنيب، أنه قام خلال الفترة نفسها بنقل معلومات عن حركة الطيران الأمريكي في قاعدة ويلس خلال حرب يونيو، وأبلغها مباشرة إلى السفير المصري في طرابلس.

١٥٢ انظر برقية السفارة الأمريكية ذات الرقم T/1632 المؤرخة في ٦/ ١١/ ١٩٦٧. الملف Libya DEF. 6-3.

١٥٣ قام نائب الرئيس المصري حسين الشافعي بزيارة رسمية لليبيا في ٢٨/ ١١/ ١٩٦٧ استقبل خلالها من قبل الملك إدريس، حيث سلمه رسالة من الرئيس عبد الناصر، وكان بصحبة الضيف وزير العدل المصري عصام الدين حسونة، والسفير المصري في ليبيا صلاح الدين =

الملازم أول عمــر محمد الواحدي، الذي كان ضمن المجموعة المتمردة الأولى (يونيو ١٩٦٧) وقام بإطــلاق الرصاص وجرح آمره العســكري عندما حاول الأخــير اللحاق بالمجموعة وإقناعها بالعودة. وقد فشلت حكومة البكوش بإقناع هؤلاء العسكريين بالعودة إلى ليبيا، كما لم تنجح في استرداد الآليات والمعدات التي كانت معهم."

كما يضيف التقرير ذاته:

"أما الطياران اللذان كانا قد لجآ (إلى الجزائر) بطائرتهما النفاثة في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ١٩٦٧ [١٥٤] فقد عادا بمحض إرادتهما إلى ليبيا خلال شهر ديسمبر ١٩٦٧ وتمت محاكمتهما أمام محكمة عســكرية خلال شــهر يناير ١٩٦٨، في أجواء غير علنية، وأصدرت بحقهما أحكاماً بالسجن لمدة ست سنوات مع السماح لهما بالبقاء كضابطين بسلاح الطيران الليبي."

ومن بين القرارات التــي اتخذت خلال فترة حكومة عبــد الحميد البكوش في مجال القوات المسلحة:[١٥٥]

- صدور مرسوم ملكي بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٦٧ بقبول استقالة المقدم ركن سعد الدين بوشويرب من الجيش الليبي.
- صدور مرســوم ملكي بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٦٨ بتعيين العقيد السابق بالجيش الليبي إدريس عبد الله سفيراً لليبيا لدى الباكستان.
- صدور مرســوم ملكي بتاريــخ ٣١/ ٧/ ١٩٦٨ بقبول اســتقالة الزعيم مصطفي القويري مــن الجيش الليبي (وكان قــد رقي لرتبة زعيــم في ٩/ ٨/ ١٩٦٧ خلال حكومة عبد القادر البدري).

وقد أجمل التقرير السري الذي أعدته السفارة الأمريكية بعنوان "**تقييم حكومة البكوش بعد ثمانية أشهر في الحكم**" دور حكومة البكوش إزاء تطوير القوات المسلحة في العبارات التالية:[١٥٦]

"لقد قامت حكومة البكوش، بمساعدة الحكومتين البريطانية والأمريكية، بإعادة تحديد مهام القوات المســلحة الليبية، ووضع المخططات على مدى عشر ســنوات تالية أو أكثر، لتوسيع وتطويــر هذه القوات. كما جرى طلب معدات معقدة جديدة للجيش والســلاحين البحري والجوي، وكذلك لقوات الأمن. كما وضعت الخطط لإعادة تنظيم وتوســيع برامج تدريب، وتحسين تنظيم، ورفع مستوى أداء القوات المسلحة."

= محمود بدر، وأمين سامي مدير الشؤون العربية في الخارجية المصرية. كما استقبل الشافعي من قبل ولي العهد ورئيس الوزراء البكوش.

١٥٤ انظر برقية السفارة الأمريكية الآنفة الذكر ذات الرقم T/1632 المؤرخة في ٦/ ١١/ ١٩٦٧.

١٥٥ من المفارقات العجيبة أن من بين القرارات التي صدرت في مجال القوات المســلحة الليبية خلال حكومة البكوش صدور مرســوم ملكي بتاريــخ ٨/ ٢/ ١٩٦٨ بترقية عدد من ضباط الجيش الليبي، كان من بينهــم الملازم ثاني معمر القذافي الذي جرت ترقيته لرتبة ملازم أول اعتباراً من ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٧. (هل كان ذلك باقتراح من العقيد عبد العزيز الشلحي؟!).

١٥٦ مؤرخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٨ ويحمل الرقم (A-414).

صفقة السلاح مع بريطانيا

مــر بنا كيف أن **الملك إدريس** ظل على امتداد عدة ســنوات يرفض فكرة تقوية الجيش بشــكل يجعله يتفوق على قوات الأمن، وأنه أمر في عــام ١٩٦٤ (خلال حكومة المنتصر الثانية) بإلغــاء صفقة دبابات أمريكية كانت قد وصلت فعلاً إلى ميناء بنغازي، كما أمر بإقالة وزير الدفاع يومذاك سيف النصر عبد الجليل الذي كان وراء إبرام تلك الصفقة.

غيــر أن الثروة البترولية الهائلة التي ظهرت في ليبيــا جلبت معها هواجس المحافظة عليها ضد الأطمــاع الخارجية. ومع تنامي المخاوف[١٥٧] لدى الملك وكبار المســؤولين حول وجود نوايا مصرية جزائرية تســتهدف الإطاحة بالنظام، وتقاســم ثــروة ليبيا، ومع تصاعد المناداة، محلياً وعربياً، بضرورة إجلاء القواعد والقوات البريطانية والأمريكية في ظل النظام الليبي الذي يعتمد على مســاندتها له فــي حال تعرضه لأية أخطار خارجية، لم يعد أمام الملك والمســؤولين سوى تغيير موقفهم المعارض لفكرة تقوية وتجهيز الجيش الليبي.

وربما كانت المــرة الأولى التي عبر خلالها الملك إدريس علنــاً عن تغير هذه القناعة لديه هي عند استقباله لوفد من العسكريين الأمريكيين بصحبة السفير الأمريكي نيوسوم يوم ١٦/ ٢/ ١٩٦٧، فقد تحــدّث معهم بصراحة عن رغبة ليبيا في بناء ســلاح جوي قوي.[١٥٨] كما أقدمت حكومة حســين مازق بالفعل على التعاقد على شراء عشر طائرات مقاتلة نفاثة أمريكية الصنع طراز F -5 على أن يجري تسليمها خلال عام ١٩٦٨.

كمــا مر بنا كيــف أن الولايات المتحــدة الأمريكية كانت حريصة على اســتمرار بقاء القوات البريطانية في ليبيا (في قاعدة العدم وطبرق)، وأنها كانت على اســتعداد، في ســبيل إقناع بريطانيا بهذا الموضوع، أن تغطي بعض نفقاتها العسكرية في ليبيا، بل أن تتنازل لها عن "الســوق الليبية" في مجال بيع الأسلحة. وقد عبّر عن ذلك وكيل وزارة الخارجية الأمريكية "يوجين روستو" للوفد البريطاني خلال "محادثات بيومونت" بواشنطن يوم ١٠/ ٨/ ١٩٦٧ بقوله:

١٥٧ لا شــك في أن جزءاً هاماً من هذه المخاوف حقيقي ويســتند إلى مبرّرات حقيقية، غير أنه لا شك أيضاً في أن بعضها الآخر هو من اختلاق الدوائر الأجنبية بقصد دفع النظام في ليبيا (كما حدث مع غيره) لانتهاج سياسات معينة، من بينها الاندفاع نحو تكديس السلاح واستنزاف جزء من العائدات النفطية، الأمر الذي لا يخدم سوى مصالح الدول المصدّرة للسلاح.

١٥٨ انظر فصل "حكومة حسين مازق".

"إنه يسعدنا أن نرى بريطانيا تبيع أسلحة لليبيا، وإننا في الحقيقة نشجع أن تستجيب بريطانيا للطلبات الليبية في مجال التسليح."[١٥٩]

وخلال استقبال الملك إدريس للسفير البريطاني ساريل في طبرق يوم ٥/ ١٠/ ١٩٦٧ (خلال حكومة البدري) قام السفير بإثارة موضوع مشروع الدفاع الجوي وتجربة تطبيقة في "منطقة نجران" بالمملكة السعودية، كما شرح للملك أهمية المشروع كرادع في مواجهة أي عدوان على ليبيا من الشرق أو الغرب. وقد ظهر على الملك قبوله للفكرة، ورحب على وجه الخصوص بحقيقة أن منظومة الدفاع الجوي غير قابلة بطبيعتها للاستعمال في أية أغراض عدوانية أو ثورية، كما أصدر تعليماته بإجراء دراسة عاجلة للمقترحات التي تقدمت بها "الشركة البريطانية للطيران" British Aircraft Corporation بشأن بناء "منظومة دفاع جوي" في ليبيا تعتمد على استخدام صواريخ أرض- جو موجهة.[١٦٠]

ومع تولي عبد الحميد البكوش رئاسة الوزارة،[١٦١] قام وزير الدفاع الجديد حامد العبيدي في ٢٦/ ٢/ ١٩٦٨ بزيارة رسمية لبريطانيا لمدة أسبوعين ناقش خلالها موضوع إبرام "صفقة الدفاع الجوي" المزمعة.[١٦٢] وتم الإعلان في ٢٨/ ٤/ ١٩٦٨ عن توقيع عقد تتعهد بموجبه الشركة البريطانية للطيران (B. A. C.) بتزويد الحكومة الليبية بأسلحة دفاعية تتضمن صواريخ أرض-جو من نوع Ropier Thunderbird، كما تتعهد بتدريب العناصر البشرية اللازمة لتشغيل هذه الأسلحة. وقد عقد وزير الدفاع حامد العبيدي اجتماعاً بمقر اللواء الأول بمعسكر البركة في أعقاب الإعلان عن تلك الصفقة، وكان مما ورد على لسان الوزير:

"إن الحكومة تبدي اهتماماً كبيراً بالجيش بجميع قطاعاته ووحداته، وذلك لإيمانها بأن الجيش هو السلاح الوحيد الذي يحمي الوطن."

"إن سياسة الحكومة هي أن تتماشى الأسلحة الثلاثة بصورة متكاملة، سواء الطيران أو البحرية[١٦٣] أو المشاة، وليس هناك سلاح يتطور على حساب الآخر، وأن الأسلحة الثلاثة تشكل حلقة متماسكة، ولا يمكن أن يعمل سلاح بمفرده دون أن تعاونه باقي الأسلحة."

"كما أشار الوزير حامد العبيدي إلى أن الحكومة كلفت بعض الخبراء بوضع مخططات ينفذ

---

١٥٩ انظر مبحثي "تنسيق أمريكي-بريطاني ومخاوف من انقلاب راديكالي" و"اهتمام بالقوات المسلحة..." من الفصل السابق "حكومة البدري".

١٦٠ مبحث "اهتمام بالقوات المسلحة...".

١٦١ أعلنت الحكومة في بيانها الذي أصدرته في أعقاب أول اجتماع في يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٧عن تأكيد عزمها على دعم قدرات ليبيا الدفاعية في أسرع وقت ممكن، كما أكدت ذلك في البيان الذي ألقاه رئيس الوزراء البكوش أمام البرلمان الليبي يوم ٢٠/ ١١/ ١٩٦٧.

١٦٢ كانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة عسكرية برئاسة الجنرال السير جون موغ John Mogg لدراسة احتياجات ليبيا الدفاعية، والربط بين منظومة الدفاع الجوي المزمعة وطائرات أنتورب S/F النفاثة المقاتلة التي كانت قد تعاقدت على شرائها من أمريكا وينتظر استلامها خلال عام ١٩٦٨.

١٦٣ تعاقدت الحكومة مع بريطانيا في ٩/ ٢/ ١٩٦٨على شراء قطعة بحرية للجيش (١٥٠٠ طن) بمبلغ (٦) مليون جنيه إسترليني. القطعة من تصنيع مجموعة شركات Vosper Thornycroft البريطانية.

بعضها على مـدى قصير، وبعضها الآخر عـلى مدى طويل، غير أن تحقيـق ذلك لا يتمّ إلا بتوفير الكفاءات الذهنية والعلمية، ولهذا عمدت الحكومة إلى وضع برنامج لتدريب العناصر الوطنية على هذه الأسلحة الجديدة، وسـيتم هذا التدريب في بريطانيا. كما أعرب الوزير عن أمله في أن يتم تدريب العناصر الوطنية على الأسـلحة الحديثة بحيث لا يحين موعد تسلمها، الذي سـيتم بعد خمس سـنوات، إلا ويكون ٧٠٪ من مجموع العاملين عليها من الليبيين. كما أضاف الوزير "لقد شـكلت لجنة من الجيش اضطلعت بتعديل قانون الجيش بحيث يتناسب مع نموه، وتشجيع المنتسبين إليه مادياً واجتماعياً."

إشارات أمريكية مبكرة

وقد جرى تناول صفقة السلاح التي أبرمتها حكومة البكوش مع الحكومة البريطانية في عدد من البرقيات والتقارير السـرية الأمريكية التي بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا إلى واشنطن خلال تلك الفترة..

- وردت أولى هذه الإشـارات في التقرير السري الذي أعده السـفير نيوسوم بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٦٨ عن سياسة بلاده في ليبيا خلال عام ١٩٦٧،[١٦٤] وقد جاء في الصفحات (٩-١٠) منه:

"لقد وقعت الحكومة الليبية مع الحكومة البريطانية رسـالة نوايـا (Letter of Intent) عبرت الأخيرة من خلالها عن نيتها لتركيـب منظمة صواريخ أرض-جو في ليبيا، ويصبح بذلك في حوزة ليبيا لأول مرة قدرة دفاعية -أياً ما تكن محدوديتها- لصد أي عدوان خارجي."

- كما وردت إشارة ثانية لهذا الموضوع في برقية أخرى أرسل بها السفير نيوسوم بتاريخ ٩/ ٥/ ١٩٦٨، في أعقـاب حوار جرى بينه وبين السـفير البريطاني في ليبيا المسـتر سـاريل حول احتمال اختيار قاعدة ويلس كأحد المواقـع لبناء واحدة من بطاريات منظومة الدفاع الجـوي المتعاقد عليها بين بريطانيا وليبيـا. وورد في هذه البرقية أن نيوسـوم أبلغ نظيره البريطاني رفض أمريكا الشـديد لاختيـار أي موقع في قاعدة ويلس لهذا الغرض. ويفهم من البرقية أن كل بطارية من بطاريات هذه المنظمة يحتاج تشغيلها لـ (٢٤٠) ليبيّاً و(٧٠) بريطانياً.

- كما نقل نيوسـوم، في برقيـة سرية أخرى مؤرخـة في ٢٢/ ٥/ ١٩٦٨، ردود الفعل لصفقة الدفاع الجوي مع بريطانيا في الأوسـاط الليبية. وقد أشـارت البرقية إلى أن أخبار هذه الصفقة لم تحدث ردود فعل واسـعة لـدى الرأي العام في ليبيا. وتنحصر معظم الملاحظات التي بلغت السـفارة الأمريكية ـ حتى ذاك اليوم ـ في أوجه قصور

١٦٤ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-254)، موجود بالملف POL. 1-Libya، ويحمل عنوان U.S. Policy Assessment: Libya 1967.

البرنامج، وتتركز معظم الانتقادات حول الاعتبارات والدوافع السياسية المرتبطة بها، كما يظل أهم انتقاد لها هو أن برنامج هذه المنظومة غير عملي ومبالغ فيه، وأن تكلفة الأجهزة المتعاقد عليها لا تتناسب وقيمتها الدفاعية. كما تضيف البرقية أنه بسبب عدم إعلان الحكومة الليبية رسمياً عن صفقة شراء طائرات F-5 النفاثة المقاتلة، التي أبرمتها مع أمريكا (خلال شهر مايو ١٩٦٧)، فإن بعضهم يردد أنه كان من المفروض أن يتم شراء الطائرات قبل التعاقد على الصواريخ مع بريطانيا. وتضيف البرقية أن بعضهم يعتقد أن الأزمة التي يعانيها ميزان المدفوعات البريطاني،[١٦٥] مع رغبة الملك في مساعدة صديقته بريطانيا في هذا الشأن، هي التي تقف وراء إبرام هذه الصفقة وليس الاحتياجات الدفاعية لليبيا. وتضيف البرقية أنه، إلى جانب هذه الآراء، هناك من بين العناصر الليبية التقليدية من يعتقد أن هذه الصفقة تخدم احتياجات ليبيا الأمنية.

اجتماعات أمريكية ـ بريطانية

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بإعطاء بريطانيا موافقتها المسبقة على أن تصبح المورد الرئيسي للسلاح في ليبيا – كما سلفت الإشارة– بل واصلت متابعة تطورات صفقات السلاح بين بريطانيا وليبيا عن كثب، وطالبت بريطانيا بأن تحقق معها أقصى صور التعاون والتنسيق في هذا المجال، وألا تترك الليبيين يحسون بوجود تنافس بين بريطانيا وأمريكا فيما يتعلق ببرنامجيهما العسكريين في ليبيا (منظومة الدفاع الجوي البريطانية وبرنامج طائرات F-5 الأمريكية).

ويستفاد من الوثائق السرية الأمريكية حصول عدد من الاجتماعات التنسيقية بين الجانبين الأمريكي والبريطاني بهدف التعاون والتنسيق حول هذا الموضوع، من أهمها:

- الاجتماع الذي تمّ في لندن يوم ٣/ ٧/ ١٩٦٨ بين وفدين عسكريين، أمريكي برئاسة الجنرال يوجين ليبيلي Eugene Lebailly، وبريطاني برئاسة البريجادير ديفيد وارين David Warren، بهدف وضع "خطط متكاملة لتطوير ليبيا عسكرياً" Coherent Plan for Libyan Military Development.[١٦٦]
- الاجتماعات التي عقدها في لندن السفير الأمريكي بليبيا المستر نيوسوم بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٦٨ بصحبة بعض موظفي السفارة الأمريكية في لندن مع عدد من المسؤولين البريطانيين حول الموضوع نفسه.[١٦٧]

---

١٦٥ انظر مبحث "تخفيض قيمة الإسترليني" من هذا الفصل.

١٦٦ تراجع البرقية المرسلة من السفارة الأمريكية في لندن إلى واشنطن بتاريخ ٩/ ٧/ ١٩٦٨، رقم لندن/ ١٠٦٨٨، الملف DEF 1-Libya.

١٦٧ تراجع البرقية المرسلة من السفارة الأمريكية إلى واشنطن بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٦٨، رقم لندن/ 11354، الملف السابق نفسه.

- الاجتماعات التي عقدها السفير نيوسوم مرة أخرى في لندن بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٨ حول الموضوع نفسه مع كل من وكيل وزارة الصناعة البريطاني المستر جون كريستي ومدير إدارة إفريقيا الشمالية بالخارجية البريطانية. وكان من أهم ما برز خلال هذه الاجتماعات:

١- حرص الجانب الأمريكي على تحقيق أكبر قدر من تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق بين الحكومتين الأمريكية والبريطانية فيما يتعلق بتطوير قدرات ليبيا العسكرية، سواء بالنسبة لمنظومة الصواريخ البريطانية، أو بالنسبة لطائرات F-5 الأمريكية، على أن يتم ذلك على المستويات كافة في داخل ليبيا (السفارات والبعثتين العسكريتين ...) أو خارجها. وقد أبدى الجانب البريطاني استجابة لهذا الحرص الأمريكي.

٢- عبر الجانب البريطاني عن أنه ينظر إلى صفقة الدفاع الجوي مع ليبيا من زاوية تجارية بالدرجة الأساسية.

٣- أن منظومة الصواريخ البريطانية هي ذات طبيعة دفاعية صرف، ولا تأخذ بالاعتبار أي دور للقوات البرية أو البحرية أو الجوية.

٤- طالب الليبيون أن يكون لهذه المنظومة قدرة دفاعية لصد هجوم على جبهتين، مع احتمال تعرض لهجوم عبر الحدود الجنوبية (الصحراء). وبالرغم من أن الليبيين لم يفصحوا عن الأطراف المغيرة، فإن الخبراء البريطانيين افترضوا أن هذه الأطراف هي مصر والجزائر.

٥- أظهر الوفد العسكري الليبي،[١٦٨] الذي حضر إلى لندن لمناقشة برنامج هذه المنظومة مع البريطانيين، اهتماماً بزيادة عدد قوات الجيش الليبي إلى (١٤) ألفاً (ما يعادل ١٪ من سكان ليبيا) وتخفيض مستوى فاعلية المنظومة الدفاعية، ورفض الجانب البريطاني الاستجابة لمقترحات العسكريين الليبيين.

٦- إن البريطانيين اضطلعوا بدور أكثر فاعلية بشأن هذه المنظومة، بالمقارنة مع دورهم في بناء نظيرتها بمنطقة "نجران" بالمملكة العربية السعودية.

٧- لن يجري الإحساس عملياً بمنظومة الدفاع هذه في ليبيا إلا بين عامي ١٩٧١، ١٩٧٢ عندما يجري طلب كميات كبيرة من المعدات البريطانية، كما أن المعدات الأولية الخاصة بها لن يتم إحضارها إلى ليبيا إلا في أواخر عام ١٩٦٩ أو بدايات عام ١٩٧٠.

١٦٨ كان هذا الوفد برئاسة العقيد عبد العزيز الشلحي.

٨- ظلت المحادثات جارية بين الجانبين البريطاني والليبي حول هذه المنظومة حتى نهاية شهر أكتوبر ١٩٦٨ (حكومة ونيس القذافي).

المزيد من التقارير الأمريكية

تعرضت لموضوع صفقة "**منظومة الدفاع الجوي**" مع بريطانيا عدّة تقارير سرية أخرى بعثت بها السفارة الأمريكية في ليبيا، كان من بينها:

- **التقرير رقم (A-391)**[١٦٩]

فقد جاء فيه على لسان علي عبد الله وريث (إحدى الشخصيات الوطنية المعارضة) أثناء لقاء له مع أحد موظفي السفارة الأمريكية يوم ٦/ ٥/ ١٩٦٨ بشأن صفقة الدفاع الجوي:

"هل هذا هو ما تحتاجه بلادنا؟ هل نملك نحن مائة مليون جنيه كي ننفقها على شيء لا معنى له؟ إمّا أن البكوش يحاول أن يقدّم الدليل على أنه موالٍ للبريطانيين؟ وهو ما نعلمه بالفعل، وإما أنه حصل على رشوة مقابل توقيعه على هذا العقد؟"

ثم استطرد علي وريث، وفقاً لما جاء في ذلك التقرير: "باستثناء عدد محدود من الضباط، من أمثال عبد العزيز الشلحي (الذي يعتبره صديقاً شخصياً له، إلا أنه يعارضه بشأن موضوع هذه الصفقة)، فإن بقية ضباط الجيش يشعرون بمرارة أكبر من ذي قبل، لاعتقادهم بأنهم يعاملون من قبل الحكومة كالدمى التي لا تفهم شيئاً من شؤون الدفاع، وإن كثيراً من ضباط الجيش قد حدّثوه على هذا النحو."

- **التقرير رقم (A-414)**[١٧٠]

وقد خصص عدداً من الفقرات لموضوع صفقة الدفاع الجوي مع بريطانيا، جاء فيها:

"إن عدداً من صغار ضباط الجيش[١٧١] انضموا إلى عدد من موظفي الدولة السابقين، وبعض رجال الأعمال البارزين، في حملة انتقاد شديدة ضد حكومة البكوش بسبب صفقة الصواريخ التي أبرمتها. والمعارضون لهذه الصفقة يتساءلون عن حاجة ليبيا لهذا النظام الدفاعي المعقد، ويصرون على أن المنظومة الدفاعية التي جرى اختيارها هي أكبر وأغلى مما تستوجبه احتياجات ليبيا الدفاعية. وإن كثيراً من الذين ينتقدون هذه الصفقة يخلصون إلى نتيجة مفادها أن السبب الوحيد الذي دعا البكوش إلى إبرامها هو رغبته في الحصول على رشوة كبيرة من ورائها."

"أما العسكريون الليبيون الذين ينتقدون هذه الصفقة، فهم يؤكدون أن المنظومة الصاروخية

---

١٦٩ التقرير مؤرخ في ١٧/ ٦/ ١٩٦٨، وقد تكرّرت الإشارة إليه في عدّة مباحث من هذا الفصل.

١٧٠ التقرير مؤرخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٨، الملف POL. 15-Libya، ويحمل عنوان "تقييم لحكومة البكوش بعد ثمانية أشهر في الحكم". وقد تكررت الإشارة إلى هذا التقرير في عدد من مباحث هذا الفصل.

١٧١ إن هذه العبارة تؤكد دون شك أن "رجال السفارة الأمريكية" كانوا على تماس حتى بصغار ضباط الجيش.

المشتراة سوف يجري السيطرة عليها وتشغيلها بواسطة الفنيين والعسكريين البريطانيين. كما أنهم يشتكون من أنه لم تجر مشاورتهم، من قبل المدنيين في الحكومة، حول هذه المشتريات من العتاد العسكري. كما يعبر الكثيرون من منتقدي الحكومة (من داخل الجيش وخارجه) عن انزعاجهم لخشيتهم أن تكون هذه الصفقة موجهة ضد دول عربية شقيقة (مصر والجزائر). كما يجزم هؤلاء بأن هذه الصفقة تؤكد أن "**البكوش**" أداة بيد بريطانيا و"**عميل استعماري**". ويضيف آخرون أنه إن كان على ليبيا أن تتقدّم لمساعدة حليفتها وصديقتها القديمة، فما كان عليها إلا أن تقوم بتقديم مساعدة صريحة لها مائة مليون جنيه، بدلاً من شراء هذه المعدات التي لا ترغب بها ليبيا وليست بحاجة إليها."

ثم يورد التقرير في موضع آخر منه:

"وكجزء من الهجوم السياسي الذي تتعرض له حكومة البكوش، فإن أولى الإشاعات حول فسادها المالي بدأت تظهر. وبالقدر الذي باستطاعتنا فيه التقصي، فإنه يبدو أن لا أساس لصحة هذه الإشاعات، على الأقل فيما يتعلق بالبكوش نفسه. ومع ذلك، فإن اتهامات كثيرة وجهت للبكوش شخصياً ولبعض أعضاء حكومته حول ارتكابهم لأخطاء. وجرى، خلال الأسابيع الأخيرة، اتهام البكوش بقبض رشاوى مالية كبيرة عن صفقة البترول مع فرنسا،[١٧٢] وصفقة السلاح الجوي مع بريطانيا،[١٧٣] وعن معاملات في عقارات وأراض".

- **التقرير رقم (A-514)**[١٧٤]

يحمل هذا التقرير عنوان "**زيارة جديدة للخامس من يونيو - رئيس الوزراء البكوش والمعارضة المتطرفة**"، وقد جاء فيه بشأن هذه الصفقة:

"على الرغم من مواقف الرفض التي أعقبت أحداث يونيو، وحالات الهروب من قبل بعض العسكريين الليبيين إلى خارج ليبيا، وحالات إساءة التصرف داخل القوات المسلحة، فإن الحكومة الليبية (حكومة البكوش) آثرت ألا تتعامل بقسوة مع العسكريين ... واختارت الحكومة، بدلاً من ذلك، أن تنزع الفتيل من أي تذمر في أوساط العسكريين من خلال:

١- استرضاء "**الأولاد المشاغبين**" في الجيش، الشلحي وأرحومة.

٢- **الاتصال المباشر بصغار ضباط الجيش** عبر الزيارات الشخصية التي قام بها رئيس الوزراء البكوش.

٣- تجهيز الجيش بمنظومة دفاع جوي من بريطانيا بلغت قيمتها (٤٢٠) مليون دولار، وسلاح الطيران بعشر طائرات نفاثة مقاتلة طراز نورثروب F-5 وبمعدات جديدة للسلاح البحري."

١٧٢ انظر مبحثي "زيارة رسمية لفرنسا" و"في مجال البترول" من هذا الفصل.

١٧٣ يزعم سامي حكيم أنّ الحكومة البريطانية كافأت سفيرها في ليبيا المستر ساريل عن نجاحه في إبرام صفقة الدفاع الجوي مع ليبيا بمنحه لقب "سير" "Sir". "**هذه ليبيا**"، مصدر سابق، ص ٢٤٧.

١٧٤ التقرير مؤرخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٨، الملف السابق نفسه. وقد تكررت الإشارة إلى هذا التقرير في مباحث أخرى من هذا الفصل.

ويضيف التقرير:

"وفضلاً عما تحققه هذه التجهيزات لقدرات الجيش الدفاعية، فمن المنتظر -وبخاصة لمنظومة الدفـاع الجوي - أن تجعل جزءاً كبيراً من الجيش مشـغولاً بها على مدى عدد من السـنوات القادمة."

"ومن الآثار الإيجابية المنتظرة لهذه المشـتريات تهدئة الاعتراضات القائمة في أوسـاط الجيش احتجاجاً على سياسـة النظام التقليديـة المنحازة لقوات الأمن (وبخاصة قـوة دفاع برقة)، والتقليل من رغبة الجيش في إظهار البطولة، ومن إغرائه بالانجرار إلى قضايا السياسة. إنه لمن المبكر القول بأن هذه المشـتريات الجديدة من السلاح سوف تخدم هذه الغايات. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يستلم سلاح المشاة معدات جديدة في القريب، فإنه لا ينتظر أن تؤدي أية مشـتريات للجيش إلى زيادة قدراته بشكل كبير يغريه بالقيام بانقلاب. وكما عبر أحد الظرفاء "لم يحدث أبداً أن قام أحد بانقلاب مستخدماً صواريخ أرض - جو، أو طائرات".

كما نقل السـفير الأمريكي نيوسـوم في تقرير مؤرخ في ٢٤/ ٧/ ١٩٦٨عن ولي العهد الأمير الحسن الرضا ملاحظات حول صفقة السلاح مع بريطانيا جاء فيها:

"إن عـدد الجيش صغير ... وهو منقسـم إلى خمس مجموعات حزبيـة .. وعلى الرغم من أنه موافق شـخصياً، من حيث المبدأ، على صفقة السـلاح مع بريطانيا، فإنه منزعج من تأثيرات هذه الصفقة على مسـتقبل وضع الجيش .. ثم تساءل: هل من الحكمة تزويد جيش يُشك في ولائه الكامل بالسلاح؟! ... إنه ليغدو من الصعب التكهن بالنتائج بعد استجلاب الأسلحة الجديدة، والمرتبطة بصفقة الدفاع الجوي."

على صعيد العلاقات العربية

شهدت حقبة وزارة عبد الحميد البكوش نشاطاً مكثفاً على صعيد العلاقات العربية الثنائية والجماعية. ومن أهم الوقائع في هذا السياق:

- في ١/ ١١/ ١٩٦٧ منحت الجامعة الإسلامية بعثات دراسية لسبعة عشر طالباً لبنانياً. وفي السادس من الشهر ذاته، بدأ وفد لبناني برئاسة مفتي لبنان الشيخ حسن خالد زيارة لليبيا دامت أسبوعاً بدعوة من الجامعة نفسها.
- في ٥/ ١١/ ١٩٦٧ أيدت ليبيا وبقية الدول الأعضاء في لجنة الأوبيك الاستشارية موقف المملكة العربية السعودية الرافض لشروط شركة أرامكو المتعلقة بالأسعار المعلنة للنفط السعودي.
- في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ شاركت ليبيا بوفد ترأسه وزير الاقتصاد والتجارة المهندس عمر بن عامر في اجتماعات مؤتمر وزراء الاقتصاد المغاربة المنعقد في تونس. وكان المؤتمر مكلفاً بوضع خطة خمسية للتعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي الأربع (باستثناء موريتانيا التي لم تكن قد استقلت بعد) على غرار السوق الأوروبية المشتركة.
- في ٢٧/ ١١/ ١٩٦٧ أعلن رئيس الوزراء استعداد ليبيا للمشاركة في أعمال القمة العربية الخامسة في المكان والموعد اللذين يجري تحديدهما. وشاركت ليبيا في الاجتماع التحضيري للقمة الذي عقد بالقاهرة في ٩/ ١٢/ ١٩٦٧ (حدّدت الرباط كمكان لانعقاد هذه القمة).
- شرع نائب الرئيس المصري حسين الشافعي بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٦٧ بزيارة رسمية لليبيا استقبل خلالها مع الوفد المرافق له من قبل الملك وولي العهد ورئيس الوزراء. وقد استمرت الزيارة حتى ١/ ١٢/ ١٩٦٧. (تردد أن الشافعي طلب من ليبيا دعماً مالياً إضافياً).[١٧٥]
- خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ شاركت ليبيا في أعمال مؤتمر وزراء العمل العرب الذي انعقد في الكويت. وقد ترأس الوفد الليبي وزير العمل والشؤون الاجتماعية حامد بوسريويل، واتفق على أن تستضيف ليبيا المؤتمر القادم في نوفمبر ١٩٦٨.

١٧٥ انظر التقرير الأسبوعي للسفارة الأمريكية رقم (A-126) المؤرخ في ٨/ ٢/ ١٩٦٨. الملف POL. 2-1 Libya.

- في ٣٠/ ١١/ ١٩٦٧ اعترفت ليبيا رسمياً بجمهورية اليمن الجنوبي الشعبية.
- في ٢/ ١٢/ ١٩٦٧ أنهت ثلاثة قوارب حراسة بحرية تونسية زيارة مجاملة لمدينة طرابلس.
- في ٨/ ١٢/ ١٩٦٧ قام رئيس وزراء اليمن الشمالي محسن العيني بزيارة رسمية لليبيا استغرقت يومين حمل خلالها رسالة من الرئيس اليمني عبد الرحمن الأرياني إلى الملك إدريس.
- في ٧/ ١/ ١٩٦٨ شاركت ليبيا بوفد برئاسة سالم كمال، مدير الطيران المدني، في الاجتماعات المتعلقة بتأسيس "شركة طيران مغاربية" يكون مقرها الرئيس في المغرب، على أن تقام تسهيلات الصيانة والإصلاح في الجزائر. كما جرى في ٢٠/ ٢/ ١٩٦٨ بطرابلس احتفال بافتتاح أعمال اللجنة الرياضية الدائمة لدول المغرب العربي.
- في ١٠/ ٢/ ١٩٦٨ شاركت ليبيا بوفد في مؤتمر الصحفيين العرب المنعقد بالقاهرة. وقد وجه رئيس الوزراء البكوش يوم ٨/ ٢/ ١٩٦٧ رسالة إلى المؤتمر جاء فيها:

"إن الخطوة الأولى في طريق النهضة تتمثل في الفهم الكلي للطبيعة الحقيقية للأشياء، ويقع على كاهل الصحفيين مهمة إيقاظ العقول في العالم العربي كي تحلَ الأفكار محل العواطف. ومن الأفضل لنا أن نعرّف أنفسنا بالواقع بدلاً من أن نحلم بشأنه."

- في ٢٤/ ٢/ ١٩٦٨ قام وزير الخارجية المصري محمود رياض بزيارة لليبيا استقبل خلالها من قبل ولي العهد.
- في يوم ٢١/ ٣/ ١٩٦٨ استدعى وزير الدولة للشؤون الخارجية شمس الدين عرابي سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بليبيا، وأبلغهم أن رئيس الوزراء البكوش بعث برقية مطالباً بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في العدوان الإسرائيلي الذي تعرضت له الأردن يومذاك.[١٧٦]
- قام رئيس الوزراء خلال الفترة من ٣ إلى ١٢ مايو ١٩٦٨ بزيارة رسمية إلى كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية العراقية، استغرقت كل منها مدة يومين، ورافقه خلالها وفد ضم كلاً من وزير الخارجية ونيس القذافي، ووزير الإعلام والثقافة أحمد الصالحين الهوني والمقدم مبروك بن طاهر من وزارة الدفاع، إلى جانب بعض موظفي وزارة الخارجية.[١٧٧]
- نُسب إلى عبد الحميد البكوش في ١١/ ٦/ ١٩٦٨ تصريح جاء فيه:

---

١٧٦ انظر البرقية السرية التي بعث بها السفير الأمريكي إلى واشنطن بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٦٨ ذات الرقم T/3055.

١٧٧ انظر ما ورد بشأن هذه الزيارة في "ليبيا- انبعاث أمة.. وسقوط دولة". مصدر سابق، ص ٣٥٨.

"في الوقت الذي تلتزم فيه ليبيا بالوفاء بتعهداتها نحو أشقائها العرب، إلا أنه لا ينبغي أن ينظر إليها من قبل أشقائها على أنها مصدر غير محدود من الدعم المالي، وإن ليبيا في حاجة إلى كل ما لديها من أموال لأغراض التنمية."

- في ٣/ ٧/ ١٩٦٨ قام رئيس الوزراء اليمني الشمالي حسن العمري بزيارة رسمية لليبيا استغرقت يوماً واحداً.
- جرى في ١٥/ ٨/ ١٩٦٨ إبرام اتفاقية مع تونس للتعاون المشترك بين البلدين من أجل تطوير صناعة الأسمدة الكيماوية فيهما، وقد وقع الاتفاقية عن الجانب الليبي إبراهيم البكباك وكيل وزارة الاقتصاد، وعن الجانب التونسي وكيل وزارة التجارة منصور معلا.
- أنهى رئيس وزراء السودان محمد أحمد المحجوب يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٨ زيارة رسمية لليبيا استغرقت خمسة أيام، جرى في نهايتها التوقيع على بيان مشترك أكد فيه على أهمية دعم التضامن العربي والإسلامي. كما تمت مناقشة اتفاقية حول التبادل الثقافي والإعلامي والاقتصادي واليد العاملة بين البلدين. (حضر في مطلع شهر سبتمبر وفد سوداني برئاسة وزير التجارة أحمد سيد حماد لإتمام إجراءات إبرام هذه الاتفاقية).

الوفاء بالتزامات ليبيا العربية

- فضلاً عن هذه الوقائع المتعلقة بسياسة حكومة البكوش العربية، فإن أبرز معالمها يظل قيام ليبيا، خلال هذه الحقبة، بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها العربية كاملة. ومما يسجل لها في هذا الشأن:
- أصدرت الحكومة في أول اجتماع لها يوم ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٧ بياناً أكدت فيه التزامها بالاستمرار في مناصرة القضية العربية من خلال استمرارها بالوفاء بالتزاماتها نحو أشقائها العرب. قامت الحكومة خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر ١٩٦٧ باتخاذ جميع الإجراءات والخطوات القانونية لإتمام تحويل القسط الأول من التزامها الربع سنوي إلى كل من مصر والأردن.

	جنيه ليبي	دولار أمريكي
مصر	٥,٢٧٧,٧٧٧	١٤,٧٧٧,٧٧٦
الأردن	٢,٢٢٢,٢٢٣	٦,٢٢٢,٢٢٤
الإجمالي	٧,٥٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠

- بعد تخفيض الجنيه الإسترليني في ١٨/ ١١/ ١٩٦٧، نشرت صحيفة "**الرائد**" في شهر ديسمبر أن الحكومة الليبية سوف تستمر في دفع التزاماتها العربية[١٧٨] على أساس القيمة السابقة للإسترليني قبل التخفيض، أي مضافاً إليها ١٤,٣٪، وهو ما حدث بالفعل.
- واظبت الحكومة على سداد بقية الأقساط الربع سنوية إلى مصر والأردن في مواعيدها في يناير، وإبريل، ويوليو من عام ١٩٦٨.

وقد انعكس وفاء حكومة البكوش بالتزامات ليبيا العربية في ظهور انخفاض حاد في احتياطياتها النقدية سجَله تقرير سري[١٧٩] بعثت به السفارة الأمريكية، بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٦٨ وبعنوان "انخفاض مثير في احتياطيات ليبيا النقدية"Dramatic Reduction in Libyan Reserves وجاء فيه:

"خلال فترة الشهرين الواقعة ما بين ١٥/ ١١/ ١٩٦٧ و١٥/ ١/ ١٩٦٨ انخفضت احتياطيات ليبيا من الذهب والعملات الصعبة بما يقارب (٢٥) مليون جنيه ليبي من إجمالي (١٥٥,٣) مليون جنيه ليبي (ما يوازي ٤٣٤,٨ مليون دولار)، إلى (١٣٠,٦) مليون جنيه ليبي (ما يوازي ٣٦٦ مليون دولار)."

ويمضى التقرير شارحاً أسباب هذا الانخفاض:

"هناك عدّة أسباب وراء هذا الانخفاض المثير من الاحتياطيات الأجنبية للحكومة الليبية. قامت ليبيا بسداد دفعتين ربع سنويتين بلغ إجماليهما (١٥) مليون جنيه إلى كل من مصر والأردن وسوريا[١٨٠] بموجب اتفاق قمة الخرطوم، هذا بالإضافة إلى مبلغ يتراوح ما بين (٢٠-٢٥) مليون جنيه دفعتها إلى هذه الدول وإلى القيادة العربية الموحدة قبل حرب يونيو ١٩٦٧."

ويضيف التقرير:

"لقد أدّت هذه المدفوعات، التي لم تكن محسوبة مسبقاً ضمن ميزانية الدولة، إلى حالة من الفوضى، وإلى تسييل بعض استثمارات الحكومة الخارجية خلال الأشهر الماضية، كما كان من الضروري، في مناسبات عديدة، خصم بعض هذه الاستثمارات قصيرة الأجل قبل موعد استحقاقها (بخسارة للحكومة الليبية)".

وكعادتها، فقد حرصت السفارة الأمريكية على متابعة التطورات التي كانت تجري على الساحة الليبية أو تقوم بها حكومتها على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية. وقد سارع

١٧٨ كانت التحويلات تتم بالإسترليني. انظر التقرير المشترك للسفارة الأمريكية رقم (A-196) المؤرخ في ٢٢/ ١٢/ ١٩٦٧.
١٧٩ رقم (A-231).
١٨٠ وردت الإشارة إلى سوريا، في التقرير في حين أن الدعم توجّه إلى مصر والأردن فقط.

السفير الأمريكي نيوسوم إلى مقابلة رئيس الوزراء البكوش يوم ١٥/ ٥/ ١٩٦٨، أي بعد ثلاثة أيام من عودة الأخير من رحلته إلى دول المشرق العربي، وأورد في التقرير الذي أعدّه عن هذه المقابلة:

"ذكر البكوش أنه قام بهذه الزيارة لهدفين، أولهما، رغبته في جعل ليبيا مفهومة في هذه البلدان وجعل سياستها واضحة لديها. إنه يتطلع لأن تمارس ليبيا دوراً في الشؤون العربية أكبر مما فعلت في الماضي. أما الهدف الثاني، فهو تنمية معرفته وانطباعاته حول هذه البلدان وقادتها وظروفها الحالية حتى يكون بمقدوره أن يتكلم مع الآخرين على أساس ملاحظات ومعرفة مباشرة."

كما نسب نيوسوم إلى البكوش قوله:

"..كذلك فقد ألقيتُ الكلمات الكاذبةَ المناسبةَ في الأماكن المناسبة[١٨١]... وإنه يعتقد بأن هذه الزيارة عزَزت من مكانته داخلياً."

كما حظيت سياسة البكوش العربية بعدد من التعليقات التي وردت في التقارير السرية التي أعدتها تلك السفارة. من ذلك ما ورد في التقرير السري السنوي الذي أعدته السفارة عن تقييمها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا خلال عام ١٩٦٧،[١٨٢] وقد جاء فيه بهذا الخصوص:

"إن صوت ليبيا يكون مفيداً عندما يضاف إلى أصوات بقية الدول العربية المعتدلة الأخرى، غير أنه ليس بمقدور ليبيا أن تأخذ الريادة في معارضة أي موقف تتخذه الدول العربية الراديكالية. ولا ينبغي علينا أن نبالغ في قوة ليبيا بمفردها في مواجهة الضغوط من الراديكاليين العرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية."

ثم يستطرد التقرير:

"وللتدليل على تدني درجة الاهتمام التي تُعامل بها ليبيا (من قبل الدول العربية) ما حدث خلال مؤتمر الخرطوم الأخير (أغسطس/ سبتمبر ١٩٦٧) عندما أعلن أنها قررت تقديم دعم سنوي بمبلغ (٣٠) مليون جنيه إلى مصر والأردن قبل أن توافق رسمياً على ذلك.[١٨٣] كما يجب أن يضاف إلى ذلك أن ليبيا دفعت، غالياً، مبلغ (٥٥) مليون جنيه من أجل ما حصلت عليه من نفوذ [عربي]، وقد شكلت بذلك سابقة لتوريط بقية الدول العربية بالتزامات يمكن

---

١٨١ في عبارة التقرير "I also told the expected lies in the expected places" وقد علّق السفير نيوسوم عل ذلك بقوله "كان البكوش يشير بذلك إلى ولع العرب بالأوهام بدلاً من الحقيقة".

١٨٢ التقرير السري رقم (A-234) المؤرخ في ٢/ ٢/ ١٩٦٨. الملف POL.1 Libya-US.

١٨٣ هذا زعم سخيف، ولو كان صحيحاً فقد كان بمقدور الحكومة الليبية أن تتراجع عن التزامها الذي أعلن في هذا المؤتمر، كما كان بإمكانها أن تتباطأ في تنفيذه، ثم ما الذي يفسر المبالغ الإضافية الأخرى التي دفعتها الحكومة الليبية لمصر والأردن فوق الالتزام الذي تعهدت به بهذا المؤتمر؟ إنه عينة من الحقد الأعمى الرخيص الذي يكنّه هؤلاء الدبلوماسيون تجاه النظام الملكي، والذي سنرى عينة أخرى منه تحت مبحث "دعم القضية الفلسطينية" من هذا الفصل.

أن تكون بالنســبة لها مرهقة اقتصادياً، وعامل اضطراب سياسي مستقبلاً. وهذا بدوره يضع ضغوطاً مالية متزايدة للمطالبة بعائدات مالية أكبر من شركات النفط الأمريكية التي تشــكل الشركات الرئيســة في ليبيا، الأمر الذي ســوف يؤدي إلى المزيد من المشــاكل في علاقاتها مع الحكومة الليبية."

وفي تقرير[١٨٤] آخر أعدته السـفارة الأمريكية في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٨، في أعقاب استقالة حكومة البكوش، وردت العبارات التالية:

"لقد اتخذت حكومة البكوش عدة خطوات ملموسة نحو تحقيق هدف التعاون المغاربي. ومن ذلك على سبيل المثال، أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن التطوير المشترك لصناعة الكيماويات مع تونس. أما بالنسبة للشؤون العربية، فقد بذلت حكومة البكوش عناية خاصة لضمان وفاء ليبيا الكامل بالتزاماتها تجاه العالم العربي".

دعم القضية الفلسطينية

شهدت حقبة حكومة عبد الحميد البكوش اهتماماً موازياً بالقضية الفلسطينية، كان من أبرز مظاهره وصول وفد من "حركة فتــح" إلى ليبيا يوم ٢٧/ ١١/ ١٩٦٧ [١٨٥] من أجل جمع التبرعات للعمل الفدائي، كمــا أعلنت الحكومة في مايو ١٩٦٨، بتوجيه من الملك إدريس وموافقته، عن دعم العمل الفدائي الفلسطيني ممثلاً في "حركة فتح".

وورد فــي الحلقة الأخيرة مــن مذكرات "أبو جهاد"، التي نشــرتها مجلة "**المجلة**" في العدد (٤٣٨) بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٨٨ ما نصّه:

"ففي ليبيا، على ســبيل المثال، وجدنا أرضية جاهــزة لعملنا على هذا الصعيد من خلال تحول **لجنــة نصرة الجزائر**[١٨٦] بكل عناصرها وإمكانياتها إلى **لجنة نصرة فلســطين**، وهذه اللجنة، من خــلال القائمين عليها، وهم كانوا مجموعة من الطيبين الأنقيــاء الصادقين في عروبتهم، وفي إخلاصهم للعمل القومي الذي انصبّ أولاً باتجاه الجزائر إلى أن نالت استقلالها وتحررت، ثم تحول باتجاه فلسطين، قدّمت لنا الكثير الكثير، خصوصاً أننا في البداية كنا (حركة فتح) بحاجة إلى أي دعم أو مســاندة. وللتاريخ والأمانة أؤكد أن أول دفعة من الدعم المالي تلقيناها كانت من ليبيا ومن أبناء الشعب الليبي، الذين استمر عطاؤهم واتسع مع تطور التحضير لانطلاقة الثورة الفلسطينية، وكان هذا العطاء إحدى القنوات الرئيسية التي مدت ثورتنا بالإمكانيات الكبيرة ..."[١٨٧]

---

١٨٤ التقرير رقم (A-563) ويحمل عنوان "حكومة البكوش .. أثر دائم أم ظاهرة عارضة". الملف POL. 15-Libya.

١٨٥ وصل كذلك خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر ١٩٦٧ عدد من الأطباء الفلسطينيين للعمل في مستشفيات المنطقة الشرقية في ليبيا.

١٨٦ كانت هذه اللجنة قائمة إلى أن تحقق استقلال الجزائر عام ١٩٦٢.

١٨٧ الحقبة التي يتكلم عنها أبو جهاد هي بالطبع قبل وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩، وترجع إلى عام ١٩٦٥.

وقد تناولت السفارة الأمريكية موقف حكومة البكوش من القضية الفلسطينية في عدد من تقاريرها، كان من بينها التقرير المؤرخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٨،[١٨٨] وقد ورد فيه تحت عنوان **"الوقوف إلى جانب فلسطين"** ما ترجمته:

"إن البكوش يدرك الارتباط الوجداني الغالب الذي يشد معظم الليبيين للقضية العربية في فلسطين، والحالة التي قاربت حد الثورة عندما شلت الحكومة الليبية بسبب هذه القضية خلال حرب يونيو. ومن ثم فإن البكوش، في الوقت الذي درجت فيه الحكومات السابقة على تحاشي أي حوار عام حول هذا الموضوع، توجه إلى قلب العاصفة واتخذ موقفاً علنياً وإيجابياً، مؤيداً للموقف العربي فيما يتعلق بفلسطين. وإن زيارة البكوش الأخيرة لسبع دول عربية جرى التخطيط لها بعناية للتعبير عن تضامن ليبيا مع القضية العربية، كما أن زيارة البكوش لخطوط الجبهة الأردنية، والبيانات المشتركة التي صدرت في أعقاب تلك الزيارات، وما أدلى به أثناء المقابلات الصحفية التي أجريت معه، أبرزت ذلك الهدف بجلاء. وعلى وجه الخصوص، فإن إعلان البكوش تأييد ليبيا للعمل الفدائي أثناء زيارته لدول المشرق العربي خلال شهر مايو (١٩٦٨) لا بد أن يلقى تأييداً شعبياً واسعاً في ليبيا. إن هذا الموقف الجديد للبكوش يشكل خروجاً عن موقفه السابق حول هذا الموضوع. فوفقاً لمصادر أمريكية خاصة[١٨٩] (قريبة من البكوش في ليبيا)، ذكر البكوش خلال شهر فبراير (١٩٦٨) الماضي لممثلي "حركة فتح" في ليبيا أن الذي حال بين ليبيا وبين المساهمة رسمياً في دعم العمل الفدائي هو ارتباطها الوثيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا. إن هذا التحول الجديد في موقف الحكومة الليبية يعكس رغبتها في أن تُعرف بارتباطها الوجداني الوثيق بالقضية العربية، وهو الأمر الذي ترغب فيه كوسيلة لاكتساب شعبية لها. فبقدر ما تستطيع الحكومة الليبية أن تبيّن لمواطنيها أن ارتباطها ببريطانيا والولايات المتحدة لا يجعلها تحيد عن توجهها والتزامها العربي نحو القضية الفلسطينية، فإن هذه الحكومة سوف تكون مطمئنة لأن تحظى بتأييد مستمر من الليبيين لأي وجود غربي واسع في ليبيا."

كما كان من بينها التقرير[١٩٠] المؤرخ في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٨ الذي سلفت الإشارة إليه وورد فيه:

"وبالنسبة للشؤون العربية، فقد بذلت حكومة البكوش عناية خاصة لضمان وفاء ليبيا بكامل التزاماتها تجاه العالم العربي، مع حرصها في الوقت ذاته على التعبير، بقوة وعلانية، بأن المشكلة الفلسطينية ينبغي أن تُحل بواسطة الفلسطينيين أنفسهم. لقد أعلن البكوش تأييد ليبيا القوي لنشاط الفدائيين الفلسطينيين، غير أنه أكد في الوقت ذاته أن ليبيا والدول العربية الأخرى غير معنية بشكل مباشر بالمشكلة الفلسطينية، وأن ليس بمقدورها سوى تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني."

١٨٨ رقم (A-415)، سلفت الإشارة إلى هذا التقرير.
١٨٩ أشير إليها بمصطلح CAS أي Controlled American Sources.
١٩٠ رقم (A-563).

وقائع وتطورات أخرى

شـــهدت حقبة وزارة عبد الحميد البكـــوش، فضلاً عما ذكرناه في شـــتى مباحث هذا الفصل، جملة من الوقائع والتطورات التي كان من أبرزها:

(أ) على الصعيد الداخلي

- قامت الحكومة في مجـــال التشريع بإصدار عدد كبير من القوانين والقرارات كان من أهمها:

- قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٦٨ بإنشـــاء لجنـــة للإصلاح الإداري برئاسة وزير الدولة لشؤون الخدمة حسين الغناي.
- القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن أندية الرياضة والشباب.
- قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٦٨ بتشـــكيل المجلس الأعلى للشباب والرياضة برئاســـة وزير الشـــباب والرياضة، وقد ضم (١٧) عضواً من بينهم ممثلون لجامعة محمد بن علي الســـنوسي الإســـلامية، واللجنة الأولمبية الليبية، والكشاف الليبي.
- المرســـوم بقانون المؤرخ في ٣/ ٣/ ١٩٦٨ رقم (٢) لســـنة ١٩٦٨ بشأن تعديل قانون تنظيم صيد الأسماك.
- قرار وزير الداخلية المؤرخ في ١٤/ ٣/ ١٩٦٨ رقم (٢٦) لســـنة ١٩٦٨ بشأن منح تأشيرات الخروج إلى الليبيين.
- مرســـوم بقانون مؤرخ في ١٦/ ٣/ ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون التنظيم الصناعي.
- مرســـوم بقانون مؤرخ في ٢٩/ ٤/ ١٩٦٨ رقم (٢٥) لســـنة ١٩٦٨ في شـــأن احتكار الملح.
- مرســـوم بقانون مؤرخ في ٢٩/ ٤/ ١٩٦٨ رقم (٢٦) لســـنة ١٩٦٨ في شـــأن احتكار التبغ.
- قـــرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١/ ٦/ ١٩٦٨ باللائحـــة التنفيذية لقانون أندية الرياضة والشباب رقم (٣) لسنة ١٩٦٨.

- مرســـوم بقانون مؤرخ في ٣١/ ٧/ ١٩٦٨ رقم (٣٧) لســـنة ١٩٦٨ في شـــأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.[١٩١]
- مرســـوم بقانون مـــؤرخ في ٣١/ ٧/ ١٩٦٨ رقم (٣٨) لســـنة ١٩٦٨ بشـــأن الاستيراد والتصدير.
- مرسوم بقانون مؤرخ في ٣١/ ٧/ ١٩٦٨ رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٨ بشأن الآثار.
- مرســـوم بقانون مؤرخ في ٣١/ ٧/ ١٩٦٨ رقم (٤١) لســـنة ١٩٦٨ بتأسيس المعهد القومي للإدارة العامة.[١٩٢]

- قامت الحكومة في المجال الضريبي بإصدار عدد من التشريعات والقرارات الهامة:

- أصدر وزير المالية سالم لطفي القاضي لائحة تقضي بزيادة الرسوم الجمركية على بعض المواد الكمالية ونصف الكمالية (الخمور، والبيرة، والفراء، والســيارات، عدا سيارات الإسعاف والسيارات المســتعملة للأغراض الطبية) كما أعفى من الرســـوم الجمركية المواد الكيماوية والمواد الأولية المســتعملة في الصناعات المحلية، وكذلك المواد والتجهيزات المستخدمة في صيد الأسماك.
- صدور القانون رقم (٢١) لســـنة ١٩٦٨ بإصدار قانون ضرائب الدخل بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٦٨ على أن يعمل به اعتباراً من أول يناير ١٩٦٩. وقد اســـتحدث هذا القانون الضرائب التصاعدية لأول مرة على دخول الأفراد والشركات.
- صـــدور القانـــون رقم (٣٥) لســـنة ١٩٦٨ بشـــأن ضريبـــة الدمغـــة بتاريخ ٢٥/ ٥/ ١٩٦٨. وقـــد وحّد القانون الجديد قوانـــين ضرائب الدمغة التي كان معمولاً بها في المحافظات الشرقية والغربية والجنوبية.
- صـــدور القانـــون رقم (٣٩) لســـنة ١٩٦٨ في شـــأن ضريبة الملاهـــي بتاريخ ٣١/ ٧/ ١٩٦٨، وقـــد وحد القانون الجديد قوانين ضريبـــة الملاهي التي كان معمولاً بها في المحافظات الغربية والجنوبية.
- صـــدور مرســـوم ملكي بفـــرض رســـم إضافي للأغـــراض الخيريـــة بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٦٨ (٥٪ من الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع المستوردة). وقد صدر في ٢٧/ ٨/ ١٩٦٨ قرار مجلس الوزراء بتخصيص حصيلة الرســـم الإضافي لإعانة الجمعية الليبية للبر والمساعدات الاجتماعية.

١٩١ حـــل محل القانون الصادر في ٣٠/ ١/ ١٩٥٨ خلال حقبة عبد المجيد كعبار. كـــما أصدر وزير الاقتصاد الوطني أحمد يونس نجم اللائحة التنفيذية للقانون الجديد في ٢٥/ ١٢/ ١٩٦٨ خلال حكومة ونيس القذافي.

١٩٢ كانت الحكومة قد وقعت في مطلع شـــهر مايو ١٩٦٨ اتفاقاً مع برنامج الأمـــم المتحدة الخاص بالتنمية يقوم بموجبه هذا البرنامج بتقديم المساعدة لليبيا في تأسيس المعهد القومي للإدارة العامة.

- وفي مجال الاهتمام بالخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[١٩٣] قامت الحكومة باتخاذ الخطوات التالية:

- جرى يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٧ شرح الأهداف النهائية للخطة الخمسية الثانية من قبل وزير التخطيط والتنمية ونيس القذافي أمام مجلس التخطيط القومي، وقد أعلن عن تشكيل لجان فنية لدراسة عديد من المشروعات الواردة بالخطة.
- في يوم ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٧ أنهت لجنة التخطيط المشتركة (تتألف هذه اللجنة من وكلاء وزارات التخطيط والمالية والاقتصاد والتجارة والصناعة والزراعة والإسكان مع ممثلين عن بنك ليبيا) مراجعتها لمشروع الخطة الخمسية الثانية. وقد قدرت اللجنة إجمالي المخصصات المطلوبة بنحو (٧٠٠) مليون جنيه، أي ما يوازي بليوني دولار أمريكي وما يعادل خمسة أضعاف المخصصات الأصلية للخطة الخمسية الأولى.
- إثر تعيين علي عتيقة وزيراً جديداً للتخطيط والتنمية[١٩٤] (خلال التعديل الوزاري الذي جري يوم ٤/ ١/ ١٩٦٨) جرى الإعلان عن تأجيل عرض الخطة الخمسية للإقرار ثانية حرصاً على أن تنال حظها كاملاً من المزيد في الدراسة والإعداد، كما تقرر تمديد العمل بالخطة الخمسية الأولى لسنة سادسة لإتمام عدد من المشروعات المدرجة بالخطة الأولى.
- خلال الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٦٨، عقد وزير التخطيط والتنمية الجديد مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن النجاح الذي حققته الخطة الخمسية الأولى للتنمية، كما تحدّث عن الأهمية التي تعلقها الحكومة الليبية على مساهمة رأس المال الأجنبي في تنفيذ عدد من المشروعات في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة في الخطة الخمسية الجديدة.
- صدر في ٢٦/ ٣/ ١٩٦٨ القرار رقم (١٥) لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم الإجراءات المتعلقة بتنفيذ مشروعات التنمية وتشكيل "اللجنة الفنية لمشروعات التنمية" برئاسة المهندس طه الشريف بن عامر الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الإسكان والأملاك الحكومية.

---

١٩٣ كانت حكومة البدري قد عقدت يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٧ اجتماعاً استعرضت فيه الملامح العامة للخطة الخمسية الثانية، واقترحت الوزارة تخصيص مبلغ (٧٠٠) مليون جنيه للإنفاق على مشروعات وبرامج الخطة.

١٩٤ أنتهزت السفارة الأمريكية فرصة تعبير البكوش عن رغبته في استمرار الاستفادة من المساعدة الفنية التي كانت تقدّمها الحكومة الأمريكية في ظل برنامج المعونة الفنية السابق، فقامت بإعداد دراسة بهذا الخصوص لأغراض استعماله واستعمال وزير التخطيط والتنمية الجديد. التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية رقم (176- A) المؤرخ في ٨/ ١٢/ ١٩٦٧. الملف POL. 2-1 Libya.

- أصدر وزير التخطيط والتنمية بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٦٨ قراراً بتنظيم وزارة التخطيط والتنمية. كما أصدر بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٦٨ قراراً آخر بتنظيم مصلحة الإحصاء والتعداد.
- أصدر مجلس التخطيط القومي بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٦٨ القرار رقم (١٦) لسنة ١٩٦٨ بتشكيل "لجنة تخطيط القوى العاملة".
- وصل إلى ليبيا خلال شهر مايو ١٩٦٨ فريق من خبراء التنمية بالبنك الدولي بناء على دعوة من الحكومة الليبية لقضاء ما بين ٥ إلى ٦ أسابيع في ليبيا، يعقد خلالها اجتماعات مع وزراء التنمية والمالية والإسكان ومسؤولين من بنك ليبيا. كما يتولى الفريق دراسة نتائج الخطة الأولى، وتقديم ملاحظاته بشأن مشروع الخطة الخمسية الثانية، ودراسة بعض المشاكل الاقتصادية، وعلى الأخص التضخم والتنمية الزراعية.

- حظي مشروع بناء محطة للتلفزيون الليبي باهتمام خاص من حكومة البكوش ووزير إعلامه أحمد الصالحين الهوني.

- فخلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ جرى إلغاء العروض المقدمة من قبل عدد من الشركات بشأن بناء محطة للتلفزيون، والإعلان عن نيّة الحكومة في طرح مواصفات جديدة أقل تعقيداً من تلك المطروحة سابقاً.
- دعت الحكومة في ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٧ الشركات المتخصصة لتقديم عروضها لبناء محطتي إرسال تلفزيوني في طرابلس وبنغازي قبل نهاية عام ١٩٦٨، وحددت تاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٦٨ موعداً أقصى لتقديم هذه العروض. وقد تم بيع (٨٠) نسخة من المواصفات الجديدة لشركات من اليابان ويوغسلافيا وبريطانيا[١٩٥] وروسيا وبولندا وفرنسا وإيطاليا، وقد لوحظ وجود اهتمام كبير بهذا المشروع في أوساط شركات الكتلة الشرقية.
- وصل في ١١/ ١/ ١٩٦٨ الدكتور يوجين فوستر Eugene S. Foster مدير المركز التلفزيوني بجامعة بروكلين بالولايات المتحدة وأمضى ثلاثة أسابيع بطرابلس لوضع خطة لتدريب العناصر العاملة بالتلفزيون الليبي. وقد ناقش الخبير الأمريكي مع الاختصاصيين الليبيين قضايا الإنتاج والبرمجة والإدارة. كما حضر حتى الفترة نفسها فريق من ثلاثة خبراء فرنسيين لدراسة مشروع التلفزيون الرسمي.

١٩٥ كانت الشركات البريطانية حريصة على الحصول على العقد الخاص بالتلفزيون الليبي، وقد سعت إلى توسيط المستر دي كاندول في هذا الشأن. انظر التقرير السري للسفارة البريطانية المؤرخ في ٢/ ٢/ ١٩٦٨ بالملف FCO 39/124.

- أعلنت وزارة الإعلام في ٢٨/ ٥/ ١٩٦٨ أن مشروع بناء محطة التلفزيون الليبي سوف يتم خلال أشهر قليلة، ومن المتوقع أن يبدأ الإرسال التجريبي يوم ٩/ ٨/ ١٩٦٨ على أن يبدأ الإرسال العادي قبيل ديسمبر. وقد تم خلال هذه الفترة تدريب عدد من الفنيين الليبيين من قبل محطة الإرسال التلفزيوني بقاعدة ويلس وفي مالطا.
- قررت الحكومة خلال شهر يونيو ١٩٦٨ التخلي عن فكرة طموحة للتلفزيون الليبي تقدّر تكلفتها بنحو (٣٠) مليون جنيه، واستعاضت عنها بمشروع متواضع للتلفزيون تعاقدت على تنفيذه مع شركتين، الأولى بريطانية Marconi Coy والثانية إيطالية Radionica، وبلغ إجمالي التعاقد (٧٧٤) ألف جنيه (ما يعادل (٢ , ٢) مليون دولار أمريكي).

• شهدت هذه الحقبة جملة من الوقائع والتطورات في شتى المجالات الأخرى، من ذلك:

- في شهر ديسمبر ١٩٦٧ قبل "البنك العربي" (شركة أردنية) مبدأ التلييب بتمليك ٥١٪ من أصوله في ليبيا لمساهمين ليبيين. (بقيت ثلاثة بنوك في ليبيا دون تلييب، وهي بنك نابولي، وبنك روما، وبنك باركليز، وقد تشدد المصرفان الأخيران في رفض فكرة التلييب، وجدّد نائب محافظ بنك ليبيا علي جمعة المزوغي يوم ١٨/ ٦/ ١٩٦٨ مطالبته لهذه البنوك والالتزام بسياسة التلييب).
- دخلت الحكومة منذ أواخر عام ١٩٦٧ في مفاوضات مع شركة Cable and Wireless البريطانية التي كانت تتولى تقديم خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية الخارجية لليبيا منذ عام ١٩٥٢. وقد تمكنت الحكومة من الاتفاق مع هذه الشركة على تلييب نشاطها بالكامل. وقد شرعت الحكومة في هذا الإطار بمد كابل بحري Submarine Cable بين ليبيا وصقلية بإيطاليا، كما طلبت من عدد من الشركات الدولية تقديم عروضها بشأن نظام اتصالات دولي عبر الهاتف لربط ليبيا بالعالم عبر هذا الكابل البحري.
- أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني في ٦/ ١/ ١٩٦٨ تحذيراً جديداً بضرورة التقيد بقانون الوكالات التجارية الجديد،[١٩٦] وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع غير الليبيين من ممارسة النشاط التجاري في ليبيا، وضرورة تصفية نشاطهم خلال المدة التي حددها القانون المذكور ولائحته التنفيذية.

---

١٩٦ صدر هذا القانون خلال فترة حكومة عبد القادر البدري، وكانت وزارة الاقتصاد الوطني قد أصدرت في ١٣/ ١٠/ ١٩٦٧ تعليمات مشدّدة بضرورة التقيد به.

- جـرى في مدينة البيضاء يـوم ١٧/ ٢/ ١٩٦٨ توقيع اتفاق بين وزير شـؤون البترول وممثل شركة أوكسيدنتال، تقوم بموجبه الأخيرة ببناء محطة لتحلية مياه البحر بمنطقة الزويتينة لتزويد مدينة أجدابيا بمياه الشرب.
- شرعت الحكومة خلال شـهر فبراير ١٩٦٨ بمناقشة فكرة تأسيس كلية للطب (تتبـع الجامعة الليبية) مع وفد من منظمة الصحة العالمية يضم ممثلين لجامعات الخرطوم والإسـكندرية وبـيروت وبرمنجهام. (كانت هـذه الخطوة في إطار مسـاعي الحكومة للوصول إلى حل طويل الأمد لمشكلة نقص العناصر الطبية اللازمة لتسيير المرافق الطبية في البلاد).
- تم خلال شهر مارس ١٩٦٨ التوقيع على عقد مع الشركة اليوغسلافية United Engineering كلفـت الشركة بموجبه بناء المدينـة الجامعية في بنغازي (تضم كليـات الآداب والتربية والاقتصاد والتجارة والعلوم والحقوق) تتسـع لنحو (٦٨٠٠) طالب،[١٩٧] ونزلٍ لسـكن الطلاب يتسـع لإيـواء (١٥٠٠) طالب، ومكتبة تتسـع لـ (٣٠٠,٠٠٠) مجلد. وقد بلغت تكلفة المشروع (١٥) مليون جنيه (نحو ٤٢ مليون دولار).
- قامـت لجنة العطاءات المركزية بالنظر في العروض المقدمة لتنفيذ المرحلة الثالثة مـن المدينة الرياضية في بنغازي والمرحلة الثانية في المدينة الرياضية في طرابلس. وقد تمّ في مطلع شـهر يونيو ١٩٦٨ توقيع العقد الخاص بتنفيذ المرحلة الثالثة للمدينـة الرياضية في بنغـازي مع الشركـة الفرنسـية (Société Auxiliaire Enterprise).[١٩٨]

(ب) على صعيد العلاقات الخارجية:

كما شـهدت علاقـات الحكومة الليبية الخارجية، فضلاً عما أشـرنا إليـه في مباحثه المناسبة، عدداً من الوقائع والتطورات الأخرى، كان من بينها:

- أنهت الفرقاطة البريطانية سـكاربورو Scarborough يـوم ١٢/ ١١/ ١٩٦٧ زيارة رسـمية لميناء طرابلس امتدت لثلاثة أيام منذ يوم ٩/ ١١/ ١٩٦٧. وهذه الفرقاطة هي أول قطعة من البحرية البريطانية تقـوم بزيارة ليبيا منذ حرب يونيو، وكان على ظهرها اثنان وثلاثون طالباً بحرياً، من بينهم ثلاثة من الطلبة الليبيين الذين يتدربون

١٩٧ بلغ إجمالي عدد الطلاب خلال العام الجامعي ٦٧/ ١٩٦٨ (١٠٠٩) طلاب نظاميين و(٦٢١) طالباً منتسباً.

١٩٨ جرى تأجيل دورة الألعاب العربية التي كان مقرراً افتتاحها في صيف عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٠ بسبب التأخير الذي طرأ على تنفيذ بعض الأعمال الإنشائية في المدينتين الرياضيتين.

في بريطانيا. وقد وصفت هذه الزيارة بأنها ناجحة جداً، وقام قرابة ألف من الجمهور الليبي بزيارة هذه القطعة البحرية.

- في ١٨/ ١١/ ١٩٦٧ أصدر الملك إدريس أوامره بعدم السماح للطائرات التي تقوم بإجلاء المرتزقة من الكونغو بالمرور عبر الأجواء الليبية، وقد جاءت أوامر الملك هذه استجابة لنداءات منظمة الوحدة الإفريقية والرئيس الكونغولي موبوتو بهذا الصدد.
- جرى يوم ١/ ٢/ ١٩٦٨ تسليم معسكر الدوق داوستا D'Aosta بمنطقة الفويهات بالقرب من مدينة بنغازي من قبل القوات البريطانية إلى السلطات الليبية.
- وافقت، للمرة الأولى، مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة خلال شهر يوليو ١٩٦٨ على تعيين السفير الليبي العارف بن موسى رئيساً للبعثة الليبية لدى المجموعة، وكان بن موسى يشغل منصب سفير ليبيا لدى بلجيكا منذ ١٣/ ٥/ ١٩٦٥.
- أفادت برقية[١٩٩] مرسلة من السفارة الأمريكية بليبيا مؤرخة في ١٠/ ٩/ ١٩٦٨ تحمل عنوان: "دعم ليبي لجبهة تحرير إرتيريا"، وفقاً لما نقله إليها أحد موظفي السفارة البريطانية في ليبيا، أن ممثل الجبهة المذكورة عمر محمد البرج وصل إلى مالطا يوم ٢/ ٩/ ١٩٦٨ للإشراف على إصلاح سفينته "بدر" التي كانت قد جُرَّت إلى مالطا بواسطة سفينة يونانية. ووفقاً للمعلومات التي أفاد بها المصدر البريطاني فإن الشخص المذكور (البرج) هو من مواليد "مصوع"، يملك سفينة، ويحمل جواز سفر يمنياً صدر في بيروت بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٦٨.
- في مجال التعاون مع دول الكتلة الشرقية، شهدت فترة حكومة البكوش الوقائع التالية:
  - افتتحت حكومة المجر مكتباً تجارياً في ليبيا خلال شهر أكتوبر ١٩٦٧ (كانت العلاقات الدبلوماسية قد أقيمت بين ليبيا والمجر قبل ستة أشهر مضت).
  - خلال شهر أكتوبر ١٩٦٧ بلغ عدد العمال البلغار في المشروعات الإنشائية التي تقوم بتنفيذها الشركة البلغارية Technoexportstroy (١٦٠٠) عامل. (من بين المشروعات التي تشارك الشركة المذكورة في تنفيذها مطار سبها، ووحدات سكنية تابعة لمشروع إدريس للإسكان في خمس محافظات، والمدينتان الرياضيتان بطرابلس وبنغازي).
  - أمضى أحد موظفي وزارة التخطيط والتنمية (علي طقوق ـ خريج كلية التجارة عام ١٩٦٦) دورة تدريبية لمدة ثمانية أشهر على نفقة الحكومة البولندية (هذه

١٩٩ رقم 4540/7.

هي الحالة الأولى من نوعها في مجال التعاون الفني بين ليبيا وإحدى دول الكتلة شرقية).[٢٠٠]

- قام وزير البناء والتشييد البلغاري بزيارة لليبيا خلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ١٩٦٧، تفقد خلالها الأعمال التي تقوم الشركات البلغارية بتنفيذها في ليبيا.
- أوقفت الحكومة خلال شهر ديسمبر ١٩٦٧ عملية استيراد (٤٠) جراراً زراعياً من الاتحاد السوفييتي، بحجة ضخامة عدد الفنيين المصاحبين لهذه الآلات عندما تم استيراد عدد منها في السابق. وقد صرح الملحق التجاري السوفييتي خلال مقابلة صحفية محلية أن بلاده مستعدة في حال تمكنها من بيع المعدات والآليات الثقيلة (كالجرارات) في ليبيا بأن تقوم بتدريب ما بين (٢٠) إلى (٣٠) فنياً ليبياً على حسابها في الاتحاد السوفييتي.
- قام خلال الفترة ما بين ٢٨/ ٢/ ١٩٦٨ ـ ٣/ ٣/ ١٩٦٨ نحو (٣٥) طالباً سوفييتياً بزيارة ليبيا قادمين إليها من إيطاليا، حيث كانوا يدرسون في ظل برنامج تعاون ثقافي سوفييتي - إيطالي. وقام الطلبة الزائرون بزيارة الجامعة الليبية وضريح عمر المختار. (كان ٢٥ طالباً سوفييتياً آخرون قد قاموا بزيارة مماثلة لليبيا في العام السابق).

٢٠٠ تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-153) المؤرخ في ٢٠/ ١١/ ١٩٦٧، الملف .E DX Libya POL. والتقرير المشترك للسفارة رقم (155-A) المؤرخ في ٢٤/ ١١/ ١٩٦٧. الملف Libya 2- 14 Libya.

جولات واسعة للملك

كان مـــن المقرر أن يصل الملـــك إدريس في أول زيارة له منـــذ عامين لمدينة طرابلس في ١٠/ ١١/ ١٩٦٧، غير أن هذه الزيارة تأجلت، ولم تتم إلا في العشـــرين من الشهر ذاته. وقد تواصلت الزيارة عدة أشهر استقبل خلالها في ٣١/ ١/ ١٩٦٨ الرئيس التركي (جودت سوناي) الذي حضر إلى ليبيا في زيارة رسمية امتدت خمسة أيام كان يرافقه خلالها وفد كبير ضم (٢٢) مسؤولاً تركياً.[٢٠١]

أما على الصعيد الداخلي، فقد شهدت هذه الزيارة نشاطا مكثفاً للملك، إذ استقبل العديد من الشـــخصيات الليبية،[٢٠٢] كما حضر خلال إقامته هذه سلسلة من اللقاءات والاحتفالات الشـــعبية التي نظمت لاستقباله في عدد من مناطق إقليم طرابلس، وهي منطقة سهل الجفارة وغريان والنواحي الأربعة[٢٠٣] والخمس، ثم تواصلت إلى عدد من مدن برقة، حيث شـــملت أجدابيا وبنغازي والبياضة والبيضاء والقبة.

وقد تناول تقرير سري[٢٠٤] أعدته الســـفارة البريطانية بعض جوانب زيارة الملك إدريس لمدينة طرابلس وما تلاها، فكان مما جاء فيه:

> "غادر الملك مدينـــة طرابلـــس في ٣٠/ ٣/ ١٩٦٨ بطريق البرّ عائـــداً إلى برقة. وعلى عكس ســـابقتها، أثارت إقامة الملك إدريس بطرابلس هذه المرة، وقد اســـتمرت أربعة أشهر، درجة كبيرة من الحماس والرضا الشـــعبي. وفي الواقـــع، فإن درجة الترحيـــب، وعلامات القبول الشـــعبي التي استقبل بها الملك، ملأته بالدهشة والامتنان. وقد ردّ على ذلك بالقيام بجولات متعددة في أنحاء طرابلس، وبقبوله الدعوة لحضور مهرجانات شـــعبية خلوية خلال شهري فبراير ومارس في غريان وسهل الجفارة والخمس".

ثمّ استطرد التقرير البريطاني:

> "وقد عبّر الملك لولي العهد الحســـن الرضا عن غبطته بالحفاوة التي اســـتقبل بها في طرابلس،

---

٢٠١ كان من المفترض في الأصل أن تتم زيارة الرئيس التركي في أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٧.

٢٠٢ أورد تقرير سري للسفارة البريطانية، مؤرّخ في ٢/ ٤/ ١٩٦٨، أن نائب رئيس أركان الجيش الزعيم السنوسي شمس الدين، والعقيد عبد العزيز الشلحي، كانا يتردّدان بانتظام على الملك خلال إقامته بطرابلس. كما أن محاكمة المتهمين في قضية حركة القوميين العرب بدأت يوم ١٥/ ١/ ١٩٦٨ خلال وجود الملك بطرابلس.

٢٠٣ "النواحـــي الأربعة" هي المنطقة التـــي ينتمي إليها رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش. وقد زعم تقرير للســـفارة الأمريكية بأن الســـفير الأمريكي نيوســـوم هو الذي نصح الملك بالمكوث بطرابلس بعض الوقت. تقرير يحمل الرقم الإشاري (A-234). انظر مبحث "أهداف أمريكية لعام ١٩٦٨ من هذا الفصل.

٢٠٤ التقرير مؤرخ في ٤/ ٥/ ١٩٦٨ بالملف FCO 39/124.

موضحاً كيف سبق تحذيره بأنه مكروه في إقليم طرابلس، الأمر الذي دفعه لعدم القيام بزيارة لهذا الإقليم خلال العام السابق."

ثم يضيف التقرير:

"وينبغي كذلك أن نتذكر أن الملك إدريس له أسبابه التي تدعوه، على الدوام، للتحفظ في موقفه إزاء إقليم طرابلس، فقد نجا بأعجوبة من موت شبه محقق عندما ألقيت قنبلة على موكب سيارته بينما كان يقوم، بعد الحرب، بأول زيارة له لمدينة طرابلس خلال شهر مايو ١٩٥٠ [١٩٥١].[٢٠٥] أما الآن، فقد وعد الملك إدريس بالعودة لإقليم طرابلس في الربيع التالي (١٩٦٩) آخذاً في حسبانه الدعوات الكثيرة التي وجهت إليه من عدّة أنحاء من الإقليم ولم يتمكن من تلبيتها خلال هذه الزيارة."

"وفي الحقيقة، فمنذ انتهاء زيارة الرئيس التركي سوناي لليبيا في أواخر يناير ١٩٦٨، قام بما يمكن وصفه بمباراة الحب مع إقليم طرابلس، وحاولت كل مقاطعة فيها أن تتسابق مع بقية المقاطعات الأخرى لإغراء الملك إدريس بزيارتها، وأن تقدّم أبهى الاحتفالات الحاشدة ومشاهد الترحيب على شرفه."

"وفي أوج الفرحة بالزيارة الملكية، قوبل موكب الملك إدريس بمهرجانات ترحيبية على امتداد الطريق الساحلي، من مصراته إلى بنغازي، على الرغم من العواصف الرملية التي بدت كما لو أنها تتويج لتلك الاحتفالات."[٢٠٦]

ثم يمضي تقرير السفارة البريطانية:

"بل لقد جرى، بعد إلحاح، إقناع الملك إدريس، خلال احتفال جرى يوم ٤/ ٣/ ١٩٦٨، بأن يتقبل مدينة بنغازي، وأن يتصالح معها، وهي المدينة التي ظل يرفض زيارتها رسمياً منذ أن اغتيل فيها إبراهيم الشلحي (ناظر الخاصة الملكية) عام ١٩٥٤."

"إن هذا الانفجار في مشاعر التأييد الشعبي، قد لامس، في نظرنا، ينبوعاً عميقاً من المشاعر والأحاسيس كامنة لدى الليبيين تجاه مليكهم. إن المظاهرات والترحيب الذي استقبل به الملك جاء في جزء منه نتيجة للتغطية الواسعة التي جرت لجولات الملك العامة في الإذاعة والصحافة، والتي تم رعايتها كجزء من سياسة وزير الإعلام أحمد الصالحين الهوني الذي يعتبر أحد "رجال الملك"، غير أن هذه الدعاية لم تقم بأكثر من إشعال الشرارة."

---

٢٠٥ وقع الحادث يوم ١٩/ ٥/ ١٩٥١ وليس عام ١٩٥٠. وقد ورد في الجزء الثاني، من كتاب "**حقيقة إدريس**" (طرابلس: منشورات الفاتح، إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، ١٩٧٦) وصف لهذا الحادث جاء فيه: "وفي الساعة ٦:٣٠ من صباح يوم ١٩ / ٥/ ١٩٥١ تحرك (موكب إدريس) عبر طرابلس، وما أن دخلها حوالي الساعة الحادية عشرة من ناحية باب قرقارش، مروراً بشارع عمر المختار، حتى بدأ الشعب في الهتاف ضدّ النظام الاتحادي، وضدّ حكومة الخونة عملاء الإنجليز، وعندما أصبح في محاذاة جامع السنوسية الكائن في باب الحرية ألقيت على سيارته قنبلة يدوية لم تنفجر، وتابع الموكب سيره في فوضى واضطراب. وعندما وصل إلى مبنى سيدي حمودة، ودخل في أول شارع العزيزية ألقيت عليه القنبلة الثانية، فأصيب من جرائها ستة من ضباط الشرطة بجراح، ثلاثة منهم خطيرة، كما أصيب خمسة من أفراد الشعب بجراح، واحد منهم بجروح خطيرة، و مع ذلك فإن سيارته لم تصب بأذى، وتمكنت ـ رغم الفوضى ـ من مواصلة سيرها إلى شارع النصر"، ص ٨٢، ٨٣.

٢٠٦ أشار التقرير إلى أن وزير الداخلية أحمد عون سوف تعرض لحادث جسيم خلال تلك الاحتفالات عندما دهسته مركبة كان يجرها حصان بالقرب من مدينة سرت.

"ودون أدنى شــك، فإن قدراً كبيراً من العفوية والاحترام يكمن وراء رد الفعل الشعبي على امتداد الإقليم، والذي يبدو أكثر ظهوراً في أوســاط ســكان مدينة طرابلس ذاتها. كذلك فلم يتأكد لنا أن احتشــاد الجماهير لرؤيــة الملك والترحيب به كان بتحريــك من الحكومة، فعلى العكس، أحضر الناس شياههم الخاصة لنحرها ترحيباً بالملك."

ثم عرّج تقرير السفارة البريطانية على ظاهرة أخرى برزت خلال هذه الجولات التي قام بها الملك، وتتعلق بوضع ولي العهد، فيقول:

"هناك تطور مشــجع آخر، تمثل في ظهور ولي العهد إلى جانب الملك في معظم جولاته العامة التــي قام بها في الإقليم. إن من شــأن ذلك أن يعين ولي العهد على أن يثبت لنفســه وضعاً في أذهان الناس كخليفة للملك. وخلال إقامته بطرابلس، قام الملك بتفويض ولي العهد في القيام بمعظــم المهام الروتينية، وحتى تلك المتعلقة بالوزراء، ولم يأبه الملك بالتدخل إلا في المســائل ذات الأهمية السياسية الخاصة. كما حدث عند زيارة الجنرال موغ[٢٠٧] General Mogg خلال الأسبوع الماضي للتباحث حول مستقبل الجيش الليبي."

ثم يستدرك التقرير:

"وللأســف، فإن ولي العهد مــا زال يفتقر للحيوية ولإظهار الاهتــمام بالعالم من حوله. وقد أخبرنا أحد المقربين منه أنه رفض الاستجابة إلى دعوة من الملك بالمشاركة في الاحتفال الشعبي الــذي نظمته مدينة بنغازي في ٤/٣/١٩٦٨. إنه أمر مثير للأســف أن يبقى الأمير الحســن الرضــا حتى الآن في الظل، ومن ثم فإن وضعه لا يحتمــل تفويت الفرص التي تتاح له لترك الأثر لدى مواطنيه بأنه الوريث المختار لتولي المملكة السنوسية."

وتختم السفارة البريطانية تقريرها هذا بقولها:

"قد يحدث أنه بمجرد وصول الملك إلى بلدة "مسَّــه" (بالجبل الأخضر- حيث ينوي الاستقرار بقية الصيف) أن تخبو مظاهر الإثارة، على الرغم من أن البرقاويين قد لا يكونون على استعداد لترك الطرابلسيين يخطفون منهم فوزاً باستضافة وإكرام "مليكهم".

"إن رحلة الملك المرهقة باتجاه شرق ليبيا لا بد أن تكون قد أجهدت ســنّيه الثماني والســبعين، على الرغم من أن الفحوص الطبية التي أجريت له في طرابلس قبل بدئه الرحلة قد أظهرت أنه يتمتع بصحة طيبة. ومع ذلك فإن النشاطات العامة التي قام بها الملك خلال الأسابيع القليلة الأخيرة، وما أظهره من استمتاع بحفاوة الطرابلسيين به، قد عززت من مكانة الملكية في عيون الطرابلســيين، وهو تطور أبعد من أن يكون مصطنعاً (مظهرياً)، وربما يلعب دوراً حاســماً في التوازن السياسي الجديد الذي ينبغي على البلاد أن تحققه عند وفاة الملك."

وتصف مجلة "**المعرفــة**"، التي تصدر عن المركز الثقافــي الأمريكي، في عددها رقم

---

٢٠٧ جنرال بريطاني كان مكلفاً من قبل الحكومة الليبية بإعداد دراسة فنية بشأن تطوير الجيش الليبي.

(٣٨٢) بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٦٨، زيارة الملك إدريس لمدينة بنغازي يوم ٤/ ٣/ ١٩٦٨ بعبارات جاء فيها:[٢٠٨]

"وشهدت مدينة بنغازي عندما بلغها الملك في مسيرة موكبه السامي يوماً تاريخياً حافلاً لم تشهده منذ أن وقف إدريس في ٢٤ ديسمبر ليعلن استقلال البلاد."

"وقد أقيم سرادق خاص ... وأقيم على مرأى منه استعراض رائع اشترك فيه الشباب ومختلف الهيئات، كما أقيم عرض رائع للفروسية. وتفضل الملك فتناول طعام الغداء على مائدة خاصة حضرها عدد كبير من رجال الدولة ورجال الدين والقضاء.[٢٠٩] وبعد ذلك تفضل [عميد بلدية بنغازي] محمد بن يونس فقدم أعضاء البلدية إلى المقام السامي. ثم تشرف المحافظ حفيظة المبروك فقدم أعضاء المجلس الاستشاري (مجلس المحافظة)، وتشرف الزعيم السنوسي شمس الدين نائب رئيس الأركان العامة للجيش فقدّم كبار الضباط."

"وبعد ذلك تشرف عميد البلدية (محمد بن يونس) فقدّم هدية المدينة إلى المقام السامي، وهي "الحزب السيفي المبارك"، وقد تقبلها الملك قائلاً: (أشكركم على هذه الهدية القيمة، وبلّغ عنا سكان هذه المدينة شكرنا العميق وتحياتنا الطيبة). وكان العميد قد قال عند تقديم هذه الهدية: (سيدنا ومولانا قائد الأمة ورمزنا العظيم، يشرفني يا مولاي باسم هذه المدينة أن أقدم إليكم نسخة مما هو منقوش على قلوبنا من تعاليم السنوسية الخالدة "الحزب السيفي المبارك"[٢١٠] مصحوباً يا مولاي بالدعاء الصالح لكم، أبقاكم الله لنا قائداً ومعلماً ونصيراً)."

وبتاريخ ١٩/ ٤/ ١٩٦٨ بعث السفير البريطاني ساريل إلى الخارجية البريطانية تقريراً سرياً[٢١١] تحدث فيه عن لقاءات أجراها بمدينة البيضاء خلال الفترة من ٨ إلى ١٦ من شهر إبريل، شملت لقاء مع رئيس الوزراء البكوش يوم ١٠/ ٤/ ١٩٦٨ وعدداً من الوزراء، والفريق مفتاح بوشاح قائد قوات الأمن بالمنطقة الشرقية، واللواء نوري الصديق رئيس أركان الجيش (الذي وصفه بأنه عاد إلى موقعه في قيادة الجيش). كما تناول السفير وأسرته وجبة الغداء مع الملك إدريس والملكة فاطمة. وقد أورد المستر ساريل في تقريره بعض الانطباعات التي خرج بها من ذلك الغداء (يوم ١٥/ ٤/ ١٩٦٨) جاء فيها:

"لقد كان الملك والملكة يتمتعان بروح معنوية عالية جداً، كما كانا في غاية التأثر بدفء الاستقبالات الشعبية التي قوبلوا بها على امتداد البلاد أثناء عودتهم من طرابلس. وقد كان الملك والملكة سعيدين على وجه الخصوص بالاستقبال الذي جرى لهما في بنغازي يوم ٥/ ٤/ ١٩٦٨. إن هذه هي المرة الأولى التي يقوم الملك فيها بزيارة بنغازي رسمياً منذ عام ١٩٥٤

٢٠٨ العدد ٣٨٢، ٢٠/ ٥/ ١٩٦٨.
٢٠٩ أظهرت الصور المنشورة للاحتفال العقيد عبد العزيز الشلحي ملازماً للملك، وقد حدث الشيء نفسه أثناء معظم الاحتفالات التي حضرها الملك بمنطقة طرابلس، كما رافقه في موكبه من المنطقة الغربية إلى المنطقة الشرقية.
٢١٠ من أشهر أوراد الطريقة السنوسية.
٢١١ يحمل الرقم الإشاري 2/26 (الملف FC 124/39 60604).

عندما اغتيل إبراهيم الشلحي (ناظر الخاصة الملكية)، ومن ثم فقد كانت هذه الزيارة مناسبة ومصالحة."

ثم ينهي السفير تقريره بفقرة ختامية جاء فيها:

"يبدو أن الملك أخذ ينجذب إلى فكرة "العلاقات العامة" التي وجد من البكوش تشجيعاً قوياً بشأنها. وعند مغادرتنا إياه، كان الملك يهيئ نفسه لحضور احتفال شعبي أقيم على شرفه في منطقة (البياضة)".

ويصف تقرير سري آخر مؤرخ في ٢/ ٤/ ١٩٦٨، أعده المستر ويليام روجر تومكيس[٢١٢] من السفارة البريطانية في بنغازي، المهرجان الشعبي الذي أقيم للملك إدريس في منطقة "البياضة" شرقي مدينة المرج بالجبل الأخضر:

"لقد فاق الاستقبال الذي أقيم للملك إدريس بالجبل الأخضر ذلك الذي أقيم له في مدينة بنغازي. كان من أبرز معالم ذلك الاستقبال حفل الغداء الذي أقيم للملك إدريس بـ"البياضة"، الواقعة بين مدينتي المرج والبيضاء يوم ١٥/ ٤/ ١٩٦٨... لقد تجاوزت عدد الذبائح التي قيل إنه تم نحرها في احتفالات مدينة بنغازي الستمائة ذبيحة. وصل الملك مكان الاحتفال عند الساعة الحادية عشر صباحاً، وبقي فيه حتى الساعة الثالثة بعد الظهر. وقد أعطى الملك تعليماته بألا تتدخل الشرطة لتنظيم جمهور المشاركين في الحفل، وألا تحاول منع مواطنيه من تحيته ومصافحته. لقد قيل إن اثني عشر ألفاً شاركوا في هذا الحفل، وأن الملك وقف لمصافحة نحو ألف منهم باليد، وهو ما استغرق نحو ساعتين كان يتذكر خلالها أسماء ووجوه مصافحيه من الجيل القديم، مثلما يتذكر الأقارب الكبار للشباب منهم..."

"وبشكل غير مسبوق، كما بلغني، تعالت الأصوات لتحية الملكة فاطمة التي طلب منها أن تخرج من خيمتها لاستقبال هتاف وتصفيق المشاركين في الحفل. إن هذا، كما لا أشك في أنك توافقني، لهو، في سلوك الليبيين من رجال الجيل القديم، من أكثر الأمور غرابة، وإن المرء ليتساءل من هو، أو ما هو الذي دعاهم للقيام بذلك؟"

ويتناول تقرير سري أعدته السفارة الأمريكية[٢١٣] بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٦٨ المهرجان الشعبي الذي أقيم للملك إدريس ببلدة "القبة" يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٨، فيقول:

"استضاف سكان محافظة درنة الملك إدريس يوم ٢٧/ ٥/ ١٩٦٨ في آخر حفل أقيم له من سلسلة الاستقبالات الشعبية التي بدأت في إقليم طرابلس في شهر مارس الماضي، وعقد في بلدة "القبة" الصغيرة (تقع على قرابة ٣٥ ميلاً شرقي البيضاء، وعند منتصف المسافة بينها وبين

---

٢١٢ التقرير موجه إلى القائم بأعمال السفارة البريطانية في طرابلس المستر آلن مونرو وبالملف FCO39/124.

٢١٣ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A -18) بعنوان "محافظة درنة تستضيف الملك إدريس" Derna Governate Hosts King Idris الملف POL. 15-1 Libya.

درنة) بحضور نحو عشرة آلاف شـــخص، وكان من بـــين الحاضرين في هذا الاحتفال الأمير الحسن الرضا الذي كان قد غاب[٢١٤] عن بقية الاحتفالات في إقليم برقة."

"وكما حـــدث في بقية المهرجانات الأخرى، فقد لعب رئيس الوزراء البكوش دوراً رئيســياً، معبراً عن امتنان الملك للمشـــاركين في الحفـــل. وكان من أبرز الشـــخصيات التي حضرت المهرجان العديد من الوزراء، ورئيســا مجلس الشيوخ والنواب، وشـــيخ الجامعة الإسلامية ومفتي ليبيا، والعقيد عبد العزيز الشلحي، وعدد من أعضاء المحكمة العليا، ورئيس الأركان ونائبه، وقادة قوات الأمن في المناطق الشرقية والغربية، وكبار المســـؤولين في الزوايا السنوسية (كبار الإخوان السنوسيين)، ورجال الحاشية الملكية، وعميد بلدية طرابلس، ومحافظ بنغازي، ووجهاء المحافظة على الصعيدين المركزي والمحلي، مثل الطيب الشريف محافظ درنة، وحامد العبيدي وزير الدفاع، والسفير عبد القادر العلام،[٢١٥] وحكمدار درنة وعميد بلدية درنة. "

ويصف تقرير السفارة الأمريكية فعاليات هذا المهرجان على النحو التالي:

"لقـــد قام محافظ درنة نيابة عن أهـــالي المحافظة بإهداء الملك إدريس ســـيفاً وخنجراً مذهَبين ومطرزين بالجواهر، وقدمت إحدى الكشـــافات مصحفاً هدية له باسم الحركة الكشفية، كما قدمت "جمعية النهضة النســـائية" بدرنة صورة زيتية للملك قامت برســـمها إحدى منتسبات الجمعية. وقد قام الملك إدريس بنفســـه بشـــكر الذين قدموا له تلـــك الهدايا. كما قامت جمعية النهضة النســـائية بدرنة بتقديم لباس مطرز بالمجوهرات هديـــة إلى الملكة فاطمة التي كانت تجلس في مقصورة خاصة بها."

وأضاف التقرير:

"لقـــد بدا الملك أكثر اســـتعداداً للانغماس في أجواء الاحتفال، حيث تمنطق بالســـيف، الذي أهدي له، أمام عدســـات المصورين، كما أنه طبع قبلة أبوية على رأس الكشافة التي أهدت إليه المصحف."

"كانت التغطية الصحفية واســـعة مليئة بالعديد من الصـــور... كما ظهرت الملكة في كثير من الصور التي غطت نشـــاطاتها، والتي كانت أقل من تلك التي قام بها الملك، مما يشـــير إلى بطء التوجه نحو إبراز ظهورها العلني أمام الناس".

وقد ذيّل التقرير بتعليق جاء فيه:

"إن الاســـتقبال الذي جرى في "القبة" يعتبر، على وجه الخصوص، مثالاً ناجحاً في سلسلة من المناســـبات والنشـــاطات التي رتبت من أجل جعل الملك قريباً من مواطنيه. وفي هذه الحالة (احتفـــالات القبة)، جاء الاحتفاء بالدرجة الأولى من قبيلة العبيدات التي تمتد منطقتها إلى ما بعد مدينة طبرق وحتى الحدود المصرية."

٢١٤ لا شك أن حضور ولي العهد في هذا الاحتفال، كحال غيابه عن بقية الاحتفالات الأخرى في برقة، لا يخلو من دلالة على نوع "التحالفات القبلية" التي كانت لولي العهد، وهو – إن صح– أمر مؤسف انجر إليه ولي العهد مبكراً.

٢١٥ ينتمي ثلاثتهم إلى قبيلة العبيدات التي تنتشر بطونها من تلك المنطقة حتى الحدود الليبية مع مصر.

وضع ولي العهد

سلفت الإشارة إلى أن الملك إدريس وصل إلى طرابلس مع أواخر شهر نوفمبر ١٩٦٧ وبقي فيها حتي أواخر شهر مارس ١٩٦٨ .

وفي مطلع عام ١٩٦٨ التقى السفيران نيوسوم وساريل، واستفسر أولهما من الثاني عن مدى صحة المعلومات التي وصلت عن طريق المستر دي كاندول،[٢١٦] عبر موظفين بالسفارة الأمريكية في لندن إلى المخابرات المركزية الأمريكية C IA، حول إعلان الملك عن رغبته في التخلي عن الحكم، وأنه كلف المستر دي كاندول بالبحث له عن بيت صغير (كوخ) في الريف البريطاني كي يعيش فيه. وفي ٦/ ١/ ١٩٦٨ بعث السفير البريطاني ساريل برسالة إلى الخارجية البريطانية حول لقائه بنظيره الأمريكي، كان مما جاء فيها:[٢١٧]

"لقد تشاور معي ديفيد نيوسوم حول التقرير المتعلق بتخلي الملك. وقد أكدت له حسب تصوري ما حدث. فالملك يتشاغل دوماً بفكرة التخلي عن الحكم، إلا أننا لا نرى ههنا أية علامات تكشف عن نيّة حقيقية لديه بالمضي في هذا المشروع. وأستطيع في الواقع تخيل الملك يقول لدي كاندول أنه يود اقتناء بيت صغير في الريف البريطاني، إلا أنه، إذا حمل دي كاندول هذا الموضوع محمل الجد، فيكون هو الذي يستحق في هذه الحالة أن يتقاعد في كوخه الصغير."

ثم يضيف ساريل في فقرة رابعة من رسالته:

"لم نبد للأمريكان أية ملاحظات حول الجوانب التجارية،[٢١٨] واكتفينا بمجرد التعبير عن تشككنا في صحة التقرير المتعلق بتخلي الملك. وحتى بالنسبة للتقرير المتعلق بقيام الملك بتفويض ولي العهد بالمزيد والمزيد من الصلاحيات، وهو الأقرب للتصديق، فيبدو أن لا أساس له من صحة، وذلك أن عبد الحميد البكوش توجه في أول يوم من العام الجديد (١٩٦٨) إلى الملك إدريس، لا إلى ولي العهد، للحصول على الموافقة على التعديل الذي أجراه على وزارته (أعلن التعديل في ٤/ ١/ ١٩٦٨). لقد كان البكوش على يقين بأن الملك لم يقم بأي شكل من الأشكال بالتخلي عن سيطرته الكاملة على الأمور."

---

٢١٦ لا ينبغي أن يغيب عن القارئ ملاحظة الدائرة التي تنتقل فيها المعلومات حول ليبيا.

٢١٧ التقرير بالملف FCO39/124.

٢١٨ كان هذا اللقاء قد تضمن الحديث عن موضوعات أخرى تتعلق بمساعي دي كاندول لدى الملك للحصول للشركات البريطانية على بعض المشروعات التجارية في ليبيا، مثل مشروع التلفزيون الليبي و مشروعات الكابل البحري والتليفون ووادي المجينين. وقد استبعد التقرير بالكامل أن يقوم دي كاندول بهذا المسعى.

بعد مضي ثلاثة أيام فقط على رسالة السفير البريطاني الآنفة، وتحديداً في ٩/ ١/ ١٩٦٨، صدر أمر ملكي بإضفاء لقب "الأميرة" على زوجة ولي العهد. وقد بعث المستر آلن مونرو بالسفارة البريطانية في طرابلس برسالة إلى الخارجية البريطانية بشأن هذه الخطوة فكان مما جاء فيها:[٢١٩]

"لا توجد ضرورة دستورية تدعو الملك لأن يصدر فجأة هذا الأمر الملكي. غير أن هذه الخطوة تبدو منسجمة مع السياسة التي انتهجها الملك خلال الأشهر الأخيرة، والتي واصل اتباعها منذ حضوره إلى طرابلس، الهادفة إلى إعطاء ولي العهد وضعاً رسمياً أكثر في الشؤون الملكية، وبخاصة فيما يتعلق بالتخلص من أصحاب المطالب الخاصة الذين يسعون باستمرار لمقابلة الملك."

ويضيف المستر مونرو في رسالته:

"وفي هذا الخصوص اشتكى البكوش للسفير (ساريل) من أن ولي العهد جرّ عليه متاعب كثيرة بسبب موافقته على عرائض كافة الذين يتقدمون إليه بطلبات، مهما تكن هذه الطلبات غير معقولة. ويقوم ولي العهد في بعض الأحيان بتضمين موافقة الملك على بعض تلك الطلبات، الأمر الذي يضع أعضاء الحكومة في موقف حرج ويجبرهم على الموافقة عليها، وإن كانت رغبتهم بفعل ذلك ضعيفة. ويبدو أن الأمر راجع في جزء منه لإحساسه بالحاجة إلى كسب تأييد شعبي لنفسه في البلاد استعداداً لليوم الذي يتولى فيه الحكم."

وقد علّق أحد موظفي الخارجية البريطانية على رسالة المستر مونرو بعبارة جاء فيها:

"إن ولي العهد بدأ يخرج تدريجياً من قوقعته. إن السنوات (أو ربما الأشهر) القليلة القادمة سوف تكون حاسمة بالنسبة لوضعه."

وقد تحدثت التقارير التي وصلت إلى الخارجية البريطانية، منذ أواخر شهر مارس ١٩٦٨، عن طريق مختلف مصادرها، وعيونها القريبة من القصر الملكي في ليبيا، أن الملك إدريس والملكة فاطمة وولي العهد وزوجته في حالة تصالح، وأنه أصبح من المعتاد رؤيتهم في صحبة بعضهم بعضاً."[٢٢٠]

زيارة محتملة لألمانيا الغربية

يفهم من مراسلات تم تبادلها بين سفيري بريطانيا، في ليبيا (ساريل) وفي ألمانيا الاتحادية (السير فرانك روبرتس Frank Roberts)، خلال شهري فبراير ومارس ١٩٦٨ أن

٢١٩ الرسالة بالملف FCO 39/124.

٢٢٠ من المصادر الخاصة المهمة التي اعتمدت عليها الخارجية البريطانية في تسقّط أخبار القصر، قائد الأسراب غاي واتسون Guy Watson ضابط الاتصال المدني مع القصر والمقيم في قاعة العدم. وكان من بين عيونه في القصر إيتالو كوسيتي Italo Cossetti.

الثاني علم من سفير ليبيا في العاصمة الألمانية آنذاك الصديق المنتصر[221] أن ولي العهد قد يقوم خلال عام ١٩٦٨ بزيارة رسمية إلى ألمانيا الاتحادية. وقد جاء في إحدى هذه الرسائل[222] من السفير ساريل إلى زميله روبرتس:

"إنني على علم بالطبع بزيارة رئيس الوزراء البكوش المزمعة إلى بون. وفي الواقع، فإن الأنباء المتعلقة بتلك الزيارة كانت قد نشرت في الصحف المحلية في الوقت ذاته الذي وصلته فيه رسالتك، غير أن الاقتراح بأن يزور ولي العهد ألمانيا مثير للاهتمام، ولا أشك في أنه سوف يلقى ترحيب الأمير."

"ومع ذلك، فإن موافقة الملك على هذا الاقتراح تظل موضع شك، فقد دأب في سياسته على إبقاء ولي العهد في الظل. وعلى الرغم من أن بعض التغير قد طرأ على موقف الملك في هذا الصدد، فإنني أشك بأن يشمل ذلك السفر إلى الخارج الذي سيكون مفيداً لولي العهد."[223]

"وقد أثرت هذه الفكرة مع رئيس الوزراء البكوش، الذي عبّر عن استحسانه الشديد لها، غير أن وجهات نظره لن تكون لها الغلبة على آراء الملك."

ثم يختم السفير ساريل رسالته بأنه إذا ما بدا أن زيارة الأمير لألمانيا يمكن أن تتم، فينبغي على بريطانيا أن تسعى بدورها في هذه الحالة لتوجيه الدعوة له للقيام بزيارتها.[224]

العلاقة مع البكوش

تفيد تقارير عدة بأن رئيس الوزراء البكوش كان حريصاً، منذ مرحلة مبكرة من توليه رئاسة الوزراء، على إقناع الملك بالسماح لولي العهد الأمير الحسن الرضا بالظهور والبروز في الحياة العامة.[225] غير أنه يبدو أن ولي العهد، ولأسباب عديدة، لم يكن من جانبه يبادل رئيس الوزراء البكوش المودة نفسها، بل نجده، وعلى غير عادته مع معظم رؤساء الوزارة السابقين، لم يتردد في اتخاذ موقف علني جاهره فيه بالنقد والخصومة.

من بين الوثائق الكثيرة التي أشارت إلى موقف ولي العهد من البكوش، الرسالة السرية التي بعث بها السفير البريطاني ساريل إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٦٨[226] وقد جاء فيها:

---

٢٢١ وصف المستر ساريل في إحدى رسائله الصديق المنتصر بأنه قد يكون أحياناً مضجراً، غير أنه صديق مخلص، وصاحب علاقات مؤثرة، ووجهات نظر جديرة دوماً بالاستماع إليها."

٢٢٢ مؤرخة في ١١/ ٣/ ١٩٦٨ وتحمل الرقم VE/14.

٢٢٣ صيغت العبارة بشكل يوحي بأن الملك سوف يرفض الفكرة لأنها ستكون مفيدة لولي العهد، وبالتالي فإن الملك لا يرغب في حصول أية فائدة للأمير.

٢٢٤ كان ولي العهد قد قام في السابق بزيارة رسمية لبريطانيا خلال الفترة من ١١ إلى ١٨ من شهر يوليو ١٩٦٠.

٢٢٥ انظر على سبيل المثال التعليق الذي أعدّه المستر دينيس سبيرس بإدارة شمال وشرق إفريقيا بالخارجية الأمريكية بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٦٨ وعلى رسالة السفير البريطاني ساريل المؤرخة في ٦/ ١/ ١٩٦٨.

٢٢٦ الملف FCO 39/124.

"لقد انزعجنا خلال الأسابيع الماضية بسبب التقارير التي تشير إلى تنامي الكراهية من جانب ولي العهد تجاه البكوش، فهو يصفه بأنه "شـيوعي". ومن الواضح أن ولي العهد إما عجز عن فهم المدرسـة الجديدة في السياسة التي يسـعي البكوش لقيادتها في ليبيا، أو أنه عجز عن فهم أهداف البكوش الإصلاحية التي يسعى لإنجازها على صعيد الإدارة."

ثمَّ يحاول السـفير ساريل في رسـالته هذه البحث عن الجهات أو العناصر التي تكمن وراء موقف ولي العهد:

"إن مصدر هذا الموقف، لسـوء الحظ، هو زمرة محمد بن عثمان الصيد رئيس الوزراء الأسبق. لقد اضطلعت هذه الزمرة خلال السـنوات الأخيرة بمهمة تعبئة ولي العهد، وتوجيهه لخدمة أغراضهم السياسية (وكذلك المالية)، وهي الزمرة التي يتوجه إليها ولي العهد بصورة تلقائية طلباً للمشورة."

"وغني عن القول، أن المشـورة التي يتلقاهـا ولي العهد من محمد بن عثمان الصيد ورفاقه هي ذات نزعة أنانية خالصة، وتسـعى لخدمة مصالحها الخاصة، فضلاً عن أنها بكل تأكيد معادية للبكوش. وبناء على ذلك، فإن مستشـارين من نوع منصور خليفة (عضو مجلس الشيوخ من إقليم فزان) ويونس بالخير (وزير الدفاع الأسـبق) الذين يقابلون باستمرار ولي العهد عندما يكون في طرابلس،[٢٢٧] يستغلون ميوله المحافظة بالعزف على صلات البكوش السابقة في مصر، والملامح الاشتراكية في بعض سياسات حكومته."

ويواصل السفير البريطاني ساريل:

"إن البكوش، بالطبع، يدرك أهمية كسبه لصداقة ولي العهد، كما قام منذ مجيئه إلى رئاسة الوزارة بعدة خطوات في هذا الاتجاه، غير أن جهوده على ما يبدو مؤخراً، قد باءت بالفشل".

ثم يضيف:

"لقـد عبّر أحمـد الصالحين الهوني، وزير الإعـلام، مؤخراً لآلن مونرو (الشـخص الثاني في السفارة البريطانية بطرابلس) عن انزعاجه من موقف ولي العهد إزاء البكوش والكثيرين من أعضاء وزارته. كما اسـتنكر الهوني اعتماد ولي العهد عـلى محمد بن عثمان الصيد وجماعته التي يشتهر بعضها بالفسـاد المالي والانحراف السلوكي. كما اعتبر من المشين لولي العهد أن يُعرف بصلته بهؤلاء الأشخاص."

ويواصل السفير سرد أقوال وزير الإعلام والثقافة الهوني فينسب إليه القول:

"غير أنه بات من الصعب، مع إبقاء ولي العهد نفسه معزولاً، إيصال أية نصيحة له. لقد حاول أن يثير موضوع البكوش مع ولي العهد، وأن ينبهه إلى خطورة الاعتماد على نصيحة بن عثمان، غير أنه تأكد أن شـكوك ولي العهد حول سياسات البكوش والعناصر الشابة ضاربة الجذور، كما استبعد ولي العهد الانتقادات الموجهة إلى بن عثمان على أنها من قبيل النكاية والكيد."

٢٢٧ انتقل ولي العهد للإقامة في طرابلس منذ يوليو ١٩٥٨ إثر زواجه من ابنة الطاهر باكير والي طرابلس يومذاك.

ثمّ يضيف السفير:

"وقد عبّر الهوني عن أمله بأن يجد البكوش الوقت لكي يزيد من تواتر لقاءاته بولي العهد، غير أن ضغوط العمل على البكوش لا تجعل من ذلك أمراً سـهلاً. وقد أعاد الهوني التأكيد عن أن ولي العهد، إذا ما نجح في خلافة الملك، وجاء ببن عثمان رئيساً للوزارة – كما يرغب الأخير – فإن هذا يعني أن ولي العهد لن يبقى في الحكم لأكثر من يومين."

ويخلص السفير ساريل في تقريره إلى القول:

"من الواضح أن هذا كله يحمل مؤشرات مزعجة في المدى البعيد، ولا أتصور أننا (الحكومة البريطانية) نملك أن نبقى مكتوفي الأيدي (دون تدخل). لقد أظهر الملك إدريس في الماضي عدم قبوله بأن يثير محاوروه (بمن فيهم شخص السفير البريطاني) موضوع ولي العهد معه، غير أنه ظهرت، عـلى ما يبدو، مؤشرات على تغيّر موقف الملك مـن ولي العهد. فقد أخذ يشـجعه على القيام بدور بارز في الشـؤون العامة. وقد وردت التقارير حول طلب الملك منه أن ينتقل لبعض الوقت إلى بنغازي حتى يتيح لنفسـه أن يكون معروفاً في برقة بشـكل أفضل."

وختم السفير ساريل رسالته بعبارة أكد فيها للخارجية البريطانية أنه سوف يحرص، قبل أن يغـادر ليبيا (في إجازة)، على مقابلة ولي العهد إما في طرابلس أو في بنغازي، والحديث معه حول البكوش والتعرف على رد فعله.

وقبيل أيام من استقالته، التقى عبد الحميد البكوش قرابة نصف الساعة بالقائم بالأعمال البريطاني المسـتر ويكفيلد، وقد بعث الأخيـر تقريراً[٢٢٨] إلى الخارجيـة البريطانية بتاريخ ١٩/٨/١٩٦٨ بشأن ما دار في ذلك اللقاء، كان مما جاء فيه:

"قال البكوش إنه سـوف يذهب لحضور القمة الإفريقية بالجزائر في صحبة ولي العهد ثم يطير من هناك إلى لندن. وقد سألته إن كان يفكر في إحضار ولي العهد معه، فرد البكوش بأنه يود لو كان بمقدوره أن يفعل ذلك، ثم اندفع في الحديث، بنبرة حزينة، عن الصعوبات التي يواجهها مع ولي العهد. وقال إنه يشـعر أنه قد فعل كل ما بوسعه من أجل إقامة علاقة جيدة بينهما، إلا أن ولي العهد، على ما يبدو، لا يقبله ولا يقبل سياسـاته. وقد قام ولي العهد مؤخراً بالاعتذار عن استقباله، بل إنه قاوم بشدة الاستجابة لطلب استقبال رئيس الوزراء السوداني الذي كان في زيارة رسمية لليبيا لمدة خمسة أيام."

ثم يضيف المستر ويكفيلد في تقريره:

"وبرأي البكوش، فإن ولي العهد غير مكترث بشـكل جوهري بالشـؤون الدولية، وإنه ربط نفسـه بأولئك الذين يعتقدون بأن ليبيا ينبغي أن تتجنب المشـاكل عن طريق طأطأة رأسها،

٢٢٨ التقرير بالملف FCO 39/124

في حين أن البكوش يرى، على الجانب الآخـر، أن ليبيا لم يكن لها أصدقاء يهبّون للدفاع عنها لمواجهة المشاكل، وهي معرّضة لأن تواجهها مجدداً بين الفينة والأخرى. إن البكوش لا يخشى من أخذ ليبيا إلى الساحة الإقليمية، في الوقت الذي ينبغي فيه على ليبيا أن تكون واثقة بنفسها، وأن تعرف ما تريد."

"وعلى سـبيل المثال، فقد أحدث ولي العهد جلبة كبيرة حول رئيس الوزراء السـوداني خلال الأسـبوع الماضي، بحيث بات الكل يخشون أن يقوم (البكوش) بإعطاء أموال ليبيا للسودان. إنـه (أي البكوش) لم يفعل ذلك، غير أنه أعطـى الانطباع بأن ليبيا يمكن أن تفعله في يوم من الأيام، وهذا ما يجعل الحكومة السـودانية بالمستقبل تأخذ في اعتبارها مصالح ليبيا ومحاذيرها في المجـال الإقليمي. وباعتقاد البكوش، فإن ليبيا ينبغي أن توظف أموالها في الخارج على هذا النحو لخدمة مصالحها، إلا أنها ينبغي أن تتجنب النموذج الكويتي المبذر."

وأضاف التقرير:

"قـال البكوش إنه ناقش مواقف ولي العهد مع الملك المغربي الحسـن الثاني أثناء الزيارة التي قام بها مؤخراً للمغرب. وقد قام العاهل المغربي بتوجيه دعوة مفتوحة إلى ولي العهد الحسـن الرضا، غير أن الأخير رفض الذهاب إلى المغرب. وإن هذا الأمر مؤسف لأن بمقدور الحسن الثـاني أن يعلمه الكثير، وبخاصة فيـما يتعلق بالانتقال من النمـط التقليدي إلى العصري. وأضاف البكوش إن بعضهم يعتقد أن الملك إدريس هو الذي يعرقل ولي العهد، غير أن هذا لم يعد صحيحاً. إن الملك إدريس، اسـتجابة منه لاقتراح من البكوش بأن يلعب الأمير دوراً أكبر في الحياة العامة، شـجع البكوش على أن يفعل كل مـا بمقدوره لإخراج ولي العهد من عزلته، قائلاً له "قم بكل ما بمقدورك فعله معه" غير أنه، ولسـوء الحظ، لم ينجح في إخراجه من قوقعته. وأضاف البكوش، وكل ما يهتم بـه ولي العهد هو المناورات الداخلية والقضايا الشخصية. وفي كل مرة استقبله فيها ولي العهد قدم إليه (الأخير) قائمة بالطلبات والعرائض الشـخصية، بإبعاد ذلك الخصم، أو إعطاء ذاك الصديـق وظيفة. وإذا تمت مجاراة ولي العهد في رغباته، فإن ذلك سيكون مميتاً بالنسبة لسـمعته (أي البكوش) ومصدر إيذاء لولي العهد نفسـه. ومن ثم فهو يائس من الفوز بتعاطف ولي العهد مع مـا يحاول (البكوش) القيام به. ومن جهة أخرى، إذا ما توقـف البكوش عن رؤية ولي العهد، فإن هذا يعني تركه كلياً تحت تأثير خصوم سياساته."

وختم المستر ويكفيلد تقريره بجملة من الملاحظات حول موقف ولي العهد:

"فيما يتعلق بولي العهد، فإنني أحسـب أنه لا ينبغي أن نتوقع سـوى ألا يرتاح إلى البكوش، فبعيداً عن تقارب الأخير مع أشخاص من أمثال عبد العزيز الشلحي وعون أرحومة (اللذين يكن لهما ولي العهد عداء شـديداً)، فإن سياسات البكوش أظهرت بجلاء، أكثر من ذي قبل، الوجـه المحافظ جداً لولي العهد. ومن غير المريح أن يسـتمر ولي العهـد في إظهار لا مبالاة بالشـؤون الدولية. ويبدو أنه يعتقد أن الطريقة المثلى لكسـب تأييد لشـخصه هي من خلال

استخدام نفوذه للحصول على منافع لأصدقائه. إن هذا لا يبشر بخير لمستقبله في ليبيا، تعليماً وتقدماً، عندما يصبح في سدة الحكم."

وجاء في فقرة أخيرة حول رئيس الوزراء البكوش:

"إلا أنه لم يترك انطباعاً لدي، خلال هذه المقابلة أو في سابقاتها خلال الأسبوعين الماضيين، بأنه مهموم على النحو الذي كان عليه عندما عاد من زيارته لإسبانيا (أواخر يونيو) وواجه المعارضة الشديدة التي نظمت أثناء غيابه ضده."

مقابلة مع مسؤول أمريكي

مع نهاية الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٦٨، قام المستر جون روت[٢٢٩] مدير إدارة شمال إفريقيا[٢٣٠] بوزارة الخارجية الأمريكية بزيارة رسمية لليبيا استغرقت عدّة أيام، استقبل خلالها من قبل الملك إدريس وولي العهد ورئيس الوزراء ووزير شؤون البترول.

تم استقبال الضيف الأمريكي من قبل ولي العهد في مزرعة الأخير بطرابلس يوم ١٠/ ٧/ ١٩٦٨، واستغرق اللقاء نحو ساعتين ونصف الساعة. وفيما لم يحضر مع ولي العهد أي مسؤول ليبي آخر، فقد حضر مع الضيف الزائر كل من السفير ديفيد نيوسوم، والمستر روسكو سودارث (الملحق السياسي بالسفارة) الذي قام بمهمة الترجمة.

وقد تناول الحديث خلال هذا اللقاء علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية، وعلاقات ليبيا الخارجية، والأوضاع في الجزائر، والعلاقات الليبية الأمريكية، فضلاً عن الوضع الداخلي في ليبيا، وتوقعات ولي العهد حول الوضع في البلاد.

وكالعادة، فقد أعدّت السفارة الأمريكية تقريراً[٢٣١] ضافياً (٧ صفحات) عن هذه المقابلة نسبت فيه إلى ولي العهد:

١. أنه كرر أكثر من مرة المخاوف الليبية المعتادة من المخططات المصرية والجزائرية ضد ليبيا.
٢. عدم وجود (انزعاج) لديه على إعادة أمريكا لعلاقاتها مع الدول العربية التي كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

---

٢٢٩ هو أحد ثلاثة تعاقبوا على مسؤولية إدارة شمال إفريقيا بالخارجية الأمريكية خلال الحقبة التي تزامنت مع العهد الملكي في ليبيا. الاثنان الآخران هما ديفيد نيوسوم وجوزيف بالمر. كان المستر روت على صلة بالشؤون الليبية منذ الأربعينيات، وبخاصة خلال السنوات المرتبطة باستقلال ليبيا. وهذه هي زيارته الخامسة لليبيا. ورغم انه قام أثناء هذه الجولة بزيارة كل من تونس والجزائر والمغرب، فمن الملاحظ أن زيارته لليبيا كانت الأهم، على الأقل من حيث طول المدة التي أمضاها فيها. وباعتقادنا أن هذه الزيارة وقعت في مرحلة مفصلية حرجة من عمر العهد الملكي، إذ إنها تمت قبل أشهر قليلة من قرار الإدارة الأمريكية ـ فيما نحسب ـ بالإسراع في استبدال النظام الملكي بآخر عسكري. انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**".

٢٣٠ هي الإدارة التي يتبع لها مكتب ليبيا بوزارة الخارجية الأمريكية.

٢٣١ التقرير مؤرخ في ١٨/ ٧/ ١٩٦٨ ويحمل الرقم الإشاري (A-430). الملف POL. 15-1 Libya.

٣. كشف النقاب عن أن الملك إدريس يفكر جدياً بتجديد الاتفاقية المتعلقة بقاعدة ويلس الجوية.

أما وجهات نظر ولي العهد الأخرى، المتعلقة بالأوضاع الداخلية في ليبيا، فيحسن أن نعرض إليها بإسهاب كما وردت في تقرير السفارة الأمريكية عن تلك المقابلة.

يورد التقرير:

"وفي إجابة من ولي العهد عن تساؤل وجهه إليه المستر روت، استعرض الوضع الداخلي، وقال إن الحالة تحسنت بشكل كبير عما كانت عليه خلال يونيو (١٩٦٧) عندما خرجت آنذالك عن السيطرة. لقد غيّر الملك الحكومة، وأعاد الأمور إلى مجراها السابق..."

"لقد أكد ولي العهد على خطورة أزمة الخامس من يونيو، وأضاف (لو أن المصريين حازوا ولو كيلومتراً واحداً من الانتصار العسكري، أو أن الحرب استمرت عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً أخرى لانتهت ليبيا)."[٢٣٢]

"لقد أعاد ولي العهد ترديد اعتقاده بأن هذه الظروف كانت ستؤدي إلى نهاية النظام الحالي."

"ثم شدد ولي العهد على أن الغليان الداخلي (خلال تلك الأزمة) كان بسبب عناصر خارجية أكثر من كونه بسبب الليبيين أنفسهم، وأكد أن ٩١٪ [؟!] من الليبيين يناصرون الملكية بحماس وأن ٤٪ فقط يعارضونها."

وعلى غير المتوقع،[٢٣٣] امتدح ولي العهد حكومة البكوش لضيوفه، فقد جاء في التقرير:

"أضاف (ولي العهد) أن الحكومة الحالية التي اختارها الملك إدريس تتصرف بصفة عامة بطريقة جيدة، وهي أفضل كثيراً من تلك التي كانت قائمة لسنة خلت (حكومة مازق). وقال ولي العهد (ليس باستطاعة أحد في المملكة أن يقارن نفسه بالملك إدريس،[٢٣٤] لقد حارب من أجل الاستقلال، ورعى مسيرة ليبيا بقيادته الحكيمة على مدى عدة عقود)."

"ونصح ولي العهد المستر روت أن يستطلع مشاعر الليبيين تجاه الملكية، ولسوف يكتشف مدى التأييد الشعبي الواسع الذي تتمتع به الملكية، ويدرك أن هذا التأييد لم يفرض على الناس بقوة السلاح، لقد اختاروا بمحض إرادتهم الاستمرار في تأييد الملكية."

ومضى التقرير:

"غير أن ولي العهد حذّر من وجود عناصر معينة ما زالت تعمل ضد الملكية. وأنه جرى في فترة

---

٢٣٢ علق أحد المسؤولين الأمريكان ممن طالعوا التقرير في الخارجية الأمريكية (على ما يبدو) على هذه الفقرة بعبارة سجّلها بخط يده وجاء فيها "ملاحظة جيدة". وإنه لأمر مؤسف حقاً أن تكون مشاعر أحد المسؤولين العرب تجاه مآل حرب يونيو على هذا النحو. غير أنه ينبغي ألا ننسى في الوقت نفسه أن النظام المصري يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن هذه الحالة المؤسفة بإسهامه بشكل كبير في جعل مواقف كثيرين من المسؤولين العرب على هذا النحو، وليس الليبيين وحدهم.

٢٣٣ لا شك أن ترفع ولي العهد عن انتقاد البكوش في حضور ضيوفه الأمريكيين يدل على ذكاء ودهاء، إن لم يكن عن حكمة.

٢٣٤ ربما كان ولي العهد يردّ بطريقة غير مباشرة هنا على بعض التقارير التي كانت تروّج أن شعبية البكوش هي أكبر من شعبية الملك. انظر مبحث "شعبية البكوش وخصوماته" من هذا الفصل.

معينة اكتشاف محاولة داخل القصر نفسه، كان من بين المتورطين فيها رئيس وزراء سابق وعدد من الوزراء وبعض المدراء، وتهدف إلى إقامة نظام جمهوري.[٢٣٥]

وكانت هذه العناصر تخطط لعملهـــا بالتعاون مع الجيش. لقد كان لهذه المؤامرة عدة أهداف، بعضها يحظى بدعم سفارات أجنبية. هذه المحاولات بعضها يهدف إلى إقامة نظام جمهوري في ليبيا، فيما يهدف آخر منها إلى تنفيذ خطة اســـتيلاء مصرية على البلاد، ويهدف ثالث إلى تقسيم ليبيا إلى عدة أقاليم جمهورية."[٢٣٦]

ويواصل التقرير، نقلاً عن ولي العهد:

"إن الدوافع الرئيســـية للمشـــتركين (في هـــذه المحاولات) تتمثل في طموحهم الشـــخصي. وبالرغـــم من أنهم أثرياء الآن، فإنهم يرغبون بأن يصبحوا رؤســـاء جمهورية. هناك قول عربي مأثور (اللص يظل دائماً لصاً) وهذا ينطبق على هؤلاء الأشخاص."

ويورد التقرير أنه عند هذه النقطة من اللقاء استأذن السفير الأمريكي ولي العهد بأن يثير معه موضوعاً حساســـاً،[٢٣٧] على الرغم من أنه يعلـــم أن ولي العهد لم يمانع في الحديث عنه خلال اتصالات ســـابقة أجراها معه عدد من موظفي السفارة. لقد استرجع السفير مخاوف ولـــي العهد في الماضي حول تأمين خلافته للملـــك إدريس في حال وفاة الأخير، وأنه لهذا الســـبب أقام وحافظ على اتصالات بالســـفارة الأمريكية. ثمَّ سأله مباشرة عمّا إذا كان يشعر الآن بأن الحالة هي أكثر أماناً؟!

وقد أورد التقرير بهذا الشأن:

"لقد اســـتوضح ولي العهد من السفير نيوسوم عما إذا كان يعني بســـؤاله هذا حالة ما قبل أو بعد وفاة الملك؟ وأجاب الســـفير بأنه يعني بعد وفاة الملك. عندئذ اســـتهل ولي العهد إجابته بالتأكيـــد "أن ليس بمقدور أحد التنبؤ بالمســـتقبل".[٢٣٨] ثم أضاف أنه على يقين بأن المعارضين الأصليين لتوليه الحكم ما زالوا يضمرون نحوه المشاعر نفسها، وهم مستمرون في العمل من أجل تقويض فرصه، وأنه يقدّر بأنهم ما زالوا على نحو ٤٥٪ من فاعليتهم السابقة"[٢٣٩]

ويضيف التقرير أنه عند هذه النقطة انضم المستر روت والسفير نيوسوم إلى ولي العهد

---

٢٣٥ لعل ولي العهد كان يشـــير إلى المحاولة التي زعم أنه تم اكتشـــافها عام ١٩٥٦ وتردّد أنه كان من بـــين المتورطين فيها ناظر الخاصة الملكية البوصيري الشـــلحي، ومصطفى بن حليم رئيس الوزراء الأســـبق، والزعيم السنوسي لطيوش نائب رئيس أركان الجيش، وعبد الله عابد السنوسي أحد رجال العائلة السنوسية. انظر تقرير السفارة الأمريكية رقم (A-140) بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٦٩. الملف POL. 15-1 Libya.

٢٣٦ ما أشبه الليلة بالبارحة!

٢٣٧ ربما كان هذا الموضوع هو الهدف الأساس من هذه المقابلة.

٢٣٨ لقـــد غاب عن ولي العهد أن مثل هذه الإجابة هي في غير صالحه، إذ إنها تفسر من قبل ضيوفه على أنها علامة ضعف وعدم ثقة لديه، وهو ما يخشاه الأمريكيون فيمن يتعاملون معهم أو يراهنون عليهم.

٢٣٩ لا يخفى أنه على الرغم مما يمكن أن تنطوي عليه إجابة ولي العهد من صدق، فإنها لم تكن في صالحه، وأظهرت أن حظوظه بأن يخلف الملك ضعيفة، إن لم يكن مشكوكاً فيها.

في ترديد عبارة "إن شـــاء الله" (هكذا كتبت بالأحرف اللاتينية) مؤملين أن تتم خلافة الأمير للملك بسلام [؟!] كما سأل السفير ولي العهد عن الكيفية التي يتم بها بشكل دوري إطلاعه على التطورات السياســية والأمنية واتجاهات الرأي العام والسياسة الخارجية، والتحركات المحيطة بالملك، وقد أفاد التقرير أن ولي العهد طلب إعادة هذا السؤال، وعلق معد التقرير على هذه المســألة بأن ذلــك يرجع إما لكون الأمير لم يفهم ترجمة الســؤال، وإما لأنه كان عازفاً عن الإجابة، وقد اكتفى الأمير بإعادة ملاحظاته السابقة حول الوضع الداخلي.[٢٤٠]



٢٤٠ لا يخفى أيضاً أن عدم قدرة الأمير على فهم السؤال، والطريقة التي رد بها عليه، حملت مؤشرات سلبية بالنسبة لقدرات ولي العهد ووضعه.

الحركة الطلابية

شـــهدت الفترة ما بين مـــارس وأواخر مايو من عام ١٩٦٨ انـــدلاع الأحداث التمردية العنيفة التي قامت بها الحركة الطلابية الثورية المعادية للإمبريالية ولحرب فيتنام في فرنسا/ ديغـــول، والتي أدت إلى قيام أول محاولة ثورية انقلابية فـــي مجتمعات أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وقد بدأت الأحداث العنيفة في ١٨ مارس على شكل هجوم على المؤسسات الأمريكية في باريس.[٢٤١]

وإثر تلك الأحداث، قامت الخارجية الأمريكية خلال شهر يونيو ١٩٦٨ بإرسال استفسار إلى ســفارتها في ليبيا تطلب منها بموجبه تزويدها بتقرير واف عن وضع الحركة الطلابية في ليبيا. وقد ردت الســفارة على استفسار خارجيتها هذا ببرقية مؤرخة في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٨، ثم أردفـــت بها تقريراً مفصلاً (٤ صفحات) ومؤرخاً فـــي ١٥/ ٧/ ١٩٦٨.[٢٤٢] وقد جاء بالبرقية الآنفة ما ترجمته:

"١- ما يلي إجابة على ما ورد من استفسار في برقية وزارة الخارجية رقم (186094).

٢- الاضطرابات الطلابية الحالية في أوروبا، بتفريعها الأمريكي، لم يكن لها تأثيرات مباشرة على الطلاب الليبيين. والشـــواهد المتاحة كلها توحي بأن الشـــباب الليبي لا يصغي إلى نداءات قيادات الطـــلاب الأوروبيين، كما أنه غير مرتبط بالمنظمات الطلابية الخارجية.. وإن غياب التأثير راجع إلى عدد من العوامل المترابطة التالية:

- غلبة المزاج الطلابي الواعي.
- ازدياد الإحساس بالحاجة إلى التعليم في ليبيا المتطورة.
- الانشغال بالشؤون الشخصية والمهنية، والاستمتاع بالثروة المكتشفة حديثاً.
- التغطية المحدودة للاضطرابات الطلابية في أوروبا في الصحافة المحلية (التي ليس من شك في أنها بتدبير من الحكومة).
- الإجـــراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة بحق الطلاب مثيري الشـــغب خلال أزمة يونيو ١٩٦٧.
- الانحســـار ـ ولو مؤقتاً ـ في نفوذ الدول العربية المتطرفة (بسبب هزيمتها في العام الماضي) وانحسار تدخلها في الشؤون الليبية.

---

٢٤١ انظر على سبيل المثال "**موسوعة السياسة**"، مصدر سابق، ص ٩٠٦، ٩٠٧.

٢٤٢ البرقية تحمل الرقم (T-411)، والتقرير يحمل الرقم الإشاري (A 428). البرقية والتقرير موجودان بالملف POL. 13 -2 Libya.

- محاولات الحكومة الحالية ربط نفسها بالشباب من خلال العديد من البرامج الإيجابية الخاصة بالشباب.

٣- ومع ذلك، فإن الطلاب (في ليبيا) قدموا في الماضي القريب الدليل على حساسيتهم السياسية، وعلى نفوذهم، وهو ما يمكن أن يتكرر حدوثه مرة أخرى. لقد لعب الشباب دوراً رئيسياً في الاضطرابات العامة التي وقعت خلال أزمة يونيو ١٩٦٧ والتي أدت إلى تغيير الحكومة. ومن قبل، في عام ١٩٦٤ أدت الاضطرابات الطلابية إلى تغيير رئيس الوزراء (الدكتور محي الدين فكيني). فالشباب الليبي هم عادة في صدارة النشطاء السياسيين، ويشكلون نسبة عالية من المجتمع الليبي، والطلاب الليبيون يحملون مشاعر قومية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، ومن ثم فهم يبقون معرّضين لأية إثارة من الدول العربية الأخرى. وعلى العموم، وحتى في الماضي، فإن انقسام القيادات الطلابية المتطرفة ما بين البعثيين والقوميين العرب والإخوان المسلمين قد أدّى إلى القضاء على قوة الطلاب الكلية.

٤- دون شك، فإن الطلاب الليبيين لديهم الرغبة نفسها التي لدى نظرائهم في كل مكان، والتي تتمثل في المشاركة بالعملية السياسية والاجتماعية. إنهم يرغبون في أن ترتبط بلادهم بالقضية العربية، كما أنهم يحسون بالقلق إزاء نفوذ المؤسسة الحاكمة، وسلطة رجال الجيل القديم. وفي حال وجدت حكومة ضعيفة، أو رجعية بشكل ظاهر، أو قام تهديد خارجي خطير، فإن القلق الطلابي سوف يطفو على السطح ويعبّر عن نفسه في شكل نشاط حركي، ولا يبدو في الوقت الراهن أن أياً من هذه الاحتمالات وشيك."

وقد ختمت السفارة الأمريكية برقيتها[٢٤٣] الجوابية إلى الخارجية في واشنطن بعبارة جاء فيها:

"إن مصالحنا المهمة في ليبيا، المتمثلة في قاعدة ويلس الجوية، وفي الدور الغالب للقطاع الأمريكي الخاص في صناعة البترول الليبي، جعلنا معرضين لتأثير أيّة اضطرابات طلابية فيها.

٢٤٣ أحالت البرقية في ختامها إلى عدد من التقارير والبرقيات التي سبق للسفارة أن أرسلتها، والمتعلقة بتقييم دور الشباب في ليبيا، وهي:
- التقرير رقم (A-113) المؤرخ في ٢٣/ ١٠/ ١٩٦٧.
- التقرير رقم (A-338) المؤرخ في ٢٤/ ٤/ ١٩٦٨.
- البرقيتان (T/3453) و(T/3844) المؤرختان في ٣/ ٦/ ١٩٦٨.

الموقف من القوى المعارضة والجديدة

سـبق أن تعرضنا، في عدد من المباحث الأخرى من هذا الفصل، لموقف حكومة عبد الحميد البكوش من العناصر المدنية التي شـاركت في تحريك الاضطرابات التي شـهدتها البلاد منذ حرب يونيو ١٩٦٧،[٢٤٤] ومن العناصر العسكرية التي قامت بأعمال مناوئة للسلطة، أو حامت الشكوك حول ولائها للنظام.[٢٤٥]

وبتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٦٨ أعدّت السـفارة الأمريكية تقريراً مطـولاً بعنوان "**زيارة جديدة للخامس من يونيو ـ رئيس الوزراء البكوش والمعارضة الراديكالية**"[٢٤٦] تناولت فيه بإسهاب مواقف وسياسات حكومة البكوش من القوى المعارضة. وإذا كنّا لا نقر ولا نتبنى بالضرورة ما جاء في هذا التقرير من معلومات وتحليلات، فإننا نحسـب أن ما ورد فيه جدير بالاطلاع والتأمل لمعرفة ما كان يجري من تفاعل وحراك سياسيين واجتماعيين في تلك الحقبة الهامة الخطيرة من تاريخ ليبيا والعهد الملكي من وجهة النظر الأمريكية. ومن ثم، فسـوف نسهب في إيراد المقتطفات من هذا التقرير المهم.[٢٤٧]

يقول التقرير:

"تأسيسـاً على الدروس التي برزت في أحداث أزمة صيف عام ١٩٦٧، فقد سـعت حكومة البكوش، بتشـجيع من الملك إدريس، إلى خلق أجواء سياسـية مسـتقرة وإيجابية في البلاد، وذلك من خـلال معالجة وضع المعارضة التي ظهرت خلال تلك الأزمة، فاعتقلت العناصر المخربة، وتلك التي ارتكبت أسوأ المخالفات، وتصالحت في الوقت نفسه مع بقية العناصر."

"لقد لاحظ السفير البريطاني (سـاريل) مؤخراً أنه، في ضوء إجراءات البكوش الحالية، فإن كافة عناصر المعارضة الراديكالية سـوف تكون موزعة ما بين السجن والمناصب الحكومية. فمن بين الاثني عشر قيادياً في "المؤتمر الشعبي"، الذي كان أنشط تنظيم سياسي معارض خلال تلك الأزمة، هناك ستة منهم يقضون الآن أحكاماً بالسجن لمدة تتراوح بين ٤ و٦ سنوات،[٢٤٨]

---

٢٤٤ انظر مبحث "محاكمة القوميين العرب" من هذا الفصل.

٢٤٥ انظر مبحث "في مجال القوات المسلحة" من هذا الفصل .

٢٤٦ التقريـر (١٠ صفحات + ٥ صفحات من الملاحق) يحمل رقم (A-415) وهو موجود بالملف المركزي POL. 15-1 Libya. وقد أعدّت مسـودّة هذا التقرير من قبل الملحق السياسي بالسفارة المستر روسكو سـودارث، وجرت إجازته من قبل السفير نيوسوم، ومن قبل كافة العناصر السياسية والأمنية والإعلامية والعسكرية بالسفارة ومكاتبها في بنغازي والبيضاء، والبعثة العسكرية الأمريكية، وقيادة القاعدة.

٢٤٧ نأمل أن يكون ما ورد في هذا التقرير، وفي غيره، حافزاً وعاملاً مساعداً للباحثين في مواصلة البحث بالوقائع والمعلومات التي أدرجها.

٢٤٨ انظر مبحث "محاكمة القوميين العرب" من هذا الفصل. والسادس من هذه المجموعة هو الدكتور محمود المغربي الذي حكم عليه بالسجن أثناء فترة حكومة البدري.

وثلاثة آخرون أصبحوا غير نشـطين سياسياً، واثنان آخران تقلدا مناصب في الحكومة، وآخر تردد أن الحكومة قد عرضت عليه منصباً رفيعاً."

"لقد صدرت أحكام بالسـجن على العنـاصر التي كانت متهمة بالتـورط مباشرة في أعمال تخريبية، وباتصـالات خارجية لأغراض تخريبية. وقد ضمت هـذه المجموعة العناصر التي كانت حول محمود المغربي، والتي صدرت بحقها أحكام في أغسطس ١٩٦٧ (خلال حكومة البدري)، والمائة وسـتة أعضاء في حركة القوميين العرب خلال شهر فبراير (١٩٦٨). ومع ذلك، فقد أظهرت الحكومة تسـاهلاً بإصدارها أوامر بإطـلاق سراح مشروط بحق ثلاثين عضواً من أعضاء المجموعة المذكورة، وهم الذين سـبق أن صدرت بحقهم في فبراير الماضي أحكام بالسجن لمدة عام واحد."

"لقد انتهجت الحكومة سياسة مزجت فيها بين الحزم، في مواجهة العناصر التي ثبتت توجهاتها السياسـية التخريبية، وبين إطلاق سلسلة من الإشـارات التي تحمل دعوات للمصالحة تجاه تلك العناصر الراديكالية التي اقتصر موقفها على انتقاد الحكومة. وكان من بين هذه الإشارات تعيين بعض هؤلاء سفراء، وأعضاء بمجلس الشيوخ، وأعضاء في عدد من اللجان الحكومية، ورؤساء أعضاء في مجالس إدارة بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية. لقد نسب إلى البكوش قوله بأن الانتقاد المسؤول ينبغي أن ينبثق عن رغبة في حل مشاكل الحكومة والمجتمع، وليس من أجل خلق هذه المشاكل."

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية:

"وعـلى الرغم من أنه لم يتم إعطـاء العناصر الراديكالية أي منصب هـام يمكن صاحبه من المسـاهمة في صياغة سياسـات الحكومة الأساسـية، فإن البكوش يحاول توجيه طاقات هذه العناصر وأفكارها نحو مسـارات بناءة في إطار الحكومـة، وإقناعها بتحاشي الاصطدام مع الحكومة."

"كما قامت الحكومة، من جهة أخرى، بتوجيه طاقات بعض العناصر غير المتطرفة إلى مجالات أخرى. ويصدق هذا بشكل خاص على العناصر ذات التوجه الديني، فقد جرى إشراكها في عضوية وفود صداقة ليبية إلى الخارج بهدف إقامة علاقات مع الوفود الإسلامية الأخرى."

"وبصفة عامة، فإن الحكومة نجحت باسـتخدام "المؤسسـة الدينية"[٢٤٩] في تحويل قضايا ذات تأثير عاطفي قوي، كقضية القدس، عن كاهل الحكومة، وبأن تسـتوعب النشطاء السياسيين من داخل المؤسسة الدينية، والذين كان من الممكن أن يسببّوا لها المشاكل."

ويضيف التقرير:

٢٤٩ اسـتخدم هذا المصطلح في تقرير السـفارة الأمريكية ليشير ليس، فقط للمؤسسات الرسـمية، كالجامعة الإسلامية وهيئة العلماء والمفتي وخطباء المساجد، ولكن أيضاً لأصحاب التوجهات الدينية.

"وفضلاً عن ذلك، فقد عرضت الحكومة مؤخراً على العناصر المعارضة فرصاً للتعبير العلني عن وجهات نظرها بشكل غير ضار، أملاً بأن يؤدي ذلك إلى التخفيف من تبرم هذه العناصر، وضيقها بسبب عدم وجود مؤسسات وقنوات منظمة وفعالة للحوار السياسي العام في البلاد. وقد قبل أربعة من هؤلاء المعارضين دعوة من الحكومة لإلقاء محاضرات عامة حول موضوع "الشخصية الليبية"، وهو الموضوع المفضل لدى رئيس الوزراء في هذه الآونة."[٢٥٠]

"وبالإضافة إلى ذلك، فقد سمح خلال محاكمة القوميين العرب (فبراير ١٩٦٨) لشخصيتين بارزتين من المعارضة الراديكالية، وهما المحامي إبراهيم الغويل والمحامي كامل المقهور، بالدفاع عن زملائهم المعارضين المتهمين في تلك القضية، كما قامت الصحافة بنشر مرافعتيهما."

"ومن الواضح أن الحكومة تحاول التأثير على المفكرين الذين تأمل أن يقوموا بدورهم بالتأثير في الطلاب وفي الصحافة. وفي ضوء ما هي عليه العناصر الراديكالية من حالة ضعف حالياً، فإن الحكومة تعتقد بأن المخاطر التي يشكلها هؤلاء في الوقت الحاضر على الاستقرار السياسي محدودة جداً، وأن بوسع المكاسب، التي يمكن أن تتحقق للنظام السياسي في ليبيا من خلال هذه المصالحات مع الراديكاليين، أن تكون كبيرة."

وتحت العنوان الفرعي **"تقوية الأمن"**، أورد التقرير:

"في الوقت الذي كانت الحكومة تسعى فيه جاهدة للمصالحة مع العناصر المتطرفة، فإنها عملت في الوقت نفسه على تعزيز وتقوية أجهزة أمنها الداخلي. إن إجمالي عدد أفراد هذا الجهاز الآن هو أقل مما كان عليه في قمة حالة الطوارئ بالبلاد، غير أن قوات الأمن زادت بنحو (١٠٠٠) عنصر عما كانت عليه في مايو ١٩٦٧، وهي تخطط لاقتناء المزيد من المعدات الأمنية. إن الشرطة الآن هي أكثر ظهوراً في المدن، كما أن قوات الأمن اتخذت إجراءات خاصة من أجل حماية المنشآت الأجنبية. إن مقر "جهاز أمن الدولة" الذي جرى تأسيسه في سبتمبر ١٩٦٧ (خلال فترة حكومة البدري) يحظى بدعم كبير من الحكومة من أجل تمكينه من أن يحقق فاعلية في مجال "مكافحة التجسس"."

وتحت عنوان **"ادعم وسيطر على المنظمات الجماهيرية"**، أورد التقرير:

"مثال آخر لسياسة العصا والجزرة (الترغيب والترهيب) التي تنتهجها الحكومة، ما قامت به تجاه "النوادي الرياضية" و"نقابات العمال"، فهذه الجهات تشكل مراكز هامة للنشاط السياسي المعارض. لقد قدّمت الحكومة إلى النوادي الرياضية المشهورة، ولنقابات العمال، مساعدات مالية كبيرة. وفي الواقع، فإن الحكومة تغطي فواتير مصروفات هذه المؤسسات كافة، كما تقوم بتزويدها بالتسهيلات كلها. وسيجري في القريب تزويد النوادي الرياضية بأجهزة عرض سينمائية وبمكتبات أدبية، كما جرى مؤخراً إصدار مجلات تعنى بالشباب وبالرياضة وبالعمال. كذلك جرى تزويد "الاتحاد العام لنقابات العمال" و"جمعية الفكر" (بطرابلس) بمقرات تتسع

٢٥٠ انظر مبحثي "وزير إعلام جديد.. وسياسة رعلامية مختلفة" و"الشخصية الليبية" من هذا الفصل.

لأعداد كبيرة من روادها، كما حدث الشيء نفسه مع المراكز الثقافية والنوادي الرياضية في كافة أنحاء البلاد، وجرى تخصيص "جوائز" خاصة للفرق الرياضية الفائزة. وجرى، في إحدى المرات، دفع مبلغ (٧٠٠) جنيه ليبي (نحو ٢٠٠٠ دولار) لأحد النوادي لإقامته معرضاً فنياً. كما أن الحكومة تنوي افتتاح عشرة معسكرات للعمل التطوعي للشبان والفتيات في شتى أنحاء المملكة[٢٥١] (بهدف تشجيع الشباب على المساهمة في تنمية البلاد والاستفادة من أوقات فراغهم وتقوية حبّهم لوطنهم). كما وضعت الحكومة المخططات لإنشاء مؤسسة عامة للموسيقى والفنون."

ويضيف التقرير:

"ومن جهة أخرى، فقد اتخذت الحكومة إجراءات مهمة من أجل ممارسة رقابة فعالة على هذه المنظمات الشعبية. فقد جرى العمل في الماضي على ضرورة أن يحصل كل ناد على ترخيص بتأسيسه، وقبل كل مرة يعتزم فيها عقد اجتماع عام. وبقدر ما كانت الحكومة تأذن بإعطاء هذه التراخيص فإنها كانت تمنعها أيضاً. لقد ألزمت الحكومة مؤخراً النوادي جميعها[٢٥٢] بحل نفسها وإعادة انتخاب مجالس إدارتها، وإعادة طلب تشكيلها في ضوء هذا القانون ولائحته التي استهدفت بالطبع، ليس تنظيم نشاطات هذه النوادي فحسب، ولكن أيضاً ممارسة المزيد من الرقابة عليها."

"أما في مجال نقابات العمال، فقد واصلت الحكومة ضغوطها على "نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول" وعلى "الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيين" بسبب تورطهما في أحداث صيف عام ١٩٦٧. ومع ذلك، فقد أظهرت الحكومة مرونة وبراعة في التعامل مع هذه المجموعات. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن الحكومة نالت من سمعة الاتحاد المذكور، فقد ضمت رئيسه[٢٥٣] الذي تثق به إلى وفد الحكومة للمشاركة في اجتماع منظمة العمل الدولية. وفي حالة ثانية، تخلّت الحكومة عن مشروعها الذي سعت عن طريقه إلى إعادة تنظيم نوادي طرابلس، البالغة أكثر من عشرين نادياً، ودمجها في أربعة نواد فقط، عندما شعرت بأن عملية الدمج هذه سوف تؤدي إلى إثارة سخط أعضاء تلك النوادي عليها."

وبعد أن يتساءل هذا التقرير عن فرص نجاح سياسة رئيس الوزراء البكوش في تحييد المعارضة الراديكالية، يحاول تقديم إجابة عن هذا التساؤل غطت نحو ثلاث صفحات منه، وجاء فيها:

٢٥١ تم فعلاً افتتاح هذه المعسكرات العشرة خلال صيف عام ١٩٦٨، وقد شارك في افتتاح كل معسكر منها وزير أو أكثر. فعلى سبيل المثال افتتح وزيرا الدفاع والداخلية، حامد العبيدي وأحمد عون سوف، معسكر السواني، كما افتتح وزير التنمية والتخطيط علي عتيقة معسكر أوباري، وافتتح وزيرا الاقتصاد (أحمد نجم) والدولة للشؤون الخارجية (شمس الدين عرابي) معسكر غريان، ووزير الشباب والرياضة أحمد صويدق أحد معسكرات العمل التطوعي للفتيات.

٢٥٢ أصدرت الحكومة القانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٨ بشأن الرياضة والشباب، كما أصدرت قراراً باللائحة التنفيذية للقانون المذكور بتاريخ ١٩٦٨/٦/١.

٢٥٣ إبراهيم حافظ.

"إن الكثير يتوقف على اســتمرار البكوش في منصبه وقتــاً كافياً يتمكن فيه من تحقيق أهدافه. إنه لمن المثير أن هذه المفاتحــات، التي قام بها البكوش مع العناصر الراديكالية في المعارضة، لا تشكل سوى إشارات لبدايات غير مكتملة لبرنامج مصالحة معها."

"هناك مســاحات تظل معروفة تقليدياً بأنها موضع خــلاف لم يتغير بين الحكومة والمعارضة الراديكاليــة. من ذلــك، أن حكومة البكوش تؤيد اســتمرار الوجود العســكري البريطاني والأمريكــي في ليبيا، وهي القضية التي ظلت من المحرمــات عند هذه المعارضة. ومن ناحية ثانية، وعلى الرغم من أنه قد يبدو ســابقاً لأوانه الجزم برأي حول هذا الموضوع، فإن توجس المعارضة من صفقة الصواريخ مع بريطانيا هو بازدياد."

"عنــصر آخر من عناصر الاختلاف بين الحكومة والمعارضــة (في هذا المجتمع الذي تغلب عليه الاعتبارات الشــخصية بشــكل كبير) ناجم عن درجة عالية من الغيرة بسبب البروز الســياسي الخاطف الذي حققه البكوش. فالراديكاليون والتقليديون على الســواء يراقبون البكوش وشركاءه السياســيين عن كثب بحثــاً عن أدلة وقرائن عن وجود فســاد مالي في ممارســاتهم، أو عما ينم عن خضوعهم لتأثير نفوذ بريطاني/ أمريكــي، أو خيانة للمعارضة لصالح النظام."[٢٥٤]

ثم يضيف التقرير، في معرض بحثه عن إجابة لهذا التساؤل:

"هناك عامل أساسي في صالح البكوش يتمثل في حقيقة أنه ينتمي إلى الجيل نفسه الذي ينتمي إليه المعارضون الراديكاليون، كما يحمل الخلفية التعليمية نفســها التي يحملونها، كما يشاركهم في معظم تطلعاتهم الأساســية حول مســتقبل ليبيا. إنه يتكلم لغتهم، وهو صديق قديم لعدد كبــير منهم. لقد أدى ذلــك كله إلى قيام درجة من التفاهم مــع الراديكاليين كانت غير ممكنة في ظل الحكومات التقليدية الســابقة. إن الحجة الأساسية التي يستخدمها البكوش تتمثل في أن على الراديكاليــين أن يدركوا أن الحكومة الحالية تعرض في هذه المرحلة من التاريخ الليبي أحسن فرصة لإحداث التغييرات الاجتماعية والتقدم الذي يبتغيه الشعب الليبي."

ثم يعقب التقرير مضيفاً:

"إلى الحــدّ الذي يمكن فيه أن تصطــدم تطلعات البكوش التحديثية مــع العناصر التقليدية والمحافظــة، فإنه من المحتمل أن يكــون بمقدور البكوش وحكومتــه أن يعتمدوا، من قبل الراديكاليين، على قدر معيّن من التأييد الضمني الصامت."[٢٥٥]

ثم يتحدث التقرير عن حالة الضعف والانقســام لدى العناصر الراديكالية كعامل آخر لصالح البكوش وحكومته:

---

٢٥٤ لا شــك بأن هذه الملاحظة تنطوي على درجة كبيرة من الصدق، وهي جديرة بأن يتوقــف عندها الباحثون وأن يلقوا مزيداً من الأضواء عليها، ذلك أنّنا نحسب أنّها كبَدت ليبيا والحياة السياسية فيها الكثير وما تزال.

٢٥٥ انظر مبحث "توجّهات تحديثية وليبرالية" من هذا الفصل.

"هنـــاك عامل آخر في صالح البكوش، يتمثل في أن حركة المعارضة الليبية، التي هي في العادة منقسمة جداً، هي الآن ضعيفة كذلك. وتقليدياً، فإن المعارضة الراديكالية تتكون من:

١- الراديكاليين بالمفهوم الليبي الصرف.

٢- أولئك الذين يعملون لصالح مصر.

٣- راديكاليين على النمط الجزائري أو البعثي.

٤- الإخوان المسلمين.

وحتـــى في أقوى حالاتها خلال حرب يونيو ١٩٦٧، فإن حركة المعارضة عجزت عن أن تبرز زعامة كاريزمية، أو أن تفرز جبهة متحدة بين مختلف الراديكاليين، أو تكتلاً ذا ثقل سياسي أو عسكري. لقد فشـــلت هذه المعارضة وفقدت نتيجة ذلك الفشل الاحترام والثقة،[٢٥٦] وفضلاً عن ذلك، فقد اضطر الراديكاليون إلى الإعلان عن أنفســـهم خلال شـــهر يونيو،[٢٥٧] وترتب على ذلك أن أصبح بمقدور الحكومة أن توجـــه ضربتها إلى قياداتهم،[٢٥٨] فتم اعتقال العناصر المخربة. أمـــا العناصر الراديكالية الأخرى، فأصبحت هدفـــاً لعمليات مداهنة وتملق وإقناع فرديـــة من قبل البكوش ووزير التخطيط علي عتيقة، وعدد آخر من أعضاء الوزارة الشـــباب البارزين."

ويضيف التقرير:

"شرع البكوش في فتح حوار عام حول أهداف وغايات المجتمع الليبي، مما فرض على الراديكاليين أن يبـــدوا، إما في دوائرهم الخاصـــة أو في محاضرات عامة، آراءهم حول مســـتقبل ومصير ليبيا. وبتزامن هذا الأمر مع حقيقة أن فكرة القومية العربية تعاني الكثير من التشويش والبلبلة في العالم العربي بسبب هزيمة العرب في يونيو، فقد أصبح لزاماً على هؤلاء الراديكاليين البحث داخلياً عن حلول لمشاكل ليبيا بدلاً من الإصرار على حلول أيديولوجية مستوردة من الخارج."

"ومثل بقية الليبيين، فالراديكاليون يشـــعرون بأن ليبيا في ظل الحكومة الحالية تحقق خطوات واســـعة إلى الأمام، في حين أن ذلك لا يحدث في بقية العالم العربي. ولا شـــك أن درجة التقدّم الذي أحرزته الحكومة في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية، وعلى الصعيد السياسي، سوف تقرر في التحليل النهائي درجة قبول الراديكاليين لحكومة البكوش."

"وأخيراً، فإن تعزز واســـتمرار حالة همود التهديدات المصرية-الجزائرية القائمة حالياً، أو أي ضعف كبير يصيب النفوذ الغـــربي في العالم العربي، قد يتيح الفرصة أمام العناصر الراديكالية للقيام بأعمال تخريبية هي ليست قائمة في ليبيا حالياً."

٢٥٦ قد يكون ما ذكره الســـفير نيوسوم بتقريره من وصف المعارضة المدنية بالفشـــل.. حقيقي، غير أنّنا لا نستبعد أن يكون مراده بعرض هذه الأوصاف هو تهيئة وإعداد صانعي القرار في الإدارة الأمريكية للقبول بفكرة "البديل العســـكري" التي كان يعمل عليها نيوسوم يومذاك بكل همة.

٢٥٧ وهو ما لم يحدث "للبديل العسكري" الذي كان طور الإعداد يومذاك.

٢٥٨ وهو ما لم يحدث أيضاً للبديل العسكري.

وقد أورد هذا التقرير الهام في فقرة ختامية منه:

"وفاة الملك إدريس سوف تؤدي إلى قيام وضع سياسي لا يمكن التكهن به،[٢٥٩] وفي إطار الواقع السياسي الحالي، فهناك عامل يؤدي إلى تعقيد الأمور، وهو يتمثل في الموقف الانكفائي المتخلف لولي العهد (الذي يبدو خاضعاً بشكل كبير لتأثير بعض حلفائه). فعلى الرغم من أن الملك ساير برنامج البكوش التصالحي، فإن ولي العهد يبدي موقفاً أكثر تحفظا، وهو خاضع على ما يبدو بشكل كبير لتأثير بعض حلفائه من الساسة التقليديين الذين يعارضون برنامج الحكومة الحالي."

"ورغم ذلك، فإن جهود الحكومة الحالية الموجهة نحو المصالحة مع المعارضين، ونحو استمالة الشباب، وتقليل الفجوة بين الحكام والمحكومين، فضلاً عن محاولة الاستفادة من دروس أزمة يونيو، تشكل وصفة ناجعة من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، في المديين القصير والبعيد. إن نجاح حكومة البكوش في برنامجها مهم في النهاية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا."

وبعد استقالة حكومة البكوش، أعدّت السفارة الأمريكية تقريراً[٢٦٠] مسهباً (١٤ صفحة) تحت عنوان "**حكومة البكوش، ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٧-٤/ ٩/ ١٩٦٨ أثر دائم أم ظاهرة عارضة؟**"، أشارت فيه إلى خطوات البكوش في هذا المجال بالعبارات التالية:

"قام البكوش وحكومته بمجهود واع بهدف الزج بالعناصر الشابة الغاضبة في إدارة شؤون البلاد، في محاولة منها لكسب العناصر التي لعبت دوراً رئيسياً في الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي وقع خلال صيف ١٩٦٧. لقد نجح في إدخال عدد من المعارضين لسياسة الأمر الواقع في الإدارة الحكومية، كما ولّاهم مناصب على درجة مهمة من المسؤولية. وبينما كان واضحاً أن هذه التجربة ما تزال في بدايتها الأولى، فإنه يبدو أنها حققت نجاحاً مبدئياً."

ملحقان

أُرفق بتقرير السفارة الأمريكية المؤرخ في ٨/ ٧/ ١٩٦٨ حول موقف حكومة البكوش من القوى الجديدة والمعارضة الراديكالية، ملحقان، خصص أولهما لبيان الإجراءات التي اتخذتها حكومة البكوش بحق عديد من المعارضين للحكومة من مدنيين وعسكريين، كما

٢٥٩ يلاحظ القارئ للوثائق الأمريكية أنّه ليس هناك من حالة أشدّ إزعاجاً لصانعي السياسة الأمريكية من وجود وضع سياسي غير مستقر ولا يمكن التكهن به في بلد لهم فيه مصالح حيوية. إن حالة الانزعاج هذه كثيراً ما تدعوهم لاتخاذ قرارات تدخلية، وهو ما نحسب أن السفير نيوسوم ظل يشير إليه بإلحاح في جل تقاريره في هذه الفترة.

٢٦٠ التقرير رقم (A-563)، مؤرخ في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٨ وموجود بالملف المركزي رقم POL. 15-Libya. وقد تناولنا هذا التقرير في مباحث أخرى من هذا الفصل.

خصص ثانيهما للإجـراءات القضائية التي اتخذتها هذه الحكومة نفسـها بحق المعارضة المدنية والعسكرية التي برزت خلال أزمة صيف ١٩٦٧.

وقـد تعرض الملحـق الأول لنوعين من المعارضين، أولهمـا المعارضون من خارج الحكومة، والثاني يختص بالمعارضين من داخل المؤسسة الحاكمة.

وضمـت المجموعة الأولى (من خارج الحكومة) كلاً مـن المحامين إبراهيم الغويل وكامل المقهور وعلي وريث وعبد الله شـرف الدين، فضـلاً عن علي مصطفى المصراتي والشيخ محمود صبحي العضوين السابقين بمجلس النواب، وجميعهم من قياديي "المؤتمر الشعبي" الذي تأسس في يونيو ١٩٦٧.

ومما ورد بشأن هذه الشخصيات في هذا الملحق:

١- جرى تعيـين المحامي إبراهيم الغويـل في ١٨/ ٤/ ١٩٦٨ عضـواً بمجلس إدارة المؤسسـة الليبية العامة للبترول، ثم جرى تعيينه في الأول من مايو ١٩٦٨ سـفيراً بوزارة الخارجية، وقد كلف بمهام إعادة صياغة العلاقات الليبية مع الدول الإفريقية.

٢- عرضت الحكومة على المحامي كامل المقهور منصبي سـفير ووزير للعدل. اكتفى المقهور بعضوية اللجنـة العليا للإذاعة، وبالمشـاركة بالكتابة في بعض المجلات الأدبية، كما تولى مـع آخرين، من بينهم إبراهيم الغويـل، الدفاع عن المتهمين في قضية "القوميين العرب".

٣- عرض على علي عبد الله وريث منصـب وزاري، غير أنه رفض العرض.[٢٦١] ألقى محاضرات وكتب مقالات حول فكرة "الشـخصية الليبيـة" التي طرحها رئيس الوزراء، وعبر عـن وجهات نظر مخالفة لتلك التي يحملها رئيس الوزراء. كان قد حكم عليه في الصيف (خلال حكومة البدري) بالحبس لمدة سـنة مع إيقاف النفاذ بسبب دوره التحريضي خلال أحداث صيف ١٩٦٧.

٤- جرى تعيين علي مصطفى المصراتي رئيساً للمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، كما عين رئيساً لتحرير مجلة "**الرواد**" الأدبية الحكومية.

أما بالنسبة للعناصر المعارضة من داخل المؤسسة الحكومية، فقد أشار الملحق الأول إلى كل من محمود الخوجه وخليفة التليسـي ومفتي ليبيا الشيخ عبد الرحمن القلهود وعلي نور الدين العنيزي وأحمد عاشوراكس، وأورد بشأنهم:

٢٦١ نقل التقرير ذاته عن البكوش وصفه لوريث بأنه من "الراديكاليين غير القابلين للإصلاح"
Warayyith is an incorrigible radical.

١- جرى إعفاء محمود الخوجة[٢٦٢] من منصبه كعميد لبلدية طرابلس في مارس ١٩٦٨ ثم جرى تعيينه عضواً بمجلس الشيوخ.

٢- شـــارك مفتي ليبيا الشـــيخ عبد الرحمن القلهود (الذي كان في الوقت ذاته عضواً في المجلس الاستشـــاري للملك) في نشاط "المؤتمر الشـــعبي"، غير أنه سرعان ما انســـحب منه بعد أن اندفع المؤتمر في اتجاه متطـــرف. ورغم ما تردد حول غضب الملـــك منه، فإنه لم يتعرض لأيـــة عقوبة أو إبعاد، بل إن الشـــيخ القلهود كان من بين العناصر التي استشارها الملك في أواخر شـــهر يونيو عندما قدّم حسين مازق استقالته.

٣- اتهم خليفة التليسي وزير الإعلام (في حكومات المنتصر ومازق والبدري) بسماحه خلال أزمة يونيو لبعض العنـــاصر المتطرفة في الوزارة بتحرير مقالات وتعليقات ضد الولايـــات المتحدة الأمريكيـــة وبريطانيا، بالمخالفة لسياســـة الحكومة. وقد أدى ذلك إلى اســـتبعاده من وزارة البكوش في أول تشكيل لها، ثم جرى تعيينه في ١٣/ ٥/ ١٩٦٨ سفيراً لدى المملكة المغربية.

٤- أمّا بالنسبة لعلي نور الدين العنيزي،[٢٦٣] فعلى الرغم من مشاركته في "المؤتمر الشعبي" عند بداية تأسيسه فإنه امتنع عن أية مشاركة فعالة في نشاطاته.

٥- أما أحمد عاشـــوراكس، الذي كان يشـــغل خلال يونيو ١٩٦٧ منصب نائب مدير وكالة الأنباء الليبية، فقد اتهم بأنه كان يكتب تحت اســـم مستعار مقالات شديدة التهجـــم على مواقف بريطانيـــا وأمريكا المؤيدة لإسرائيل. وقـــد جرى إبعاده من منصبه، ثم جرى تعيينه في مطلع شـــهر ديســـمبر ١٩٦٧ ملحقاً صحفياً بالسفارة الليبية في واشنطن، ثم جرى تعديل القرار بتعيينه ملحقاً صحفياً في لندن.

أما فيما يتعلق بمحتويات الملحق الثاني بهذا التقرير، فقد تم تناولها بمبحث في مجال القوات المسلحة" من الفصل السابق.

---

٢٦٢ ينتمي محمود الخوجـــة إلى إحدى العائلات الكبيرة بطرابلس. وهو ابن خالة رئيس الوزراء الأســـبق محمود المنتصر وأخو فتحي الخوجة رئيس التشريفات الملكية. تقلّد عدّة مناصب في حكومة ولاية طرابلس، كما شـــغل منصب محافظ طرابلس ثم سفير في مصر. وكان يشغل منصب عميد بلدية طرابلس أثناء أحداث يونيو ١٩٦٧، وشـــارك في تأسيس "المؤتمر الشـــعبي" واختير رئيساً له، ثم انسحب منه بعد أن اكتشف أنه قد أخذ وجهة متطرفة.

٢٦٣ شـــغل الدكتور علي نور الدين العنيزي عدّة مناصب وزارية، كما كان أول محافظ لبنك ليبيا منذ تأسيسه عام ١٩٥٥. وبقي في هذا المنصب إلى أن تم استبعاده عنه (بتأثير بريطاني) خلال حكومة محمد عثمان الصيد. عين بعد ذلك سفيراً لليبيا في لبنان، تم عاد فتقلد منصباً وزارياً في حكومة محمود المنتصر الثانية. بقي بعيداً عن السلطة منذ عام ١٩٦٥، وكان وراء تأسيس عدد من المشروعات التجارية الكبيرة في مجالي المصارف وشركات التأمين. ترأس خلال الســـنوات الأخيرة اللجنة الأولمبية الليبية العليا، كما كان له حضور بارز في نشـــاط جمعية الفكر بطرابلس. أورد تقرير السفارة الأمريكية بشأنه إشارة جاء فيها "على الرغم من أن الدكتور العنيزي على صلة بعدد من الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا فإنه يحمل مشاعر ـ غير معلنة ضدّ أمريكا".

محاكمة "القوميين العرب"

يقول عبد الحميد البكوش في مقالته بمجلة "**الوسط**" اللندنية:[٢٦٤]

"على الرغم من أن الحكم لم يكن ديمقراطياً بالمعنى المعروف، إلا أنه كان متسامحاً وطيباً إلى درجة أنه لم يُعدم ليبيّاً واحداً لأسباب سياسية أو غير سياسية طوال حكمه، سوى مواطن واحد هو ابن أخ زوجة الملك لأنه قتل رجلاً واعترف بذلك."

"أما السجن السياسي فلم نعرفه إلا في حالة أو حالتين، وأهمها سجن بضعة قوميين عرب لم يحاكموا على الرأي، وإنما إثر العثور على متفجرات مع بعضهم."

ثم يقول في موضع آخر من المقالة نفسها:

"لقد وقع الانقلاب على ملك ألح على حسن معاملة شباب من القوميين العرب جرت محاكمتهم وحبسهم، وأكد لي أنه لا بد من العفو عنهم بعد فترة مناسبة، والحق أنني لم أعتقلهم، إذ اعتقلوا قبل أن أتولى رئاسة الوزارة، ولم أكن أحمل لهم أي مشاعر معادية سوى حرصي على الأمن، ولكن الملك كان أكثر رحمة ومودة."

أما عز الدين الغدامسي،[٢٦٥] أحد المحكوم عليهم في قضية القوميين العرب في ليبيا، فيقول في مقال نشره في مجلة "**الوسط**" نفسها،[٢٦٦] رداً على ما جاء في مقالة البكوش:

"تمّ في عهد عبد الحميد البكوش اعتقال مئات النقابيين الليبيين، وصدرت ضدهم أحكام بالحبس لمجرد أنهم تظاهروا تأييداً لمصر ورفضاً للهزيمة."

ثم يضيف:

"أما بالنسبة إلى قضية القوميين العرب فقد أشرف عليها (البكوش) تحقيقاً ومحاكمة وحكماً، وهو يعرف أكثر من غيره أنها قضية ملفقة استعملتها السلطة لوأد الحركة الوطنية، وتدجين النقابات خدمة للاحتكارات النفطية، وإمعاناً في إبعاد الجماهير عن ساحة العمل السياسي."

وتتلخص الوقائع المتعلقة بمحاكمة أعضاء حركة القوميين العرب في ليبيا (التي

٢٦٤ مصدر سابق.

٢٦٥ عز الدين الغدامسي عين وكيلاً لوزارة المالية بعد الانقلاب، ثم سفيراً لليبيا لدى النمسا حتى بداية الثمانينيات. تعرّض لمحاولتي اغتيال من قبل عملاء النظام الانقلابي. انضم إلى المعارضة في الخارج في منتصف الثمانينيات وأصبح ناطقاً رسمياً باسم "هيئة الخلاص الوطني"، ثم تصالح مع النظام في أوائل التسعينيات وعاد إلى ليبيا.

٢٦٦ العدد ٢٠٣، ١٨/ ١٢/ ١٩٩٥.

اشـــتهرت بمحاكمة الـ ١٠٦)، وفقـــاً لما ورد في الوثائق الأمريكيـــة والبريطانية والصحافة الليبية، في الآتي:[٢٦٧]

- جرى خلال فترة حكومة عبد القادر البدري (التي كان عبد الحميد البكوش يشغل منصـــب وزير العدل فيها) إلقاء القبض على أعـــداد كبيرة من العناصر القيادية التي شـــاركت في تحريك وتنظيم الاضطرابـــات والمظاهرات التي شـــهدتها البلاد منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧.
- قامت حكومة البدري بتقديم (٧) مـــن المعتقلين إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات بطرابلس، التي أصدرت بحقهم يوم ٧/ ٨/ ١٩٦٧ أحكاماً بالســـجن تراوحت ما بين العام والأربعة أعوام، مع إيقاف نفاذ العقوبة بالنسبة لاثنين منهم.[٢٦٨]
- وفيما جرى إطلاق سراح عدد آخر مـــن المعتقلين، وإصدار أحكام مخففة جداً بحق عدد من الذين جرت محاكمتهم بســـبب مشـــاركتهم في تلك الأحداث،[٢٦٩] ومحاولة استرضاء آخرين وضمهم إلى جانب الحكومة،[٢٧٠] تواصلت التحقيقات بحق أعداد أخرى عُرفت بانتمائها إلى "حركة القوميين العرب".
- نشرت الصحافة الليبية الصادرة يوم ١٥/ ١/ ١٩٦٨ خبر بدء محاكمة (١٠٦) متهمين، منهم (١٥) غيابياً، أمام محكمة الجنايات بطرابلس برئاســـة رئيس محكمة الاستئناف الهـــادي التركي. وكان ضمن هؤلاء المتهمين أحد عشر مواطناً عربياً ينتمون إلى لبنان وسوريا والكويت ومصر والعراق وفلسطين والأردن. وقد اشتملت صحيفة الاتهام التي صدرت بحق هؤلاء المتهمين بصفة عامة على التهم الآتية:

١- اتخاذ مدينة طرابلس على امتداد الســـنوات ٦٠-١٩٦٧ مركزاً رئيســـياً لحركة سياسية مقرها لبنان.

٢- نشر مبادئ هدامة بين الطلاب والعمال.

٣- الحصول على أموال واشتراكات من مصادر أجنبية.

---

٢٦٧ المعلومات المتعلقة بمحاكمة القوميين العرب مستقاة من الوثائق الأمريكية التالية:

(A-298), 18/3/1968. POL. 29 Libya (10 pages).
(A-305), 25/3/1968. POL. 29 Libya (43 pages).

ومن الوثائق البريطانية التالية:

FCO39/78, 15/1/1968 (2 pages).
FCO39/78, 20/1/1968 (2 pages).

٢٦٨ انظر مبحث "اعتقالات ومحاكمات" من فصل "حكومة البدري".

٢٦٩ على سبيل المثال، فإن محكمة الجنايات بطرابلس أصدرت حكماً بالسجن لمدّة عام مع تعليق نفاذ الحكم لمدّة خمس سنوات بحق علي وريث. تقرير سري للسفارة الأمريكية يحمل الرقم (A391) ومؤرخ في ١٧/ ٦/ ١٩٦٧.

٢٧٠ انظر مبحث "الموقف من القوى المعارضة والجديدة" من هذا الفصل.

كما وجهت صحيفة الاتهام بحق بعض المتهمين تهماً إضافية أخرى اشتملت على:

١- تلقي تدريبات على الأعمال التخريبية واستخدام السلاح خارج ليبيا.

٢- حيازة متفجرات خلال أحداث ١٩٦٧.

٣- التحريض على الإضرابات والاضطرابات بالمخالفة لقانون الطوارئ.

وقد اعتبرت الصحيفة أن هذه الأعمال تشكل جنحاً بموجب المواد (٢٠٦)، (٢٠٧)، (٢١١)، و(٢١٢) من قانون العقوبات الليبي، تقضي عقوبتها بالسجن لمدة تتراوح ما بين (٣) أعوام و(١٢) عاماً. كما شارك في الدفاع عن المتهمين خمسة محامين ليبيين من بينهم المحامي إبراهيم الغويل والمحامي كامل المقهور. وقد لاحظ المراقبون أن المحاكمة لم تلق اهتماماً كبيراً من الشارع الليبي، كما لم تصاحبها إجراءات أمن مشددة. وقد اقتصر حضور المحاكمات على المراقبين الذين يحملون تصاريح خاصة صادرة عن السلطات الحكومية.

- تبين من صحيفة الاتهام ومرافعة المدعي العام أن قيادة حركة القوميين العرب في ليبيا ضمت كلاً من:

١- عبد السلام الزقعار[٢٧١] (من طرابلس): بيولوجي، خريج جامعة القاهرة وحاصل على الماجستير من جامعة (تلسا) بالولايات المتحدة الأمريكية. موظف بشركة إسّو استاندرد ليبيا، وعضو في نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول الليبية. جرى اعتقاله في يوليو بتهمة توزيع منشورات ضد سياسة استئناف ضخ البترول الليبي.

٢- نصر الدين البقار (من طرابلس): خريج جامعة القاهرة، متزوج من مصرية. موظف بشركة أموزيس الأمريكية. عضو بالمؤتمر الشعبي المعارض. جرى اعتقاله في الخامس من يونيو لقيامه بتوزيع منشورات تدعو إلى القيام بأعمال تخريبية. أطلق سراحه ثم أعيد اعتقاله كأحد العناصر القيادية لحركة القوميين العرب.

٣- مصطفى العالم (من بنغازي): محام، خريج الجامعة الليبية. قيادي في حركة القوميين العرب ومستشار للاتحاد العام لطلبة ليبيا. موظف سابق بالمركز الثقافي الأمريكي (١٩٦٣-١٩٦٥). جرى اعتقاله في يوليو ١٩٦٧ واعترف بأن أعضاء من الحركة تلقوا تدريبات عسكرية في مصر منذ عام ١٩٦٣. اتهم بحيازة متفجرات.

٢٧١ تولى منصباً وزارياً لعدّة سنوات خلال الثمانينات ثم انسحب إلى النشاط الخاص.

٤- عـز الدين الغدامسي (مـن طرابلس): خريج كلية التجـارة، جامعة القاهرة. موظف كبير بشركة أويسس الأمريكية للبترول. رئيس نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول الليبية وأحد أعضاء "المؤتمر الشعبي" المعارض، وأحد قياديي حركة القوميين العرب في ليبيا. جرى اعتقاله في ٤ يوليو عندما كان يقوم بتوزيع منشورات، كما اتهم بتوزيع متفجرات.

٥- يوسف العربي (من طرابلس): موظف سابق في الخارجية الليبية. عمل بالسفارة بواشـنطن في عام ١٩٦١. متزوج من أمريكية. يدرس في فرنسـا. ترك الحركة قبل يونيو ١٩٦٧ وكان أحد قادتها. حوكم غيابياً.

٦- عمر مصطفـى المنتصر[٢٧٢] (من طرابلس): موظف بشركـة موبيل الأمريكية. درس عـلى نفقة الشركـة في الجامعة الأمريكيـة بلبنان. عضـو في نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول، وأحد قادة حركة القوميين العرب في ليبيا.

٧- الأمجـد أبو زيد (مـن طرابلس): مـدرس ثانوي. أحد قـادة حركة القوميين العرب. اتهم باسـتلام متفجرات من سفارة عربية في ليبيا. كما ترأس المجموعة التي تلقت تدريبات على أعمال التخريب في مصر.

كان من المتهمين في هذه القضية أحد عشر عربياً غير ليبي هم:

١- هاني الهندي (سوري). وزير سـابق، وأحد أعضاء القيادة العليا لحركة القوميين العرب. حوكم غيابياً.

٢- محسـن إبراهيم (لبناني). رئيس تحرير مجلة "**الحرية**" الناطقة باسم الحركة. حوكم غيابياً.

٣- جورج حبش (أردني) الجنسية. أمين عام الحركة. حوكم غيابياً.

٤- فيصل سـعود (كويتي). تولى القيام بالترتيبات اللازمة لتدريب أعضاء الحركة في مصر. حوكم غيابياً.

٥- عدنان فرج (فلسطيني). حلقة الاتصال بشأن التدريب العسكري في مصر. حوكم غيابياً.

٦- يوسف العجرمي (فلسطيني). عمل مدرساً في ليبيا. حوكم غيابياً.

٧- محمد كيشاكي (مصري). حوكم غيابياً.

---

٢٧٢ شـغل بعد قيام انقلاب سبتمبر عدة مناصب هامّة في قطاع النفط، ومناصب وزارية (الصناعة الثقيلة والخارجية)، كما تولى رئاسة الوزارة ما بين سنتي ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠.

٨- الدكتور وديع حداد (فلسطيني). طبيب. حوكم غيابياً.
٩- صبحي عودة (عراقي). حوكم غيابياً.
١٠- كميل الحلو (فلسطيني). عمل مدرساً في بنغازي. حوكم غيابياً.
١١- زكي عبد ربه (مصري). حوكم غيابياً.

- تجنّبت الصحافة الليبية، في تقاريرها الصحفية عن سير المحاكمة، الإشارة إلى ما ورد على لسان بعض المتهمين بأنهم تلقوا تدريبات على الأعمال التخريبية في مصر. واكتفت الصحافة بالإشارة إلى أن بعض المتهمين تلقوا تدريبات في "دول أجنبية". وقد عزا المراقبون[٢٧٣] ذلك إلى تعليمات حكومية صدرت إلى الصحف في هذا الشأن، وبالتالي فإن التقارير الصحفية اتجهت إلى التأكيد على أن بيروت لا القاهرة هي التي كانت مركز النشاطات التخريبية التي تعرضت لها ليبيا.
- تضمنت مرافعات الدفاع عن المتهمين:
  - فيما يتعلق بالاتهامات المتعلقة بالتوجهات "الماركسية/ اللينينية" للحركة وأعضائها، أن الاشتراكية يُجرى تدريسها في الجامعة الليبية، وأشار الدفاع إلى مراجع معينة تستخدم من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
  - أن الاعترافات المنسوبة إلى بعض المتهمين جرى الحصول عليها باستخدام "التعذيب"، ومن ثم فلا ينبغي الاعتداد بها.
  - أن عملية مصادرة الكتب والمطبوعات والمنشورات من بيوت المتهمين تمت دون الحصول على إذن من السلطات القضائية.
- رد الادعاء على هذه الدفوع بتأكيد عدم تعرض أي من المتهمين للتعذيب أثناء التحقيق معه، وقد استقدم الدفاع لتأكيد أقواله أحد كبار ضباط الأمن الذي أدلى بشهادته في هذا الشأن، كما أبرز أمام هيئة المحكمة التصاريح القضائية التي استخدمت للقيام بتفتيش بيوت المتهمين.
- أصدرت هيئة المحكمة أحكامها في القضية يوم ٢٤/ ٢/ ١٩٦٨ (أي أن القضية استغرقت قرابة أربعين يوماً). وتلخصت الأحكام في:
  - الحكم على (٩٤) متهماً (منهم ٩ غير ليبيين) بالسجن مدداً تتراوح بين ست سنوات وسنة واحدة مع غرامة مالية تتراوح ما بين (٤٠٠) جنيه و(٥٠) جنيهاً.
  - الحكم ببراءة (١٢) متهماً، منهم اثنان غير ليبيين.

٢٧٣ برقية السفارة الأمريكية السرية رقم ط/ 1491 المؤرخة في ٢٤/ ١/ ١٩٦٨.

- وقد صدرت أشد الأحكام (ست سنوات سجن وغرامة مالية قدرها ٤٠٠ جنيه) بحق قادة الحركة خارج ليبيا وداخلها، والتي ضمّت المتهمين هاني الهندي ومحسن إبراهيم وجورج حبش (خارج ليبيا)، والمتهمين عبد السلام الزقعار وعز الدين الغدامسي وعمر المنتصر ونصر الدين البقار والأمجد أبو زيد ومصطفى العالم. (كما تمت تبرئة أحد قادة الحركة وهو المتهم يوسف العربي الذي حوكم غيابياً).
- أما المتهمون الذين برأتهم المحكمة فهم:

١- يوسف العربي (حوكم غيابياً)
٢- سعد مصطفى مجبر
٣- علي محمد عيسى
٤- بشير محمد الشريف
٥- رمضان سلامة
٦- عبد القادر المسلاتي
٧- بالقاسم محمد العبادي
٨- عبد المجيد امراجع
٩- رمضان محمد القاضي
١٠- مصطفى حسن أبو عودة

بالإضافة إلى كل من المتهمين كميل الحلو (فلسطيني) وزكي عبد ربه (مصري) اللذين حوكما غيابياً.

- لوحظ حجم المعلومات الكبير الذي جرى توزيعه من قبل السلطات الحكومية للنشر في الصحف المحلية حول حركة القوميين العرب، وذلك على النقيض بالكامل لموقف الحكومة (حكومة الصيد) عند محاكمة العناصر البعثية في أواخر عام ١٩٦١.
- كشف الادعاء خلال سير المحاكمة عن وقوع خلاف حاد داخل صفوف الحركة في أكتوبر من عام ١٩٦٦. وقد أثير هذا الخلاف بسبب عدد من عناصر الحركة المناصرين للخط اللينيني - الماركسي، إذ قام هؤلاء بتشكيل "منظمة العمل الشعبي" بقيادة "التيجاني الأجدل" وضمت في عضويتها كلاً من عبد الهادي الراعي والصديق الهمالي وعيسى مختار الصومالي وعلي محمد اللافي، وقد تم التصويت لحسم الخلاف في نوفمبر ١٩٦٦. وحضر للتوسط في حل هذا النزاع كل من الدكتور وديع حداد (لبناني) وصبحي عودة (عراقي).[٢٧٤]

المحاكمة في الوثائق الأمريكية

حظيت محاكمة أعضاء حركة القوميين العرب في ليبيا باهتمام كبير وبتغطية واسعة في التقارير السرية لسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ليبيا.

---

٢٧٤ يلاحظ أن هذه الظاهرة (الخلاف والانقسام لأسباب خارجية) تكررت في جميع التنظيمات العقائدية السرية التي قامت في ليبيا في تلك الفترة، داخل التنظيمات الإخوانية، وبين الإخوان وحزب التحرير الإسلامي، وبين بعث سوريا وبعث العراق، بل خارج التنظيم الواحد، بين الإخوان والناصريين، وبين الناصريين والبعثيين والشيوعيين والقوميين العرب، وبين الشيوعيين والبعثيين والقوميين الخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه، على الرغم من أنه قد تم الإفراج عن أغلب الوثائق السرية الأمريكية المتعلقة بتلك المحاكمة، فقد حرصت السلطات الأمريكية على إبقاء بعض هذه الوثائق طي الكتمان، ولم تقم بالإفراج عنها ولا بكشف محتوياتها مما يؤكد أنها تحتوي على بعض "المعلومات" الخطيرة التي ليس من مصلحة أمريكا أو بعض من يعنيها أمرهم رفع الغطاء عنها.

من هذه الوثائق المحجوبة حتى الآن:[٢٧٥]

- الوثيقة رقم (A-201) ذات التصنيف (A1) المؤرخة في ٣/ ١/ ١٩٦٨، مرسلة من السفارة في طرابلس إلى الخارجية بواشنطن، وموضوعها "تحديد موعد محاكمة (١٠٦) متهمين".
- الوثيقة رقم (2691) ذات التصنيف (TE) مؤرخة في ١٢/ ٢/ ١٩٦٨، مرسلة من السفارة في طرابلس إلى الخارجية بواشنطن، وموضوعها "عدم التوسع في التغطية الصحفية للمحاكمة".
- الوثيقة رقم (A-258) ذات التصنيف (A1) المؤرخة في ١٦/ ٢/ ١٩٦٨، مرسلة من السفارة في طرابلس إلى الخارجية بواشنطن، وموضوعها "اعترافات عدد من أعضاء حركة القوميين العرب".[٢٧٦]

أما بالنسبة للوثائق الأمريكية التي جرى الإفراج عنها، فيمكن تسجيل أنها اشتملت على جملة من الملاحظات والتعليقات ذات الأهمية. فقد ورد بالمذكرة الأمنية رقم (٨٣) المؤرخة في ٣٠/ ١/ ١٩٦٨، المعدّة من قبل مدير المخابرات والبحوث بوزارة الخارجية الأمريكية، والموجهة إلى وزير الخارجية، تحت عنوان "**ليبيا تحاكم أعضاء حركة القوميين العرب**"،[٢٧٧] ما يلي:

"... من الواضح أن مشاكل ليبيا الأمنية لن تختفي لمجرد إيقاف نشاط حركة القوميين العرب. إن مبادئ الحركة (التضامن العربي، مناوأة إسرائيل والغرب) تجد قبولاً واسعاً، وفي حال اندلاع اشتباكات مسلحة جديدة في الشرق الأوسط، فمن المؤكد أن تجد لها رد فعل فورياً في ليبيا، مما يُتيح لمثيري الاضطرابات فرصاً جديدة."

"إن غياب مشاركة سياسية واسعة من قبل النخب الليبية يخلق فراغاً يشكل خطراً كبيراً. إن الجيش ما يزال يضم عناصر مشكوكاً في ولائها للنظام. ورئيس الوزراء البكوش، على عكس

٢٧٥ هناك وثيقة أمريكية أخرى جرى حجبها بعض الوقت دون مبرر مفهوم، وتعرضنا لها في المجلد التالي/ السادس "**حكومة ونيس القذافي**" (تحت الإعداد)، وهي ذات صلة بالمحكوم عليهم في هذه القضية.

٢٧٦ نحسب أن الأطراف الليبية ذات الصلة بهذه المحاكمة مطالبة بكشف وبيان ما حاولت هذه التقارير التستر عليه وعدم نشره.

٢٧٧ المذكرة موجودة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم POL. 29-Libya.

سلفه، يبدو ميالاً للسـيطرة على الجيش من خلال إبقائه مهلهلاً وضعيف التجهيز، بدلاً من اللجوء إلى أسلوب تصفية وإبعاد العناصر المشكوك فيها."

"إن الحكومـة الليبية تبدو الآن أكثر اهتماماً بالمسـائل الأمنية. وكنتيجة لاضطرابات الصيف الماضي (١٩٦٧)، فإنها تبدو أحسن استعداداً للتعامل بقوة مع المعارضين لها في المراحل المبكرة لأية أزمة."

كما أشـار تقرير بعثت به السـفارة الأمريكية، عقب صدور الأحكام على المتهمين في قضية القوميين العرب، مؤرخ في ٤/ ٣/ ١٩٦٨ ويحمل عنوان "**رد فعل النقابيين في الاتحاد العام للعمال المهنيين الليبيين،**"[٢٧٨] إلى أن نقابيين ليبيين سـابقين أبدوا اسـتياءهم لقسـوة الأحـكام الصادرة بحق عدد كبير من الأشـخاص المتهمين بالانتمـاء إلى حركة القوميين العرب. وقد قـارن هؤلاء بين الأحكام الصادرة بحق هؤلاء المتهمين مع تلك التي صدرت في عام ١٩٦١ بحق المتهمين في قضية مماثلة، هي قضية المنتمين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. ففي قضية عام ١٩٦١ تراوحت الأحكام الصادرة ما بين (٣) أشهر و(٣) سنوات كحد أقصى، في حين أن الأحكام في هذه القضية الجديدة تراوحت ما بين سنة واحدة وست سنوات رغم تشابه الجرم.

كما نسـب التقرير إلى هؤلاء النقابيين اعتقادهم بـأن صرامة الأحكام تعكس مخاوف الحكومة من نجاح النشطاء السياسيين لحركة القوميين العرب في التغلغل بالحركة العمالية، وفي إثارتها للعمال لخدمة الأهداف السياسية للحركة. وأن قادة الحركة لم يكونوا هم وراء بدء إضراب يونيو (١٩٦٧)، كما لم يكونوا محركيه الأساسيين رغم أنهم سعوا إلى استغلال الزخم الذي نجم عنه وكان العمال هم قوته الدافعة.

كما نسب التقرير إلى هؤلاء النقابيين يقينهم بأنه، رغم الالتقاء العارض بين أهداف حركة القوميين العرب وأهداف الحركة العمالية، فإن الأهداف البعيدة للحركتين تظل مختلفة.

ويضيف التقرير أن قواعد الحركة العمالية لا تبدو ميالة إلى إلقاء المسؤولية بشأن قسوة الأحكام على رئيس الوزراء البكوش، رغم أنه يشـغل منصب وزير العدل في الوقت نفسه، بل إنها تميل إلى إلقاء اللائمة على الموقف العام للنظام، الذي ربما جرى تشـجيعه من قبل شركات البترول.

كما يضيف، أن العمال يعتقدون بأن البكوش لم يقم بتحقيق أي مكاسـب لهم. ويعتقد بعضهم أن البكوش مشغول بقضايا أخرى أكثر أهمية للبلاد ككل، رغم أنه لا يخالجهم شك

٢٧٨ التقرير يحمل الرقم (A-280). الملف السابق نفسه، ويحمل عنوان
Reaction of Professional Workers Federation (PWF) Trade Unionists to Arab Nationalist Movement (ANM). Sentences.

بأنه سوف يوجه اهتمامه لقضاياهم، متى أتيحت له الفرصة، بشكل أكبر. إنّهم يرددون بأن البكوش يحاول إنجاز الكثير بنفسه "كعبد الناصر صغير".

كما يشير التقرير إلى قول أحد النقابيين السابقين، الذي ظل نشطاً في مجال نقابات العمال لأكثر من عشر سنوات، بأن قصة تدخل حركة القوميين في العمل النقابي تصور، بكل أسف، درجة القصور التي كان رؤساء النقابات عليها، وكيف أنهم كانوا بلا تجربة. إنهم لم يدركوا أن ربط العمل النقابي بحركة سياسية يمكن أن يؤدي إلى التضحية بالحركة النقابية إذا ما تعرض الحزب للملاحقة. ومن ثم، فالنتيجة هي إرباك مسيرة الحركة النقابية الليبية لعدة سنوات بسبب أهداف غير نقابية. إن المحصلة لما حدث لم تخف على كثير من أعضاء النقابات، مما أدى إلى انصرافهم عن "النقابيين المسيّسين" Political Unionist.

ويضيف التقرير نفسه، ناسباً إلى هؤلاء النقابيين (غير المسيّسين) قولهم، بأنه من حسن الحظ أن بعض العمال النقابيين الحقيقيين (مقابل النقابيين المسيّسين) لم يجر اعتقالهم، وأن هؤلاء سيضطلعون بإعادة بناء العمل النقابي لاحقاً، غير أن تلك المهمة سوف تكون شاقة وبطيئة. إن العمال يخضعون لتأثير الحكومة بقوة، ومن حقهم ألا يُظهروا الآن اهتماماً كبيراً بالعمل النقابي. وإذا ما تكرر نمط الإجراءات التي قامت بها الحكومة في عام ١٩٦١ (بعد قيام حكومة محمد بن عثمان الصيد باعتقال ومحاكمة أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي)، فإن الأمر قد يستغرق نحو ثلاث سنوات قبل أن تعود النقابات إلى سابق وضعها قبل يونيو ١٩٦٧.

أما التقرير السري رقم (A-391)، الذي أعدّته السفارة الأمريكية عن المقابلة[٢٧٩] التي أجراها أحد موظفيها مع علي وريث أحد قيادات المعارضة الراديكالية للنظام، فقد نسب إلى وريث، قوله "إن محاكمة أعضاء حركة القوميين العرب في ليبيا، كانت هي الأخرى غير قانونية. لقد اعترف أحد القضاة في المحكمة له بهذه الحقيقة، وبأن "البكوش هو الذي فرض عليهم ما اتخذوه من إجراءات". وعندما سأل وريث القاضي المذكور عن السبب الذي منعه من معارضة الضغوط التي مارسها البكوش، أشار القاضي إلى حالة الأربعة عشر قاضياً الذين طردهم البكوش من السلك القضائي سابقاً. ثم أردف هذا التقرير ناسباً إلى وريث تساؤله باستنكار "كيف يمكن أن تليق أفعال كهذه بالبكوش المحامي والقاضي السابق، والذي يشغل الآن منصب رئيس الوزراء."

أما التقرير الذي أعدته السفارة الأمريكية بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٦٨ عن البكوش والمعارضة الراديكالية في ليبيا،[٢٨٠] فقد ورد بشأن هذه المحاكمة فيه:

---

٢٧٩ جرت المقابلة في ٦/ ٥/ ١٩٦٨، وقد وردت عدة إشارات إليها في طيات هذا الفصل.

٢٨٠ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-415). انظر مبحث "الموقف من القوى المعارضة والجديدة" في هذا الفصل.

"أحــد المتناقضات المثيرة تمثل في أنه، لســبب ما، لم تبد المعارضــة الراديكالية انتقاداً واضحاً لحكومــة البكوش لقيامها بمحاكمة القوميين العرب، كــما لا يبدو أن هذه المحاكمة أدّت إلى قيام فجوة بين عناصر المعارضة الراديكالية والحكومة. قد يرجع أحد الأسباب هنا إلى اعتقاد هــذه العناصر بأن الملك، لا البكوش، هو الذي كان وراء تحريك هذه المحاكمة. أما الســبب الثاني، فهو يتعلق بوجود "علاقات خارجية" لحركة القوميين العرب، مما جعل محاربة الحكومة لها أمراً مقبولاً. أما ثالث هذه الأســباب فلعله يكمن في أن الحكومة سمحت بأن تكون هذه المحاكمة علنيّة، كما سمحت للمتهمين بأن يدافعوا عن أنفسهم أثناء سير المحاكمة، إضافة إلى أن الأحكام نفسها لم تكن قاسية بشكل غير معقول."



شعبية البكوش وخصوماته

قد يكون من المناسب أن نستهل هذا المبحث بما ورد في مذكرات بشير السني المنتصر حول شخصية عبد الحميد البكوش الذي عمل معه وزيراً للدولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء، إذ لا نشك أن ذلك سوف يلقي بعضاً من الضوء حول جزء من خصومات البكوش وشعبيته.

يقول بشير السني المنتصر في مذكراته:[281]

"لاحظت منذ الأيام الأولى لحكمه أن البكوش كان جريئاً في إصدار قراراته التي كان يوقعها في بعض الأحيان باسم مجلس الوزراء دون عرضها على مجلس الوزراء. كما كان يتصرف مع زواره بأسلوب غريب عن العادات الليبية. فقد كان يستقبل ويودع زواره وهو جالس في مكتبه والغليون (البيبة) في فمه، وأحياناً يقوم بقراءة ما أمامه من أوراق والاستماع إلى زواره في نفس الوقت. ورغم أني أعرف أن المقابلات لا تترك لمسؤولين في ليبيا فرصة التفرغ للعمل، أو الوقت لدراسة ما أمامهم من ملفات كثيرة وعاجلة، إلا أن معاملة المسؤولين للزوار في ليبيا تتميز دائماً بالاهتمام والاحترام، خاصة أن معظم زوار رئيس الحكومة، وفي مدينة البيضاء بالذات، هم من النواب ومستشارين ومشايخ القبائل وأعيان بنغازي الذين يتوقعون استقبالاً ودياً، ومعاملتهم وفقاً لمراكزهم، وكذلك كبار السن منهم يتوقعون معاملة خاصة كما عودهم رؤساء الوزراء السابقون الذين كانوا يقفون لهم عند دخولهم للمكتب، ويجاملونهم بالطرق المتعارف عليها في المجتمع الليبي، ويودعونهم حتى الباب عند خروجهم..."

ثم يضيف بشير السني المنتصر في مذكراته:

"ومن ملاحظاتي على عبد الحميد البكوش أنه على الرغم من مهنته القانونية، إلا أنه كان لا يتمسك بالقانون في قراراته السياسية والإدارية."

ثم يذكر واقعة لمثل هذا السلوك لدى البكوش:

"طلب مني عبد الحميد البكوش، عندما كنت وزيراً للعدل بالوكالة، أن أعزل قاضياً في زليطن قام بشتم كبار الموظفين العامين، ومن بينهم المحافظ والحكمدار، الذين كانوا يشرفون على توزيع طلاب المدارس للعمل التطوعي وإرسالهم إلى أماكن العمل، وهو البرنامج الذي وضعه رئيس الوزراء البكوش. ونظراً لأن القاضي يتمتع بالحصانة، ولا يجوز للبوليس والنائب العام التحقيق معه، فقد رفع الأمر إلى رئيس الوزراء، ولهذا كلفني بعزله لأنه اعتدى

[281] ص ٢٦٨-٢٧٢.

على مســؤولين رسميين وهم يؤدون مهامهم الرســمية. وعندما لفتُّ نظر رئيس الوزراء إلى أنه ليس من سلطاتي كوزير عدل أو من ســلطات رئيس الوزراء عزل قاض حسب القانون، فالسلطة القضائية لا سلطان عليها من الســلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، وتخضع فقط لســلطتها العليا، وهي مجلس القضاء الأعلى الذي من حقه تعيين وترقية وعزل القضاة، كان رد السـيد عبد الحميد البكوش بأني (رجل طيب) يتمســك بالمثاليات في عالم تحكمه شريعة الغاب..."

ويضيف:

"كذلــك كان البكوش لا يثق في موظفي الدولة، وأعتقد أن ذلك راجع إلى أنه لم يشــتغل في الحكومة قط في الماضي، ولهذا سلك أسلوباً مغايراً في الإدارة، ولم يلتزم بنصوص قانون الخدمة المدنيــة في بعض الترقيات والتعيينات التي كان يجريها، ممــا أثار موجة من الاحتجاجات بين الموظفين المتضررين."

ثم يسجل للبكوش عدداً من الإيجابيات:

"وأود هنا أن أسجل أن جرأته في ترقية المستشارين القدامى في وزارة الخارجية إلى درجة السفراء واعتمادهم في كثير من الدول، بعد أن كانت وظائف السفراء مقصورة على سياسيين ورؤساء الحكومات والوزراء السابقين، أعادت الثقة إلى موظفي وزارة الخارجية. ومن منجزاته الهامة أيضــاً أنه فتح المكاتب الحكومية أمام الصحفيين، وأصبــح يعقد مؤتمرات صحفية، ويصدر بلاغات عــن أية إجراءات وأعمال تقوم أو تنوي الحكومة القيام بها. وكان يخاطب الشــعب مباشرة، والكلام باســم الشعب، الشيء الذي يتجنبه رؤساء الحكومات السابقون، لأن ذلك كان مقصــوراً على الملك. كما أنه أصبح يقيم علاقات مع رؤســاء تحرير الصحف والمثقفين، وعيّن بعضهــم في جهاز الدولة، كما اتبع نهجاً مغايراً في تشــجيع حرية الصحافة والمجالات الفكرية والاجتماعية.

أبدى البكــوش اهتماماً أكبر بضباط الجيش وبالطلبة، بإلقــاء المحاضرات، والاجتماع بهم، وخلــق باب العمل التطوعــي للطلاب في أيام العطــلات الصيفية للعنايــة بالمرافق العامة والتشجير وتنظيف المدن وإزالة الأنقاض، وهو أســلوب سليم للسيد عبد الحميد البكوش قد يراه البعض ســعياً للشعبية والنفوذ، ويراه البعض الآخر عملاً إصلاحياً. وقد لاقت هذه الخطوات الإصلاحية رضا معظم المثقفين وفئات الشــعب والســفراء الأجانب، ومن بينهم سفيرا أمريكا وبريطانيا."

ثم يستدرك بشير السني المنتصر:

"أما بخصوص مواقفه السياسية، فلم يكن عبد الحميد البكوش قومياً، ولا يجاري الشعب في طموحاته الوطنية والقومية وانتماءاته العربية، ويعتقد أن الدول العربية لا تســتطيع تقديم أي شيء لليبيا، وأن الدعم الذي تقدمه ليبيا للدول المتضررة من عدوان ١٩٦٧ حســب قرارات

مؤتمر الخرطوم، وهو (٣٠) مليون جنيه سنوياً، هو عبء ثقيل على الخزانة الليبية العامة ويجب التخلص منه."

كان طبيعيـــاً إذن أن يثير رئيس الوزراء المحامي عبد الحميد البكوش، بشـــبابه وحيوته وذكائـــه وبراعته الخطابية، وكذلك بآرائه وتوجهاته السياســـية، إعجاب الكثير من الليبيين، وبخاصة بين أجيال الشـــباب، وفـــي جلّ الحواضر الليبية، كما أنه لم يكن مســـتغرباً أن يثير في الوقت نفسه ســـخط وغيظ ومعارضة الكثيرين أيضاً في شتى مناطق ليبيا، ومن مختلف أجيالها، وإن بدا ذلك الأظهر بين جيل الكبار، والأشد بين أصحاب شتى التوجهات الفكرية والسياسية من الشباب.

مشادة عنيفة داخل البرلمان

شـــهد الأسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٦٨ بمدينة البيضاء مشادة كلامية عنيفة داخل البرلمان بين عضو البرلمان عن منطقة توكرة (شـــرقي بنغازي) ســـليمان العبدلي (من جيل الشـــباب) وبين رئيس الوزراء البكوش، أدّت إلى انســـحاب الأخير وحكومته من جلســـة البرلمان. وقد تناول المستر تومكيس مسؤول السفارة البريطانية في بنغازي تلك الواقعة في تقرير له مؤرخ في ٥/ ٤/ ١٩٦٨ جاء فيه:[٢٨٢]

"إن حالة القلـــق والخوف من أن تفقد برقة مكانتها الخاصة ربـــما كانت هي وراء ما وقع من تصرفات غير لائقة داخل البرلمان خلال الأســـبوع الماضي، حيث يبدو أن عضو البرلمان (عن توكرة) سليمان العبدلي انتابه السخط الشديد بشأن اقتراح من الحكومة بأن تجري قراءة وإقرار بعض مشروعات القوانين بسرعة، وكذلك بشأن أسلوب رئيس الوزراء البكوش في الإجابة عن بعض أســـئلة أعضاء البرلمان، إلى درجة جعلته ينفجر في وجـــه رئيس الوزراء البكوش، ويصفـــه بأنه صبي، ويتهمه بأنه لا يحمل أدنى معاني الاحترام لمســـؤوليات منصبه، ولا يحترم كبراءه (Seniors) الذين حاربوا من أجل حرية الوطن."

ويضيف تقرير السفارة البريطانية:

"ووفقاً للتقارير، فإن الحكومة انســـحبت من الجلســـة، وغادرت قاعـــة البرلمان أثناء التقريع المطول الذي ألقاه النائب العبدلي. لاقى العبدلي تأييداً علنياً محدوداً، كما واجه ضغطاً بضرورة ســـحب ملاحظاته وهو ما رفض القيام به. وعقد البرلمان جلســـة سرية لمدة ربع ساعة جرى الاتفاق خلالها على شطب تهجم العبدلي على البكوش من محضر الجلسة. وتم في الوقت نفسه تســـجيل احتجاج رســـمي للعبدلي في مضابط البرلمان، وتســـجيل لوم على تصرف الحكومة بمغادرتها الجلسة."[٢٨٣]

---

٢٨٢ التقرير بالملف FCO 39/124.

٢٨٣ لا شـــك أن ما توصل إليه أعضاء البرلمان في الجلســـة السرية يدل على درجة عالية من النضج وتقدير المســـؤولية وترسّخ التقاليد البرلمانية لديهم.

ويستطرد المستر تومكيس في تقريره معقباً على هذه الواقعة:

"هناك مدرستان في تفسير المشـادة الكلامية التي وقعت داخل البرلمان. تذهب أولاهما إلى أن موقف النائب العبدلي يرجع لأسـباب خاصة تتعلق باستبدال أحد أقاربه أو مؤيديه (في وزارة التعليم) من قبل البكوش، وتذهب الثانية إلى تفسـير موقف العبدلي بأنه تعبير عن الاسـتياء العام الذي يحمله معظم نواب إقليم برقة، فهم يرفضون تجاهل الرد على استجواباتهم من قبل البكوش، الـذي يبدو مؤدباً ولكنه غير مرن. كما أنهم يسـتنكرون تفضيله للعناصر المتعلمة، وبالتالي للطرابلسيين وسكان المدن، في شغل المناصب الهامة. كما أنهم باتوا أيضاً يخشون الدرجة التـي أصبح الملك يجاري بها البكوش وسياسـاته. وهم يـترددون في التعبير عن معارضتهم للبكوش علناً خشية فقدانهم لكراسيهم في الانتخابات البرلمانية القادمة (١٩٦٩)."

ثم يخلـص التقرير إلى أنه لا يسـتطيع الانحياز إلى أي من التفسـيرين، غير أنه يؤكد اعتقاده بوجود علامات تدل على أن رجال القبائل مسـتاؤون بدرجة أكبر من المعتاد، وأنه يتوقع أن عودة الملك (من طرابلس إلى الجبل الأخضر)، وزيادة الاهتمام بهم سوف تخفف من حدة هذا الاستياء.

موقف العائلات الكبيرة

جاء فـي تقرير مؤرخ في ٤/ ٣/ ١٩٦٨، بعث به المسـتر غاي واتسـون[٢٨٤] من قاعدة "العـدم" بطبرق إلى الخارجية البريطانية التي قامت بإحالته إلى مكاتب السـفارة البريطانية في طرابلس وبنغازي:

"إن المسـتر دي كاندول أبلغ واتسـون عن اعتقاده بأن العائلات الأكثر نفوذاً في ليبيا، وعلى الأخـص عائلات المنتصر وبن حليم، لا تكن وداً لرئيس الـوزراء البكوش، وهي تعتقد أنه سيء للبلاد ولا يحوز منهم على الثقة."

وقد علق واتسـون على المعلومات التـي وصلته من دي كاندول بـأن البكوش حاز على عداوة عائلتي المنتصر وبن حليم بسـبب رفضه السماح لهم بالحصول على أموال من الحكومة بأساليب مريبة.

وعلق السـفير البريطاني ساريل بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٦٨ على ملاحظات واتسون الأخيرة بعبارات جاء فيها:

"يتلخـص جوهر الموضوع في أن محمـود المنتصر (الذي كان يشـغل يومذاك منصب رئيس الديـوان الملكي) حاول الحصول على قرض بمبلغ (٧٠) ألف جنيه من الحكومة، وقد رفض البكوش ذلك مما أدّى إلى حصول مراسـلات لاذعة بينهـما انتهت بقيام المنتصر بالحضور إلى

---

٢٨٤ سلفت الإشارة إلى أن المستر غاي واتسون يعمل كضابط اتصال مدني بين قاعدة العدم والقصر الملكي بطبرق.

البكوش في مكتبه. وقد اقترح البكوش كحل للمشكلة أن يضاف المبلغ إلى مخصصات ميزانية الديوان الملكي، ومن ثم يكون المنتصر مسؤولاً بتقديم الحساب عنه (إلى جهات الاختصاص) بالطريقة المعتادة."

وبعد أن أورد المستر ساريل بأنه لم يسمع شيئاً بهذا الخصوص يتعلق بمصطفى بن حليم، أضاف:

"الطلب الآخر غير المعقول، وفقاً لما أبلغني البكوش، كان من عبد القادر البدري (رئيس الوزراء السابق) بمنحه قرضاً يفوق النصف مليون جنيه، ويبلغ في الحقيقة (٦٥٠) ألف جنيه، لشراء نصف فندق البحر الأبيض المتوسط بطرابلس. وقد قام البكوش باتخاذ الترتيبات لإحالة هذا الموضوع إلى الملك عن طريق محافظ بنك ليبيا خليل البناني. وقد رفض الملك طلب البدري على أساس أنه لا يجوز منح مثل هذه القروض الكبيرة للقلة الثرية من الرجال في البلاد".

شعبية البكوش في برقة

تضمن تقرير المستر واتسون[٢٨٥] إلى الخارجية البريطانية، بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٦٨، إشارة أخرى وردت على لسان المستر دي كاندول مفادها:

"إنه يعتقد أن البكوش يحظى في برقة بشعبية أكبر من شعبيته في طرابلس".[٢٨٦]

وقد علق المستر واتسون على هذه الفقرة بقوله:

"أعتقد أن البكوش ماهر في التعامل مع الناس، وأعتقد أنه نجح بإزالة بعض الشكوك العالقة برؤوس بعض رجال القبائل. غير أنني لا أستطيع القول بأنه يحظى بشعبية كبيرة هنا في منطقة طبرق (حيث يقيم المستر واتسون)، على الرغم من أن بعض الشخصيات النافذة تعترف بأنه يقوم بمهامه بشكل ناجح."

ويورد تقرير بريطاني آخر مؤرخ في ٢٠/ ٤/ ١٩٦٨[٢٨٧] ومرسل من المستر تومكيس بالسفارة في بنغازي إلى المستر مونرو بطرابلس بشأن شعبية رئيس الوزراء البكوش في برقة:

"إن رئيس الوزراء البكوش ووزيريه أنور ساسي (وزير الإسكان) وعبد الكريم لياس (وزير الزراعة) يتمتعون بشعبية كبيرة في أوساط أجيال الشباب في مدينة (درنة). وفي الواقع فإن شعبية البكوش واسعة في مدينة (بنغازي) أيضاً. وقد أخبرت بأن جمهور المشاهدين في إحدى دور السينما في (بنغازي)[٢٨٨] صفق لظهور صورة البكوش في شريط الأنباء المصورة بحماس أكبر من ذاك الذي صاحب تصفيقه لظهور صورة الملك إدريس."

٢٨٥ انظر ما ورد تحت "موقف العائلات الكبيرة" من هذا المبحث.

٢٨٦ إن البكوش طرابلسي، وبالتالي ـ ووفقاً لمنطق الذين يتهمون أهل برقة بأنهم إقليميون ـ فمن المفترض ألا يحظى بشعبية في برقة أو على الأقل ألا تكون شعبيته فيها أكبر من تلك التي في طرابلس.

٢٨٧ التقرير بالملف FCO 39/124.

٢٨٨ هكذا بلغ مستوى الرصد للحالة الليبية من قبل رجال السفارات الأجنبية، وعلى الأخص سفارتا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثم استدرك المستر تومكيس في تقريره:

"وبالطبع فإن ذلك لا يضاهى بحال الحماس الذي تستقبل به صورة الملك في أوساط الوجهاء من رجال القبائل."

ومن جهة أخرى، أشارت برقية[٢٨٩] السفارة الأمريكية المؤرخة في ١٠/ ٨/ ١٩٦٨ إلى أن رئيس الوزراء البكوش استقبل بحفاوة كبيرة عند حضوره للمشاركة في الاحتفال بذكرى تأسيس الجيش الليبي[٢٩٠] في مدينة البيضاء، وكذلك عند مغادرته له، وقد أحاطت الجماهير بسيارته مردّدة عبارة "الرئيس.. الرئيس".[٢٩١]

أصوات مستاءة

كانت هناك، بالمقابل للشعبية التي حظي بها البكوش في أوساط كثيرة وأنحاء عديدة من ليبيا، أصوات عديدة مستاءة منه ومن بعض توجهاته وسياسات حكومته. ولم تقتصر هذه الأصوات على جيل المحافظين، والساسة والعسكريين التقليديين، وذوي المصالح من التجار ورجال الأعمال، ولكن تجاوزتهم إلى كثيرين من أبناء جيله من الشباب المثقف المؤهل، وفي الأغلب من أبناء مدينة طرابلس.[٢٩٢] وإذا كان من الطبيعي أن نجد مثل هذا الرفض في أوساط ذوي التوجهات الحزبية الذين قدّمهم البكوش إلى المحاكمة (أعضاء حركة القوميين العرب والمتعاطفين معهم)،[٢٩٣] إلا أنه يبقى لافتاً للنظر أن يتجاوزهم ذلك إلى شرائح أخرى لم تتعرض لأي أذى أو ملاحقة من قبل البكوش وحكومته.

تكشف المقابلة التي جرت بين المستر إدوارد كين السكرتير الثاني بالسفارة الأمريكية بطرابلس (وعلى الأرجح أحد مندوبي المخابرات الأمريكية بالسفارة) وبين علي عبد الله وريث[٢٩٤] في منزل الأول يوم ٦/ ٥/ ١٩٦٨[٢٩٥] عما كان يدور في أوساط النخبة المثقفة، وبخاصة في مدينة طرابلس، من انتقادات لعبد الحميد البكوش وحكومته.

---

٢٨٩ رقم B/555.

٢٩٠ جرى الاحتفال بهذه المناسبة ذلك العام يوم ١٠/ ٨/ ١٩٦٨ بدلاً من ٩/ ٨/ ١٩٦٨ الذي صادف يوم جمعة.

٢٩١ استخدمت البرقية عبارة President ...President في ترجمة هتاف الجماهير. ثم استدركت بإضافة بين قوسين (Council of Ministers) غير أن الإيحاء ظل واضحاً، ومن غير المستبعد أن هذه الهتافات كانت من تدبير جهة ما، ومن المؤكد أن هناك من تعمد نقل الواقعة للملك.

٢٩٢ هذا يؤكد أن الإقليمية أو الجهوية الضيقة لم تعد الزاوية التي ينظر من خلالها الليبيون ـ على الأقل قطاع منهم ـ إلى الأمور وإلى الأشخاص.

٢٩٣ كما سيرد لاحقاً في هذا المبحث.

٢٩٤ ورد بشأنه في تقرير المخابرات المصرية رقم (107) تحت عنوان "**دراسة عن الأوضاع في ليبيا**" المؤرخ في ٩/ ١/ ١٩٦٦(صاحب ورئيس تحرير صحيفة "**البلاغ**" التي أغلقتها الحكومة الليبية بسبب مقالاتها الصحفية المعادية لها. استبعد من انتخابات المجلس النيابي التي أجريت إبان حكومة المنتصر (١٩٦٤)، وأسقط في انتخابات المجلس النيابي القائم، واشتبك خلال الانتخابات الأخيرة (١٩٦٥) مع الشرطة لأنه اكتشف التزوير في صندوقه، فألقي عليه القبض، وأفرج عنه فوراً بعد الانتخابات. حاولت السلطات الليبية استمالته إلى جانبها، تحت إغراء فتح صحيفته وإسناد مراكز هامة له، إلا أنّه رفض. تؤكد تحريات البوليس الليبي بأنه أحد العناصر الهامة في جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا وله نشاط كبير في هذا المجال). ما لم يقله تقرير المخابرات المصرية هو أن علي وريث أصبح منذ بداية الستينيات من ذوي التوجهات الناصرية مع صهره وزميله في الدراسة إبراهيم الغويل.

٢٩٥ انظر التقرير رقم (A-391) المؤرخ في ١٧/ ٦/ ١٩٦٨. الملف POL. 6-Libya.

يستفاد من مطالعة هذا التقرير أن وريث كان ينتقد خلال تلك المقابلة سياسات البكوش وحكومته المتعلقة بصفقة البترول مع فرنسا، وصفقة الدفاع الجوي مع بريطانيا، وسياسة تدريس اللغة الإنجليزية، ومحاكمة أعضاء حركة القوميين العرب. غير أن انتقادات وريث للبكوش لم تقتصر على هذه الموضوعات، بل تجاوزتها إلى أساليب البكوش غير الديمقراطية وغير القانونية في معالجة بعض القضايا والأمور.

ومما جاء على لسان وريث في تلك المقابلة:

"لقد اتخذ البكوش عدداً من الخطوات الخاطئة منذ البداية. وعلى سبيل المثال، فقد قام فور تسلمه رئاسة الوزارة بفصل (١٤) قاضياً. من المحتمل أن بعض هؤلاء أو جميعهم كانوا فاسدين Corrupt غير أن هذا لا يغير من حقيقة أن فصلهم تمّ بطريقة غير قانونية، ودون مراعاة للإجراءات القانونية."

وبعد أن يشير وريث إلى أن محاكمة أعضاء حركة القوميين العرب (يناير/ فبراير ١٩٦٨) كانت غير قانونية، يتساءل باستنكار:

"كيف يمكن قبول هذا من البكوش وإقراره عليه، وهو المحامي السابق والقاضي السابق ورئيس الوزراء حاليا؟! إن مثل هذه التصرفات يمكن فهمها لو صدرت من شخص آخر... ما لا يمكن فهمه هو صدورها من شخص البكوش نفسه."

وأشار التقرير إلى أن وريث انتقد البكوش بسبب قيامه بترقية أحد موظفي الخدمة المدنية من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الأولى بطريقة غير قانونية لمجرد أن هذا الموظف ساعد البكوش خلال ترشحه للانتخابات (العام ١٩٦٤). لقد تم ذلك دون موافقة الوزير المختص، الذي أبلغ وريث بها مؤكداً أنّه يستحيل عليه تسيير شؤون الوزارة في الوقت الذي يجري فيه ترقية غير الأكفاء دون الأكفاء.

كما نسب تقرير السفارة الأمريكية إلى علي وريث قوله:

"وعندما نقيّم البكوش في نهاية الأمر، فإننا سوف نقيمه على أساس خلفيته وأقواله. ما من شك بأن تعيينه رئيساً للوزراء هو خطوة عملاقة... غير أنه ينبغي عليه أن يتصرف وفقاً لمستوى تعليمه ومواهبه، لا أن يقلد من سبقوه. إن البكوش رجل ثري.. لقد جمع ثروة تكفيه لكي يعيش في راحة بقية حياته، وعليه الآن أن يكرس طاقاته لخدمة بلاده. إن البكوش شخص ذكي جداً.. وإن خطبته الأخيرة التي وجهها للشعب كانت ممتازة، غير أن هذا لا يكفي. يجب أن تكون يداه نظيفتين، وعليه أن يتصرف بطريقة ديمقراطية، وإن وزارته تضم في عمومها عناصر شابة وذكية وأمينة.. ومن حقهم أن يقولوا له أحيانا "لا". "

أما عز الدين الغدامسي، الذي كان ضمن المتهمين في قضية أعضاء حركة القوميين

العرب[٢٩٦] في ليبيا، فقد نشـر في مجلة "**الوسـط**" اللندنية[٢٩٧] مقالًا رد فيـه على مقالة عبد الحميد البكوش التي نشرتها المجلة ذاتها في عدد سابق.[٢٩٨] وكان مما جاء في رده:

"... هزت أحداث العام ١٩٦٧ السياسـية والعسـكرية ليبيا وطناً ومواطنين. فقد كان المد القومي العربي في أوجه، وكان الشـباب المثقف الواعي، من مدنيين وعسـكريين، هو سـيد الشـارع الليبي من دون منازع، الأمر الذي شـعرت معه السلطة بعزلة مخيفة شلت حركتها، وكشـفت ضعفها، وأقعدتها عن مواجهة الزخم الجماهيري الهـادر، خصوصاً مع بداية بروز انحياز صغار ضباط الجيش إلى صـف الجماهير، وفرار عديد منهم بآلياتهم إلى مصر والجزائر للمساهمة فيما كان شعبنا يعتبره معركة المصير العربي كله."

"جاءت أخبار الهزيمة المروعة التي مني بها العرب، وخصوصاً مصر، فوجدت فيها السلطة المرعوبة طوق النجاة من هلاك محقق، فكان من الضروري، وقد سنحت الفرصة للعودة بالبلد إلى الوراء [؟] أن يبدأ العمل بكل سرعة "لتنظيف" البلد من القوى الوطنية."

"لجأ رجال السـلطة، كما فعلوا عام ١٩٦٤، إلى عبد الحميد البكوش. ألم يكن وزيراً للعدل في الوقت الذي ذهب دم الطلبة هدراً وأفلت قتلتهم من العقاب؟"

"لم يخيـب عبد الحميد ظن الذين هرعـوا إليه لنجدتهم وإعادة ترتيـب الأوضاع لصالحهم، فأقفـل النقابات وكانت مركزاً مهماً للعمل الوطني، وحاكـم النقابيين بالمئات، وفبرك قضية القوميين العرب، وشـن حملة شرسـة للنيل من العـرب والعروبة، مسـتعملاً، وهو رجل القانون، عصا الشرطة وزنزانات السـجون، وأبواق المرتزقة للقضاء على حركة الجماهير من أجل الديمقراطية، فكانت النتيجة أنه مهد الطريق للانقلاب العسـكري الذي يعيش مأساته ويكتوي بناره الشعب الليبي كله."

كما تناول الغدامسـي، في فقرات أخيرة من ردّه هذا، الحديـث عما كان عبد الحميد البكوش قد وصفه في مقاله بـ"**المشروع الليبي القومي الكبير للإصلاح السياسي**"، وكان مما جاء في الرد:

"لقد شاركت قدر جهدي في الحركتين السياسية والنقابية، وعايشت المناخ السياسي الذي ساد المرحلة التي تولى فيها الأستاذ عبد الحميد البكوش كلاً من وزارة العدل سنة ١٩٦٤ ورئاسة الحكومة سـنة ١٩٦٧، ولم أسـمع ـ حتى همسـاً ـ عن المشروع القومي العظيم، اللهم إلا إذا كان ما يقصده بمشروعه العظيم هو تلك المحاولات التي نفر منها الشـعب الليبي ورفضها في حينه، والمتمثلة في عزل ليبيا عن بقية الوطن العربي، والحملة الإعلامية الشرسـة التي شنها للإساءة إلى العرب والعروبة، وتكريس ما سمي وقتها بالشخصية الليبية."

٢٩٦ انظر مبحث "محاكمة القوميين العرب" من هذا الفصل. وقد صدر بحق الغدامسي حكم بالسـجن لمدة ست سنوات وغرامة مالية قدرها (٤٠٠) جنيه.

٢٩٧ العدد ٢٠٣، ١٨/ ١٢/ ١٩٩٥.

٢٩٨ العدد ١٩٤، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٥.

تقييم أمريكي

في ٨/ ٧/ ١٩٦٨ أعدت السفارة الأمريكية تقريراً قيم أداء حكومة البكوش بعد مضي ثمانية أشهر على وصوله إلى الحكم،[٢٩٩] جاء فيه:

"بعد ثمانية أشهر في الحكم، وكما هو طبيعي في المشهد السياسي الليبي، فإن وزارة عبد الحميد البكوش قد أخذت تواجه مداً متعاظماً من الإشاعات حول قرب نهايتها، والانتقادات لسياساتها. ويبدو رغم ذلك أنها ما تزال تحظى بثقة الملك. وفي ليبيا، فإن هذه الثقة تبقى أهم حقيقة سياسية. ويتركز النقد لحكومة البكوش حول صفقة النفط مع فرنسا، وشراء منظومة الدفاع الجوي من بريطانيا. وقد أخذت مؤخراً العناصر التقليدية في السياسة الليبية، ومعها قطاع كبير من رجال الأعمال الليبيين، في توجيه الاتهامات العلنية لحكومة البكوش، بأنها كانت غير كفؤة في إدارتها للمفاوضات مع فرنسا، وأن بعض العناصر الرئيسية المشاركة في هذه المفاوضات قد تمت رشوتهم."

"وقد انضم إلى هذه الفئات المذكورة عدد من صغار ضباط الجيش في الهجوم على حكومة البكوش بسبب تعاقدها على شراء منظومة الدفاع الجوي. ويثير هؤلاء التساؤل حول الحاجة لمثل هذا النظام الدفاعي المعقد. ويبدون خشيتهم من أن يكون هذا البرنامج موجهاً ضد الدول العربية الشقيقة. ويتهمون البكوش بأنه عميل بريطاني، وأنه قام بإتمام هذه الصفقة فقط من أجل الحصول على رشوة كبيرة."

"وتأتي المعارضة المتزايدة ـ والأعلى صوتاً ـ من القيادات التقليدية للمجتمع الليبي موجهة ضد العناصر الشابة التي أصبحت تحتل الآن مراكز حساسة في الحكومة، وذلك على الرغم من أن الحكومة ما تزال تضم عناصر تقليدية كثيرة. ولقد كان قرار حكومة البكوش الحازم بوقف كثير من صور ومظاهر المحسوبية و"الخدمات الخاصة" من وراء المعارضة التي تواجهها."

"وينطوي سجل حكومة البكوش على كثير من الإنجازات البارزة، من بينها الحيوية والنشاط الذي تميزت به قيادته، والتطوير الإيجابي الذي طرأ على برامج الإعلام، وتحييد المفكرين والمثقفين المتطرفين، وتحديث الإدارة الحكومية، ومراجعة وإعادة تنظيم السياسات والإجراءات الأمنية والدفاعية."

"ورغم ذلك، فقد فشلت حكومة البكوش حتى الآن في أن تحظى بمساندة أية شخصية سياسية بارزة في ليبيا، عدا الملك، ولم تحقق سوى نجاح محدود في مجال بناء قاعدة سياسية. وإن تركيز حكومة البكوش على فكرة "الشخصية الليبية" قد جعل عناصر كثيرة من الجيلين، الجديد والقديم، تحس بعدم الارتياح. وقد أخذت أول الاتهامات للبكوش بالرشوة والفساد في الظهور بالرغم من عدم وجود ما يؤكدها."

"ويبدو أن حكومة البكوش، في سعيها لتحقيق إنجاز سياسي، وجدت نفسها غارقة في

٢٩٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-414) ويقع في (١١ صفحة)، وهو موجود بالملف POL. 15-Libya.

صفقة البترول مع فرنســا دون أن يكون لديها دراسة كافية لها، ومن ثم فقد زودت خصومها بحجة جاهزة لانتقادها. كذلك فإن حكومة البكوش لم تستطع حتى الأن تقديم حجج كافية ومقنعة بشأن إقدامها على التعاقد لشراء منظومة الدفاع الجوي من بريطانيا، سواء من منظور احتياجات ليبيا الدفاعية، أو من منظور تعويد الشباب الليبي على استخدام التقنية المتطورة."

"وفضلاً عن ذلك، فيبدو أن حكومة البكوش لم تحقق نجاحاً يُذكر في مجال اكتساب جمهور من المناصرين يهبون لنجدتها في حال تعرضها للمتاعب."

وعن تصاعد المعارضة لحكومة البكوش وأسبابها، يورد التقرير:

"لقد تصاعد الهمــس، الذي بدأ خافتاً، ضدّ رئيس الوزراء البكــوش وحكومته القائمة على الإداريين والتكنوقراط الشــباب، وتطور إلى نقد علني. لقد اتجهت الانتقادات في البداية إلى خمس من الخطوات التي اتخذتها حكومة البكوش وهي:

- صفقة السلاح مع بريطانيا.
- صفقة النفط مع فرنسا.
- فشل الحكومة في سداد مستحقات المقاولين المحليين على الخزانة.
- تعيين بعض العناصر ذات التطرف الفكري في مناصب حكومية مؤثرة.
- استمرار التأكيد على شعار "ليبيا أولاً" وفكرة "الشخصية الليبية."

وقد أوضح التقرير أن الانتقادات تركزت في الفترة الأخيرة على صفقتي النفط مع فرنسا ومنظومة الدفاع الجوي مع بريطانيا. كما أشــار إلى أن قائمة المشاركين في هذه الانتقادات تضم بعض الوزراء الســابقين، وكبار موظفــي الدولة، والعناصر التقليديــة المحافظة في المجتمع الليبي، بالإضافة إلى بعض كبار رجال الأعمال، وذوي التوجهات القومية والدينية المتطرفة.

وقد أضاف التقرير:

"وهنــاك معارضة متصاعدة ومســموعة، أكثــر مصادرها من العنــاصر المحافظة وقيادات المجتمع، وهي موجهة ضدّ جيل الشــباب، الذي يبدو معتداً بنفسه أكثر من اللازم، والذي، وإن كان مؤهلاً فنياً، غير مرغوب به من الناحية السياسية. ويزداد الرفض لهذه العناصر حدة بســبب أن عدداً كبيراً من عناصر الشــباب التي تحتل مناصب هامة في الحكومة هي العناصر "المتطرفــة الخطرة" ذاتهــا التي نجح النظام، منذ أقل من أربع ســنوات خلــت، في إقصائها بالانتخابات البرلمانية، وحوفظ منذ ذلك الوقت على إبقائها بعيداً عن أية مناصب."

كما أضاف التقرير في موضع آخر منه:

"فيما عدا العلاقات الحميمة التي أقامها مع الملك إدريس، فإن البكوش لم يخصص على ما يبدو وقتاً للقيام بمقتضيات المجاملة والاحترام المعتادة بحق شــخصيات من أمثال محمود المنتصر

رئيس الديوان الملكي (الذي أتاح للبكوش بداية انطلاقته السياسية)[300] وحسين مازق رجل برقة القوي، أو بعض شخصيات طرابلس التقليدية."

"وبينما نجد حكومة البكوش قد اكتسبت، دون أدنى شك، شعبية في مجالات عديدة، فإنها لم تحرز أي تقدم في اتجاه بناء قاعدة سياسية لها. وفي بداية تعيينهم، لم يتمتع البكوش أو أي من رفاقه في الوزارة بأي تأييد شخصي، وهم لا يحظون حتى الآن بذلك. وبينما يجدون دعماً فعالاً من أسرهم وأصدقائهم الشخصيين، ومن بعض عناصر الجيش، وبعض المعجبين من غير أقاربهم، إلا أنهم لم يتمكنوا حتى الآن من كسب الساسة التقليديين إلى جانبهم."

"وفي حين أن الشباب الغاضب، وجيل الشباب بصفة عامة، رحب بالبكوش وحكومته إلى حد الاهتياج، إلا أنهم ليسوا على استعداد لتأييده بنشاط وحماس، كما أن هؤلاء لا يملكون المقدرة على تزويد البكوش بدعم سياسي ذي معنى أو فاعلية."

"لقد بذل البكوش، وبخاصة في الفترة الأولى لحكمه، جهداً ملحوظاً كي ينال إعجاب الطلاب، ويكسب ولاء صغار ضباط الجيش، غير أن هذا الجهد لم يتواصل."

ثم يلقي هذا التقرير الضوء على موقف الملك إدريس من رئيس وزرائه البكوش، كما بدا للسفارة في ذلك الوقت:

"لا توجد علامات تدل على عدم رضا الملك بوزيره الأول، أو أنه يخطط لتغييره. وفي الوقت الحاضر، ووفقاً لما بمقدور السفارة أن تتوصل إليه، فإن الوفود لم تبدأ بعد بالوصول إلى طبرق من أجل حث الملك على تغيير البكوش، كما لا توجد أية مؤشرات على أن الملك يتشاور مع مستشاريه حول استبدال البكوش."

ثم يستدرك التقرير الأمريكي:

"غير أن الملك، تقليدياً، يحتفظ بوجهات نظره لنفسه، وحتى أقرب مستشاريه ليس لديهم أية فكرة عما يخطط للقيام به، وأي إجراء ينوي اتخاذه إزاء رئيس وزرائه."

وبعد أن يستعرض التقرير الأسباب التي كانت تدعو الملك إدريس في الماضي إلى تغيير رئيس وزرائه، يخلص إلى أنه لا وجود لأية حالة مشابهة لهذه الحالات السابقة تدعوه الآن لتغيير رئيس وزرائه.

وفي الفقرات الختامية منه يورد التقرير:

"إن المعارضة الكلامية للحكومة هي أمر متوقع، وبخاصة في مجتمع يشكل فيه التشنيع على الحكومة وتصيد أخطائها من قبل الوزراء السابقين "رياضة مفضلة" داخل البيوت."

"وعلى الرغم من أن تزايد الانتقادات هو مصدر انزعاج عند هذه المرحلة، فقد عمل

[300] الإشارة هنا إلى أن المنتصر هو الذي أدخل البكوش الوزارة لأول مرة كوزير للعدل في الحكومة التي شكلها في مطلع عام ١٩٦٤.

البكوش، على الأقل في واحد من المجالات، لنزع السـلاح من أيدي خصومه ومنتقديه، من خـلال الاعتراف بمشروعية بعض هذه الانتقادات، ومن خلال محاولة تقديم مبررات مقنعة لسياسـته، ومن خلال اتخاذ إجراءات تصحيحية لها. والأهم من ذلك أن البكوش، كما يبدو، حظي بمقابلة مرضية مع الملك يوم ١٩/ ٦/ ١٩٦٨."

"وقـد نقل السـفير البريطاني (سـاريل)، الـذي رأى الملك فيما بعـد، أن الملك مدرك للانتقـادات الموجهة إلى حكومـة البكوش، وهو يتوقعها من العناصـر التقليدية، غير أنه مصمم على المضي فـي تجربته القائمة على إعطاء جيل الشـباب فرصة في حكم البلاد، وهو عازم على الإبقاء على البكوش في مركزه. ومع انتشـار الأخبار حول استقبال الملك للبكوش، فسوف تتعزز مكانة حكومته، كما أن ذلك من شأنه أن يقوي قبضة يده داخل هذه الحكومة. ومن ثم، فإن حكومة البكوش إذا استطاعت أن تصلح وضعها السياسي، بإرسال مجموعة من الإشـارات لرجال الجيل القديم، وأن تقدّم بعض الأدلة على إصلاحها، على الأقل، لبعض المشـاكل الحقيقة التي تواجهها البلاد، وأن تحافظ على بعض الحركة فيما يتعلق بجهودها لتحديث ليبيا، فإن ذلك سـوف يستمر في استقطاب العناصر الشابة القلقة، ويصبـح من المحتمل، من ثم، أن تسـتمر الحكومة في التمتع بثقـة الملك، وأن تبقى في الحكم في المستقبل المنظور."

وتقييم بريطاني

بعد سـقوط حكومة البكوش في ٤/ ٩/ ١٩٦٨، بعث السـفير البريطاني ساريل تقريراً (إلى الخارجية البريطانية) اسـتعرض فيه القوى المحلية التي واجهت البكوش وكانت سبباً في سقوط حكومته. وكان مما جاء في ذلك التقرير:[٣٠١]

"إن العقبات الرئيسـية التي يواجهها أي رئيس وزراء إصلاحـي في ليبيا تأتي من مصدرين، الأول، نـدرة العنـاصر المتعلمة، والثاني، الحـرس القديم، والذي يتمثـل في تلك الفئة من الرجال كبار السـن المتخندقين في مواقعهـم والذين يعتبرون الحكومـة، بمنحها ومزاياها المتعددة، امتيازاً مقصوراً عليهم. كان مـن المتوقع أن تناقض هذه الفئة البكوش منذ البداية، فقد كان بالنسـبة لهم شاباً صغيراً جداً، كما أن حماسه الشـديد، وبخاصة بالنسبة للرقابة على مصروفات الدولة، شكّل تهديداً كبيراً لمصالحهم. كما كان مسعاه الهادف إلى تأكيد "الشخصية الليبية"، واحترام المصالح الليبية بشـكل مسـتقل عن التوجيه من مصر، هدفاً لعلهم وجدوا أنفسهم متعاطفين معه، إلا أنهم وجدوا صعوبة في فهم ما كان يُردّد بشأنه، كما أنهم لم يرتاحوا للأسـاليب التي حاول عن طريقها تحقيق ذلك الهدف. لقد وجد هؤلاء في ولي العهد شخصاً مستعداً للاستماع إليهم، فسـمح لنفسه أن يقتنع بأن البكوش شيوعي، كما أنه رفض التعاون مع محاولات البكـوش الجادة التي كانت تهدف إلى تمكين ولي العهد من لعب دور أكثر بروزاً في الحياة العامة."

٣٠١ التقرير مؤرخ في ١٦/ ٩/ ١٩٦٨ بالملف FCO 39/79. وهو بعنوان "سقوط حكومة عبد الحميد البكوش".

كما ورد في مواضع أخرى من التقرير ذاته:

"... وعلى أية حال، فإن بعض السياسيين القدامى، وعلى سبيل المثال رئيس الوزراء السابق عبد القادر البدري، ورئيس الديوان الملكي محمود المنتصر، لم يكونا في البداية ضد البكوش، غير أنه فقد تأييدهما له، بسبب عدم سماحه لهما بالحصول على المزايا الحكومية التي كانا يتوقعانها، من جهة، وبسبب عدم استعداده، من جهة أخرى، لأن يبدي نحوهما المجاملة المطلوبة."

"وفضلاً عن ذلك، فلم يبد البكوش اهتماماً للمعارضة التي ووجه بها من جهات أخرى. فقد كان أمراً متوقعاً ألا يُعجب كبار التجار النافذين بقانون ضرائب الدخل، أو التغيير الذي أدخله على الأسلوب الذي تدفع به الدولة علاوة السكن لموظفيها، وهو التغيير الذي حرم هؤلاء التجار من الإيجارات المبالغ فيها التي كانوا يتقاضونها من الدولة، كما أنه فقد في النهاية ثقتهم بسبب جهوده الجريئة لإيجاد بعض النظام في الإجراءات المالية للدولة، وحصر مصروفات الوزارات في الاعتمادات المخصصة لها بموجب قوانين الميزانية... وفضلاً عن ذلك، فقد أثار البكوش العناصر المحافظة بسبب درجة الصلاحيات التي أعطاها لبعض صغار الضباط (على الرغم من أنه لم يكن أمامه، إذا أراد لعملية توسيع الجيش أن تتم بكفاءة، أي خيار آخر).

"كما أن البكوش نفّر المؤسسة الإسلامية بسبب سياساته التعليمية المعتمدة على استعمال اللغة الإنجليزية وإهمال اللغة العربية، كما يردّد منتقدوه."

"وبفقدان البكوش لكل هذا الدعم، وجد نفسه يحاول أكثر فأكثر الاعتماد على الشباب والمتعلمين والعناصر المتحمسة في النظام الحاكم، والتي لا تشكل أية قوة سياسية. لقد جعله ذلك أكثر عرضة للتهديد، وعلى الأخص بعد أن أصبح يميل إلى المبالغة في تأييد هذه العناصر له، وكذلك في فاعليتها."

قنبلتان

عند الساعة السادسة من صبيحة يوم ٩/ ٨/ ١٩٦٨ انفجرت قنبلة موقوتة في بيت رئيس مجلس الشيوخ الشيخ عبد الحميد العبار بمدينة البيضاء. وعلى الرغم من وجود الشيخ العبار داخل البيت، استعداداً للمشاركة في الاحتفال بعيد الجيش الليبي الذي كان سيتم في اليوم التالي، إلا أنه لم يصب بأذى.[٣٠٢]

وفي اليوم نفسه، تمكن خبير متفجرات بريطاني من تعطيل مفعول قنبلة زمنية ثانية كانت قد زرعت في بيت رئيس الوزراء عبد الحميد البكوش بمدينة البيضاء نفسها. ولم يحل الحادثان دون مشاركة الشيخ العبار أو رئيس الوزراء البكوش في الاحتفال الذي جرى يوم ١٠/ ٨/ ١٩٦٨، كما أن الاحتفال لم يُحط بأية إجراءات أمنية غير عادية.[٣٠٣]

٣٠٢ برقية السفارة الأمريكية رقم (B/544) المؤرخة في ٩/ ٨/ ١٩٦٨. الملف POL. 23-8 Libya.

٣٠٣ برقية السفارة الأمريكية رقم (B/555) المؤرخة في ١٠/ ٨/ ١٩٦٨. الملف السابق نفسه.

رحيل دي كاندول[٣٠٤]

عرف عن المستر دي كاندول[٣٠٥] وعقيلته أنهما ارتبطا بصداقة وثيقة مع الملك إدريس والملكة فاطمة. وكان المستر دي كاندول وعقيلته، منذ استقلال ليبيا، كثيري التردّد بصحبة أولادهما على الملك والملكة، والإقامة في ضيافتهما الخاصة. وقد التحق دي كاندول بالعمل كمستشار لشركة بريتش بتروليوم البريطانية،[٣٠٦] التي كانت قد حصلت في ٢٨/ ١/ ١٩٥٦ على أربعة امتيازات للتنقيب عن النفط في ليبيا (الامتيازات أرقام ٣٤-٣٧) وعلى امتيازين آخرين في ١٤/ ٧/ ١٩٥٧ (رقمي ٦٣، ٦٤) ثم امتيازين أخيرين في ٥/ ٩/ ١٩٥٩ (رقمي ٨٠، ٨١).

ويبدو أن المستر دي كاندول، بعد أن تقاعد من عمله بشركة بريتش بتروليوم عام ١٩٦٦،[٣٠٧] اقتنى بيتاً في مدينة طبرق يمضي فيه عدة أشهر من العام. وقد ردّدت بعض الأوساط أنه والسفير البريطاني ساريل كانا وراء اختيار الملك لعبد الحميد البكوش رئيساً للوزراء.

في أواخر شهر أغسطس ١٩٦٨ قرر المستر دي كاندول حزم أمتعته ومغادرة سكناه في طبرق. ويلقي المستر ويكفيلد (من السفارة البريطانية)، في تقرير بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ٨/ ١٩٦٨،[٣٠٨] الضوء حول هذا الموضوع، وقد جاء فيه:

> "لقد أمضى دي كاندول العشرة أيام الأخيرة مع أسرته في طبرق. ووفقاً لما بمقدوري أن أعلمه، فقد كان يقوم بحزم أمتعته ومحتويات منزله. لقد كانت الأسرة الملكية طوال هذه الفترة بالبيضاء. ويؤمل دي كاندول بمقابلة الملك في طريق سفره من طبرق إلى لندن بالأمس أو اليوم."

---

٣٠٤ من اللافت للنظر أن هذا الرحيل جاء قبل نحو عام تقريباً من وقوع انقلاب سبتمبر ١٩٦٩. وللأسف، فإن المستر دي كاندول لم يلق في كتابه عن "**الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره**"، الضوء على ملابسات وأسباب هذه المغادرة. ومن الإشارات القليلة التي وردت في كتاب دي كاندول إلى ذلك الانقلاب قوله "وقد رُسمت خطة الانقلاب وجرى تنفيذها بشكل بالغ التكتم والحذق، فمن الصعب أن يصدق أحد أنها لم تكن من وضع خبراء متمرسين بمثل هذه الأعمال." ص ١٤٠.

٣٠٥ عمل المستر دي كاندول بالإدارة البريطانية في برقة منذ عام ١٩٤٦، ثم شغل منصب المقيم المفوض للحكومة البريطانية في برقة منذ عام ١٩٤٩ إلى قبيل استقلال ليبيا في ٢٤/ ١٢/ ١٩٥١، وخلال هذه الفترة نشأت صداقته مع الملك إدريس. وقد أنعمت عليه الحكومة الليبية بوسام الاستقلال في عام ١٩٥٢، وترك العمل بوزارة الخارجية البريطانية في العام نفسه، والتحق منذ ذلك التاريخ بـ(شركة النفط الكويتية) كمدير للعلاقات العامة مع حكومة الكويت.

٣٠٦ هي شركة البترول البريطانية British Petroleum Company وكانت تُعرف في السابق باسم شركة البترول الأنجلو - إيرانية Anglo-Iranian Oil Company وتغير اسمها بعد القضاء على حركة تأميم البترول الإيراني التي قام بها الدكتور مصدق. وتمتلك هذه الشركة ٥٠٪ من أسهم شركة النفط الكويتية (K.O.C.).

٣٠٧ كما ورد في النبذة التي كتبها حفيد دي كاندول عن جدّه في مارس ١٩٨٨ (مصدر سابق). غير أن دي كاندول ظل يمثل في ليبيا المصالح البريطانية بصفة عامة ومصالح شركة (بريتش بتروليوم) بصفة خاصة. وقد عبّرت كثير من التقارير السرية للخارجية البريطانية عن ضيقها وضيق السفارة البريطانية في ليبيا بآراء دي كاندول وتدخلاته.

٣٠٨ التقرير بالملف FCO39/124.

لقد أبلغ دي كاندول المستر بيكسون Bexon (أحد موظفي السفارة البريطانية) أنه ربما يعود إلى ليبيا لمدة قصيرة خلال العام القادم (١٩٦٩)، غير أنه أعطى، بصفة عامة، الانطباع بأن علاقته بالملك لم تعد حميمة بالشكل الذي كانت عليه، وأنه يحزم حقائبه للرحيل نهائياً."

ويضيف ويكفيلد:

"إنني أعتقد الشيء نفسه.. وكما تعلم، فإنه كانت لنا شكوكنا على الدوام حول فائدة إقامة دي كاندول في طبرق. هناك ليبيون كثيرون، وكذلك شركات بترول (بالطبع أمريكية فهي الغالبة) تعتقد أن شركة بريتش بتروليوم تحصل على ميزة غير عادلة بسبب صداقة دي كاندول مع العائلة المالكة."

كما يعلق ويكفيلد على هذه النقطة الأخيرة بقوله:

"لو كان الأمر في حقيقته كذلك.. لاستحق فعلاً هذا الاحتجاج.. غير أن بريتش بتروليوم، وفقاً لمعلوماتنا، لم تحصل على أية ميزة خاصة منذ حصولها على القرار الأصلي بالسماح لها ببناء ميناء نفطي في طبرق.[٣٠٩] وقد قام في الآونة الأخيرة عدد من الوجهاء، من أمثال محمد السيفاط، بالتحدث بقوة ضد قيام دي كاندول بالمزيد من الزيارات إلى ليبيا. كما جرى إبلاغ شركة بريتش بتروليوم أن وزير الصحة عمر جعودة[٣١٠] قد ذهب في هذا الشأن إلى حدّ توجيه رسالة إلى الملك إدريس بهذا الخصوص. وقد زعم أن الرسالة تضمنت شكوى ضد سلوك دي كاندول في إحدى الحفلات، حيث تبجح بقوته في ليبيا وبنفوذه لدى الملك."

ثم أضاف ويكفيلد:

"وكما تذكر، فقد ظهر اسم دي كاندول في منشورات سرية ضد بريطانيا وشركة بريتش بتروليوم والبكوش. إنا لا نملك أي دليل على صحة هذه الادعاءات بشأن دي كاندول، كما أنها لا تبدو منسجمة مع ما عرف عن سلوكه. إن عمر جعودة ومحمد السيفاط من قيادات العصابة القديمة Old Gang الذين يسعون للإطاحة بالبكوش، ولعلهم يعتقدون أن دي كاندول من المدافعين عنه، على الأخص بسبب الرابطة مع شركة بريتش بتروليوم. إن دي كاندول لم يعر يوماً اهتماماً للسيفاط والآخرين. وفي الحقيقة فإنني أشك في أن يكون دي كاندول قد وجد فرصة، وعلى الأخص خلال هذه الرحلة، يتحدث خلالها مع الملك حول الحكومة الحالية. وكما تعلم، فإن الأحاديث بين الملك إدريس ودي كاندول تدور عادة حول ذكرياتهما التاريخية.[٣١١] غير أنّه، وأياً ما كانت حقيقة الأمر، فإن هذا ما يعتقده الليبيون، ولا أتصور أن بريتش بتروليوم وبريطانيا تكسبان أكثر مما خسرتاه من جراء إقامة دي كاندول في ليبيا."

٣٠٩ جرى افتتاح هذا الميناء عام ١٩٦٧، وهو المعروف بميناء "الحريقة".

٣١٠ كان عمر جعودة يشغل منصب وزير الصحة في وزارة البكوش، وكان الأخير يزمع استبعاده عن تشكيلة وزارته.

٣١١ سبق للسفارة البريطانية أن أشارت في بعض تقاريرها إلى أن دي كاندول كثيراً ما أثار مع الملك موضوعات جارية، وأعدّ عنها تقارير سلمها للسفارة البريطانية في ليبيا أو للخارجية البريطانية.

استقالة حكومة البكوش

كان من المتوقع أن يقوم عبد الحميد البكوش، في أواخر شـــهر سبتمبر ١٩٦٨، بزيارةٍ رسمية إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٣١٢] يتوج فيها زياراته الرسمية التي شملت دولاً في المشرق والمغرب العربي وأوروبا الغربية. غير أنه، ودون أسباب ظاهرة أو معروفة يومذاك، جرى الإعلان في ٤/ ٩/ ١٩٦٨ عن استقالة البكوش وحكومته، وتكليف ونيس القذافي، الذي كان يشـغل منصب وزير الخارجية في الوزارة المسـتقيلة، بتشـكيل الوزارة الجديدة.

الوقائع والملابسات

تتلخص وقائع وملابسات الاسـتقالة، كما أوردها التقرير الشامل الذي أعدته السفارة البريطانية بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٦٨ بعنوان "**سقوط حكومة عبد الحميد البكوش**"، في الآتي:

"قـام عبد الحميد البكوش مصطحباً معه الدكتور علي عتيقة وزير التخطيط والتنمية، بمقابلة الملـك بالبيضاء يوم ٢/ ٩/ ١٩٦٨ وعادا إلى طرابلس مسـاء اليوم نفسـه. قام البكوش على الفور باستدعاء وزير الخارجية ونيس القذافي من مصر حيث كان يشارك في اجتماعات وزراء الخارجية العرب، طالباً منـه العودة على وجه السرعة. وقد وصل ونيس القذافي إلى طرابلس يـوم ٣/ ٩/ ١٩٦٨ حيث التقى لمدة قصيرة مع البكوش، ثم توجـه إلى بنغازي في طريقه إلى البيضاء التي وصلها يوم ٤/ ٩/ ١٩٦٨. وفي اليوم نفسـه عقد مجلس الوزراء اجتماعاً مطولاً، وعند الساعة (٥:٣٠) من بعد ظهر اليوم ذاته جرى الإعلان عن قبول الملك استقالة البكوش من رئاسة الوزارة وتكليف ونيس القذافي بتشكيل الوزارة الجديدة."

ويلقـي تقرير السـفارة البريطانية الضوء على بعض الملابسـات التـي صاحبت هذه الاستقالة على النحو التالي:

"لقـد كان هدف البكوش من مقابلة الملك (يوم ٢/ ٩/ ١٩٦٨) هو اقتراح بعض التعديلات على تشـكيلة الوزارة، وفي بعض المناصب الحكومية الرئيسـية، وكانت السفارة على علم بنية البكوش في هذا الخصوص منذ عودته من إسبانيا في (مطلع) يوليو. ولا شك أن البكوش قد قدر الأمر على أسـاس أنه، وهو يزمع خلال أسـبوعين البدء بزيارة رسمية لكل من بريطانيا

٣١٢ خلال زيارة قام بها السفير الأمريكي نيوسوم لرئيس الوزراء البكوش في بيته بالبيضاء يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٦٨، نقل السفير إلى مضيفه ترحيب الرئيس الأمريكي جونسون بالزيارة الرسمية التي يزمع رئيس الوزراء الليبي القيام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عبّر البكوش عن أنه من المنتظر أن تتم زيارته لأمريكا في أواخر شهر سبتمبر في أعقاب زيارة يزمع القيام بها إلى بريطانيا.

والولايات المتحدة، في وضع قوي يمكنه من ممارسة ضغط على الملك. لقد كان ذلك خطأ في الحساب من جانب البكوش، وهو أمر لا يخفى إدراكه على كل من يعرف الملك إدريس. لقد رفض الملك، فيما يبدو، على الأقل بعض مقترحات البكوش. وفيما يبدو أن البكوش، إما أحس بتثبيط من الملك جعله يعرض استقالته، أو أنه لربما أشار منذ البداية أنه يفضل، في حال عدم قبول مقترحاته من قبل الملك، تقديم استقالته. ولا بد أن الملك قد قرر عند هذه النقطة قبول استقالة البكوش واستدعاء ونيس القذافي من القاهرة."

يستطرد التقرير البريطاني:

"قبل تقديم البكوش لاستقالته، كان يردد دون تحفظ، أثناء جلساته الخاصة، احتمال تقديمه لاستقالته إما عاجلاً أو آجلاً. إن الإحباطات التي يحس بها في منصبه، كما يقول، هي أثقل من أن يستطيع تحملها. وبسبب ضعف الجهاز الإداري الحكومي، فإن كثيراً من القرارات يتم إحالتها عليه للبت فيها، ولا يوجد تنظيم سياسي ولا آلية إدارية تتولى مهمة تنفيذ القرارات. كما أن مصالح القوى المعارضة أقوى من أن يقدر شخص واحد بمفرده التغلب عليها. وعندما يتصور أنه نجح في تمرير سياسة معينة، يكتشف أن العراقيل ما تزال تظهر أمامها. الناس يتظاهرون بقبول ما جاء في خطبه، ثم يقومون باستخدام ذلك في قصص معادية له."

أما السفير الأمريكي نيوسوم، فقد أرسل بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٦٨ تقريراً من سبع صفحات بعنوان "**البكوش يروي قصة أيامه الأخيرة في رئاسة الوزارة**"،[٣١٣] ضمنه إعادة صياغة لما ورد على لسان البكوش خلال لقاء بينهما يوم ١/ ١٠/ ١٩٦٨ بعد نحو شهر من استقالته. وقد جاء في ذلك التقرير:

"لقد بدأت مشاكل البكوش، كما سبق أن شرح لي من قبل، في يونيو (١٩٦٨)، عندما بدأ الملك في تأخير إصدار[٣١٤] المراسيم الملكية التي قدّم مشروعاتها إليه، والتي سبق لمجلس الوزراء أن صادق عليها. وعندما قابل الملك في يوليو، ووافق على إصدار مشروع القانون الخاص بإنشاء الجمعية الليبية للبر والمساعدات الاجتماعية، تصور أن الملك قرر دعم موقفه، وأن بقية الموضوعات المتوقفة سوف يجري البت فيها، غير أن هذا لم يحدث."

وبعد أن عرض التقرير لموضوع شركة شاباكوا الأمريكية،[٣١٥] كما رواه البكوش، تعرض كذلك لنفوذ أخوات الشلحي على النحو التالي:

"كانت وراء قصة شركة شاباكوا (السيدة لطفية) زوجة عبد السلام الغماري، وهي واحدة من ثلاث بنات خلفهن إبراهيم الشلحي. وهي عادة ما تقابل الملك إدريس مباشرة، وتحثه

٣١٣ التقرير يحمل الرقم الإشاري (A-533). الملف POL. 15-1 Libya.

٣١٤ مما هو جدير بالملاحظة أن هذا الموقف من قبل الملك تجاه رئيس الوزراء البكوش قد بدأ يظهر بعد قيام البكوش بزيارة لمجموعة من الدول العربية بما فيها السعودية التي رفض البكوش خلالها القيام بأداء العمرة كما سترد الإشارة.

٣١٥ سنتناول الموضوع في المجلد السادس من هذه السلسلة "**حكومة ونيس القذافي**" (تحت الإعداد).

على التدخل في عدد من الشــؤون التجارية. وقد علم البكوش أنه، بالنســبة لموضوع شركة شاباكوا، كانت الســيدة المذكورة في حالة غضب شديد بســبب قرار الحكومة (برفض منح هذه الشركة عقود امتياز بترولية) لدرجة جعلتها تصرخ في وجه الملك. إن الأخوات الثلاث (إحداهن زوجة الســنوسي شــمس الدين نائب رئيس أركان الجيش، والثالثة أرملة الفريق محمود بوقويطين القائد العام الســابق لقوات الأمن) يمارســن نفوذاً كبيراً على الملك، والملكة ترفض بشكل قوي هذا النفوذ. أخوهن العقيد عبد العزيز الشلحي لا صلة له بتدخل أخواته، غير أنّه أضعف من أن يضع له حداً (؟!) هناك أخ ثان لهن هو "عمر"، وهو شــخصية غامضة ومتورطة في صفقات تجارية عديدة."

ثم أضاف التقرير الأمريكي نقلاً عن عبد الحميد البكوش:

"لقد تواصل تراكم الموضوعات في انتظار موافقة الملك. وفضلاً عن ذلك، فقد رغب البكوش في إدخال تعديلات جوهرية على وزارة الداخلية، وتعيين عدد من الخريجين الشباب في الإدارة الداخلية في البلاد، التي تعاني من ضعف في الوقت الحاضر. كما أن البكوش ســعى إلى إدخال تعديل على تشــكيلة الوزارة، بحيث يقوم بنقل وزير السياحة معتوق آدم إلى وزارة الداخلية، ونقل وزير الداخلية عون سوف إلى وزارة السياحة، فوزير الداخلية الحالي (أحمد عون سوف) شــخص جيّد إلا أنه ليس لديــه أي نفوذ في برقة. كما أنه يرغب في إبعــاد وزير الصحة عمر جعودة، الذي يشعر بأنه غير كفؤ، وأنه كذلك يعمل ضده."

وقد عقب السفير نيوسوم هنا بأنه يُحتمل وجود آخرين ممن يرغب البكوش في إبعادهم عن وزارته، إلا أنه آثر عدم ذكرهم. ثم أضاف:

"إن البكوش كان يرغب أيضاً في الحد من نفوذ الجامعة الإسلامية. وهذه المؤسسة لعبت دوراً هاماً في البلاد كمركز لتعليم اللغة العربية والدين ونشر الإســلام في أجزاء أخرى من إفريقيا، وقد ظلت لسنوات طويلة تعمل دون رقابة عليها، وقد وضعها البكوش تحت إجراءات مالية حازمة، غير أن قليلاً من الاهتمام أعير بالفعل للتقيد بهذه الضوابط. وفضلاً عن ذلك، فإن في نية الجامعة إقامة نظام تعليمي ابتدائي وثانوي إسلامي مستقل كلية في البلاد، وهو ما يعارضه البكوش."

وتحت عنوان فرعي "**الصدام**" كتب نيوسوم:

"ولهذا قرر البكوش، إذا ما أريد له أن يبقى رئيساً للوزارة، ضرورة أن يحوز تأييد الملك في هذه القضايا والإصلاحات. أما إذا لم ينل هذا التأييد فإن الكلام سوف ينتشر، وبالتالي فإن سلطته سوف تتقوض وتضعف. وقد شعر بأن اللحظة السابقة على توجهه لزيارة بريطانيا والولايات المتحدة هي لحظته المواتية، فقام بمقابلة الملك يوم ٢/ ٩/ ١٩٦٨ وأشــار خلال هذا اللقاء إلى الموضوعات المعلقــة. وقد طلب الملك بعض الوقت حتى يتمكن من قراءة هذه الموضوعات (وقــد علّق البكوش بأن الأمر يحتاج إلى عام كامل حتى يتمكــن الملك خلاله من إتمام قراءة

تلك الأوراق كافة). واقترح البكوش أن يقوم بتلخيصها له، فرفض الملك هذا الاقتراح. عند هذه النقطة، سأل البكوش الملك متى يتوقع موافقته عليها، ورد الملك أن ليس بمقدوره تحديد ذلك. وقد ردّ البكوش بأنه لا يستطيع أن يرى كيف بإمكانه مواصلة العمل دون أن يكون حائزاً على ثقة الملك، وربما يكون من الأفضل له أن يقدّم استقالته، عند ذلك قال الملك، وكأنّه كان بانتظار تلك اللحظة، بأنه سيرسله إلى الأمم المتحدة (مندوباً لليبيا)."

ويواصل نيوسوم، نقلاً عن البكوش، رواية ما حدث:

"قال البكوش إنه لم يكن يتمنى أن يصل الأمر إلى هذا الحد. لقد عرض عليه الملك منصب سفير لليبيا في بريطانيا، غير أن البكوش رفض هذا المنصب (أضاف نيوسوم أن البكوش أبلغه أنه لو قبل هذا المنصب لأكد الإشاعات القائلة بأنه مقرب من الإنجليز)، ثم قال للملك إنه يفضل الذهاب إلى فرنسا، وقد وافقه الملك على ذلك."

"قال البكوش إنه لم يكن يتوقع ما حدث. لقد ظن أن الملك لن يفعل شيئاً إلا بعد زيارته لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ثم أضاف أنه ربما ضغط على الملك أكثر من اللازم. ومع ذلك فلديه الإحساس بأن الملك كان قد حزم أمره، وكان في انتظار الفرصة المناسبة."

كما ينسب نيوسوم إلى البكوش قوله خلال تلك المقابلة:

"إن الملك محاط بحاشية تضم محمود المنتصر، أخوات الشلحي، إدريس بوسيف، وأصدقاءه القدامى من أمثال الشيخ عبد الحميد العبار، وهي مجموعة قادرة على الاتصال به بسهولة، وتنقل إليه بشكل دائم الشكاوى والإشاعات والانتقادات ضدّ رؤساء الوزارات. وكانت هذه المجموعة نشطة ضدّه بشكل خاص. لقد وجد صعوبة في إجراء اتصال يومي بالملك. والملك إما أنه طاعن في السن، أو متعب جداً، ولا يرغب في أن يتم إزعاجه بالمتاعب الناجمة عن توجهات السياسة الجديدة. ومن المحتمل أن الانتقادات لما كان البكوش يحاول القيام به قد ازدادت وبلغت الحد الذي شعر أنه لم يعد بمقدوره التسامح معه. لقد حدث هذا على الرغم من محاولات البكوش المستمرة ـ من وجهة نظره ـ لوضع الملك في الصورة، وإحاطته علماً بما كان يقوم به."

"وكنموذج للمشاكل التي كان يواجهها، ضرب البكوش مثلا بالشكوك التي كانت تساور رئيس مجلس الشيوخ الشيخ عبد الحميد العبار حول مساعي البكوش لإبعاده عن منصبه واستبداله بعبد القادر البدري [رئيس الوزراء السابق، وهو من قبيلته نفسها "العواقير"]. وقد ازداد الموقف تدهوراً عندما قامت عناصر قبلية بزرع قنبلة زمنية في بيت الشيخ عبد الحميد يوم ٩/ ٨/ ١٩٦٨. لقد كان الشيخ العبار، ولعله ما يزال، على يقين بأن البكوش كان وراء تلك القنبلة. وفضلاً عن ذلك، فقد أمضى محمود المنتصر ـ صاحب التأثير القوي على الملك ـ كامل الشهر الذي سبق تنحية البكوش في البيضاء، ولا شك في أنه عمل ضده."

وقد نسب هذا التقرير إلى البكوش جملة من الأقوال، كان من بينها:

"ورداً على تساؤل من نيوســوم، حول الأثار المحتملة على موقف الملك لسياسة التقرب التي انتهجها البكوش مع تونس، أجاب الأخير بأن الملك يفضل دوماً موقف الحياد غير الفعال في الشؤون العربية، وأنه ـ أي البكوش ـ لا يوافقه على ذلك، ويعتقد أن الليبيين أيضاً لا يريدون ذلك. وأضاف البكوش أنه كان يتمنى أن يســير على خطى تونس في الجامعة العربية، وقد أمر بنقل خطاب الســفير التونسي (لدى الجامعة العربية) الطيب السحباني [عبر الإذاعة الليبية]. وقال إنه يعتقد أن الليبيين هم على اســتعداد لأن يقفوا بوجه القاهرة، وأنه شــخصياً يريد أن يفعل ذلك. وفي عبارات البكوش (وكل الذي يمكن أن يترتب عليها لا يتجاوز حرباً كلامية قصيرة يكتشف الليبيون من بعدها أن بمقدورهم التصدي للقاهرة). غير أن الملك في الحقيقة لا يرغــب بحدوث ذلك. وعــلى أية حال، فعلى الرغم من أنه [الملــك] يكره النظام المصري الحالي من قلبه، إلا أنه يخشاه في الوقت نفسه."

ويضيف نيوسوم في تقريره:

"وفي معرض إجابته عن أســئلة أخرى، أفــاد البكوش أنه يعتقد بــأن الاهتمام الذي أظهره السفيران البريطاني (ساريل) والأمريكي (نيوســوم) بحكومته ربما لم يساعده بصفة أساسية مع الملك..."[٣١٦]

"كما أفاد بأن الملكة هــي وحدها بين المحيطين بالملك، التي آزرت البكوش، وأرســلت بعد إقالته أخاها بالقاســم لرؤيته وتقديم أية مســاعدة قد يكون بحاجة إليها، كما أنها كانت على اتصال شــبه يومي مع زوجتــه. وإن الملكة هي ذات نفوذ في الأمــور كافة، عدا تلك المتعلقة بأسرتها، كما أنها ذكية جداً، ومطلعة، ومعنية باهتمام بالأوضاع في البلاد."

وأضاف التقرير:

"لقد قال البكوش إن هناك شــخصين كان يخشى في البداية من أنهما سيثيران له المشاكل، غير أنــه وجدهما، على عكس ما توقع، مواليين له بالكامل، هما العقيد عبد العزيز الشــلحي (من الجيش)، والفريق مفتاح بوشــاح قائد قــوات الأمن في المنطقة الشرقيــة. وكان الأخير على وجــه الخصوص موالياً ومعيناً له، وكان يناقش معه [مع البكوش] حتى أبســط الإجراءات الروتينية قبل القيام بها. وفي معرض التعليق على العقيد الشلحي، قال البكوش إن البلد ينبغي أن يمتلك جيشــاً قوياً (لأننا، في التحليل النهائي، لا نستطيع، في الدفاع عن أنفسنا، الاعتماد حتى على أقرب أصدقائنا). لقد كان الجيش منقســماً في ظل سياسة "فرق تسد" التي انتهجها الســنوسي لطيوش عندما كان رئيســاً لأركان الجيش،[٣١٧] والتي استمر اللواء نوري الصديق (رئيس الأركان الحالي) في انتهاجها."

وقد خصص السفير نيوسوم الفقرات الأخيرة من تقريره عن لقائه عبد الحميد البكوش

٣١٦ نأمل أن يكون البكوش قد سلط الضوء حول هذا الموضوع، وحول طبيعة علاقة حكومته بهذين السفيرين فيما تركه من مذكرات ووثائق.
٣١٧ خلال الفترة ما بين ١٩٥٨، ١٩٦١.

في أعقاب اســتقالته إلى ما ورد على لسان الأخير بحق ولي العهد، وكان من جملة ما نسب إليه قوله:

"على أولئك المهتمين بمستقبل البلاد أن يركزوا جهودهم الآن لجعل الملك يوافق على تعيين ولي العهد "نائباً للملك" Vice King، وأن يعطيه صلاحيات حقيقية في تســيير شؤون الدولة.[٣١٨] إن هذا يتطلب إجراء تعديل طفيف في الدســتور، وفي هذه الحالــة (أي إذا أصبح ولي العهد نائباً للملك)، ينبغي القيام "بعملية غسل" له. لقد قام صهره (والد زوجته) الطاهر باكير، مع آخرين، بتشريبه فكرة الأمير النائي عن الآخرين، والعاطل الذي لا يعمل شيئاً، وهي الفكرة التي لا تساير الحكم في العصر الحالي. إنه، على سبيل المثال، يتصور أن بإمكان ليبيا أن تستغني عن الولايــات المتحدة وبريطانيا. إن هذا مجرد عدم فهم، كــما أنه خجول وخمول. إنّه لم يكن يرغــب في الذهاب لحضور قمة الوحدة الإفريقية بالجزائر، لقــد حثّ البكوش الملك ليأمره بالذهاب إلى تلك القمة. وبعد أن تغيرت الوزارة رفض الذهاب، كما أنه رفض حتى اللحظة الأخيرة استقبال رئيس وزراء السودان رغم حثّ الملك له على ذلك ".

كما نسب التقرير إلى البكوش قوله:

"إن على ولي العهد أن يغير من هيئة لباسه، وأن يظهر بمظهر الرجل المتحضر."

ويضيف بشير الســني المنتصر، من جانبه، في مذكراته بعض الملابسات والوقائع التي تضفي المزيد من الضوء على استقالة عبد الحميد البكوش وأسبابها:[٣١٩]

"إن نقطــة الضعف لدى عبد الحميد البكوش هي عــدم فهمه لعقلية الملك، فقد اغتر بتأييده ودعمه له في أول عهده، ولكن فاته أن الملك يحكم بفلســفة الحكم العربية القديمة المبنية على عدم ثقة الحاكم في وزرائه ومساعديه الأقربين الذين يوليهم شؤون الحكم، وهو يقرأ التاريخ الإســلامي، وقصة البرامكة في العهد العباسي ليســت غريبة عليه. والتاريخ السياسي العربي مليء بدور المؤامرات على الخليفة والحاكم من طرف أفراد عائلته ووزرائه وأقرب مســاعديه. كــما أن الملك خبير بمواقف الدول الأجنبية، وخاصة بريطانيــا نتيجة علاقاته الطويلة معها. ورغم أن الملك غربي في سياسته الخارجية صراحة، إلا أنه شعر بأن أمريكا وبريطانيا وجدتا في عبد الحميد البكوش غايتهما، فهو شــاب مثقف، قريب من الجماهير، حريص على (الشخصية الليبية) والتعاون مع أمريكا وبريطانيا، وفي إمكانه خدمة مصالحهما، مما قد يدفعهما إلى مساعدته لتولي حكم البلاد. كما أن معظم زعماء قبائل برقة والساســة الذين يترددون على الملك حذروه من رئيس الــوزراء عبدالحميد البكوش، وأعربوا له عن عدم ثقتهم به، وأن معظم العواصم العربية، ومنها القاهرة، غير راضية عنه. وقيل إن الملك فيصل ملك المملكة الســعودية أعرب للملــك إدريس، عن طريق ســفرائه، عن رأيه في عبد الحميد البكــوش، وأنه وجد فيه أثناء زيارته للســعودية شــاباً مغروراً جريئاً في حضور كبار القوم، ولا يمثل دولة ملكية مثل ليبيا

٣١٨ انظر مبحث "الموقف من الملكية".
٣١٩ مصدر سابق، ٢٧٨، ٢٧٩.

لها تقاليدها العربية الإسـلامية، ولا يؤتمن جانبه، وأشـار إلى رفضـه أداء العمرة عند زيارته للسـعودية،[٣٢٠] وهو تقليد تحرص المملكة العربية السـعودية على توفـيره لجميع كبار الزوار المسـلمين، وهذا ما أكده لي في جنيف بعد ذلك السفير السـعودي المتقاعد الدكتور مدحت شيخ الأرض."

"وكانت مصر، رغم علاقة عبد الحميد البكوش الودية بالأخوين عمر وعبد العزيز الشلحي اللذين يرتبطان بعلاقة قوية بالرئيس عبد الناصر منذ أيام البوصيري الشـلحي، تشـعر بأن عبـد الحميد البكوش أصبح يدفع بليبيا في أحضان الغرب (بريطانيا وأمريكا) بشـكل أقوى من غيره من رؤساء حكومات ليبيا السابقين، الذين حرصوا جميعا على المحافظة على علاقات قوية بالقاهرة، وتأييد القضايا العربية، رغم ارتباطاتهم الغربية. "

ويضيف بشير السني المنتصر:

"كان الملك يتابع تحـركات عبد الحميد البكوش الأخيرة عن كثب، وشـعر بأن حرصه على زيارة لندن وواشـنطن يهدف إلى إثارة موضوع مسـتقبل النظام في ليبيا، والاتفاق معهم على حلول للوضع القائـم دون رضاه، وهو لا يثق في إخلاصه لتنـاول مثل هذا الأمر الهام على هذا المسـتوى العالي، وأنـه، أي البكوش، قد يفكر في إقامة نظام جمهـوري في ليبيا بالاتفاق مع الأمريكيين والبريطانيين، خاصة وأنهم أصبحوا قلقين على مصالحهم في ليبيا بسـبب عدم وضوح مسـتقبل نظام وراثة العرش، وتعرض ليبيا للضغط من جانب الرئيس عبد الناصر، ولهذا سـارع الملك بأن يطلب من البكوش تقديم اسـتقالته في المقابلة التي كان المفروض أن يتناول فيها معه دراسـة زيارته إلى لندن وواشـنطن التي تمت إجراءات الإعداد لها. وبقبول اسـتقالة عبد الحميد البكوش بتاريخ ٤ سـبتمبر ١٩٦٨ كلف الملك ونيس القذافي بتأليف الحكومة الجديدة."

أصداء الاستقالة

إذا كانت بعض الأوساط الليبية، وبخاصة بين العناصر المحافظة وأصحاب التوجهات السياسـية القومية والإسلامية، قد استقبلت السقوط السريع لحكومة البكوش بالاستحسان والارتياح، فما لا شك فيه أن أوسـاطاً ليبيّة كثيرة لم ترتح للنهاية المباغتة للحكومة الشابة، واسـتقبلت هذا الأمر بالحزن والاستياء. وقد وجدت هذه المشـاعر الأخيرة أصداءها في بعض ما كتبته الصحافة الليبية الخاصة في أعقاب الإعلان عن قبول الملك لاسـتقالة تلك الحكومة.

وعلى سـبيل المثال، فقد خصصت صحيفة **"الرائد"** افتتاحيتها للحديث باستفاضة عن

٣٢٠ يلاحظ أن معاملة الملك لرئيس الوزراء البكوش قد تغيرت بعد شـهر مايو ١٩٦٨ والذي صادف انتهاء البكوش من زيارته لمجموعة من الدول العربية، بما فيها السعودية.

إنجازات عبد الحميد البكوش وحكومته ذات التوجه العصري، وخلصت في نهاية هذه الافتتاحية إلى القول بأنه "لولا وجود البكوش وحكومته لما أمكن تحقيق هذه الإنجازات حتى بعد مرور سنوات عدّة قادمة". كما أن صحيفة *The Libyan Times* (مستقلة) قالت بحسرة في هذا الشأن "لن تكون حال ليبيا والليبيين على ما هي عليه اليوم أبداً"

Libya and the Libyans will never again be the same.

أما السفارتان البريطانية والأمريكية، فقد خصصتا مساحة واسعة من تقاريرهما السرية لموضوع استقالة حكومة البكوش، وللإنجازات التي حققتها تلك الحكومة، بطريقة غير مسبوقة، وبلهجة تعبّر في مجملها عن التعاطف مع البكوش والتباكي على استقالته، موجهة للملك ونظامه أقسى عبارات النقد.

كان مما ورد في تقرير السفير البريطاني ساريل المؤرخ في ١٦/ ٩/ ١٩٦٨ والذي يحمل عنوان "**سقوط حكومة عبد الحميد البكوش**":

"لقد سقط رئيس الوزراء الإصلاحي السابق محي الدين فكيني عام ١٩٦٤ لأن الملك رفض الانحياز إلى جانبه في خلاف وقع بينه وبين أحد قادة الحرس القديم.[٣٢١] البكوش كان في البداية أكثر حظاً، فقد وقف الملك إلى جانبه، ومكن له في السلطة بعد أن شن رجال الحرس القديم حملة تستهدف إزاحته من الحكومة عندما كان خارج البلاد في بداية صيف هذا العام [حين كان البكوش في آخر شهر يونيو ١٩٦٨ في زيارة لإسبانيا]."

"على أية حال، فإن البكوش ظهر منذ ذلك الوقت كما لو أنه لم يعد مكترثاً بكسب ود هذه المعارضة، كما بدا واضحاً أن الملك لن يحتمل بقاء الحالة على هذا النحو [استمرار الخلاف بين البكوش ومعارضيه من رجال الحرس القديم] إلى ما لا نهاية."

ثم يقول السفير ساريل:

"لقد بت أشعر مع المراقبين الآخرين[؟] بالخطر فيما إذا أصر البكوش على موقفه في إحدى القضايا، فإن الملك قد يجد في ذلك فرصة وسبباً للتخلص منه. وهذا هو عين ما حدث. إن حديث البكوش عن رغبته هو في الاستقالة ينطوي، على أي حال، على قدر كبير من الحقيقة. غير أنه على استعداد الآن للاعتراف بأنه أخطأ في تقدير وحساب علاقته بالملك."

ويعلق المستر ساريل:

"إن هذا يوضح أهم مظاهر فشل البكوش. إن سياساته كانت محاولة خيالية لتحويل ليبيا إلى بلد بمقدوره أن يوظف، وأن يحافظ في الوقت نفسه على ثروته الهائلة التي حصل عليها فجأة.

٣٢١ الإشارة هنا إلى الخلاف الذي نشب بين الدكتور فكيني وبين الفريق محمود بوقويطين قائد قوات الأمن إثر أحداث الطلبة في مطلع عام ١٩٦٤. انظر "حكومة فكيني..."، المجلد الرابع.

غير أن "الصواب" الذي كانت تنطوي عليه سياساته لم يكن مصحوباً "بحكمة سياسية" تمكنه من تمرير تلك السياسات."

وبعد أن يشـــير السفير ساريل إلى تقرير آخر سبق له أن بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريـــخ ١٠/ ٢/ ١٩٦٨ بعنوان "**عبد الحميد البكوش ـ المائة يوم الأولى**"، وتحدث فيه عن التشـــابه بين حالة البكوش وحالة الرئيس الأمريكي الراحل كنيدي، أكد أن هذا التشابه بين الحالتين هو أصدق الآن من ذي قبل، وأضاف:

"لـــو كان البكوش أكثر حنكة، لقام بتســـهيل تمريـــر خطواته الإصلاحية عـــن طريق القيام بالمجامـــلات التي يتوقعها رجال الحرس القديم، وشرح هذه السياســـات لهم، لا من خلال الخطـــب العامة، ولكن عبر الإقناع الشـــخصي أثناء زيارات خاصة يقـــوم بها لهم في بيوتهم، وتحمـــل في ذاتها معنى المديح لهم... إن المعارضة للبكوش كانت قوية على وجه الخصوص في برقة.. وكما حدث للكثيرين من سابقيه، فهناك يكمن سر اللعبة."

ثم ختم ساريل تقريره بعبارات جاء فيها:

"في المـــدى الأبعد، فإن توقعات المســـتقبل هي أقـــل تفاؤلاً.. فقد أعطى البكوش للشـــباب الانطباع بأن ليبيا تسير على طريق النهوض، وأن عملية التحديث ممكنة في ظل النظام القائم."

"إن فشـــل البكوش في تمريـــر إصلاحاته قد أدى حتى الآن إلى حـــدوث خيبة في الآمال التي علّقت عليه من قبل جيل الشـــباب المتعلم. كما أن جزءاً من هذه الآمال جرى نســـفه بسبب الاتهامات الموجهة إلى البكوش بالتورط في الفســـاد المالي (صفقـــة منظومة الدفاع الجوي مع بريطانيا، وصفقة النفط مع الشركات الفرنســـية). وعلى أية حال، فإن استقالة البكوش، التي يعتقدون أنها فرضت عليه من قبل الملك أو رجال الحرس القديم، سوف تؤدي إلى اعتقادهم بـــأن الإصلاح ليس ممكناً من خلال النظـــام القائم.[٣٢٢] ربما يكون بمقـــدور الحكومة الحالية [حكومـــة ونيس القذافي] والحكومات القادمة أن تقنع هؤلاء بعكس ذلك، غير أنني لســـت واثقاً من ذلك. وإذا فشلت هذه الحكومات بهذه المهمة فعلينا أن نتوقع تنامياً في مستوى درجة المعارضة للنظام، وأن تصبح خيبة أمل الشباب والمتعلمين أكبر."

أما السفير الأمريكي ديفيد نيوسوم، فقد بعث هو الآخر بتقرير مؤرخ في ٢٩/ ١١/ ١٩٦٨ وعنوان "**حكومة البكوش ٢٥/ ١٠/ ١٩٦٧ – ٤/ ٩/ ١٩٦٨ تأثير دائم أم ظاهرة عارضة**"،[٣٢٣] تضمن جرداً شاملاً لسياسات البكوش وإنجازاته. وفيما تحدّث بإيجابية وإعجاب عن هذه الإنجـــازات، فإنه لم يتردد في توجيه انتقادات عديدة له، بعضها ذو طابع شـــخصي، ويمس حتى سلوكه. وقد حظي الملك والنظام الملكي بأوفر نصيب من انتقادات نيوسوم وشتائمه.

---

٣٢٢ لاحظ العبارة المشابهة التي وردت في تقرير السفير الأمريكي نيوسوم الوارد فيما بعد.

٣٢٣ يحمل الرقم الإشاري (A-563). يقع التقرير في (١٤ صفحة)، وهو موجود بملف وزارة الخارجية الأمريكية رقم Libya 1-15.

وكان مما ورد بحق الملك والنظام الملكي في هذا التقرير:

"إن الإقصاء المباغت للبكوش عن الوزارة هو تذكير مزعج للجميع - بصرف النظر عن وجهات نظرهم الشخصية في البكوش وفي برنامجه، وعلى الرغم من زخارف الملكية الدستورية- بأن ليبيا محكومة بملك لديه سلطة مطلقة،[٣٢٤] ويمارس تلك السلطة بطريقة مزاجية لا يمكن التكهن بها،[٣٢٥] وليست ذات صلة باحتياجات البلاد الحقيقية[٣٢٦] والبعيدة المدى."

كما جاء في التقرير أيضاً:

"إن مغادرة البكوش للحكم، التي تمت بطريقة خالية من الكياسة، وغير مفهومة إلى حد كبير، وعملية الإزالة التي جرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية للزخم الذي أحدثه، وللمبادئ التي حاول تطبيقها، لتؤكد، مرة أخرى،[٣٢٧] على أن ليبيا تكون أكثر راحة (انسجاماً) مع حكومة فاسدة لاهية، كسولة، جبانة، غير كفؤة، باهتة الصورة دولياً، وذات توجه عربي غالب."

وبعد استعراض في هذا التقرير لسياسات حكومة البكوش ذات الأثر الدائم (كتطوير الجهاز الحكومي، والقوانين الإصلاحية، وقانون الأحوال الشخصية الموحد، والشخصية الليبية، وتصحيح المفاهيم حول دور الحكومة ومسؤولية المواطنين، ودور المرأة...) خلص إلى القول:

"سوف ينظر إلى البكوش وحكومته من قبل الأجيال الشابة، بمن فيهم بعض المعارضين له، كيوم زاه وقصير عاشته بلادهم".[٣٢٨]

"وتتمثل المأساة في أن المجهود الذي بذلته حكومة البكوش لم يكن له من أثر، سوى أن يبيّن للأجيال الشابة والمجموعة الصغيرة من المثقفين أن التحديث في ظل القيادة الحالية (الملك) في ليبيا صعب جداً إن لم يكن مستحيلاً. لقد أبرزت جهود البكوش مرة أخرى قوة العناصر المحافظة، وعدم تحمل الملك لفترة طويلة الانتقادات التي تثيرها هذه العناصر، ورفضها الجوهري للمؤسسات السياسية الحديثة."

"لقد سهل البكوش (من خلال سياساته وخصوماته) عمليات التغيير العنيف من خارج الإطار الدستوري.[٣٢٩] ومن خلال رؤية جيل الشباب لإمكان تغيير هيكل وممارسات الحياة الليبية (كما فعلت حكومة البكوش)، فإن هذا الجيل سوف يكون أقل استعداداً لقبول سيطرة

٣٢٤ وكأن ليبيا وحدها، دون سائر الدول العربية، هي التي كانت محكومة يومذاك من قبل حاكم ذي سلطة مطلقة! إن أقرب أصدقاء أمريكا وحلفاءها في المنطقة العربية كانوا جميعاً يملكون سلطات مطلقة، ناهيك عن الحكومات "الثورية" الأخرى التي أقامتها أو دعمت وجودها في المنطقة.

٣٢٥ هذا هو الجانب الأخطر في الموضوع.. عدم قدرة السفارة على التكهن بما يمكن أن يقوم به.

٣٢٦ بالطبع كما تفهمها أمريكا وتحدّدها سفارتها.

٣٢٧ لعل الإشارة هنا هي لحكومة فكيني.

٣٢٨ نبوءة شؤم صدقت.. مع فارق هام هو أن الليبيين الآن ينظرون إلى حقبة العهد الملكي برمّته كيوم زاه قصير عاشته بلادهم..

٣٢٩ والانقلابات العسكرية بالطبع هي إحدى الصور لهذه العمليات.

المحافظين، وللرضا بعدم القيام بتغيير كبير. وفي الوقت نفســه، فإن هذا الجيل ســوف يكون أكثر اســتعداداً لركوب مخاطر أكبر من أجل تحقيقهم لمشــاركة ذات معنــى في الحياة العامة، ولتبني حلول متطرفة، وربما ثورية،[٣٣٠] إذا ما تبينّ لهم أن تحقيق التطور بسرعة مقبولة لديهم لم يعد أمراً ممكناً".[٣٣١]

وبعد أن يخصص التقرير نفسه عدداً من صفحاته لسياسات حكومة البكوش، ذات الأثر شــبه الدائم/ المؤقت (الخطة الخمســية الثانية، كفاءة الجهاز الحكومي، التعليم، الموقف من العناصر المعارضة، الإصلاح السياســي، جمعية البر، تحرير المــرأة، الدفاع، القواعد والعلاقــات الخارجيــة والقضية الفلســطينية)، يتناول في الصفحات الأخيــرة منه مظاهر وأسباب فشل حكومة البكوش وأخطاءها.

فتحت عنوان جانبي "**ألم يكن لحكومة البكوش، تأثيرات أكبر؟**" يورد التقرير الأمريكي:

"لقد فشل عبد الحميد كرئيس للوزراء لعدة أسباب. لقد تحرك بسرعة كبيرة، وعلى نطاق واسع جداً، في مجتمع تقليدي.. لم يحسن فهم شــخصية الملك (أو لم يقرأه قراءة صحيحة)، كما أهمل المجاملات الواجبة في العلاقات الشخصية المهمة الاعتبار في أي نظام سياسي، كما فقد احترام الليبيين بسبب حياته الخاصة، على الأقل كما كانت معروفة قبل أن يصبح رئيساً للوزراء."

"لــو أن حكومة البكوش تمكنت من البقاء لمزيد من الوقت في الســلطة، لربما كان بمقدورها أن تترك أثراً أكثر ديمومة، وبشــكل أكبر، على الناس وعلى المؤسسات في ليبيا. لو أن البكوش ورفاقه في الوزارة، من ذوي التوجهات التحديثية، بقوا فترة أطول في الحكم لأمكنهم معالجة عدد أكبر من المشــكلات الصعبة التي تواجهها ليبيا اليوم. وفي الواقع، فإن كثيراً من المشاكل القائمة ما تزال عالقة، وبعضها لم يجر لمسه بعد."

ويعدد التقرير في هذا الســياق مظاهر فشــل حكومة البكوش في مجالات الإســكان والرعايــة الطبيــة والزراعة والصناعة والســياحة، ويضيف إلى هذه القائمة فشــل حكومة البكوش في تطوير مؤسسات سياسية قوية، ويورد في هذا الخصوص:

"لقد حققت حكومة البكوش تقدّماً قليلاً في مجال تطوير مؤسســات سياسية قوية في البلاد. فالأسئلة المتعلقة بمســتقبل الملكية، وخلافة ولي العهد، والمشاركة الفعالة للأجيال الشابة في الحياة السياسية، ما تزال على درجة حدتها الأولى نفسها قبل أن يتولى البكوش رئاسة الوزارة، ومن ثم فإن هشاشــة المؤسســات الليبية، التــي كانت مصدر إزعــاج لأصحاب الرأي من الليبيين، كما لغيرهم من الأجانب، ما تزال في الوقت الحاضر على درجة الإزعاج نفســها التي كانت عليها في أكتوبر ١٩٦٧ عندما استلم البكوش رئاسة الوزارة."

٣٣٠ نبوءة شــؤم ثانية ومكملة للنبوءة الأولى لم تلبث أن تحققت خلال أقل من عام على كتابة ذلك التقرير. وهي في الواقع لم تكن سوى تبشير مبطن بالانقلاب العسكري الذي كان نيوسوم يومذاك منكباً على الإعداد له. انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**".

٣٣١ إن التحديث والتطوّر في ليبيا ليس مطلوباً فقط.. ولكن مطلوب أيضاً أن يتم بسرعة كبيرة.. لم في ليبيا بالذات ودون غيرها من دول المنطقة العربية؟!

ثم يستطرد التقرير:

"إن أي زعيم سـياسي ليبي، مهما كان جذاباً وماهراً وذا دهاء سـياسي، يحاول تنفيذ برنامج تحديثي في ليبيا، لا بد أن يصطدم بالحواجز، غير القابلة تقريباً للتخطي القائمة ضد التغيير، في المجتمع الليبي وفي مواقفه ومؤسساته، وبالمقاومة العنيدة للتغيير المبنية على الدين والتقاليد، وكذلك بالقصور الذاتي والجمود الذي يطبع المجتمع الليبي المحافظ وغير المتعلم، الذي يجهل تماماً الفكر العلمي الغربي المعاصر، والذي يعيش في انسجام مع تخلفه، وباللامبالاة السياسية التي تطبع المجتمع بصفة عامة، وبالجهاز المرهق وغير الشفاف الذي ينبغي على رئيس أي حكومة أن يعمل من خلاله. وباختصار، فإن المهمة ضخمة واحتمالات عدم النجاح فيها كبيرة جداً."

وبعد هذا الوصف، الذي لم يترك سـلبية أو رذيلة إلا ووضعها في المجتمع الليبي وفي البيئة الليبية، والذي لا يوجد أدنى شك في تجنيه وإجحافه، أو على الأقل في مبالغته، يضيف هذا التقرير:

"غير أنه، فضلاً عن هذه المشـاكل الضاربة الجذور في البيئة الليبية، فـإن حكومة البكوش واجهت بعض المشـاكل التي خلقتها هي بنفسها. وبصفة أساسـية، فإن حكومة البكوش لم تتمكن من ترك أثر دائم أكبر في الحياة الليبية بسـبب فشلها في أن تكسب إلى جانبها، أو تحيّد على الأقل، العنـاصر المحافظة والتقليدية في المجتمع الليبي. لقـد أخفقت في إقناع العناصر البـارزة في النظام بـأن تتقبل عملية تحديث المجتمع، وأن تحشـد لها دعـم الملك والعناصر السياسية الفعالة (من أمثال رؤسـاء الوزراء السابقين وزعماء القبائل ورؤوس العائلات) في المجتمـع. وفي الحقيقة، فلا يبدو أن البكوش أدرك الأهمية الحيوية للنخب التقليدية في الحراك السياسي والاجتماعي في ليبيا المعاصرة، وأهمية ضمان هؤلاء لبرنامجه. وفي مجتمع يتوقع ضرورة تقديم مقدار وافر من الاحترام الطقسي (الشـعائري) لكبار السن، وللعناصر النافذة فيه، قام البكوش بتجاهل الشخصيات التقليدية وتلك التي تنتمي إلى الأجيال الأكبر سناً."

ويضيف التقرير:

"وفضلاً عن ذلك، فقد فشـل البكوش وحكومته في حشر الأجيال الشـابة وراء برنامجهم. لقد كان جيل الشـباب منقسماً، واسـتمر كذلك. ففيما صفق في مجمله - عدا محترفي المعارضة منهم - لجهود البكوش المصممة على تحديث ليبيا، وأبدوا إعجابهم بقدراته الفكرية وبحيويته وإخلاصـه لمهمته ولليبيا، فإنهم اختلفوا معه بشـكل متزايد حول بعض سياسـاته وبرامجه. فالقوميون العرب شككوا في تركيزه على فكرة "ليبيا أولا" و"الشخصية الليبية"، والمتعاطفون مع المتطرفين من القوميين/ الاشتراكيين انتقدوا سياسـاته الدفاعية، واعتبروها موجهة ضد الجزائر ومصر، كما اعتبرته عناصر أخرى من الشباب (من أنصار فكرة العالم الثالث، والحياد الإيجابي، والمعادين للإمبريالية) عميلاً لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فيما نظرت إليه

العناصر الأكثر تطرفاً من هؤلاء على أنــه عميل غربي.. وهكذا، ففي الوقت الذي أخفق فيه البكوش في كســب تأييد الساسة التقليديين، فقد فشــل في بناء قاعدة سياسية تقوم على دعم جيل الشباب له. "

ثم ينتقل التقرير إلى توضيح أسباب فشل البكوش في المجالين السابقين:

"لقد أخفق البكوش ورفاقه في هذين المجالين (اســتمالة عنــاصر الحرس القديم وبناء قاعدة سياسية من جيل الشباب) لعدة أسباب. وقد يكون من أهمّ هذه الأسباب أن البكوش، رغم أنه رائع كمجرد مبدع، إلا أنه مزاجي غير مناســب لتولي أعلى المناصب القيادية في ليبيا اليوم. لقد قام بنفســه باستفزاز كبار السن والشباب على الســواء بعجرفته. وإن غياب الصبر لديه، عــلى من اعتبرهم دونه في الذكاء، جعله يظهر بمظهر مدير المدرســة المتغطرس، أو ديكتاتور متبجح، تجاه أعضاء وزارته أنفسهم، كما في مواجهة التقليديين خارج الحكومة."

"قد يكون البكوش، بسبب شبابه وقدراته الشخصية الفائقة، قد وجد نفسه مضطراً للتعامل مع أفراد لم يكونوا قادرين ـ ليس بســبب خطأ من جانبهم ـ على أن ينتجوا بالمســتوى نفســه الذي يتطلبه من نفسه أو من الذين يعملون معه.. وعلى سبيل المثال، فمن الظاهر أن البكوش عانى (من قبل) مشكلة العمل لفترة طويلة، وبطريقة لصيقة، مع رفيق عمر متقدم في السن لا يمكن الاستغناء عنه بقسوة، على الرغم من أنه كان من الواضح أن مستوى أدائه لم يعد كعهده في السابق."

"ومن المثير للاســتغراب، أن البكوش، عــلى الرغم من مهنته كمحام، ومــن خبرته كوزير للعــدل، كان يفتقر في تعامله مع القضايا والأشــخاص إلى الحكمة. كما أنــه لم يعتن بإعداد وتطوير حججه مع المتشككين في سياساته، وكان يلجأ بدلاً من ذلك لاستعمال أساليب فجة معهم. لقد أخفق حتى في الظهور بمظهر ذلك الذي يستشير رفاقه في الوزارة حول سياسات وإجراءات تخص وزاراتهم، وكان عادة ما يتجاهل وجهات نظرهم بشكل كلي، ويفرض تلك التي تخصه بأوامر تنفيذية منه "Executive Fiat".

"لقــد أخفق البكوش في تصور الحاجــة إلى أن يضم إلى جانبه القيــادات التقليدية من الجيل القديم. وبدلاً من أن يدفعهم برفق للعب دور كبار رجال الدولة الســابقين، فيحيطهم بذلك بالأهمية والإحساس بالنفوذ اللذين يشعرون أنهم يستحقونهما، ويبعدهم عملياً عن لعب دور مستقل فعال في العملية السياسية، فإنَّه، بدلاً من ذلك، ولّاهم ظهره بفظاظة."

"لم يقدّر البكوش، ولا رفاقه التحديثيون، الأثر النفسي على جيل الكبار عندما يجدون أنفسهم قد أبعدوا جانباً دون كياســة، وحين يقال لهم عملياً، وبكل برود، أن كل ما قاموا به من أجل ليبيا خلال حقبتهم كان خطأً، عديم الفائدة، وغير ذي صلة بالواقع."[٣٣٢]

"بالإضافــة إلى ذلك، فقد رفض البكوش أن يحاول الوصول إلى حلول وســط، أو أن يتنازل

---

٣٣٢ لم تتوقف تقارير السفارة الأمريكية (بما فيها هذا التقرير) عن التعريض برجال هذا الجيل والتشنيع عليهم والدعوة إلى إقصائهم من الحياة العامة، دون الاعتراف بأي فضل لهم. وهاهي الآن تأخذ على البكوش قيامه بهذه المهمة دون كياسة !!

عن قناعاته ومبادئه تحت ضغوط حقائق الواقع السياسي. وعلى الرغم من حيويته الشخصية، فإنه لم يكن مرناً عندما كان يشعر أنه على صواب. لقد أوقف البكوش صور المزايا والخدمات الخاصة التقليدية بشكل صارم على أساس نظري، واعتقاد خاص به، دون أن يقدر على تصور الأثر العام الذي يمكن أن تحدثه تلك القرارات في موقف خصومه ومعارضيه."

ويضيف التقرير:

"وفوق ذلك، فمن الظاهر أن البكوش، ورفاقه الشباب الإداريين/ الفنيين، لم يدركوا أن التغييرات الجوهرية في المواقف والمؤسسات يتطلب إجماع قطاع واسع ومنظم من المجتمع، وأن الأفكار السياسية الجديدة لا يتم تطبيقها، دون ذلك الإجماع، إلا بصعوبة، وأنه لا يمكن جعلها دائمة. ومن الواضح، فضلاً عن ذلك، أنهم لم يدركوا أن مثل هذا الإجماع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال جهد نشط ومتواصل وواع لإقناع قادة الرأي العام ومختلف الشخصيات الرئيسية في المجتمع بتقديم دعمهم، وعلى الأقل قبولهم، لأية فكرة سياسية جديدة. كما لا يبدو أنهم يدركون أن الناس في حاجة إلى الوقت لتغيير وجهات نظرهم وأفكارهم وتبني أخرى جديدة مكانها."[٣٣٣]

تساؤل وتأويل

عرضنا في هذا المبحث لملابسات استقالة عبد الحميد البكوش وظروفها وأسبابها الظاهرية كما روتها تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية، وكما وردت في مذكرات أحد زملائه في الوزارة، وقد نسب معظم ما ورد فيها إلى عبد الحميد البكوش شخصياً.

لم يتناول البكوش، من جانبه، في المقالة التي نشرتها له مجلة "**الوسط**"، السالف الإشارة إليها، موضوع استقالته وأسبابها إلا بطريقة عارضة وعبارات مقتضبة جاء فيها:

"... فبعد خلاف مع المرحوم الملك إدريس السنوسي حول مشروع للنهضة السياسية الليبية، دفعت بي الأحداث إلى قبول منصب سفير لبلادي في فرنسا."

"كان لدي مشروع ليبي قومي كبير... رفض الملك الراحل المشروع، وخرجت من رئاسة الوزارة تمهيداً لمحاولة عرضه من خارج السلطة."

غير أن عبد الحميد البكوش كشف في المقالة ذاتها عن أمر آخر خطير تحدث عنه بالعبارات التالية:

"كان ضباط الانقلاب [انقلاب سبتمبر ١٩٦٩] صغاراً غير معروفين للناس.[٣٣٤] وذكّرني ذلك بما قاله لي سفير أمريكي[٣٣٥] وأنا رئيس للوزراء، إذ كان يشك في رغبتي في الاستيلاء

---

٣٣٣ ألم يكن السفير ذاته يستعجل وقوع التغييرات السياسية والاجتماعية في ليبيا، ويستبطئ السرعة التي كانت التغييرات تتم بها؟!

٣٣٤ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**".

٣٣٥ كان ديفيد نيوسوم هو سفير الولايات المتحدة في ليبيا طوال فترة حكومة البكوش.

على الحكم، فجاءني زائراً يستطلع تلك الرغبة. ونصحني بأني إذا فكرت في ذلك فإن علي أن أتجنب إشراك أسماء معروفة، لأن الناس تحكم عليهم من أول يوم، وأن من الذكاء مشاركة أسماء مجهولة تستطيع السيطرة على الأمور، والجميع يتوقعون منها ما لا يعرفون."

ولا شك في أن استقالة البكوش، بقدر ما كانت مفاجئة، وشكلت خسارة للوطن، فإنها كانت محيرة ومثيرة للتساؤل ولشتى صور التأويل...

فالانتقادات الموجهة إلى حكومة البكوش لم يكن فيها من جديد.. فقد أخذت تتردد منذ عدة أشهر سابقة على الاستقالة.. والملك كان على علم بها منذ مرحلة مبكرة، وقد مر بنا كيف أن الملك عبّر عن استمرار ثقته في البكوش رغم وجود تلك الانتقادات، وأنه كان مصرّاً على المضي في تجربة الاعتماد على جيل الشباب المتمثل في البكوش ووزارته.

والحرس القديم والعناصر المحافظة هي، رغم مآخذها الكثيرة على البكوش، منقسمة، كما أنها غير منظمة ولا تتحرك في اتجاه موحد.

وولي العهد، الذي لم يكن خافياً أنه يناصب البكوش العداء، لم يكن يوماً عاملاً أساسياً في قرارات الملك الجوهرية.

كما أن اغتباط الملك بالاستقبالات الشعبية الحافلة التي جرت له أثناء الجولة التي قام بها في شتى أنحاء المملكة، وهي الفكرة التي اقترحها عليه البكوش وشجعه عليها، هو ظاهر ومعروف.

إذن، ما الذي أثار الملك إدريس ضد رئيس وزرائه الشاب البكوش، إلى الحد الذي جعله يدفعه إلى تقديم استقالته، وإلى أن يقوم الملك بقبولها على الفور في الظروف التي كان البكوش يتهيأ خلالها للقيام بزيارة رسمية هامة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؟

هل ارتكب البكوش يومذاك حماقة سياسية داخلية بحق الملك، أو فاحشة سلوكية بلغت الملك وأغضبته عليه وجعلته يدفع به إلى تقديم استقالته؟

قد يكون ذلك هو السبب، غير أنه حتى الآن لم يظهر ما يؤكد هذا الأمر أو ينفيه بشكل قاطع، ولكن هناك تأويلاً آخر لا ينبغي إسقاطه أو استبعاده.

هذا التأويل يفترض أن جهة أجنبية ـ وعلى الأرجح ـ الولايات المتحدة الأمريكية هي التي وشت بعبد الحميد البكوش لدى الملك وأوغرت صدره عليه.

لم يكن سبب تلك الوشاية بالطبع بعض الأخطاء السياسية التي ارتكبها البكوش، والتي لم تقع موضع الرضا والاستحسان من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل زيارته لفرنسا، وإبرامه لصفقة البترول مع شركات النفط الفرنسية، وإعلانه التأييد للعمل الفدائي

الفلسطيني.. فقد كان يشفع له في نظرها مقابل ذلك مواقفه المؤيدة للسياسة الأمريكية، وحجم التعاون الدفاعي والأمني والإعلامي معها، وموقفه من قاعدة ويلس الذي لاقى استحساناً لديها.

سبب هذه الوشاية، في اعتقادي، هو أن أمريكا، عبر سفيرها نيوسوم، كانت منهمكة يومذاك في إعداد بديل عسكري للنظام الملكي، وكانت قد قطعت شوطاً كبيراً في التحضير لذلك البديل وإنجاحه، وكان البكوش ـ من حيث لا يدري ـ يشكل خطراً كبيراً على ذلك المخطط وتحضيراته، من حيث:

١- أن البكوش نجح في إظهار شعبية الملك والنظام الملكي من خلال الجولة الواسعة التي قام بها في مختلف أنحاء ليبيا.

٢- أنه نجح في تخفيف حدة الاحتقان التي كانت سائدة في البلاد وداخل النظام منذ أزمة يونيو ١٩٦٧.

٣- أنه كان على صلة وطيدة بالعقيد عبد العزيز الشلحي الذي كان يمثل بديلاً عسكرياً مرفوضاً من قبل الولايات المتحدة الامريكية.[٣٣٦]

إنني لا أستبعد أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد سارت في الوشاية ضد البكوش لدى الملك إدريس ـ وبطريق غير مباشر على الأرجح ـ لإقصائه. ثم سارعت في التباكي عليه، وكتابة المراثي في حكومته التحديثية الشابة، وبذلك تكون قد حققت هدفين في آن:

- التخلص من البكوش وسياساته الإصلاحية التصالحية، والتي كانت ستزيل تدريجياً أسباب التوتر والاحتقان في المجتمع الليبي والحياة العامة، والتي كانت مطلوبة أمريكياً من أجل تبرير الانقلاب القادم.
- إظهار النظام الملكي بأنه غير قابل للإصلاح من الداخل وفي الإطار الدستوري القائم.

٣٣٦ للمزيد حول هذا الموضوع، انظر "**انقلاب بقيادة مخبر**". وللتاريخ أسجل هنا أن المرحوم الأستاذ عبد الحميد البكوش اتصل بي عام ٢٠٠٦ عندما كنت في الولايات المتحدة الأمريكية، واقترح عليّ أن أزوره في دولة الإمارات العربية المتحدة التي انتقل للإقامة فيها (قادماً من مصر)، وأبلغني أن الهدف من دعوته هو إطلاعي على خبايا وحقيقة انقلاب سبتمبر كما تعرّف عليها. وللأسف أنني لم أصل إلى الإمارات العربية إلا بعد أن كان قد دخل في غيبوبة من المرض الذي ألّم به وأودى بحياته ومعه الكثير من أسرار انقلاب سبتمبر المشؤوم. تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته.

المراجع



المراجـع العربية

- بن حليم، مصطفى أحمد

صفحات مطوية من تاريخ ليبيا الســياسي مذكّرات رئيس وزراء ليبيا الأســبق (لندن: الهاني، ١٩٩٢).

ليبيا: انبعاث أمّة .. وسقوط دولة (كولونيا، ألمانيا: دار الجمل، ٢٠٠٣).

- حكيم، سامي

حقيقة ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠).

هذه ليبيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠).

- حيدر، هاشم

تخفيض قيمة النقد البريطــاني وتأثيره على الاقتصاد الليبي (بنغــازي: مركز الأبحاث الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة الليبية، ١٩٦٨).

- خدوري مجيد

ليبيا الحديثة: دراســة في تطوّرها الســياسي، ترجمة نقولا زيــادة، مراجعة ناصر الدين الأسد (بيروت، نيويورك: دار الثقافة بالاشتراك مع مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٦).

- دي كاندول، إي آ. ف

الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره. (مانشســتر: محمد بن غلبون، الطبعة العربية الثانية، ١٩٨٩).

- سعودي، هالة أبو بكر

السياســة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيــلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦).

- الصيد، محمد عثمان

محطات من تاريخ ليبيا: مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق (الرباط: أعدها للنشر طلحة جبريل، ١٩٩٦).

- عتيقة، علي أحمد

أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦-١٩٦٩ (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٢).

- غانم، شكري

النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣-١٩٧٠ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥).

- كبه، عبد الأمير قاسم

المملكة الليبية: صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي (بغداد: دار الأندلس للطبع والنشر، ١٩٦٣).

- الكبيسي، باسل

حركة القوميين العرب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٥).

- الكيالي، عبد الوهاب وآخرون

موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨١، والطبعة الثانية ١٩٨٥).

- المخابرات العامة (المصرية) - هيئة المعلومات والتقديرات

دراسة عن الأوضاع في ليبيا (يناير ١٩٦٦).

- مصطفى، أمين

العلاقات الأمريكية الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية (بيروت: دار الهادي، ١٩٩٣).

- المغيربي، محمد بشير

وثائق جمعية عمر المختار: صفحة من تاريخ ليبيا (القاهرة: مؤسسة دار الهلال، ١٩٩٣).

- المقريف، محمد يوسف

انقلاب بقيادة مخبر (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، الطبعة الثانية، ٢٠١٤).

انقلاب القذافي.. الدور الإسرائيلي (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، ٢٠٠٩).

انقلاب القذافي.. عبقرية السفه (بيروت ـ أكسفورد: الفرات للنشر والتوزيع، مركز الدراسات الليبية، ٢٠١٨).

ليبيا بين الماضي والحاضر: صفحات من التاريخ السياسي ٤ مجلدات (أكسفورد: مركز الدراسات الليبية، الطبعة الثانية، ٢٠١٧).

١ – ميلاد دولة الاستقلال

٢ – دولة الاستقلال: الحقبة غير النفطية ١٩٥١–١٩٥٧

٣ – دولة الاستقلال: الحقبة غير النفطية ١٩٥٧–١٩٦٣

٤ – دولة الاستقلال: الحقبة النفطية– حكومة محي الدين فكيني ١٩ مارس ١٩٦٣–٢٢ يناير ١٩٦٤

- مكتب الادعاء العام/ إدارة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة (الليبية)

حقيقة إدريس: حقائق وصور وأسرار (طرابلس: منشورات الفاتح، ١٩٧٦).

- المنتصر، بشير السني

مذكرات شاهد على العهد الملكي الليبي (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٨).

- هيكل، محمد حسنين

حرب الثلاثين سنة: سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).

حرب الثلاثين سنة: الانفجار – ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠).

المراجع الإنجليزية

De Felice, Renzo, *Jews in an Arab Land: Libya, 1835-1970*, Translated by Judith Rumani (Austin: University of Texas Press, 1985).

Farley, Rawle, *Planning for Development in Libya. The Exceptional Economy in the Development World* (New York: Praeger, 1971).

First, Ruth, *Libya: The Elusive Revolution* (New York: Africana Publishing Coy, 1975).

Waddams, Frank C., *The Libyan Oil Industry* (Baltimore & London: The John's Hopkins University Press, 1980).

Wright, John, *Libya: A Modern History* (London & Canberra: Croom Helm Press , 1981).



مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies

ملحق الوثائق البريطانية

(عينات)



مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies

181.

CONFIDENTIAL

Cypher/Cat A

TOP COPY

PRIORITY TRIPOLI TO FOREIGN OFFICE

Telno 53 15 January, 1968

135 (16/3)

CONFIDENTIAL.
ADDRESSED TO FO TELNO 53 OF 15 JANUARY RFI PRIORITY TO BENGHAZI 26 ROUTINE TO CBFNE WASHINGTON CAIRO BEIRUT RAF EL ADEM AND SAVING TO TUNIS ALGIERS RABAT JEDDA KHARTOUM TEHRAN AMMAN AND KUWAIT.
MUNRO'S LETTER 1010 OF 7 OCTOBER TO DODDS: TRIAL OF LIBYAN DETAINEES.
TRIAL OF THE FINAL BATCH OF NATIONALISTS (QAUMIYIN) ARRESTED DURING OR THROUGH INFORMATION OBTAINED AS A RESULT OF CIVIL DISTURBANCES IN LIBYA LAST JUNE OPENED IN THE CRIMINAL COURT TODAY BEFORE PRESIDENT OF CIVIL APPEAL COURT (WHO ALSO CONDUCTED EARLIER TRIALS). IN LINE WITH PRIME MINISTER'S POLICY OF KEEPING LIBYAN PUBLIC BETTER INFORMED OF AFFAIRS HOLDING OF TRIALS AND DETAILS OF CHARGES PREFERRED RECEIVED EXTENSIVE PUBLICITY ON LIBYAN RADIO ON 14 JANUARY AND IN TODAY'S PRESS. TRANSLATION OF PRESS STATEMENT IS BEING POSTED TO BENGHAZI CBFNE AND F O. MAIN POINTS ARE:

(A) 106 PERSONS ARE TO BE TRIED INCLUDING CITIZENS OF 12 MIDDLE EAST COUNTRIES NOT ALL ARAB (IT IS RUMOURED THAT LEBANESE EGYPTIAN KUWAITIS AND EVEN GREEKS AND IRANIANS ARE INVOLVED).

(B) CHARGES INVOLVE:
1 ESTABLISHMENT IN TRIPOLI BETWEEN 1960 AND 1967 OF POLITICAL ORGANISATION UNDER CONTROL OF A POLITICAL HEADQUARTERS IN BEIRUT:
2 DESSIMINATION OF SUBVERSIVE IDEAS AMONG STUDENTS TEACHERS AND WORKERS HOLDING SIMINARS FORMING CELLS AND REMITTING SUBSCRIPTIONS TO THE OVERSEAS HEADQUARTERS:
3 HAVING IN SOME CASES RECEIVED SUBVERSIVE AND ARMS TRAINING ABROAD AND POSSESSING EXPLOSIVES WITH WHICH TO EXPLOIT THE 'CIRCUMSTANCES THROUGH WHICH THE ARAB NATION WAS PASSING LAST JUNE':

/4. INCITING

Copied to Bahrain, on recommendation of J.I.R.D.

CONFIDENTIAL

See [illegible]. Separate minute 23/1.

CONFIDENTIAL

TRIPOLI TELEGRAM NO.53 TO FOREIGN OFFICE.

-2-

4 INCITING DEMONSTRATIONS AND STRIKES AND SPREADING CONFUSION AMONG WORKERS AND CITIZENS IN DEFIANCE OF THE STATE OF EMERGENCY.

2. THE INTERROGATIONS WHICH THE SECURITY AUTHORITIES HAVE BEEN CONDUCTING SINCE THE ARRESTS OF THE RINGLEADERS OF LAST JUNE'S DEMONSTRATIONS HAVE WE UNDERSTAND THROWN CONSIDERABLE LIGHT ON THE EXTENSIVE ORGANISATION WHICH THE ARAB NATIONALIST MOVEMENT ENCOURAGED BY THE UAR HAD SET UP THROUGHOUT LIBYA IN RECENT YEARS. IT IS THIS ORGANISATION AND ITS MEMBERS THAT THE PRESENT SERIES OF TRIALS IS INTENDED TO CHECK. THE LIBYANS UNDER TRIAL INCLUDE YOUNG MEN WHO PRIOR TO THEIR ARREST LAST SUMMER WERE AMONG THE MOST PROMISING LIBYAN EMPLOYEES OF THE LARGE OIL COMPANIES. WE KNOW THAT ONE JUNIOR MEMBER OF THE MUNTASSER FAMILY IS INVOLVED WHO RECEIVED HIGHER EDUCATION IN THE US AT OIL COMPANY'S EXPENSE. SEVERAL ACCUSED ARE SAID TO BE GRADUATES OF THE AMERICAN UNIVERSITY IN BEIRUT WHERE THEY FIRST MADE CONTACT WITH THE QUAMIYIN ORGANISATION. A SIGNIFICANT DEPARTURE FROM PRECEDENT IS THE HOLDING OF THE TRIALS IN PUBLIC IN A SPECIAL COURT SET UP IN A BLOCK OF FLATS WHICH ALSO HOUSES PART OF THE MINISTRY OF JUSTICE. WHEN THE ACCUSED WERE TAKEN TO THE CO URT UNDER STRONG POLICE GUARD THIS MORNING THEY WERE UNREPENTEDLY SINGING NATIONALIST SONGS.

3. JUDGING BY THE COMPARABLE TRIALS OF BA'ATHISTS IN 1961, THE PRESENT SERIES MAY TAKE SEVERAL DAYS TO COMPLETE. SOME PEOPLE SEEM TO BE UNDER THE IMPRESSION THAT IT IS THE BA'TH WHO ARE AGAIN ON TRIAL RATHER THAN A MOVEMENT LINKED WITH THE UAR BUT THE PROCEEDINGS SHOULD MAKE THE DISTINCTION CLEAR. IN A TALK WITH ME ON 11 JANUARY THE PRIME MINISTER SAID THAT ALTHOUGH THE BA'TH HAD THEIR SUPPORTERS IN LIBYA THEY WERE UNORGANISED AND UNDER CONTROL. ~~BAKOUSH~~ BAKKUSH. EXPRESSED HOPE

/THAT IF

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

TRIPOLI TELEGRAM NO.53 TO FOREIGN OFFICE
-3-

THAT IF PRESENT TRIALS OF NATIONALISTS WENT WELL THIS WOULD CALM EVERYONE DOWN. HE DID NOT WANT TO SUPPRESS THE BA'TH OR OTHER MOVEMENTS BUT TO WIN THEM OVER. CONSEQUENTLY I DO NOT EXPECT UNUSUALLY SEVERE SENTENCES TO RESULT FROM PRESENT TRIALS.

4. AS YET PUBLIC OPINION SEEMS LITTLE STIRRED BY THE TRIALS AND BY GIVING THEM GOOD PUBLICITY THE GOVERNMENT SHOULD HAVE NO TROUBLE IN KEEPING TEMPERATURE DOWN. IT IS ENCOURAGING TO SEE LIBYAN GOVT AT LAST STANDING UP FOR ITSELF OPENLY IN FACE OF OUTSIDE SUBVERSION AND HITTING BACK THROUGH PUBLICITY MEDIA. IN THIS CONNECTION THE PROMPT CARRYING ON THIS MORNING'S BBC GENERAL OVERSEAS NEWS OF LIBYAN RADIO'S ANNOUNCEMENT OF THE TRIALS (AS MONITORED IN CYPRUS) WILL NO DOUBT BE WELCOME TO BAKKUSH AND HELP BBC'S IMAGE HERE.

FOREIGN OFFICE PLEASE PASS PRIORITY BENGHAZI 26 ROUTINE WASHINGTON 7, CAIRO 3, BEIRUT 1 M.O.D. FOR SERVICE ADDRESSEES AND SAVING TO TUNIS 2, ALGIERS 1, AMMAN 1, JEDDA 1, KHARTOUM 1, KUWAIT 1, RABAT 1 AND TEHRAN 1.

MR. SARELL.

[REPEATED AS REQUESTED]

[SENT TO D.C.C.]

DEPARTMENTAL DISTRIBUTION
F.O. N.E.A.D.
EASTERN DEPT.
ARABIAN DEPT.
NEWS DEPT.
J.I.P.G.D.
J.I.R.D.
C.O. M.E.W. & U.N.D.

88888

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL

(184)

BRITISH EMBASSY IN LIBYA,

TRIPOLI.

20 January, 1968.

Dear Buckmaster,

TRIALS OF NATIONALISTS

In our telegram No.53 of 15 January we reported the opening on 15 January of the trial of 106 suspects accused of having been members of an illegal political organisation aimed at carrying out acts of subversion in Libya.

2. The trials have continued throughout the past week. So far the court has heard the cases for the prosecution against 56 of those accused. At this rate, and with the defence still to present their cases on behalf of the accused, it can be expected to continue for at least another week. Thereafter it would presumably be adjourned during the State Visit of the President of Turkey (from 27 January to 2 February). It has not been easy to obtain clear details of the proceedings. Although the trial is public the police are taking particulars of all those who seek admission and it is rumoured that one would-be spectator was marched triumphantly by the police straight into the dock. Consequently there has not been much public eagerness to attend. The press continue to give a summary of the proceedings day by day, and have also published photographs of cigarette cartons claimed to have been discovered filled with explosives in the village of Suq al Juma', just east of Tripoli and adjacent to Wheelus. All this publicity has provoked a protest by the defence who have argued, unavailingly, that it is contrary to Libya's interests to advertise the trial to the world at large.

3. Generally speaking the public are taking the trial calmly and with little sign of resentment or even of interest. The press moreover seem to have been well and truly brought to heel in their reporting, and Al Raid, which during last summer, was the most outspokenly nationalist of the Tripoli papers, has even come out with a tit-bit to the effect that among the numerous non-Libyans under trial (in absentia) are a former Minister in another Arab country, the owner of a newspaper in a neighbouring Arab country, five Palestinians, two Egyptians, a Jordanian, Iraqi and Kuwaiti. We have so far been unable to identify these figures.

4. Several of Tripoli's most prominent young lawyers, some of known nationalist political inclinations are leading the defence. As yet however they appear to have had little opportunity to get into their stride and have confined themselves to making allegations (probably justified) of maltreatment of their clients in the hands of the police.

5. I am sending copies of this letter to Roger Tomkys in Benghazi, the Chanceries at Washington, Cairo, Tunis and Beirut, to Squadron Leader Watson at RAF El Adem and to HQ BFNE.

Yours ever
Alan Munro
(A.G.Munro)

The Hon. M.S. Buckmaster,
N.E.A.D.,
Foreign Office,
S.W.1.

LAST REF. 181 / NEXT REF.

I.R.P. (Mr Elwell)

Interesting. You may wish to comment. 26/1

I am sending one by separately

CONFIDENTIAL

ملحق الوثائق الأمريكية

(عينات)


مركز الدراسات الليبية
Libya
Centre for Libyan Studies

DECLASSIFIED
Authority NND 969000
By CE NARA Date 6/10/

ORIGIN/ACTION NEA-10

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

FOR RM USE ONLY

A-298 CONFIDENTIAL AIR POUCH

NO. HANDLING INDICATOR

RECEIVED
DEPARTMENT OF STATE
MAR 25 8 29 AM 1968
RS/AN
ANALYSIS BRANCH

TO : Department of State

INFO : BAIDA, BENGHAZI, BEIRUT, TUNIS

FROM : Amembassy TRIPOLI DATE: MARCH 18, 1968

SUBJECT : Arab Nationalist Trial: Indictment and Verdicts

REF : Tripoli 2829 and 2848

The Embassy submits as enclosures 1) a summary of charges and verdicts pronounced at Tripoli Criminal Court on February 24 for each of the 106 persons accused of activities related to their membership in the Arab Nationalist Movement in Libya; and 2) a translation of the nine count indictment at the trial. Both documents were published in the Tripoli Arabic language press.

CHARGES

The defendants were arrested following the civil unrest which occurred in Libya after the outbreak of the Arab-Israel war in June 1967. Many, but not all, of the defendants were involved in the dissidence movement during that period and were variously charged with: defying the State of Emergency proclaimed on June 5, 1967; utilizing their positions in the Petroleum Workers' Union to organize a general strike in July 1967; receiving explosives from

Enclosures:

1) Unofficial Translation of Text of Indictment

2) List of Defendants Indicted

GROUP 3
Downgraded at 12-year intervals,
not automatically declassified.

1968 MAR 25 PM 4 02

CONFIDENTIAL

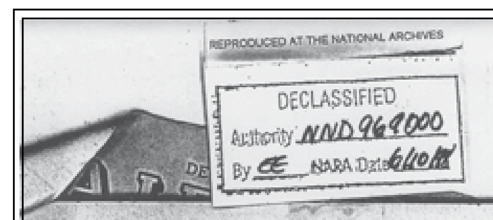
FORM 4-62 DS-323

FOR DEPT. USE ONLY
In Out

Drafted by: POL:RSSuddarth:dab/dlw 3/13/68

Contents and Classification Approved by: DCM:JJBlake

Clearances: POL:HGHandyside



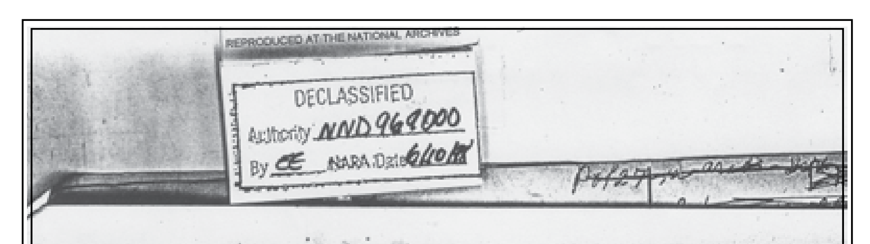
an Arab (the UAR) Embassy in June 1967 and planning sabotage operations against army and petroleum installations; and receiving arms and sabotage training at the UAR intelligence installation at Inchas, Egypt in 1965 and 1966.

In the heaviest sentences, twelve defendants were given six-year jail sentences and LL 500 fines (LL 1.000 = $2.80). These included the Beirut-based ANM High Command: Muhsin Ibrahim, George Habbash, Hani al-Hindi and three other non-Libyans accused of supervising Libyan ANM activity for the regional movement. In addition, six policy-making leaders of the Libyan regional ANM Command received six-year sentences. As noted in Enclosure No. 2, four of these Libyans were high-ranking Libyan employees of American oil companies in Libya (Esso, Mobil, Oasis and Amoseas), one was a lawyer in Benghazi and the sixth was allegedly in regular contact with the UAR Embassy. At least three of the six Libyan ANM leaders attended university in the UAR. All 12 defendants were apparently sentenced under Paragraphs 1 and 2 of Article 206 of the Libyan Penal Code cited in the verdict which levies a five to ten year sentence and a LL 100 - 1000 fine on anyone organizing an "illegal terrorist organization which aims at causing the dominance of one class over another, destroying a social class or changing the political, social, economic or basic systems of the country".

Seven persons, all of whom were leaders in sabotage training and planned operations, were given four-year sentences and LL 300 fines, most probably under Penal Code Articles 5, 100, 77 and 76 mentioned in the verdicts which deal with acts performed in connection with intent to commit crimes. Twenty-two defendants received three-year sentences and LL 200 fines. This category consisted mainly of Libyan activists who the indictment charged went to Egypt to receive sabotage training, took part in the general strike of July 1967 as members of the Petroleum Workers' Union, or collected funds for the purchase of arms and explosives. Many of those active in the June-July dissidence may have been convicted under Article 204 cited in the verdict which lays down a sentence of up to three years for attempting to prevent the executive or legislative authority from exercising their powers.

Twenty-one Libyans received two-year sentences and LL 100 fines, mainly for being found in possession of ANM publications. Paragraph 2, Article 207 of the Penal Code specifies that anyone found in possession of publications promoting theories or principles aiming at changing the "basic system" of Libya will receive a punishment of three to five (sic) years in jail and a LL 50 - 500 fine. Thirty-two defendants received one-year sentences and LL 50 fines, presumably under paragraph three of Penal Code, Article 206 which levies a one to five-year sentence and LL 50 - 500 fine for "anyone joining an illegal subversive organization".

Twelve persons were acquitted. Legal reasons for acquittal are not clear although the Embassy has heard that at least six of the acquitted



CONFIDENTIAL Tripoli's A- 298

3

were police "plants" among the defendants whose mission was to induce the defendants to confess ANM membership by pretending to confess ANM activities themselves.

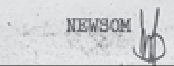
Fifteen defendants, mostly non-Libyans, were convicted in absentia and Judge Hadi al-Turki issued a court order that any of the convicted aliens subsequently found in Libya would be immediately deported. Under Article 210 of the Penal Code the Court also ordered the dissolution of the Arab Nationalist Movement in Libya and the confiscation of its publications, funds, arms and explosives.

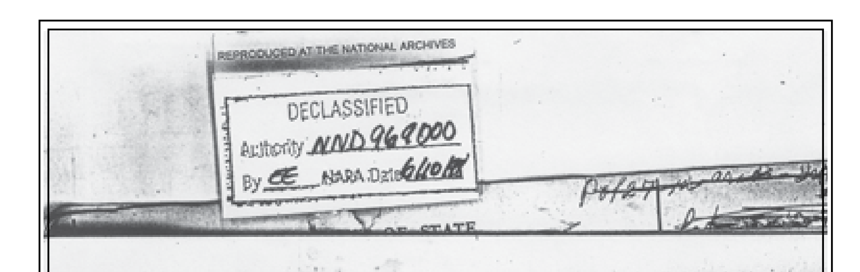
In its verdict the Court listed the following laws, most of which have been described above, as applying to the sentences: Criminal Procedures Code Article 277; Penal Code Articles 5, 100, 76, 77, 29, 206 (paragraphs 1, 2 and 3), 207 (paragraphs 1 and 2), 211 (paragraph 1), 204, 210, 478, and 163; Article 8 of the State of Emergency Law of October 5, 1955; the Resolution of the Council of Ministers of June 5, 1967 (banning public meetings); and the Royal Decree of June 5, 1967 proclaiming a State of Emergency.

Convictions apparently were based on evidence from a number of sources, including confessions and lengthy interrogation sessions which were cited by the prosecution but not published. In the one exception, the Libyan press published the confession by ANM leader Nasser ad Din al-Baqqar (previously reported by airgram). This confession was apparently one of the chief pillars of the prosecution's case.

The prosecution identified 40 of the 95 Libyan defendants as being from the Benghazi area and charged 33 defendants from the university and educational fields of organizing a student movement without a license. This was identified as the General Union of Libyan Students (GULS) organized (mainly on the Benghazi campus of the University of Libya) in 1965 under the Presidency of defendant Jumaa al-Farjani (who CAS reported recently took part in a student demonstration in Damascus protesting the Libyan ANM trial). The prosecution specifically brought charges against two Palestinian teachers in Benghazi, accused of spreading ANM principles, and implicated two other Palestinian teachers in Derna and Tobruk of similar activities.

Comment: As mentioned in Tripoli's 2848, we are inclined to think the GOL handled the sentencing with a combination of moderation and firmness. In the case of the ANM leaders, the six-year sentence was close to the minimum five-year sentence prescribed under Article 207. On the other hand, many defendants received one and two-year sentences for virtually nothing more than nominal ANM membership or possession of ANM literature. There is still a possibility for appeal 30 days following the sentence, but we understand appeal is permitted only on procedural grounds and not on questions of fact. Finally, verdicts may still be appealed to the King, who under Article 77 of the Constitution has authority to pardon or reduce sentences.


NEWSOM



UNCLASSIFIED

Page 1 of 3
Encl. No. 1
Tripoli's A- 298

Unofficial Translation of Text of Indictment against 106 Persons

Indictment Order

Covering a period of 1960 through August, 1967

Central Police Station, Tripoli.

FIRST:

Having agreed with the other seven defendants to establish a regional command for the Arab Nationalist Movement in Libya subordinate to a general headquarters in Beirut, the first three defendants:

A) Formed, organized and administered in the Kingdom of Libya a secret organization for a political movement making the town of Tripoli their headquarters. The movement aims to use violence and terror to upset the basic political, social and economic state system and to change the Constitutional Principles and basic social rules by illegal means;

B) To achieve this they spread and publicized the principles of this movement among students, teachers, laborers, government officials and others.

In so doing they formed circles, cells, leagues and branches and collected financial subscriptions from members then remitted these funds to their general headquarters outside of Libya and;

C) They caused the creation of a political organization of this movement within Libya as described in the interrogation papers.

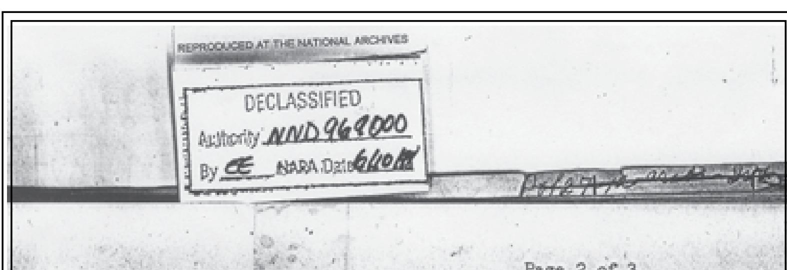
SECOND:

Defendants 11 through 98:

A) Joined the movement referred to above after having seen its subversive principles, objectives and ideologies, debated them, and satisfied themselves with them, and believed in them. And;

B) Took part in a secret organization formed by more than three persons in the manner described in the interrogation papers.

UNCLASSIFIED



UNCLASSIFIED

Page 2 of 3
Encl. No. 1
Tripoli's A- 298

THIRD:

Defendants 7,8,10,12,14,15,16,19,20,21,22,23,29,30,35,37,38, 39,41,42,44,47,49,50,51,52,55,56,62,64,67,70,75,77,81,83,84,85,88, 89,90, and 98:

Possessed books, publications and other research papers to promote and publicize the principles of the movement (as described in the interrogation papers), the possession of which is banned by law.

FOURTH:

Defendants 99 and 100:

Agreed with the movement leaders in Libya to dispatch abroad a group of the organization members to be trained in the use of arms. They came into Libya and met with the organization's command and agreed with that command as to the necessity of dispatching some members to training camps.

Defendants 10,11,12,13,14,17,18,19,22,24,27,28,37,38,39,45, 47, and 48:

Did actually depart for training more than once pursuant to instructions issued to them by the organization's command. They joined training camps after defendant Adnaan Faraj, a Palestinian, had made arrangements and facilitated their entry into these camps.

FIFTH:

Defendants 5,7,8,10,12,15,18, and 37:

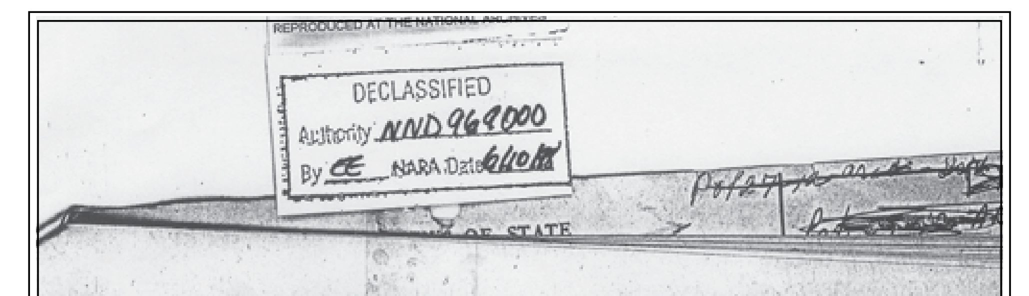
Received and were in possession of a quantity of explosives apprehended and described in detail in the interrogation papers. Defendants 5 and 7 arranged for the receipt by the others of said arms and explosives from foreign sources within Libya. These defendants did also make use of the country's political circumstances and the state of emergency to execute the objectives and principles of the movement.

SIXTH:

Defendants 11,13,20,30,34, and 37:

Collected the amounts of money shown in the interrogation papers for the purpose of purchasing arms and charged defendant 34 with the task of purchasing them. Their purchase was completed in the manner described in the interrogation papers.

UNCLASSIFIED



UNCLASSIFIED

Page 3 of 3
Encl. No. 1
Tripoli's A- 298

SEVENTH:

Defendants 101 and 102:

Publicized, promoted and spread the organization's principles among the youth in the Eastern regions of Libya by using their profession of teacher. They were able to influence many of the young people including defendants 8 and 72.

EIGHTH:

Defendants 103,104,105, and 106:

Who are aliens, in their capacity as members of the organization's command abroad came into Libya to supervise the development and progress of the movement; to support and guide its activities; and to settle some ideological disputes that took place among members of the Libyan command.

NINTH:

Defendants 4,5,6,7,25,30,40,41,42,82, and 86:

In their capacities as members of the movement and members of the Oil Company Laborers and Employees' Union participated in general meetings of said union, aided in the preparation of leaflets (which have been apprehended) which aim at preventing the government from assuming and exercising its constitutional powers. The said leaflet preached and incited popular mobs to demonstrate and to declare a general strike despite the state of emergency and ban on general meetings. By doing so these defendants were exercising illegal movements.

The State Security Prosecutor asks that the defendants be punished under: Articles 277, 206 (paragraphs 1 thru 4); Article 207 (paragraphs 1 and 2); Article 211; Article 212 (paragraph 1 and 2); Article 204; 210; and 478 of the Penal Code.

Also, under: Article 8 of the Law of State of Emergency (Oct. 5, 1955); The Royal Decree (June 5, 1967); the Resolution of the Council of Ministers (June 5, 1967); and Article 1, paragraphs 1 and 8 of the Currency Law #64 and #56 as amended.

DEPARTMENT OF STATE

AIRGRAM

POL 29 LIBYA

FOR RM USE ONLY

ORIGIN/ACTION		
AF 5 NEA 10		
RM/R 1	REP	AF
ARA	EUR	FE
NEA	CU	INR 5
E	P 2	IO 5
L	FBO	AID
S/AH 1		
AGR	COM	FRB
INT	LAB	TAR
TR	XMB	AIR 5
ARMY 3	CIA 20	NAVY 5
OSD 34	USIA 10	NSA 3
	NSC 6	

A-305 CONFIDENTIAL

NO.

HANDLING INDICATOR

RECEIVED DEPARTMENT OF STATE APR 1 8 21 AM 1968 RS/AN ANALYSIS BRANCH

TO : Department of State

INFO : BAIDA, BENGHAZI, BEIRUT

FROM : Amembassy TRIPOLI DATE: March 25, 1968

SUBJECT : Arab Nationalist Movement Trial: Statement by the Prosecution

REF : Tripoli's A 298 of March 18, 1968

Pol 27-12 Arab Nat

One of the most significant things about the recent trial of the ANM in Libya is the large volume of information on the Arab Nationalist Movement that was released for publication by local Arabic language newspapers. This is in marked contrast to GOL policy in past political trials such as the Baath party trial of 1961 which was conducted without publicity. In the hope that it may help to provide a fuller picture of the often secretive ANM, the Embassy encloses a voluminous 43 page translation taken from several issues of Al-Raa'id, which outlines in great detail the State's case against the Arab Nationalist Movement and ANM Members. While a good part of the document merely cites proof of illegal activities by the 106 defendants, it also reveals significant detail about ANM activities in Libya and about the movements and activities of individual members.

The Embassy outlines below some of the more concrete and significant information brought out in the enclosure. This material should be read with the caveat that it was selected by the prosecution, which had an interest in characterizing the ANM as a dangerous subversive organization, rather than in presenting a balanced picture.

ANM DOCUMENTS

The prosecution quoted from the following ANM "documents" confiscated from Libyan members: an unspecified "Constitution"; an unnamed book by Constantine Zurayq, called a "philosopher of the ANM, (presumably a political moderate and balanced scholar of Arab-Israeli relation who is the Vice President of the American University at Beirut.

ENCLOSURE: Full Statement of the Prosecution

1968 APR 1 PM 1 57

COPYFLO-PBR

CONFIDENTIAL - GP - 4

FOR DEPT. USE ONLY
In Out

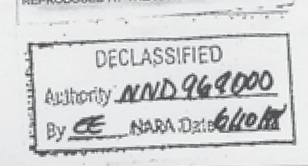
FORM DS-323

Drafted by: POL:RSSuddarth:dlw

Contents and Classification Approved by: DCM:JJBlake

Clearances: POL:HGHandyside Mr. Kane EK

Contributor (Enclosure) ESSherman



CONFIDENTIAL

"Discussions" entitled "Nationalism and the Arab Nationalist Movement"; Discussion #12 entitled "Successful Qualities of the Movement-- Its Ideology, Revolution and "One-ness"; an "internal circular" entitled "The Student Sector"; Discussion #20 "Secrecy in Action"; Discussion #19 entitled "Execute, Then Debate"; Discussion #18, "No Tendencies and No Wings in the Revolutionary Organization"; Discussion #15, (unspecified); Discussion #13, "Qualities of Success of an Ideological Movement-- Its Popularity, Escalation of its Ideology, and Its Objective Planning", and Discussion #3 "Revolutionary Struggle Is A Matter Imposed By Arab Reality."

ANM History, Ideology and Internal Organization

In its 14 page introduction the prosecution described the ideology and structure of the ANM. According to the prosecution, the ANM was born in Beirut as a student organization named "Al Urwat al Wuthqa" (The Firm Tie). While advocating "revenge on the Jews in Palestine" it also propounds the dogma of liquidation of a class society, and a "revolutionary struggle by the masses" for the cause of "socialism" through infiltration and control of the military, student and labor sectors.

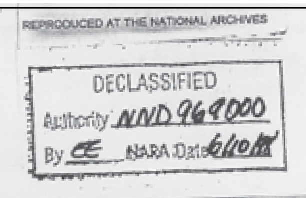
The ANM is organized in an hierarchy starting with a "group" (for neophytes) and moving upward through "cell", "ring", "branch", and country or regional "command" unit. In theory regional conferences meet every two years and select members for a "national Conference" which in turn elects the highest executive authority, the Secretariat General, currently believed headed by George Habbash. It also calls for periodic public meetings when possible and the formation and infiltration of mass clubs and unions.

Secrecy-- Obedience-- Collective Leadership-- Sacrifice

The prosecution attempted to illustrate from ANM literature that the ANM observes strict rules of secrecy, compartmentalization, and security and it quoted ANM instructions on the use of codes and symbols. The ANM is organized on the principle of "collective leadership", supposedly so that arrest or suppression of one leader will not destroy ANM leadership. Members are supposed to obey orders without question, are prohibited from forming splinter groups, and are forced to make periodic gestures of sacrifice to demonstrate their obedience.

Revelations by the Prosecution

The second part of the prosecution's brief is an extremely complex 30 page fabric of confessions and allegations made by and against most of the 106 defendants. The most significant revelations of this portion are summarized below:



CONFIDENTIAL

Page 3
Tripoli's A-305

ANM LEADERSHIP: Muhsin Ibrahim, George Habbash and Hani al Hindi were identified as the top ANM leadership. Libyan ANM leaders most frequently identified as such by the prosecution were Abd al Salaam Zaq'ar, Izz al Diin al Ghadamsi, and Nasr ad Diin al-Baqqar (who represented Libya in the "General Command" and was succeeded by Ghadamsi and Abu Zayd).

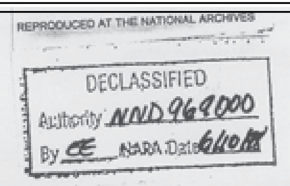
SABOTAGE TRAINING: At various times in 1965 and 1966 several Libyans ANM members from Benghazi and Tripoli travelled to the UAR for arms training, allegedly under the supervision of Palestinians. The Libyans traveled under assumed names, supposedly in order to conceal their Libyan nationality from UAR authorities who, according to the prosecution,"agreed to train Arabs other than Libyans and Lebanese because of UAR relations with those two countries."

SABOTAGE PLANS IN JUNE 1967: According to the prosecution, defendant Baqqar drew up plans and supervised preparations for sabotage operations in June 1967. Allegedly, some explosives were received from an "Arab Embassy" by ANM members Abu Zayd and Saaid, in early June 1967 at a spot outside Tripoli. Defendant Farjani, President of the General Union of Libyan Students, was allegedly captured with a list of targets for sabotage operations: oil reservoirs, munitions and gasoline dumps, armored cars etc. Also confiscated from Farjani were: maps of an army camp and petroleum pipelines and harbors; an operational order covering plans to destroy specific pipelines and oil fields. Defendant Fezzani was also allegedly found in possession of documents issued by the ANM command calling for a coup d'etat.

ANM Members and Recruitment: The prosecutor mentioned the following persons as being ANM members without explaining why they were not indicted along with the others: Mahmud Fannous, mentioned as a member of the ANM High Command in 1964, BNU Tobbaani, Mustafa Hassan Abu Oudh, and a Palestinian named Ali Umar Daglio. It also mentioned instances of recruitment of Libyans studying in the UAR and Turkey by Egyptians/and a Jordanian, and of recruitment within Libya in Tripoli, Benghazi, Derna and Tobruk by Libyans and several Palestinians. In addition to Libyans, the prosecution indicted persons from Lebanon, Jordan, Syria, Iraq, Kuwait and the UAR and several Palestinian teachers in Libya.

MARXIST-SCHISM: The prosecution revealed that in October of 1966 a dispute arose within the Libyan ANM, instigated by proponents of a Marxist-Leninist line. They formed the Popular Workers Organization (Munadhamit al-Umal as Sha'abi) led by Tajani al Ajdal and including, among others, Abd al Hadi al Raa'ii, Siddiiq Muhammad al Hammalli, Isa Mukhtar Sumaali and Ali Muhammad Laafi.

CONFIDENTIAL



The pro-Marxist group was opposed by proponents of the traditional ANM line, called the Movement of the Arab Socialist Union who were led by Izzad Diin al Ghadamsi and Ali Salaam Zaq'ar. The split was put to a vote in November 1966 and Wadii Haddad (Lebanese) and Subhi Audah (Egyptian) came to Libya representing ANM Headquarters to mediate the dispute. (The result of the vote was not mentioned in the testimony.)

COMMENT: Although described as the full statement of the prosecution this document has no doubt been edited. This is in keeping with GOL instructions to the Libyan press not to reveal any information which directly implicated the UAR in the trial. In describing for instance the passing of explosives to ANM members Abu Zayd by UAR Cultural Attache Hussayni in June 1967 the prosecution refers to "an official from an Arab Embassy."

Accused ANM members referred to by numbers in the second part of the Statement of the Prosecution may be identified by referring to the numbered list of defendants, enclosed with Tripoli's Airgram 298 of March 18, 1968.

NEWSOM

فهرس أعلام المجلد الخامس*

أ

* رُتبت الأسماء تبعاً لاســم العائلة أو اللقب مع إهمال (الـ التعريف) و(ابن). أما اسم العائلة الليبي الذي يبدأ بـ (بن) فأُدخل تحت حرف الباء، واســتُثني من الهوامش أســماء مؤلفي المراجع، إلا إذا كان لها صلة بتعقيب جاء من المؤلف أو غيره. كما عمدنا إلى إضافة اللقب أو المنصب أو أي اسم آخر عرف به صاحب الاسم إذا كان يستعاض به أحياناً عن ذكر اسم صاحبه.

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ش

ص

ط

ع

غ

ف

ق

ك

ن

هـ

و

ي

فهرس عام

المجلد الخامس

حكومات المنتصر ومازق والبدري والبكوش

(مارس ١٩٦٤ - سبتمبر ١٩٦٨)

حكومة محمود المنتصر الثانية (يناير ١٩٦٤ - مارس ١٩٦٥)

حكومة حسين مازق (مارس ١٩٦٥ - يونيو ١٩٦٧)

حكومة عبد القادر البدري (يوليو ١٩٦٧ - أكتوبر ١٩٦٧)

حكومة عبد الحميد البكوش (٢٥ أكتوبر ١٩٦٧- ٤ سبتمبر ١٩٦٨)

المراجع والملاحق

ملحق الصور والوثائق

LIBYA BAYN AL-MADI WA'L-HADIR

SAFAHAT MIN AL-TA'RIKH AL-SIYASI

Part 2

Dawlat al-istiqlal
al-Huqba al-naftiyya 1963-1969

Hukumaat
al-Muntasir, Maziq, al-Badri and al-Bakkoush
March 1964 - September 1968

Volume 5

Mohamed Yousef Al-Magariaf



Centre for Libyan Studies

LIBYA
PAST AND PRESENT

Chapters in Libya's Political History

Part 2

Libya since Independence
The Oil Era 1963-1969

Volume V

The Governments of
al-Muntasir, Maziq, al-Badri and al-Bakkoush
March 1964 - September 1968

First published in 2018 in Great Britain by the
Centre for Libyan Studies
Suite 220
266 Banbury Road
Oxford OX2 7DL (UK)

A full CIP record of this book is available from the British Library

ISBN 978-1-907187-34-6

9 781907 187346

ISBN: 978-1-907187-34-6